

مَوْصُوعَاتُ

خَزَائِنُ الْمَعَارِفِ لِلْمُتَانِينِ

الجزء الأول
الأصداق والمدن

أحمد
ياسر
المدن

١٩٩٥

مكتبة دار الفنون
١٩٩٥
الطبعة الأولى

مَوْسُوعَةٌ

ذَائِرَةُ الْمِجَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
ياسر محمد نصار
المكحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الأولى للمجاهرة
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ : ت

موضوعات
الكتاب التاسع
(الإصدار المدني)

عقد بيع
عقد التوريد
عقد الحكر
عقد الرهن
عقد الصالح
عقد العارية
عقد العمل
عقد الفضة
عقد القسيمة
عقد الكفالة

عقد المعاوضة

عقد المقاولة

عقد الهبة

عقد الوكالة

علامات تجارية

عيوب الإدارة

قانون

قانون التسجيل

قانون الطوارئ

قانون إداري

قضاء

تابع عقد بيع

• الموضوع الفرعي : دعوى صحة التعاقد :

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٠

مضى كان الحكم قد حصل تحصيلاً سائفاً أن البيع محل الدعوى لم يتعقد لعدم الاتفاق على العين المباعة وأن كل ما حصل أن هو إلا مجرد أعمال تحضيرية لن تتب باتفاق ملزم للطرفين، وبناء على ذلك رفض دعوى صحة التعاقد على هذا البيع فلا يقبل النعى عليه أنه أخطأ فى تطبيق القانون على والعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٣/١/١٩٥١

طلب ورثة المشتري لعقار صحة ونفاذ البيع الذى عقده مورثهم لا يجعل موضوع الدعوى فى جميع الأحوال غير قابلة للتجزئة، إذ مثل هذه الدعوى - التى يقصد منها أن تكون دعوى إستحقاق مالا يعتبر فى الأصل قابلاً للتجزئة لكل وارث أن يطالب بحصة فى المبيع مساوية لحصة الميراثية، وذلك ما لم يكن محل العقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو لفهوم قصد عاقلديه. وإذن فمضى كان الواقع أن ورثة المشتري أقاموا دعواهم على ورثة البائع يطلبون الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر من مورث هؤلاء الآخرين عن قطعة أرض فضاء، ولما قضى برفض الدعوى إستأنف بعض الورثة دون البعض الآخر الحكم. وكان الحكم الإستئنافى إذ قضى بقبول الإستئناف شكلاً والغاء الحكم الابتدائى وصحة ونفاذ البيع إستناداً إلى أن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة، لم يبين كيف توافر لديه الدليل على هذا فإنه يكون قد شابه قصور مبطل له فى قضائه بجميع الصلقة لمن إستأنف الحكم من ورثة المشتري، لأنه متى كان المبيع قطعة أرض فضاء، فإنه لا يصح إطلاقاً القول بأن الموضوع غير قابل للتجزئة دون بيان لسند هذا القول.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٥/٣/١٩٥١

مضى كان الواقع هو أن المطعون عليهما الأول والثانية وأخرى باعوا إلى المطعون عليه الثالث وهو أخو الطاعن أطياباً وقد ادعى هذا الأخير أنه أسهم فى شراء تلك الأطياب بنصيب فأقام دعواه بطلب صحة ونفاذ البيع بالنسبة إلى نصيبه واستند إلى طلب كان قد أعد لتقديمه إلى المساحة موقع عليه منه ومن المطعون عليه الثالث بوصفهما مشتريين ومن الباتعين وقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن حصول التعاقد وقرر المطعون عليه الأول بالتحقيق أن البيع حصل على دللتين وأن الطاعن دفع ثمن الجزء المباع أولاً وأن عقد البيع حرر باسم المطعون عليه الثالث أولاً ثم تم التوقيع بعد ذلك على الطلب الذى أعد لتقديمه إلى المساحة باسم المطعون عليه سالف الذكر والطاعن وأن الباتعين إستندوا بالتمن

كاملاً، كذلك قررت المطعون عليها الثانية أنها وقعت على الطلب المشار إليه وقضت اخكممة بعد ذلك برفض دعوى الطاعن استناداً إلى أنه لم يتم إثبات ما كلفه به الحكم التمهيدى إذ أن من أشهدهما اعترفا بأنهما لم يحضرا واقعة تحرير العقد وأنهما فقط سمعا بمحصول التعاقد ولا يعرفان شيئاً عن الثمن وطريقة دفعه وأن المطعون عليه الثالث قال أن طلب المساحة كان مشروعاً لتقعد لم يتم وأن الطاعن عجز عن إثبات دفع الثمن الذى قال به فاستأنف الطاعن هذا الحكم وتمسك بصحيفة استئنافه بالطلب الذى أعد لتقديمه للمساحة وبما قرره المطعون عليهما الأول والثانية فى التحقيق، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى لصحة أسبابه مطرحاً بدون مرور وجهة نظر الطاعن التى أبدىها فى صحيفة استئنافه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه، لأن أسباب الحكم الابتدائى هى أسباب قاصرة عن حمل ما قضى به الحكم المطعون فيه، إذ الظاهر من أقوال المطعون عليهما الأول والثانية فى محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة وتقريرها أنهما استندا بضمن المبيع كاملاً ومن صيغة الطلب المعد لتقديمه إلى المساحة والواقع عليه منهما ومن الطاعن والمطعون عليه الثالث بوصفهما مشترين أن البيع قد انعقد فعلاً لمصلحة الطاعن بنسبة معينة ولم يبين الحكم المطعون فيه لماذا لم يتم وزناً هذه الأدلة.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إذا باع زيد قدراً من الأطنان إلى عمرو ثم باع عمرو هذا القدر إلى بكر ثم رفع بكر دعوى على عمرو وزيد يطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من عمرو فدفعت زيد الدعوى بأن عقد البيع الصادر منه إلى عمرو قد فسخ لعدم قيامه بالالتزامات المفروضة عليه فيه، فإنه بهذا الدفع يكون أمر عقد البيع الصادر من زيد إلى عمرو مطروحاً على المحكمة من نفس زيد بطريق دفع الدعوى المقامة عليه ويكون لزاماً على المحكمة أن تعرض إليه لا للفصل فى الدفع فحسب بل أيضاً للفصل فيما إذا كان عقد البيع الصادر لبكر والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه صدر من يملكه أم لا إذ لو صح الدفع المذكور لكان عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه متعدياً للأثر لزوال العقد الذى بنى عليه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين إثبات صحة التعاقد أمام قضاءه على واقعة تبين للمحكمة صحتها وهى أن مورثة الطعون عليهما الأولى والثالث لم توقع على عقد البيع المنسوب صدره منها إلى الطاعنين، وأن المطعون عليها الأولى إذ استأنفت وحدها الحكم الابتدائى الذى قضى بإثبات التعاقد كانت تعمل لمصلحة التركة وتقوم فى هذا الشأن مقام الوارث الآخر الذى لم يستأنف وهو المطعون عليه الثالث لأن الورثة باعتبارهم شركاء فى التركة كل بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفاعاً

مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إيدائه نائباً عن الباقيين، وأن دفع الغلب الموجه إلى التركة في شخص الوارث غير قابل للتجزئة، فإذا أبداه واحد منهم إسقاطاً منه الآخرون، فإن هذا الذي قرر المحكم لا مخالفة فيه للقانون ويكون في غير محله ما يعييه الطاعنون على هذا المحكم من أنه لم يقتصر في قضائه برفض الدعوى على حصة الورثة التي استأنفت.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

إذا دفع خصم دعوى صحة ونفاذ التعاقد بأنه هو المالك للعقار المبيع وأن البائع لا يملك التصرف فيما باعه تعين على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل في ذلك، إذ هو بحث يدخل في صميم الدعوى ذلك لأن المحكم بما هو مطلوب فيها من صحة ونفاذ البيع يتوقف على التحقيق من عدم سلامة هذا الدافع. وإذن فلا يسوغ وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية حتى ولو كان من دفع بذلك ليس طرفاً في العقد بل هو من الفر الذي يضار بالمحكم الذي يصدر.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

متى كان يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت في جميع مراحل دعوى إثبات التعاقد المرفوعة منها أنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية، وبأن تحرير عقد بيع من نفس الباتعة إلى المطعون عليهما عن هذا العقار وليامهما بتسجيل عقدهما لا يؤثر على التملك بوضع اليد، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدافع، وهو دافع جوهري له أنه لو صح في تغير وجه الرأي في الدعوى، فإن هذا الحكم يكون قد عاره قصور يطله مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قبل تدخل المطعون عليه الأخير في دعوى صحة التعاقد المقامة من الطاعن على الباعين له، وأجرى المفاضلة بين عقد الخصم المتدخل وعقد الطاعن على أساس أسبقية التسجيل قد قرر أن البحث في دعوى صحة التعاقد وسلامة العقد وتوافر أركانه القانونية يقتضي البحث فيما إذا كان البائع مالكا للمبيع المرفوعة بشأنه الدعوى، فإذا تبين للمحكمة أن البائع تصرف بالمبيع للغير الذي سجل عقده قبل تسجيل المشتري الثاني تعين عليها أن تقضي برفض دعوى هذا المشتري الثاني على أساس أسبقية التسجيل، وإلا كان حكمها بصحة التعاقد لن تراعى في تسجيل عقده لغوا لا قيمة له، إذ قرر المحكم ذلك، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٤

لا يستطيع شخص أن ينتقل إلى غيره حقا لم يؤل إليه. وإذا لم يمتى كان قد قضى نهائيا برفض دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطيان لبطانته، وكان المشتري بالعقد المذكور قد تصرف بالبيع إلى مشتري ثان فإن الحكم إذ قضى برفض دعوى صحة ونفاذ العقد الثاني لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٧

متى كان المشتري قد رفع الدعوى بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع وأسس دعواه على أنه وفي بالتزامه بالثمن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري بكامل الثمن فلقضت المحكمة بصحة التعاقد وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظير المحكمة إنما يتعلق بصحة التعاقد فحسب وليس لها أن تعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالاتزامات المترتبة على التعاقد فإنها تكون قد أخطأت في فهم القانون خطأ جرها إلى التخلي عن النظر فيما دفع به البائع من عدم وفاء المشتري بكامل الثمن. ولما رد به المشتري من جانبه وأسس عليه دعواه من أنه وفي بالتزامه بالثمن ويكون الحكم له شابه قصور مناه الخطأ في فهم القانون - ذلك أن عقد البيع من العقود التبادلية والبائع لا يجبر على تنفيذ التزامه إذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بأنه لم يوف إليه بضمن المبيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوته حسب التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٢

دعوى إثبات التعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد هما مسميان لدعوى واحدة موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومذاه ونفاذه .

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٥

دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضي أن يفصل القاضى في أمر صحة البيع ثم يفصل في أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته وهل كان له علر في هذا الإمتناع ومن ثم فإن تلك الدعوى تصع لبحث كل ما يثار من أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١

- جرى قضاء محكمة التقض على أن دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية تخد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها، وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانوناً فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه.

- القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صوري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية ومعنى حاز الحكم قوة الأمر المقضي فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يحثها الحكم الصادر فيها.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢١

الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل في نقل الملكية وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ثم يفصل في أمر إمتناع البائع عن تنفيذ التزاماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد وعلى ذلك فإنه إذا فأت الخصم إبداء مسبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إيدأؤه في تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة بطلان العقد إستناداً إلى هذا السبب. ولا يصح قياس هذه الحالة على صورة رفع دعوى بطلب بطلان عقد لسبب من أسباب البطلان إذ في هذه الصوري تحصر وظيفة المحكمة في بحث هذا السبب وحده لفرضه أو تنقيله وهي حين تنهي إلى رفضه يقتصر قضاؤها على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ومن ثم فإن حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان أما في دعوى صحة ونفاذ العقد فالأمر يختلف إذ المحكمة لا تقف عند رفض أسباب البطلان التي توجه إلى العقد بل إنها تجاوز ذلك إلى البحث في صحة العقد ولا تقتضي بصحته ونفاذه إلا إذا تحق لها من الأوراق المقدمة إليها أن التصرف الذي يتناوله العقد صحيح ونافذ .

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩

إذ كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - المعروفة بدعوى صحة التعاقد - هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ومن ثم فإذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له لطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع للمشتري توطنه للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين إنتقلت الملكية إليه، لا يكون للمحكمة أن تجيب المشتري الأخير إلى طلبه وتكون دعواه بطلب صحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل إلى البائع له فإن هذا البائع لا يستطيع نقلها إليه وإن الحكم للمشتري فى هذه الحالة بصحة عقده لا يمكن أن يحقق الغاية منه بسبب إمكانية تسجيله قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه وقد يتبع من باع هذا البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة لهذا التسجيل ولا يكون فى الإمكان إجباره على إنفاذ التزامه بذلك عن طريق رفع دعوى عليه بصحة التعاقد إذا تبين أن البيع الصادر منه غير صحيح أو غير واجب النفاذ بسبب قانونى.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

دعوى صحة التعاقد لا تعتبر من الدعاوى التى تقبل التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد عقده.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٤

متى كان المشتري قد أورد بصحيفة دعواه التى أقامها ضد البائع " أنه عرض على البائع القسط المستحق من الثمن عرضاً حقيقياً بإعذار أعلن له فرفض إستلام المبلغ وقام الحضر بإيداعه خزانة المحكمة لدعة المعلن إليه على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط إجراءات وأعلن بحضور الإيداع فى ذات اليوم وأنه يحق للطالب وإحال هذه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ". فإن هذا الذى أسس عليه المشتري دعواه يتضمن حتماً طلبه القضاء بصحة العرض والإيداع. فإذا ذهبت المحكمة إلى أن العرض والإيداع الحاصل من المشتري لا يعتبر ميراثاً لدته من القسط الذى حل ميعاده لأن البائع رفض العرض وتطلبت المحكمة أن يحصل المشتري على حكم سابق بصحة العرض والإيداع، ولم تتم إعتباراً للطالب الموجه بالدعوى المرفوعة أمامها من المشتري بحسبانته طلباً سابقاً على طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد فإنها تكون

قد أخطأت في تطبيق القانون، وحجبت نفسها بذلك عن بحث طلب صحة العرض والإبداع الذي تضمنته صحيفة دعوى المشتري .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى إستحقاق مآلا للقدار المبيع، يقصد بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية البائع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ويتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٣

مفاد المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - في شأن الشهر العقاري - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي برفعها المشتري على البائع له بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار والتأشير في هامش هذا التسجيل بمنطوق الحكم الذي يصدر في الدعوى مقررًا حق المدعي فيها، ذلك من شأنه أن يجعل هذا الحق حجة على من ترتب لهم من نفس التصرف حقوق عينية على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى. فإذا كان تسجيل التصرف الحاصل من نفس البائع للمطعون ضدها قد تم بعد تاريخ شهر صحيفة الدعوى المرفوعة من الطاعنين فإنهما لا يجازان بتسجيل هذا التصرف وبالتالي فهو لا يحول دون أن يقضى - للطاعنين - بصحة عقدهما حتى إذا ما أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على المطعون ضدهما فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه تسجيل عقد المطعون ضدهما حجة على الطاعنين ومنعاً من القضاء لما بصحة ونفاذ عقدهما يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إلى المشتري بل أن هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة. ولا يمتنع على ذلك بأن قانون التسجيل وقانون الشهر العقاري يرتبان على التأشير بمنطوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل الصحيفة ذلك أن تقرير هذا الأمر إنما قصد به حماية أصحاب تلك الدعاوى من ترتب لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ولا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بمجرد تسجيل صحيفة الدعوى إذ أنها لا تنتقل إليه من البائع إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بصحة التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٤٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٧

مفاد نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأخير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتب له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى. فإذا كان المطعون ضدهما قد سجلا صحيفة دعواهما [بصحة التعاقد] قبل تسجيل الطاعن [مشتري ثان] عقده الصادر إليه من ذات البائع فإنهما لا يحتاجان بهذا التسجيل الأخير ولا تنتقل به الملكية إلى الطاعن بالنسبة إليهما وعلى ذلك فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفى حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٨

حتى كان الطاعنات قد أقمن الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر لهن من مورثهن ومورث المطعون ضدهم، وإذ دفع المطعون ضدهم الثلاثة الأولون الدعوى بأن ذلك العقد لا يتضمن بيعا متجزا بل ينطوى فى حقيقته على تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، وكان النزاع فى هذه الصورة يدور حول المركز القانونى للمطعون ضدهم والمستمد بالنسبة لهم جميعا من طعنهم على التصرف الصادر من مورثهم إضرارا بحقوقهم فى الإرث باعتبارهم من الغير بالنسبة لهذا التصرف، وإذ يعد المطعون ضدهم جميعا سواء فى هذا المركز ما داموا يستمدونه من مصدر واحد هو من حقهم فى الميراث ولا يتضمن الفصل فى طعنهم على التصرف غير حل واحد، وكان لا يصح فى هذه الصورة أن يكون التصرف بيعا بالنسبة لبعضهم ويكون فى نفس الوقت وصية بالنسبة للآخرين منهم وكان ذلك هو عدم قابلية موضوع النزاع للتجزئة، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون ضدهم الآخرين، لأن حق المطعون ضدها الثالثة وقد استقر بحكم حائز لقوة الأمر المقضى يعلو على الأمل المرتقب للطاعنات فى كسب الطعن.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٨

إذا كان الفصل فى النزاع لا يحتمل غير حل واحد بالنسبة للفريق الثانى من المطعون عليهم ذلك أن الطاعن إنما ينسب الخطأ فى عدم المراقبة المترتب عليه المسئولية إلى مورثهم باعتباره عضوا فى مجلس مراقبة الشركة بما يجعل النزاع بالنسبة إلى ورثته جميعا فى حالة عدم تجزئة مطلقة. وإذ ثبت أن الأوراق قد خلت

من إعلان ... أحد هؤلاء الورثة، فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء بطلان الطعن بالنسبة للفريق الثاني من المطعون عليهم.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨
مفاد نص المادة ٢٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقارى أن صدور الحكم بصحة التعاقد لا يعفى المشتري من تقديم كافة المستندات الدالة على ملكية البائع وما تطلبه مأمورية الشهر العقارى من بيانات.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨
موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطيان زراعية رفعها المشتري ضد ورثة البائع هو مما يقبل التجزئة بطبيعته ذلك أنه قد يصح البيع بالنسبة لمن أقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن طعن منهم فيه.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٨
الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ إلتزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عيياً فإذا كان هذا التنفيذ قد أصبح غير ممكن لوروده على شيء غير قابل للتعامل فيه فإن طلب صحة ونفاذ عقد البيع يكون متعين الرفض.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٩
مقتضى تسلك المشتري فى دعواه - صحة ونفاذ عقد بيع - بقيام العقد صحيحاً منتجاً لجميع آثاره طوال نظر الدعوى أمام درجتي النقاضى، أنه قد تمسك بجميع الآثار القانونية الناشئة عن هذا العقد ومن بينها إلتزام البائع بضمان عدم التعرض وهو إلتزام لا يسقط عنه وعن ورثته أبداً .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٩
مضى كان الثابت أن الطاعنين قد إختصما فى الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمدعين المطعون عليهم الخمسة الأول - من الباقين تأسيساً على أن عقد البيع الصادر منه للطاعن الثاني بصفته ولياً على قاصرين - عن ذات العقار المبيع - لا يؤثران على حقوق المدعين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار فإن بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى ووجود القاصرين فيها يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٥

المقصود بدعوة صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ولهذا فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى ممكنين وإذا كان الفرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً، فإن للبائع أن يدفع هذه الدعوى بإستحالة تنفيذ هذه الإلتزامات بسبب إنتقال الملكية إلى مشتري ثان منه ويسرى فى ذلك أن يتدخل المشتري أو لا يتدخل، وللمشتري أن يطعن فى مواجهة البائع فى عقد هذا المشتري الثانى بما شاء من الطعون التى يقصد بها إزالة أثر تسجيل هذا العقد ليصل بذلك إلى إثبات أن إلتزامه بنقل الملكية إليه ممكن وأن كان الحكم الذى يصدر لصالحه بذلك لا يكون حجة على المشتري الثانى، فإذا كان الحكم قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع دون أن يبحث أمر البيع المظهر الذى تمسك به البائع بصدوره إلى المشتري الثانى أو يرد على دفاعه بشأنه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله .

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

— تختلف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سبباً وموضوعاً.

— دعوى صحة ونفاذ العقد هى دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها، وهذا يقضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد وبالتالي فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وإنعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه غير جسدى أو حصل التنازل عنه، إذ من شأن هذه الأسباب لو صحت أن يعتبر العقد غير موجود قانوناً فيحول، ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه ومن ثم فلا صحة للقول بأن ولاية القاضى فى هذه الدعوى قاصرة على فحص ما إذا كان التصرف فى المال موضوع النزاع قد صدر أم لم يصدر، إذ هى تختلف عن دعوى صحة التوقيع التى لا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الفرض منها تطمين من يده سند عرلى إلى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن يتزاع فى التوقيع ويمتنع فيها على القاضى أن يتعرض للتصرف المدون فى السند من جهة صحته وعدم صحته ووجوده أو إنعدامه وزواله بل يقتصر بحثه على صحة التوقيع فقط.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٠

لن كان قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنين - المشتريين، إلا أنه وقد ضمن الحكم أسبابه رفض طلب التدخلين - الشفعاء - بوقف دعوى صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً في دعوى الشفعة ورفض طلبهم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ضرورة ذلك العقد لأنه قصد به التحايل لحرمانهم من حقوقهم في أخذ العقار بالبيع بالشفعة، وأستند الحكم في ذلك إلى أن الدفع بالصوريه الذى يثيرونه هو ما يدخل في دعوى الشفعة ومطروح فيها، فإن القضاء بصحة عقد البيع المشار إليه لم يفصل بذلك في طلب الصورية على وجه يحاج به المطعون عليهم - الشفعاء - طالما أنه قد صرح بعدم الإدلاء برأيه في هذا الطلب، مقررراً أنه خارج عن نطاق الدعوى المعروضة عليه، ولا يعتبر الحكم المطعون فيه - الصادر في دعوى الشفعة - إذ عرض لبحث صوريه العقد المشار إليه مخالفاً للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧١

الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفقاً للمادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدث في صحيفة الدعوى، هو بذاته المبيع الذى كان محلاً للبيع، لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من التصرف وإشهار التصرف.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٢

دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى في أمر صحة البيع وإستيفائه للشروط اللازمة لإنتقاده وصحته، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث ذاتية الشيء المبيع الذى هو ركن من أركان البيع ويجب على المحكمة أن تتحقق من موقعه ومساحته وتعيين حدوده وأوصافه تعييناً مانعاً للجهالة قبل الحكم بإنتقاد البيع .

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن الطاعنة قد إشتت من الطاعن الأول مبانى الكاينة المكلفة بإسمه ثم باعته إلى المطعون عليها الأولى بالعقد موضوع الدعوى وكان الطاعن الأول وإن أنكر بصحيفة إستئنافه صدور العقد المنسوب إليه منه إلى الطاعنة الثانية، ووعد الطعن عليه بالتزوير إلا أنه لم يسلك هذا السبيل لأنه بهذا الدفاع يكون قد طرح أمر عقد البيع الصادر منه للطاعنة الثانية على المحكمة بطريق دلفع

الدعوى المقامة عليه - بطلب الحكم في مواجهته - وإذا كان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المالك الأصلي - في دعوى أخرى - بيع مباني الكائنة بجعل إنتقال ملكية المباني وتسجيل الحكم في الدعوى الماثلة تمكناً، كما وأن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه إلى آخر في ذات الدعوى الأخرى - عن نفس المباني لا يمنع من القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى - المطروحة - ما دام لم يثبت أن هذا الآخر قد سجل التصرف الصادر له فإن أنعى على الحكم بمخالفة القانون - إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٣

الدعوى بصحة ونفاذ العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية، وهو ما يقتضى أن يفصل القاضى في أمر صحة البيع، ويتحقق من إستيفائه الشروط اللازمة لإعقاده وصحته، ومن ثم فإن تلك الدعوى تنسج لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو إنعدامه وبصحته أو بطلانه، ومنها أنه صورى صورية مطلقة، إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانوناً، فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٣٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٣

- العبرة في تحديد الأطنان - أى في تعيين المبيع - المحكوم بإثبات صحة التعاقد عنها هي بما ورد من ذلك في العقد الذى بيعت بموجبه، لا بما يكون قد ورد في صحيفة دعوى صحة التعاقد. وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أحال في تعيين المبيع إلى عقد البيع وملحقه وإلى صحيفة الدعوى كذلك، وكان الطاعن - طالب التدخل في الدعوى - لا ينزع في صحة البيانات الواردة في هذه الصحيفة من أن الأطنان المباعة إلى المطعون عليه الأول - المدعى في دعوى صحة التعاقد - تقع مشاعه في وإن الباقى من هذا القدر يتسع لأن يشمل الأطنان التى ورد عليها عقد البيع الصادر إليه، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتصور في تحديد القدر المبيع والإخلال بحق دفاع الطاعن يكون على غير أساس.

- متى كان الطاعن - طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد - لا يجادل في أن الأطنان التى إشرأها لا تدخل في الأطنان موضوع عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول - المدعى في دعوى صحة التعاقد وأن ملكية البائع لها كما حددتها البيانات المساحية الواردة بصحيفة الدعوى تنسج للمساحة الواردة في

كل من العقدین، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد المظعون عليه الأول على مقتضى هذه البيانات، فإن ذلك حسب لإقامة قضائه بعدم قبول الطاعن خصماً ثالثاً في الدعوى .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤

— دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دعوى إستحقاق ما لا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية، ويتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه.

— إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقده عن القدر المبيع بأكمله ومساحته ٥٤، ١٣٤ مراً مربعاً، وأن المظعون عليه الأول إضرى ١٠٦ مراً مربعاً من العين المبيعة وأن ملكية هذا القدر قد انتقلت إليه بتسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقده وأنه بقي على ملك البائع ٥٤، ٢٨ مراً مربعاً فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعن في حدود هذا المقدار لأنه يدخل في نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعن طلباته إلى القدر الأقل، وليس في قانون الشهر العقاري ما يحيد من سلطة المحكمة في هذا الخصوص عند نظر الدعوى والقضاء فيها بما ثبت لديها من حقوق الخصوم.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٦؛ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥

— تمسك المتدخلة في دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى لبطان عقد البيع، بعد تدخل خصامياً بطلب به المتدخلة لنفسها حقاً ذاتياً مرتبطاً بالدعوى الأصلية ويتعين على المحكمة ألا تقضي بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل في طلب التدخل رفضاً أو قبولاً، اعتباراً بأن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التعاقد أو بإخلاق الصلح المبرم بحضور الجلسة منوط بالتحقيق من عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل أياً كان السبب وسواء كان موده إلى تخلف الصفة أو إلى فساد الإدعاء.

— متى كانت محكمة أول درجة قد قضت في الشق الأول من الدعوى — بشأن صحة ونفاذ عقد البيع بإخفاق عقد الصلح بحضور الجلسة، وفي الشق الثاني — بشأن طلب التدخل — بعدم قبول التدخل أخذاً بتخلف شرط الصفة والمصلحة في المؤسسة المتدخلة، فإن محكمة أول درجة تكون بذلك قد إستنفدت ولايتها في النزاع القائم، وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها، ولما كانت محكمة الإستئناف قد تحققت من وجود الصفة والمصلحة للمتدخلة وقضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبقبول تدخل

المؤسسة، فإنه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تضي في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المدخلة بشأنها باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية، ولا يسوغ لها التخلي عن الفصل في هذا الطلب إلى محكمة أول درجة، لأن الفصل في موضوع طلب التدخل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يعد منها تصدياً، وإنما هو فصل في طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥

دعوى صحة التعاقد - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - دعوى إستحقاق مآلا للقدر المبيع يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية، وهذا يقتضى عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

لا تناقض في قضاء الحكم بصحة ونفاذ العقد عن - جزء من الأحيان المبعة - وإبطاله فيما زاد عن ذلك عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني ومقتضاها أنه إذا كان العقد في شق منه باطلاً فهذا الشق وحده هو الذي يظل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بهر الشق الذى وقع باطلا وهو ما لم يقيم الدليل عليه باعتباره لا ينفصل عن جملة التعاقد.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية مما مفاده أن المشتري يجاب إلى طلبه إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن - البائع كان قد أقام دعوى ضد البائع له بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وقضى فيها بإلحاق عقد الصلح المزمع بين الطاعن والبائع له بمحضر الجلسة وإلثبات عمراه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي فإن حسب المطعون عليها - المشتري من الطاعن ذلك حتى تكون دعواها بصحة عقدها مقبولة لأنه إذا ما سجل الحكم الصادر للطاعن إنتقلت الملكية إليه ويصبح تسجيل الحكم الصادر لها ممكناً.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦

مفاد نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرادها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يحصل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى. وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى فى دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه، وإعلام الغير بالأخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى، وإذ كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل المأمنى ويزيد عليه ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يترد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد يسرى فى ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقررت بتصرف رضائى صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى اتخذت ضد هذا البائع، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر حين نقضى بطلان إجراءات نزاع الملكية لتسجيل المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادر له من مدين الطاعة لم تسجيله الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠، فأرند أثر التسجيل إلى تاريخ تسجيل الصحيفة. بينما تبيّن نزاع الملكية مسجل بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٠ فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨٨ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المشرع قصد بهذا النص منع جهات الشهر العقارى والتوثيق وغيرها من الجهات التى تقوم بهذا العمل من تسجيل العقود التى تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التصديق أو التأشير عليها بأى إجراء ما لم تكن موفّناً عليها من محام مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل، ومن ثم يُلزِم ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من تلك المادة بقولها ،، ويتعين على هذه المكاتب الرجوع لجداول النقاية الموجودة لديها للتحقق من صحة المحامى ودرجة قيده ،، لما كان ذلك فإن عدم التوقيع من محام على العقد موضوع الدعوى والبالغ قيمته ٢٢٥٠ جنيه لا يحول دون القضاء بصحته ونفاذه.

الطنن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨
لا يكفى لنقل الملكية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقاً للمادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إذ في هذه الحالة فقط يجتج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى.

الطنن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩
إذ كان البين من عقد البيع أنه ينص على أن المورث قد باع العقار محل النزاع إلى نفسه بصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر ودفع الثمن تبرعاً منه لأولاده المذكورين ورات المحكمة أن الإدعاء بأن دفع المورث الثمن بصفته ولياً شرعياً يفيد أنه من مال القصر لا يتسق وبالقى عبارات العقد من أن المورث قد تبرع بالثمن ووجهه لأولاده القصر الذين إشرؤا العقار لهم وإلتزم بعدم الرجوع في تبرعه بما يدل على أنه تبرع بالثمن في العقد الأمر الذى يفصح عن أن التصرف هبة سافرة وليس يعبأ إذا لم تسوف بيانات العقد أحد أركان البيع وهو الثمن ثم فلا يصلح لسر الهبة الحاصلة بموجبيه والنسب تعتبر باطلة لعدم إتخاذها الشكل الرسمى ولا تعتبر وصية لأن العقد غير محرر بخط المورث ولم يصدق على توقعه عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ عالف هذا النظر يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

الطنن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٨١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨
إذ كان الطاعنون قد طعنوا في النزاع الحالى على التصرف بأنه يخفى وصية فلا ينفذ إلا فى حدود ثلث الزكة، فإنهم وهم يطعنون بذلك إنما يستعملون حقاً خاصاً بهم مصدره القانون لاحقاً تلقوه عن المورث ومن لم يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف كبيع حجة عليهم، لأن الوارث يعتبر لى حكم الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من مورثه إلى وارث آخر إضراراً بحقه فى الميراث

الطنن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧
- إذ كان الثابت أن سند التوكيل قد ذكر به أنه خاص بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض ولما كان النزاع المطروح فى الطعن خاصاً بعقد واحد رفعت بشأنه دعويا ن إحداها بفسخه والأخرى بصحته ونفاذه وكان البين أن دعوى فسخ العقد والدعوى التى تستهدف تنفيذه بنقل الملكية إلى المشتري ليه يعتبران فى حقيقتهما وجهين لنزاع واحد فإن تخصيص الوكالة بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض إنما يتصرف إلى النزاع المتعلق بالعقد بوجهيه تنفيذه أو فسخه ومن ثم يكون الدفع - بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة - متعين الرفض .

- إذ كانت الدعوى قد أقيمت بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى تأسيساً على تخلف المطعون ضده عن تنفيذ إلتزامه بدفع الثمن وقضى نهائياً برفضها في الإستئناف الذى بت فى أمر الباقي من الثمن ورفض طلب الفسخ لوفاء المطعون ضده به فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن طلب الطاعنات الفسخ لتخلف المشتري عن تنفيذ إلتزامه بدفع الثمن ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فى هذه المسألة بالدعوى المرافعة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثبتت ولم يحتجها بالحكم الصادر فيها ويعين على الحكم المطعون فيه أن يتقيد فى قضائه بين الخصوم أنفسهم فى شأن تلك المسألة التى قضى فيها بالحكم الأول ولا يغير من ذلك إختلاف الطلبات فى الدعويين وكونها فى الدعوى الثالثة صحة التعاقد ونفاذه وفى الأولى فسخ العقد .

- إذا كان المطعون ضده وقت أن رفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع لم يكن قد أوفى ببالي الثمن وما كان يجوز له إلتزام الطاعنات بنقل ملكية البيع وهو لم يوف الجزء الأكبر المتبقى من الثمن بعد أن خسر دعواه أمام محكمة أول درجة وقطع الإستئناف شوطاً بعيداً بما كان يتعين معه على محكمة الإستئناف وهى تتعنى بصحة ونفاذ عقد البيع بعد وفاء المطعون ضده ببالي الثمن أن تلزمه بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٥ من قانون المرافعات لأنه وإن كان محكوماً له فى الدعوى إلا أنه قد رفعها على أساس غير سليم لعدم وفائه ببالي الثمن قبل رفعها فتسبب فى إنفاق مصاريف لا فائدة منها .

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٥

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى إستحقاق مآلا يقصد بها تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ليعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ولا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى ممكنين.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومذاه ونفاذه وهذا يقضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع وإسقاطه الشروط اللازمة لإنفاذه وصحته، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث قابلية المبيع للتعامل فيه.

الطنن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٠

- دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد لتساول محله ومداه ونفاذه والحكم الذى يصدر فيها هو الذى يكون مقررأ لكافة ما إتخذ عليه الرضاء بين المتعاقدين، وهى بماهية هذه تعبير دعوى إستحقاق مآلاً.

- مودى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه هو دون غيره من أجزاء العقار المقسم وأنه لا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة، وأن الغير فى حكم المادة المذكورة هو من يتلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة، أما من تلقى من أحد الشركاء حقاً مفرزاً فإنه لا يعتبر غرأ ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه فى الجزء المفرز الذى أنصب عليه التصرف يتولف مصيره على النتيجة التى تنتهى إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى إختص به المتصرف بموجب القسمة مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من إشرى جزءاً مفرزاً من أحد المتقاسمين ويترتب عليها فى شأنه ما يترتب عليها فى شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع إعتبار كل متقاسم مالكا الجزء المفرز الذى وقع فى نصيبه بموجب القسمة.

الطنن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٢٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

إذ كان الحكم المطعون فيه يتعلق بالقدر المبيع حسبما هو مبين بسند الدعوى وهو العقد المؤرخ ... وإذ قضت المحكمة بصحته ونفاذه فيما تضمنه من بيع الطاعن إلى المطعون عليه الحصبة البالغ قدرها ١٢ ط على الشيوع فى العقار الموضح الحدود والمعلم والمقعد وصحيفة الدعوى، فإنها لا تكون قد تسالضت بما لم يطلبه الخصوم لأن الإشارة إلى صحيفة الدعوى تنحصر فيما يطق من أوصاف مع عقد البيع سند الدعوى وهو ما طلبه المطعون عليه فى صحيفة دعواه، مما يكون معه النعى بهذا السبب التناقض - فى غير محله.

الطنن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٠

دعوى صحة التعاقد يقصد بها رالها المشوى إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية إلى المشوى تنفيذاً عينياً، ومن ثم فالبائع هو الخصم الأصل فيها حتى ولو كان قد باع ذات البيع إلى مشر آخر. ومن ثم يحق للبائع - المستأنف - الطعن فى الحكم الصادر فيها حده بكافة طرق الطعن الجائزة قانوناً

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٠

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ونفاذه في مواجهة خصوم المشرى ويستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضى أن يفصل القاضي في أمر صحة التعاقد وآثاره وبالتالي تتسع هذه الدعوى لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بإنقضاء العقد ومدى صحته وجديته.

الطعن رقم ٧٧٢٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢١٠٢ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٠

القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى إذ أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبقاً للقانون إنسحاب أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى إنما قصد حماية أصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتب لهم حقوق الدعوى على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحفها ولم يقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إنتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذى يقرر حق المدعى فيها.

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشرى تفليداً عتياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية عتياً ولهذا فإن المشرى لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨١

الأصلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعوه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلاً للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار فى كل من التصرف وإشهار التصرف، وإذ يبين من الأوراق أن الطاعنين إستبدلا فى تعديل طلباتهما فى دعوى صحة التعاقد القطعة بالقطعة فإن مفاد هذا أن محل البيع المحدد فى صحيفة تعديل طلبات الطاعنين فى دعوى صحة التعاقد والذى صدر الحكمان فيهما على مقتضاها لا يكون بذاته محل البيع فى عقود البيع المصادرة لهما من الطعون عليه الثانى، وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف أن تسجيل المطعون عليها الأولى لتبنيه ونزع الملكية على الألمان محل النزاع كان سابقاً على إشهار الطاعنين لصحيفتى

تعديل طلباتهما في دعوى صحة التعاقد، ورتب على ذلك عدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون عليه
الثاني إلى الطاعنين في حق المطعون عليها الأولى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١

المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري
والحصول على حكم يقوم بتسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية، فالمشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا
كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين فإذا كانت الملكية لم تنتقل إلى
البائع له لأن عقد شرائه لم يسجل وجب على المشتري أن يختصم في دعواه البائع للبائع له لطلب الحكم
بصحة العقد الصادر منه وإلا كانت دعوى المشتري بصحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير
مقبولة .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨١

لن كانت دعوى صحة التعاقد تصح لبحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع
باعتبارها دعوى استحقاق مآلاً إلا أن الحكم الصادر فيها لا يجوز حجية بشأن الملكية ما لم تكن الملكية قد
ألوت وبمنها الحكم الصادر بصحة البيع، ذلك لأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن
المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا
تتوالى هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تفسير، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في
الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها
الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية، وينبى على ذلك أن ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن أن يكون
موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن موضوع الدعوى التي يرفعها المشتري ضد ورثة
البائع بصحة ونفاذ العقد الصادر من مورثهم بيع عقارات مملوكة لهم مما يقبل التجزئة بطبيعته وأنه قد
يصح هذا البيع بالنسبة لمن يقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن يظن منهم فيه. ولما كان الحكم المطعون
فيه قد إلزم هذا النظر وقرر أن تنازل المطعون عليها الثانية عن دعواها، لا يؤثر على ما إتخذ به باقي المطعون
عليهم من الإدهاء بتزوير المقتدين، فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

طلب ورثة المشرى لعقار صحة ونفاذ البيع الذي عقده مورثهم لا يجعل موضوع الدعوى في جميع الأحوال غير قابل للتجزئة، إذ أن الطلب في مثل هذه الدعوى - التي يقصد بها أن تكون دعوى إستحقاق مآلا - يعتبر في الأصل قابلاً للتجزئة وذلك ما لم يكن محل العقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو لفهم عاقله.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨

المقصود بالدعوى الشخصية العقارية - وعلى ما ورد بالمذكرة التفسيرية في تعليقها على المادة ٥٦ من قانون المرافعات السابق الذي رفعت الدعوى الماثلة في ظله، والمقابلة للمادة ٥٠ من قانون المرافعات الحالي الدعوى التي تستند إلى حق شخص وطلب بها تقرير حق عني على عقسار أو إكتساب هذا الحق ومنها الدعوى التي يرفعها المشرى بعقد غير مسجل وطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد ولقد أضحى المشرع في المذكرة التفسيرية سائفة الذكر عن علة إيراد القاعدة التي جعلت الإختصاص بنظر هذه الدعوى محكمة المقار إلى جانب محكمة موطن المدعى عليه فلذكر أنه راعى في ذلك مآل الدعوى والإزدواج الواقع في تكوينها وإذ كان الثابت - والذي لا خلاف عليه - أن الدعوى الحالية رفعت إلى المحكمة التي يقع في دائرتها المقار محل التعاقد الذي طلب الحكم بصحته وكانت هذه الدعوى ليست من دعاوى بالوكلات التي ترفع قبل قسمة الركة من الدائن أو من بعض الورثة على بعض والتي جعلت المادة ٥٩ من قانون المرافعات السابق " المقابلة للمادة ٥٢ من قانون المرافعات الحالي الإختصاص بنظرها للمحكمة التي يقع في دائرتها محل إفتتاح الركة أى آخر موطن للمتولى، فإن الدعوى تكون قد رفعت إلى محكمة مختصة بنظرها ويكون الحكم المطعون فيه إذا إنتهى إلى رفض الدفع بعدم إختصاص هذه المحكمة محلياً بنظر الدعوى غير مخطيء في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشرى على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم الناشر بمنطوق الحكم الصادر نتيجة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشرى حجة على كل من ترتب له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالإخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى، وإذ كان هذا الإعلام يتحقق بالناشر بمنطوق الحكم وحده فإنه

من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذا أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه، ومتى نقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من تربت لهم حقوق عينية على العقار ترتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد يسعى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرر بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى تخلت ضد هذا البائع.

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢

المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ إلزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية. والبائع لا يعفى من هذا الإلزام إلا إذا أصبح تنفيذه مستحيلًا، فإذا كانت الإستحالة ترجع إلى سبب أجنبي لا يد للبائع فيه فإن الإلزام بنقل الملكية يقتضى طبقاً للمادة ٣٧٣ من القانون المدنى وينفسخ عقد البيع بسبب ذلك إعمالاً لحكم المادة ١٥٩ من هذا القانون.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى إستحقاق مآلاً يقصد بها تنفيذ الإلتزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ولا يجاب المشتري إلى طلبه، إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى يمكن ويترتب على ذلك أنه إذا كان البائع قد باع العقار مرة ثانية لمشتري ثان وسجل هذا التعاقد قبل أن يتمكن المشتري الأول من التسجيل أصبح تنفيذ إلزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري الأول غير ممكن عيناً وتحول حق المشتري إلى تعويض .

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١

المقرر فى قضاء هذه الأحكام أن الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل فى نقل الملكية وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لإلتقاده وصحته ومن ثم فإن هذه الدعوى تتسع لإثارة جميع أسباب البطلان التى توجه إلى التصرف فإذا فات الخصم إيداع سبب من هذه الأسباب كان فى إستطاعته إيدأؤه فى تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة بطلان العقد إستاداً إلى هذا السبب، ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشئ واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً بأنه غير باطل.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

— مفاد نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أنه وإن كان سبق تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يمنع من تسجيل بيع آخر صادر من نفس البائع عن ذات العقار وانتقال الملكية بهذا التسجيل إلى المشتري فيه، إلا أنه متى صدر فى تلك الدعوى حكم بصحة التعاقد وتأشّر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة البيع المحكوم بصحته حجة على المشتري الآخر الذى كان قد سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى، وبالتالي زوال حجة أثر تسجيل هذا العقد قبله فى نقل الملكية للمشتري به .

— مژدى ما يرتبه القانون من زوال حجة الحق العنى بسبب لاحق أن تزول بالبيعة حجة الحكم السابق صدوره إستناداً إلى هذا الحق. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثانى سجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد قبل تسجيل الطاعنين عقد شرائهم فإن سبق حصولهم بهذا العقد على حكم نهائى يثبت ملكيتهم لذلك العقار لا يكون حجة على المطعون ضده بعد أن قام بالتأشير بمنطوق الحكم بصحة عقده فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

العبارة فى تحديد الأبطال المحكوم بإثبات صحة التعاقد عنها هى بما ورد فى العقد الذى يعمت بموجبه لا بما يكون قد ورد فى صحيفة دعوى صحة التعاقد مخالفاً له.

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٦

دعوى صحة التعاقد هى دعوى إستحقاق ما لا تنصب على حقيقة التعاقد لتساول أركاناه ومحلّه ومداه ونفاذه .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

إن مناط الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده وحده عند توالى البيع غير المسجلة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل أى من الباعنين السابقين، وإذ كان القرار الصادر من لجنة القسمة المشكلة طبقاً للقرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف — بإيقاع بيع العقار السلى تقرر بيعه بالمراد لعدم إمكان قسمته، صالح للتسجيل دون حاجة لتدخل أى من ملاك السابقين ويكون القرار المسجل سنداً بملكية من أوقع البيع عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر على سند من مجرد عدم تسجيل المطعون ضده

الأول - الراسى عليه المراء " البائع الطاعن " - قرار إيقاع البيع عليه، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نصى المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها مشروى العقار على البائع ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة، من شأن أن يجعل حق هذا المشروى حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى - ومن ثم - فإن تسجيل الطاعنة الثانية عقد شرائها ذات المبيع من نفس البائع بعد سبق تسجيل المطعون بصدده صحيفة دعواه المائلة لا يحول دون أن - يحكم له بصحة ونفاذ عقده العرفى حتى إذا أشر بهذا الحكم وفقاً للقانون يكون حجة على تلك الطاعنة .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥
- الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هى دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ونفاذه فى مواجهة البائع وهى تستلزم أن يكون من شأن المبيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل فى نقل الملكية وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع وأن يتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لإنعقاده وصحته وبالتالى فإن الدعوى تنسج لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بالعقد العقد ومدى صحته وبالتالى فإن الدعوى تنسج لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بالعقد العقد ومدى صحته وجديده.

- إذا فأت الخصم إبداء أى منازعة سواء تعلقت بصحة العقد أو نفاذه وكان فى إستطاعته إبداءها فى تلك الدعوى لم يحكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا للحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة تستند إلى أحد الأسباب التى كانت دعوى صحة ونفاذ العقد تنسج لبحثها، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٢٣ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة المقامة بطلب صحة ونفاذ العقد المبرخ ١٩٧١/٢/٧ من مورت الطاعنين لم يثر أى منازعة تتعلق بمدى جدية العقد وما إذا كان فى حقيقته بيع أو وصية رغم أن ذلك كان متاحاً له وكانت الدعوى تنسج لبحثه فإنه إذ حكم فيها بصحة العقد ونفاذه باعتباره بيعاً فإن هذا الحكم وقد أصبح نهائياً يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة هذا العقد ونفاذه ومنع الخصوم أنفسهم من التنازع فى هذه المسألة بالدعوى الراهنة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كانت دعوى صحة التعاقد هي دعوى إسقاط مالاً للقدر المبيع فإن ذلك لأن القصد منها هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقرم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية وهو ما يقتضى عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه، وإذا كان هذا البحث هو مما توسع له دعوى صحة التعاقد إلا أنها لا توسع لبحث إكساب المشتري لملكية المبيع إذ أنه طامناً أن القصد من دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية فإن معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشتري ولذا فإن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يكون منافضاً إذا ما اجتمع مع قضاء بتثبيت ملكية المشتري لهذا العقار .

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مشتري العقار بعقد ابتدائي إذا أقام ليحكم له بصحة عقده واختصم فيها البائع له ليحكم بصحة العقد الابتدائي الصادر هذا الأخير فإنه لا يطلب ذلك استعملاً لحق مباشر له بل بوصفه دائناً للبائع له عملاً بالرخصة المخولة له بنص المادة ٢٣٥ من القانون المدني وحينئذ يعتبر عملاً بنص المادة ٢٣٦ منه نائباً عنه في هذا الطلب وتكون صحيفة الدعوى قد تضمنت طلبين مستقلين كل منهما عن الآخر أولهما صحة عقد المشتري الأول وثانيهما صحة عقد المشتري الثاني فإذا سجلت إنصرف أثر التسجيل إلى كل من الطرفين على استقلال.

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بالبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار لم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأله أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد سجلوا صحيفة دعواهم بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ عن طلب صحة التعاقد فإن الطاعن الأخير يحتاج بهذا التسجيل السابق على تسجيل عقده بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦ ولو كان حسن النية ولا يحول التسجيل اللاحق لعقده دون الحكم للمطعون ضدهم بصحة عقدهم.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هى دعوى إستحقاق ما لا يقصد بها تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية منه إلى المشتري تنفيذاً عينياً وذلك بالحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل ملكية العقار المبيع بما لازمه أن يكون البائع مالِكاً أصلاً لهذا العقار فإنه يتعين عند الفصل فى الدعوى بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع إذ لا يكفى حينئذ ما يورده البائع فى العقد من بيان لُسند ملكيته .

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

دعوى صحة التعاقد تستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد لنقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها وهذا يقتضى أن يفصل قاضى الموضوع فى أمر صحة البيع ثم يفصل فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه .

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧

عقد الصلح - وعلى ما جرى به نص المادة ١/٥٥٧ من القانون المدنى - لا يقبل فى الأصل للتجزئة ودعوى صحة ونفاذ عقد البيع تتسع لبحث ما يثار من نزاع حول ملكية البائع للمبيع بحيث لا يجاب المشتري إلى طلب صحة عقده إلا إذا كان تسجيل الحكم ونقل الملكية إليه من البائع ممكنين فإن تبين أن البائع لا يملك إلا جزءاً من المبيع إمتنع على المحكمة إجابة المشتري والبائع إلى طلبهما إلحاق عقد الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع لوروده فى شق منه على بيع الملك الغير ولا يجاب المشتري إلى طلب صحة عقده إلا بالنسبة للقدر الذى ثبت أنه مملوك للبائع له لقاء ما يعادله من الثمن المتفق عليه .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢

مجرد رفع المشتري لدعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا يتضمن بذاته إقراراً بملكية البائع للمبيع .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ إلتزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيل العقد فى نقل الملكية، فيكون فى معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنقل بعد إلى المشتري، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما أجمع مع

القضاء بتثبيت ملكية ذات المشوى هذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحمسى من ثبوت اكساب المشوى للملكية العقار فعلاً.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠

لئن كانت دعوى صحة التعاقد تسع ليحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يمكن المشوى عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع إليه، إلا أن مناسط التزام محكمة الموضوع بحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعة أمامها بين الخصوم، لإذا لم يثر أحد منهم نزاعاً فى هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد عملاً ليحثها.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٠

المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وأن المشرع بعد أن يبين فى المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ٤٦ بشأن الشهر العقارى والوثيق الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية ضمن المادة ١٦ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن يؤشر بمنطوق الحكم النهائى فى الدعاوى المبينة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها، كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه على أنه " يترتب على تسجيل الدعوى المذكورة فى المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبقاً للقانون يكون حجه على من ترتب لهم حقوق عينه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها " ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيحها بعد إجراء مستقلاً عن تسجيل الحكم الصادر فى تلك الدعوى ولا يفسى هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتجاج به على الغير ولا يفقد هذا التأشير بتسجيل الحكم ولئن كان المشرع لإعتبارات براهها قد أضاف إلى نص المادة ١٦ المشار إليها فقرة جديدة بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه " ويتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام " إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائع التى حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٢٣ تاريخ نفاذ ذلك القانون أما الوقائع التى تمت قبل ذلك التاريخ فتبقى محكومة بنص المادة السادسة عشر قبل إحالة هذه الفقرة إليها وذلك أعمالاً للأثر الفورى المباشر للقانون .

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥

القرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن العبرة فى تحديد الأرض المحكوم بإثبات صحة التعاقد عنها بما دون فى ذلك العقد الذى بيعت بموجبه لا بما يكون قد ورد فى صحيفة دعوى صحة التعاقد.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦

المقصود بدعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فلا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدره له فى الدعوى ممكنين

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

أوجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية، ونصت المادة ١٦ من هذا القانون على أن يؤشر بمنطوق الحكم النهائى فى هامش تسجيل الدعوى، وبينت المادة ١٧ الأثر المترتب على هذا التأشير بقولها " أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى " ومفاد هذه النصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد أن يرسم طريقاً للمدعى فى صحة التعاقد يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالإخطار التى يعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامة ويزيد عليها، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ويستوى فى ذلك أن يكون هذا الحكم الصادر فى الدعوى هو حكم فاصل فى موضوع النزاع المراد فيها أم يقتصر على إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وجعله فى قوة السند التفيذى إذا يعتبر توليق المحكمة هذا الصلح الذى إنقصد بين طرفى الدعاى فى نطاق تلك النصوص بمثابة حكم تنتهى به الدعوى لينتج ذات أثر غيره من الأحكام بصدد التسجيل.

الطعان رقما ١٢٧٨، ١٩٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨

النص في المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري على أن " جميع الصرعات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المنتهية لشيء يجب شهرها بطريق التسجيل ... "، وفي المادة الخامسة عشر منه على أنه " يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار إليها بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بمجدول المحكمة "، وفي المادة السادسة عشر على أن " مؤشر بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها "، وفي الفقرة الأولى من المادة السابعة عشر على أنه " يوجب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ... " مؤداه أن الأصل في التسجيل أنه لا يوجب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو حق عيني آخر على عقار أو نقله وإن هذا لا ينسحب إلى الماضي، بيد أن القانون أجاز على سبيل الاستثناء تسجيل صفح دعاوى صحة التعاقد المتعلقة بحقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر فيه على هامش تسجيل صفحتها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل هذه الصفح واستهداف المشروع من هذا الاستثناء حماية أصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتب لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى، وكل ما تطلبه القانون لإحداث هذا الأثر الاستثنائي أن يسجل رافع الدعوى صفحتها بعد قيدتها بمجدول المحكمة وإعلانها لم يتبع هذا الإجراء بالتأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر بقرره على هامش تسجيل الصحيفة وحسب رافع الدعوى أن يسلك هذا السبيل لكي يجعل حقه الذي تقرر بالحكم النهائي حجة على كل من ترتب لهم حقوق عينية على العقار منذ التاريخ الذي سجلت فيه صحيفة الدعوى ودون أشراط أن يكون قد تم تسجيلها في تاريخ سابق على صدور الحكم الذي إنتهت به الدعوى، إذ القول بهذا الشرط يعتبر تقييداً لمطلق عبارة النص واستحدثت لقيده لم يرد به، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم إلى مكتب الشهر العقاري بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦ بطلب تسجيل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقد بيع حصة العقار محل التنازع. وذلك بعد قيدتها بمجدول المحكمة وعقب إعلان الصحيفة إلى المدعى عليها في ١٩٧٤/١٢/٢٠ اتخذ مكتب الشهر إجراءات هذه الصحيفة فتم تسجيلها في ١٩٧٤/٣/٤ تالياً لتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ الذي صدر فيه الحكم بإنهاء الدعوى بتوثيق المحكمة عقد الصلح المقود بين طرفي الخصومة، ثم يأسر الطاعن إجراء تسجيل هذا الحكم والتأشير على هامش تسجيل صحيفة الدعوى فتم هذا الإجراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٥، لما كان ذلك فإنه يوجب على

تلك الإجراءات التي تخضع لها الطاعن أن يرتد أثر التسجيل إلى تاريخ ١٩٧٤/٢/١٧ الذي سجلت فيه صحيفة دعواه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى لأسبقية تسجيل تنبيه نزاع الملكية على تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعن ودون أن يعتد بالنسحاب أثر تسجيل هذا الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على سند من أن هذا الانسحاب لا يتحقق إلا إذا كان الحكم قد صدر في تاريخ لا حق لتسجيل صحيفة الدعوى فلا يكون مجدداً تسجيلها أن أعقب صدور الحكم، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني أنه إذا أبرم عقد صوري فللدائى المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسن النية أن يتمتعوا بالعقد الصوري، فيجوز للخلف الخاص ولدائى المتعاقدين ومنهم المشتري بعقد غير مسجل أن يتمسك - متى كان حسن النية وقت التعاقد - بالعقد الصوري المبرم بين مدينتهما دون العقد الحقيقي وذلك حماية لحسن النية الذى لازم التصرف وهو الأمر الذى يقتضيه استقرار المعاملات .

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠

دعوى صحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتساوّل محله ومداه ونفاذه ويكون الحكم الذى يصدر فيها مقررأً لما إتفق عليه الرضا بين المتعاقدين، فلا يلزم للفصل فيها أن يعرض القاضى لبحث تحقق شرط خارج نطاق هذا التعاقد ما لم يقبده القانون صراحة في ذلك.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة دعوى إستحقاق ما لا يقصد به تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عيياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية، ولذا فإنه يتعين على المحكمة عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه والقضاء فيها فى حدود ما ثبت لديها من هذه الملكية، يستوى فى ذلك أن تكون ملكيته قد تعلقت بمقار محدد مفرز أو بمصحة شائعة فى هذا المقار .

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٧

لما كان الأصل فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع أنه إذا تمسك البائع بعدم وفاء المشتري بكامل الثمن المستحق فى ذمته وجب على المحكمة أن تعرض هذا الدفاع فإذا أغفلت مواجهته والرد عليه - مع ثبوت إستحقاق الثمن طبقاً لشروط العقد - كان حكمها مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور فى التسييب وكان

البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بعدم الوفاء إليهم بباقي الثمن ومقداره أربعة آلاف جنيه - وطلبوا توجيه اليمين الحاسمة في هذا الشأن وكان البين من العقد موضوع الدعوى أنه من المتفق عليه فيه أن أجل سداد هذا المبلغ بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٩ وهو سابق على رفع الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه قد إنقضت هذا الدفوع الجمهوري ولم يرد عليه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

إذ كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري والتوثيق بعد أن بين في المادة ١٥ منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية نص في المادة السابعة عشر منه على أنه يوجب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشر التأشير بها أن حق المدعي إذا تقرر بحكم مؤخر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار لم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتب له حقوق على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعي في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعي عليه وإعلام الغير بالأخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج به على من ترتب لهم حقوق عينية على العقار يتردد إلى تاريخ تسجيل صحيفته دعوى صحة التعاقد يستوي في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تفرقت بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقاري اتخذت ضد هذا البائع.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧

لما كان القضاء نهائياً يرفض دعوى صحة التعاقد على أساس أن ملكية المبيع انتقلت إلى الغير بضمين أن التصرف الذي زالت به هذه الملكية جدى وصحيح ومن ثم يتمتع النزاع في شأن جدية هذا التصرف وصحته من جديد بين الخصوم أنفسهم في أية دعوى تالية ولو بأداة قانونية تعد واقعة لم يسبق لأثرها أو أثرت في الدعوى السابقة ولم يحثها الحكم الصادر فيها.

الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠

إذ كانت الطعون ضدها وقت رفع دعواها سنة ١٩٨١ لم تكن قد أولفت باقي الثمن وما كان يجوز لها إلزام الطاعن بنقل ملكية المبيع وهي لم توف الجزء المتبقى من الثمن إلا بعد أن خسرت دعواها أمام محكمة أول درجة لما كان يتعين معه على المحكمة الإستئنافية وهي تقضي بصحة ونفاذ عقد البيع أن تلزمها بالمصروفات عملاً بنص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات لأنه وإن كان محكوماً لها في الدعوى إلا أنها كان قد رفعتها على أساس غير سليم لعدم وفائها باقي الثمن قبل رفعها فتسببت في إنفاق مصاريف لا فائدة منها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى بإلزام الطاعن بمصروفات الدعوى عملاً بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الثمن ركن من أركان البيع التي يجب التثبت من توافرها قبل الحكم بصحة إنعقاده، وما يجريه قاضي الموضوع من هذا التثبت يجب أن يورده في أسباب حكمه ليقوم هذا الإيراد شاهداً على أنه لم يفل أمر هذا الركن من أركان العقد المنازع فيه وإذا كان الثابت من واقع الدعوى أن ركن الثمن في عقد البيع موضوع التنازع بإعتباره محلاً لإلزام الطعون ضدها كان مثار مناعة من قبل الطاعن أمام محكمة الموضوع بما أثاره من دفع بصورية مستورة لكونه لم يدفع فيه غن وأنه في حقيقته تصرف تبرعى مضاف إلى ما بعد الموت، فتصلت المحكمة لبحث هذا الدفع وتحقيقه وإنهت في حكمها إلى أن الطاعن عجز عن إثبات الدفع بالصورية، وإزاء عدم ثبوت هذا الدفع عول الحكم على ما ورد بنصوص العقد التي ثبت منها أداء المشروية غناً مقداره ألفان من الجنيهات وإستخلصت من ذلك توافر أركان عقد البيع من رضا ومحل وسبب، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في قصور في التسبب في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨

- إذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع كل النزاع فيما تضمنه من بيع الطاعن الأول والمرحوم مورث الطاعنين الثلاثة الأوائل القدر المبيع إلى الطعون ضدهم شائعاً في المساحة الميمنة الحدود والماعل بالعقد وبصحيفة الدعوى، وكانت إشارته إلى صحيفة الدعوى تنحصر فيما يتفق من أوصاف مع عقد البيع سند الدعوى، فإنه يكون قد عين المبيع تعيناً نائياً في غير تناقض.

- لما كان الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ إلزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً متى كان هذا التنفيذ ممكناً، وهو يكون كذلك طالما كان المبيع لم يخرج عن ملكية البائع. وكان لا يقبل من

الطاعين التمسك في دفاعهم بأن المطعون ضدهم تصرفوا بالبيع من أرض النزاع إلى الغير بفقود عريضة خلافاً لما إلتزموا به بين أنفسهم من عدم التصرف فيها لتعلق هذا الأمر بمصلحة المشترين وحدهم. كما أن هذا التصرف من الآخرين ليس من شأنه زوال الملكية عن الطاعين، ولا يصير به تنفيذ إلتزامهم بنقل ملكية المبيع إلى المطعون ضدهم غير ممكن. فمن لم لا يعتبر هذا الدفاع جوهرياً وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه أن هو إلتفت عن الرد عليه لأن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الدفاع الجوهرى الذى يؤثر فى النتيجة التى إنتهت إليها فى حكمها.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة بأن تمسك المدخل فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى، يعد تدخلاً خصامياً يطلب به التدخل لنفسه حقاً ذاتياً مرتبطاً بالدعوى الأصلية ويعين على المحكمة ألا تقضى بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى طلب التدخل ورفضاً أو قبولاً. إعتباراً بأن هذا البحث هو مما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة، وعلى أساس أن الحكم الذى يصدر بصحة التعاقد أو إلحاق الصلح المبرم بمحضر الجلسة منوط بالتحقق من عدم سلامة دعوى الخصم المدخل أياً كان السبب.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بصحة نفاذ العقد توسع لإثارة جميع أسباب البطلان أو عدم النفاذ التى توجه إلى التصرف. ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن ما أثاره من أن إعتراض المطعون ضده الأول على التسليم لا يحول دون القضاء بصحة ونفاذ عقد الإنجاز الصادر لصالحه .

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ٢١/٢/١٩٩١

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل فى نقل الملكية ولا يجاب المشترى إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من إستيفائه للشروط اللازمة لإنفاذه وصحته ثم يفصل فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته، ومن ثم فإن تلك الدعوى توسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩١

دعوى صحة التعاقد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هى دعوى إستحقاق ما لا تنصب على حقيقة التعاقد لتناول أركانه وعمله ومداه ونفاذه.

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتوب قضي ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجته على صحة التوقيع ولا يتعدى أثره إلى صحة إلتزامات الطرفين الناشئة عن العقد وإن عدم توقيع الطاعنه على العقد لا يستتبع بطريق اللزوم أن التصرف المبت فيه لم يصدر منها. ومن ثم فإن الحكم السابق لا يمنع من نظر دعوى صحة وإنقاد البيع لاختلاف موضوع كل من الدعويين .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٣

إن دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتسأل محله ومداه ونفاذه. والحكم الذي يصدر فيها هو الذي يكون مقررًا لكافة ما إنعقد عليه الرضاء بين المتعاقدين بغير حاجة معه إلى الرجوع إلى الورقة التي أثبت فيها التعاقد أولاً وهي بماهيته هذه تعتبر دعوى إستحقاق مآلاً وتدخل ضمن الدعاوى الوارد ذكرها في المادة السابعة من قانون التسجيل.

أما دعوى صحة التوقيع فهي دعوى تحفظية شرعت لتعطين من بين يده سند عرفي على آخر إلى أن الموقع على ذلك السند أن يستطيع، بعد صدور الحكم بصحة توقيعه، أن يتنازع في صحته. وهي بالفرض الذي شرعت له وبالإجراءات المرسومة لها في قانون المرافعات، يتمتع على القاضي فيها أن يتعرض للتصرف المدون في الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق الموتبة عليه. فالحكم الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به على الورقة. ولئن كان يجوز تسجيل هذا الحكم على إعتبار أنه من الملحقات المكملة لعقد البيع بشرط أن يكون هذا العقد مستوفياً للبيانات المطلوبة في المادة الثانية من قانون التسجيل، وبشرط أن تراعى المحكمة عند الحكم بصحة التوقيع أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨، إلا أن هذا التسجيل لا يعدو أثره لتسجيل العقد العرفي المصدق من أحد الموظفين أو المأمورين العموميين طبقاً للمادة السادسة من قانون التسجيل على الإضاءات الموقع بها عليه. ولذلك فإنه ليس لصاحبه به وجه فضلية إلا من تاريخ التسجيل من غير أن يكون أثر رجعي ممتدئ من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع. وإذن فدعوى صحة التوقيع، وهذه ماهيتها، لا تدخل ضمن الدعاوى المشار إليها في المادة السابعة المذكورة. وبالتالي فتسجيل صحيفتها لا يوجب عليه ما يوجب على تسجيل عرائض تلك الدعاوى.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٣

إن دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الإستحقاق الوارد ذكرها في المادة السابعة من قانون التسجيل. فتسجيل عريضتها يحفظ أثرها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له فيها بطلانته وتأثر بهذا

الحكم طبقاً للقانون فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك عن البائع من تصرفات.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٢

إن دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع هي التي من دعاوى الإستحقاق المنصوص في المادة السابعة من قانون التسجيل على أن تسجيل صحيفتها يحفظ لأهلها حقوقه حتى إذا حكم له فيها بعد ذلك بطلانها وتأثر بهذا الحكم وفقاً للقانون فإن الحكم ينسحب أثره إلى يوم تسجيل الصحيفة ويكون هذا التسجيل مفضلاً على كل تسجيل لاحق له. أما دعوى صحة التوقيع فلا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الغرض منها تطمين من يكون يده سند عرفي إلى صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيع أن ينازع في التوقيع. وهي بهذا الغرض الذي شرعت له وبالإجراءات المرسومة لها مجتمع على القاضي فيها أن يتعرض للتصرف المدون في السند من جهة صحة وعدم صحته. فالحكم الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع فقط، ولذلك فهي لا تدخل ضمن دعاوى الإستحقاق السابقة الذكر.

و المناط في تكليف الدعوى هل هي تدخل في دعاوى الإستحقاق مآلاً أم هي إجراء تحفظي بحث هو بجوهر المنازعة القائمة بين الطرفين بناء على حقيقة تشخيص غرض المدعي من دعواه. فإذا كانت الدعوى التي رفعها المشتري وسجل صحيفتها قد أثبت رافعها في صلب صحيفتها جوهر النزاع القائم بينه وبين البائع، وأن له حق طلب الحكم بصحة التعاقد والتوقيع، وفي أثناء نظرها قام النزاع على المفاضلة بين تسجيل صحيفتها وتسجيل عقد المشتري الثاني، ولصلحت المحكمة في الدعوى بأن فاضلت بين هذين التسجيلين، وإنتهت بالحكم لمصلحة المدعي بما لا يتفق وما كان يرمى إليه المشتري الثاني من تدخله في الدعوى - إذا كان ذلك فإن جريان الحكم في منطوقه بالقضاء بصحة التوقيع لا يتعارض مع اعتبار الدعوى دعوى صحة تعاقد، فإن أسبابه في الظروف والملازمات التي صدر فيها تدل على أن الغرض الحقيقي من الدعوى لم يكن صحة التوقيع بل صحة التعاقد. وما جرى به المنطوق على تلك الصورة لا يمكن أن يكون له تأثير في هذه الحقيقة إذ العبرة هي بما رمى إليه الخصوم في دعواهم وبالطريق الذي سيروها فيه وإتجه إليه قضاء المحكمة عند الفصل فيها.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٣

إن العبرة في تحديد الأخطاء " أي في تعيين الميع " المحكوم بإثبات صحة التعاقد فيها هي بما ورد من ذلك في العقد الذي بيعت بموجبه، لا بما يكون قد ورد في صحيفة دعوى صحة التعاقد .

الطنن رقم ٤١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٨

إذا كان أساس الدعوى حصول البيع وإمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري وكان المطلوب فيها هو الحكم بإلغاء هذه الإلتزامات جبراً على البائع، وذلك بإلحکم بأن البيع الذى صدر منه صحيح وبأنه واجب النفاذ عليه وبالإذن فى تسجيل الحكم توصلأ إلى إنتقال الملكية فهى بحكم هذا الأساس وتلك الطلبات تستلزم قانوناً من القاضى أن يفصل فى أمر صحة البيع ثم يفصل أيضاً فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته وهل كان له عذر فى هذا الإمتناع. وإذا كان من الأعداء الشرعية لعدم ولاء المتعاقد بإلتزامه فى العقود المتبادلة أن يكون المتعاقد الآخر لم يوف بإلتزامه فإن هذا يستجر النظر فى أمر قيام المشتري بتنفيذ إلتزاماته هو حتى يكون أو لا يكون له الحق فى مطالبة البائع بتنفيذ إلتزاماته. وإذا كان كل هذه الأمور يتحتم أن يعرض لها القاضى للفصل فى الدعوى فلا يصح القول بأن نظر المحكمة فيها يكون مفيداً بذات صحة التعاقد فحسب، وكذلك لا يصح القول بأنه على البائع رفع الدعوى بطلب الفسخ مستقلة عن الدعوى المرفوعة عليه بصحة التعاقد، إذ إستعمال الحق كما يكون فى صورة دعوى به يرفلها صاحبه يكون فى صورة دفع فى دعوى مرفوعة عليه .

الطنن رقم ١٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٧

إن دعوى صحة التوقيع ودعوى صحة التعاقد حكمها سواء من حيث أثر تسجيل الحكم الصادر فى كل منهما. وإذا فالعقد المحكوم بصحة التوقيع عليه من تاريخ تسجيل الحكم بمثابة العقد المسجل .

* الموضوع الفرعى : دعوى صحة التوقيع :

الطنن رقم ٨٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

دعوى صحة التوقيع ليست إلا دعوى تحفظية شرعت ليضمن من يده سند عرفى على آخر إلى أن المواقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى صحته ويمتنع على القاضى وهذه ماهيتها، أن يعرض للتصرف المدون فى الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقدير الحقوق الموزنة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به على الورقة. وإذا لم تكن كانتا حكم المظنون فيه قد مكن المظنون عليهما من إثبات أن التاريخ الوارد بعقد البيع المقول بصدوره من موزنهما فى فترة مرض موته إلى أخيهما الطاعن غير صحيح، فإن الطعن عليه باطلأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أن تاريخ العقد سبق أن حده الحكم النهائى الصادر فى مواجهة المظنون عليهما بصحة توقيع البائع وأنه لم يكن يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تصرح لهما بالطعن فيه يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حججه على صحة التوقيع ولا يمدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٥

لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع إنما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على عقد البيع فإن هذه الدعوى على خلاف دعوى صحة التعاقد لا يهدف تسجيل صحيفتها شيئاً بل لابد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى ينتج التسجيل أثره فى نقل الملكية وحتى يمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٤

دعوى صحة التوقيع هى دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه، ويكفى لقبول الدعوى وفقاً لما تقتضى به المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون لرافعها مصلحة قائما بقررها القانون. ولما كان الحكم فى الدعوى - السابقة - برفض طلب الطاعن صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من المظعون عليه بطلانه لا ينطى أن للطاعن مصلحة فى الحصول على حكم بصحة التوقيع على عقد البيع المشار إليه ذلك أن بطلان هذا العقد يوجب عليه طبقاً للمادة ١/١٤٢ من القانون المدنى أن يعاد المتعاقبان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد، ليسود كل معاهد ما أعطاه، مما يكون معه للطاعن مصلحة فى طلب إثبات صحة توقيع المظعون عليه على المحرر سالف الذكر. لما كان ذلك وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أنه لا مصلحة للطاعن فى رفع دعواه بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر إليه من المظعون عليه بعد أن حكم بطلان هذا العقد ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٧

دعوى صحة التوقيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما شرعت ليضمن من بيده سند عرلى على آخر إلى أن التوقيع الثابت بهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى هذه الصحة.

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٩

حيث أن المقرر أن دعوى صحة التوقيع هى دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ومن ثم فإن نطاق هذه الدعوى يتسع بطريق الزوم لبحث ما

يبره المدعى عليه من دفاع يتعلق بإثباته التوقيع المنسوب إليه بما يستتبع بالضرورة النظر في مدى صحة هذا الدافع قهيداً للفصل في طلب الحكم بصحة التوقيع، وأنه وإن كان لا يجب على المدعى عليه في تلك الدعوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون الإثبات إلا أنه إذا اتخذ هذه الإجراءات تعين اعتباره منكرًا للتوقيع المنسوب إليه على الورقة، ويجب على المحكمة أن تقضى إلى فحص التوقيع المطعون عليه وفقاً لما تقضى به المادة ٤٨ من قانون الإثبات .

* الموضوع الفرعي : دعوى صحة تعاقذ :

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٧
إذا كانت المحكمة - في دعوى طلب إثبات صحة تعاقذ دفعها المدعى عليه بأن الإنفاق الذي تم بينه وبين المدعى على البيع قد عدل عنه وزال أثره - قد بسطت الوقائع كما استخلصتها من الأوراق، ثم حصلت من المكاتبات التي تبودلت بين محامي الطرفين أن المدعى أنكر التعاقذ منذ حصوله، مسعينة على هذا بإيراد ألفاظ وعبارات من تلك المكاتبات مؤدية إلى ما حصلته، فلا عليها إذا كانت لم تقف عندما ورد في مكاتبة منها على لسان محامي المدعى عليه مفيداً أن موكله يرى أن المدعى لا ينكر البيع وإنما ينازع في تفصيلاته فقط، إذ المحكمة حين تفسر الخرواات إنما تفسرها كما تفهمها هي وهي إذ تعالج تفسير محررات متبادلة مترابطة إنما تعتبر بما تفهده في مجملتها لا بما تفهده عبارة معينة من عباراتها .

* الموضوع الفرعي : ركن الثمن :

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦
يلد نص المادة ٤١٨ من القانون المدني على أن المشرع جعل الثمن ركناً أساسياً في عقد البيع لا يعتقد بدوره باعتباره محلاً للإلتزام المشتري، وإذا كان عقد البيع سند الدعوى قد تم تحديد الثمن فيه بالعملة المصرية ولم يتضمن تمهيداً موقراً بعملة أجنبية مما حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعمول به وقت إبرام العقد - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي باعتباره عملاً قانونياً تالياً لإنقاذ العقد - أي كان وجه الرأي فيه - لا يستطيل إلى المقد حتى يطله .

* الموضوع الفرعي : شراء عقار مثقلاً بحق ارتفاق :

الطعن رقم ٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٤٩
إذا كان الحكم بإزالة البناء الذي أقامه المدعى عليه في الأرض التي إشتاهاها مؤسساً على أن المشتري إذا

قبل شراء الأرض مظلة بحق إرتفاق مطبق محكوم به فى مواجهة البائع فقد إلزم " إلزاماً شخصياً " بالإمتناع عن التصرف لمن تقرر له حق الإرتفاق، لهذا الحكم يكون موافقاً للقانون. ولا يصح الطعن فيه بمقولة إنه إذ اعتبر الحكم الذى قرر حق الإرتفاق فى مواجهة البائع حجة على المشتري رغم عدم تسجيله قد خالف نص المادة الثانية من قانون التسجيل .

*** الموضوع الفرعى : شرط إستحقاق المشتري ريع العقار :**

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣
بائع العقار - ولو بقصد غير مسجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسئول أمام المشتري عن ريعه من تاريخ البيع إلى أن يتم التسليم ما لم يوجد إتفاق أو عرف مخالف.

*** الموضوع الفرعى : شمول البيع أكثر من عقار فى عقد واحد :**

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧
إذا شمل البيع عقارات متعددة فى ذات العقد، وكانت منفصلة بعضها عن البعض، فإن الأصل أن للشيفع أن يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه أسبابها دون العقارات الأخرى التى لا يستطيع أن يشفع فيها أو أنها بيعت مستقلة. وإستثناء من هذا الأصل يشترط لعدم جواز التجزئة فى الشفعة فى هذه الحالة أن تكون العقارات مخصصة لعمل واحد أو لطريقة إستغلال واحدة، بحيث يكون إستعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقى غير صالح لما أعد له من إنتفاع. ولما كان عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعى خلاف الأصل، وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة، ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن العقارين المبيعين إليه رغم انفصالهما مخصصان لعمل واحد أو لطريقة إستغلال واحدة وأن إستعمال حق الشفعة بالنسبة إلى أحدهما يجعل العقار الآخر لا يصلح لإنتفاع المثل له فإنه يحسب الحكم أن يقيم قضاءه بعدم وجود تجزئة فى الأخذ بالشفعة على أن الأحيان المطلوب أخذها بالشفعة منفصلة وقائمة بذاتها عن تلك التى إشترها الطاعن من المطعون عليه التاسع، دون أن يكون الحكم ملزماً بالتحدث عن شرط تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة الشفعة فى حالة تعدد العقارات المبيعة إذا كانت منفصلة طالما أن المشتري لم يتمسك بنوال هذا الشرط .

*** الموضوع الفرعي : عدول المشتري عن الصفقة :**

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٥
إذا كان الثابت من وقائع الدعوى التي أوردها الحكم أن راغب الشراء، بعد أن قبل عرض البائع، قد بادر إلى المطالبة بإتمام الصفقة ووجه في الوقت المناسب إنذاراً للبائع بتكليفه الحضور لتحرير العقد الرسمي وانتهى الحكم - رغم ذلك - إلى القول بأن المشتري عدل عن الصفقة، ولم يدعم قضاءه بذلك بأدلة من شأنها أن تؤدي إليه بل كان كل ما قاله لا يبرر ما خلص إليه، فإنه يكون معيياً متعمداً للقضاء .

*** الموضوع الفرعي : عقد البيع الابتدائي :**

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١
لا يوجب على عقد البيع العرفي انتقال الملكية للمشتري ومن مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفي وإنما يجوز للمشتري إلزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت ملكيته استناداً إلى الحكم المسجل الذي يقوم مقام تسجيل العقد وإذاً فمضى كان الحكم قد قرر وهو في معرض الرد على طلب الطاعن صحة ونفاذ ورقة الإقرار الصادر له من الطعون عليها الثانية أنه ،، لا يمكن اعتبار هذا الطلب فرعاً عن طلب تثبيت الملكية بدليل أنه لا يصح للمدعى في دعوى صحة ونفاذ العقد التحدث عن الملكية لأن حقه فيها لا ينشأ إلا بعد صدور الحكم لصالحه في الدعوى المذكورة وتسجيله وتغيير آخر أن الملكية مرحلة تالية أساسها الحكم بصحة ونفاذ الإقرار وتسجيله ،، فإن الطعن فيه بالحطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٥
متى كان الواقع في الدعوى هو أن عقد البيع الابتدائي قد ورد على حصة مفرزة محددة مقدارها ٣٦ فدانا وفقاً لوضع يد البائع مع تحديد سعر الوحدة للفدان بمبلغ معين فلما قامت إجراءات الشهر العقاري حائلاً دون تسجيل العقد على هذا الوجه حور الطرفان اتفاقهما في العقد النهائي دون المساس بجوهره بأن جعلوا البيع منصبا على الحصة الشائعة بحسب النصيب الشرعي ومقدارها ٣٠ فدانا والتي لا تجادل المساحة في جواز ورود العقد عليها كما جعلوا منصبا أيضاً على القدر المقرز الوارد في العقد الابتدائي وحرصاً على النص على سعر الوحدة للفدان الواحد بمبلغ معين في كلتا الحالتين، وكان المفهوم من هذا التحويل اللاحق في العقد النهائي أن البيع شمل محلين الأول بيع النصيب الشائع والآخر بيع هذا النصيب حسب وضع اليد وإن علاقه بينهما تسوى على أساس اغل الذي يصح به العقد، وكانت مصلحة الشهر

العقارى قد نقلت أولاً ملكية القدر الشائع دون ائحد وجرت الحاسبة فى العقد على ثن هذا القدر وحده ثم تبين بعد ذلك أن الحفل الآخر قد استقام أمره وهو ال ٣٦ المحددة ببيع المشرى له دون اعراض من الشهر العقارى، فإنه يكون للبائع الحق فى الرجوع على المشلى بثن الفرق على أساس الوحدة المتفق عليه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر البيع جزاءاً بالثمن المئحد للحصة الشائعة قد مخالف لى تفسيره الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢
عقد البيع غير المسجل يولد حقوقاً والتزامات شخصية بين البائع والمشرى فيجوز للمشرى أن يحمل لأخر ماله من حقوق شخصية لىل البائع.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢
عقد البيع العرفى الغير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يعتبر صحيحاً بين طرفيه ولكن لا يعتد به قبل الإصلاح الزراعى. فإذا أحال المشرى حقوله الشخصية المرتبة على العقد إلى آخر وبثن له أن جهة الإصلاح الزراعى لم تعد بالعقد لعدم ثبوت تاريخه فإن للمحال له أن يطلب الحكم على الحفل عليه بفسخ عقد البيع الصادر منه للمحيل وإلزامه تبعاً لذلك برد ما دفع من الثمن بعد أن أصبح حقاً له بموجب عقد الحوالة.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨
عقد البيع غير المسجل وإن كان لا يوجب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشرى إلا أنه يولد فى ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع، ويوجب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح المبيع فى حيازة المشرى وأن يتطوع به بجميع وجوه الإنشاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥
من المقرر أن عقد البيع - ولو لم يكن مشهوراً - ينقل إلى المشرى جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ومنها حقه فى إستلام المبيع وطرد الفاصب منه. لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بوصف كونه مشرياً بعتدى بيع وأن المطعون ضده يضع اليد على المنزل بغير سبب قانونى، فإن الحكم المطعون ليه وقد قضى برفض دعواه تأسيساً على أنه لم يكتسب بعد ملكية المنزل لعدم شهر عقدى مشراه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وإذ حجت محكمة الإستئناف نفسها بهذا الخطأ من تحقيق سند حمازة المطعون ضده واستيفائها الشروط القانونية توصلاً لإستظهار أحقية الطاعن فى طرده فإن حكمها يكون معيماً بالخطأ فى تطبيق القانون. والقصور فى التسبيب .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥

لما كان عقد الإيجار يلزم المؤجر بتأمين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر وضمنان عدم التعرض له وكان مودى ما تنص عليه المواد ١٤٦، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر فى جميع حقوقه قبل المستأجر والتزاماته نحوه، غير أن إصراف العقد إلى الخلف الخاص الذى يتلقى ملكية العين هو وما يترتب عليه من آثاره، وإن كان بعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من القانون المدنى إلا أنه وفقاً لتنظيم القانونى الذى قرره المشرع هذه القاعدة فى المواد الثلاثة الأخرى مسالفة الذكر وبالشروط المبينة فيها، فإن المنصرف إليه لا يكون خلفاً خاصاً فى هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلاً، وعلى ذلك فإنه يتعين على مشرى العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتفعل الملكية إليه بموجبه، ولئن كان البائع فى عقد البيع العقارى غير المسجل لا يستطيع أن يلجأ للمقار بإجراً فالذاً فى حق المشوى مع أنه يظل مالِكاً فذلك لأن المشوى يستطيع أن يطالب البائع بتسليم العقار إذا كان البائع لم يسلمه بعد إلى المستأجر منه إلا أنه إذا كان البائع قد سلم العقار للمستأجرين فإن المشوى لا يستطيع قبل تسجيل عقد البيع أن يطالب المستأجرين بتسليم العقار إذ أن كلا منهما دائن عادى للبائع ولا يملك المشوى فى هذه الحالة سوى أن يطالب البائع بالتعويض أو فسخ عقد البيع.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

إذ كان المشوى لعقار بعقد غير مسجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يعتبر دائماً للبائع وكان الحكم بصحة العقد الصادر من المدين حجة على دائته لأن المدين يعتبر مثلاً لدائته فى الخصومات التى يكون هذا المدين طرفاً فيها، وكان الحكم نهائياً بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بالقاعده صحيحاً ووافذاً بين طرفيه - فإنه يتمتع على من يعتبر ذلك الحكم حجة عليه العوده إلى الإدعاء بتزوير ذلك العقد ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الأول إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يبدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى كان يجب إيدائه أمام المحكمة التى نظرت هذا الموضوع ولا يكون لغیرها أن تنظره.

الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن عقد البيع العرفى لا تنتقل به ملكية العقار إلى المشوى، ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه فيصبح المشوى مجرد دائن شخصى للبائع بالحقوق والالتزامات الناشئة عن

هذا العقد فلا يجوز له مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكيته التي لم تنتقل إليه بعد، إذ هي لا تنتقل إلا بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته وفأذه أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥

لما كان للمشوى طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون المدني ثمرات المبيع ومعاذاه من وقت تمام البيع سجل العقد أو لم يسجل، فإن من حقه ولو كان عقده عرفياً الرجوع ببيع المبيع على من استولى عليه غصباً مدة إستيلائه عليه .

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع - إذا لم يكن مشهراً - فإنه ينتقل إلى المشوى - فيما عدا حق الملكية جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة ومنها حقه في تسلم المبيع وطرده الفاصب منه

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١

عقد البيع الابتدائي ينتج كافة آثار البيع المسجل عدا نقل الملكية ويكون للمشوى بعقد عرفي أن يقتسم العقار مع شريكه.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١

- عقد بيع العقار الذي لم يسجل وإن لم تنقل به الملكية إلا أنه يربط فيما بين المتعاقدين آثاراً منها أحقية المشوى في ثمر المبيع من وقت تمام البيع وإلزام البائع بضمان عدم التعرض له في الإنضاع بالمبيع أو منازعه فيه تطبيقاً للمادتين ٤٣٩، ٤٥٨/٢ من القانون المدني.

- بحث الأثر القانوني الملتب على عقود البيع العرفية في شأن واقعة الغصب التي يدعيها الباتون في هذه العقود على الطاعين - المشوين من المسائل القانونية التي ينبغي على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ولا يجوز للخبير أن يتصدى للإدلاء برأى فيها إذ تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضى إستقصاء كنهها بنفسه.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقل إلى المشوى ملكية العقار المبيع إلى بالتسجيل فإذا لم يسجل عقد شرائه بقى العقار على ملك البائع ويكون له ولورثته، عن بعده بيع العقار إلى مشوى آخر ولا محل للمفاضلة بين المشوين من ذات البائع أو المشوين منه والمشوين من ورثته بسبب تعادل سندات المشوين، ومن مقتضى ذلك أنه إذا كان أحد المشوين قد تسلم العقار المبيع من البائع أو من ورثته من

بعده تنفيذ للإلتزامات الشخصية. التي يرتبها العقد فإنه لا يجوز بعد ذلك نزع العقار من تحت يده وتسليمه إلى مشري آخر لذات العقار من ذات البائع أو من ورثته إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضليه له بذلك، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الإستئناف أن يضع يده على مساحة ٢ ط، ١٩ ف تدخل ضمن الأقطان موضوع الدعوى بمقتضى عقد بيع عرفى تاريخه ١٩٧٨/١٢/٢٨ صادر إليه من مورث المظعون ضدها، وقضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٧٣ مدنى محكمة قنا الابتدائية وبإلزام المظعون ضدها بتسليم تلك المساحة إليه فإن الحكم المظعون فيه إذ لقضى بإلزام الطاعن بأن يسلم الأقطان موضوع النزاع إلى المظعون ضدها دون أن يعرض لهذا الدلاع ويتناوله بالرد رغم أنه جوهرى يتغير به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه للقانون على وجه صحيح.

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠

لما كان من آثار عقد البيع - تطبيقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنتقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد، فيكون له حق ملكية الثمرات فى المنقول والعقار على السواء ما دام البيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو نص يخالف ويسوى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولم يسجل العقد، ومن لم يكون للمشتري بعقد غير مسجل الحق فى مطالبة واضع البد على العقار المبيع بثمراته وغاؤه عن مدة وضع البد اللاحقة لإبرام عقد البيع

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٧

ليس للبائع - لعدم تسجيل عقد البيع وتراخى انتقال الملكية - أن يطلب الحكم على المشتري بتبني ملكيته هو للمبيع، لأن من يضمن نقل الملك لغيره لا يجوز له أن يدعيه لنفسه وكما يجرى هذا الحكم على البائع فهو يجرى على من يخلفه فى تركته، فإن على الوارث - كمورثه - أن يقوم للمشتري بالإجراءات القانونية اللازمة للتسجيل، من الإعتراف بصدور العقد بالأوضاع المعنقدة أو بإنشاء العقد من جديد بتلك الأوضاع. ومتى وجب هذا على الوارث فلا يقلل منه أيضاً أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٣

يكسب العقد تاريخاً ثابتاً رسمياً، فى صدد العمل بقانون التسجيل، إذا ذكره العاقدان وأوردوا تاريخه وتفاصيله فى إعلانات رسمية تبادلها قبل تاريخ وجوب العمل بهذا القانون.

الطنع رقم ٢٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٣٨

— أن القانون لا يمنع المشرى الذى لم يسجل عقده من أن يتمسك بصورية عقد المشرى الآخر الذى سجل عقده بصورة مطلقة ليتوصل بذلك إلى نحو هذا العقد من الوجود لكى يحكم له هو بصحة عقده ولكى يسجل هذا الحكم تنتقل إليه ملكية العين المبيعة له. ذلك لأنه بصفه دائناً للبائع فى الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له من جهة القيام بجميع الإجراءات اللازمة لنقل الملكية يكون له أن يتمسك بتلك الصورية لإزالة جميع العوائق التى تصادفه فى سبيل تحقيق أثر عقده.

— وعند تمسك المشرى الأول الذى لم يسجل عقده بصورية عقد المشرى الثانى على النحو المتقدم لا يرجع إلى قانون التسجيل.

الطنع رقم ٤٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٠٦ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١/١٠/١٩٤١

إن عقد البيع إذا كان لم يسجل، وإن كانت ملكية المبيع لا تنتقل به، إلا أنه توجب عليه الإلتزامات شخصية. وهذه الإلتزامات — ومنها بل وأهمها نقل الملكية إلى المشرى — تبقى فى تركة المورث بعد وفاته، ويعلم بها ورثته من بعده. وإذن فليس لوراثة أن يتمسك ضد المشرى بعدم تسجيل العقد الصادر له من المورث.

الطنع رقم ١٠٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٤

إن المادة ١٤١ من القانون المدنى خولت الدائى أن يقيم لمصلحته، باسم مدبته، الدعاوى التى تنشأ عن مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه. وإذن فإنه لما كان من يشترى عقاراً بعقد غير مسجل يعتبر دائناً للبائع فى إلتزامه بنقل الملكية الناشى عن عقد البيع غير المسجل كان له الحق قانوناً فى أن يرفع باسم البائع له الدعوى على من إشرى منه هذا البائع الأيطان التى باعها بعقد هو أيضاً غير مسجل طالباً إليه تنفيذ إلتزامه بنقل الملكية أو بعبارة أخرى أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع الصادر لهذا البائع توطئة للحكم عقده هو .

الطنع رقم ٩٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٧

إذا كان الحكم لم يعول على العقد الابتدائى فيما قال به من إنتقال الملكية من البائع إلى المشرى وإما حول عليه فقط فى تعرف ذاتية المبيع، كما أرادها المصادقان فى عقدهما النهائى المسجل، فذلك منه لا مخالفة فيه للقانون .

* الموضوع الفرعي : عقد البيع النهائي :

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦

العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين وإذ يبين من العقد النهائي أنه قد خلا من الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد الابتدائي، فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

العقد النهائي دون العقد الابتدائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين. وإذا كان يبين من عقد البيع النهائي المشرع وفق ما أثبتته المحكمة المطعون فيه أنه خلا من النص على الشرط السابغ الذي كان منصوصاً عليه في العقد الابتدائي أو الإحالة إليه، فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه لا يكون قد شابه فساد في الاستدلال .

* الموضوع الفرعي : عقد البيع الوفاقي :

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه، بعد أن ذكر أن العقد المتنازع على ماهيته مذكور فيه صراحة أنه عن بيع وفاقي، قد عرض لتحري قصد المتعاقدين منه هل هو البيع الوفاقي حقاً أو هو الرهن ولكن أفرغ في تلك الصيغة سرّاً له، فاستعرض ظروف الدعوى وما ساقه كل من طرفيها تأييداً لوجهة نظره، ثم انتهى إلى أن هذا العقد إنما يبرر رهناً، مستخلصاً ذلك من قرائن مؤيدة إليه فلا سبيل من بعد إلى إثارة الجدل حول هذه المسألة لكونها مما يتعلق بتحصل لهم الواقع.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٦

إن الإعلان المنصوص عليه في المادة ٣٣٩ من القانون المدني هو ألا يعتبر العقد بيعاً ولا رهناً عقارياً فيصبح المشتري دائماً عادياً يستحق فوائد طبقاً للقانون. فإذا كان الحكم - إذا احتسب للمدعي فوائد عن المبلغ الذي كان دفعه إلى المدعي عليه ثناً لأرض إشرافاً منه بعقد بيع وفاقي قضى نهائياً بطلانه لكونه ساتراً لرهن، وإذا جمل الفوائد سارية من تاريخ ذلك العقد - قد أقيم على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً من عقد الإيجار الصادر بينهما من أن الاتفاق فيه على الأجرة هو في حقيقته اتفاق على

فائدة بالقدر المسموح به قانوناً، فالنصي عليه بأنه لم يكن يصح أن يحسب هذه الفوائد عن المدة السابقة للمطالبة الرسمية لا يكون له من محل .

*** الموضوع القرعي : عقد الوعد بالبيع :**

المطعون رقم ٢٠٢ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦

مضى كان المطعون عليه قد تعهد بأن يبيع عقارا للطاعن إذ قبل هذا الأخير ذلك وقام بدفع الثمن في خلال مدة معينة، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ كيف هذا الاتفاق بأنه وعد بالبيع من جانب المطعون عليه يسقط من تلقاء نفسه بلا إلزام ولا تنبيه إذا انقضى الأجل دون أن يظهر الطاعن رغبته في الشراء ذلك أن الطاعن لم يلتزم بشيء بل كان له الخيار أن شاء قبل إيجاب المطعون عليه ودفع الثمن خلال الأجل المطلق عليه، وإن شاء تحلل من الاتفاق دون أية مسئولية عليه.

المطعون رقم ٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣

يشترط لإنعقاد الوعد بالبيع سواء في القانون المدني القديم أو في القانون القائم إتفاق الراعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعود إظهار رغبته في الشراء وذلك حتى يكون السبيل مهيا لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة إلى إتفاق على شيء آخر والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى الماعدان الإتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها - فإذا كان الطرفان قد أفصحا في البند الرابع من عقد البيع المبرم بينهما الذي اعتبره الحكم المطعون فيه متضمنا وعدا من جانب الحكومة ببيع خمسمائة فدان ثانية للمطعون عليه عن وجود شروط أخرى - إلى جانب الشروط الواردة في العقد لم يعيها الطرفان وإنما تركا لوزارة المالية وضعها عند إبرام بيع هذه الصفقة، وكان حرص الحكومة على الإشارة في العقد إلى تلك الشروط يدل على أنها تعتبرها من الشروط الجوهرية للبيع والتي بدونها لا تقبل إبرامه فإن إظهار المطعون عليه رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته إلى انعقاد بيع تلك الصفقة بل لا بد لذلك من تعيين الشروط التي إتفق الطرفان على تركها أمر وضعها لوزارة المالية ومن قبول المطعون عليه لها بعد إطلاعه عليها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الإتفاق الوارد في البند الرابع من العقد وعداً ببيع الخمسمائة فدان الثانية وذلك مع غلوه من بيان بعض شروط البيع الجوهرية، وإذ إنتهى الحكم إلى إعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا بإظهار المطعون عليه رغبته يكون قد أخطأ في القانون وخرج بقضائه عما إتفق عليه المتعاقدان.

الطنن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٥

إذا كان الثابت فى الدعوى أن ... وعد بشراء قطعة الأرض الواردة بالإتفاق المؤرخ .. وبالسعر المحدد به كما وعدت الشركة المطنون عليها بأن تبعة هذه القطعة بذات السعر، فإن هذا الوعد المتبادل بالبيع من جانب الشركة والشراء من جانب ... هو بيع تام ملزم للطرفين، ترتب عليه كل الآثار التى ترتب على البيع، ولا يؤثر عليه إرجاء التحديد النهائى لمساحة المبيع. وإذا كان الحكم المطنون فيه قد اعتبر الإتفاق المؤرخ ... عقد بيع كامل الأركان، ورتب على تنازل المشترى عن حقوقه فى هذا العقد إلى الطاعنين وقبولهما للحلول فيه، ثم قبول الشركة المطنون عليها إنتقال حقوق وإلتزامات المشترى الأول إليهما إعتبارهما مشترين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطنن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

مؤدى نص المادة ٩٥ ١/١٠١٠ من القانون المدنى أنه متى إلتحق الواعد والموعود على جميع المسائل الجهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب فيها على الموعود إظهار رغبته فى الشراء، يتعقد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد، ولا يؤثر فى صحة إتمقاده ونفاذه قيام الخلاف بين الطرفين حول تنفيذ أى منهما لإلتزاماته المترتبة عليه لأنهما فى النهاية يخلصان فيما إختلفا فيه لأحكام القانون الواردة فى هذا الخصوص، لما كان ذلك، وكان المقصود بالمسائل الجهرية وأركان البيع وشروطه الأساسية التى يرى المتعاقدان الإتفاق عليها والتى ما كان يتم البيع بدونها، وكان الطرفان على ما يبين من عقد ١٩٧٣/٩/١ - لم يفصحا عن وجود شروط أخرى أرادا تقيدها لإتفاقد الوعد بالبيع عدا أركانه الأساسية وهى المبيع والثمن، ولم يشروا أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالثمن، فإن هذا الوعد الصادر من المطنون ضدما قد إنقلب إلى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد رغبة الطاعن فى الشراء بإنتذار المعلن لهما فى ١٩٧٦/٩/١ وإذا لم يلتزم الحكم المطنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢

الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد هو - وعلى ما يبين من نص المادة ١٠١ من القانون المدنى - عقد يقتضاه يتعهد صاحب الشئ بأن يبيعه لآخر إذا ما رغب فى شرائه بما مؤداه أن الوعد بالبيع ينطوى على إلتزامات من جانب واحد وأن تنفيذ الواعد بإلتزامه هذا متوط بإبداء الموعود له رغبته فى الشراء.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢

النص فى المادة ١٠١ من القانون المدنى يذل وعلى ما هو مقرر فى قضاء النقض على أنه يشترط لإستعداد الوعد بالبيع إتفاق الواعد والموعود له على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به حتى يكون السبيل مهيأ لإبرام العقد فى المدة المتفق على إبرامه فيها، مما مؤداه أن الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد هو عقد لابد فيه من إيجاب الواعد وقبول من الموعود له، ومن ثم فهو لا يعتبر بهذه المثابة مجرد إيجاب الواعد بل هو أكثر من ذلك لإقترانه بقبول من جانب الموعود له، كما أنه لا يعتبر فى نفس الوقت بيعاً نهائياً بل يبقى دون ذلك لأن كلاً من الإيجاب والقبول فيه لم ينصب على البيع ذاته بل على مجرد الوعد به، كما أن الإلتزام فيه قاصر على جانب الواعد وهو إلتزام بعمل وينصب على إبرام عقد البيع الموعود به.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤

مؤدى نص المادتين ٩٥، ١٠١ من القانون المدنى أنه متى إتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب فيها على الموعود إظهار رغبته فى الشراء يتقيد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٣

إنه أن جاز أن يحسب على من وعد بالبيع تحت خيار المشوى تصرفه قبل وقوع الخيار فى جزء من العين التى وعد ببيعها، وأن يضمن مسئولية هذا التصرف الرضائى باعتباره إخلالاً بالإتفاق، فإنه لا يجوز بحال أن يحسب عليه نزع ملكية بعض العين للمنفعة العامة، لأن نزع ملكية المبيع يجرى عليه حكم هلاكه وهذا يكون حتماً على المالك، وبحكم اللزوم القضى لا يضمن عنه الواعد بالبيع .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦

إذا إستخلص الحكم من أوراق الدعوى معنى العنودل عن التعاقد وكان ما إستخلصه من ذلك سائفاً فلا معقب عليه. ومن ذلك إستخلاص عدول الموعود بالبيع عن الشراء من طلبه من الواعد أن يؤجره أحياناً تشمل العين التعاقد بينهما على بيعها .

*** الموضوع الفرعى : عقد بيع العروض :**

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

إنه ولئن كانت ملكية السهم تنقل من البائع إلى المشوى بمجرد الإلتزام بينهما على ذلك ما دامت الأسهم المبيعة تعين بالذات طبقاً للمادة ٢٠٤ من القانون المدنى التى تنص على أن الإلتزام ينقل الملكية أو أى

حق عيني آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا الحق إذا كان محل الإلتزام شيئاً معيناً بالذات يملكه الملتزم وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل، وكانت المادة ٣٩ من قانون التجارة حين إستلزمت قيد الأسهم الاسمية في دفاتر الشركة قد إستهدفت من ذلك فرض قيد على حرية تداولها وجعلت من هذا القيد منوطاً لإثبات ملكيتها والتنازل عنها إلا أن النص في المادة ٤٦١ من القانون المدني على أنه " في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا إتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون مفسوخاً دون حاجة إلى إعدار أن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا إختار البائع ذلك، وهذا ما لم يوجد إتفاق على غيره " يدل على أنه في حالة بيع المنقولات إذا إتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع ولم يدفع المشتري الثمن في الميعاد فإنه يجوز للبائع أن يعتبر العقد مفسوخاً بدون حاجة إلى إعدار أو حكم من القضاء، فيقع الفسخ بنص القانون ويكون البائع بمجرد عدم دفع الثمن في حل أن يعتبر المبيع لم ينتقل من ملكه، وبحق له أن يتصرف فيه تصرف المالك لبيعها مرة أخرى إذ ورد هذا النص بصفة عامة تدل على أن حكمه مطلق، ومن ثم فينصرف إلى البيع سواء كان مدنياً أو تجارياً.

• الموضوع الفرعي : عقد بيع العقار - أثر تسجيله :

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٣ صفحة رقم ١٧/١١/١٩٣٢

عقد البيع هو من عقود الرضاى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين. وكل ما إستحدثه قانون التسجيل من أثر في أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدني، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده، أصبح مراعياً إلى ما بعد حصول التسجيل أما أحكام البيع الأخرى فلا تزال قائمة لم يتسغها ذلك القانون. فالبائع يبقى ملزماً بموجب العقد بتسليم البيع ونقل الملكية للمشتري، كما يبقى المشتري ملزماً بأداء الثمن، إلى غير ذلك من الإلتزامات التى تربت بينهما على التقابل بمجرد إنقضاء البيع .

• الموضوع الفرعي : فسخ عقد البيع :

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥

إذا كان الحكم الإستئنائى مع تقريره أن محكمة أول درجة قد أصابت في قضائها بفسخ البيع لعدم قيام المشتري بالوفاء بالتزاماته بإيداع الثمن جميعه مع الفوائد المستحقة، وإجزاء الذى أودعه كان ناقصاً لما شاب إيداعه من عيوب، قد اعتبر قيام المشتري بإيداع ما هو مستحق على متأخر الثمن من فوائد لغاية تاريخ إيداع ذلك الجزء ورسوم الإيداع السابق خصصها من أقساط الثمن - اعتبر ذلك هو كل ما يجب على المشتري الوفاء به دون بيان العلة التى من أجلها لم ير موجباً لإلزامه بفوائد متأخر الثمن من تاريخ الإيداع

الذى اعتبرته المحكمة غير مبرء، للذمة لغاية التاريخ الذى أجلت إليه الدعوى لإيداع تكملة الثمن، فإن سكوتهم عن إيراد أسباب لقضائه فى هذا الخصوص مع كون الفوائد المشار إليها مستحقة الأداء وتعد جزءاً من الثمن وفقاً لنصوص العقد وإعمالاً لأحكام المادة ٣٣٠، والوفاء بالثمن وملحقاته شرط أساسى لتولى الفسخ، فإنه يكون قاصراً معيناً لقضيه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ١٩ مكتب قس ٢ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٥١/١/٤

إنه وإن كان للمشترى حق حبس العين المحكوم بفسخ البيع الصادر له عنها حتى يوفى الثمن السابق له دفعه تأسيساً على أن إلتزامه بتسليم العين بعد الحكم بفسخ البيع يقابله إلتزام البائع برد ما دفعه إليه من الثمن لما دام هذا الأخير لم يقم بالتزامه بالرد كان له أن يمتنع عن التسليم وأن يحبس العين، لكن ذلك لا يوجب عليه الحق فى تلك المشوى ثار المبيع بعد أن أصبحت من حق مالك العين بحكم الفسخ. وإذا صح للمشترى التحدى بقاعدة " واصل اليد حسن النية بتملك الممرة " فى تلك الثمار التى إستولى عليها قبل رفع دعوى الفسخ فإن هذا التحدى لا يكون له محل بالنسبة للثمار التى جربت بعد رفعها من جانبه وإستناده فى طلب الفسخ إلى إستحقاق العين المبيعة للغير ولا يحول دون رد هذه الثمار لمالك العين نبوت الحق له فى حبسها، لأن هذا الحق إنما قرر له ضماناً لوفاء البائع بما قضى عليه بدفعه إليه نتيجة فسخ البيع وليس من شأن هذا الحق تملك المشوى ثار العين المبيعة بل يجب عليه تقديم حساب عنها للمالك .

و إذن فتمتى كان الواقع هو أن الطاعن باع للمطعون عليهن أرضاً وقضى بفسخ البيع وإلتزامه بأن يدفع إليهن الثمن الذى سبق دفعه إليه ثم أقام دعواه طالباً الحكم بإلزامهم بأن يدفعون إليه مقابل ثار المبيع وكان الحكم إذ قضى بأحقية المطعون عليهن فى ثار المبيع قد أسس قضاءه على أن الطاعن وإن كان على حق فى مطالبة المطعون عليهن ببيع العين من تاريخ البيع غير أنه يعرضه فى هذه الحالة المبدأ القائل بأن " واصل اليد بحسن نية بتملك الممرة " وأنه من المقرر قانوناً أن البائع له الحق فى حبس العين حتى يوفى مبلغ الثمن، وهو فى وضع يده على العين المبيعة حسن النية فلا يطالب بخرمات العين فى فترة حبسها وكذلك المشوى الذى يفسخ عقد البيع الصادر له بحق له حبس العين المحكوم بفسخ البيع الصادر فيها حتى يوفى الثمن السابق له دفعه وهو فى وضع يده حسن النية فلا يطالب بخرمات العين فى فترة حبسها معى كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك فإنه وإن كان قد أصاب فيما قرره من حق الحبس للمطعون عليهن حتى يوفى ما دفعته من الثمن إلا أنه أخطأ فى تطبيق القانون فيما قرره من تملكه للثمار لإستناداً إلى حسن نية وحققه فى حبس العين المبيعة .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨

متى كان الحكم إذ قضى بفسخ عقد البيع قد أورد ضمن أسبابه أن المشتري قصّر في دفع باقي الثمن الذي استحق عليه وذلك رغم إلذار البائع إياه بالوفاء وإلا كان - البائع - مخيراً بين مطالبته بالقسط المستحق وفوائده، وبين طلب الحكم بفسخ البيع والتعويض المطلق عليه - فإنه يكون من مقتضى ذلك أن دعوى الفسخ التي أقامها البائع قد سبقها تكليف رسمي بالوفاء مما يكون معه غير متتج بحث ما إذا كان يشترط وفقاً لأحكام القانون المدني - القديم - سبق التكليف الرسمي بالوفاء لجواز الحكم بفسخ العقد المزمع للجانبين وإحلال من شرط صريح فاسخ. ومن ثم فإن الطعن في الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قرر أن القانون لا يشترط لجواز الحكم بفسخ العقود سبق التكليف الرسمي بالوفاء - هذا الطعن يكون غير متتج.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إن مرافقة المجلس الحسني على بيع عقار للمحجور عليه مع إضراء تقديم الشهادات الدالة على خلو العين المبيعة من الحقوق الممنوعة - ذلك ليس الغرض منه تعليق البيع على شرط واقف وإنما هو حفظ حق المحجور عليه قبل البائع إليه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

لا معقب على عمكة الموضوع إذ هي ناقشت في حدود سلطتها التقديرية دعوى الفسخ ورأت بناء على أسباب سائلة رفضها. وإذاً فمعي كان الواقع هو أن الطاعن إشرى سيارة من الطعون عليها وتمهدت البائعة بعمل الإجراءات اللازمة لنقل الرخصة باسم المشتري في مدة لا تزيد على ١٥ يوماً وإلا إلترمت بإعادة الثمن الذي قبضته مع فوائده وهرامة قدرت بمبلغ معين وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى التي رفعها الطاعن بطلب فسخ البيع لعدم قيام الطعون عليها بالإجراء الذي تمهدت به أقام قضاءه على سببين حاصل أولهما أن تخلف البائعة عن نقل الرخصة للمشتري لم يكن نكولاً منها عن إلترام جوهرى إتفق عليه الطرفان ذلك لأن ملكية السيارة وحيازتها قد إنتقلت للمشتري من وقت البيع وأنه يظهر من سكوت المشتري من تاريخ إنتهاء المهلة المبينة في خطابه الموصى عليه إلى تاريخ المدعاة أنه لم ير داعياً لإلارة هذه المسألة، ولأنه ثبت أن المشتري أسلم المبيع وأنصف به زهاء ثلاث سنوات ونصف وأن المبيع من الأشياء القابلة للإستهلاك، وحاصل السبب الثاني أن البائعة عرضت على المشتري في إلدارها نقل الرخصة لأسمه فلم يشأ أن يتعاون معها على إتمام الإجراءات. فإنه ليس فيما قرره الحكم أية مخالفة للقانون وأن أى السببين المتقدم ذكرهما كاف وحده لرفض دعوى الطاعن ولا محل للنعي على الحكم

بمخالفة القانون بحجة أنه لم يعتد بما إنفق عليه في عقد البيع من فسخ العقد إذا تخلقت الباتمة عن نقل الرخصة متى كان الطاعن لم يقدم عقد البيع لتبين عكمة النقص ما إذا كان يحوى شرطاً فاسخاً يحول دون استعمال محكمة الموضوع حقها في تقدير طلب الفسخ أو يحول بين الباتمة وإمكانها الوفاء أو عرض الوفاء بالتزامها بعد رفع دعوى الفسخ.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١

لا يعتبر عقد البيع مفسوخاً لعدم قيام المشري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا إنفق العاقدان على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لإنذار أما إذا كان إنفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يوجب على تخلف المشري إنفساخ العقد حتماً، بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقضى المحكمة بالفسخ أو تقبل الدفع به وهما أولاً : أن يظل المشري متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم وثانياً : أن يبه البائع على المشري بالوفاء وسبيل هذا التبيه في البوع المدنية هو التكليف الرسمي على يد محضر فلا يصح بمجرد خطاب ولو كان موصى عليه. وإذن فمضى كان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا الأمرين لم يتحقق بأن كان المشري قد عرض ما يجب عليه دفعه لدى رفع الدعوى عرضاً حقيقياً أعقب الإبداع ولم يقدم البائع بالتكليف الرسمي وإكتفى على ما يدعى بخطاب موصى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنفساخ العقد لم يخالف القانون.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥١٠ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤

لا يعتبر عقد البيع مفسوخاً لعدم قيام المشري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا إنفق العاقدان صراحة على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لإنذار أو حكم - أما إذا كان إنفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يوجب على تخلف المشري إنفساخ العقد حتماً - بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة الدفع به وهما : [أولاً] أن يبه البائع على المشري بالوفاء بتكليف رسمي على يد محضر [و ثانياً] أن يظل المشري متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

إذا كان الحكم قد استخلص عدم إستحالة التنفيذ من أن التعاقد أبرم بعد صدور قانون تقسيم الأراضي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن امتناع الساحة عن تسجيل العقد كان متوقفاً كآثر من آثار هذا القانون، فلا يمكن للبائع أن يستفيد من رفض التسجيل للتزوع بفسخ العقد لإستحالة التنفيذ فإن ذلك يكون إستخلاصاً موضوعياً سائفاً لا رقابة محكمة النقض عليه.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

عقد البيع يفسخ حكماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ الإلتزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي. ويرتب على الإنفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانت عليها قبل العقد ويتحمل تبعه الإستحالة في هذه الحالة المدين بالإلتزام الذي إستحال تنفيذه عملاً ببدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين. فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن الإلتزام البائع "الطاعن" ينقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلاً بسبب الإستيلاء عليها لديه تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد أثبت أن إستحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبي وإذا كان حصول الإستحالة لهذا السبب لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه إذ أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة في انقضاء إلتزامه الذي إستحال عليه تنفيذه فإنه يكون غير منتج دفاع الطاعن بعدم وقوع خطأ منه وبإهمال المطعون ضدهم "المشتري" في تسجيل العقد أو إثبات تاريخه قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

لئن كان حق المشتري في إسروداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع يقوم على أساس إسروداد ما دفع بهير حق - الأمر الذي أكدته المادة ١٨٢ من القانون المدني بنصها على أنه يصح إسروداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للإلتزام زال سببه بعد أن تحقق وهو ما ينطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين إلتزامه في عقد فسخ بعد ذلك إلا أنه في حالة إنفساخ العقد من تلقاء نفسه - طبقاً للمادة ١٥٩ مدني - لإستحالة تنفيذ البائع إلتزامه بنقل الملكية بسبب الإستيلاء لديه على الأطنان المبيعة تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي ومنازعة البائع في حصول هذا الإنفساخ قبل رفع الدعوى وأثناء نظرها لا يقضي برد الثمن إلا كأثر من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو إنفساخه طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدني. وإذا كانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا تقادم إلا بخمس عشرة سنة فإنه طالما يكون للدائن أن يرفع هذه الدعوى فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن إذ لا يكون هذا الثمن مستحق الأداء ويمكن المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧

إلتزام المشتري برد الأرض المبيعة - بعد فسخ عقد البيع - إنما يقابل إلتزام البائع برد ما قبضه من الثمن أما إلتزام المشتري برد ثمرات العين المبيعة فهو يقابل إلتزام البائع برد فوائد ما قبضه من الثمن ومن ثم فإن من حق المشتري أن يجس ما يستحقه البائع في ذمته من ثمار حتى يسوفي منه فوائد ما دفعه من الثمن.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧

نص المادة ٣٣٨ من القانون المدنى يجيز للمدين الوفاء بذمته عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك ومن هذه الأسباب - على ما صرحته به المذكورة الإيضاحية - حالة ما إذا كان المدين يطالب بالإلتزام مقابل لم يتيسر له إستيفائه قبل تنفيذ الإلتزامه ومن ثم يكون البائع بعد فسخ البيع فى حالة رفض المشتري تسليمه المبيع مقابل إستيفائه ما دفعه من الثمن أن يوفى بالإلتزامه برد الثمن الذى قبضه عن طريق إيداعه مباشرة للذمة المشتري دون حاجة إلى عرضه عليه.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

عقد البيع ينفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب إستحالة تنفيذ الإلتزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى، ويؤتب على الإنفساخ ما يؤتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد، وتحمل ثمة الإستحالة فى هذه الحالة المدين بالإلتزام الذى إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل النجعة فى العقد الملزم للجانبين، فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن إلتزام الطاعن بنقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلاً بسبب الإستيلاء عليها لديه تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الإصلاح الزراعى، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن إستحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبى. وإذا كان وقوع الإستحالة لهذا السبب الأجنبى لا يعطى الطاعن من رد الثمن الذى قبضه، بل أن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى، ويقع الضرر على الطاعن نتيجة تحميله النجعة فى إنقضاء الإلتزامه الذى إستحال عليه تنفيذه، وكان لا ينل هذه الإستحالة أن المطعون عليه إستمر بضع اليد على القدر المبيع ذلك أن واضح اليد على الأرض المستولى عليها يستمر بحكم القانون - فى وضع يده عليها، ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن برد الثمن تأسيساً على إنفساخ العقد لإستحالة تنفيذ الطاعن لإلتزامه بنقل الملكية، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ويكون غير منتج دواع

الطاعن بأن المطعون عليه هو الذى أعمل فى تسجيل عقده أو فى التقدم إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى للإعتداد بهذا العقد.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦

عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يفسخ حتماً من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبى، ويترتب على الإنفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد، ويتحمل تبعه الإستحالة فى هذه الحالة المدين بالإلتزام الذى إستحال تنفيذه، عملاً بمبدأ تحمل التبعة فى العقد الملزم للجائين فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن إلتزام مورث الطاعنين بنقل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلاً بسبب إستلاء الإصلاح الزراعى عليه تنفيذاً لحكم القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بمعدل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبى. وإذا كان وقوع الإستحالة لهذا السبب الأجنبى لا يعفى البائع مورث الطاعنين من رد الثمن الذى قبضه من المطعون عليه، بل أن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال يفسخ فيها العقد أو يفسخ بمحكم القانون وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى، ويقع الغرم على مورث الطاعنين نتيجة تحمله التبعة فى إنقضاء إلتزامه الذى إستحال عليه تنفيذه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قضى بالإلتزام الطاعنين برد الثمن الذى قبضه مورثهم من المطعون عليه ويكون غير منتج دفاع الطاعنين بعدم وقوع خطأ من مورثهم، وإهمال المطعون عليه فى تسجيل العقد أو إثبات تاريخه.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨

الصحيح فى القانون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو أن إلتزام المشتري برد العقار المبيع بعد فسخ البيع إنما يقابل إلتزام البائع برد ما قبضه من الثمن، وأن إلتزام المشتري برد ثمرات العين المبيعة يقابل إلتزام البائع برد فوائده ما قبضه من الثمن، بما مؤداه أن من حق المشتري أن يجس ما يستحقه البائع فى ذمته من ثمار حتى يستوفى منه فوائده ما دفعه من الثمن .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩

إذ بين من مطالعة الأوراق أن البيع موضوع الدعوى الذى إنتهى الحكم المطعون فيه - أن خطأ أو صواباً إلى إنقضاه صحيحاً قبل حصول التأميم، قد أنصب على مقومات مضرب الأرز من أرض ومبان وآلات ثابتة، وكان المضرب بمقوماته هذه يعتبر عقاراً، وإذا كانت ملكية العقار لا تنقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل، وكان عقد بيع هذا المضرب لم يسجل قبل حصول التأميم فإن تلك الملكية

تكون قد بقيت للبائعة حتى نقلها التأميم إلى الدولة، وبذلك إستحال على البائعة تنفيذ إلتزامها بنقل الملكية إلى المشتري. متى كان ذلك وكان قانون التأميم لم يتضمن نص كالأدى تضمنته قوانين الإصلاح الزراعى بالإعتداد بتصرفات المالك الناجبة التاريخ قبل العمل به، بل أنه خلا من أى تنظيم لهذه التصرفات وبذلك بقيت على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى، من إشتراط التسجيل لإنشال ملكية العقار فيما بين المتعاقدين، ولا يبنى تسليم المبيع عنه شيئاً فى نقل الملكية، وإذا كان عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب إستحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين لسبب اجنبى ويؤتب على الإنساح ما يؤتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد وتحمل ثمة الإستحالة المدين بالإلتزام الذى إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمّل الثمرة فى العقد الملزم للجانين وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى إلزام الطاعة - المشتري - بأن تدفع ثمن المضرب إلى المظعون عليها الأولى - البائعة - تأسيساً على القول بإنقضاء البيع صحيحاً بين الطرفين وتنفيذه بتسليم المضرب إلى الطاعة قهراً لتحرير العقد النهائى الناقل للملكية، بأنه لا أثر للتأميم على حق البائعة فى القضاء ثمن الصفقة، لحصوله فى تاريخ لاحق لإنقضاء ذلك العقد، فإنه يكون معيلاً بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى، ٢٥ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١١/٢١/١٩٧٤

- متى كان المظعون عليه قد رفع دعواه طالباً فسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعنين وطلب هؤلاء الآخرون فسخ هذا العقد، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفسخ تأسيساً على تلاقى إرادة المشتري والباعين لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه، ولا ينال من ذلك أن كلا من الباعين والمشتري بنى طلب الفسخ على سبب مغاير للسبب الذى بناء الآخر إذ أن محل مناقشة ذلك وإعمال آثاره هو عند الفصل فى طلب التمسك.

- إذ كان الحكم المدسوس فيه قد أجاب طرفى التعاقد إلى ما طلباه من فسخ العقد فإنه لا يكون ثمة محل بعد ذلك للتحديث عن شروط إنطباق أحكام المادة ١٥٧ من القانون المدنى لأن مجال أعمالها هو حالة الشرط الفاسخ الضمنى أما فى حالة الفسخ الإنشائى فالعقد يفسخ حتماً دون أن يكون للقاضى خيار بين الفسخ والتفويض.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى، ٢٥ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤

متى كان الطاعن - البائع - قد أخل بالإلتزامه بتسليم البضاعة فيما عدا حينئذ، وقضى تبعاً بفسخ العقد فلا محل لأن يطالب الطاعن بالإبقاء على مقدم الثمن الذى إستلمه بل يعين عليه رده عملاً بما تقضى

به المادة ١٦٠ من القانون المدني من أن الفسخ يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه، ولا يجوز للطاعن للطاعن بالتالي أن يطالب بتكاليف إعداد البضاعة للتصدير وهو لم يتم تسليمها.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١١/٢١/١٩٧٤

يؤتب على الإنفساخ ما يؤتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحال التي كانوا عليها قبل العقد فيرد المشوى المبيع ومثاره إذا كان قد تسلمه، ويرد البائع الثمن وفوائده. وإذا كان الثابت أن المطعون عليهما قد أقاما دعواهما طالبين الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لهما من المرحوم ... الذى يمثله الطاعن لإستلاء الإصلاح الزراعى على الأطنان موضوع العقد فى يونه سنة ١٩٥٨ إعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبموجبهما عن الأجرة التى دفعها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى عن المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٨، وكان يؤتب على هذا الإستلاء إنفساخ العقد حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة نقل الملكية إليهما، فإنه يكون عليهما وقد إنفسخ العقد أن يرد الثمار إلى البائع عن المدة السابقة على إستلاء الإصلاح الزراعى على الأرض مقابل رد البائع ما عجل من الثمن وفوائده حتى تاريخ الإستلاء، أما بعد هذا الإستلاء فإن وضع يد المطعون عليهما على الأطنان لا يكون مستنداً إلى أية رابطة تربطهما بالطاعن بعد أن إنفسخ عقده وآلت الملكية للإصلاح الزراعى بحكم القانون الأمر الذى يؤتب عليه قيام علاقة جديدة بين المطعون عليهما والإصلاح الزراعى من تاريخ الإستلاء، ولا شأن للطاعن بالأطنان ما دام أنه لا خلاف فى أن المطعون عليهما الأولين هما اللذان كانا يضمنان اليد عليها فى المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما ضد الطاعن بمبلغ تعويضاً عن أجرة الأطنان المستحقة للإصلاح الزراعى فى المدة المذكورة التالية لإنفساخ العقد قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٥

إذ يدل نص المادة ١٥٧ من القانون المدني على أن الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه المقضى وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى أسبابه إلى أن المطعون عليهما - المشرى - كانا معذورين فى التأخير فى إعداد مشروع العقد النهائى فى الميعاد المحدد لذلك، ثم قضى بفسخ عقد البيع ويرد ما دفعه المشرى من الثمن دون أن يبين ما إذا كان الطاعنان - البائعان - المقضى - ضدهما بالفسخ قد أحلا بإلتزاماتهما الناشئة عن ذلك العقد إخلالاً يستوجب الفسخ فإنه يكون معيماً بالقصور فى التسبيب

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٥

لئن كان البائع أن يطلب فسخ العقد إذا لم ينفذ المشتري إلتزامه بوفاء بالثمن عملاً بنص المادة ١/١٥٧ من القانون المدنى، إلا أنه وفقاً للقواعد العامة يسقط حقه فى طلب الفسخ إذا تنازل عنه صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٥

إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه - برفض دعوى البائع بطلب الفسخ - أنه قد استخلص لأسباب سائلة أن الطاعن تنازل ضمناً عن طلب الفسخ بمصوله على حكم بهالى الثمن نفذ به على العين المبيعة بعد أن نفذ على الزرعة القائمة بها، فإن مجادلة الطاعن فى ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما يستقل به لاقضى الموضوع .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٩

مفاد نص المادة ١٦٠/ من القانون المدنى أن الفسخ يوجب عليه إبطال العقد بائراً رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يوجب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة إلى المطعون عليه - البائع - وأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب إستحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى، ويوجب على الإنفاخ ما يوجب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ويتحمل تبعه الإستحالة فى هذه الحالة المدين بالإلتزام الذى إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحميل التبعة فى العقد الملزم للجانبين.

- أن حق المشتري فى إسروداد الثمن من البائع فى حالة فسخ البيع يقوم على أساس إسروداد ما دفعه بغير حق، وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدنى هذا المعنى بتبنيها على أنه يصح إسروداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لإلتزام زال سببه بعد أن تحقق وهو ما يطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين إلتزامه فى عقد فسخ بعد ذلك، إلا أنه فى حالة إنفساخ العقد من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى لإستحالة تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية - بسبب تأميم وحدة سيارات البائع تنفيذاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ لأن الثمن لا يقضى به فى هذه الحالة إلا كائناً من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو إنفساخه طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد.

الطنن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٩

النص في المادة ١/١٥ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ على أنه " يجب التأشير في هامش سجل الغرارات واجبة الشهر بما يقدم حدها من الدعاوى التي يكون العرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه الغرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإنهاء أو الرجوع فإذا كان الغرر الأصلي لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى "، وفي المادة ١٧ من هذا القانون على أنه " يوجب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينه إثناء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما ". يدل على أن المشرع خرج على الأثر الرجعي للفسخ لمصلحة الغير حسن النية الذي تلقى حقاً عينياً على عقار وشهر حقه قبل تسجيل صحيفة دعوى الفسخ أو التأشير بمضمونها على هامش الغرر المسجل، فقرر أن الحكم الذي يصدر بفسخ العقد لا يكون حجة على هذا الغير ومن ثم يظل حقه قائماً ويسرى في مواجهة المدعى اضمكوم له بالفسخ .

أما إذا كان الغير حسن النية فإن حقه طبقاً لنص هاتين المادتين يزول بالحكم بالفسخ ولو كان قد شهر حقه قبل تسجيل صحيفة الدعوى قبل التأشير بها .

الطنن رقم ٤٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١

النص في المادة ٤٦١ من القانون المدني على أنه " في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على معاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخاً دون حاجة إلى إعدار أن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك، وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره " فقد دلت على أن المشرع قد خرج بحكمها على القاعدة العامة القاضية بعدم إمكان فسخ العقود إلا بعد الإعدار وبحكم من القاضي ما لم يوجد اتفاق صريح على الإعفاء من ذلك واشترط لإعمال هذا النص الإشتتائي أن يكون المبيع من العروض وغيرها من المنقولات وأن يكون كل من البيع والثمن محدداً كائناً ومعلوم للمشتري عند التعاقد، وأن يتخلف المشتري عن دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه لتسلم المبيع ودفع الثمن، وأن يختار البائع التمسك بإفصاخ عقد البيع .

الطنن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

من المقرر أنه إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على دعامتين وكانت إحدهما كافية لحمله، فإن النص على الأخرى يفرض صحته يكون غير منتج، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام

قضاءه بفسخ العقد بالنسبة لحصة الطاعن على مند ما إستخلصه سائفاً من أنه قصر في تنفيذ التزامه بسداد الباقي من ثمن حصته في العقار المبيع، وهو ما توافر به شروط الفسخ القضائي المنصوص عليه بالمادة ١٥٧ من القانون المدني وذلك بالنسبة لحصة المشتري المذكور، وكان هذا الذي أوردته وانتهى إليه الحكم يوفق وصحيح القانون ومن شأنه أن يؤدي إلى ما إنتهى إليه من تحقق شروط الفسخ القضائي في حق الطاعن لعدم وفائه للمستحق عليه من ثمن حصته في العقار المبيع فإن تبعية فيما إستطرد إليه تزيداً من دعامة أخرى لقضائه بشأن تحقق الفسخ القضائي من تلاقي إرادة الطرفين على الفسخ ... يضحى وأياً كان وجه الرأي فيه غير منتج.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢١

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن عقد البيع يفسخ حتماً من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ أحد المتعاقدين بسبب أجنبي، ويوجب على الإنفساخ ما يوجب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد، ويحمل تبعه الإستعانة في هذه الحالة المدين بالإنزام الذي إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانين. إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد إنتهى إلى هذه النتيجة حين ذهب إلى إستحقاق الغبر لعقار النزاع بالشفعة يقتضي عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن وبالتالي إلام يلزم برد الثمن إلى المطعون ضدهما بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني، وكان ما إستخلصه سائفاً له أصله الثابت من الأوراق ومؤيداً إلى ما إنتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ مكتب فتى ٤٢ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه، أنه إنتهى إلى القضاء بفسخ عقد البيع محل النزاع وإلزام الطاعنين من تركه مورثهم بأن يدلوا للمطعون ضده ما قبضه من ثمن هذا البيع وكان بطلان العقد إنعدام محله يوجب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيسرد كل ما أعطاه وهو ما يسرى في هذا الأثر مع الأثر المرتب على الفسخ، ومن ثم فإن النعي بطلان العقد محل النزاع - أيأ كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٤

لقاضي الموضوع - متى إنفسخ البيع بسبب إستحقاق المبيع ووجب على المشتري رد الثمن مع التضمينات - أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن، أو أن يحسب عليه

الذين بالفوائد التي يعرض بها على المشتري ما يحسره وما يحرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب نزاع الملكية. وليس على القاضي إذا أجرى الفوائد التعويضية على المشتري أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إذا كان الحكم مع قضائه للبائع يعرض عما لحقه من الضرر من جراء تأخير المشتري إتمام الصفقة وتعداده الأخطاء التي وقعت منه قد قضى للمشتري بصحة البيع ونفاذه ورفض دعوى البائع بفسخه فلا يصح للبائع أن يعرض عليه أنه تناقض واضطرب في أسبابه، فإن ما ذكره من أعطائه المشتري كان في صدد تبرير العرض الذي قضى به للبائع عما لحقه من ضرر، ولا تنافي بينه وبين ما قضى به من رفض طلب الفسخ .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٦

إذا رفع أحد الماعدين على الآخر دعوى تعرض عن التقصير في الوفاء بالتزامه، وكان الثابت أن المدعى عليه لم ينف هذا الإلتزام ومع ذلك قضت المحكمة برفض الدعوى إستناداً إلى أنه لم يكن مقصراً وأن العقد الذي ترتب عليه تعالده مع المدعى قد فسخ لإفساخ العقد الذي رتب عليه الإلتزام دون أن تبين في أسباب حكمها أن هذا الفسخ كان لحادث قهري لا دخل لإرادة الماعدين فيه جعل وفاءه بالإلتزام مستحيلاً، فإن ذلك يكون إيهاماً في الحكم من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح، ويكون هذا الحكم واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣١

إذا كان النص الوارد في عقد البيع لا يوجب الفسخ حتماً ولكن قضت المحكمة به بناء على ما تبينته من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها من أن المشتري " مشر أرضاً من مصلحة الأملاك تعهد بإقامة معامل صناعية عليها في مدى ثلاث سنوات من تاريخ العقد " قد بدأ منه في مدى إثماني سنوات التي تحدث الحكم عنها ما يدل على أنه لا يعتزم إقامة الأبنية المنطق عليها، فإن ما يبرره هذا المشتري من أن نشوب الحرب بعد معنى إثماني سنوات المذكورة هو الذي حال دون قيامه بالتزامه لا يبرهه ما دامت المحكمة قد جزمته بأن نية في عدم إقامة البناء قد تبينت من قبل نشوب الحرب. وهي لا معقب عليها فيما إستعملته من ذلك .

الظعن رقم ٣٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٧

- أن شرط الفسخ لا يعتبر صريحاً في معنى المادة ٣٣٤ من القانون المدني إلا إذا كان يهدف إلى فسخ عقد البيع من تلقاء نفسه. أما إذا تعهد المشتري بأداء باقي ثمن البيع في ميعاد عينه فإن لم يزلده في هذا الميعاد كان للبائع الحق في فسخ البيع ولو كان قد سجل، فهذا ليس إلا ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المنصوص عليه في المادة ٣٣٢ من القانون المدني .

- إذا كان الشرط الذي تضمنه العقد شرطاً فاسخاً حتمياً للمشتري - إلى أن يصدر الحكم النهائي بالفسخ - الحق في توقي الفسخ بدفع الثمن .

الظعن رقم ٥٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢

شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني يختلفان طبيعة وحكماً. فالشرط الفاسخ الضمني " *le pacte commissaire tacite* " لا يستوجب الفسخ حتماً إذ هو خاصص لتقدير القاضي وللقاضى أن يجهل المدين حتى بعد رفع دعوى الفسخ عليه، بل المدين نفسه له أن يتقاضي الفسخ بعرض دينه كاملاً قبل أن يصدر حده حكم نهائي بالفسخ أما الشرط الفاسخ الصريح فهو يفرض تلقائياً به المادة ٣٣٤ من القانون المدني موجب للفسخ حتماً، فلا يملك معه القاضي إهمال المشتري المتخلف عن أداء الثمن، ولا يستطيع المشتري أن يتقاضي الفسخ بأداء الثمن أو عرضه بعد إقامة دعوى الفسخ عليه متى كان قد سبقها التنبه الرسمي إلى الوفاء. بل قد يكون الشرط الفاسخ الصريح موجباً للفسخ بلا حاجة إلى تنبيه إذا كانت صيغته صريحة في الدلالة على وقوع الفسخ عند تحققه بلا حاجة إلى تنبيه ولا إنذار .

وعلى ذلك فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت قضاءها بفسخ العقد على أن المشتري إذ قصر في الوفاء بجزء من الثمن كان البائع محقاً في طلب الفسخ بناءً على الشرط الفاسخ الضمني المفروض في جميع العقود التبادلية، ثم جاءت محكمة الاستئناف فقللت أن الفسخ كان متفقاً عليه جزاءاً للتخلف عن أداء الثمن، وإذا قد ثبت لها تخلف المشتري فهي تقرر حق البائع في الفسخ نزولاً على حكم الشرط الفاسخ الصريح عملاً بنص المادة ٣٣٤ مدني، ثم لم تلبث أن قسالت في آخر حكمها إنها تلبد الحكم المستأنف لأسبابه وتأخذ منها أسباباً لحكمها، لحكمها هذا يكون قد أقيم على أمرين والعين متبايرين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما مجتمعين لإختلاف شرطي الفسخ الصريح والضمني طبيعة وحكماً، وهذا تعارض في أسباب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٧
الفاسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون بإيجاب وقبول ضمنيين، وبحسب محكمة الموضوع إذا هي
قالت بالفسخ الضمني أن تورّد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تبين
كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٨
إن استخلاص الرضا وشروطه هو من أمور الواقع الذي يستقل به قاضي الموضوع. فإذا كان كل ما شرطه
المشترى في إنذاره البائع لقبول الفاسخ هو عرض الثمن المدفوع من جميع المصاريف والملحقات عرضاً
حقيقياً على يد محضر في ظرف أسبوع، وكانت هذه العبارة لا تدل بذاتها على أن الإيداع أيضاً في بحر
الأسبوع كان شرطاً للفاسخ، وكان الثابت بالحكم أن المشتري تمسك بأن العرض لا يتحقق به فسخ البيع
مستنداً في ذلك إلى أن المبلغ المعروض لم يكن شاملاً الرسوم التي دفعت توطئة للتسجيل دون أية إشارة
إلى شرط الإيداع في الأسبوع، فإنه لا يجوز للمشتري أن يأخذ على الحكم أنه قد أخطأ إذ قال بصحة
العرض في حين أن إيداع المبلغ المعروض لم يتم في الأسبوع .

* الموضوع الفرعي : فوائد الثمن :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٥/٤/١٩٥١
المادة ٣٣٠ من القانون المدني - التقديم - تنص على أن للبائع فوائد ما لم يدفع من الثمن من تاريخ تسلم
المشتري للمبيع الثمر وهي في هذا إنما تقوم على أساس من الصدل الذي يأتي أن يجمع المشتري بين
ثمة البدلين المبيع والثمن وهي بذلك تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه المادة ١٢٤ من ذلك القانون
ولذلك يكون للبائع حق تقاضي الفوائد من تاريخ تسلم المبيع الثمر حتى لو كان الثمن غير مستحق
الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع كان يكون قد أمهل حتى يستجمع أوراقه التي تثبت ملكيته أو التي
يستطاع بها تحرير العقد النهائي. وإذا لم يمتنع كان الحكم إذ قضى بعدم أحقية البائعين - الطاعنين - في
تقاضي فوائد عن باقي ثمن الأيطان المبيعة إلى المطعون عليه قد أقام قضاؤه على أنهم وقد سلموا المبيع
الثمر ليس لهم حق تقاضي فوائد عن باقي الثمن لأن وفاءه كان مؤجلاً حتى يصدا مستنداتهم توطئة
لتحرير العقد النهائي فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨١
قاعدة عدم جواز الجمع بين فوائد الثمن وثمرات المبيع لا تتعلق بالنظام العام بل يجوز الإنصاف على ما
يخالقها .

• الموضوع الفرعي : فوائد الثمن الموزجل :

الطعن رقم ١٨٠٦، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٨
مناط استحقاق البائع للفوائد عن الثمن الموزجل وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون المدني أن يكون المبيع قد تم تسليمه للمشتري قابلاً لأن ينتج ثمرات أو إيرادات - أخرى ومن ثم تستحق الفوائد في هذه الحالة من تاريخ تسلم المشتري للمبيع، وكان البين من الأوراق - وبما لا خلاف عليه بين طرفي الدعوى - أن المطعون عليه قد تسلم الشقة التي إشتراها من الطاعن في ... ومن ثم فإن الأخير يستحق الفوائد عما لم يدفع من الثمن إعتباراً من هذا التاريخ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باستحقاقه للفوائد إعتباراً من تاريخ المطالبة الحاصلة في ... فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

• الموضوع الفرعي : قابلية المبيع للتجزئة :

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
لما كان المطعون ضده الأول لم يوجه ثمة مطاعن على رسو المزايد على الطاعة الثانية فيما بيع لها من أدوات المصنع ولا على بيعها لها للطاعن الأول، وكان عدم نفاذ هذا البيع الأخير فيما تضمنته من تنازل الطاعة الثانية عن رخصة المصنع إلى الطاعن الأول لا ينال من صحة البيع فيما عداها لقابلية المبيع للتجزئة فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك بعدم نفاذ البيع برمته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص

• الموضوع الفرعي : معاينة المبيع :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٢٤
إذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت أن المشتري لم يكن مجهل مساحة المنزل الذي إشتراه وأنه عاينه بنفسه وتحقق من أوصاله، وكان هذا الإستخلاص سليماً مبنياً على ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها وملاساتها، فلا يجوز بعد ذلك إثارة هذا الأمر أمام محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى.

• الموضوع الفرعي : ملحقات المبيع :

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢
معي كان عقد الإيجار منصوباً فيه على أن كل ما يحذله المستأجر من الأعيان المأجرة من إصلاحات

أو إنشاءات يكون ملكاً للموخر، ثم باع الموخر هذه الأعيان، فكل الحقوق انسى كسبها الموخر قبل المستأجر من هذا العقد تعتبر من ملحقات البيع فتسقل بحكم القانون إلى المشتري وتبعا لذلك يكون للمشتري حق مطالبة المستأجر بتعويض الضرر الناتج عن فعله غير المشروع بتلك الأعيان.

* الموضوع الفرعي : هلاك المبيع :

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١
الهلاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ومن ثم لأن إستيلاء الإصلااح الزراعى - بعد البيع على قدر من الأطنان المبعة لا يعد هلاكاً لهذا القدر تجرى عليه أحكام الهلاك فى البيع.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الهلاك المنصوص عليه فى المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية، ولا يعد إستيلاء الإصلااح الزراعى على الأطنان المبعة بعد البيع هلاكاً لها تجرى عليه أحكام الهلاك فى البيع.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨
إذا كان العقار المبيع أرضاً عليها بناء، ثم هلك البناء لأى سبب فإن البيع لا يفسخ، ولكن يكون للمشتري الخيار بين طلب الفسخ وبين إستبقاء المبيع. ولا فرق فى ذلك بين حالتى البيع الناقل للملكية والبيع الذى لا يوجب عليه، بمقتضى قانون التسجيل الجديد، إلا التزامات شخصية .

* الموضوع الفرعي : ورقة الضد :

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨
- إذا كان المشترون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا حسنى النية عندما أشرأوا أطنان النزاع من مورثهم معتمدين على عقده الظاهر جاهلين ورقة الضد، وكان المشترون يعتبرون من الغير بالنسبة لهذه الورقة بحكم أنهم أشرأوا هذه الأطنان بعقدى بيع مشهرين لهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يتمسكوا بالعقد الظاهر دون العقد المسر ومن ثم لا يجوز أن يحاجوا بالعقد المسر إلا إذا كان هذا العقد مشهراً أو كانوا هم عالين بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المشتريين خلفاً عاماً لمورثهم بالنسبة إلى التصرف الصادر منه إليهم بعقدى بيع مشهرين فسرى فى حقهم ورقة الضد الصادرة من المورث ولو لم تكن مشهورة ثم

رتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ هذين العقدين في مواجهة الآخر المشوى لذات العين المبعة وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا الخطأ عن تحقيق دفاع هؤلاء المشترين من عدم علمهم بورقة الضد ومضمونها على الرغم مما لحسن النية أو سوءها من الأهمية قانوناً في تحديد حقوق المشوى من أحد طرفي العقد الصورى لأن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ فى القانون والقصور فى السبب .

*** الموضوع القرعى : وضع يد المشترى :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٨
إن محكمة الموضوع - بما تخلكه من السلطة فى تقدير أدلة الدعوى - إذا أخذت بشهادة الشهود فى ثبوت وضع يد المشوى ورجعتها على المستندات المقدمة من طعن فى عقد الشراء فلا رقابة محكمة النقض عليها .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٥/١٩/١٩٤٩
وضع يد المشوى على العين المبعة وإن كان يصح إعتباره قرينة على إنجاز التصرف فإنه ليس شرطاً لازماً فيه، إذ قد يكون التصرف منجزاً مع استمرار حيازة البائع للعين المبعة لسبب من الأسباب التى لا تنال إنجاز التصرف. فإذا كان الحكم القاضى بإعبار البيع سائراً لوصية قد أقيم بصفة أساسية على أن وضع يد المشوى على العين المبعة شرط ضرورى فى إعتبار التصرف منجزاً فإنه يكون مخالفاً للقانون ويعين نقضه.

عقد التوريد

* الموضوع الفرعي : الجزاء والعربون :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣١
إشراط جزاء عند عدم قيام المتعهد بما إلزم به جاتز فى كل مشاركة سواء أكانت بيعاً أو معارضة أو إجارة أو أى عقد آخر. والعربون بهذا المعنى ليس خاصاً بعقود البيع وحدها .

* الموضوع الفرعي : ماهية التعهد بالتوريد :

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٧
التعهد بالتوريد ليس عقداً قائماً بذاته ولكنه يكون إلزاماً يتضمنه عقد آخر من العقود المبينة فى القانون كعقد البيع وله يصعد البائع بتسليم المبيع [أو بتوريده] فى المكان والزمان المتفق عليهما فى العقد

* الموضوع الفرعي : مسئولية متعهد للتوريد :

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١
الاتفاق شريعة المتعاقدين وإذن فمتى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليها تمهدت بتوريد بعض المواد إلى أول الطاعنين وحدد السعر فى عقد التوريد بحيث لا يعدل زيادة أو نقصا إلا تبعا لزيادة أو نقصان " الرسوم الجمركية أو رسوم الإنتاج أو تولون سكة الحديد " فانه لا يحل لأحد الطرفين الجدل فى مقدار السعر زيادة أو نقصا إلا فى الحالات المنصوص عليها فى العقد ومن غير المستساغ أن يقاس على هذه الحالات حالة وضع حد أقصى إجبارى للأسعار إذ واضح أن الزيادة فى تلك الحالات يعود عنهما مباشرة إلى السلطات العامة فمن المفهوم أن لا يكون هذا الغنم سببا فى أفعال كاهل المتعهد بالتوريد أما فى حالة التسعير الجبرى فالأمر على خلاف ذلك إذ الغرض منه هو حماية الجمهور من الاستغلال لا زيادة الموارد المالية للسلطات العامة ومن لم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التى وردتها وفقا لما حدد فى التسعيرة الجبرية وبقيمة ما احتجزه أول الطاعنين مقابل الفرق بين السعر المتفق عليه فى العقد والسعر الذى اشترى به باقى الكميات اللازمة له تأسيسا على أن نصوص العقد تنسح لحالة وضع تسعير جبرى للأشياء يكون قد خالف قانون العقد.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٦

عقد توريد الأقطان عقد ملزماً للجانبين وبني على ذلك أنه إذا اسرد المشتري ما دفعه من الثمن حق للمتعهد بالتوريد أن يجتمع عن الوفاء بالتزام المقابل وهو توريد القطن إعمالاً للمادة ١٦١ من القانون المدني وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري. ولا يغير من هذا النظر أن يكون المعلومون عليه الأول "المتعهد بالتوريد" قد عرض إستعادته لتوريد الأقطان باسمه وباعتباره مالكا لها لأن العرض لا يعد عدولاً أو تنازل عن التمسك بالفسخ.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن مجلس الدولة يفصل بهيئة قضاء إدارى دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الإلزام والأشغال العامة والتوريد أو بآى عقد إدارى آخر. ومفاد عجز هذا النص أن عقد التوريد ليس عقداً إدارياً على إطلاقه بتخصيص القانون وإثما يشترط لإسباغ هذه الصفة عليه أن يكون إدارياً بطبيعته وخصائصه الذاتية وهو لا يكون كذلك إلا إذا أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام وإحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص. أما إذا كان التعاقد على التوريد لا يحتوى على شروط إستثنائية غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص وهى الشروط التى يتسم بها العقد الإدارى ويجب توافره لتكون مفصحة عن نية الإدارة فى الأخذ بأسلوب القانون العام فى التعاقد فإنه لا يكون من عقود التوريد الإدارية المسماة فى المادة العاشرة سالفة الذكر والى يختص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها.

عقد الحكر

* الموضوع الفرعي : إثبات علاقة الحكر :

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

إذا كانت علاقة الحكر التي استخلصها الحكم من أقوال شاهد المظنون ضدها وإستدل بها على أن وضع بد مورث الطاعنين الأولى والثانية قد تجرد من نية التملك نشأت قبل العمل بالقانون المدني القائم ومن ثم يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات، فالحكر لم يكن من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن المقصود بمسائل الوقف في هذا الخصوص هو ما تعلق بإنشاء الوقف أو بصلته أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه. أو بالولاية عليه أو بمصوله في مرض الموت، لما كان ذلك، وكان مدار البحث في الحكم المظنون فيه مجرد إستظهار نية مورثي الطاعنين عند بداية الحياة لبنين قيام مسبب آخر لها يمنع من قيام نية التملك، فلا تترتب على المحكمة أن هي إستدلت على قيام رابطة تحكّر تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يتوف عقد الحكر شروطه الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحته ونفاذه.

* الموضوع الفرعي : أجرة الحكر :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٥١/٣/١

متى كان الحكم إذ قدر أجرة الحكر ابتداء من سنة ١٩٤٥ قد أسس تقديره على " أن أجرة المثل للأرض المحكرة هو أجر يمتشى مع ما قدره الخير وأن هذا التقدير مناسب ومعادل لما أوضحه الخير من حيث صقع الأرض ورغبات الناس فيها وهي حرة خالية من البناء بصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المستحكر فيها وبصرف النظر عما ذهب إليه الحكم المستأنف اعتمادا على تقرير الخير في تقدير نسبة مئوية من ثمن الأرض وتشبيه أجر المثل بفائدة هذا الثمن كأنه رأس مال يستثمر في تحكّر أرض " - متى كان الحكم إذ قدر أجرة الحكر على هذا الأساس قد أغفل بحث النسبة بين أجرة الحكر وقيمة الأرض وقت التحكّر كما أغفل بحث ما طرأ بعد ذلك على أجرة المثل من تغيير خصوصا بعدد الحكم الصادر بين طرفي الخصومة بتقدير أجرة معينة جرى عليها التعامل ابتداء من سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٤٤ مع وجوب إقامة وزن لذلك كله عند الفصل في طلب إعادة التقدير بسبب تغير الظروف. فإن الحكم وإن كان قد أورد في أسبابه القاعدة الصحيحة في تقدير أجرة الحكر إلا أنه لم يطبقها على الواقعة الدعوى تطبيقا صحيحا مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٤

ما تشترطه المادة ١٠٠٤ من القانون المدني القائم لقبول تعديل أجره المحكوم من مضي ثماني سنوات على آخر تقدير هو حكم مستحدث وليس في أحكام الشريعة الإسلامية ولا في القواعد التي قررها الفقه والقضاء قبل صدور هذا القانون ما كان يقيد طلب تصحيح المحكوم بموجب مضي مدة معينة على آخر تقدير بل أن ما تقتضي به أحكام الشريعة هو أن المحكوم تلزمه الزيادة كلما زادت أجره المثل زيادة فاحشة ولقد كان من المقرر في ظل القانون المدني الملغى أن تقدير ما إذا كان التغير الذي طرأ على أجره المثل بلغ الحد الذي يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع التي يستغل بها قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

القاعدة الصحيحة الواجبة الإلتزام في تقدير أجره المحكوم عند طلب تصحيحه هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذاً من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على إعتبار أن الأرض المحكورة حرة خالية من البناء، وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض ويصعق الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحكوم وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحكوم تأثيره في التقدير، وأنه لا محل للأخذ بنظرية "النسبة" التي تقتضي بالمحافظة على النسبة بين أجره المحكوم وقت التحكيم وقيمة الأرض في ذلك الوقت، إذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية، وأن أجره المحكوم يجب أن تكون دائماً هي أجره المثل. وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وتنتها في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

تقديم القيمة الإيجارية للأرض المحكورة طبقاً لنص المادة ١٠٠٥ من القانون المدني لا يكون إلا على إعتبار أنها حرة خالية من البناء أو الغراس ولا يراعى فيه غير صقع الأرض ورغبات الناس فيها، ولا يجوز أن يتأثر بما للمحتمكين عليها من حق القرار.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٣

- أجره المحكوم - طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي رفعت الدعوى في ظلها - تتدرج تبعاً لتغير أجره المثل متى بلغ هذا التغير حداً كبيراً زيادة أو نقصاً فهي بطبيعتها قابلة للتغير .
- القاعدة الصحيحة الواجبة الإلتزام في تقدير أجره المحكوم عند سبب تصحيحه هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذاً من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على إعتبار أن الأرض المحكورة خالية من البناء وألا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر

عن التحسين اللاحق بذات الأرض ويصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المخترع وألا يكون خلق البناء والقرار الذي مخترع تأثير في التقدير وأنه لا محل للأخذ بنظرية "النسبة" التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجره الحكم وقت التحكيم وبين قيمة الأرض المخكرة في ذلك الوقت إذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجره الحكم يجب أن تكون دائماً هي أجره المثل. ولقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني ولئن تضمنت المذكورة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية، إلا أن السات من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذى كان وارداً فى المشروع التمهيدى وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية وإن فأت واضعى المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكورة فى هذا الخصوص .

— إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ فى حدود سلطته الموضوعية بتقدير أجره الحكم وفقاً لتقدير مكتب الخبراء الذى تدبته المحكمة وكان يبين من هذا التقرير أن الخبر قدر أجره الحكم مراعياً فى ذلك أجره المثل، وبين العناصر الواقعية التى روعيت فعلاً فى هذا التقدير وهى تتفق مع القواعد القانونية الصحيحة والى قراراتها محكمة النقض قبل صدور القانون المدنى القائم وقتها هذا القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون فى تقديره لأجره الحكم قد طبق القاعدة القانونية الصحيحة.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٠٠٠ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٣

إذا ظن على حكم صادر فى حكم بمقولة أنه أخطأ فى تطبيق القانون، إذ أخذ فى تقدير قيمة الحكم بقاعدة يتمسك بها أحد الخصمين دون قاعدة يتمسك بها الآخر، وتبين أن هذا الحكم إنما بنى على أساس حكم نهائى صادر فى هذا الحكم عن سنة سابقة على المدة المطالب فيها بقيمة الحكم، مؤسس على إقرار من الناظر بقبوله تقدير اللجنة المختصة "بوزارة الأوقاف"، تعين رفض هذا الطعن، إذ الحكم بهذه المثابة يكون قد بنى على اعتبارات موضوعية مستخلصة من أوراق الدعوى وظروف النزاع مما لا سلطان عليه محكمة النقض .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٠٠٠ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٤

— أن ما قرره الشرع والقانون "لائحة الأوقاف" من أن تقدير أجره الحكم يكون على مثل أرض الوقف يقتضى معرفة ماذا كانت عليه حالة أرض الوقف عند التحكيم. والمخترع هو المكلف بإثبات حالتها تلك القديمة. وقاضى الموضوع متى تحرى وتحقق وقرر للأرض حالة أصلية خاصة، أو متى قدر الخبر لها حالة

خاصة واعتمدها القاضي، وبين في حكمه علة إيجابها على هذه الحالة الخاصة في مبدأ التحكيم، كان رأيه في ذلك طبعاً من مسائل الموضوع التي لا رقابة عليه فيها بحكمة التقض.

— أن حق القرار الذي للمحتكر لا تأثير له في تقدير قيمة الحكر، لكن البناء الذي يقيمه المحتكر في أرض الوقف من شأنه أن يقلل من هذه القيمة وهي أجر المثل، ل، إذا كان له دخل ما في تحسين صقع الجهة التي فيها أرض الوقف، بحيث أن قاضي الموضوع متى اقتطع من أجر المثل قدر ما مقرر أن ثبت له أن بناء المحتكر قد زاد في الصقع بقدر هذه الحيلة التي يقتطعها، فلا رقابة لأحد عليه .

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦٢ صفحة رقم ١٠/٣١ بتاريخ ١٩٣٥

— دعوى الحكر ليس لها مدلول في العادة سوى دعوى المطالبة بحرب الحكر، أي أجرة الأرض المحكورة التي تسقط بعدم المطالبة بما زاد منها على الخمس السنوات. وقد تدل على دعوى النزاع في عقد التحكيم نفسه من جهة صحته أو بطلانه ووجوب فسخه أو عدم وجوبه. أما الدعوى القائمة من جهة الوقف بطلب تثبيت ملكيتها لقطعة أرض تابعة لوقف مقام عليها بناء منزل تعهد من إشرائه في حجة الشراء بدفع الحكر لجهة الوقف فإنها دعوى تثبت ملكية عقارية .

— أن إنفاذ عقد التحكيم لعدم دفع الأجرة ثلاث سنين أمر إذا كان الشرعون قرووه فما ذلك إلا إبطاء مصلحة الوقف دون مصلحة المحتكر، فالذي يتحدى به هو جهة الوقف أن أرادته، أما المحتكر فلا يقبل منه التحدي بذلك في صدد قسكه بغض صفة وضع اليد الحاصل ابتداء بسبب التحكيم، بل مهما إنفسخ عقد التحكيم للعللة المذكورة فإن صفة وضع اليد تبقى على حالها غير متغيرة. مثل الاحتكر في ذلك كمثل المستأجر العادي لو كان مقرر أن عقد التأجير له أن العقد يصبح مفسوخاً حتماً بعدم دفع الأجرة في مواعيدها لأنه مهما انقطع عن دفع الأجرة في مواعيدها، ومهما طال إنفاذه بالعين المؤجرة بغض أن يدفع أجرتها، فإنه لا يستطيع أن يكسب الملكية بوضع اليد .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦

الدعوى بطلب الزيادة في مربوط الحكر كالدعوى بأصل الحكر تقدر على اعتبارها دعوى بإيراد مزيد لتحسب فيها كل سبعة بمقام مائة. وذلك لأنها في الواقع تتضمن تعديل النسبة بين مقدار ما كان قد ربط من الحكر وقيمة الأرض المحكورة وقت إنشاء الحكر وما تكون عليه هذه النسبة بينهما ولت المطالبة بالزيادة، فهي دعوى ينطوي فيها بحث ماهية الإستحكار وأثر تغير صقع الأرض المحكورة في قيمة الحكر المقدّر، وأثر فعل المستحكر في تحسين الصقع، مما هو في صميم الحكر ومربط بأصله.

الطنن رقم ٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١١

إن حكم القانون في تقدير أجرة الحكر - على ما سبق أن قرره محكمة النقض - هو أنه لا يعتبر فيه بحق البقاء والقرار الذي للمحتكر. فإن حق البقاء والقرار هو في مقابل أجرة الأرض المحكرة وصاحبه لا يحصل عليه إلا بهذا المقابل، فلا يمكن أن يكون هذا الحق أثر في تقدير المقابل له. ومن ثم يكون احتكر ملزماً دائماً ولا بد بأجرة المثل كاملة غير منقوصة. أما القول بتقدير القيمة على أساس نسبة الثلث إلى الثلثين من قيمة الأرض، على ما ورد في قانون رسم الأيلولة على الزكوات لمحلّه إنما يكون عند تقدير قيمة حق كل من الحكر واحتكر بعد أن يكون احتكر قد حصل على حق البقاء والاستقرار مقابل الأجر سواء لتحصيل الضريبة المستحقة عليهما أو في حالة إستبدال الأرض المحكرة .

* الموضوع الفرعي : المنازعة في الملكية :

الطنن رقم ٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٤

سواء أكان التحكير قد تم بمقد شرعي على يد القاضي الشرعي أم كان قد تم بمقد عرفي من ناظر الوقف فقط دون توسيط القاضي الشرعي فإن احتكر ليس له في أية الصورتين أن ينازع ناظر الوقف في الملكية مؤسساً منازعته على مجرد وضع يده ما دام هو لم يستلم العين إلا من ناظر الوقف، ولم يضع يده عليها إلا بسبب التحكير، مستولياً هذا التحكير شروط صيغته أو غير مستوف، بل عليه أن يذعن إلى كون الحيازة القانونية هي ناظر الوقف الذي سلمه العين. ثم أن كان له وجه قانوني في ملكية تلك العين غير وضع يده بسبب التحكير فله أن يدعى ناظر الوقف من بعد ويسودها منه. وšan احتكر في ذلك كشأن المستاجر والمسعير والمودع لديهم وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين إلا بسبب وقته من هذا القبيل .

الطنن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣

ليس للمحتكر أن ينازع ناظر الوقف في الملكية مؤسساً منازعته على مجرد وضع يده ما دام هو لم يستلم العين ولم يضع يده عليها إلا بسبب التحكير. شأن احتكر في ذلك كشأن المستاجر والمسعير والمودع لديهم وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين إلا بسبب وقته من هذا القبيل .

* الموضوع الفرعي : إنتهاء الحكر :

الطنن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدني التي توجه تسوية حساب البساء

أو الغراس عند انتهاء الحكر تجعل للمحكر الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء أو الغراس أو استبقاءهما مقابل دفع أقل قيمتهما مستحقى الإزالة أو البقاء، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت إستعمالاً لحقها في الخيار - إزالة البناء وقضى لها بهذا الطلب فإن الحكم إذ لم يستجب لطلب نذب غير لتقدير قيمة البناء تأسيساً على أن المطعون ضدها الأولى قد اختارت طلب الإزالة لا يكون قد خالف القانون.

- إذا كان الطاعن طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة مستنداً إلى المادة ٩٣٦ من القانون المدني وذلك باعتباره مستحكراً لتلك الأرض ومالكاً للبناء المقام عليها بموجب عقد الحكر المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٨. وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام لقضاه برفض طلبه تأسيساً على أن ملكية المطعون ضدها الأولى لأرض النزاع قد أصبحت عاصلة لها بموجب المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألقى الوقف على غير الخيرات بما إستيع إنهاء كل حكر كان مرتباً عليها، لأن هذا الذي أقام عليه الحكم لقضاه يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

إذا كان كل من الحكيمين الابتدائي والمطعون فيه الذي أيده وأحال إلى أسبابه قد إستدل على فعود الطاعنة وزارة الأوقاف - عن تنفيذ حكم فسخ الحكر الصادر لصالحها منذ سنة ١٩٤١ حتى تم الإستبدال سنة ١٩٦٢، وما ورد بعقد الإستبدال من أن الأرض المستبدلة عليها ميان ملك مسورت المطعون عليه، ومن استمرار الطاعنة في اقتضاء مقابل الإنضاع بالأرض المحكرة حتى تم إستبدالها على أن رغبة الطاعنة إنصرفت عن التمسك بإنهاء عقد الحكر، وانجبت إلى الإبقاء على صفة المطعون عليه كمستحكر، وكان هذا الإستدلال سائفاً مستنداً من أوراق الدعوى ووقائعها، فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا تجوز إثارة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ على أن ينتهي الحكر بقرار من وزير الأوقاف على أن يتم إنهاء جميع الأحكار في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون مفاده أن المشرع إستلزم لإنهاء الحكر من جانب المطعون ضدها الثانية صدور قرار بذلك من وزير الأوقاف وإتباعاً للإجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون فلا تبرير على الحكم المطعون فيه إذا هو رتب على عدم إتخاذ الإجراءات المشار إليها بقاء حق الحكر قائماً.

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ على أن " يعتبر حق الحكر منتهياً دون تعريض في الأعيان الموقوفة الخالية من أي بناء أو غراس عند العمل بهذا القانون وتعتبر الأرض ملكاً خالصاً لجهة الوقف ولا يعتد بأي بناء أو غراس تقام في الأرض الفضاء المحكرة بعد العمل بهذا القانون " والنص في المادة الثانية من ذات القانون على أنه " ينتهي حق الحكر على الأعيان الموقوفة المشغولة ببناء أو غراس بقرار يصدره وزير الأوقاف " يدل على أن حق الحكر ينتهي بقوة القانون دون إتخاذ أي إجراء متى كانت أعيان الوقف المرتب عليها حق الحكر فضاء غير مشغولة ببناء أو غراس عند بدء العمل بالقانون أما تلك المقام عليها بناء أو بها غراس فلا ينتهي حق الحكر في شأنها إلا بقرار يصدره وزير الأوقاف يسعى في ذلك أن يكون من أقام البناء أو غرس الغراس صاحب حق الحكر أم أحد غيره ذلك أن إنهاء حق الحكر بقوة القانون منوط بأن تكون أعيان الوقف المحكرة خالية وقت بدء سريان القانون سالف الذكر دون النظر إلى من شغلها سواء بالبناء أو الغراس ومن مقتضى ذلك أنه يتعين لإنهاء الحكر بقوة القانون أن يثبت أن الأرض الموقوفة المحكرة كانت خالية من أي بناء أو غراس عند بدء العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في يوم ١٩٨٢/٦/٢٥ .

الظعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد لإيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجره المثل ونصوا على أنه لو ضرب بناء احتكر أو جف شجرة ولم يبق لها أثر في أرض الوقف ومضت مدة الإحتكار عادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصوا أيضاً على أنه إذا لم يمكن الإنصاف بالعين المؤجرة بفسخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية - لما كان ذلك - وكان البين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني الحالي أن النصف المادة ٩٩٩ منه على توقيت الحكر وتحديد مدته إنما يسرى على الإحكار الجديدة التي تنشأ في ظل العمل به إعتباراً من ١٩٤٩/١٠/١٥ أما الإحكار السابقة على هذا التاريخ فلم ينص على كيفية إنتهاؤها وتركها إلى أن يصدر في شأنها تشريع خاص بعد أن تعارضت مصالح وحقوق المحكرين والمحكرين تمارحاً استعصى على التوفيق وبذلك تبقى هذه الأحكام خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تحكمها وقت إنشائها.

* الموضوع الفرعي : تصحيح الحكر :

الظعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢

الدعوى يطلب الزيادة في أجره الحكر أي بتصحيح الحكر تعتبر متفرعة عن أصل حق الحكر لأنه يطلب

بها تعديلا في حقه كمحكر ليزيد المقابل هذا الحق وهو دائما أجر الخلل، فهي دعوى تتطلب بحث ماهية الاستحكار وأثر تغيير صقع الأرض المحكرة على قيمة المحكر المقدر وكذلك فعل المستحكر في تحسين الصقع وكل هذا في صميم عقد المحكر ومرتب بأصله. ولقد راعى المشرع ذلك في تقنين المرافعات بما نص عليه في المادة ٣٤ من أن يكون تقدير هذه الدعوى باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة لحسب والتعير في هذه المادة بمقابلة الزيادة في قيمة المحكر لا يمكن أن ينصرف إلى بدل المحكر لأن قيمة هذا البدل - وهو الذي يتنازل في مقابلته المحكر عن حق الرقبة للمحكر - هذه القيمة متى تم الاتفاق عليها لا ترد عليها بعد ذلك أية زيادة بحجة تصليح المحكر لأنه بأبلولة حق الرقبة إلى المحكر يقتضي هذا التنازل تصحيح الأرض بملوكة له ملكية تامة وتنتهي حق المحكر باتحاد اللمة في شخصه - وعلى ذلك يكون حقيقة المقصود بدعوى زيادة قيمة المحكر إلى قيمة معينة المشار إليها في المادة ٣٤ سالفة الذكر إنما هو الدعوى بتصحيح المحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٤

القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة المحكر عند طلب تصليحها هي - على ما لفته محكمة النقض - أخذنا من المبادئ الشرعية - في حكمها الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ وجرى عليه قضاءها - أن يكون التقدير على إعتبار أن الأرض حرة عالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يعرف النظر عن التحسين اللاحق لذات الأرض ويصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحكر، وأن لا يكون لحق البقاء والقرار السدى للمحكر تأثير في التقدير. وقد صرحت محكمة النقض في حكمها سالف الذكر بأنها ترفض الأخذ بنظرية " النسبة " التي تقضي بالمحافظة على النسبة بين أجرة المحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت وقالت عنها إنه لا أصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجرة المحكر يجب أن تكون دائما هي أجرة الخلل. ولقد أخذت الطعن المدني بالقاعدة التي لورتها محكمة النقض وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ منه وبأن نظرية النسبة وذلك على ما يبين من الأعمال التحضيرية وإذا كانت المذكورة الإيضاحية للمشروع التمهيدى قد تضمنت عبارات صريحة تفيد الأخذ بهذه النظرية وإستادها خطأ إلى محكمة النقض فقد نسخ ذلك ما جرى بعدها من تعديلات أدخلتها لجنة الشيوخ على النص الذي كان واردا في المشروع التمهيدى وما ظهر جلجا من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بنظرية النسبة وفات واضعوا المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكورة في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧

القاعدة الصحيحة الواجبة الإتباع، فى تقدير أجره الحكر عند طلب تصقيعه هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذاً من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على إعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض، ويصقع الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحكر وأن لا يكون حق البناء والقرار الذى للمحكر تأثير فى التقدير، وأنه لا محل للأخذ بنظرية " النسبة " التى تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجره الحكر وقت التحكير، وقيمة الأرض فى ذلك الوقت، إذ لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية، وأن أجره الحكر يجب أن تكون دائماً هى أجره المثل وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتها بما نص عليه فى المادة ١٠٠٥ من القانون المدنى ولئن تضمنت المذكورة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية، إلا أن السات من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذى كان وارداً فى المشروع التمهيدى، وما ظهر جلياً من إتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية، وإن فات واضعى المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكورة فى هذا الخصوص .

* الموضوع الفرعى : حق الحكر :

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

حق الحكر بعد حقاً عينياً لصاحبه على أرض الغير ويراد به الإنتفاع بالأرض مدة طويلة هى مدة الحكر ليكون للمحكر الإستقرار والبقاء فيها.

* الموضوع الفرعى : حقوق المحكر :

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

من مقتضى عقد الحكر أن للمحكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر، كما أن له أن يحدد فى المباني زيادة وتعديلاً، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكاً تاماً يتصرف فيه وحده أو مقولناً بحق الحكر، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته. ولكنه فى كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقته لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير فى سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقتية، ولا يمكن فى ذلك مجرد تغيير الخائن الوقتى لئنه بل يجب أن يكون تغيير النية لمصلحة إيجابى ظاهر يجابه به مالك الحق بالإنتكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم إنتكار الملكية على صاحبها والإستمرار بها دوله.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

لما كان القانون المدني القديم لم يقن أحكام حق الحكر، وكان منشأ هذا العقد الشريعة الإسلامية فقد استقر الرأي على الأعد بأحكامها التي تعطي للمحتكر الحق في الأنطاع بالمقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة، وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء - وهو حق يعتبر من أعمال التصرف لا من أعمال الإدارة - وإذا كان من المقرر أن ناطر الوقف ليس له أن يعطى الوقف بالحكر بغير إذن القاضي وكان العقد الذي أسند إليه الطاعن قد صدر من ناطرة الوقف وتحدد مدته بثلاث سنوات وحرم المحتكر من التصرف في حق الحكر وفيما يقيمه على المقار المحتكر من بناء فإن تفسير محكمة الموضوع لمعارات العقد وتكييفها له بأنه عقد إيجار لا عقد حكر يكون صحيحاً في القانون، ولا ينال منه عنوانه العقد بأنه عقد إيجار حكر ولا وصف المجر فيه بأنه محكر والمستاجر بأنه محتكر ولا النص في العقد على تجديده لمدة أخرى وسريانه على المحتكر وفرضه طبقة بعد طبقة ومن يرثهم .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

من مقتضى عقد الحكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة، وله حق القرار بماله حتى ينتهي حق الحكر، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكاً تاماً يتصرف فيه وحده أو مقروناً بحق الحكر، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته، ولكنه في كل هذا تكون حيالاته للأرض المحكرة حيازة وقفية لا تكسبه الملك .

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٣١

- وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية لما ينطبق عليه نص المادة ٧٩ من القانون المدني التي تنص على عدم إمكان ثبوت ملكية المقار " لمن كان واضعاً يده عليه بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبدئاً منه أو سابقاً من آلت منه إليه " .

- أن المحتكر ليس في الواقع سوى مستاجر. وليس بين عقد الإيجار وعقد التحكير من لافق سوى كون المحتكر له حق البقاء والقرار ما دام يدفع أجرة مثل الأرض المحكرة وهذا اللافق لا شأن له في صفة وضع يده من جهة كونه مؤقتاً أو غير مؤقت، بل أن أقصى ما ينتج عن هذا اللافق هو أن للمحتكر حق الإنطاع المعنى بالأرض، والنطع لا يملك بالمدة لوروده صراحة في نص المادة ٧٩ من القانون المدني .

الطنن رقم ١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢١

إن ما قرره الشرع والقانون < لائحة الأوقاف > من أن تقدير أجرة الحكم يكون على مثل أرض الوقف يقتضى معرفة ماذا كانت عليه حالة أرض الوقف عند التحكير. واحتكر هو المكلف بإثبات حالتها تلك القديمة. وقاضى الموضوع متى تحرى وتحقق وقرر للأرض حالة أصلية خاصة، أو متى قدر الخبير لها حالة خاصة واعتمدها القاضى وبين فى حكمه علة إياها على هذه الحالة الخاصة فى مبدأ التحكير كان رايه فى ذلك من مسائل الموضوع التى لا رقابة عليه فيها حكمه النقض .

* الموضوع الفرعى : سلطة قاضى الموضوع :

الطنن رقم ١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢١

إن حق القراو الذى للمحتكر لا تأثير له فى تقدير قيمة الحكر، لكن البناء الذى يقيمه احتكر فى أرض الوقف من شأنه أن يقلل من هذه القيمة وهى أجر المثل إذا كان له دخل ما فى تحسين صقع الجهة التى فيها أرض الوقف، بحيث أن قاضى الموضوع متى إقطع من أجر المثل قدرأ ما مقررأ أنه لبت له أن بناء احتكر قد زاد فى الصقع بقدر هذه الخطة التى إقطعها فلا رقابة لأحد عليه .

* الموضوع الفرعى : عقد إستبدال الحكر :

الطنن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن إعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة - على أن " عقد الإستبدال يتم بالتوقيع عليه من وزير الأوقاف وبشهر العقد " وهذا العقد هو بمثابة عقد بيع أجرى بطريق المزايعة، وتدرج على صوره ذات الآثار التى تدرج على إنقضاء البيع الإختيارى أو حكم إيقاع البيع الذى يصدره قاضى البيوع، ومن تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الإستبدال ينشأ حق المستحكر فى حوس الثمن، إذ يعتبر هذا العقد سنداً فى المطالبة بنصيبه فى ثمن العين المستبدلة، أما قبل تمام الإستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه فلا يكون حق المستحكر فى النصيب المذكور قد نشأ حتى يمكنه خصمه من كامل الثمن الذى رسأ به مزاد العين المستبدلة وبالتالى فإن دفع المستحكر لكامل الثمن شاملاً نصيبه فيه وهو الخمسان، هو دفع لدين مستحق عليه، لا دفع لدين غير مستحق. وإذا كان هذا النصيب فى ثمن العين المستبدلة هو دين عادى نشأ فى ذمة وزارة الأوقاف بعد إنقضاء عقد الإستبدال بمقتضى نص المادة التالية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠، فإن دعوى المطالبة به لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة على تاريخ إستحقاقه بعد تمام عقد الإستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه .

• الموضوع القرصي : عقد الحكر :

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٥٨

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على " أن الاحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة ما دام يدفع أجر المثل ونصروا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يسق لها أثر فى أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار عادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصروا أيضا على أنه إذا لم يكن الانتفاع بالعين المؤجرة يفسخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية ... وأنه تطبيقا لهذه النصوص يبين أن العقار المحكر وقد نزع ملكيته واسرلت عليه الحكومة قد أصبح لا يمكن الانتفاع به وبذلك انفسخ عقد الحكر وبانفساعه تعود الأرض للوقف خالية من حق البقاء والقرار ويكون للوقف وحده حق الحصول على ثمن الأرض ... وأن هذه القواعد لا تختلف فى روحها عما نصت عليه المادة ٢٧٠ من القانون المدنى - القديم - إذ ورد بها أنه إذا هلكت العين المؤجرة هلكا كلياً يفسخ عقد الإيجار حتما ولا شك أن نزع الملكية نوع من الهلاك التام وما دام أن عقد الاحتكار لا يخرج عن كونه نظير عقد إيجار فإن نزع ملكية الأرض المحكورة وما عليها من بناء يوجب عليه حتما فسخ عقد الاحتكار ويسقط بذلك ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ولا يكون له فى هذه الحالة إلا ثمن بانه وأما الوقف فله كل ثمن الأرض " فإن هذا الذى أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولا محل لقياس حالة نزع الملكية للمنفعة العامة على حالة الاستبدال لأنه يراهى عند تدبير ثمن الأرض فى الحالة الأخيرة أن الأرض مثقلة بما للمحتكر من حق البقاء والقرار عليها وهو عب يقص من قيمتها أما فى حالة نزع الملكية للمنفعة العامة فإن حق البقاء يزول بفسخ عقد الإيجار.

- القول بأن الحكر حق عينى بل هو حق متداخل مع ملكية المالك الأصلى والتحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من مشروع القانون المدنى الجديد، مردود بأنه يبين بما ورد بالأعمال التحضيرية فى باب الحكر أن المشرع إنما أراد تفنين أحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الذى أقره القضاء كما يبين منها أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لم توافق على نصوص المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع واستبدلت بهما فى بادئ الأمر نص المادة ١٠١٢ من مشروعها وكان هذا النص يجعل الاستبدال إجباريا على صاحب الرقبة نظير كل قيمة الأرض المحكورة لا نظير ثلث قيمتها ثم قدم إقراح بمحذف المادة ١٠١٢ وإعادة النصوص التى وردت فى المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع كما أقره مجلس النواب وقد ورد بقرار اللجنة الإضامى ما يلى " و لم تر اللجنة الأخذ بهذا الإقراح على إطلاقه وإنما أقرت حذف المادة

المقترح حذفها دون أن تستعير عنها بنص آخر حتى لا تقطع بالرأى فى مسألة تمارضت فيها المصالح والحقوق تعارضاً " يستعصى على الوفاق ويحسن أن تترك هذه الحقوق والمصالح على حالها إلى أن يصدر فى شأنها تشريع خاص ".

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤
من مقتضى عقد الحكر أن يملك المستحكر حق الإنتفاع بالأرض المحكرة بالبناء، أو الغراس بينما يحتفظ الحكر بملكية الرقبة المحكرة، كما أن للمستحكر أن يتصرف فى حق الحكر بالبيع أو غيره من التصرفات

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤
عقد الحكر ليس من شأنه أن ينقل إلى الحكر ملكية الأرض المحكرة أو حصة فيها، وإنما يعطيه حق القرار عليها ما دام يدفع أجره المثل، فإذا كان هذا الحق موقوفاً وفقاً لأهلياً وأصبح ما انتهى فيه الوقف ملكاً طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، فإنه لا يؤول إلى المستحقين فى هذا الوقف إلا حق الحكر ذاته ولا يكونون شركاء فى ملكية الأرض المحكرة ولا هم حق التصرف فيها.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠
- المقرر أيضاً فى قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى عقد الحكر أن للمستحكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة وله حق القرار ببيانه حتى ينتهى حق الحكر، وله حق ملكية ما أحدثه من بناء ملكاً تاماً يتصرف فيه وحده ويتنقل عنه هذا الحق إلى ورثته، ولكنه فى كل هذا تكون جيازته للأرض المحكرة حيازة عريضة لا تكسبه الملك.

- يلتزم الحكر بمقتضى المواد ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥ من القانون المدنى بأداء المقابل المفق عليه إلى الحكر وعلى أن يكون هذا المقابل مستحق الدفع فى نهاية كل سنة ما لم ينص عقد التحكير على غير ذلك وزيادة المقابل وفقاً لأجر المثل وصقع المكان وذلك بخلاف إيجاب الوقف إذ العبرة فيه بأجرة المثل وفقاً لنص المادة ٦٣٢ من القانون المدنى بالوقت الذى أبرم فيه عقد الإيجار فلا يقيد بما يستجد من ظروف إقتصادية بعد ذلك ترفع من قيمة المقابل.

الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨
إبرام العقد محل النزاع فى سنة ١٩٢٨ فى ظل العمل بالتقنين المدنى القديم الذى خلت أحكامه من تنظيم خاص لحق الحكر، فإنه يعين الرجوع إلى القواعد التى إستقرت عليها الشريعة الإسلامية فى شأن الحكر باعتبارها هى منشأ هذا النظام، والتى كانت تميز تحكير الوقف وغير الوقف على خلاف ما يقضى به

التقنين المدني الحالي الذي قصر الحق على الأراضي الموقوفة وقد عرف الفقهاء الحق بأنه عقد إيجار يبيح للمحتكر الإنتفاع بالأرض المحكرة إلى أجل غير محدد، أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجر للئذ المقر على الأرض خالية، وحق الحق يؤول للمحتكر الحق في الإنتفاع بالأرض بكافة أوجه الإنتفاع وله حق القرار فيها بالبناء أو العراس، وللمحتكر أن يتصرف في حق الحق بجميع أنواع التصرفات فله أن يبعسه أو يهبه، أو يرب عليه حق إنتفاع، وله أن يؤجره للغير، وينقل عنه بالميراث ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن للمحتكر حق عيني تتحملة العين المحكرة في يد كل حائز لها ولذلك فلا محل لقياس حالته على حالة المستأجر صاحب الحق الشخصي الذي يقيم بناء على الأرض التي إستأجرها. ومفاد ما تقدم أن عقد الحق يختلف عن عقد الإيجار في أمور جوهرية فهو ينشأ مقيداً أو لمدة طويلة، بينما الإيجار حق شخصي ينشأ لمدة مؤقتة، والأجرة في الحق هي أجرة اللئ تزد وتنقص تبعاً لزيادة أو نقص أجره اللئ أما في عقد الإيجار فالأجرة ثابتة .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٤

الإحتكار من وضع فقهاء الشرع الإسلامي، وهو عندهم " عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجرة اللئ ". وتقدير أجرته يكون " أولاً " على إعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء. " وثانياً " لا يلاحظ فيه سوى حالة الصلح " أي الجهة والناحية " الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق لذات الأرض أو بصفق الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر .

الطعن رقم ١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٢١/٤/١٩٣٨

الإحتكار من وضع فقهاء الشرع الإسلامي. وهو عندهم " عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجرة اللئ ". وتقدير أجرته يكون: " أولاً " على إعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء، " وثانياً " لا يلاحظ فيه سوى حالة الصلح " أي الجهة والناحية " الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق لذات الأرض أو بصفق الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر .

* الموضوع الفرعي : فسخ عقد الإحتكار :

الطنين رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٥
إن المادة ٧٩ من القانون المدني إذا كان قد ذكر فيها أنه " وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمنفع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم " فهذا الذكر ليس وارداً بها على سبيل الحصر، بل واضح أنه على سبيل التمثيل فقط .

الطنين رقم ٦٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٦ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١١/١/١٩٤٠
إنه لما كانت الشريعة تقضى بأنه إذا غرّب البناء المحتكر، أو جف شجره، ولم يبق لها أثر في أرض الوقف ومضت مدة الإحتكار، فإن الأرض تعود إلى جهة الوقف، ولا يكون للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء، وبأنه إذا لم يمكن الإنضاع بالعين المؤجرة فإن العقد يفسخ وتسقط عن المحتكر أجره المدة الباقية - لما كان ذلك كان نزاع ملكية الأرض المحكورة هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة يترتب عليه حصاً أن يفسخ عقد الإحتكار، ويسقط ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار، ولا يكون له إلا ثمن بنائه أما الوقف فيكون له كل ثمن الأرض.

* الموضوع الفرعي : ماهية نظام الحكر :

الطنين رقم ١٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ٥/٦/١٩٨٧
إذ أبرم عقد التداعي في ١٣/٨/١٩٣٩ أي في ظل العمل بالقانون المدني المُلغى الذي لم يتضمن نصاً تحكم الأوضاع الخاصة بالحكر، والمستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة وليان ماهيته وأحكامه يجب الرجوع إلى قواعدها، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إيجار يبيع للمحتكر الإنضاع بالبناء المحكر إلى أجل غير مسمى أو أجل طويل معين مقابل دفع أجره الحكر وهي أجره المثل التي قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد، وأنه يترتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكر ويكون البناء أو الفراس الذي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له يبيعه أو يهبه أو يورثه، والحكم على النحو المتقدم يختلف عن الإيجار الذي يعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجره ثابتة ولا يترتب للمستأجر سوى حق شخصي والبين في عقد التداعي والذي أباح فيه للمؤجر حق فسخه في أي وقت يراه، ونص فيه على أبولولة الانقضاء إلى المؤجر في حالة فسخ العقد للتراضي في دفع الأجرة، وحيل فيه بين المستأجرة وبين تأجير الانقضاء أو بيعها أو رهنها أو هبتها بغير إذن المؤجر، وحددت فيه أجره ثابتة لا تتغير إلا بإتفاق طرفيه، أن إرادة عقائده قد إنصرفت، كما تفصح عباراته إلى إبرام عقد إيجار ولم تنجبه إلى تحكير الأرض لصالح الطاعنة ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة العقد إذ ليس من شأن ذلك وحده إعتبار العقد حكراً دائماً مفاده

إنصراف إرادتهما إلى إعمال نصوص القانون المدني السارية وقت إبرامه والتي تقضى باعتبار الإيجار منعقداً للمادة المحددة لدفع الأجرة.

*** الموضوع الفرعي : وضع يد المحتكر :**

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٣

وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية. ولا يقبل من المحتكر التحدي بأنفساخ عقد التحكيم لعدم دفع الأجرة في مدد تسكه بتغير صفة وضع يده الحاصل ابتداء بسبب التحكيم، بل مهما إنفسخ عقد التحكيم للملة المذكورة لأن صفة وضع اليد تبقى على حالها غير متغيرة .

عقد الرهن

* الموضوع الفرعي : آثار الرهن :

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩
دفوع المدعى التى يجوز للحائز أن يحمسك بها بالشروط المبينة بالمادة ١٠٧٣ من القانون المدنى هى الدفوع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده، ولا علاقة لها بإجراءات التنفيذ الشكلية التى نص عليها قانون المرافعات.

* الموضوع الفرعي : إثبات الرهن :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٤
تعتبر العقارات بالتخصيص وفقا لنص المادة ٦٨٨ من القانون المدنى المختلط داخلية ضمن الملحققات المشار إليها فى المادة المذكورة، وتباح مع العقار المرهون ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك ويقع عبء إثبات هذا الاتفاق على من يدعيه. وإذن لمضى كان الطاعن بوصفه " مدعيا " هو المكلف بإثبات أن المنقولات موضوع النزاع لا يشملها عقد الرهن الصادر منه، فإنه كان لزاما عليه هو أن يقدم هذا العقد إلى محكمة الموضوع فى سبيل إثبات دعواه، وإذ هو لم يفعل فلا يقبل منه النعى عليها بالخطأ فى تطبيق المادة المشار إليها.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٤
تعتبر العقارات بالتخصيص وفقا لنص المادة ٦٨٨ من القانون المدنى المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى ملحققة بالعقار الأصل المرهون دون حاجة إلى نص صريح عنها بعقد الرهن كما تعتبر داخلية ضمن الملحققات المشار إليها فى المادة المذكورة ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥
بشروط لتخصيص المنقول للعقار أن يكون مالكلهما واحدا. وإذن فمضى كان أحد الشركاء على الشيوع فى أرض يمتلك مأكينة ملكية خاصة وأقامها على هذه الأرض بماله واستغلها لنفسه وحسابه الخاص فإنها لا تصير عقاراً بالتخصيص.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٤

تعتبر المنقولات التي رصدها المالك خدمة عقاره المستغل استغلالاً تجارياً بمعرفة بالتخصيص وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون المدني المختلط، وليس يلزم لاعتبارها كذلك أن تكون مثبتة بالمقار على وجه القرار.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٤٦

إذا كان الحكم القاضي بأن الإنفاق المقود في صيغة بيع كان على الرهن لا على البيع قد أقيم ذلك على أن المشتري التي هي زوجة الدائن لم تدفع شيئاً ما من الثمن بل الدائن، مستراً فيها، هو الذي وفي الثمن المسمى في العقد، عدا جزءاً ضئيلاً منه، بطريقة إستيفاء دينه منه وحلوله محل مرتين سابق دفع له مطلوبه وعلى أن هذا الثمن يحس لا يزيد على ما للدائن من الدين، وعلى ما لقرره الشهود في التحقيق من أن الدائن كان يعمل على منع غيره من إقراض المدين حتى يستأثر هو بمديونيته وأنه عرض دانيته على مطالبة بما له عليه من دين فأضطره بذلك إلى الإلتجاء إليه هو فأقرضه ما وفي به ثم فهذه القران من شأنها أن تؤدي إلى ما ذهبت إليه المحكمة، ولا يصح النفي على حكمها بالتصور في السبب .

* الموضوع الفرعي : أثر التملك بالتقادم على العقار المرهون :

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠

"أ" وضع يد الراهن على العين المرهونة بوصفه مستأجراً لها من المرتهن أو زوال يده عنها لا أثر له في قطع التقادم أو تحديد بدء سريانه فيما بينه وبين دائته من حقوق. "ب" الدائن المرتهن رهن حيازة . ويكيل عن المدين الراهن في إستغلال إدارة العين المرهونة وقبض ريعها وإن عليه بهذا الوصف أن يقدم إلى الراهن حساباً مفصلاً عن ذلك، ودين الوكيل قبل وكيله لا يبدأ تقادمه إلا من تاريخ إنتهاء الوكالة وتصفية الحساب بينهما "ج" خطأ الحكم في تطبيق القانون لا يطله إذا كان هذا الخطأ لم يؤثر في سلامة منطقه. وإذا كان الحكم إذ قضى برفض ما دفع به الطاعن من سقوط حق المطعون عليهم في رفع دعواهم براءة ذمتهم لمضي أكثر من خمسة عشرة سنة من نهاية الأجل المحدد للإسداد قد أقام قضاءه على أن التقادم لا يبدأ إلا من الوقت الذي تخرج فيه العين من حيازة الراهن بحجة أنها ما دامت في حيازته فإن يده عليها هي الدليل الحسي الملموس على بقاء الرهن واستمراره وأنه لا تقادم ولا سقوط مهما طال أمد الرهن وكان هذا خطأ في القانون، إلا أن هذا الخطأ لا يطله إذا كان الحساب بين الطاعن والمطعون عليهم لم يصف بعد وكان عقد الرهن كذلك لم يتقضى وكان حق المطعون عليهم بالتالي في طلب الحساب وإسداد العين المرهونة لم يزل قائماً لم يلحقه تقادم.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

إذا وضع شخص يده على عقار مرهون المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن تملكه للعقار لا يستتبع حتماً إنقضاء الرهن بل يكون للدائن المرتهن الحق في نزوع ملكية العقار وفاء لدينه ولا يصح القول بأن وضع اليد على ذلك العقار المدة الطويلة يكسب ملكية العقار وملكية الرهن إذ هذا يؤدي إلى إهدار حق الدائن المرتهن الذى كلفه نص المادة ٥٥٤ من القانون المدنى من إستيفاء دينه بالأولوية والتقدم على الدائنين الآخرين من ضمن ذلك العقار في أى يد يكون، كما أن فيه إجازة لسقوط حق الرهن إستقلالاً عن الدين المضمون به مع أنه لا يتقضى إلا بإتقضائه.

* للموضوع الفرعى : إلترامات للدائن المرتهن :

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

إذا كان حائز العقار المرهون لم يعلق الملكية من المدين بل تلقاها عن غير طريقه سواء أكان ذلك بطريق الشراء من آخر أو بطريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فلا على الدائن المرتهن إذا هو لم يسلمه أو يتخذ إجراءات نزوع الملكية في مواجهته عملاً بالمادة ٦٩٧ مدنى مخطط التى تحكم واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

إن المادة ٨٠ من قانون التجارة إذ نصت على أن " تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة تكون بمعرفة الدائن المرتهن لها " فإن مودى هذا النص أن الدائن المرتهن يلتزم قانوناً قبل الراهن بإحفاظة على الشئ المرهون وتحصيل قيمة الورقة في ميعاد الإستحقاق ويعتبر التظهير التأمينى -- على ما جرى به قضاء محكمة النقض -- في حكم التظهير الناقل للملكية بشأن تظهير الورقة من الدفوع فلا يكون للمدين الاحتجاج على الدائن المرتهن حسن النية بالدفوع التى يجوز له الإحتجاج بها على الدائن الأصلى أو المظهرين السابقين بما في ذلك الدفع بإقتضاء الإلتزام أو إنعدام سببه ولا يستطيع المدين مخالفة هذا الوضع والإحتجاج بالدفوع قبل الدائن المرتهن إلا إذا أقام الدليل على أن الدائن المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

للدائن المرتهن متى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك، فإذا أجراها إلى الغير كان صاحب صفة في هذا التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا يتقضى بإقتضاء الرهن بل يمتد تلقائياً فى مواجهة الراهن. لما كان ذلك، وكان الثابت أن عقد الإيجار الصادر من الدائن المرتهن المطعون عليه الخامس - إلى

الطاعين قد حرر وأثبت في دفاتر الجمعية التعاونية طبقاً للقانون، فإنه يمتد - حتى بعد إنقضاء الرهن فى مواجهة المدينين الراهنين - المطعون عليهما الثالثة والرابعة اللتين تحلان محل الدائن المرتهن - المطعون عليه الخامس - كمؤجرين، ويحل من بعدهما كمؤجر المشتريين منهما المطعون عليهما الأول والثاني.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٥

حائز العقار المشار إليه بالمادة ٥٧٤ من القانون المدني لا يمكن مبدئياً أن يكون إلا من آلت إليه من المدين ملكية العقار أو حق إنتفاع عيى عليه، فأصبح بمقتضى ماله من الملكية أو حق الإنتفاع صاحب مصلحة فى الدفاع عنه ومنع بيعه إذا إستطاع. والذى تدل عليه عبارة تلك المادة أن إنذار الحائز إنما يكون واجباً فى صورة ما إذا كان لهذا الحائز وجود فى ذلك الظرف الزمنى الذى ينه فيه الدائن المرتهن على مدينه بأولفاء ويندره بنزع الملكية. و بما أن معرفة وجود حائز للعقار بالمعنى المتقدم أو عدم وجوده إنما تكون بالكشف من دفاتر التسجيلات العقارية، فإذا طلب الدائن المرتهن هذا الكشف وظهر منه أن هناك تسجيل تصرف فى الملكية أو فى حق إنتفاع صادر من المدين وجب عليه إنذار المتصرف إليه كما تقضى به المادة ٥٧٤ وإلا فهو يرفع دعوى نزع الملكية ويمضى فى الإجراءات لغاية البيع. ومهما يحدث بعد من تصرفات المدين المسجلة على العين فلا شأن لهذا الدائن المرتهن بها ولا تأثير لها فى إجراءات نزع الملكية والبيع .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٤٦

إذا باع الراهن العقار المرهون بعقد لم يسجل وإتفق المشتري مع الدائن المرتهن على أن يتنازل عن رهنه بالنسبة إلى العقار البيع وعن السر فى إجراءات نزع الملكية التى كانت قد إنخلت عليه وقرر المرتهن أنه حرر ذلك العقار من الرهن وتمهد بشطبه، فإن هذا الإتفاق، وإن لم يسجل هو الآخر ملزم للمرتهن فلا يجوز له أن ينقضه، فإذا هو سار فى إجراءات نزع ملكية العقار حتى رسا مزاده عليه فلا يصح له أن يتمسك بملكته إياه فى مواجهة ذلك المشتري، وإذا رفع عليه دعوى الملكية وقضى برفضها فهذا الحكم لا مخالفة فيه للقانون. إذ المرتهن شأنه شأن البائع سواء بسواء، فكما أن البائع الذى يتعهد بنقل الملكية لغيره لا يصح أن يطلبها لنفسه اعتماداً على عدم تسجيل عقد البيع كذلك المرتهن الذى يتعهد بالتنازل عن رهنه وشطبه والتنازل نهائياً عن السر فى إجراءات نزع الملكية لا يصح له أن يتمسك برهنه ولا أن يسير فى تلك الإجراءات .

*** الموضوع الفرعي : الحجز على البضائع المرهونة :**

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٨٨

لما كان الغائب فى الدعوى أن الدائن المرتهن - البنك المطمون ضده - إستأجر من المدين الراهن الطاعن - حجره بمصنعه لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضماناً للوفاء بالفرض، ونص فى عقد الإيجار على عدم مسئولية المطمون ضده " بأى حال من الأحوال عما يلحق البضائع المودعة بالأماكن المؤجرة من سرقة أو تبيد أو تلف أو فساد أو نقص فيها أو أوزانها أو أطوالها مهما يكن قيمته أو سببه ويتحمل بكل ذلك الطرف الأول - الطاعن - وحده "، وكان إلزام الطاعن هذا لا يتقضى بتوقيع الحجز على هذه البضاعة المودعة بالعين المذكورة مع بقائها بها، ومن ثم فإن الإتفاق على عدم مسئولية المطمون ضده عن سرقة هذه البضاعة وتحمل الطاعن لقيمتها يظل سارياً رغم توقيع الأول الحجز الإدارى المذكور، ويبقى الطاعن وحده مسئولاً عن فقدانها لأن حيازتها كانت ومن قبل ذلك الحجز للبنك المطمون ضده بمقتضى عقد الرهن، كما لا يخفى من إنتفاء مسئولية الحكم نهائياً براءة الطاعن من تهمة سرقة تلك البضاعة، ذلك أن حجية الحكم الجنائى قاصرة على مدى قبوت الفعل الجنائى بالنسبة للطاعن ولا يمتد أثرها إلى ما يتصل بمسئولية المطمون ضده التقصيرية فى الفترة اللاحقة على توقيع الحجز

*** الموضوع الفرعي : الدائن المرتهن صاحب حق التمتع :**

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٣

مفاد نصوص المواد ١٠٣٠، ١٠٦٠، ١٠٧٢ من القانون المدنى والمادة ٤١١ من قانون المرافعات المماثلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق أن للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يحوله مزية التصب فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون فى يد الحائز لهذا العقار والحائز هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كل من اكتسب ملكية العقار المنقول بحق عيني تبسّى أو حقاً عينياً عليه بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تبسبه لنزع الملكية أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون، ما دام هذا الحائز قد تم إقراره بالدفع أو التخليه طبقاً للقانون فلم يجر أى منهما فإن الدائن المرتهن أن ينفلذ على العقار المرهون تحت يده.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٦

مفاد نصوص المواد ١٠٣٠، ١٠٦٢، ١٠٧٢ من القانون المدنى والمادة ٤١١ من قانون المرافعات الجنائى المقابلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق أن للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يحوله مزية التصب فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون فى يد الحائز له .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٥

القول في الحيابة ووجوب إنذار صاحبها وعدم وجوبه وما يترتب على الإنذار وعدمه، كله لا شأن له إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن صاحب الإختصاص الذى حكمه حكم المرتهن من حيث ماله من حق بيع العقار فى أى يد يكون. أما الدائن العادى لفكرة الحيابة الواجب إنذار صاحبها منتظية بالنسبة له تماماً. وذلك من جهة لأن الدائن العادى يكون عابثاً لو نبه على مدينه بنزع ملكية عقار له يكون قد تصرف فيه للغير تصرفاً يكون أخرجه فعلاً من ملكيته، ومن جهة أخرى فإن القانون الأهلى لا يحرم المدين من التصرف فى الملكية بعد تسجيل التنبيه. فإذا حصل هذا التصرف وسجل، بعد تسجيل التنبيه الحاصل من دائن عادى، فى أى وقت سابق على تسجيل حكم مرسى المزاد، فإن كل إجراءات التنفيذ تسقط وتكون لا قيمة لها ما دام تسجيل التنبيه لا يكسب لا هو ولا إجراءات البيع ذلك الدائن العادى حقاً عينياً على العقار يحتج به على من تستقل إليه ملكيته من قبل مدينه .

* الموضوع الفرعى : الرهن الحيازى :

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

لما كان من أركان عقد الرهن الحيازى وفقاً لأحكام القانون المدنى الذى كان سارياً وقت التعاقد وضع المدين الشيء المرهون فى حيابة دائنة تأمينا للمدين ومن أحكامه عدم جواز تصرف المدين الراهن فى الشيء المرهون تصرفاً يخرج به من حيابة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملاً، وكان الثابت من عقد الاتصاف المبرم بين الطاعن والشركة المطعون عليها أنه فتح بمقتضاه حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورود فيما بعد أقطانا للمطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عموله تقاضاها وذلك دون إنذار أو تنبيه فى حالة ما إذا هبطت الأسعار ولم يكن فى حساب الطاعن ما يكمل الفطاء المتفق عليه وأن للطاعن قطع سعر الأقطان الموردة منه فى خلال فترة محددة تبدأ من يوم تسليمها وللشركة المطعون عليها حلج أقطان الطاعن الموجودة لديها وتسليمها إلى الحكومة إذا كانت تقبل الأقطان بأسعار معينة كما أن للمطعون عليها الحق المطلق فى قطع سعر الأقطان فى تاريخ معين دون إعلان الطاعن، ولما كانت كل هذه الشروط لا تتفق مع طبيعة عقد الرهن الحيازى وأحكامه وكان الحكم المطعون فيه إذ لى عن التقيد وصف الرهن واعتبره عقداً من نوع خاص وقرر صحته تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط أسى قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف الصاقد ولم يخرج فى ذلك عن مدلول عبارته، كما أضاف أنه تنفيذاً لشروط العقد بيعت الأقطان حسب السعر الجارى فى البورصة وأن هذا التصرف من جانب الشركة المطعون عليها لا يشوبه

أى غش أو تدليس، وكانت إشارته إلى العرف التجارى فى أسبابه لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بيانا لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود ماثلة للعقد موضوع النزاع، دون أن يكون فى ذلك ما يخالف أحكام القانون، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالخطأ فى تكييف العقد ومخالفه القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠ مكتبت قنى ٤ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

لما كان من أركان عقد الرهن الحيازى وفقا لأحكام القانون المدنى الذى كان ساريا وقت التعاقد وضع الشيء المرهون فى حيازة الدائن المرتهن، فإذا لم تنتقل إليه الحيازة فان الرهن لا ينعقد، وكان الثابت من عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين أنه فتح بمقتضاها حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة الملعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها - دون إنذار أو تنبيه إذا نزلت الأسعار ولم يكن فى حسابه لديها ما يكمل حد الغطاء المتفق عليه، كما أنه قد الفرض بين المتعاقدين احتمال أن لا يقوم الطاعن بتوريد الكمية المتفق عليها فى الميعاد المحدد فنص فى هذه العقود على أنه فى حالة تأخر الطاعن فى توريد كمية القطن المتفق عليها أو جزء منها حتى اليوم المحدد لذلك يكون ملزما بتعويض قدر مبلغ معين عن كل قنطار لم يورده الأمر الذى يتنافى مع اعتبار العقد رهنا حيازيا وكان الحكم الملعون له إذ نفى وصف الرهن عن عقود الاتفاق المشار إليها واستبعد بها لذلك أحكام الرهن واعتبر هذه العقود من نوع خاص وقرر صحة تصرف الملعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المتصوص عنها فى المادة ٨٤ من قانون التجارة المخلط قد استند فى هذا الخصوص إلى ما استخلصه من نصوص هذه العقود ومن ظروف التعاقد ؛ وكان فى كل ذلك لم يخرج عن مدلول عبارات العقود. أما إشارته فى أسبابه إلى العرف التجارى فلم يكن المقصود منها تغليب أحكام هذا العرف على أحكام القانون الآمرة ؛ وإنما كان ذلك - بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن استنادا إلى ما استخلصه من نصوصها بيانا لما جرى عليه العرف من التعامل على أساس هذه العقود التى لا تخالف شروطها أحكام القانون، وأنه تنفيذًا لهذه الشروط يبيع قطن الطاعن بالبورصة حسب السعر الجارى بها لا يشوبه أى غش أو تدليس، لما كان ذلك، يكون النعى على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ مكتبت قنى ١٧ صلحة رقم ٢٠٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩

إن ما يتطلبه القانون المدنى لنفاذ الرهن الحيازى للمقنول فى حق الغير من تدوين العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه هذا الدين إذا لم يمكن تحديده وقت الرهن كحالة تربيته ضمانًا لإعتماد مفتوح أو بفتح حساب جار، هذا الذى يتطلبه القانون

المدنى لا يسرى على الرهن التجارى ذلك أنه طبقاً للمادة ٧٦ من القانون التجارى بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بئث الرهن الذى يعقد ضماناً لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتاعدين أو للغير ومن ثم فإن القانون التجارى يكفى لنفاذ الرهن فى حق الغير بانتقال حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن أو من عينه المصادقان وفقاً للمادة ٧٧ من القانون التجارى ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تدوين هذا العقد فى أية ورقة، ومتى كان لا يلزم وجود عقد مكتوب أصلاً فإن تحديد الدين المضمون وهو ما إضطر القانون المدنى إشتمال العقد المكتوب عليه لا يكون لازماً للإحتجاج بالرهن على الغير، يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن الرهن التجارى للمنقول يكون صحيحاً ويحكم به على الغير ولو ترتب لضمان جميع الديون التجارية التى للدائن المرتهن فى ذمة المدين الراهن بغير تحديد لها وفى هذه الحالة يكون لقاضى الموضوع السلطة النامة فى تقدير ما إذا كانت إرادة المتعاقدين قد إنجحت إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية التى كانت قائمة فعلاً فى ذمة المدين وقت ترتيب الرهن فحسب أو أن الضمان يشمل أيضاً الديون المستقبلية.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر قيام الدين المضمون بالرهن، فلا يمنعه من القضاء بصحة الرهن الحيازى أن يكون الدين قد حل ما دام لم ينقض عملاً بالمادة ١١١٢ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

— النص فى المادة ١٠٩٦ من القانون المدنى على أن " الرهن الحيازى عقد به يلتزم شخص، ضماناً لدين عليه، أو على غيره بأن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبى عينه المتعاقدان شيئاً يربط عليه للدائن حقاً عينياً يؤخله حبس الشيء حين إستيفاء الدين، وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التالين له فى الرتبة فى إقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء فى أى يد يكون، يدل على أن الرهن الحيازى عقد تابع يستلزم وجود إلزام أصلى يضمه ويضمه فى وجوده وإقتضائه وأوصاله فإذا كان الإلتزام الأصلى تجارياً إعتبر الرهن عملاً تجارياً ولما كان من المقرر أن جميع أعمال البنوك تعتبر أعمالاً تجارية طبقاً لنص الفقرتين ٤، ٥ من المادة الثانية من قانون التجارة ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر، وكان فتح الإعتماد هو عقد يتم بين البنك وعميل يتعهد فيه البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة فيكون هذا الأخير حق سحبه كله أو بعضه بالكيفية التى يراها فإذا كان الإعتماد مصحوباً برهن حيازى لضمان رد المبالغ التى يسحبها العميل من الإعتماد المقترح لصالحه إعتبر الرهن فى هذه الحالة عملاً تجارياً لا يسرى

عليه ما يطلبه القانون المدني من إجراءات لنفاذه في حق الغير بل يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات سواء بالنسبة للمتعاقدين أو بالنسبة للغير ذلك أنه طبقاً للمادة ٧٦ من القانون التجاري بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ يثبت الرهن الذي يعقد ضماناً لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير ومن ثم فإن القانون التجاري يكفى لنفاذ الرهن فى حق الغير ينتقال حيازة الشئ المرهون إلى الدائن المرتهن أو من يعينه المتعاقدان وفقاً لما تقضى به المادة ٧٧ من قانون التجارة ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تدوين هذا العقد فى أية ورقة .

- متى إنتقلت حيازة العين إلى الدائن المرتهن أمكنه حبسها إلى حين إسفاء حقه فإذا هلكت أو تلفت لأى سبب وترتب على الهلاك أو التلف أن استحق حق آخر إنتقل الرهن إلى هذا الحق تطبيقاً لنظرية الحلول العينية التى نصت عليها المادة ١٠٥٩ من القانون المدني، ولا محل لما تثيره الطاعنة من أن الحق فى الحلول يقتضى بيع الثمن الذى دفعته للمدين الراهن، لأن المقصود بالبيع هو التبع القانونى أى سلطة الدائن المرتهن فى تعقب المال المرهون أينما إستقرت ملكيته للتفيل عليه وإستيفاء الدين.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١٤ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٣١

فى عقد الرهن الحيازى إذا إمتنع الراهن عن تسليم الرهن أمكن للمرتهن أن يجبره على ذلك قضاء ويظل الرهن إذا باقى المرهون بإختيار المرتهن فى حيازة الراهن أو رجع إليه بإختياره أيضاً. فإذا رفضت المحكمة طلب حبس العين على أساس ما إستأنته من وقائع الدعوى من عدم وضع يد المرتهن على العين المطلوب حبسها وتركها بإختياره تحت يد الراهن ففضاؤها بذلك سليم، ولا رقابة عليها شحكة التقص فيما تتيحه بشأن مسألة وضع اليد. أما إذا ثبت أن عدم وضع يد المرتهن على العين المطلوب حبسها قد كان غصباً فلا يظل الرهن بل يبقى صحيحاً ويكون للمرتهن حق المطالبة بالحبس

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٨٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧

إن دين الموكل قبل موكله لا تبدأ مدة تقادمه إلا من تاريخ إنتهاء الوكالة وتصفية الحساب بينهما إذ هذا الدين قبل ذلك إسمائى لا يلحقه السقوط. والدائن المرتهن رهن حيازة يعبر قانوناً وكيلاً عن صاحب العين المرهونة فى إدارتها وإستغلالها وقبض ريعها، وعليه أن يقدم للراهن حساباً مفصلاً عن ذلك. فمبدأ مدة تقادم دينه قبل الراهن هو بعينه المبدأ بالنسبة للموكل مع الموكل .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٨١ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤

إن القانون يوجب لصحة رهن الحيازة وضع المرهون فى حيازة الدائن المرتهن، ويقضى بإعلان هذا الرهن إذا رجع المرهون إلى حيازة راعه. وإذا كان عقد الإيجار يضع العين المؤجرة فى حيازة المستأجر فإنه يكون

على المحكمة، متى أثبتت في حكمها أن الراهن إستأجر العين المرهونة في اليوم الذى حصل فيه رهنها أن تعتبر أن حيازة المرهون لم تنتقل إلى المرتهن أو أنها على الأقل قد رجعت على الفور إلى الراهن، وفى كلتا الحالتين يجب عليها أن تحكم بإبطال الرهن. والقول بأن رجوع الحيازة إلى الراهن بطريق الإيجار لا يبطل الرهن مردود بموجب نص المادة ٥٤١ من القانون المدنى وبمخالفة ذلك لطبيعة الرهن الحيازى وعلى أنه إذا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ٥٤٠ قد رخص للدائن فى إيجار العقار المرهون إلى المدين بشرط النص على ذلك فى عقد الرهن أو التأخير به فى هامش تسجيله فإنه لم يقصد بهذا الرخص الذى جاء به إلغاء حكم المادة ٥٤١ من القانون المدنى وإنما قصد تسهيل المعاملات بين الناس ملاحظاً فى ذلك أن إشهار الإيجار بطريق التسجيل فيه ما يبنى عن حيازة الدائن العقار المرهون .

*** الموضوع الفرعى : الرهن الرسمى :**

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥٦

ارتهن البنك العقارى المصرى أطياناً لمدين بعقد رهن رسمى مسجل ثم باع المدين هذه الأطيان بعقد مسجل بعد تسجيل عقد الرهن إلا أن داتنا آخر إستصدر بعد ذلك حكماً ضد نفس المدين بدین له عليه كما حصل على أمر إختصاص وإذا أخذ البنك العقارى إجراءات نزع الملكية عن الأطيان المرهونة إليه معلناً المشترين لها بصفتهم حائزين فقد طلب فى أثناء سير الدعوى شطبها غير أن الدائن الآخر المشار إليه الذى تدخل فى الدعوى طلب بصفته من أرباب الديون المسجلة حلوله محل البنك فى السور بإجراءات البيع فتم البيع بناء على طلبه وروا مزايد الأطيان عليه .

وقد قررت محكمة النقض أنه لم يكن للدائن الثانى المسجل وفقاً لحكم المادة ٦٥٢ مرافعات مختلطة أن يتخذ إجراءات التنفيذ بدينه على الأطيان المذكورة بعد أن انتقلت إلى ملك المشترين قبل خلق سنده التنفيذى ضد المدين وبالتالي لم يكن له أن يحمل محل البنك فى مواصلة إجراءات التنفيذ التى لم تشرع للبنك إلا بسبب ما له من حق التصع على الأطيان المرهونة تحت يد المشترين بصفتهم حائزين لها وهو ما لم يتوافر لذلك الدائن قبلهم كما لم يتحقق فى العقار المطلوب بيعه شرط ملكيته لمدينه، ومن ثم فإن مرسى المزايد الذى تم بناء على طلب هذا الدائن بعد تحلى البنك عن إجراءاته يكون قد وقع باطلا .

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٠١ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٤

مفاد نص المادة ١٠٨٢ من القانون المدنى أن الرهن الرسمى ينقضى بطريقة تحية بإقتضاء الدين المضمون وإذا كان من حق المدين الراهن أن يتمسك قبل الدائن المرتهن بإقتضاء الرهن تبعاً للوفاء بالدين وبالتالي

فإنه يكون لشري العقار الموهون ائحال عليه بالدين أن يتمسك بهذا أيضاً قبل الدائن المرتهن إعمالاً للحق المخول له وفقاً للمادة ٣٢٠ من القانون المدني ومن ثم فإن دعواه بذلك تكون مقبولة.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٥

إنه لما كانت المادة ٢٠٨ من القانون المدني لا تنطبق، كما هو صريح نصها إلا على الديون أو التعهدات فإن حكمها لا يسرى على الرهن الرسمي الذي هو حق عيني، بل الذي يسرى عليه هو حكم المادة ٨٨ التي أورد فيها القانون بيان أحوال زوال الحقوق العينية. ولما كان حق الرهن بحسب طبيعته لا يمكن إكتسابه بوضع اليد لأنه حق تبعي لا يتصور له وجود إلا ضماناً لدين، والديون لا تكتسب بوضع اليد فالإستثناء المنصوص عليه في المادة ١٠٢ من القانون المدني المختلط ليس إلا تقريراً لما هو مقرر، فإغفاله في المادة ٧٦ من القانون الأهلي لا يمكن أن يفيد أن هذا القانون جاء على خلاف القانون المختلط بمجرد إكتساب الرهن بوضع اليد. ولما كان عدم الإستعمال ليس من أسباب زوال الحقوق العينية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨٨ فإن حق الرهن المحفوظ وفقاً للقانون لا يمكن أن يسقط بمضى المدة إستقلالاً عن الدين المضمون به .

* الموضوع الفرعي : المقاصة بين دينين بشأن عقد رهن :

الطعن رقم ٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩

إذا إرتهن شخص أطيان شخص آخر نظير مبلغ معين، ولم يدفع له مبلغ الرهن كله، بل إستبقى لديه جزءاً منه أمانة ليدفعه لدائنين آخرين، وحرر ورقة ضد للراهن، ومع إقرار المرتهن لما ورد بها لم يقدم للمحكمة ما يدل على أنه أدى ما بقى عليه من قيمة الرهن، فخصمت هي هذا الباقي من قيمة الدين الذي يطالب به، فلا يجوز للمرتهن أن يدعى أن المحكمة بإجرائها هذا الخصم قد قاصته بمضله من قيمة الدعوى مع منازعته هو في جواز هذه المقاصة، لأن ورقة الضد لم ترتب للدائنين ديناً جديداً بلزمة المرتهن حتى يصح منه القول بأنه ينازع في بقائه ويرتب على منازعته عدم جواز المقاصة، وإنما هي تشهد على هذا المرتهن بأنه لم يدفع قيمة هذا المبلغ عند تحرير عقد الرهن، فخصم المحكمة له من قيمة مبلغ الرهن لا يخرج مخرج المقاصة .

* الموضوع الفرعي : إنقضاء الرهن بالتوفاء :

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٩

لما كان لمشزى العقار المرهون الخال عليه بالدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك قبل الدائن المرتهن بإنقضاء الرهن تبعاً للوفاء بالدين إعمالاً للعق الموصول له وفقاً للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى، وكان قبول الدائن للعوالة يبنى عن إعلانه بها رسمياً على نحو ما نص عليه بالمادة ٣٢٢ من ذات القانون وهذا القبول كما يكون صريحاً فمن الجائز أن يكون ضمناً كما لو صدر من الدائن أى تعبير عن الإرادة يدل على رضائه بالعوالة.

* الموضوع الفرعي : بطلان عقد الرهن :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢

مضى كان عقد البيع يخفى رهناً فإن بطلانه سواء باعتباره يما أو رهناً لا يغير من حقيقة الواقع لى شأنه وهو أن نية الطرفين ليه قد انصرفت إلى الرهن لا إلى البيع ومن ثم فإن وضع يد المرتهن لا يكون بنه التملك بل يعتبر عارضا فلا يكسبه الملك مهما طال عليه الزمن.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٣٧

دعوى بطلان الرهن المؤسدة على الصورية لا تقوم ما دام لم يطن فى القرض بأنه صورى لا وجود له إذ لا يتصور قيام رهن صورى ضامن لقرض حقيقى .

* الموضوع الفرعي : رهن صائبر من غير ملك :

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٥

يشترط لصحة ونفاذ رهن العقار الصادر من غير مالك وفقاً لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدنى التقديم المقابل للمادة ١٠٧ من القانون المعتلط الملغى توالر شرطين، الأول - أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع يده على العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن وضعاً مستوفياً للشروط المؤدية إلى كسب الملك بالتقادم، بأن تكون حيازته ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض فيها وبصفة مالك والثانى - أن يكون المرتهن حسن النية، فلا يكفى أن يعتقد أن مدينه مالك، بل يجب أن يكون لديه أسباب قوية أوجبت اعتقاده ملكية الراهن. وإذن فمضى كان الرهن قد صدر من شخص يضع يده بسبب معلوم غير أسباب التملك كالتناب والمستأجر والمستهجر فإن الرهن يكون باطلاً ولا يسرى حكم المادة إليها.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٩

إذ كان الواضح من مدونات الحكم الطعون فيه أن المظنون عليه الأول أقام دعواه للحكم بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له من الطاعنين عن المنزل المبين بصحيفة الدعوى والذي أشرى الطاعنان أرضه من المظنون ضده الثانى بعقد غير مسجل وأقاما عليها مبنى المنزل، وإذ كانت المادة ١٠٣٣ من القانون المدنى والننى أحالت إليها المادة ١٠٩٨ تنص على أنه " إذا كان الراهن غير مالك للعقار المرهون فإن عقد الرهن يصبح صحيحاً إذا أقره المالك الحقيقى بورقة رسمية وإذا لم يصدر هذا الإقرار فإن حق الرهن لا يربط على العقار إلا من الوقت الذى يصبح فيه هذا العقار مملوكاً للراهن " وكان هذا النص لا يمنع رهن ملك الغير أو رهن المشوى بعقد عرفى لا أشواه قبل أن يشهر عقد شرائه، ولكن الرهن يكون قابلاً للإبطال لمصلحة الدائن المرتهن لا لمصلحة الراهن ويبرز هذا الدائن إجازة الرهن فيصبح الرهن ويلحق بالعقار المرهون من وقت تملك الراهن له، إذ كان ذلك فإن عدم شهر الطاعنين لعقد شراء أرض المنزل المرهون لا يحول دون الحكم للدائن "الطعون عليه الأول" بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له .

* الموضوع الفرعى : شيوخ الملكية فى الجزء المرهون :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٤

مالمكان على الشيوخ لم يضع أيهما يده على جزء معين من الملك المشترك، باع أحدهما حصة شائعة من هذا الملك ورهن الآخر قدرأ مفرزاً منه. ثم تنازع المرتهن والمشوى على جزء من هذا الملك وضع المشوى يده عليه، ثم رفع المرتهن دعوى على الراهن وعلى المشوى طلب فيها إلزام الأول بأداء مبلغ الرهن إليه كما طلب فى مواجهة الثانى بحس العين المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفى إليه دين الرهن فلقضت المحكمة برفض طلب الحبس والتسليم بناء على ما تبينته من أن المشوى قد سجل عقده قبل أن يسجل المرتهن عقده وانتقل الحق العينى إليه بهذا التسجيل ووضع يده على القدر المتنازع عليه، فهذا منها سديد ولا غبار عليه. إذ المرتهن يطلب إستحقاقه لقدر مفرز سبق وضع يد المشوى عليه، وهذا الطلب سابق لأوانه لأنه لا يكون له محل إلا عند حصول القسمة ووقوع هذا القدر فى نصيبه هو - لعندل - وعندل فقط - يكون له أن يطلب تسليمه إليه خبسه تحت يده حتى يدفع له دينه. أما قوله إنه كان يجب على المشوى أن يرفع دعوى قسمة حتى إذا ما وقع القدر المتنازع عليه فى نصيبه إعتبر مالاً له من تاريخ انتقال الملك إليه بالشراء، فهذا لا وجه له لأنه ليس فى القانون ما يلزم المشوى بذلك .

*** الموضوع الفرعي : فوائد الديون المرهونة :**

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠
المقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجارى أنه لا يقف سريان الفوائد إلا بالنسبة إلى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو إختصاص فتظل فوائد سارية على الرغم من الإفلاس ليجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الإمتياز الإحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت إلتالية أو قانونية في مواجهة جماعة الدائنين، وكل ما فى الأمر أنه لا يجوز ضم التصفية بالفوائد المستحقة بعد شهر الإفلاس إلا على الأموال التى يقع عليها الرهن أو الإمتياز أو الإختصاص.

*** الموضوع الفرعي : قيد الرهن :**

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٢
إن عدم تجديد قيد الرهن فى المعاد يجعله معدوم الأثر. وليس يبنى عن الجديد أن يكون الحق المضمون بالرهن ثابتاً بحكم فإن حجية الأحكام لا تعدى أطرافها، وهى فى حد ذاتها من غير تسجيل لا تنشئ حقوقاً معينة يحتاج بها على الكافة. كذلك لا يبنى أن يكون الغير عالماً بحصول الرهن لأن القانون أوجب بصفة مطلقة إجراء التجديد لكي يبقى للرهن أثره فى حق الغير، ولم يستثن إلا الحالة الواردة بالمادة ٥٧٠ مرفعات وهى الخاصة ببيع العقار أمام المحكمة بعد معنى المواعيد التى تجوز فيها زيادة العشر. وإذن فلحالات العقار إذا لم يجدد القيد أن يتمسك بسقوط الرهن بالنسبة له ولو كان علماً به.

*** الموضوع الفرعي : كيفية إستغلال العقار المرهون :**

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٨
المطالبة بإستهلاك الدين وملحقاته بسبب إستغلال الدائن الأرض المرهونة له تتضمن فى حقيقتها الواقع المطالبة ببيع هذه الأرض عن مدة الرهن كلها وإجراء المقاصة بين هذا البيع وبين الدين المضمون وتوابعه .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٢
إن مقتضى المادة ٥٤٥ من القانون المدنى أن الدائن المرتهن عليه أن يسعى فى إستغلال العقار المرهون بحسب ما هو قابل له على أن تستنز كل قيمة الغلة من الديون المؤمن بالرهن بحيث إنها تستنز أولاً من الفوائد والمصاريف ثم من أصل الدين. ولما كان للدائن المرتهن فى سبيل إستغلال العقار أن يستغله بنفسه أو يؤجره لغير المدين الراهن أو لنفس المدين الراهن بالشروط الواردة فى القانون، ولما كان لا نزاع فى أنه

إذا كان الإيجار لغير المدين لا يكون دين الأجرة المقتضى تحصيله من هذا الغير مضموناً بالرهن بل يكون استنزال قيمته من الدين على الوجه المتقدم واجباً ولو لم يحصله الدائن، فإنه إذا كان الإيجار للمدين نفسه فلا وجه لأن يتغير الحكم. ولا يصح اعتبار دين الأجرة فوائد مستحقة عليه للدائن لأن الأجرة - على خلاف الفوائد - هي من حق الراهن على الأساس المتقدم لا من حق المرتهن. فالقول بأنها من قبيل الفوائد التي يضمنها الرهن خطأ. ومتى كانت الأجرة لا تعد مضمونة بالرهن واعتبارها فوائد عن الدين، وكانت قيمة الغلة واجباً خصمها من الدين المضمون بالرهن، كان على الدائن المرتهن أن يقدم عنها حساباً بحيث إنه أن لم يحصل قيمة الغلة أو أهمل في تحصيلها فإنه يكون مسئولاً عن نتائج نقصيره.

* الموضوع الفرعي : ماهية حيازة الدائن المرتهن :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

حيازة الدائن المرتهن للعين المرهونة هي حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٣٩ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨١

من المقرر أن الدائن المرتهن - شأنه شأن المستأجر والمستعير والمودع لديه والمنفع - لا يجوز المقار المرهون حيازة حقيقية لعدم توافر الركن المعنوي لحيازة لديه، وإنما يجوز حيازة مادية عرضية نيابة عن المدين الراهن الذي تظل له الحيازة الحقيقية بإسرها بواسطة الدائن المرتهن.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٣٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨١

حيازة الدائن المرتهن للعين المرهونة هي حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن، فلا يستطيع أن يغير سبب حيازته بمجرد تغير نيته، إذ ليس لأحد أن يكسب بالتقدم على خلاف سنده.

* الموضوع الفرعي : نزاع ملكية الأبطال المرهونة :

الطعن رقم ١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤١

إذا نزعت ملكية الأبطال المتبادل عليها بسبب عدم سداد دين عليها مضمون برهن تمهيد أحد المتبادلين بدفعه مقابل فرق البديل فالمتبادل الذى نزعت الأبطال من تحت يده وفاء هذا الدين يرد إليه ثمنها حسبما إتفق عليه في عقد التبادل ولو كانت قيمتها قد نقصت، لأى سبب كان، عنها وقت التبادل. وذلك بمقتضى المادة ٣٠٦ مدنى.

* الموضوع الفرعي : نزول الدائن المرتهن عن حق الإمتياز :

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤
مضى كان الواقع هو أن بائع العقار قد نزل عن أسبقية في الامتياز إلى دائن مرتهن متأخر عنه في الدرجة بموجب عقد حلول مؤثر به في السجلات العقارية على هامش تسجيل عقد الرهن، وكان الدائن المرتهن إذ طلب تخصيصه يدينه في مرتبة الرهن قد طلب المرتبة التي تخوفا إياه المستندات المقدمة منه وهي اعتباره حالا محل البائع في امتياز، وكان قاضي التوزيع قد أغفل شأن هذه المستندات المقدمة فإذا ناقض الدائن المرتهن وطلب الدرجة التي يستحقها فلا يصح أن يصرّح عليه - وفقا لما كان يقرره قانون المرافعات المختلط - بأنه يطلب درجة لم يطلبها من قاضي التوزيع متى كانت هذه الدرجة ثابتة من المستندات التي سبق تقديمها في الميعاد قبل تحرير قائمة التوزيع المؤقتة

* الموضوع الفرعي : نزول الراهن عن ملكية العقار المرهون :

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٢
مفاد المادة ١٠٥٢ من القانون المدني أن اتفاق الراهن مع الدائن المرتهن على تملك هذا الأخير العقار المرهون إذا لم يتم الوفاء بالدين يقع باطلاً متى أبرم هذا الاتفاق وقت إنشاء الرهن أو قبل حلول أجل الدين، أما بعد حلول الدين أو قسط منه فإنه يجوز للراهن أن ينزل للدائن عن العقار المرهون ويكون هذا التصرف ببعاً صحيحاً سواء كان الثمن هو ذات الدين أو ما يزيد أو يقل عنه .

* الموضوع الفرعي : هلاك الشيء المرهون :

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٥
من المقرر طبقاً للمادتين ١٠٤٩، ٢/١١٠٢ من القانون المدني أن هلاك الشيء المرهون يوجب عليه إنتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله من حقوق ليستوفي دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد إحترقت وتقرر حق الدائن المرتهن في مبلغ التأمين المستحق وكان مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه أن تجرى الخاصية بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بمسئولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون قد خالف القانون

عقد الصلح

• الموضوع القرعي : آثار الصلح :

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٠
مضى كان عقد الصلح كاشفاً للحق الذى تناوله ولا يعتبر ناقلاً له، فإنه لا يصلح سبباً لبقاء هذا الحق بعد زواله، ولا يمنع من إسداد غير المستحق فإذا كان الحكم المطعون فيه قد حول على عقد الصلح فى قضائه برفض دعوى الطاعن بإسداد ما دله به غير حق، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٨
الصلح لا يربط عليه قانون إلخلال التصرف الذى صدر الصلح فى شأنه ليحل هذا الصلح محله وإنما يظل التصرف الأصلى قائماً ومنتجاً لآثاره المبدلة بعقد الصلح، بحيث إذا أبطل هذا العقد أو فسخ ظل التصرف الأصلى منتجاً لآثاره دون أن يتأثر منها الصلح الذى أبطل أو فسخ .

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١
القاضى وهو يصدق على الصلح - وإلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته، لما كان ذلك فإنه لا ترتب على الحكم المطعون فيه أن هو قضى بطلان عقد البيع المؤرخ الذى حرر بشأن عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين أنه صوري صورية مطلقة وأن تلك الصورية تجعل العقد والعدم سواء بما يترتب على الحكم بطلانه إلغاء كالأثار القانونية المترتبة على رفع الدعوى بصحته ونفاذه ومنها تسجيل صحيفتها.

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨
النص فى المادة ٥٥٣ من القانون المدلى على أن " تحسم بالصلح المنازعات التى تناولها، ويرتب عليه إنقضاء الخصومة والإدعاءات التى نزل عنها أى من المتعاقدين ترولاً نهائياً " . بدلى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا تحسم النزاع بالصلح لا يجوز لأى من المتخاصمين أن يجدد هذا النزاع لا بإقامة دعوى به ولا بالمضى فى الدعوى التى كانت مرفوعة بما حسمه الطرفان صلحاً وتنقضى ولاية المحكمة على الخصومة.

*** الموضوع الفرعي : أركان عقد الصلح :**

الطنين رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣

مفاد نص المادة ٥٤٩ من القانون المدني أن من أركان عقد الصلح نزول كل من المتصالحين عن جزء مما يدعيه وإذ كان لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر ومن ثم فلا محل لإدعاء الغبن في الصلح. وكان القانون المدني لم يجعل الغبن سبباً من أسباب الطعن في العقود إلا في حالات معينة ليس من بينها الصلح، إذ تقتضي طبيعته إلا يرد بشأنه مثل هذا النص، فإن النسي على الحكم المطعون فيه بعدم إجازة الطعن في الصلح بالغبن هو نعي لا أساس له.

*** الموضوع الفرعي : الإقرار المبطل للصلح :**

الطنين رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١

الإقرار في عقد الصلح باستحقاق المطعون عليها في وقف لا يطل الصلح ذلك أن الإقرار الذي يطل وفقاً للمادة ٢٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو الإقرار باستحقاق ثابت متنازع فيه إذ أن تقرير هذا البطلان إنما دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتدخلون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع إستحقاقهم بشمن محس بما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف وإنشاع غير الموقف عليهم بربع الوقف وهذه العلة لا تتحقق إلا إذا كان الإستحقاق ثابتاً مؤكداً.

*** الموضوع الفرعي : التصديق على الصلح :**

الطنين رقم ٦٨ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

أن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومه لأن مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الاتفاق ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته.

الطنين رقم ٢٩٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨

محضر الصلح المصدق عليه باحكام لا يخرج - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - عن كونه عقداً قابلاً للتفسير وأنه ما دام تفسير قاضى الموضوع له مستأغراً فلا معقب عليه فيما يراه فيه.

الطنين رقم ١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣

إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه، إلا أن عليها أن تعتبره سنداً في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنته .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

القاضي وهو يصدق على محضر الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته يقتصر على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق، ولا يعدو هذا الإتفاق أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه إلا أن المادة ٥٥٣ من القانون المدني نصت على أن تحسم بالصلح المنازعات التي يتناولها، ويترتب عليه إنقضاء الحقوق والإدعاءات التي نزل عنها أي من المتعاقدين نزولاً نهائياً مما مؤداه أنه إذا انحسم النزاع بالصلح لا يجوز لأي من المتصالحين أن يحدد هذا النزاع لا بإقامة دعوى به ولا بالمضى في الدعوى التي كانت مرفوعة مما حسمه الطرفان صلحاً .

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨

القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الإتفاق ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه .

الطعن رقم ٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٨

إذا حرر الخصوم في دعوى تزوير ودعوى أخرى موضوعية محضر صلح حسموا به النزاع القائم بينهم في هاتين الدعويتين، وبعد أن وقعوه طلب بعضهم من محكمة الإستئناف التصديق عليه وعارض البعض الآخر لعله أبداها، فإن محكمة الإستئناف - وقد جعلها من طلبوا التصديق على الصلح لدى مركز المولق يتعين عليها أن تنقض عن التصديق، كما يتعين عليها - إجمالاً لقوة عقد الصلح المستمدة من القانون أن تحكم بإيقاف الفصل في دعوى التزوير حين الفصل في المنازعة في ذلك العقد. فإذا لم تفعل المحكمة ذلك وفصلت في دعوى التزوير مؤسسة حكمها على تفسيرها محضر الصلح المتنازع فيه فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها وأخذت بحق الدفاع. وذلك يوجب نقض حكمها .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٩

إن نص المادة ٦٨ من المرافعات المنظمة للإجراءات التي تتبع في التصديق على الصلح قد أوجبت أن يحرر القاضي محضراً بما وقع الإتفاق عليه، وبعد تلاوة هذا المحضر يضع كل من الخصوم إمضاءه أو ختمه عليه ويكون هذا المحضر في قوة سند التنفيذ، ويسلم الكاتب صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة للأحكام وإذا لم يوافق القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الإتفاق. وإذا كان فهذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليست له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

إذا قدم المستأنف عليه إلى المحكمة عقد صلح محتجاً به على خصمه في قبوله الحكم الابتدائي وتنازله عن الحق في إستئنافه، وطلب مؤاخذته به، فلا شك في أن من حق هذا الخصم " المستأنف " أن يطعن على هذا العقد ويدفع حجيته عنه، ومن واجب المحكمة أن تتعرض له وتفصل في النزاع القائم بشأنه بين الطرفين. لأن هذا العقد حكمه حكم كل دليل يقدم إلى المحكمة فتقول كلمتها فيه أخذاً به أو إطراحاً له ولا يجب عليها وقف الإستئناف حتى يفصل في الدعوى المقامة بصحة عقد الصلح ونفاذه .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بإنقضاء المنازعة بالصلح :**

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١١

عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناوفا ويفرض على كل منهما إلزاماً بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه، إلا أن الدفع بإنقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين، يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق التصالح فيه كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمناً، فإذا لم يقيم أحدهما بما إلتزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر التصالح عليه بأن إستمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضي فإنه لا يكون في إستطاعة الطرف الذي أسقط حقه في هذا الدفع الإحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم، ولا يجوز الإستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي.

*** الموضوع الفرعي : الصلح المعلق على شرط :**

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٩

إذا كانت المحكمة قد فهمت الدعوى على أنها مطالبة بمبلغ حصل التنازل عنه بمقتضى محضر صلح وأن التنازل كان معلقاً على شرط دفع أقساط الدين الباقي في الأجل المحددة، وأن المدعى عليه قد تأخر عن دفع الأقساط في مواعيدها، ثم قضت بعدم إستحقاق المدعى هذا المبلغ، بآية ذلك على أن المدعى عليه قد قام بدفع بعض الأقساط قبل مواعيدها، وأن المدعى قد قبل منه مبالغ بعد تواريخ الإستحقاق، بل قبل تأجيل باقي بعض الأقساط إلى مواعيد الأقساط التي تليها، مما مفاده عدم إستمساكه بالمواعيد وبما رتبته عقد الصلح على عدم مراعاتها، فهذا الحكم إذ إنتهى إلى ما قضى به، بناء على المقدمات التي ذكرها لا يصح تعييبه. وإذا كانت المحكمة بعد تقريرها ما تقدم من تحليل المدين من الشرط الذي يتمسك به الدائن

قد إستطردت إلى تكيف هذا الشرط بأنه تهديدي لا يتناسب فيه التعويض مع الضرر المحتمل من التأخير وأنه حتى لو كان شرطاً جزئياً، فإنه لم يحصل عدم ولاء كلي بل كان التأخير جزئياً، لذلك منها لا يتجالي مع موجب الواقعة التي حصلتها .

*** الموضوع الفرعي : المنازعة في عقد الصلح :**

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المنازعة في عقد الصلح ليست إلا فرعاً من المنازعة في الحق المتصالح عليه - المطروح على المحكمة - والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

*** الموضوع الفرعي : الوكالة في الصلح :**

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٢
متى كانت المحكمة قد قررت أن المجلس الحسي لم يأذن للوصيين بمباشرة الصلح الذي تم بينهما وبين الطاعن والذي سلماً فيه بطله فسخ العقد اقرر بينه وبين مورث المطعون عليهم على أساس أنه عقد رهن فإن في هذا الذي قرره ما يكفي لحمل قضائها بإبطال هذا الصلح وفقاً للمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية. أما ما ورد في الحكم في خصوص العقد المشار إليه وإعتبره عقد بيع وفائي صار بيعاً باتاً لا عقد رهن فهو من قبيل التزيد الذي إستطردت إليه المحكمة دون أن تكون في حاجة إليه ودون أن يؤثر على سلامة النتيجة التي إنتهت إليها، ذلك بأنه متى كان العقد المذكور هو بحسب ظاهره عقد بيع وفائي فيكون الصلح الذي يقصد به إعتبره عقد رهن قابلاً للإبطال إذا لم يكن مأذوناً به من المجلس الحسي وما دام نطاق الدعوى كان محصوراً في هذا الطلب فيكون التعرض لما عداه غير لازم للفصل فيها.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١١٥ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٠
إذ كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يشترط لإثبات عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين وفقاً لنص المادة ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مفولهما بشخصيهما أمامه وإثماً يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما ورفض أحدهما الصلح، وكان البين من الصورة الرسمية غحضر جلسة ١٩٧٧/٥/٧ أمام محكمة أول درجة أن وكيل المطعون عليها حضر بالجلسة ورفض الصلح فإن ما جاء بالحكم من عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين لا تكون فيه مخالفة للثابت بالأوراق ويكون النعي بهذا السبب في غير محله .

*** الموضوع الفرعي : إنتهاء الخصومة صلحاً :**

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧١٦٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠
إذا كان إنتهاء الخصومة بغير حكم فى الدعوى يرجع إلى أسباب مختلفة تنظم قانون المرافعات المصرى بعضها كما فى احوال السقوط والإقضاء بمعنى المدة والترك، ولم ينظم البعض الآخر كما فى حالة الصلح بين طرفى الخصومة وحالة وفاة الخصم أو غيره إذا كان النزاع مما ينتهى بالوفاء كما فى دعاوى التطبيق والطاعة والحضانة والضم، وكان إغفال هذا التنظيم بعد نقصاً تشريعياً يوجب على القاضى تكملته بالإلتجاء إلى المصادر التى نصت عليه المادة الأولى من القانون المدنى ومنها قواعد العدالة، فإن الحل العادل فى حالة حسم المنازعة صلحاً أن يقضى فيها بإنهاء الخصومة.

*** الموضوع الفرعي : بطلان الصلح :**

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩
أنه وإن كانت المادة ٥٣٥ من القانون المدنى القديم تنص على أنه " لا يجوز الطعن فى الصلح إلا بسبب تدليس أو خلط محسوس واقع فى الشخص أو فى الشيء أو بسبب تزوير السندات التى على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها " إلا أن تطبيق هذه المادة مقصور على المتعاقدين أما الأجنبى عن الصلح فانه لا يحتاج به.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٤
للفر الذى أضر الصلح بحقوقه عن طريق الفس أن يرفع دعوى أصلية ببطلانه أو يبدى الدلع بالبطلان بالتدخل فى الدعوى التى حصل فيها الصلح فإذا تدخل الغير فى دعوى منظورة، مدعياً أن الصلح أضر بحقوقه، ودفع الخصم فى مواجهته بإنهاء الدعوى صلحاً كان فى مكتنه الرد على هذا الدلع ببطلان الصلح، ولا يجوز رفض التدخل إلا تأسيساً على أن الصلح قد أنهى الدعوى وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان صلحاً صحيحاً، ومن ثم فلا سبيل إلى رفض طلب التدخل إلا بحكم يقضى بصحة الصلح.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢
مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٥٠١ من قانون المرافعات والمادة ٥٥١ من القانون المدنى لا يجوز التحكيم بصدد مسئولية الجانى عن الجريمة الجنائية وإلا عد باطلاً لمخالفته لنظام العام. وإذا كانت المسألة التى إنصب عليها التحكيم وبالتالى كانت سبباً للإلتزام فى السند إنما تتناول الجريمة ذاتها وتستهدف تحديد

المسئول عنها وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام، فلا يجوز أن يرد الصلح عليها وبالتالي لا يصحح أن تكون موضوعاً لتحكيم وهو ما يستتبع أن يكون الالتزام مثبت في السند باطلاً لعدم مشروعية سببه.

* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تفسير الصلح :

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢٤

منى كان عقد الصلح قد إشتمل على تسليم الوصى باعتبار العقد المحرر بين الطاعن ومورث المظعون عليهم عقد رهن لا عقد بيع ولأني خلافاً لظاهره فيكون صحيحاً ما قرره المحكمة من أنه قد تضمن نزولاً عن حق متنازع عليه لا تخالفاً عن دين.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

تكيف عقد الصلح وإعباره منشأ للحق أو مقررأ له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم وإذن فمضى كانت المحكمة قد حصلت من عقد الصلح أن أساس تقليد الطاعة الأفيان التي خصصت لها في عقد الصلح هو إدعاؤها الإستحقاق في الوقف، وأن المظعون عليها قد تنازلاً عن إنكارهما إستحقاقها وصالحاتها على مبلغ من المال مقابل حصة الطاعة في عين من أعيان الوقف، فإن هذا الصلح يكون كاشفاً لحق الطاعة في تلك الأفيان المبني على إدعائها الإستحقاق في الوقف لا ينشأ لذلك الحق. وتعد الطاعة في هذه الحالة مالكة لما خصص لها بعقد الصلح من وقت الإستحقاق المدعى به لولاءة من تلقى الإستحقاق عنه لا من تاريخ عقد الصلح.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ مكتب فتى ١٣ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تجيز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل عن طلب الحجز يكون عديم الأثر قانوناً، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت بأدلة سائلة في حدود سلطتها الموضوعية، أن عقد البيع قد إنعقد مقابل التنازل عن دعوى حجز وأن ثمناً لم يدفع فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد والحكم المظعون فيه، إذ إنتهى إلى بطلان عقد البيع لا يكون قد خالف القانون .

* الموضوع الفرعي : شروط الصلح بين رب العمل والعامل :

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإنفاق بالصلح أو بالتنازل بين رب العمل والعامل يكون باطلاً إذا مس حقاً من الحقوق التي تقرها قوانين العمل .

• الموضوع الفرعي : ماهية عقد الصلح :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن اضرر قد أعوزته المقومات التى تجعل من صلحه فى مفهوم المادة ٥٤٩ من القانون المدنى التى تقضى بأن يكون الاتفاق على الصلح بين الطرفين متضمنا نزول كل منها على وجه التقابل عن بعض حقوقه حسما للنزاع القائم بشأنها بينهما، فإنه لا يجدى الطاعنه إزاء ذلك التحدى بحكم المادة ١/٥٥٧ من القانون المدنى التى تقضى بعدم تجزئة الصلح.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧١١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٧

عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التى تناوفا ويفرض على كل منهما التزاماً بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه إلا أن الدافع بالانقضاء المنازعة بالصلح هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة فى الحق المتصالح فيه، كما يجوز التنازل عن الدافع صراحة أو ضمناً، فإذا لم يقم أحدهما بما التزم به فى عقد الصلح وجدد المنازعة فى الأمر المتصالح عليه بأن إستمر بعد الصلح فى إجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى فإنه لا يكون فى استطاعه الطرف الذى أسقط حقه فى هذا الدفع الإحتجاج بعقد الصلح الذى كان يجوز له تقديمه فى المنازعة التى صدر فيها الحكم، ولا يجوز الإستناد إليه فى دعوى مستقلة كدليل لنقص حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى. وإذا كان الثابت أن الطاعنين إستمرا بعد الصلح فى السير فى طعنهما السابق بالنقض ولم يقدم المطعون عليه دفاعه فى الميعاد المحدد قانوناً ، فإنه قد أسقط حقه فى التمسك بالصلح - الذى تم بين الطرفين أثناء تداول الطعن السابق بالنقض ولا يجوز أن يعود إلى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها فى الطعن.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠

- إذ كانت المادة ٥٤٩ من القانون المدنى تنص على أن " الصلح عقد يحسم به طرفان نزاعاً قائماً أو يتوالتان به نزاعاً محتملاً، وذلك بأن يتزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه " كما تنص المادة ٥٥٣ منه على أنه " ١- تحسم بالصلح المنازعات التى تناوفا. ٢- ويوجب عليه إنقضاء الحقوق والإدعاءات التى نزل عنها أى من المتنازعين نزولاً نهائياً " وإذا كاد المبين من الأوراق أن عقد الصلح الذى أبرمه الطاعن والمطعون عليهما الأول والثانى بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٤ بعد رفع الطعن الحالى وحكمت محكمة الإستئناف فى ذات التاريخ بإحالة بحضر الجلسة وجعله فى قوة السند التنفيذى قد تضمن تنازل

المطعون عليه الأول عن حقه في الأخذ بالشفعة وعن الإمتناع المرفوع بشأن هذا الحكم وصحة الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبصفة التصرف الصادر إلى الطاعن وأن هذا الصلح منهيًا لكل نزاع مستقبلاً ولا يجوز لأي طرف الرجوع. وكان هذا الصلح لا مخالفة فيه للنظام العام وكان الصلح يحسم المنازعات التي تناوها على ما نصت عليه المادة ٥٥٣ ساقطة الذكر مما مفاده عدم جواز تجديد النزاع أو المطعى فيه إذا كان لازال قائماً، وانقضاء ولاية المحكمة في الفصل في النزاع بما يعنى إنتهاء الخصومة فيه ولما كان إنتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى يرجع إلى أسباب مختلفة نظم قانون المرافعات بعضها كما في أحوال السقوط والإقتضاء بمضى المدة والوك ولم ينظم البعض الآخر كما في حالة الصلح بين طرفي الخصومة وحالة وفاة الخصم أو غيره إذا كان النزاع مما ينتهي بالوفاء كما في دعاوى التخليق والطاعة والخصانه والضم وكان إغفال هذا التنظيم يعد نقصاً تشريعياً يوجب على القاضى تكملته بالإلتجاء إلى المصادر التي نصت عليها المادة الأولى من القانون المدني ومنها قواعد العدالة، فإن الحل العادل في حالة إنتهاء المنازعة صلحاً أن يقضى فيها بإنتهاء الخصومة .

- في حالة الحكم بإنتهاء الخصومة في الطعن صلحاً لا محل لمصادرة الكفالة لأن الحكم بها قاصر على أحوال عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره طبقاً للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٤١/١/١٦

الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه في موضوع معين على أساس نزول كل منهما عن بعض ما يدعيه قبل الآخر. ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع. على أن ذلك ليس من مقتضاه أن قاضى الموضوع ممنوع من أن يستخلص من عبارات الإلتفاق ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتباعدة من الصلح، ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حداً له باتفاقهما عليه بل أن ذلك من سلطته ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات الصلح والملايسات التي تم فيها تحتمل ما استخلصه منها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٩

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن زيداً المحجوز عليه كان مديناً ليكر فى مبلغ ٣٥١٠ ج بمقتضى حكمين أحدهما نهائى بمبلغ ٢١٩٠ ج والآخر ابتدائى إستزنف بمبلغ ١٣٢٠ ج، وأن القيم إتفق مع الدائن على أن يتنازل عن ١٩٠ ج من الدين المحكوم به نهائياً وعن كل الدين الآخر ويصبح كل ما له ٢٠٠٠ ج فقط، وأخذ الدائن هذا المبلغ من خالد، وفى نظير ذلك كتب له المحجوز عليه وهو فى مدة وضعه تحت الاختبار - على نفسه سندات بهذا المبلغ، فإن هذا الإلتفاق الذى تم لا يعتبر صلحاً بالمعنى القانونى إذ هو لم

يترك بمقتضاه كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع نزاع حاصل أو لنسج وقوع نزاع وإنما هو مجرد إتفاق حصل بمقتضاه القيم على تنازل من جانب الدائن وحده للمحجور عليه المدين عن بعض ما عليه من الدين قبل الحجر، وهو إتفاق فيه نفع محض للمحجور عليه إذ هو لم يلتزم فيه بشيء جديد بل نقضت به التزاماته السابقة إلى حد كبير، فهو والحالة هذه لا يقتضى الحصول في شأنه على إذن من المجلس الحسي .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٨٩ رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٧

معي كان كل من المتعاقدين قد ترك جزءاً من حقوقه على وجه التقابل قطعاً للنزاع الحاصل بينهما فهذا العقد صلح طبقاً لنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني. ولا يصح إعتباره بيعاً لكونه تضمن نقل ملكية أحد المتعاقدين إلى الآخر بضمن معين، ما دامت هذه الملكية لم تكن بعد مستقرة لتاركها بل كانت محل نزاع والبلغ المسمى لم يكن مقابلاً لنقل الملكية المتنازع عليها بل كان مقابلاً لحسم النزاع مما تعمد به مقومات البيع وتظهر مقومات الصلح .

و الصلح لا يجوز فيه الشفعة ولا الإسرداد. ذلك بأن الصلح الواقع في ملكية مقابل دلع مبلغ معين من النقود ليس ناقلاً للملكية بل مقررأ لها، والمبلغ المدفوع صلحاً لا يمثل فيه العقار وإنما يمثل ما قد يكون للطرفين من حظ في كسب أو خسارة دعوى الملكية. ثم إنه بطبيعته يقتضى ترك كل طرف شيئاً من حقه ولا يجوز أن ينتفع الأجنبي بمائدة مقررمة لشفعة المتصالح، كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحمل فيها اجنبى عن العقد، مثل طالب الشفعة أو الإسرداد. هذا فضلاً عن أن نصوص القانون في الشفعة والإسرداد صريحة في أن كلا الحقيقتين لا يردان إلا على حالة البيع .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٠

محضر الصلح المصدق عليه باعكمية لا يخرج عن كونه عقداً قابلاً للتفسير كباقي العقود، فما دام تفسير قاضي الموضوع له مستاعفاً فلا معقب عليه فيما يراه فيه .

عقد العارية

• الموضوع الفرعي : العارية الأولى :

الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤

حدد المشرع فى الفقرة الأولى من المادة ٦٤٣ من القانون المدنى حالتين لإنهاء العارية الأولى أن يضق المتعاقدان على أجل معين فلا تنتهى إلا بإنهاء ذلك الأجل، والثانية ألا يكون المتعاقدان قد إتفقا على أجل معين ولكنهما إتفقا على الغرض الذى أعر من أجله الشئ فتنتهى العارية فى هذه الحالة بإنهاء إستعمال الشئ ليما أعر من أجله، أما الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر فقد حدد المشرع مجال إعمالها بألا تكون من الحالتين سالفتى الذكر فلا أجل محدد ولا غرض معين فتنتهى العارية فى هذه الحالة فى أى وقت يريده المأجر بعد إمهال المستعير لمدة معقولة لرد الشئ المأجر.

عقد العمل

* الموضوع الفرعي : أثر إغلاق المنشأة :

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٩
مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع إنهاء عقود العاملين بها، ويعرّج أحكام القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ الفنى الشخصى الصادر إلى شركة الطباعة والتعبئة الصناعية التى كان يعمل لديها المطعون ضده، وامتنع عليها مباشرة نشاطها وصار إغلاقها نهائياً مع ما يترتب على ذلك من إنهاء عقد عمل المطعون ضده لديها عملاً بمقتضى نص المادة ٥٥ سالفة الذكر ،، وبالتالي فإن إلتحاق هذا الأخير من بعد بالعمل لدى الطاعة يكون بمثابة تعاقّد جديد تخضع لأحكامه وحدة العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد عمله السابق الذى إنتهى بإغلاق منشأة شركة الطباعة والتعبئة الصناعية نهائياً بموجب القانون الصادر فى هذا الشأن ومن ثم فلا أساس لإعتبار الطاعة - شركة الإسكندرية للمجمعات الإستهلاكية - خلفاً لها حتى يصح القول بإلتزامها بأحكام العقد المشار إليه، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى لى قضائه على إعتبار الطاعة خلفاً لشركة الطباعة والتعبئة الصناعية وإلتزامها بقيمة فروق الأجر المطالب بها فى الدعوى بالإستناد إلى أحكام عقد عمل المطعون ضده مع تلك الشركة والذى لا قيام له، فيما يقرره له من مبلغ أجر يزيد على الأجر المظن عليه مع الشركة الطاعة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢
إذ كان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع إنهاء عقود العاملين بها وبالتالي فإن إلتحاق أحد من هؤلاء العاملين من بعد بالعمل لدى منشأة أخرى يكون بمثابة تعاقّد جديد تخضع لأحكامه وحدة العلاقة فيما بين طرفيه .

* الموضوع الفرعي : أثر بيع المنشأة أو إدماجها على عقد العمل :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٥
مفاد نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المقابل لنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر على عقد العمل، ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين

العامل وصاحب العمل الجديد، كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مستولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧

مفاد نص المادة ٤٨ من المرسوم رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر على عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مستولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٦

بيع المنشأة أو إدماجها فى غيرها أو إنتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو النزول عنها أو غير ذلك من التصرفات لا يؤثر وفقاً للمادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى بقاء عقود استخدام عمال المنشأة قائمة وجعل صاحب العمل الجديد مستولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ الإلتزامات المقررة قانوناً الخاصة بالمدة السابقة على تحويل عقود العمل ومنها الوفاء بالأجور لأن صلة العمال بالمنشأة أقوى من صلتهم بصاحب العمل المتعاقد معه وهو ما يتأتى منه أن الشركة الطاعنة تسأل عن إلتزامات الفترة السابقة على تاريخ شرائها للصيدلية متى استوفت شرائط إستحقاقه.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص للأسباب الساتفة التى أوردها أن المطعون ضده العامل كان يتقاضى بدلى تقميل ومكن من البنك الأهلى التجارى السعودى الذى أدمج فى بنك السويس والذى أدمج بدوره فى البنك الطاعن، وأن هذين البنكين ناشتان عن عقد العمل ويدخلان فى معنى المرتب وبإعदान حكمه، وكان البنك الطاعن قد خلف البنكين المندمجين فيه خلاله عامة فيما هما من حقوق وما عليهما من إلتزامات، وكان مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية، ولا وجه لتحدى الطاعن بمبدأ المساواة أو بمبادئ العدالة للخروج على الأصل الذى قرره المشرع بصريح نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ المقابلة للمادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

الطنين رقم ٢٩ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢

مفاد المادة ٤٨ من المرسوم رقم ٣١٧ في شأن عقد العمل الفردي والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وإذا كانت الشركة التى قنع عمالها بدل صعود أدمجت في الشركة الطاعنة، وإنصرف إليها أثر عقودهم التى استمرت بقوة القانون، وكان لا وجه لتحدى المطعون ضده بمبدأ المساواة أو قواعد العدالة للحصول على بدل صعود أسوة بالعمال الذين أدمجوا في الشركة الطاعنة والتي راعى المشرع استمرار عقودهم بما اكتسبوه من حقوق بصريح نص المادتين ٤٨، ٨٥ سالفى الذكر وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطنين رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٦٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

إذا كان القرار المطعون فيه قد خلص في حدود سلطاته الموضوعية إلى أن المنشأة وإن كانت قد بيعت بطريق المزاد، فإن بيعها كان شاملاً لحقوقها وإلتزاماتها مع استمرار بقاء عقود استخدام عمالها قائمة بما يستوجب مسؤولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن النتي - بأن انتقال الملكية لم يتم بتصرف إرادى - يكون على غير أساس.

الطنين رقم ٩٤٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢١٢٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨

النص في المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريح في أن انتقال الملكية للمنشأة من صاحب عمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الإلتزامات المترتبة للعمال في ذمة رب العمل وإعتبار خلفه مسئولاً عن تنفيذها.

الطنين رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه في حالة انتقال ملكية المنشأة تنتقل الحقوق والإلتزامات الناشئة عن عقد العمل إلى من إنتقلت إليه الملكية، ويبقى عقد العمل قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية ويتصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يتوجب على إدماج المنشأة في أخرى خضوع العمال لنظام المنشأة الدامجة بعد الإدماج سواء بالنسبة لنظام العمل أو نظام الأجور، طالما أن ذلك لم يؤد إلى نقص أجورهم التي كانوا يتقاضونها بالمنشأة المندجة .

الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انتقال ملكية المنشأة بالبيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة معداة للرأسى عليه المزاو وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الخائز وبذلك يعتبر الرأسى عليه المزاو فى البيع الجبرى خلافاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشوى فى البيع الإختيارى.

- النص فى المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحاً فى انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات الموقبة للعمال فى ذمة صاحب العمل السابق.

* الموضوع الفرعى : أثر تجنيد العامل على عقد العمل :

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٢

من مقتضى القواعد العامة فى القانون المدنى أن الإلتزام يقتضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلاً بسبب اجنبى لا يد للمدين فيه، وأنه فى العقود الملزمة للجائين إذا إنقضى الإلتزام بسبب إستحالة تنفيذه إنقضت معه الإلتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه، ولئن كان مقتضى تطبيق هذه القواعد على عقد العمل أن تجنيد العامل يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلاً على العامل، ومن ثم ينفسخ العقد من تلقاء نفسه بمجرد تجنيد العامل، إلا أنه لا مانع من إتفاق طرفى العقد على الإبقاء عليه ووقف نشاطه فى فترة التجنيد حتى إذا إنتهت عاد إلى العقد نشاطه وإستمر العامل فى عمله تنفيذاً لهذا العقد .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٨/٥/١٩٧٦

تقضى المادة ٦٠ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على أنه " يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقبل عدد موظفيهم ومستغليهم وعماهم عن حسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده مما مفاده أم المشرع لإعتبارات وآها لم يوجب على الهيئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن حسين أن يحتفظوا للمجندين منهم بوظائفهم أو بأعمال مدة تجنيدهم.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤

مؤدى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة - العسكرية والوطنية وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اللاحق لواقعة النزاع أن المشرع احتفظ هؤلاء المجندين بأقدمية فى التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى التخرج بحيث يحق للمجنّد الذى لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته فى الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذى حرمهم من التعيين معهم. دون أن يكون له الحق فى المطالبة بمساواته بهم فى العلاوات أو التزيّات أو الأجر وذلك على خلاف من يستدعون للخدمة الإلزامية أثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكماً خاصاً فى المادة ٦٢ من ذات القانون بالنص على أن يحفظ لهم بما يستحقونه من تزيّات وعلاوات كما ولو كانوا يؤدون عملهم فعلاً، وأن تضم مدة خدمتهم العسكرية والوطنية لمدة عملهم وتحسب فى المكافأة أو المعاش الإحتياط.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦

قضاء المحكمة العليا بجلّسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ فى طلب التفسير المفيد بجدولها برقم ٤ لسنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والى تعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الإشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها، دون مدة الإستبقاء فى الخدمة أو الإستدعاء من الإحتياط، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يفون من أداء إشتراكات التأمين عن مدد الإستدعاء من الإحتياط.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام فى خصوص إعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا من ١/١٢/١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه - لأن الأصل فى القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعى إلا ما إستثنى بنص خاص، وإذا إنتفى هذا الإستثناء وكان النص المعدل للمادة ٦٣ المنوّه عنها ليس تشريعاً تفسيرياً لنصها القديم لأنه أورد أحكاماً مستحدثة فى خصوص مدة عمل المجندين الذين يعينون بشركات القطاع العام التى جاء النص القديم واضح الدلالة على المراد منها هذا الشأن، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن جند فى المدة من ٢٧/٥/١٩٦٢ حتى ١٩٦٧/٩/٣٠ وعين بالشركة المطعون ضدها فى ٢٧/٣/١٩٦٨ فإنه يخضع لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥

قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والذي كان قبل هذا التعديل يقصر الاحتفاظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المساعده أو المدارس على من يتقدم منهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات الإحصائية العامة فقط وتبعاً لذلك لا يحق للطاعن المعلن بأحدى شركات القطاع العام المطالبة بحساب مدة الخدمة العسكرية مدة الخدمة مدنية ما دام أنه لم يمين بأحدى الجهات المذكورة.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧

مؤدى المادة ٩٣ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع احتفظ هؤلاء المجندين - الذين لم يسبق توظيفهم أو إستخدامهم بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج بحيث يحق للمجنّد الذي لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذى حرمه من التعيين معهم.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

لما كان النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذى يحكم واقعة الدعوى - وفي المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ اللاحق فى صدوره على تاريخ تجنيد الطاعن وفى المادة ٦١ من ذات القانون وفى المادة ٦٢ وإن دل على أن الشارع رتب على عقد العمل فى حالة عودة العامل إلى عمله بعد تسريحه من الخدمة العسكرية الإلزامية - ضم مدة التجنيد إلى مدة الخدمة عند حساب المكافأة أو المعاش وتقرير العلاوات والزيادات وإعتبار أن فترة الإختبار قد تم اجتيازها بنجاح بإنهاء مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية إلا أنه لا يتأدى منه إلزام صاحب العمل بأداء أجر العامل طوال هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد بقدر مدة التجنيد أو ضرورة هذا العقد غير محدد المدة وكان عقد العمل يدخل أثناء مدة تجنيد العامل فى عداد العقود الموقوفة طبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى إذ يستحيل على العامل القيام بعمله خلالها وفى المقابل لا يلزم صاحب العمل بأداء أجره لأن الأصل فى إستحقاق الأجر طبقاً للمادة الثالثة من قانون العمل المشار إليه أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر وليس من بينها حالة إستدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية وكانت مدة عقد العمل المحدد تنتهى بحلول أجله أثناء مدة التجنيد - فإنه - لا يكون للعامل الحق فى طلب إعادته إلى عمله بعد تسريحه لأن تجنيد

العامل ليس من شأنه إحداث تغيير في طبيعة عقد العمل أو في الشروط المتفق عليها فيه ولا وجه للنقد في هذا الخصوص عبدأ المساواة بين العاملين إذ لا مساواة فيما يناهض القانون .

* الموضوع الفرعي : لأجازات العامل :

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢

إذن صاحب العمل لمستخدميه بأجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون ولم تتخذ صفة الإستقرار لا يؤهم حقاً مكتسباً في هذه الزيادة إذ لا يخرج ذلك عن كونه منحة لا تكسب حقاً في المطالبة بتكرارها فتمت كان قرار هيئة التحكيم قد إلتزم في رفض طلب زيادة الأجازات أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ولم ير تكليف صاحب العمل بأكثر مما قرره فإنه لا يكون بحاجة لبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الأجازات ولا مسوغات إلغاء الزيادة السابق منحها.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٣

— نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن إستحقاقها — خاص بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازة.

— الأجازة السنوية وإن كانت حقاً أوجبه المشرع سنوياً للعامل لاستعادة نشاطه وقواه المادية والمعنوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقاً بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه — إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل موعد حلولها أما إذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها دون أن يحصل العامل عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة وإعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعاً لذلك علة هذا الحظر بالنسبة لأجازة السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليه التنازل.

— مقابل الأجازة للعامل أو المستخدم بأجرة شهرية هو طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي أجر خمسة عشرة يوماً في السنة. والأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل أو المستخدم شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل دون ما إعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية الخدمة .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٦

النص فى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن لكل عامل فى المؤسسات التى يشتغل بها مائة عامل فأكثر فى إجازة بأجر كامل فى أيام الأعياد التى حددها وفى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لكل عامل الحق فى إجازة بأجر كامل فى الأعياد التى يصدر بتحديدها قرار وزير الشئون الإجتماعية والعمل على ألا تزيد على تسعة أيام فى السنة، لا يمنع رب العمل من أن يمنح عماله إجازات بأجر لخاسبات أخرى بالإضافة إلى تلك التى نص عليها القانون بحيث إذا جرت العادة على منح هذه الإجازات الإضافية واتخذت صفة العمومية والإستمرار والثابت أصبحت إلزاما فى ذمته.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٧

إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهى فى نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون ولغير مقتضيات العمل إستبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية، كما لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدى، وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحالته إلى "عوض" ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل، وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفرة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يد له فيه، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزامه جوهرى مت إلتزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٨

إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام، وهى فى نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون ولغير مقتضيات العمل إستبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية، كما لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدى، وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحالته إلى "عوض" ، ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل، وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفرة أن يحمل صاحب العمل بالتزام وهو عوض حقه لا عين حقه

بينما لا يد له فيه، وهو حال يختلف عما إذا حل معادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

أجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع، دعت إليها إعتبرات من النظام العام وهى - فى نطاق القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يحكم واقعة الدعوى إيام معدودات فى كل سنة، لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون، ولغير مقتضيات العمل إستبدالها بإيام آخر من السنة أو السنوات التالية، كما أنه لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدى، وإلا فقدت إعتبرها وتعللت وظيفتها، ولم تحقق الغرض منها وإستحالت إلى " عوض " ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل، وفى ذلك مصادرة على إعتبرات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها .

و القول بأن للعامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها، معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام - هو عوض حقه لا عين حقه - بينما لا يد له فيه، وهو حال يختلف عما إذا حل معادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها، فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه. ولما كان نص المادة ٢٣ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل فى الأجازة التى لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن إستحقاقها، خاصاً بأجازة السنة الأخيرة فى خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بها وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن - العامل - قد حصل على أجازته عن سنة ١٩٥٨ وهى السنة الأخيرة ولم يقدم بحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب الشركة بأجازاته عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ وأنها رفضت التصريح له بها، وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الأجازات عن السنوات سالفة الذكر، فإن النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦

إذا كان بين من القرار المطعون فيه أن عمال الشركة الطاعنة يعملون بأجر ثابت خلال فترة التشغيل والتى كانت فى مدة النزاع ثمانى ساعات يومياً، وأن الشركة إنتمت بموجب إتفاق تم بينها وبين النقابة المطعون ضدها فى فبراير سنة ١٩٦٠ بأن تدفع لعمالها مكافأة تتناسب مع زيادة إنتاجهم عن القدر المقرر فى فترة التشغيل اليومية، وكان بين مما تقدم ومن طبيعة هذه المكافأة أنها غير ثابتة لأنها تتمشى مع ما قد يبذله العامل من جهد إضافى خلال فترة التشغيل العادية وكان الأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الأجازة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الأجر الثابت الذى يقاضاه العامل أو

المستخدم مقابل ما يؤديه من عمل - هذا العمل هو الذى يأخذ العامل - أو المستخدم فى حالة قيامه بالأجازة مقابله كأنه أداء - لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب مكافأة زيادة الإنتاج فى تقديره لمقابل الأجازة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩

إذ كانت أجازة الأعياد حقاً أوجبه الشارع للعامل وفرض حداً لها، فإن هذه الأجازة هى التى يلتزم بها رب العمل التزاماً متعلقاً بالنظام العام بحيث لا يمكنه الإلتفاف منها إلا فى الأحوال المستثناة فى القانون وأما إذا إتفق رب العمل مع عماله على منحهم أجازة بأجر فى الأعياد يزيد مقدارها على الحد المقرر قانوناً فإن هذا الإتفاق يكون صحيحاً ويجب إتباعه إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه أكثر فائدة للعمال. إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض طلب النقابة الطاعنة تأسيساً على أنه يتعارض مع قاعدة آمرة قررها نص المادة ١/٦٢ من قانون العمل المشار إليه وقرار وزير العمل رقم ١١ لسنة ١٩٦١ المنفذ له ولا يسوغ مخالفتها وتحجب بهذا الخطأ عن بحث عقود العمل المبرمة بين الشركة المطعون ضدها وبين عمالها وإستظهار ما حوته هذه العقود من شروط خاصة بتلك الأجازة ومدائها، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩

أجازات العامل بأنواعها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد فرضها الشارع لإعتبارات من النظام العام، وهى فى نطاق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون ولغير مقتضيات العمل إسبداها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية كما لا يجوز إسبداها بمقابل نقدى وإلا فقدت إعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحال إلى " عوض " ومجرد مال سائل يذهب به صاحب العمل إلى العامل، وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها، والقول بأن للعامل أن يراعى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يذ له فيه، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعريض العامل عنه

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٦

إذ كانت أجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد فرضها الشارع لإعتبارات من النظام العام، وهى فى نطاق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم وتلغى النزاع أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون أن تستبدل بها أيام أخرى من السنة أو السنوات التالية، كما أنه لا يجوز أن يستعاض عنها بمقابل نقدى وإلا فقدت إعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل للعامل وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها، وكان الشارع قد نظم كل نوع من تلك الأجازات على حدة بأحكام خاصة تناولت مدى حق العامل فى الأجازة وما قد يستحقه من مقابل عنها فأوجب على صاحب العمل فى المادتين ١١٨ و ١١٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن يتيح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية ولم يحز تشغيل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٢٠ من هذا القانون على سبيل الحصر على أن يؤدى له صاحب العمل أجراً إضافياً وفق أحكام المادة ١٢١ منه، فإن مقتضى ذلك أنه لا يحق للعامل الذى يقبل العمل فى أيام الراحة الأسبوعية فى غير تلك الحالات أن يطالب بأجر إضافى عنه بالتطبيق للمادة الأخيرة أياً كان الدافع على هذا العمل لأن أحكام القانون سالفه البيان دعت إليها وكما سبق القول إعتبارات النظام العام وبالنسبة يكون الإلتفاق على مخالفتها غير جائز ولا ينتج أثراً. إذ كان ذلك وكان الثابت فى النزاع أن عمال الشركة المطعون ضدها إرتضوا العمل فى أيام الراحة الأسبوعية وفى غير حالات المادة ١٢٠ المشار إليها وكان لا محل لإستناد الطاعة إلى ما تضمنه نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام تخص أنواعاً أخرى من الأجازات التى أوجبها الشارع للعامل أياً كان وجه الرأى فيما أورده أسباب النعى بشأنها، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعة بكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٦

- لما كان لا يجوز للعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يزاعى إجازاته ثم يطالب بمقابل عنها وإلا فقدت إعتبارها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض نقدى وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها، وأما إذا حل ميعاد هذه الأجازات ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري ولزمه تعويض العامل عنها وكان الطاعن لم يدع

أنه طالب الشركة بأجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته وأنها رفضت التصريح له بها فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلها.

– المادة ٣٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم واقعة الدعوى – نصت على إلغاء السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب الأجازات التى تمنح للعاملين.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢

إجازات العامل بأنواعها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – غرمة من الشارع، دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهى فى نطاق قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون وبعد مقتضيات العمل إستبدالها بأيام آخر من السنة أو من السنوات التالية، كما لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدى، وإلا ففقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحالحت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها والقول بأن للعامل أن يتزاحى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه بينما لا يدل له فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل فيه.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤

إجازات العامل بأنواعها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – غرمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهى فى نطاق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون ولغير مقتضيات العمل إستبدال أيام أخرى من السنة أو السنوات التالية أو مقابل نقدى بها وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحالحت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها القول بأن للعامل أن يتزاحى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يدل له فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها، فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم

يقدم ما يثبت أنه طالب بإجازته موضوع الدعاى وأن المطعون ضدهم رفضوا التصريح له بها فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلتها.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٠٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨

إستنتت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العمال المخصصين للحراسة والنظافة من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية المنصوص عليها فى المواد ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩ منه على أن تحدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشئون الإجتماعية والعمل وعملاً بهذا التفويض أصدر وزير العمل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذى حدد فى مادته الثالثة الأعمال التى تسند إلى هؤلاء العمال ونص فى مادته الرابعة المعدلة بقرار وزير العمل رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة فى الأسبوع وأن يخفف هذا الحد إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع بالنسبة لمن يعمل منهم فى المنشآت الصناعية المشار إليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١٢ ساعة فى الأسبوع، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ومزدى هذه النصص أن قانون العمل لم يقر هؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن ذلك القرار الوزارى لم يغير من وضعهم فى هذا الخصوص لأن ما نص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية الإضافية فى الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠

مفاد نص المادة ٣٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى يحكم واقعة الدعوى أن مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الأجازة الإعتيادية المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه وله إذا دعت أسباب قوية تفترضها مصلحة العمل تأجيل الأجازة الإعتيادية لسنوات تالية، وتضم الأجازات المؤجلة فى حدود ثلاثة أشهر فقط على أن ذلك لا يخل بحق العامل فى الحصول على قدر من أجازته الإعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنوياً. لما كان الواقع الثابت فى الدعوى أن الطاعن إبان عمله لدى البنك المطعون ضده طلب الحصول على أجازته الإعتيادية فى مواعيدها، وقد حال دون ذلك صدور أمر رئيس مجلس إدارة البنك بتأجيلها إلى سنوات لاحقة لأسباب قدرها ودعت إليها مقتضيات العمل ومصلحته، وكان رئيس مجلس الإدارة وهو يقف على قمة الهيكل الوظيفى للبنك يعتبر بمثابة مدير الإدارة المختص بالنسبة للطاعن فى

حكم المادة ٢٣ المشار إليها، وإذا كان الطاعن لم يزاخ بأجازته الإعتيادية بمشيئته وإدارته المفردة فإنه يحق له بالتالي المطالبة بمقابل مالي لها.

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١
يدل نص المادة ٦٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع عالج حالة إدعاء العامل المرض بأحكام خاصة مقتضاها اعتبار قرار الطبيب الذى توفده الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان رأى الطبيب الخاص، فلا يعتد من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة لحالته، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مدة إنقطاع المطعون ضده عن العمل بغير إذن مدة اثنين وعشرين يوماً ادعى فيها المطعون ضده المرض ورفض طبيب البنك إحسانها أجازة مرضية بسبب تمارضه واعتبر غياب المطعون ضده خلافاً لإنقطاعاً عن العمل بغير إذن على سند من القول أن المطعون ضده تظلم من تقرير الطبيب ورتب على ذلك عدم كفاية مدة الغياب لإنهاء خدمته طبقاً للمادة ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨
- لما كانت أجازات العامل بكافة أنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهى فى نطاق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة منه وغير مقتضيات العمل إبدائها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية أو الإستعاضة عنها بمقابل نقدى وإلا فقدت إعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفى ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها كما أن تخويل العامل الحق فى التراخى فى القيام بأجازته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداه أنه يستطيع بإرادته المفردة أن يحمل صاحب العمل بالالتزام هو عوض حقه وليس عين حقه بينما لا يد له فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهرى ولزمه تعويض العامل عنه .
- مفاد نص المادة ٤٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ أن مدير الإدارة المختصة بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الأجازة الإعتيادية المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه، وله إذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الأجازات الدورية لسنوات تالية وتضم الأجازات الموزلة فى حدود

ثلاثة أشهر فقط، على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من أجازته الإعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنوياً .

– لما كان النص في المادة الأولى من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ والمقابلة لنص المادة الأولى من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " مقتضاه أن النظامين المشار إليهما هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها فطبق أحكامها عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر، وأن قانون العمل مكمل لأحكام هذين النظامين فتسرى أحكامهما على تلك العلاقات عند خلوهما من أى نص بشأنها لما كان ذلك وكان هذان النظامان لم يتضمنا نصاً بشأن المقابل التقدي للأجازات بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .

– مودى نص المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إنتهاء خدمة العامل لا يؤثر على حقه في أجازة السنة الأخيرة من خدمته وأنه يستحق مقابلاً لما لم يحصل عليه منها، وأنه إذا لم يمض سنة كاملة في الخدمة يكون له الحق في مقابل أجازة بنسبة المدة التي قضاهها أيأ كان سبب إنتهاء الخدمة .

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مدة الإنقطاع التي يختسبها طبيب الشركة أجازة مرضية قراره في شأنها نهائى مهما كان رأى الطبيب الخارجى عملاً بنص المادتين ٣٦ و٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣

– مفاد نص المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فإذا تم تشغيله خلالها أستحق فضلاً عن هذا الأجر - مقابل تشغيله - أجراً مضاعفاً أى ٢٠٠ ٪ من الأجر الأصلي بالإضافة إلى الأجر المستحق عن يوم الإجازة.

– المقرر في قضاء هذه المحكمه - أنه متى إنتهى الحكم صحيحاً في قضاءه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من إخطاء قانونية إذ محكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقذه.

• الموضوع الفرعي : أجر العامل :

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

إذا كان الحكم قد اعتبر المنحة السنوية التى تمنح للعامل جزءاً من الأجر وقدر مكافأته على هذا الأساس وفقاً لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ - فإنه يكون غير منتج النemy على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون بمقولة إنه استند إلى المادة ٦٨٣ من القانون المدنى الجديد مع أن العامل قد فصل من الخدمة قبل العمل بهذا القانون. ذلك أن المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردى المشار إليه عند تحديثها عن أساس تقدير التعويض الذى يستحقه أحد الطرفين [العامل أو رب العمل] قبل الطرف الآخر عن الإخلال بشرط المهلة قبل فسخ العقد وضعت نصاً يبين منه أن الأجر يشمل ما يتناوله العامل من أجر ثابت ومرتبات إضافية وأتبع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التى وضع فيها قواعد تقدير المكافأة التى يتعين على رب العمل أدائها إذا كان الفسخ صادراً منه وذلك على أساس أجر العامل وقد أطلق فى هذا الخصوص لفظ [الأجر] ولم يحدده بأنه الأجر الثابت الذى يستفاد منه أن المشرع قصد بعموم هذا اللفظ أن يشمل الأجر الثابت والمرتبات الإضافية على نحو ما عرف به الأجر فى المادة السابقة - ويبين من ذلك أن المادة ٦٨٣ من القانون المدنى الجديد إذ نصت على أن المنحة السنوية المشار إليها فى هذه المادة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر لم تستحدث حكماً جديداً فى بيان عناصر الأجر.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

مضى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات فى بعض الصناعات وفى الوقت ذاته طبق الإتفاق المبرم بين رب العمل ونقابة العمال والذى مقتضاه أن الطرفين أرتضيا أن تكون ساعات العمل اليومى سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجراً عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الأجر اليومى فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التى أشار إليها ذلك القانون هى التى تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥٪ وهى العلاوة الواجبة قانوناً، أما ما دون التسع ساعات فإنه يخصص لما ورد بمقد الإتفاق المذكور أى تحسب العلاوة بواقع سبع الأجر اليومى .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٨

الأجر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يشمل كل ما يدخل فى ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة وبالتالي فإن عبارة الأجر العادى فى الحكم المرسوم بقانون ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية

بما فيه علاوة غلاء المعيشة وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس وجوب إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور الساعات الإضافية فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢

إذا كانت الشركة المطعون عليها قد إتفقت مع عمالها على حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد - فإن مؤدى ذلك أن الطرفين إذا إتفقا على عناصر تقدير المكافآت قد إتفقوا رضائهما على أن تحسب من واقع الأجر ونظرا إلى الأجر وهو يتزايد على مر الزمن وقصده بمفهومه القانونى الذى يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل، فتدخل فى هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة - قد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدنى هذا المعنى فنصت فى فقرتها الثانية على أن العلاوات التى تصرف لمستغدى المجلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر. ومن ثم يعين عند حساب المكافأة الإعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح وإذا كان الحكم المطعوم فيه قد إنتهى إلى أن مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٧

مضى كانت نماذج تعيين موظفى الشركة المطعون عليها وعمالها موقعا عليها منهم وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذى أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠، ومن ثم فلا يجدى الطاعن التحدى بمظروفات وسراكى الأجور وخلوها من هذا التفصيل، ولا يكون القرار المطعون فيه - إذ أخذ بهذا النظر - قد خالف القانون أو شابه قصور.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢

الأجر وفقا للمادة ٢/٦٨٣ من القانون المدنى هو ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما فى ذلك إعانة غلاء المعيشة التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. وإذا لمضى كانت لائحة الشركة التى صدرت بعد صدور القانون المدنى قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس أجر وحصل إليه دون أن تتضمن نصا صريحا باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة فإن الحكم المطعون فيه إدضى باحتساب المكافأة على أساس الأجر الأصلي دون إضافة إعانة الغلاء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٣

الأصل في المنح المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني أن تكون تبرعا من قبل رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءا من الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر وإذا كان السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان الطاعن لم يتمسك بأنه اتفق على السكن المجاني في العقد أو أن العرف جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص بأدلة سائفة أنه لا يعتبر جزءا من الأجر لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٤

- الأجر بمفهومه العادي يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيضا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل وجرى قضاء محكمة النقض على أن عبارة " الأجر العادي " في حكم المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن تحديد ساعات العمل الإضافية تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة، وهو ذات الوضع الذي إنترمه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - النص في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على أن يمنح عمال الحال الصناعية والتجارية إعانة غلاء المعيشة طبقا للفئات المبينة بالجدول المرفق له، وفي المادة الثالثة منه على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة، يدل على أن الشارع أراد أن يتخذ من مراعاة حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ أو عدم مراعاتها وقت التعيين معيارا لاستحقاقهم نصف إعانة الغلاء أو استحقاقها كاملة، وضابط هذا المعيار ولازمه هو مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما لا مقارنة أجرهما بعد تطبيق الكادر الجديد في سنة ١٩٥١ و بمقتضاه وحدت الشركة بين أجور عمالها وسوت بينهم فيها.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٤

من حق صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها - وليست العبرة بالتمييز بين طوائف العمال وبيان أوجهه ولكن بتواتر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢

إذ كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل فى البنك قد جرى على إحتساب المعاش على أساس المرتب الأصلى وحده دون إضافات أخرى، فقد عاد لقرر إدخال المنحة والعلاوة الإجتماعية فى حساب الأجر الذى يسوى عليه المعاش إستنادا إلى أنهما يعتبران جزءا من الأجر مع أن إعتبارهما كذلك لا يمنع من إحتساب المعاش على أساس الأجر الأصلى وحده طبقا لنظام العمل فى البنك، فإنه يكون قد عالج القانون بما يوجب تقضه.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣

الأوامر الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة لا تمنع من زيادة إعانة الغلاء عن النصاب الوارد فيها لمصلحة العامل باعتباره الحد الأدنى لكل فئة، وهو ما تشير إليه المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بقولها " يجب على أصحاب المالح الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون فى هذه المالح إعانة غلاء معيشة فوق مرتباتهم وأجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التى قررتها الحكومة لموظفيها وعماها المينة بالجدول المرافق وما تشير إليه كذلك المادة السادسة من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بقولها " تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التى تصرفها المؤسسات التى يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق فى هذه المالح يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة ".

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٨

الأصل فى المنحة أنها تبرع ولا تصح إلزاما يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة فى عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر. ومعنى كانت لانتحة الشركة قد نصت على أنها لا تدخل ضمن الأجر فإن هذا النص يؤكد تمسك الشركة بالإبقاء عليها بوصفها تبرعا لا إلزاما ومن شأنه أن ينطى جريان العرف بها.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧

ليس فى نصوص القانون ما يمنع رب العمل من أن يتفق مع عماله على أن يختص بمجزء من الوهبة مقابل زيادة أجورهم الثابتة وعماة الحد الأدنى لها، فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد الأجر - وببنى على ذلك إنه متى كان القرار المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن مناط صرف الوهبة " يرجع إلى ما قد ينشأ من إتفاق بين صاحب العمل وعماله بشأنها وطالما أن صاحب العمل قد حدد نصيب مساعدى الجرسون من هذه الوهبة بـ ٢٪ على ما هو ثابت فى عقود عملهم كما إحتجز ٢٪ منها لما يقوم العمال بإتلافه

وجرى العمل بذلك منذ إلحاق الشاكن بالعمل فلا جناح عليه في ذلك " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣
الأصل في المنحة أنها تبرع وليست لها صفة الإلزام، إلا أنه يرتفع عنها هذا الوصف وتصبح جزءاً من الأجر متى إنضم صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥
لا تخلو العمولة أن تكون هي كل الأجر أو بعضه فتدخل بذلك في حساب المكافأة، وكذلك البديل ما لم يعم الدليل على أنه كله أو بعضه مقابل تكليف فعلي.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤
المقصود بالأجر الأساسي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة، هو الأجر الإجمالي للعامل أو المستخدم بعد أن تطرح منه إعانة غلاء المعيشة.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨
من حق صاحب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز في الأجور بين عماله لإعتبارات يراها، وإذا كان ذلك وكانت المكافأة جزءاً من الأجر وقد تمسكت الشركة في دفاعها بأنها جرت في صرفها لمعافاة وموظفيها على أساس واحد هو الأجر الأصلي وحده دون إعانة الغلاء وذلك فيما عدا بعض موظفيها تعافدت معهم على أساس الأجر الشامل، ولم يرد القرار المطعون فيه على هذا الدفع بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في النزاع، وجري في قضائه على "وجوب مساواة العمال بالموظفين فيقتضي الأمر أن يكون للجميع سواسية في تقاضي المكافأة السنوية مضافاً إليها غلاء المعيشة ولا يتميز لفرق منهم على سواه " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٧
إذا كان موضوع النزاع يدور حول إستحقاق الطاعن إعانة غلاء المعيشة وبدل الأجازات وفي أحقية المطعون عليهم في فصله من عمله وهو على هذه الصورة موضوع غير قابل للتجزئة لأن الطاعن كان يقوم بعمل واحد لدى المطعون عليهم ولدى مورثهم من قبل فلا يتصور أن يستحق إعانة غلاء معيشة أو بدل

أجازة قبل بعضهم دون البعض الآخر كما لا يتصور أن يكون فصله من العمل قد تم دون مرور في حق البعض دون الآخر.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٠

مفاد نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن الأجر يشمل كل ما يستحقه العامل في مقابل أداء العمل أيًا كان نوعه وأيًا كانت طريقة تحديده وأيًا كانت تسميته وأنه في الأصل يتحدد بما يتفق عليه العاقدان في ذات العقد بشرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المقررة قانونًا وأنه إذا تحدد في العقد أو في قرارات رب العمل - التي تعد متممة لعقد العمل - فإن هذا الإجراء يكون ثابتًا ولا يجوز لأي من المتعاقدين أن يستقل بتعديله.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠

الأجر إنما يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما متى كان لا ينزل عن الحدود المقررة قانونًا ومن ثم فإن مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري وإن كان يربط للعامل بعض المزايا التي نص عليها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه ليس من شأنه وحده أن يزيد أو ينقص من أجر العامل، ولا وجه للإستدلال في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، الواردة في الفصل الخاص بالأحكام العامة من أن " تعبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يومًا والشهر ثلاثين يومًا إلا إذا نص على خلاف ذلك " إذ المقصود منها هو كيفية حساب كل من الشهر والسنة وتحديد عدد أيام كل من هاتين الوحدتين الزمنيتين، بحيث إذا حدث خلاف بين العامل ورب العمل في هذا الصدد وجب الرجوع إلى هذه المادة لحسم الخلاف ولا علاقة لها بالأجر الذي يحدد جزائيًا باتفاق الطرفين عن كل وحده زمني. إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى في قضائه على أنه " لما كان نقل العامل من الأجر اليومي إلى سلك الشهرية يحمل في طياته ميزة الإنتفاع بأيام الراحة التي لا يعمل فيها خلال الشهر، كان من الضروري احتساب أجر العامل باليومية المنقول إلى سلك الشهرية على أساس الأجر اليومي مضروبًا في ثلاثين يومًا " فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٠

مفاد نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع أجاز لأصحاب الأعمال إقراض العمال، وأنه في سبيل التوفيق بين مصلحة العامل في قبض أجره بالكامل وبين حق صاحب العمل في التمسك بإنقضاء الأجر مقاصة مع القرض وضع قيوداً على طريقة الوفاء بما لا يرهق العامل كما حرم

تقاضى فوائد على هذا القرض حماية للعامل ومنعاً من إستغلاله، ولم يقصد المشرع أن يقيد صاحب العمل في إستغلال نشاطه أو أن يتنازل عن أرباحه منه للعامل، فإذا أقبل عامل بأحد البنوك على طلب قرض بحض رغبته من هذا البنك والتزم في العقد بالفائدة التي يتقاضاها البنك من عملائه عن القروض التي هي من صميم أعماله، فإن العامل يكون ملزماً بالفائدة التي تمثل أرباح البنك من نشاطه ولا يمتد إليها الخطر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

— متى كان الثابت أن عمال الشركة الطاعة نقلوا من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نفاذاً للاتحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، وكانت هذه للاتحة قد خلت من بيان كيفية احتساب أجور هؤلاء العمال عن أيام الأعياد والأجازات السنوية، فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من هذه للاتحة الرجوع في هذا الخصوص إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

— مؤدى نص المادتين التاسعة والعاشرة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن العامل الشهري يعتبر أجره مدفوعاً عن مدة ثابتة لا تتغير، عدتها ثلاثون يوماً، بصرف النظر عما يتخلل هذه الفترة من أعطال أسبوعية أو أجازات، وأنه يتعين لذلك احتساب أجره عن الأعياد والأجازات الرسمية على أساس أن الشهر ثلاثون يوماً، يستوى في ذلك أن يكون هذا العامل معيناً أصلاً في سلك الأجر الشهري أو نقل إليه من سلك آخر .

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٣

إستئناف الحكم بالنسبة لطلبات الأجر وبدل الإنذار والأجازة ومكافأة نهاية الخدمة يخضع للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الواجبة التطبيق وهو عشرة أيام باعتبار أن الحكم صادر في دعوى أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادة ٧ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣

— البطريرك بوصفه رئيساً مجلس الأقباط الأرثوذكس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يختص دون غيره برسامة القس وتوليتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزهم وتجريدهم وإن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعون لتبعية وإشرافه، وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين

الطيريركية ولو إقتضى التنظيم المالى فى هذه الكائس صرف أجورهم من المينات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة نيابة عن البطريرك، وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقليات الأرثوذكس هى علاقة عمل.

- إذ كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدفاع الذى يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره فى الرد عليها، كما لم يبين الأدلة الواقعية ولا الحجج القانونية التى لم يناقشها الحكم، وكان لا يكفى فى ذلك مجرد القول بأن الحكم أغفل الدفاع الذى تضمنته مذكرات الطاعن، وأنه لم يناقش ما استند إليه الطاعن من أدلة واقعية وحجج قانونية، دون بيان لذلك كله فى تقرير الطعن، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ ابتداء الخصومة. لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣

- إذ كان مفاد ما قرره الحكم أن كلا من بدل السفر وبدل السيارة كان يؤدى للطاعن " العامل " عوضاً له عن نفقات يتكبدها بسبب ما يقتضيه تنفيذ عمله من وجوب السفر، وأنهما على هذا الوضع لا يعتبران جزءاً من الأجر ولا يتبعانه فى حكمه، وكانت المحكمة قد إعتمدت فى هذا التكييف القانوني السليم على ما إستخلصته من وقائع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذه البدلين، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

- تكييف ما يعتبر أجراً وما لا يعتبر هو من المسائل القانونية التى يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤

إنه وإن كانت المراتب والأجور التى تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح، وتعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من التكاليف فى معنى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى ولو كانت تربط هؤلاء المستخدمين والعمال بصاحب المنشأة علاقة وثيقة من القرابة أو المصاهرة، إلا أنه ينبغى التحقق من تناسب الأجر الذى يتقاضاه هؤلاء العمال وما يؤدونه من عمل فعلى مع مراعاة ظروف المنشأة والمقارنة بينها وبين المنشآت المشابهة وإستخلاص ذلك خاضع لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣

المستفاد من نص المادة التاسعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه يقرر القاعدة التى تنظم حساب أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم لا بالشهر أو الأسبوع أو اليوم، بل على أساس إنتاجهم الفعلى وتقضى هذه القاعدة بأن يكون تقدير تلك الأجور على أساس متوسط ما تقاضاه العامل عن أيام العمل

الفعلية في السنة الأخيرة. إذ كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وانتهى إلى حساب متوسط الأجر اليومي لغير العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو الأسبوع أو اليوم على أساس ما تاوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة، مستبعداً بذلك مقابل ساعات العطل لأن النعي على القرار باخفاً في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٣

متى كان الواقع حسبما سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت على منح عمولة على التوزيع لعمال قسم البيع بها إلى جانب أجورهم الأصلية وأن هذه العمولة ترتبط بالتوزيع الفعلي وجوداً وعدمأً وإذا كان الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة التوزيع التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والتي لا تمدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي، فإذا باشره العامل إستحق العمولة وتقدير هذا التوزيع، أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فوة الأجازات. إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق عمال قسم المبيعات بالشركة الطاعنة في صرف متوسط تلك العمولة عن أيام الأجازات السنوية والمرضية على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءاً من أجورهم واجب الأداء في أيام الأجازات لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٣

إذ كانت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :- " ١ " ... " ٢ " الإمتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة. " ٣ " ... " وكان يبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه أن المطعون ضدها قد إلتزمت بسكنى العاملين بها في بعض مبانيها التي خصصتها لهم وتحملت في الوقت نفسه بمقابل مصاريف إستهلاك المياه عن تلك المباني، وكان ذلك يعتبر ميزة عينية منوطة للعاملين وعنصراً من عناصر الأجر المنصوص عليه في المادة الثالثة المشار إليها، فإنه لا يجوز للمطعون ضدها أن تحصل بمقابل إستهلاك المياه من شاغلي هذه المباني، لما في ذلك من مساس بالميزة العينية المنوطة لهم مما يعد إنتقاصاً من أجورهم

بالمخالفة للقانون. إذ كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإنهى إلى أن تحصيل ثمن استهلاك المياه من العاملين لا يعتبر إنقاصاً لحصة عينية قولاً بأن هذا الإنقاص ضئيل، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١

إذ كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مكافآت الإنتاج أو البونص والمعمول به - وفقاً للمادة الثانية منه - اعتباراً من ١٩٦٣/١/٦ تقضى بأنه " إلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه يكون صرف مكافآت الإنتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال فى الشركة على الموظفين بها ويحدد أقصى مائى جنيه فى السنة "، وكان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب الطاعة " النفاة " تقرير حق العاملين فى مصنع ... فى ضم متوسط مكافآت الإنتاج إلى أجورهم، دون حرمان أحد منهم من هذا الضم أو إنقاص أى جزء من هذا المتوسط " تأسيساً على ما أورده من أنه " عملاً بالقانون السالف الذكر واعتباراً من ١٩٦٣/١/٦ يتحتم ألا يتجاوز الحد الأقصى لصرف مكافأة الإنتاج أو البونص التى منحت من هذا التاريخ مائة جنيه فى السنة وأنه لا يحتاج بما يكون قد جرى عليه العمل على خلاف نص هذا القانون بالإستناد إلى العرف أو الحقوق المكتسبة للقول بأن المكافأة قد أصبحت جزءاً من الأجر إذ أن هذا الإستثناء لا يقبل فى مواجهة القانون " . وكان ما حصله الحكم على هذا النحو من أن المبالغ التى تطالب بها الطاعة أن هى إلا مكافأة إنتاج تخضع بطبيعتها للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ هو تحصيل صحيح لواقعة الدعوى وتطبيق سليم للقانون، ذلك أنه لا يمنع من إعصار تلك المكافأة أجراً كونها مكافأة إنتاج تسرى عليها أحكام ذلك القانون، فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٠، ٣٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩

- مفاد نصوص المواد ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تسويات العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها و٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى ألقى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - أن المشرع وضع حكماً إنتقالياً مؤداه أن يستمر الد . ر فى تقاضى مرتباتهم بما فيها إعانة الغلاء والمنحة السنوية أن توافرت شروطها وفى الحدود التى رسمها القانون لأنها تعتبر جزءاً من الأجر - وذلك حتى يتم التعادل .

- يراعى عند إجراء التعادل " تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام " أن يتم على أساس المرتب الذى كان يتقاضاه العامل والذى يشمل إعانة الغلاء ومتوسط المنحة فى الثلاث السنوات الماضية وأنه إذا تبين بإجراء التعادل أن هذا المرتب الشامل لهذه العناصر كلها أقل من أول مربوط الدرجة التى تستحقها وظيفته وتم على أساسها التعادل برفع هذا المرتب إلى أول مربوط الدرجة ويستحق دفع الفرق المدينى بين المرتب وأول مربوط الدرجة فى المعاد المحدد بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

- لا يربط بين المنحة الواجب دفعها للعامل باعتبارها جزءاً من الأجر فى الفترة السابقة على إجراء التعادل والتى يجب الإستمرار فى صرفها مع المرتب وإعانة الغلاء حتى يتم التعادل وبين الفروق المالية التى قد يسفر عنها التعادل. وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب النقابة صرف المنحة عن المدة السابقة على التعادل تأسيساً على أن الشركة المطعون ضدها - عند إجرائها التعادل - ضمت متوسط المنحة فى الثلاث السنوات الماضية للمرتب، وأن المنحة باعتبارها من الفروق المالية لا تستحق الدفع إلا من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء فى ١/٧/١٩٦٥ بالتصديق على قرار التعادل فإنه يكون قد عالج القانون .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٣

من المقرر عملاً لإلتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجراً مقابل ما أداه من عمل، أنه يجب فى حالة تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح وثبوت أن المنشأة التى يعمل بها لم تحقق أى ربح أن يقدر للعامل أجره وفقاً للأسس الواردة فى المادة ١/٦٨٢ من القانون المدينى.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١/١٢/١٩٧٤

من المقرر قانوناً أن أجر العامل كما يكون مبلغاً محدداً يكون أيضاً نسبة مئوية معينة متفقاً عليها.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٤

منى كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أن المطعون ضده العامل وحتى ١٩٦٣/٦/٣٠ تاريخ إنتهاء المدة التى حددها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لإجراء التعادل لم يكن قد حصل على المؤهل الذى تقدم به للشركة وسويت حالته على أساسه إذ حصل عليه فى يوليو سنة ١٩٦٣ وعين فى الدرجة التاسعة ابتداء من ١/٩/١٩٦٣ وإذا كانت العبرة فى تحديد المرتب ومتوسط المنحة التى يجب ضمها له وفقاً للقرار الجمهورى السالف الإشارة إليه والمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ والمعمول به من

تاريخ نشره ١٩٦٦/٨/٢٨ قبل صدور الحكم المطعون فيه، هي بالنسبة التي صرفتها الشركة للعاملين في السنوات الثلاثة السابقة على تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المرفق بالقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي تمخذه لإتمام مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢. وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون ضده منحة لم تكن مستحقة له عند إجراء التعادل ولم يسبق صرفها إليه، فإنه يكون قد خالف القانون.

للمطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٦

- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام نظام موظفي وعامل الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١. وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون قد نصت صراحة على أن تعيين هؤلاء الخريجين بثلث الشركات يكون بقرار من الوزير المختص كما نصت المادة الثانية منه على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ - وكان الواقع في الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه هو أن الطاعنين جرى تعيينهم بالشركة المطعون ضدها بقرار وزير الصناعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ وتلا ذلك أن أبرمت الشركة معهم على عقود العمل المؤرخة أول إبريل وأول مارس ٨ فبراير سنة ١٩٦٢ على الرتيب، فإن هذا القرار يكون قد صدر ممن يملكه وطبقاً للقانون.

- متى كانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يمنح المعينون وفقاً لأحكامه المرتب وعلاوة غلاء المعيشة بالفئات والأوضاع المقررة لمن يعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي بالحكومة، وكان المشرع قد إستهدف من هذا النص وعلى ما صرح به المذكورة الإيضاحية للقانون - إيجاد المساواة في المرتبات بين خريجي الجامعات المعينين بالشركات وبين الخريجين المعينين وفقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوزارات الحكومة ومصالحها وهيئات والمؤسسات العامة، مما يقتضيه أن ذلك القانون قد فرض مرتباً خاصاً للمعينين وفقاً لأحكامه بتعيين على الشركات أن تنقيد به تحقيقاً لتلك المساواة، فإنه لا يجدي الطاعنين بعد ذلك وطالما أن القرار الوزاري الصادر بتعيينهم ومن بعده عقود العمل المبرمة بينهم وبين الشركة قد حددت مرتباتهم طبقاً لما يقتضيه القانون الإحتجاج بحكم المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أساس أن المرتبات التي حددها كادر الشركة هما الأكثر فائدة لهم، أو بأن مرتباتهم تقل عن المرتبات المقررة بالجدول المرفق للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١، كما لا يسوغ لهم مطالبة الشركة بأن تسوى بينهم وبين زملائهم المعينين بها

وفق القواعد العامة الواردة بالنظام الصادر بهذا القرار الجمهوري في المرتبات لأن هذه التفرقة ليست من عمل الشركة وإنما ترجع إلى إلزامها بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم تعيينهم بها.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧

- المقصود بالأجر الأساسي، الأجر الإجمالي للعامل بعد أن تطرح منه إعانة غلاء العيشة، وإعانة إعانة الغلاء جزءاً من الأجر لا يمنع من احتساب الكفاية على أساس المرتب الأصلي وحده ما دام نظام العمل في البنك المطعون ضده الأول قد جرى بذلك وهو ما تأكد بالنص عليه في العقد البرم مع الطاعن.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة باحتساب إعانة الغلاء طبقاً للفئات الواردة بلائحة البنك وهي الفئات الأكثر سخاء فإنه لا يسوغ للطاعن بعد أن طبقت عليه هذه الفئات وتقاضى مرتبه على أساسها طوال مدة خدمته أن يطالب بالزايا التي تعود عليه بعد تقاعده من تطبيق نظام آخر.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧

لما كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الجمعية في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ كمحصل لقاء عمولة بنسبة ١٥٠٪ من قيمة الإشتراكات المحصلة خفضت إلى ١٠٪ طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ وأن الجمعية رأت لمواجهة نقص العمولة إسناد بعض الأعمال الكتابية إليه إعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ مقابل مبلغ ٥٠٠, ٢, ج إلى أن أعرضت مراقبة الشئون الإجتماعية على ذلك فقررت الجمعية أقصاءه عن هذه الأعمال إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ وكانت المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والصادر بها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ قد فرضت رقابة وزارة الشئون الإجتماعية والعمل على هذه الجمعيات في جمع المال كما خولتها وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمعه وإنفاقه، وتربطاً على ذلك يكون ما أرائته مراقبة الشئون الإجتماعية من أقصاء الطاعن عن مباشرة أعمال الجمعية الكتابية وتفرغه لأعمال التحصيل عشية التلاعب في حساباتها هو مما يدخل في سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون ويجب على الجمعية إتباعه. وكانت المادة ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ لا تنفع من تطبيق القواعد العامة في شأن إستحالة التقيل وفسخ العقد المرتب عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ انتهى إلى إلزام الجمعية بالولاء بأجر الطاعن عن الأعمال الكتابية قد أنقضى وأن توقعها عن أدائه لا يعتبر إنقاصاً من حقوقه.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦

— مفاد نص المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن الشرع رأى — لإعتبارات قدرها — تقييد حرية الشركات لى تحديد مرتبات من تعينهم فى وظائفها ممن كانوا يشغلون وظائف فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها.

— إذ تضمنت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الأحكام الخاصة بوصف وتقييم الوظائف وتصنيفها فى فئات وتسوية حالة الشاغلين هذه الوظائف طبقاً لهذه الأحكام ونصت المادة الأخيرة منها على أن " يمنع العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه إعتباراً من أول السنة المالية التالية. .. على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار إليه فيمتحنون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تسهّل الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الوظيفية " فقد دلنا على طريقة تحديده لا إعتبار له عند إجراء التعاقد ولا يدخل فى عناصر تسوية حالة العاملين.

— متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد نقل إلى الشركة المظعون ضدها قبل أن يتم تسوية حالة العاملين بها، فإن تحديد مرتبه عند نقله إليها وفقاً للمادة السادسة " من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ " لا يحول دون إعمال حكم المادتين ٦٣، ٦٤ بالنسبة له عند إجراء تعادل الوظائف بالشركة بعد ذلك. وإذ يخالف الحكم المظعون فيه هذا النظر ورتب على خضوع الطاعن لحكم المادة السادسة عدم إنطباق قواعد المادتين ٦٣، ٦٤ عليه، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١١/١/١٩٧٦

الأصل فى إستحقاق الأجر — وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها، فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والإستمرار. وإذ كان الواقع الذى لم ينازع فيه المظعون ضده — العامل — أن مبلغ الخمسمائة مليم كان يصرف له مقابل كل سفينة يقوم بتمويلها، بحيث لا يستحقه العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه فعلاً بتمويل السفن وبمقدار ما تولى تمويله متى كان ما تقدم وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر وإنتهى إلى إعتبار متوسط ما تقاضاه

المطعون ضده مقابل تحمين السفن خلال فترة معينة بمثابة أجر ثابت يتعين الإستمرار فى صرفه إليه، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٦

- لما كانت المادة الأولى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل السنة المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والمعمول به من ١٩٦٢/٣/٢٧ قد نصت على تعديل سنتها المالية بحيث تبدأ من أول يوليه من كل عام وتنتهى فى آخر يوليه من العام التالى وعلى أن يمد العمل بميزانية السنة المالية الحالية إلى ٣٠ يوليه سنة ١٩٦٣ إذا كانت نهاية السنة قبل هذا التاريخ وكان مقتضى ذلك أن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ قد امتدت بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى إلى آخر يوليه ١٩٦٢ وجرى حساب أرباحها عن تلك السنة حتى هذا التاريخ، وكان الطاعن قد تقاضى نصيبه فى تلك الأرباح على هذا الأساس، فإنه لا يكون ثمة سند لمطالبته بأية زيادة عن الفترة التى امتدت إليها سنة الشركة المالية - الأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الأجازة - وعلى ما إستقرت عليه قضاء هذه المحكمة - هو الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل يغير إعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٧٦

عقد العمل من العقود الرضائية، وإذ كان ما نص عليه القانون المدنى وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أحكام فى خصوص هذا العقد تميز أن تكون طريقة أداء الأجر إما كان مشاهرة أو مياومة أو تبعاً لما يتفق عليه الطرفان، وكان لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة المطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل وتصنيف الوظائف بها على الوجه الذى يراه كفيلاً بتحقيق مصلحته ولا وجه للحد من سلطته فى هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد فى الإساءة لعماله، كما له أن يميز فى الأجر بين عماله لإعتبارات يراها، إذ كان ذلك وكان لا يصح الإحتجاج بنص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن التسوية المقصودة بهذا النص لا يسوغ أن تسلب صاحب العمل حقه فى تنظيم منشأته على الوجه السالف الإشارة إليه، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رفض حساب أجر الطاعن عند بدء تعيينه عاملاً باليومية على أساس معاملة المعينين بالسلك الشهرى من عمال المطعون ضدها أخذاً بما إرتضاه الطرفان عند التعيين وبما دعت إليه ظروف المنشأة، وأبان عن أنه إذ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة،

قامت المطعون ضدها بتنفيذه وحولت عمال اليومية ومنهم الطاعن إلى عمال يتقاضون أجورهم شهرياً، وأنه لاحق للطاعن فيما طالب به في دعواه فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٧

أجر العامل يؤدي إما مشاهرة أو يومياً أو وفقاً لإتفاق الطرفين إعمالاً لأحكام القانون المدني وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ ولرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة السلطة المطلقة في إدارة مشأته وتنظيم العمل وتصنيف لوظائف بها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصلحة ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص متى كانت ممارسته لها مجردة عن أى قصد في الإساءة لعماله كما أن له أن يميز في الأجرتين عماله لإعتبارات يراها، ولا يصح الاحتجاج بنص المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ لأن التوسية المقصودة بهذا النص لا يسلب صاحب العمل حقه في تنظيم مشأته على الوجه المشار إليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد رفض مساواة أجر الطاعن عند بدء تعيينه عاملاً باليومية بأجر زملائه من عمال المطعون ضده والمعينين بأجر شهري أخذاً بما إرضاه الطرفان عند بدء التعاقد وما دعت إليه ظروف المشأته وألصح الحكم عن أن الشركة المطعون ضدها قامت بتنفيذ القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وحولت عمال الأجر اليومي ومنهم الطاعن إلى عمال يتقاضون أجورهم شهرياً وأنه لا حق للطاعن فيما طالب به في دعواه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ولم يشبه قصور في التسبب أو لساد في الاستدلال.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢

الإتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقرها قوانين العمل. وإذا كان الثابت أن العقد الذي أبرم بين الطاعن والشركة المطعون ضدها واستمر نافذاً بحكم العلاقة بينهما إلى أن أقام دعواه، قد تضمن تحديد أجره مضافاً إليه مبلغ معين يمثل متوسط المنح التي كان يقبضها في الثلاث سنوات السابقة على العمل باللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبالتنفيذ لأحكامها وما يجاوز الحد الأدنى للأجر المقرر قانوناً فإن ذلك لا يمس حقوقاً تقرها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإنما - ان صح - يتضمن تعديلاً للأجر الذي كان يتقاضاه الطاعن حتى إبرام العقد على أساس من علاقة العمل السارية وقتئذ مما يجوز الإتفاق عليه، يستوي في ذلك أن يكون الطرف الآخر في تلك العلاقة هو الشركة المتدججة أو خلفها، إلا أن يشوب إرادته إكراهه فيسدها أو عصب آخر من عيوبها وهو ما لم

يسبق للطاعن أن أثاره أمام محكمة الموضوع، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف النظر سالف البيان، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو باختلافه في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد خلاص - في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية ولما أورده من تدليل سائق - إلى أن نقل الطاعن إلى قسم الإطارات إقتضه مصلحة العمل بعد توقف إستيراد السيارات من الخارج الأمر الذى يخرج عن إرادة الشركة المطعون ضدها، وإنتهى إلى عدم إستحقاق الطاعن متوسط ما كان يتقاضاه من عمولة بعد نقله من العمل الذى تستحق هذه العمولة بسببه، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه فى الدعوى على أساس أن الشركة الطاعنة قد خالفت مقتضى عقد العمل المبرم بينها وبين المطعون ضده إذ أقدمت على حرمانه من العمولة - وهى جزء من أجره - عن بعض المنتجات وعلى تفويت حقه فيها بالنسبة لبعض الصفقات، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد تقاضى العمولة عن الصفقات الأخرى التى عقدها فى الفترة من ... حتى ... وقضى له فى ذات الدعوى بالفروق الخاصة بهذه العمولة، وكانت العمولة المقررة للمطعون ضده إنما أضيفت إلى أجره الثابت ويجرى حسابها بنسبة مئوية من قيمة الصفقات التى يعقدها وهى لذلك تختلف حصيلتها من شهر إلى آخر وترتبط بإبرام هذه الصفقات وجوئاً وعدمها، وكان لا يجوز إلزام صاحب العمل بإتباع طريقة أخرى لتحديد الأجر تخالف الإتفاق المرسوم بينه وبين العامل، فإن مساءلة الشركة عن العمولة المستحقة للمطعون ضده يجب أن تقتصر على ما فاتته منها فعلاً فى فترة النزاع، إذ كان ذلك كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه الضوابط ورأى تثبيت عمولة المطعون ضده على أساس متوسطها فى سنة سابقة وقضى له بها بالإضافة إلى أجره الثابت بصفة دائمة وعدل بذلك طريقة أداء الأجر المتفق عليها بين الطرفين كما حمل الشركة عمولة المطعون ضده كاملة عن الفترة من ... حتى ... مع أنه وكما سبق القول قد استأدى جزءاً منها وقضى له بالفروق الخاصة بها، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢

مضى كان النزاع فى الدعوى يدور - وكما سجله الحكم المطعون فيه - حول ضم متوسط المنحة التى صرفتها الشركة المطعون ضدها إلى الطاعنين قبل العمل بالاتحة بنظام العاملين بالشركات التابعة

للمؤسسات العامة والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلى أجورهم طبقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القرار الجمهوري مع مراعاة ضم متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات السابقة على صدوره إلى أجور العاملين التي تحددها قرارات تسوية حالتهم ولا أوجبه المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من إضافة متوسط المنحة التي صرفت إلى العاملين بالشركات العامة إلى أجورهم الشهرية وكان النزاع على ذلك النحو مقطوع الصلة بما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ من أنه لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى للأجور المقرر في الجدول المرفق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالتهم أو صرف أية فروق عن الماضي. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بالتطبيق لهذه المادة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٧٧٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٦

- المنحة التي تعطي للعامل علاوة على الأجر ووفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والفقرة الثالثة من المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر جزءاً من الأجر، إذا كانت مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى الصرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من أجورهم لا تبرعاً ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن اعتبار المنحة جزءاً من الأجر مشروط بالانضمام رب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة وتحجب بهذا خطأ عن استظهار ما إذا كان الصرف قد جرى بصرف هذه المنحة للطاعن وخرج بها من اعتبارها تبرعاً إلى جعلها حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره لتلتزم الشركة بأدائه إليه فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- ضم المنحة إلى أجر الطاعن " العامل " وإن كان لا يغير من مقابل الإجازة الذي استحق له لأن الأجر الذي يحسب على أساسه هذا المقابل هو الأجر الشابت الذي يتقاضاه دون اعتبار لما قد يكون له من ملحقات إلا أنه يتوجب زيادة بدل مهلة الإنذار المقضى له به كما أن الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٧

- إذا كان الثابت من الحكم الجنائي المؤبد إستنتاجاً أن الدعوى الجنائية رفعت على رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده لأنه لم يقدم للطاعن أجره في الميعاد القانوني ولم يقدم دليل تقاضي هذا العامل

لأجره، فقصت المحكمة براءته مما أسند إليه تأسيساً على أنه وقد نسب للطاعن الإختلاس فيحق للمذكور إيقافه عن العمل حين البت في أمره دون حاجه إلى إبلاغ السلطة المختصة بما إرتكبه هذا العامل الذى لم يكن إتهامه بتدبير من صاحب العمل ولا يكون هذا الأخير ملزماً بأداء أجره إليه عن فترة الإيقاف لأن الأجره مقابل العمل وما دام لم يعمل خلالها فلا يستحق مقابلاً عنها. وكان من مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم بضحي فالقد الحق في إقتضاء أجره عن فترة الإيقاف المشار إليها وكان هذا بذاته هو الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى المدنية الراهنة في هذا الصدد، فإن الحكم الجنائي سالف الذكر يكون قد فصل فصلاً لازماً في واقعة هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فيجوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بمحته.

- تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه " إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم " فإن مفاد هذا النص أنه يشترط أصلاً لإستحقاق الأجر في الحالة التي أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على إعتبار أن الأجر إلزام من الإلتزامات الناشئة عنه مما مؤده أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حالة فصل العامل طالما أن هذا الفصل ينهى ذلك العقد ويزيل الإلتزامات الناتجة عنه ومنها الأجر فإن الطاعن يكون يبنأى عن أحكام المادة ٦٩٢ المشار، فلا على المحكمة أن هي إلتفت عن دلاعه المنوه عنه.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/١

نص المادة السادسة من لائحة العاملين التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التي تحكم والعة النزاع - يدل على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة، والشركات التابعة لها في وظائف الشركات بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها ولا كان رفع مرتب الطاعن وزميله بهذه النسبة بالنظر لأحكام تلك المادة كما فعلت الشركة من شأنه تفاوت مرتبهما عند التعيين وما لا يدع مجالاً لإعمال قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواسد والتي تفرضها مبادئ العدالة لأن هذه القاعدة لا ترد إلا حيث يجتبع صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤

الأصل في إستحقاق الأجر - طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ولا كان الطاعن لا ينازع في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أنهت خدمته إعتباراً

من ١٩٦٩/٧/١ فإن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن في المطالبة بأجره عن المدة اللاحقة لإنهاء خدمته يكون قد ألزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ مكتب قني صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١١

مؤدى نص الفقرتين الخامسة والأخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. أنه إذا تبين بإجراء التعادل أن المرتب الذى يتقاضاه العامل يتجاوز نهاية مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته فإنه يستمر فى تقاضى ذات المرتب بصفة شخصية حتى تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من بدلات أو علاوات أما إذا وقع مرتب العامل بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة الجديدة فإنه يستمر فى صرف هذا المرتب مع أحقيقته فى العلاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته حتى يصل إلى نهاية مربوطها. متى توافرت شروط منح تلك العلاوات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٥ من لائحة العاملين المشار إليها.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قني صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢

مقتضى نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو تجميد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللائحة فى ١٩٦٢/١٢/١٩ وإلى أن يتم تعديل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعديل ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة حتى ولو كانت هذه الإضافة فى حدود نظام الشركة. وتأكيداً لذلك نصت المادة الثانية من مواد إصدار القرار الجمهورى المشار إليه فى لقرتها الثانية على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على هؤلاء العاملين وبذلك فإنه لا يعد من حق الطاعن إقتضاء أية علاوة إضافية كالعلاوة الإجتماعية محل التداعى بعد العمل بطلب اللائحة إذ أنها لا تعد فى واقع الأمر أن تكون صورة من صور إعانة الغلاء ولما كان ذلك وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السديدة وكان نص المادة الثانية المنوه عنها إنما منع سريان قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام باعتبار أن المرتبات المقررة لوظائفهم وفقاً لتسوية حالاتهم هى مرتبات شاملة. فإن النعى يكون على غير أساس

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٣ مكتب قني صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٤

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على تقرير حق المطعون ضده - العامل - فى المساواة بينه وزملائه الذين يتساوون معه فى ظروف العمل فى إقتضاء بدل أسوان كاملاً ولم يستند فى ذلك إلى حكم المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، بل إستند إلى قاعدة المساواة

بين عمال رب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية ولو لم يمر بها نص خاص في القانون، تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر. فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشق من النقي لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه.

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التى أصدرتها الشركات بمنح البدل قبل صدور لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرين بالقرارين الجمهوريين رقمى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة ونالدة وبقي العمل بهما لأنهما لم تنص صراحة على إلغائهما.

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٨

النص فى المادة العاشرة من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ على أنه يجوز مجلس إدارة الشركة عند الضرورة تعيين فى غير أدنى الفئات أو فى غير الحد الأدنى لمصالح الإنتاج ولإمكان الإفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة، والنص فى المادة ١٠ مكرر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل أحكام تلك اللائحة على عدم جواز تعيين موظفى الحكومة أو المؤسسات العامة فى وظائف الشركات التى تساهم فيها الدولة بمرتبات تتجاوز مرتباتهم الأصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٥٠٪ وذلك إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم للخدمة بـدلال على أن المشرع قد فرض بالمادة ١٠ مكرر آتفة الذكر مرتباً خاصاً للمعينين بالشركات من موظفى الحكومة والمؤسسات العامة إذا تم تعيينهم خلال سنتين من تركهم الخدمة وهو ألا يتجاوز هذا المرتب الخاص ٥٠٪ عما كان يتقاضاه، وهو نص خاص يعتبر إستثناء من حكم المادة العاشرة من اللائحة سائلة البيان .

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٨

- أراد الشارع بنص المادة الأولى والمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ بعبارة صريحة أن يحظر الإستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات التى عينها بالجدول المرافق لللائحة نظام وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - لرفع مرتبات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضى وأن يرتد بحكم القانون إلى تاريخ هذه اللائحة فالفى بذلك ما لما من آثار فى هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالاتهم لتلقائية أو من لم تسو حالاتهم على هذا النحو، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية، ومتى كان النص صريحاً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستثناء بهدف التشريع وقصد المشرع منه، لأن البحث فى ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه

كما أنه لا وجه لتحدى الطاعن بأن إعمال حكم ذلك القانون على التسيويات التي تمت وفقاً للاتحة مאלفة الذكر يسس الحقوق المكتسبة للعاملين، لأن هؤلاء العاملين لا يستمدون حقوقهم فى الحدود الدنيا للمرتبات من هذه اللاتحة مباشرة بل كان يتعين لشوء هذه الحقوق وضع جداول وظائف المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة منها وهو ما لم يتم حتى ألغيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لاتحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة.

- حظر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الإستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات المقررة بالجدول المرافق للاتحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمه سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية وكان العاملون الذين سرت فى شأنهم تلك اللاتحة لم تنشأ لهم حقوق فى تلك المرتبات حتى ألغيت وكان مقتضى ذلك أن الإستثناء الذى أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب المساواة بين العاملين إنما تكون فى الحقوق التى يكفلها القانون وفى الحماية التى ينفذها على أصحاب هذه الحقوق، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن النعى على الحكم بالنقصور والإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير منتج .

- لكن كان الشارح قد نص فى المادتين ٥١، ٥٤ من قانون العمل على حالتين تقع لهما المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإخلال وجعل لكل منهما حكماً خاصاً، إلا أنه فيما هذا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصة ووفقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدنى جائزة بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجر العامل بالقدر القابل للحجز عليه من هذا الأجر، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن ما تقتطعه الشركة المطعون ضدها من مرتب الطاعن - إستيفاء لدينها المرتب على إلغاء تلك التسوية - لا يتجاوز الربع الجائز الحجز عليه طبقاً للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه فإن النعى على الحكم يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٨

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العمال الذين طلبت اللجنة التقايب المطعون ضدها تقرير أحقيتهم فى الإنضاغ بقواعد نظم الأجور بالشركة قد عينوا بها بعد ١٩٦٣/٧/١ وكانت الأحكام الخاصة بلاثحة نظام العاملين بالشركة التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدا ما تعلق بها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والروقات التى يعزى العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها فى

١٩٦٢/١٢/٢٩، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القرار قد ألغت النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وترتيباً على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بعد العمل بتلك الألاتحة وإذ كانت المادة التاسعة من ذات اللاحقة تنص على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر للوظيفة بم جدول ترتيب الوظائف، وكانت الأجور الواردة بهذا الجدول هي أمور شاملة لا تضاف إليها المنح، فإنه لا يحق للعامل المعين بعد نفاذ القرار الجمهوري المشار إليه المطالبة بأية زيادة في أجورهم بالاستناد إلى قواعد ونظم سابقة للشركة وبما لا يدع مجالاً لأعمال قاعدة المساواة إذ لا مساواة فيما يناهض ما نص عليه القانون. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أحقية عمال الشركة المعنية بعد ١٩٦٣/٧ في الإنتفاع بالحقوق والمزايا التي نصت عليها نظم الشركة وقواعدها وإتبعتها بالنسبة للعاملين المعينين بها قبل هذا التاريخ بما فسى ذلك إضافة المنح وإعانة غلاء المعيشة إلى أجورهم المقررة للوظائف التي عينوا فيها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦٠ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦

لفصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدهما فى ١٩٦٧/٩/٢١ فأقام - الطاعن - هذه الدعوى رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٨ بالمطالبة بأجره قبل إنقضاء سنة من وقت إنتهاء عقد عمله الذى فصل منه فى التاريخ المشار إليه خلال الميعاد الذى يجرى به نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى، وإذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة إغنا عدداً بالزيادة ولتشمل حقوقاً أخرى إستجدت له بعد تاريخ رفعها، دون التنازل عن طلباته الأولى منها، فإن مطالبته بتلك الحقوق تنقل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن يلحقها السقوط .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤

الأصل فى إسحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل والنص فى المادة ٦٩٢ من القانون المدنى على أنه " إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله فى الفترة اليومية التى يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله فى هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق فى أجر ذلك اليوم " مفاده أنه يشترط لإسحقاق الأجر فى الحالة التى ألفتحت عنها هذا المادة أن يكون عقد العمل قائماً لأن الأجر إلتزام من الإلتزامات الناتجة عنه فتحتصر أحكامها عن حالة فصل العامل ما دام أنه ينهى هذا العقد ويزيل بالتالى الإلتزامات المترتبة عليه، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن قد فصل من عمله فى ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ فيضحي غير مستحق لأى أجر عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ وإذ إلتصر الحكم

المطعون فيه على القضاء له بأجر فترة عمله خلال شهر مايو ١٩٦٨ فإن النعى عليه باخطأ في تطبيق القانون - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣

الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص هذه المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابه فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والإستقرار، وإذ كان المقصود بمكافأة زيادة الإنتاج هو دفعه العامل إلى الإجتهد فى العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحققت سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الإنتاج فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإستحقاق المطعون ضده لمكافأة زيادة الإنتاج عن مدة إعتاقه التى لم يؤد لها عملاً لدى الطاعة وإنعدم بذلك أساس إستحقاقه لها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٤٨١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٧

مقتضى نص المادتين ٦٣، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ - وعلى ما أسطر عليه قضاء هذه المحكمة - تجميد مرتبات العاملين بهذه الشركات إعتباراً من تاريخ العمل باللائحة فى ١٩٦٧/١٢/٢٩ وإلى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعادل، ومن ثم يجب أن تظل مرتباتهم ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة، وبعد باطلاً أى قرار يصدر بزيادة الأجور خلالها وذلك بإستثناء ما نصت عليه من بعد المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ من أنه يعتبر صحيحاً ما صدر من قرارات منح العلاوات الدورية للعاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ متى روعيت فى القرارات المذكورة قواعد محددة، ولا يحتاج فى شأن العاملين بتلك الشركات وفى خصوص ما تقدم بما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ من أنه إستثناء من أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لتعتبر صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بتزيات أو بمنح علاوات للعاملين بالمؤسسات العامة فى الفترة من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول تعادل وتقييم الوظائف إذ أن حكمها لا ينصرف إلا إلى العاملين بالمؤسسات العامة دون غيرهم من العاملين بالشركات التابعة لهذه المؤسسات .

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢

- إقتصر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام فى تقاضى الحد الأدنى للمرتبات المقررة فى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة - بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المادة الأولى منه على منع العاملين الذين سرت فى شأنهم هذه اللائحة من الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر فى الجدول المرافق لها للمطالبة برفع مرتبتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضى، فلا يبعد هذا المنع إلى مطالبة العاملين بالقطاع العام بإضافة المتوسط الشهرى للمنع التى صرفت لهم إلى مرتبتهم طبقاً لما أفضحت عنه الماكسة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولما أوجبه المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

- النص فى المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهرى للمنع التى صرفت إليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة ... والنص فى المادة الثالثة فى مواد إصدار القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العمل به من تاريخ نشره. مفاده أن العبرة فى متوسط المنح واجبه الضم لمرتبات العاملين بشركات القطاع العام هى بالمنح التى صرفت إليهم فى السنوات الثلاثة السابقة على تاريخ نفاذ هذا القرار الأخير فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢. لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة قد حولت إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ليكون متوسط المنح التى يجب إضافتها إلى مرتب المظنون ضده هى التى صرفتها إليه الشركة الطاعنة فى الثلاث سنوات السابقة على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣

لئن كان المشرع قد منع تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٢٤ ساعة فى الأسبوع تنحصر عنها فترات تناول الطعام والراحة فى المؤسسات الصناعية التى يحددها وزير الصناعة ومنها الجمعية المظنون ضدها بيد أنه أجاز لهذه المؤسسات تشغيل العامل وقتاً إضافياً بشرط إستصدار الإذن به من هذا الوزير ولما كان تشغيل العامل ساعات إضافية بناء على ذلك الإذن يعنى على العمل صفقة الشرعية ويرتب أجر العامل عنها فى نطاق هذا الإذن وأحكام المادة ١٢٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

التي حددت حالات تجاوز ساعات العمل الفعلية الأصلية ومنعت زيادتها على عشر ساعات في اليوم الواحد لأن هذا الأجر مقابل زيادة العمل والجهد في الساعات الإضافية، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرهيبة لصحيفة الإستئناف - المرفقة بخالطة الطاعنين المودعة ملف الطعن - ومدونات الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا في السبب الثاني من أسباب إستئنافهم بأن إذناً قد صدر بتشغيلهم ساعات إضافية .

و إذ قضى الحكم برفض دعواهم تأسيساً على أن تشغيل العامل ساعات إضافية عمل مؤثم أسهم فيه طرفا العقد بشكل جرمية لا تجوز أن تكون مصدر من يطالب به قضاء لأن مصدره يجب أن يكون واقعة يقرها القانون، وكان هذا القضاء قد حجه عن تحقيق دواع الطاعنين المشار إليه الذي تمسكوا به في إستئنافهم حالة أنه دواع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في السبب .

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٩٠٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨
إذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة منحت المطعون ضده أربعة أيام راحة في الشهر لا تشغله فيها وأنها تصرف له أجره عن هذه الأيام فوق أجره عن عمله في الستة والعشرين يوماً الباقية من الشهر وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساساً حتى يستحق العامل الأجر الإضافي المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل في يوم الراحة، فإنه لا يحق للمطعون ضده إقتضاء هذا الأجر .

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٨
الأنار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى إجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين أثبتت ذلك بالنص في فقرتها الخامسة على أن " تمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقاً لتعديل المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية " وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن " يتقدم بخمسة سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة ... والمهايا والأجور والمعاشات فإن فروق الأجر المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقدم الخمسى.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩

ليس في نصوص القانون ما يمنع صاحب العمل من أن يتفق مع عماله على أن يخص بجزء من الوهبة مقابل أدواته الفاخرة والثالثة فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد الأجر لا تحس حقوقاً قررتها قوانين العمل فسم ولما كان الثابت من الأوراق أنه بموجب العقد المحرر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ بين نقابة عمال ومستخدمي الفنادق والمخيمات العامة وبين ممثلين لهذه الفنادق والمخيمات تم الاتفاق على توزيع حصيلة الوهبة ومقدارها عشرة في المائة بواقع ٨٪ للعمال و٢٪ لأصحاب العمل لتغطية خسائرهم الناشئة عن فقد وتلف أدواتهم، وإذ إنتهى القرار المطعون فيه إلى رفض منازعة النقابة الطاعنة في هذا الخصوص تأسيساً على أن الاتفاق المبرم بذلك العقد قد إسفر عرفاً بين الفنادق وعمالها المستفيدين من حصيلة الوهبة مع إعتبار أن نسبة ٢٪ منها هي الحد الأقصى الجائز لصاحب العمل خصمه لقاء فقد وتلف أدوات العمل وأن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تحس شيئاً من الحقوق المكتسبة للعمال في تلك الحصيلة لأنها خصمت في الفقرة منذ ضمها إلى القطاع العام حتى نهاية السنة المالية، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤١ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٩

تنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سمر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمعلقة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفيل الجري " وتنص المادة ١/٢٢٩ من القانون المشار إليه على أن " إستئناف الحكم النهائي للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ "، وكان الحكم الصادر في ١٨/١١/١٩٦٩ ليس من بين الأحكام التي تقبل التفيل الجري فلا يجوز إستئنافها عملاً بالمادة ٢١٢ مرعاعات المشار إليها غير أنه متى كان قضاء هذا الحكم بأحقية الطاعن للغة الثالثة إعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣٠ هو الأساس الذي قام عليه الحكم الصادر ١٩٧٠/٦/٩ بإستحقاق الفروق المالية التي قدرها الخبير لأن رفع المطعون ضده الأول إستئنافاً طعنأ على الحكم الأخير تأسيساً على أن الطاعن لا يستحق تسكينه على الفئة الثالثة وأن الحكم المستأنف أخطأ إذ قضى له بالفروق المالية إستناداً إلى إستحقاقه لهذه الدرجة إعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣٠ يستتبع حتماً إستئناف الحكم الصادر في ١٨/١١/١٩٦٩ وي طرح على المحكمة ضمناً إلغائه لأنه لا يجدي الطاعن نعيمه على الحكم المطعون فيه

بمخالفة القانون لقبوله ذلك الإستئناف شكلاً طالما أن الإستئناف — القدام على الحكم الصادر فى ١٩٧٠/٦/٩ إستتبع إستئناف الحكم الصادر قبله فى ١٩٦٩/١١/١٨ وفقاً لنص المادة ٢٢٩ مرفعات .

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

إذ كان الثابت أن الحكم الصادر فى الدعوى - والذى أصبح نهائياً بتأييده فى الإستئناف - والصادر بين نفس الخصوم قد قطع بإعبار أجر الطاعن يشمل بدل إنتقال ثابت بواقع جنيه واحد يومياً، وإستحقاقه له تأسيساً على أنه أجر ثابت زيد على راتبه، ويحفظ به بصفة شخصية عملاً بالمادة ٩٠ فى فقرتها السادسة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ وقضى بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع إلى الطاعن قيمة متجمد هذا البدل منذ تاريخ توقيفها عن صرفه إليه، فإن هذا الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى سواء بالنسبة للمدة المطالب بها فى الدعوى الأولى أو فى المدة الثانية المطالب بها فى الدعوى - الأخيرة إذ لا عبرة باختلاف المدة المطالب بالبدل عنها فى هاتين الدعويتين ما دام الأساس فيهما واحداً، وهو الأساس الذى قطع فيه ذلك الحكم بإعتبار أن أجر الطاعن يشمل البدل المذكور وأنه يستحقه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١١

تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدنى على أنه " إذا حضر العامل أو المستخدم لزاولة عمله فى الفترة اليومية التى يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لزاولة عمله فى هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق فى أجر ذلك اليوم " . ومفاد هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط أصلاً لإستحقاق الأجر فى الحالة التى أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على إعتبار أن الأمر إلزام من الإلتزامات المنبثقة عنه، مما مؤداه أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حاله صدور قرار بفصل المطعون ضده طالما أن فصله ينهى عقد عمله ويزيل الإلتزامات الناتجة عنه ومنها الإلتزام بدفع الأجر .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢

مفاد نص المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ أن إستحقاق الأجر المقرر للوظيفة يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطاً بتاريخ إستلام العمل تنليهاً لهذا القرار ألا ينسحب هذا الإستحقاق إلى المدة السابقة على صدور قرار التعيين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على إستحقاق المطعون ضده لأجر الفقة السابقة التى عين فيها بالقرار الصادر فى ١٩٦٧/٩/٢١ من يوم إنتحاقه بالعمل فى ١٩٦٥/٥/٢٠ فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

مفاد نص المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذين يسرى في حقهم نص المادة ٦٤ المشار إليه يمنحون الأجور التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم بما لا يجوز معه أن تقل عن أول مربوط فئة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى للأجر المقرر - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قامت بتسكين المطعون ضدهم على الفئة المالية الخامسة باعتبار أن هذه الفئة تعادل فئة الوظيفة التى كانوا يشغلونها عند العمل بقواعد التسكين، ولم يكن هذا التسكين على تلك الفئة بصفة شخصية أو قيماً بطريق التدب، فإن لازم ذلك إستحقاق العامل لأول مربوط الفئة التى تم تسكينه عليها .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥

إذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص على أن الأجر من الحقوق الدورية المتجددة التى تقادم بخمس سنوات ولو أقر به المدين سواء أكان مصدره العقد أو القانون، وكانت الدورية أو التجدد هما صفتان لصفتان بدين الأجر، وهما مفروضتان فيه مابقى حافطاً لوضعه ولو تجدد بإنهاء المدة المستحق عنها وأصبح فى الواقع مبلغاً ثابتاً فى الذمة لا يدور ولا يتجدد وكان الحكم قد ألزم هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعنات فيما زاد عن فروق الأجر المستحق بهن عن المدة السابقة للخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى، فإنه يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥

البذل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه وإما أن يعطى له لقاء طاقة يذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده عين لدى الطاعنة بمكافأة شهرية تحت التسوية فى ١٩٦٥/٤/٨ بعد تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم إعمد تعيينه فى ١٩٦٧/٩/٢١ فى وظيفة من الفئة المالية السادسة، وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أنه " يحدد أجره العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بم جدول ترتيب الأعمال، ويستحق العامل أجره من تاريخ تسليمه للعمل. " فإن الأجر

الذي يستحقه المطعون ضده بالتطبيق للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد المقرر للوظيفة التي اعتمد تعيينه فيها طبقاً لما ورد بمجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الشركة الطاعة تنفيذاً لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة إعتباراً من تاريخ شغله لها في ١٩٦٧/٩/٢١

الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٣
الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون باطلاً إلا أن يحس حقوقاً تفوقها قوانين العمل، ولما كان الثابت في أوراق الدعوى أن الاتفاق السدي إنعقد فيما بين الشركة الطاعة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصلح المؤرخة ١٩٧٣/٤/٢٢ التي لم يجدها المطعون ضدهم متضمناً استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة التي كانوا يتقاضونها لم يحس حقوقاً تفوقها قوانين العمل، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥
إذ كان مفاد نص المادة ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالتطاع العام - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن إستحقاق الأجر المقرر للوظيفة يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطاً بتاريخ إستلام العمل تنفيذاً لهذا القرار، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد عين بوظيفة من الفئة الرابعة بمرتب قدره ٤٥ جنيهاً شهرياً في ١٩٦٧/١/١٣ وكان لازم ذلك هو إستحقاقه لذلك الأجر إعتباراً من هذا التاريخ وعدم إستحقاقه له من المدة السابقة عليه فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على إستحقاق المطعون ضده لأجر تلك الفئة من تاريخ إتحاله بالعمل في ١٩٦٥/١/٨، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦
مفاد ما تضمنته نصوص المواد ٢٩-٣ من القانون ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وللمادة ١٩ من القانون ١٢٠ لسنة ٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي ٣٩ من لائحة العاملين ببنك التنمية الصناعية الصادر نفاذاً لهذا القانون أن الراتب المصرفي هو بدل طبيعة عمل إذا إختار العامل من أصحاب البدلات المهنية - صرفه بإعتبار أنه أصح له. فإنه لا يجوز له من بعد طلب البدل المهني لما في الجمع بينهما من مخالفة للقانون.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٢

لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل. وليس من بينها حالة إستدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وكان النص فى المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن [أولاً] تحسب مدة إستدعاء افراد الإحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالتقنين [ثانياً، ثالثاً] من هذه المادة أجازة إستثنائية مجرتب أو بأجر كامل ... " مقصور على مدة الإستدعاء من الإحتياط المنصوص عليها ٤٤ من هذا القانون فلا تنافس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها فى المادة الثالثة وما بعدها من ذات القانون لإختلاف كل من نوعى الخدمة فى أحكامه ومبناه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦

لما كانت علاقة المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن وفى شركة التوصية ليست - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما علاقة شركة وأن ما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته هو فى حقيقته حصة من الربح وليس أجراً.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

إن المادة الثانية من قرار وزير الصناعة والبيروول والثروة المعدنية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم تشغيل العمال فى بعض المؤسسات الصناعية بالقطاع الخاص المعمول به اعتباراً من ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ تنص على أنه [لا يرتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل أو الأجر الإضافى الذى كان يحصل عليه بصفة مستمرة من أول أغسطس ويعتبر الأجر الإضافى مستمراً فى تطبيق أحكام هذا القرار إذا كان العامل قد حصل عليه فى ٩٠ ٪ على الأقل من أيام العمل خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ العمل بالقرار المشار إليه وقد عمل به فى ١٩٧٢/٣/٢٨ فحدد المشرع بذلك مدة الستة أشهر السابقة على ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ لحساب الأجر الإضافى الذى حصل عليه العامل فيها لما لا يجوز معه إضافة مدة أخرى لها.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

لما كان الأصل فى استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل

إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار، وكان الأجر الإضافي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه، فهو بهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٣

الأصل في استحقاق الأجر - على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار، وكان مقابل الجهود غير العادية أو الأعمال الإضافية التي يكلف بها العامل من الرئيس المختص طبقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام الذي يحكم واقعة الدعوى لا يعدو أن يكون أجراً إضافياً يستحقه العامل إذا بذل جهداً غير عادي أو أدى أعمالاً خارجه عن نطاق عمله الأصلي ومغايرة لطبيعته وهو بهذه المثابة يعد أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف التي إقتضته

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٤

يدل نص المادة ٩٩ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن المشرع فرق في شأن استحقاق الأجر بين من يحبس احتياطياً فيصرف له نصف أجره وبين من يحبس تنفيذاً لحكم قضائي فيحرم من الأجر، وعلة التفرقة تتمثل في تهويز الخبوس احتياطياً الذي تنضج عدم مسؤوليته الجنائية عن إجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي. باعتبار أن وقف العامل عن عمله في هذه الحالة يمثل أمراً خارجاً عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه وإتضح عدم مسؤوليته عنه وبما مفاده أن استحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة الحبس الاحتياطي مشروط بالآلا يقدم إلى المحاكمة الجنائية أو أن يقضي ببراءته من الإتهام وأن تنقضي أيضاً مسؤوليته التأديبية .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار بقانون - رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة والمادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ أن عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق - بهذا القرار - والذين يلزمون بالاستمرار في تأدية عملهم تطبيقاً للفقرة الثانية من القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق حكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٧ لسنة

١٩٧١ بإعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها في ضريتي الدفاع والأمن القومي
المقررتين بالقانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦، ٢٣ لسنة ١٩٦٧ وبالتالي لا تعفى مرتباتهم من هاتين
الضريتين .

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٦٦٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٤

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المبدأ السائد في نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار
روابط العمل حماية للعامل أساساً وضماناً لمعاشه الذي يعتبر الأجر عماده الأساسي مما ينبغي معه الإعتداد
بهذه الصفة الحيوية بالنسبة له وعدم حرمانه منه بغير نص صريح وكانت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ التي تحكم
واقعة الدهوى - نصت على أن " يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهي فيه خدمته .. " وكانت
هذه اللائحة قد حددت على سبيل الحصر الحالات التي تجزئ هذه الشركات حرمان العامل من أجره هي
عمله لدى الغير خلال أجازته السنوية " المادة ٤٠ "، وتجاوزه بسبب مرضه مجموع الإجازات المرضية
المستحقة له " المادة ٤٤ "، وعدم عودته إلى عمله مباشرة بعد إنتهاء أجازته " المادة ٢٤٨ " وتوقيع جزاء
تأديبي عليه في نطاق المادة ٥٤ من اللائحة، كما حددت أيضاً على سبيل الحصر في المادة ٥٦ منها
الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل، ولم تورد من بينها حسمه إحتياطياً في قضية سياسية وكان مؤدى ما
تقدم في مجموعه أنه في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ يستحق العامل
أجره عن مدة هذا الحسم الإحتياطى في القضايا السياسية، ويؤكد هذا النظر أنه في نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ أنشأ المشرع لشركات هذا القطاع حق
المسامح بأجر العامل لديها في حالة حسمه إحتياطياً بنص صريح نظم فيه إجراءات هذه الحالة وذلك في
المادة ٦٩ من هذا النظام التي تجرى نصها بأن " كل عامل يحسم إحتياطياً أو ... يوقف صرف مرتبه ...
و... ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على رئيس مجلس الإدارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية
العامل التأديبية فإذا إتضح عدم مسئولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه .

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٦٠٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

ليس هناك ما يمنع من أن يأخذ الأجر صورة مأكّل أو ملبس أو إيواء لأن الأجر على ما جرى به نص المادة
الثالثة من قانون العمل المشار إليه هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه ولا يغير من وصف
هذه الميزات العينية بالأجر عدم ثباتها أو منحها كالة العاملين دون تمييز أو وقفها عند حد الكفاية.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

استقر قضاء هذه المحكمة على أن " إستحقاق الأجر طبقاً للمادة ٦٩٢ من القانون المدني مشروط بقيام عقد العمل وحضور العمل لمزاولة عمله أو إعلانه عن إستعداده لمزاولة ومنعه من العمل بسبب راجع إلى صاحب العمل فإن الحكم المطعون فيه إذ تحجب عن بحث مدى توافر هذه الشروط في حق الطاعن وجرى في قضائه على عدم أحقيته في الأجر عن الفترة من ١٩٧١/٩/٢٧ إلى ١٩٧٥/١/٢٨ بمقولة أنه كان موقوفاً عن العمل مع أنه لم يكن كذلك، يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور في التسيب .

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢

— لما كان مؤدى نص المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل أن إلزام صاحب العمل بالأجر يقابل إلزام العامل بأداء العمل المنفق عليه، وأنه يشترط لإستحقاق الأجر أن يكون عقد العمل قائماً، وأن حق العامل في الأجر مصدره عقد العمل، فإن دعوى المطالبة بالأجر أو بأية فروق فيه تكون داخله في عداد الدعاوى الناشئة عن عقد العمل التي نصت المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني على سقوطها بالتقادم بإلتضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد .

— لما كان مفاد المادة ١١٣ من لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية — الذى أحيل الطاعن إلى المعاش في ظله — والمادة الثالثة من مواد إصدار هذا القانون أن حق العامل في المعاش قبل إقفية العامة للتأمينات الإجتماعية مصدره القانون وليس عقد العمل فإن دعوى المطالبة بالمعاش تكون بنى عن نطاق سريان التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني .

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣

المقرر أن الأجر الذى يتخذ أساساً لهذا الربط هو الأجر الفعلى، وأنه يجوز تغيير طريق حساب الأجور بقرار من الوزير المخصص، لما كان ذلك، وكان القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى عمل به إعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الإجتماعية للعاملين في المخازن البلدية بواقع سماتمة مليوناً للخراط، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول كان يعمل خراطاً لمخبر المطعون ضده الثانى، وأن خدمته إنتهت بتاريخ ١٩٧٥/٨/١١ بسبب إصابته بمرض جزئى مستديم نتيجة حالة مرضية، فإنه يتعين حساب معاشه على أساس الأجر المبين بذلك القرار الوزارى أيما كان مقدار الأجر الذى يتقاضاه أو الإشتراكات التى سددت عنه .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

لما كان الأصل فى إستحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعى - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل وليس من بينها حالة إستدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وكان النص فى المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والمطبق على واقعة النزاع مقصوراً على مدة الإستدعاء من الإحتياط المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من هذا القانون فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها فى المادة الثالثة وما بعدها من ذات القانون لإختلاف كل من نوعي الخدمة العسكرية فى أحكامه ومبناه .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩

- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا يتنزل به عن الحد الأدنى المقرر قانوناً .
- من المقرر أنه بالنسبة للمعامل الذين لا يفاوضون أجوراً شهرية أو أسبوعية أو يومية فحسب أجورهم على أساس متوسط ما تقاضاه العامل منهم من أيام العمل الفعلية فى السنة الأخيرة باعتبارها حداً أدنى يعين ألا يقل عنه الأجر عملاً بالمادة ٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١

لما كان الثابت أن المطعون ضدهم كانوا يعملون لدى شركة وهى من شركات القطاع الخاص واستمروا فى عملهم بعد أن آلت ملكيتها إلى الطاعة فى ١٩٦٦/٣/٢٦ - وقامت الأخيرة - إعتباراً من هذا التاريخ - بوضعهم على وظائف بيهيكلها ذات فئات مالية محددة ومنح كل منهم الحد الأدنى للأجر الشهري المقرر لفئة وظيفته وكانت المادة ٩ من لائحة نظام التعاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى تحكم واقعة الدعى - تنص على أن " .. يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بمجدول ترتيب الأعمال " وكان المطعون ضدهم لا ينازعون فى أن الأجر الذى أعطى لهم هو الحد الأدنى لأجر الفئة الوظيفية التى وضع عليها كل منهم فإنهم لا يستحقون سوى هذا الأجر بصرف النظر عما كانوا يتقاضون قبل ذلك، ولا محل فى هذه الحالة لتطبيق نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تقضى بمسئولية الخلف عن الوفاء بجميع التزامات أصحاب العمل السابقين عند إنتقال ملكية المنشأة وذلك لورود نص المادة من

اللائحة سالفة البيان، ولما هو مقرر من أن أحكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الخاص بهم .

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧

لما كان التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته بينما يقوم التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توليقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته، وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومناه، وكان التعبير بكلمتي " المهايا والأجور " في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستعدين فيكون قصره على أجور الآخرين تخصيصاً لمعوم النص بغير مخصص وهو ما لا يصح، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من التقادم الخمسي والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥، ٣٧٨ سالفتي الذكر.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٧

لما كان التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته، بينما يقوم التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توليقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومناه، وكان التعبير بكلمتي " المهايا والأجور " في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور العاملين سواء كانوا من العمال أو الموظفين والمستعدين فيكون قصره على أجور الآخرين تخصيصاً لمعوم النص بغير مخصص وهو ما لا يصح وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال وما يضاف إليها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الخمسي والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥، ٣٧٨ سالفتي الذكر.

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩

ما انتهت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣ في طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤٠ من أن مكافأة زيادة الإنتاج التي تصرف للعاملين بالقطاع العام عند توافر أسباب استحقاقها وفقاً للأنظمة التي تضعها مجالس الإدارة المختصة ببناء على السلطة المخولة لها بموجب المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعتبر جزءاً من الأجر، مجال إعماله وفق ما جاء بقرار التفسير ذاته هو نطاق تطبيق أحكام قوانين التأمينات الإجتماعية .

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

الأجر الذي يعتد به في حساب قيمة الإشتراكات وتسوية المعاش بالنسبة للعامل المتدرب هو ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلي.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، إنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل، وكان النص في المادتين ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٧٥ في شأن نظام الحكم المحلي والمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ يدل أن أعضاء المجالس المحلية لا يتفرغون لأداء واجبات العضوية بها، وأنهم لا يعتبرون قائمين بعمل رسمي إلا عند أداء تلك الواجبات.

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢

النص في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن " " كما أن المادة الأولى من قانون نظام العاملين بالقطاع الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه " " وكان التفويض الصادر لمجلس الإدارة بمقتضى المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي نصت على أنه " " يقتصر على التفويض في تحديد أيام العمل في الأسبوع وساعاته ولا يمتد إلى التفويض في تحديد أجر ساعات العمل الإضافية التي يعملها العامل فيما يجاوز ساعات العمل المحددة. كما أن التفويض لمجلس الإدارة بمقتضى المادة ٤٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي نصت على أنه " " لا يمتد بدوره إلى التفويض في تحديد أجر ساعات العمل الإضافية لأن المقابل المشار إليه في تلك المادة هو ذلك الذي يستحق للعامل إذا بذل جهداً غير عادي أو أدى عملاً آخر خارج نطاق عمله الأصلي ومغايراً

لطييعته، وإذ خلا كل من القانونين ٦١ لسنة ٧١. ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللذين يحكمان واقعة النزاع من تحديد الأجر المستحق عن ساعات العمل الإضافية، فإن الأحكام الواردة في هذا الشأن في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ الذي يحكم واقعة النزاع تكون هي الواجبة التطبيق .

الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢

لما كان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بفروق الأجر المطالب بها إستناداً إلى تقرير الخبير المتدب في الدعوى والذي حسب تلك الفروق على أساس الأجور الواردة بلاحقة النظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإتحادات والصادرة بقرار وزيرة الشئون الإجتماعية رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١ كما حسبها الخبير لهم من تاريخ تعيين كل منهم لدى الطاعنة مع أن تاريخ تعيين كل منهم سابق على صدور تلك اللائحة، وإذ كانت أحكام تلك اللائحة لا تسري إلا من تاريخ العمل بها، ولا ترتب اثرًا فيما وقع قبلها، ولا يجوز الرجوع إلى الماضي لتطبيقها على علاقة قانونية نشأت قبل نفاذها أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على هذه العلاقة قبل العمل بها طالما لم تتضمن نصاً خاصاً على سريان أحكام تلك اللائحة على العلاقات التي نشأت قبل العمل بها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥

أن المشرع عندما إضطر في المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عند تكليف صاحب العمل للعامل بعمل غير المتفق عليه في العقد ألا يتوجب على ذلك المساس بحقوقه المادية إنما قصد بهذه الحقوق الأجر وملحقاته الدائمة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، أما ملحقات الأجر غير الدائم والتي ليس لها صفة الإستمرار والثبات لعدم أحقية العامل في الحصول عليها أثناء مباشرته للعمل المنقول منه إلا إذا تحقق سببها، وكذلك التعويضات التي كان يحصل عليها لقاء تفقات تكيدها وينتفى عنها وصف الأجر فلا تعد من قبيل الحقوق المادية التي أشارت إليها المادة المذكورة .

* الموضوع الفرعي : ارتباط الأجر بالإنتاج :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢١٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨

- الأصل أن تحديد أجر العامل طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محله هو ربط أجر العامل بوحدة زمنية يحدد أجرها طبقاً لجدول توصيف الوظائف الذي يحدد الأجر المقرر لها. وإنه إستثناء من هذا الأصل -تحقيقاً للحافز المادي - إجاز الشارع مجلس إدارة شرطة القطاع العام في المادة ٢٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المقابلة للمادة ٤٧ من القانون ٤٨ لسنة

١٩٧٨ وضع نظام العمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة في هذا الأجر عند زيادة الإنتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل وفقد ذلك أن يكون للعامل إنتاج فردي أو جماعي يمكن قياسه بوحدة قياس تبين معدل الإنتاج الواجب تحقيقه للحصول على الأجر المحدد له كما تبين الزيادة في إنتاج العامل التي يترتب عليها زيادة في أجره عن الأجر المحدد لمعدل الأداء دون تقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل.

— لما كان عمل مساعد رئيس الوردية على فرض إرباطه بإنتاج عمال التسريح المستول عنهم وتأثيره فيه لا يحقق بذاته إنتاجاً فردياً أو جماعياً له، إذ المقصود بالإنتاج الفردي هو إنتاج الفرد بنفسه عملاً كاملاً والمقصود بالإنتاج الجماعي هو إنتاج مجموعة من الأفراد عملاً كاملاً يشترك كل منهم في أداء جزء منه فيكون عمل كل فرد مكملاً لعمل الآخرين لا مرتبطاً به ومؤثراً فيه فحسب بل مؤدياً بالفعل إلى إنتاج العمل المطلوب كاملاً وبدونه لا يتم العمل فعلاً. ولما كان الثابت أن عمل مساعد رئيس الوردية يقتصر على الإشراف والرقابة وغيرها من واجبات ومسئوليات بدونها يستطيع عامل التسريح أن يحقق إنتاجاً كاملاً والأساس في نظام الأجر بالإنتاج هو ربط أجر العامل بإنتاجه لا بإنتاج غيره وإذ لم يكن له إنتاج فلا مجال لتطبيق هذا النظام عليه .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٣

لما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة درجت على حساب أجور العمال الخلفيين على آلتها بنسبة ٩٥٪ من أجور العمال الأماميين على أساس الإنتاج الذي إرتفع معدله منذ ١٩٦٨/١/١٦ بواقع ١٠٪ فقامت الطاعنة بزيادة أجور العمال الأماميين فقط مما أدى إلى خفض نسبة أجور العمال الخلفيين إلى ٨٦٪ من أجور العمال الأماميين، ولما كان مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن نظم الإنتاج التي تضمها الوحدة الاقتصادية ومعدلات الأداء التي يتعين على العامل أو مجموعة من العاملين تحقيقها إنما تهدف إلى زيادة الإنتاج بما لا يضره وجوب تغير أجر العامل أو مجموعة العاملين ما دام هذا الأجر يدور إرتفاعاً وانخفاضاً مع الإنتاج لإرباطه به ويوجب أيضاً بطريق الإقتضاء بأنه متى حققت مجموعة من العاملين المكامل عملهم زيادة في إنتاجها فلا يسوغ لصاحب العمل رفع أجور بعضهم دون أجور البعض الآخر بما عسى ما كان قائماً من تناسب بين أجر الفريقين ولذلك حرص المشرع أن يضع الفصل الخامس من الباب الأول من القرار الجمهوري المشار إليه - الذي أورد به نص المادة ٢٩ منه عنها - تحت عنوان

نظام الحوافز وربط الأجور بالإنتاج إذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أن أجر العمال الخلفيين مرتبط بنسبة معينة من أجر العمال الأماميين فإن زيادة أجر هؤلاء الآخرين يترتب عليه زيادة أجر العمال الخلفيين لزوماً لا سيما وأن هذه الزيادة في أجر العمال الأماميين كانت نتيجة زيادة الإنتاج مما لا يتفق مع المنطق أو القانون أن يمنح العمال الأماميين هذه الزيادة ويحرم منها العمال الخلفيون بنفس النسبة التي زاد بها العمال الأماميون، وكان مفاد ما أورده الحكم أنه متى تحدد أجر المطعون ضدهما كعاملين خلفيين بنسبة معينة من أجر العامل الأمامي وزيد أجر هذا الأخير تبعاً لزيادة الإنتاج، فإن ذلك يستوجب بطريق اللزوم زيادة أجر العامل الخلفي نتيجة الارتباط القائم بين أجرهما.

*** الموضوع الفرعي : إستحقاق البدل :**

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢

إذ كان بين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ثبت له من تقرير الخبير المتدب من أن الطاعن كان يتقاضى مقابلاً تقديراً جزءاً ما كان يقوم به من جهد في إعداد وتنسيق معرض المطعون ضدها خلال أوقات العمل غير العادية، وأن ما كان يتقاضاه الطاعن مقابل هذا الإعداد هو بدل كان يعطى به بقاء هذا الجهد المبذول، فيعتبر جزءاً من الأجر موهوباً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم إستحقاق الطاعن هذا البدل بعد زوال سببه وتوقف الطاعن عن تنسيق واجهة المعرض، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

*** الموضوع الفرعي : إصابات العمل :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٩

إن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يقضي بأنه " إذا ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته، يلزم صاحب العمل بأن يدفع إليه أسبوعياً نصف متوسط أجره في الخمسة عشر يوماً السابقة للحدث على ألا يزيد على عشرين قرشاً في اليوم، وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو تثبت عاهته المستديمة وفقاً لنص المادة ٢١ أو إلى أن يتوفى. وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاهة المستديمة في بحر إثني عشر شهراً من تاريخ الحادث فإن المبالغ التي تكون قد دفعت بمقتضى هذه المادة لا تخضع من مقدار التعويض المنصوص عنه في المادتين ٢٦ و ٢٨. أما المبالغ التي تكون قد دفعت بعد المدة المذكورة فتخصص من ذلك المقدار ". فللأدلة ترتب إلزاماً صريحاً في ذمة رب العمل وهو مد العامل بهذا العون الذي حدده القانون طيلة تعطله بسبب ما لحقه من عجز وذلك إلى أن يتم شفاؤه

أو ثبتت العاهة، وهو الالتزام مطلق من أى قيد زمنى، فهو عالق بصاحب العمل حتى لو طالقت الفترة بين الحادث وبين الشفاء أو ثبوت العاهة عن سنة. وعلة ذلك ما راعاه الشارع من أن العامل إذ يصاب بما يعجزه عن أداء عمله يكون فى حاجة إلى ما يسد عوزة وعوز عائلته إلى أن تبين نتيجة إصابته إما بالشفاء وإما بالوفاة. فليس من شأن إستقالة هذه الفترة أكثر من إثني عشر شهراً إلا أن يكون لصاحب العمل أن يخصم ما دفعه عما زاد على فترة الإثني عشر شهراً من التعويض النهائي المستحق وهذا قد يؤدي حسب الأحوال إما إلى خصم جميع ما دفع عن المدة الزائدة إذا كان التعويض النهائي أكثر مما دفع عنها أو خصم بعض ما دفع عنها بما يعادل مقدار التعويض النهائي المستحق إذا كان مبلغ هذا التعويض أقل منها وإذن فلا يجوز للعامل المصاب أن يجمع بلا شرط بين ما يدفع إليه فى فترة عجزه وتعطله بسبب الحادث وبين التعويض الذى يستحقه بمقتضى القانون عما نجم عن الحادث بل هذا الجمع مشروط بالخصم على النحو السابق بيانه.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧

إن المشرع فى القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ قد حدد التعويض المستحق للعامل تحديداً ثابتاً فى بعض الأحوال، للعامل الذين يشغلون تحت التمرين بغير أجر، ويراوح فى الأحوال العادية بين حددين أدنى وأعلى بحيث لا يسوغ للقاضى مجاوزة أيهما، وجعل أساس هذا التحديد أجر العامل، وذلك فى حالة ما إذا أدت الإصابة إلى وفاة العامل أو سببت له عاهة مستديمة تعجزه عن العمل عجزاً كلياً. أما إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية فقد فرق القانون بين صورتين الأولى أن تكون العاهة الجزئية مما نص عليه القانون فى الجدول الذى أوردته وبين أن التعويض يكون بالنسب التى حددت فى الجدول وذلك من التعويض المستحق فيما لو كانت العاهة قد سببت للعامل عجزاً كلياً. أما فى الصورة الأخرى وهى إذا لم تكن العاهة الجزئية من العاهات المذكورة فى الجدول فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على أن يكون التعويض الذى يلزم به صاحب العمل هو [بنسبة ما أصاب العامل من العجز فى قدرته على الكسب]، وهو نص يطلق تحكماً الموضوع سلطة التقدير غير مقيدة إلا بمراعاة نسبة العجز الذى ألّفت به العاهة على مقدرة العامل على الكسب وهى مسألة واقعية لم يرد فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضى الأخذ فى تحديدها بدليل معين مثل التقرير الطبى وليس ثمة قيد على تقديره سوى ما تملبه الهداهة من أن لا يجاوز فيه التعويض عن العاهة الكلية التى تعجز العامل عن العمل عجزاً تاماً.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٩

إن المادة الثالثة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ إذ نصت على أن لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته قد جاء نصها عاما شاملا لأي من الحوادث يقع فيصيب العامل بسبب العمل وأثناء تأديته. وإذا فمتى كان الحكم المعلن فيه قد قرر أن تطبيق هذه المادة والقضاء بالتعويض للعامل بموجبهام مقصورا على الحوادث التي تنشأ عن آلات العمل وأدواته، فإن هذا الذي قرره غير صحيح في القانون.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٨

يسرى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال ومستعدي الحكومة الذين ليسوا من الموظفين الدائمين أصحاب الحق في المعاش طبقا لقوانين المعاشات.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٩

لا يبين من المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا من الملائكة التفسيرية أن الشارع عندما أجاز تطبيق قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل قد ميز بين الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم مما يدل على أن مؤداهما في هذا الخصوص واحدا وأن معناهما يتضمن وقوع الخطأ بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون هذا الخطأ متعمدا.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥

النص في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على طريقة إثبات العجز الذي يجرى إنهاء عقد العمل بأن تقدم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل بحيث أن اختلفت الشهادتان يعرض الأمر على الطبيب الشرعي، لا يعدو أن يكون تقريرا لقاعدة تنظيمية لا يوجب على عدم اتباعها حرمان المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات التي تراها كفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره ولا يمنع من استعمالها هذا الحق عدم وجود الشهادات الطبية التي نصت عليها المادة ٤٥ سالفة الذكر

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٤/١/٨

وإن أوجب المشرع في المادة ١١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل بوقوع الحادث فور حصوله إلا أنه ترخص فيه إلى أن تسمح حالته بذلك، وإذا أن من الحوادث ما لا يوجب إثمه فور وقوعه بل يراعى ظهوره ويستغرق وقتا ما لبان واجب الإخطار يراعى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر، ومن ثم فمتى كان الثابت في الدعوى أن مورث الطاعنين لم

بجمل بإصابته فور وقوعها لعدم أهميتها وإلى أن يستشعر بتزايد أثرها ونقل إلى المستشفى التي تولت التبليغ عن الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون.

الظعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٥
إلتزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل وإن كان لا يمنع من إلتزامه بالتعويض عن الحوادث طبقاً لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم، إلا أن هذين الإلتزامين متحدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائداً عليه، إذ أن كل زيادة تعبر إثناء على حساب الغير دون سبب.

الظعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦
و أن كان قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق أحكامه " العمال الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " إلا أنه عاد وفى المادة ١٩ الواردة فى الفصل الأول من الباب الثالث بشأن تأمين إصابات العمل فنص على أن " تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين فى آلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون " وهو بذلك يكون قد أوجب التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة من عمال الزراعة.

الظعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢
التعويض عن إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و ٣٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل، هو تعويض قانونى رسم الشارع معاملة ووضح له معياراً يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة وحدد نطاقه بما لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج فى حالتى العاهة الكلية والجزئية، ولم يترك لقاضى الدعوى سلطة تقديره، وإذ قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه بتعويض قدره ٤٠٠ ج بينما الثابت فى الدعوى أن أجره اليومى ٢٦٥ م وهو بذلك لا يستحق تعويضاً عن العاهة الكلية أكثر من ٣١٨ ج ونسبة مئوية منه عن العاهة الجزئية التى تخلفت لديه لا تقل عن الحد الأدنى وهو ١٨٠ ج، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الظعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢
مضى كان تسوية المعاش للمطعون ضده قد تمت إستناداً إلى أحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن إصابته - أثناء عمله - فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذى يستحقه عن إصابته طبقاً لأحكام القانون المدنى.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٧١

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن التزام رب العمل بدفع التعويض للمضروور مصدره القانون، إذ جعله مسئولاً عن أداء تعويض محدد، وأحله محل العامل فى حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المسئول، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما دفعه للعامل المضروور مستنداً إلى ضرر أصابه هو باعتباره رب العمل ويختلف عن الضرر الذى أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضاً آخر خلاف ما يقتضيه العامل، بل إنه يستند إلى ذات الضرر الذى أصاب العامل، ويترتب على ذلك أن المسئول إذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجابر للضرر، فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه، أما إذا دفع رب العمل التعويض للعامل، فإنه يحل محله فى إقتضاء ما دفعه من المسئول، وإنما يتعين عليه إخطار المسئول بالإمتناع عن الوفاء للمضروور حتى لا يهوض العامل مرتين عن ضرر واحد، فإن هو أهمل هذا الإخطار وأوفى المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته، وليس لرب العمل إلا الرجوع على المضروور الذى إقتضى التعويض مرتين. وإذا كان الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه أن رب العمل لم يطلب من شركة التأمين الإمتناع عن دفع التعويض الذى دفعه لورثة العامل الخوفاً وحلت محلهم فيه، فإن وفاء شركة التأمين يكون مبرئاً لدمتها ولذمة المسئول عن الحادث لأتهما ملتزمان بدين واحد.

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤

إلتزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل لا يمنع من إلتزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه إستنزل من جملة التعويض الذى يستحقه المطعون عليهما عن جميع الإضرار التى لحقتهم المبلغ المقضى به فى الدعوى رقم ٢١١٥ لسنة ١٩٥٨ عمال كلى القاهرة، فإن النعى عليه بمخالفة القانون أو القصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٤

أنه وإن كانت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم والفة الدعوى قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للعامل من إصابة عمله وتقدير مدها - وكيفية نظلم العامل من قرار التأمينات الإجتماعية فى هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبى المشكلة لهذا الغرض إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية لتيسير على العامل فى إقتضاء حقوقه ولا يجرمه من حقه الأصلى فى الإلتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب فى التحكيم، لاسيما وأنه لم يرد فى تلك النصوص أو غيرها من مواد

ذلك القانون ما يجرمه من هذا الحق. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلاً إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حقه في إثبات إصابته المهنية لتفاضيه عن التظلم أمام لجنة التحكيم الطلى المشار إليها بالمواد السابقة وأنه لا يعتد في إثبات إصابة العامل في حالة الخلاف إلا بقرار من تلك اللجنة، إذ كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٤

إنه وإن كانت المواد ٢٦، ٢٧، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى - قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مداه وكيفية تظلم المؤمن عليه من قرار هيئة التأمينات الإجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبى المشكلة هذا الغرض إلا أن ذلك لا يعبدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل فى إقتضاء حقوقه ولا يجرمه من حقه الأصلي فى الإلتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب فى التحكيم لاسمياً وأنه لم يرد فى تلك النصوص أو فى غيرها من مواد ذلك القانون ما يجرمه من هذا الحق، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٥٤ من القانون المذكور - من أن قرار لجنة التحكيم الطبى نهائى وغير قابل للطعن إذ أن مجال أعمال هذا النص يكون فى حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبى وصدر قرار لجنة التحكيم فى موضوع النزاع. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلاً إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى له بطلانه تأسيساً على أن الإلتجاء إلى التحكيم الطبى ليس إلزامياً ولا يسلب حق المؤمن عليه فى الإلتجاء إلى القضاء العادى فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بالقصور على ما أورده الحكم فى شأن عدم إخطار الطاعنة للمطعون ضده بالقرار الصادر فى شأن مدى عجزه - والذي يفتح به ميعاد التظلم أمام لجنة التحكيم - غير منتج.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٤

مؤدى نص المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لإعبار أن الإصابة هى إصابة عمل أحد أمرين أولهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهن والذي يوضح نوع لمرض والأعمال المسببة لهذا المرض، وثانيهما أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه، وإذا كان الحكم الابتدائى الذى أخذه بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب التعويض على أن مرض الانفصال الشكى الذى أصاب الطاعن ليس من قبيل إصابات العمل لأنه لم يرد فى الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولأنه أخذاً بتقرير الخبير المتدب - لم يقع نتيجة حادث وإنما هو حالة مرضية حدثت تلقائياً بسبب قصر نظر خلقى شديد

وكان قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محل القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ والذى اعتبر الانفصال الشبكي من الأمراض المزمنة قد صدر فى نطاق تحديد الأمراض المزمنة التى يستحق العامل المريض بإحداها أجره كاملاً ولا شأن له به لتحديد أمراض المهنة الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذى لا يجوز تعديله طبقاً للمادة ٤٤ من ذات القانون إلا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية، فإن ما ينهه الطاعن - على الحكم المطعون فيه باحطاً فى تطبيق القانون - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧١ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٦

المقصود بإصابة العامل وفقاً لنص الفقرة " هـ " من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم ١ " الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفعله بقوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً وأما وكان الحكم المطعون فيه قد أسس لقضائه بأن وفاة مورث الطاعنين نتيجة إصابته بمجموعة فى الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لا تعتبر إصابة عمل، على ما حصله من أن إرهابه من العمل كان مستمراً ولا يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل وما رتبته على ذلك من أن تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق بالقانون فلا يعتبر مرضاً مهنيّاً وكان هذا الذى حصله الحكم قد أسنده إلى أسباب سائفة تتفق مع الغالب فى الأوراق ولا مخالفة فيه للقانون، ويتضمن الرد دفاع الطاعنين فإن التمس على الحكم يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٧٦

إن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - إذ نصت فى الفقرة " د " على أنه يقصد بإصابة العمل فى تطبيق أحكامه " الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم ١ " الملحق بهذا القانون نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه " فقد جاءت نصها عاماً شاملاً لأى من الحوادث يقع ليصيب العامل أثناء تأديته العمل ولو لم يكن بينه وبين العمل علاقة ما.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٧٦

- النص فى المادة ٤٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعة النزاع على أنه " لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر، ويجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من

جانبه " يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون وأخذها سنداً له فى طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطره الذى نشأ عنه الحادث جسماً فإنه يجوز للعامل المضروب منه التلذذ فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد بالبحرء إلى قانون التأمينات الإجتماعية .

- الخطأ الجسمى فى معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى تقابلها المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الإجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يقع بدرجة غير يسرة ولا يشترط أن يكون متعمداً .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦

حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الإجتماعية - بشأن إصابة العمل - يمنعه من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المدنى إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسمى .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٧

تقضى المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ - المعمول به اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٩ على أنه يجوز إبرام أو تجديد أو امتداد عقود تأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين كما لا يجوز منح إعفاءات طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون. وتلقى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد إثني عشر شهراً من التاريخ المذكور. وتسرى أحكام القانونين رقمى ٨٩، ١٦٧ سنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة ومؤدى ذلك " كما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن عقود التأمين التى أبرمها أصحاب الأعمال فى شأن التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والتى تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فإنها تلتفى جميعاً. . على أن تسرى أحكام القانونين رقمى ٨٩ لسنة ١٩٦٧، ٥٠ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة "

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٣/١/١٩٧٧

مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الإجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها بالمادة ٦٦ من القانون الحالى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذى تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل، إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابه ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر بخلاف

صاحب العمل، فإن ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية الواردة بالقانون المدني لإختلاف مصدر كل حق عن الآخر.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠

التي فى المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الإجتماعية على أنه " لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أو قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه " يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يعرض جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعد تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان عطفه الذى نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل المتضرر منه النزوع فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية دون التقيد باللجوء إلى قانون التأمينات الإجتماعية.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢/١/١٩٨٠

بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى المواد ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٤٥، ٤٦ طريقة إثبات العجز الجزئى المستديم الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مده وكيفيته طلب إعادة النظر فى قرار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبى المشكلة لهذا الغرض ثم نص فى المادة ٤٧ على أنه " على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العدل إخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبى فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائياً وغير قابل للطعن، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات " مما مفاده أنه فى حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبى وصدر قرار لجنة التحكيم فى موضوع النزاع، فإن القرار يصير نهائياً وغير قابل للطعن ويلتزم كلا من الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات. لما كان ذلك، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن طلب إعادة النظر فى تقدير الهيئة لنسبة عجزه أمام لجنة التحكيم الطبى وصدر قرار اللجنة فى هذا الطلب، فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتداد لجنة التحكيم باعتباره قراراً نهائياً، لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

إذا كان العامل يتقاضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية في مقابل الإشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المستول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المستول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦

لما كان مؤدى نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - الذي وقعت الإصابة في ظله - أنه إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل في ظل العمل بهذا القانون فإن على مؤسسة التأمينات - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - أن تؤدي إلى معونة مالية تعادل ٧٠٪ من أجره لمدة تسعين يوماً إعتباراً من اليوم التالي لإصابته تزداد بعدها إلى ٨٠٪ من الأجر بشرط ألا تقل عن الحد الأدنى للأجر اليومي المقرر قانوناً أو الأجر الفعلي للمصاب أن قل عن ذلك ويستمر صرفها طوال مدة عجزه عن أداء عمله أو حتى لبسوت المعجز المستديم أو حدوث الوفاة أو إنقضاء سنة من تاريخ إستحقاقها أيها أسبق، وفي حالة عدم إستقرار حالته يجري تقدير درجة المعجز المخلف عن الإصابة بعد إنقضاء سنة من تاريخ وقوعها ويصرف له معاش أو تعويض من دفعة واحدة بحسب الأحوال طبقاً للمواد من ٢٩ إلى ٣٤ من قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه وهو ما مفاده أن الحد الأقصى لمدة إستحقاق المعونة المالية هو سنة واحدة وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن إقتضى المعونة المالية مدة تزيد على سنة، ثم صرف له معاش المعجز، ومن ثم لا يحق له من بعد أن يقتضى معونة المعجز عن ذات الإصابة.

الطعن رقم ٨١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٩

إن العبرة في تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل هي بدرجة الخطأ المنسوب إلى رب العمل. فإذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بمسائلة رب العمل عن تعويض الحادث الذي وقع لأحد العمال قد أسند الخطأ الذي ترتب عليه وقوع الحادث إلى أحد تابعي رب العمل ثم قدر التعويض على مقتضى أحكام ذلك القانون - لا على أساس القانون المدني - أولاًً منه بأن الخطأ الذي وقع من التابع لا يعد من قبيل الخطأ الفاحش دون أن يبين الأسباب المبررة لقلوله هذا، ثم جاءت محكمة الإستئناف لإعتبرت المصاب شريكاً في الخطأ الذي وقع، ورتبت على ذلك قولها بأن الخطأ كان يسيراً، وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب التي أضافتها من عندها، فهذا الحكم الإستئنافي يكون قد أقيم على خطأين متطابقين : أحدهما ما أسندته محكمة الدرجة الأولى إلى تابع رب العمل وإعتبرته غير

فاحش، والآخر ما أشركت فيه محكمة الإمتناف غير رب العمل واعتبرته يسيراً وهو بذلك يكون قاصر الأسباب فيما يتعلق بتعيين درجة الخطأ التي يتوقف عليها تطبيق حكم قانون إصابات العمل، كما قضت المحكمة، أو حكم القانون المدني، كما طلب المدعى .

*** الموضوع الفرعي : إعارة :**

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥
ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والرقية، لا يُلغى حتمية ترقية المعار، إعتباراً بأن الرقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحقق على الوحدة الاقتصادية أن تجربته متى حل دوره للرقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة تخصص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها.

*** الموضوع الفرعي : إعانة غلاء المعيشة :**

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١
متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض التصديق على الصلح الذى نزل بموجبه المطعون عليه عن جزء من إعانة الغلاء التي يستحقها قبل الطاعة بموجب الأمرين العسكريين رقمى ٣٥٨، ٣٥٨، والمرسوم بقانون رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٤٥ قد أقام قضاءه على أن هذا الصلح يخالف أمراً عده المشرع من النظام العام ذلك أنه ذكر في دهاجة الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ أن المشرع إنما يقرر إعانة غلاء للعامل ويلزم بها رب العمل إلزاماً لا سبيل للتخلص منه لإعتبارات متعلقة بالنظام العام وهي توفير مورد للعامل لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة تبعاً لزيادة أسعار الحاجات الضرورية كما أكد صلة ما قرر بالنظام العام بما أورده في المادة الثامنة من إعتبار تخلف رب العمل عن دفع هذه الإعانة جريمة معاقبا عليها جنائياً ومن النص على أن " تقضى المحكمة فضلاً عن ذلك ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها " لأن ما قرره هذا الحكم لا يخالف فيه للقانون. ولا محل للتحدى بجواز التصالح عن الضرر الذى يتخلف عن جريمة ذلك أن موضوع الصلح في الدعوى لم يكن الضرر المتخلف عن جريمة وإنما هو النزول عن بعض حق قرره المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام وأوجب على المحكمة رعاية له أن تقضى به من تلقاء نفسها لمن حسب عنه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردى أن يتنفع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة الغلاء، وإنما هو مقصور على عمال ائحال الصناعية والتجارية وما عده الشارع فى قانون إصابات العمل فى حكم ائحال التجارية - وإن لم تكن فى الواقع كذلك - وهى إسبيلات السباق والنوادى الرياضية وئحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المئافع العمومية .و إذن فمضى كان العامل الذى يطالب بإعانة غلاء المعيشة وفقا للأمر المشار إليه يشتغل فى أحد المستشفيات فإنه يتعين البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا، وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية والتى لا يحول دون اعتبارها كذلك أن تتقاضى أجر العلاج وغن الدواء ومبلغا إضافيا عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشأ من وراء ذلك ربحا ولكنها تبغى العون على فعل الخير

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

- إذا كان قرار هيئة التحكم قد حصل من الأوراق أن الحالات التى عرضتها نقابة العمال على الهيئة وإدعت أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح الذى أبرم بينه وبين العمال وصدقت عليه الهيئة فى تحكميم سابق بشأن إعانة الغلاء هى حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم فإن تحصيله يكون موضوعاً لا رقابة حكمة النقض عليه . ويكون غير منتج التحدى بخطأ القرار فى تكيف ذلك الصلح القضائى .
- متى كان قرار هيئة التحكم قد إنتهى إلى أن الشكوى فى شأن إعانة الغلاء هى مما يخرج عن اختصاصه فلا محل للنعى عليه بالحطأ فى فهم وتأويل المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ إذا كان ما ورد بالقرار فى هذا الخصوص هو تزيد لم يكن القرار بحاجة إلى تقريره .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

- إذ فرض الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التى تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون فى ائحال الصناعية أو التجارية وفى ائحال التى عدها الشارع فى المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى حكم ائحال التجارية وهى إسبيلات السباق والنوادى الرياضية وئحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المئافع العمومية فانه يتعين - لتعرف ماهية المستشفى الذى يمثل الطاعن وهل هو من قبيل ائحال التجارية أم لا يعتبر كذلك - البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا

وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحول دون اعتبار المستشفى خيراً أن يتقاضى أجر العلاج وبيع الدواء ويفرض رسماً لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها متى كان القائمون بأمره لا يشهدون من وراء ذلك ربحاً ولكنهم يتغنون العون على فعل الخير .

- إذ كان بين من مذكرة الطاعن المقدمة لجنة التحكيم والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنه تمسك في دفاعه بأن المستشفى التي يملكه هو مستشفى غيرى لا يستهدف أى ربح وأن ما قد يحصل عليه من إيراد ضئيل يتفقه في وجوه الخير، وأن تأمين المستشفيات الخيرية لم يشمل جميع هذه المستشفيات ولم ينصرف إلى ما كان منها تابعاً هيئات أجنبية كمستشفى هرمل وكان القرار المطعون فيه قد اكتفى في اعتباره هذا المستشفى منشأة تجارية تسرى على عماله أحكام الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة بما ورد في تقرير الخبير المقدم في النزاع من أن المستشفى تتقاضى أجراً للعلاج وبيع الدواء ويفرض رسماً لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها ولا يعزم قسماً للإسعاف ومن أن قرار تأمين المستشفيات الخيرية لم يشملها، فإن القرار المطعون فيه إذ فاته التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمر المستشفى وهل هو الربح والمكسب أم القيام بخدمة إنسانية، كما أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعن سالف البيان والرد عليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وإنطوى على قصور في السبب .

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٣

- إذ كان بين من الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في ذات الدعوى والذي قضى بدين خبير لبيان ما لم يتقاضه الطاعنون " العمال " من إعانة الغلاء في غضون الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى وفقاً لأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠، أنه عرض للخلاف الذى قام بين الطرفين حول استحقاق الطاعنين إعانة الغلاء بالإضافة إلى أجورهم الحالية ويت في هذا الخلاف بتقريره أن أحكام إعانة الغلاء المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة وآخرها الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ تسرى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقرارات الوزارية المنفصلة له أو بعد صدورها وأن تلك الإعانة يجب أن تتضاف بالنسب الواردة في تلك الأوامر إلى أجورهم التى عينت هذه القرارات حدودها الدنيا، لأن هذا التحديد لا يمنع من إضافة إعانة الغلاء إليها وكان هذا الحكم قد فصل بصفة قطعية في هذا الشق من الموضوع الذى كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة بشأنه وصدر نهائياً وحاز قضاؤه قوة الشيء المحكوم فيه، فإنه يتبع على المحكمة إعادة النظر فيه ويعين عليها أن تنقذ بما قضت به.

- وردت عبارة " مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية " بنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ بصفة عامة مطلقة بحيث تنصرف إلى كافة الأحكام النهائية التي قضت بأحقية العمال البحريين في إعانة الغلاء التي فرضتها الأوامر العسكرية سواء حسنت هذه الأحكام النزاع كله أو قطعت باستحقاقهم هذه الإعانة وحصرت النزاع بعد ذلك في تحديد مقدارها، إذ كان ذلك لأن قصر تلك العبارة على الأحكام التي قضت للعمال البحريين بمبالغ الإعانة المطالب بها كما ذهب الحكم المطعون فيه يكون تقييداً مطلقاً للنص وتخصيصاً لعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز .

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٣

رأى المشرع بالنسبة لأفراد أطقم السفن التجارية المصرية إحترام الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم في خصوص إعانة غلاء المعيشة وعدم المساس بما قضت به فنص في المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون " .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٦

تنص المادة السادسة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على أنه " تطبق أحكام الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق لفنى هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة " . وإذا كان الواقع الذي لم ينازع فيه للطعن " العامل " هو أن فئات إعانة غلاء المعيشة المقررة بلاتحة البنك المطعون ضده الأول تزيد على الفئات المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى تطبيقاً لذلك إلى النتيجة الصحيحة وهي وجوب أعمال فئات إعانة الغلاء الواردة بلاتحة البنك، فإن النعى على ما أورده تزايداً فى هذا الشأن من تقارير قانونية خاطئة أو تسبب يكون غير منتج .

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦

جرى قضاء هذه المحكمة على أن أحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - عدا ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والزيادات والتي يتراعى العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف - تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها فى ٢٩ ديسمبر

سنة ١٩٦٢، وأن الشارع قد رأى وبصريح نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة الغلاء بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وأنه ترتيباً على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بها بعد العمل بتلك اللائحة بل يقتضى الأجر الذى يحدده الجدول المرفق لها للدرجة المعين فيها باعتباره أجراً شاملاً لا تضاف إليه إعانة الغلاء.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٤٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٦

القواعد المنظمة لإعانة غلاء المعيشة لا تسرى إلا على العاملين وقت صدورهما أما الذين يعينون بعد العمل بأحكامها فيفرض أن فئاتها قد روعيت في تحديد أجورهم، ما لم يثبت أن إرادة المصالحين قد انتهت إلى غير ذلك. ومضى كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بعد العمل بأحكام الأمر العسكري ٩٩ لسنة ٩٥٠ ونص في البند الثانى من عقد عمله على أن أجره يشمل إعانة غلاء المعيشة على أساس أعلى نسبة مقررة فلا يكون ثمة سند لمطالبته بأية زيادة فيما يتقاضاه من إعانة غلاء.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٧

الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فرضت إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون فى اأغال الصناعية أو التجارية وفى اأغال التى عددا الشارع فى المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى حكم اأغال التجارية وهى إسطبلات الساحة والنوادر الرياضية وكذلك مجالس الإدارة وحدها المتعلقة بالأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنفعة العامة وإذ كان المسجد الذى عمل به مورثا الطاعنين لا يندرج فى عداد اأغال التجارية أو تلك التى اعتبرها المشرع فى حكمها مما ينأى بهما عن نطاق تطبيق تلك الأوامر فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٨

الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التى تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لم تفرض إعانة غلاء المعيشة لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردى بل فرضتها على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون فى اأغال الصناعية أو التجارية وفى اأغال التى عددا الشارع فى المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى حكم اأغال التجارية وهى إسطبلات السباق والنوادر الرياضية ومجال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعن إعانة غلاء المعيشة عن خمس سنوات سابقة على فصله إبتناء على أنه عمل حال حياة مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول فى شئون الزراعة ولم يكن خلال هذه

السنوات من عمال اغلات الصناعية والتجارية ومن فى حكمهم فإن النعى عليه - بمخالفة القانون والقصور فى التسبب - يكون فى غير محله

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٤

تعتبر أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نافذة منذ تاريخ العمل بها فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢. علما ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والزيادات ليرتضى تنفيذها إلى حين إتمام معادلة الوظائف ومردى المادة الثانية من مواد إصدار ذلك القرار الجمهورى أن النصوص المخالفة لأحكام اللائحة المنوه عنها وقواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة فتعسر عن يمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعد تاريخ نفاذ هذه اللائحة وإذ نصت المادة التاسعة من اللائحة فى فقرتها الأولى على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بأحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الوظائف، فإن هذا الأجر يعتبر شاملاً لكل ما يستحقه العامل قبل الشركة. إذ كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعة ١٩٦٢/١١/١٨ بمهنة مساعد مفتش لحام وأنه شغل وظيفة مفتش لحام بتاريخ ١٩٦٤/١/١٩ بعد سريان القرار الجمهورى المشار إليه لما إجتاز بنجاح الإحصار المعلن عنها مما يجعل وضعه فى وظيفته تلك إعادة تعيين له ليعتبر بهذه المثابة إلتحاقاً بالعمل لدى الشركة الطاعة فى تطبيق أحكام البند الرابع من المادة الخامسة من القرار الجمهورى المذكور التى تنص على أن يشترط ليمين يمين فى الشركة ... أن يمتاز بنجاح الإعتبارات التى قد يرسى مجلس إدارة الشركة إجراؤها وإذ كان الثابت من الأوراق أن فئة الوظيفة التى يشغلها هى التى حدد الجدول المرفق للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بداية مربوطها بحد أدنى مقداره عشرين شهراً و أن الطاعة إحتفظت للمطعون ضده بما كان يتقاضاه من أجر وقت شغله لها على إعتبار أنه يزيد عن هذا المبلغ، فإن المطعون ضده يضحى لفقد السند فيما يطالب به من أجر وإعانة غلاء يزيد على ما يتقاضاه .

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده قد عين بعد نفاذ لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. وكانت أحكام هذه اللائحة - علما ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والزيادات التى يرتضى العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف - تعتبر نافذة منذ تاريخ العمل بها، وكان الشارع قد رأى وبصريح نص المادة الثانية من مواد إصدار القرار الجمهورى المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وكل نص يخالف أحكام اللائحة

وترتيباً على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعد العمل بتلك اللائحة. وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بمجدول ترتب الوظائف وكانت الأجور الواردة بهذا الجدول هي أجور شاملة لا تضاعف إليها النح التي جرت الشركة على صرفها من قبل فإنه لم يعد هناك سند لتقرير أحقية المطعون ضده في إضافة إعانة الغلاء ومتوسط المنحة إلى الأجر الأساسي المقرر لوظيفته.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

- نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ على أن يكون تنظيم أجور ومرتبات ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات، وتنفيذاً لهذا التفويض صدرت القرارات الوزارية رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن أجور عمال البحر وأجراتهم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية ورقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذى نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للمرتبات وفقاً للجدول المرفقة له، وكان المشروع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ مادة برقم " ٢ " إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذاً لحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن التجارية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى أجورهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون، وكان مقتضى هذين النصين مرتبطين - أن تطبيق هذه المادة الأخيرة مقصور على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومرتباتهم بالقرارات سائلة البیان، وكانت هذه القرارات جميعها لم تتناول تحديد مرتب الرهان فإن دعوى الرهان يطلب تلك الإعانة لا تندرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على إعتبارها منتهية.

- إذ كان حكم المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذى أحالت عليه المادة السابقة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى إلا فى حق العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣ وقبل نفاذ الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ أما من عينوا بعد نفاذ الأمر المذكور فلا يخضع لحكم تلك المادة.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨٢

- لن كانت الدعوى قد رفعت بطلب بالحكم بإلزام المطعون عليها بمبلغ معين - متجمد العلاوة الإجتماعية فى المدة المطالب بها وما يستجد حتى تاريخ الحكم - إلا أن المطعون عليها، وقد تمسكت بعدم إستحقاق الطاعن للعلاوة الإجتماعية لأنه لذلك تكون المنازعة قد إستطالت إلى أصل الحق فى إقتضاء المبالغ المطالب بها ومن ثم تكون الدعوى غير مقدرة القيمة وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن النصاب الإتهائى للمحكمة الابتدائية ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستئنائه .

- لما كان الهدف الذى تفياه المشرع بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو إصدار نظام موحد لجميع العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ينظم كافة شئونهم ويقيم المساواة بينهم فى الحقوق والواجبات، وكانت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة المذكورة تنص بأن يلقى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار، ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام ولما كانت قواعد منح العلاوة الإجتماعية الواردة فى اللوائح الداخلية للوحدات الاقتصادية الشوه عنها يختلف من وحدة إلى أخرى مما يؤدى إلى التفرقة فى المعاملة بين العاملين فيها فتكون مخالفة لأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وتهدر هدف الشارع المشار إليه، كما أن العلاوة الإجتماعية ما هى إلا صورة من صور إعانة غلاء المعيشة لأنها تؤدى إلى تعديل راتب العامل وفقاً لحالته الإجتماعية، ومن ثم تكون القواعد المنظمة لها ملغاة من تاريخ العمل باللائحة المذكورة فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكامها. لما كان ذلك، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن عين لدى الشركة المطعون عليها فى ٣١/١٢/١٩٦٢ بعد تاريخ سريان أحكام القرار الجمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالشركة المطعون عليها فإن هذه الأحكام تكون قد ألفت قواعد العلاوة الإجتماعية الصادر بها قرار مجلس إدارة الشركة المذكورة فى سنة ١٩٥٣ بما لا يسوغ معه للطاعن أن يحتج بترك القواعد أو بقرار هيئة التحكيم رقم ٣ لسنة ١٩٥٣. لما كان ذلك وكان لا يجوز التحدى بأن الشركة منحت تلك العلاوة لبعض العاملين بها لأن ذلك يفرض صحته يكون قد تم بالمخالفة لأحكام ذلك القرار الجمهورى ولا ترتب للطاعن حقاً فيها. وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم أحقية الطاعن فى العلاوة الإجتماعية المقررة بنظام الشركة المطعون عليها السابق على العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

لما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول إلحق بالعمل لدى البنك المطعون ضده الذى يعد من وحدات القطاع العام فى وظيفة مندوب تسويق بتاريخ ١٩٦٦/١/١٢ بمكافأة شاملة وأنه بهذه الصفة يعد من العاملين بالقطاع العام إذ يعتبر عاملاً بهذا القطاع من يعمل لقاء أجر تحت سلطة وإشراف وحدة من وحداته الاقتصادية سواء كان عاملاً دائماً أو عرضياً أو عقلياً فنياً أو إدارياً، ولقد منحه البنك إعانة غلاء المعيشة الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ وكان مؤدى لنصوص المواد الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص والمادة الأولى من القانون ١٥ سنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة إستثنائية للعاملين بالقطاع الخاص والمادة الأولى من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص أن العلاوات الإستثنائية المقررة بالقوانين المشار إليها إنما يستفيد منها العاملون بالقطاع الخاص الذين تطبق عليهم أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ حسبما نصت عليه هذه القوانين صراحة فلا تنسحب أحكامها على العاملين بوحدة القطاع العام إذ لو قصد المشرع ذلك لنص عليه صراحة كشأنه حينما أورد النص فى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول ليس من بين العاملين بالقطاع الخاص الذين أوصحت عنهم تشريعات العلاوات الإستثنائية التى تقدم ببيانها، فإنه يكون فاقداً لحق فى هذه العلاوات وإذ إلحزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعى عليه يكون على غير أساس. ولما تقدم يعين رفض الطعن.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

لما كان المشرع لم ينص لدى إصدار قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة، ولم يورد إعانة غلاء المعيشة عندما عدد فى المادة ٥ ط منه المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ العناصر إلى تدخل فى حساب الأجر عند تطبيق أحكام التأمين الإجتماعى وتلك التى لا تدخل فى حسابه رغم أن إعانة غلاء المعيشة أحد عناصر الأجر فى مفهوم قانون العمل - ولازم ذلك الرجوع فى هذا الشأن إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه إذ أنه - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدنى - لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء، أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وبمقارنة نصوص قانون التأمين الإجتماعى السالفة الذكر بما إنظمه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ من نصوص، يتبين عدم توافق

أى حالة من هذه الحالات الثلاثة، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه " إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها : تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدود عنه الإضرارك ... " وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ على أنه " لا تدخل إعانة غلاء المعيشة في حساب الأجر المنصوص عليه في قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات " وكان مؤدى ذلك أن إعانة غلاء المعيشة لا تدخل في حساب تعويض الأجر، وإذ إنلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم أحقية الطاعن في ضم إعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ إلى تعويض الأجر المستحق له طوال فترة إصابته وعجزه عن العمل يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣

يدل نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٧٥ بشأن إعانة غلاء معيشة للعاملين بالقطاع الخاص على أن الأجر الشهري الذى حطر القانون زيادته مع إعانة الغلاء عن حسين جنبهاً إنما هو الأجر الذى جرى على أساسه حساب إشتراكات التأمين الإجتماعى فى أول يناير سنة ١٩٧٥ أو الأجر عند الإنحقاق بالخدمة بالنسبة لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ فلا يرد على الأجر الذى زيد بعد ذلك بمقدار العلاوات أو غيرها وما مفاده وعلى ما ورد بقرار لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٧٥ عدم استهلاك إعانة الغلاء المذكورة من أية علاوات دوريسسة أو زيادات تطراً على أجر العامل بعد التاريخ المشار إليه.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧

مفاد نص المادة الأولى من القرار الجمهورى ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ والبند رقم " ٣ " فى الجدول المرافق لهذا القرار أن العبرة فى إستحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة المقررة فى الجدول المرافق للقرار سالف البيان هى بالأجر الأساسى الذى يتقاضاه العامل من جهة العمل حسب الفئة الوظيفية التى يشغلها فى تاريخ إستفادته بأحكام هذا القرار، وذلك كله نظر إلى عمولة المبيعات التى قد يتحصل عليها العامل، إذ لو قصد المشرع حسابها حين تقرير الإعانة المنصوص عليها فى القرار سالف البيان لنص على ذلك صراحة ولم يقيّد الإستحقاق بشرط عدم زيادة ما يتقاضاه العامل من إعانة الغلاء بالإضافة إلى المرتب أو الأجر الأساسى عن الحد المنصوص عليه .

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩

- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٥ بشأن تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص أن الشارع أفرد طائفة معينة من العاملين بالقطاع الخاص دون سائر الطوائف الأخرى بأحكام خاصة نتيجة لقلّة أجورهم بهدف رفع شأنهم وتوفير العيش الكريم لهم وتشجيعهم على العمل وزيادة الإنتاج، وهم أولئك الذين يقاضون أجراً يقل عن خمسين جنيهاً في الشهر من غير التدرجسين أو المتدربين لما كان ذلك وكانت التسويات التي أجرتها الطائفة بزيادة أجور العاملين لديها لا تبسط على هذه الطائفة ما تمليه الشارع من حماية ولا تحقق ما رُمى إليه من غاية طاماً وجد بعد التسويات من يقاضون أجوراً تقل عن خمسين جنيهاً في الشهر، وكان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ لم يرخص لصاحب العمل باستهلاك إعانة غلاء المعيشة من الزيادات التي تطرأ على الأجر لأن هذه الإعانة تظل سارية بعد التسويات ولا يحق للطائفة إستهلاكها .

- لما كان الثابت في الدعوى أن الطائفة أصدرت القرارات رقمي ٨، ١٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ بصوية أجور العاملين لديها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ بهدف زيادتها، وأن نسبة مدة الزيادة بلغت ٨٩,٤ ٪ في السنة المالية ١٩٧٧/١٩٧٨ وشملت إعانة غلاء المعيشة بالقصى لئلاها المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يحق للمطعون ضدها من بعد أن تطلب زيادة هذه الإعانة تبعاً لتغير الحالة الإجتماعية هؤلاء العاملين .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤

يدل النص في البند السادس من الجدول المرفق للقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ - بمنح إعانة غلاء معيشة بالدولة على أن إستهلاك إعانة الغلاء المقررة بالقرار الجمهوري سالف الذكر يكون مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات أو تسويات ترتب عليها زيادة في المرتب الأساسي بعد هذا التاريخ .

* الموضوع الفرعي : إعتقال العامل :

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٦

لئن كان إعتقال العامل بأمر من المحاكم العسكرية أو سلطات الطوارئ غير ممكن التوقيع ومستحيل الدفع فيعد قرة قاهرة تجعل تنفيذ الإنزاع مستحيلاً على العامل بيد أنه لا كانت هذه الإستحالة وقتية بطبيعتها لا ترتب إنفاس عقد العمل بقوه القانون بل تؤدي إلى مجرد توقيعه لأن الإنفاس لا يقع إلا بالإستحالة النهائية. وكان المبدأ السائد في نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ إستقرار روابط العمل

حماية للعامل أساساً وضماناً لمعاشه فإن من مقتضى ذلك أن وقف عقد العمل المنيق عن اعتقال العامل لا يربط كل آثار الوقف إنما يبقى للعقد على الرغم من وقفه أحد الإلتزامات الرئيسية الناشئة عنه وهو الإلتزام صاحب العمل بأداء أجر العامل إليه عن مدة الإعتقال طالما أن الأجر هو عماده الأساسي في معاشه مما ينفي معه الإعتداد بصفته الحيوية هذه بالنسبة له وعدم حرمانه منه بسبب إعتقاله الذي أوقف عقده ويعد أمراً خارجاً عن إرادته لا يد له فيه.

*** الموضوع الفرعي : أفراد أسرة صاحب العمل :**

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢١

مؤدى نصوص المواد ٨٨ فقرة ب من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، و٣٤ و٣٥ من القانون المدني مجتمعة، أن أفراد أسرة صاحب العمل الذين إستأنهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هم ذوو قرابه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك، سواء كانت قرابتهم مباشرة، وهى الصلة ما بين الأصول والفروع، أو قرابة حواشي، وهى الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر، متى كان يعرفهم فعلاً. والقول بغير ذلك، وقصر أفراد أسرة صاحب العمل الذين إستأنهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من قانون العمل على ذوى قرابه المباشرين، وهم أصوله وفروعه، تخصيص لنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بغير تخصيص.

*** الموضوع الفرعي : التقديمية :**

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٨

لا وجه لتمسك الطاعن العامل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ والذي عدل نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بإضافة " الشركات " إلى هذه المادة لينطبق عليها كما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القرار بالقانون - ما يسرى على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية العامة بشأن أولوية التعيين فى هذه الجهات للمجندين وإحساب أقدميتهم فى التعيين بها اعتباراً من التاريخ الذى عين فيه زملاؤهم من نفس دفعة تخرجهم، ذلك أن هذا القرار بقانون قد صدر فى ١٩٦٢/١٢/٢٠ ونص فى المادة الثانية منه على أن العمل به من ١٩٦٢/٩/١٥ فى حين أن الطاعن قد إلتحق بخدمة الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦١/١/٦ كما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك وكان الثابت أن مدة تجنيد الطاعن وتاريخ إلتحاقه بالشركة المطعون ضدها كانا قبل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانونين رقمي ١٦٠ لسنة ١٩٦٢، ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فلا حاجة لتبعية تعديل أحكام

المادتين ٥٩، ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ٥٥ بهذين القرارين بدعوى استخلاص ما توخاه المشروع بهذا التعديل أو لبحث مركز زملاء الطاعن المساوين له من تاريخ حصولهم على نفس مؤهله. لأن نص كل من المادتين ٥٩، ٦٣ ساقطى الذكر مثل تعديله وهو نص القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى واضح الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٦٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٠

لا وجه لما يتمسك به الطاعن من إعمال أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الإحتياط الذى أضاف إلى المادة ٦٦ من القانون المذكور فقرة جديدة مؤداها إعتبار فترة الإستدعاء مدة خيرة تحسب فى الأقدمية عند التعيين فى وظائف القطاع العام، ذلك أن هذا القانون لا يعمل به إلا من تاريخ نشره فى ١٨ مارس سنة ١٩٧١ فى حين أن تجنيد الطاعن ومخدمته لضباط إحتياطى - وتاريخ إلتحاقه بالشركة المطمون عندها فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨ - كان قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه مما لا محل معه لإعمال حكم هذا النعى المستحدث على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩

مفاد نص المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية فى ١٥/١١/١٩٧٨ وعمل به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - أن العامل الذى حصل على مؤهل عال وهو فى الخدمة ونقلت فنته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا التى تبدأ من الفئة ذات الرتبط المالى " ٢٤٠ / ٧٨٠ " قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الملكية المحسوبة فى أقدميته التى يعد بها فى الوثيقة طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور على أساس تطبيق الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسط والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالى تم إعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق - بحملة المؤهلات العليا بمرعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثانى ومفاد نص المادتين ١٨، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة المطالب بحسابها فى الأقدمية قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية.

الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٤ مكتب فني. ٤٠ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣

مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بعد أن حلت محلها المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والمعمول به من أول يوليو سنة ١٩٨٠ والمادة السابعة منه أن المشرع إستلزم لتطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل أن يكون العامل قد حصل على مؤهل جامعي أو عالى قبل ١٩٧٤/١٢/٣١، وأن يكون قائماً بالعمل في إحدى الجهات المنصوص عليها في ذلك التاريخ ومستمراً بها حتى ١٩٧٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون المذكور.

* الموضوع الفرعي : الأجر الإضافي :

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥

مضى كالت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إستنت العمال المخصصين للحراسة والنظافة من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية المنصوص عليها في المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٧ و ١١٩ منه على أن تحدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشئون الإجتماعية والعمل، وعملاً بهذا التفويض أصدر وزير العمل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي حدد في مادته الثالثة الأعمال التي تستند إلى هؤلاء العمال ونص في مادته الرابعة المعدلة بقرار وزير العمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الأسبوع وأن يخفض هذا الحد إلى ٤٧ ساعة في الأسبوع بالنسبة لمن يعمل منهم في المنشآت الصناعية المشار إليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١٢ ساعة في الأسبوع وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، فإن مؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقرر هؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن ذلك القرار الوزاري لم يغير من وضعهم في هذا الخصوص لأن ما نص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية والإضافية في الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية، ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعة لم تقرر لعمالها المخصصين للحراسة والنظافة راحة أسبوعية بل أنها تقوم بتشغيلهم تشغيلاً فعلياً طوال أيام الأسبوع وأن تشغيلهم الإضافي يعد امتداداً لتشغيلهم الفعلي وفي الحدود الواردة بقرار وزير العمل إليه وكانت المادة ١٢١/٧ من قانون العمل

رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساساً حتى يستحق العامل الأجر الإضافي المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل في يوم الراحة، فإنه لا يحق فؤلاء العمال إقتضاء هذا الأجر وإذا كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨

النص في المادة ٧٦ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعه الدعوى - على أن " تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الإشراك خلال الستين الأخيرة أو مدة الأشراك في التأمين أن قلت عن ذلك " يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر على وجه ثابت لا ينشئ على احتمال ولا يرتبط بظروف أخرى تقررره، فلا ينشئ تطبيقه على الأجر الإضافي الذي هو في طبيعة القانونية يرتبط بحاجة العمل ذاته إلى تشغيل العمال ساعات إضافية إلى جانب ساعات العمل المحددة قانوناً لما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعين فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا ينال منه ما أثبتته الخبير عن منح الطعنين الأجر الإضافي طوال مدة عملهم بالشركة، إذ تبقى لهذا الأجر مع ذلك طبيعة القانونية باعتباره أجراً منفصلاً لا يدخل بوصفه هذا في حساب المؤمن عليهم .

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٩

مفاد نص المادة ٣٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن الأجر الإضافي يدور وجوداً وعدمياً مع إشتغال العامل ساعات إضافية تتجاوز ساعات العمل المقررة وهو بهذه المثابة ليس منحة مما يخضع لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم المعاملة المالية للموظفين للتدريب. فإذا كان الطاعن لا يؤسس طلب أجر ساعات العمل الإضافية على أنه إشتغلها بالفعل ولكن باعتبارها من الميزات التي يتمتع بها أثناء فترة تدريبية بالخارج وهو وعلى ما سلف البيان ليست كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي رفض طلب الطاعن في هذا الخصوص أخطأً بأسبابه وأنه لا حق له فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذا كان طلب الطاعن أجراً إضافياً عن ساعات العمل الزائدة لا يستند إلى أساس صحيح فإنه لا يعيب أجراً إضافياً عن ساعات العمل الزائدة لا يستند إلى أساس صحيح فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على طلب ندب خبير لتحقيق دواع غير مؤثر في الدعوى.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

مفاد نصوص المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ و ١١٩ و ١٢٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن عمله فوات إضافية فى الأيام المعتادة وفى يوم الراحة بأحكام مغايرة لأحكام أجازات العامل وأجره عن عمله فى الأعياد وبما لا سبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والإسبوعية ومنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام فى أحوال معينة أوردتها على سبيل التخصيص يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل فى يوم الراحة الأسبوعية ويعتبر إشتغال العامل فى غير ساعات وأيام العمل التى أزمه القانون بها عملاً إضافياً

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

إذا وقع العمل فى يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل فى هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية على إعتبار أن العامل لا يلزم أصلاً بالعمل فيه.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣

- إذا وقع العمل فى يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل فى هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية بإعتبار أن العامل لا يلزم أصلاً بالعمل فيه.

- يستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً فى أيام العمل المعتادة فى الحالات المقررة قانوناً. أجر اليوم المعتاد وأجره عن ساعات العمل الإضافية يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة وضرب الناتج فى عدد ساعات العمل الإضافية وأجره إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣

١) النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن وإذا لم يرد فى نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه نص يبين الأجر الذى يستحقه العامل عن تشغيله فى أيام الراحة الأسبوعية فإن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على الواقعة - تسرى فى هذا الشأن عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السالف بيانها. ٣، ٢) مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً فى أيام العمل المعتادة فى الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجره عن

ساعات العمل الإضافية يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجرأً إضافياً بنسبة ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة سالفة الذكر، فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية مدفوع الأجر زيادة على أجره اليومي المعتاد أجرأً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجرأً إضافياً مضاعفاً هو ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً.

(٤) مفاد نص المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ أن للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فإذا تم تشغيله خلالها استحق فضلاً عن هذا الأجر - مقابل تشغيله - أجرأً مضاعفاً أى ٢٠٠ ٪ من الأجر الأصلي بالإضافة إلى الأجر المستحق عن يوم الإجازة.

(٥) المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى انتهى الحكم صحيحاً في قضاءه لا يطله ما يكون قد إشعلت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ محكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضي.

(٦) المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به أوجه الطعن في المواضع التي حددها القانون وإذا لم تقدم الطاعنة ما يزيد ما أبدته بوجه النفي حتى يمكن التحقق من صحة ما تنصه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فإن النفي يكون - مفظراً لدليله - ومن ثم غير مقبول .

- مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجرأً عن ساعات العمل الإضافية يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجرأً إضافياً بنسبة ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة سالفة الذكر، فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد أجرأً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازى أجر

مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل التي يشغلها العامل في يوم الراحة وأجرأً إضافياً مضاعفاً هو ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٥ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً.

الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٩١

مفاد نص المادة ١٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم والعة الدعوى - أن السنة تعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوماً ومفاد نص المادة ١١٤ منه أن ساعات التشغيل الفعلى اليومى هي ثمان ساعات ما لم ينص على خلاف ذلك في الحالين، وإذا كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من أى نص في شأن حساب الأجر الإضافى للعاملين بالقطاع العام فإنه يعين الرجوع لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن إعمالاً لحكم المادة الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام السالف الإشارة إليه. وكان مؤدى نص المادة ١٢١ من قانون العمل سالف البيان أن العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتاد يستحق أجراً عن ساعات العمل الإضافية محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد مقسوماً على ساعات العمل المقررة وهى ثمانية ومضروباً في ساعات العمل الإضافية ثم يضاف إليه ٢٥ ٪ إذا كان التشغيل نهاراً و ٥٠ ٪ إذا كان التشغيل ليلاً.

* الموضوع الفرعى : الإنذار بالفصل :

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٧

لم يشترط المشرع في الإخطار شكلاً خاصاً وإنما إكتفى بأن يكون بالكتابة، كما إكتفى في الإخطار الذى يوجه إلى العامل بفصله - وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار - بأن يكون بكتاب مسجل.

* الموضوع الفرعى : الإنقطاع عن العمل :

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣

مقتضى القواعد العامة أنه يحق للعامل الإنقطاع عن العمل بسبب تخلف صاحب العمل عن أداء أجره بغير مرور ولا يعتبر ذلك خيافاً بدون سبب مشروع إذ يكون الإنقطاع عن العمل في هذه الحالة دافعاً بعلم التنفيذ - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وأغفل الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

يدل نص المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن المشرع منح جهة العمل ملطة تقدير أسباب الإنقطاع التي يقدمها لا يحدها في ذلك غير إساءة إستعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً، وأن مجرد تقديم العامل علزاً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشروعيته.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩

مفاد نص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإنقطاع عن العمل بعدم الحضور إلى مقره الذي يقوم سبباً لإنهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام يجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد المجرر لبعض أيام الإنقطاع تعين إستبعادها، على أن يسبق لإنهاء الخدمة إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل في حالة الإنقطاع مدداً منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خمسة أيام على الأقل في حالة الإنقطاع مدة متصلة، فلا يعتد بالإنذار قبل أكتمال هذه المدة، ولكن هذا لا يمنع الشركة من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد أكتمالها ومنع العامل مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل أكتمال مدة العشرين يوماً المنفصلة أو مدة العشرة أيام المتصلة وإذا كان إنهاء خدمته بهذا السبب بلا مبرر.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤

يدل نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن المشرع عالج حالة إدعاء العامل المريض بأحكام خاصة ملتصقة بإعتبار قرار الطبيب الذي تولفه الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان رأى الطبيب الخاص فلا يعتد من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة لخلقه ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى رفض طلب الطاعة التعويضي تأسيساً على أن غيابه بعد إنهاء أجازتها الإعتيادية المصرح لها بها - وإنقطاعها عن العمل بعد الموعود الذي حدده لها المطعون ضده لعودتها بعد مبرراً لإنهاء خدمتها دون أن يقوم في الأوراق ما يدل على أن البنك أولف طبيباً من قبله لزيارة الطاعة والبت في شأن الأجازة المرضية حتى يكون قراره نهائياً فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في التسيب مما يوجب نقضه لهذا السبب.

* الموضوع الفرعي : البديل النقدي :

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢

البديل النقدي لا يعد ميزة عينية، وأن صرفه جزافاً لا يغير من طبيعته أو يبدل من شأبه .

الطنن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢

البدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبلها أو مخاطر يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره ليستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

الطنن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥

البدل يعتبر جزءاً من الأجر إذا أعطى للعامل لقاء طاقة يبلها أو مخاطر يتعرض لها أثناء تأديته لعمله ولا يعتبر أجراً ولا يأخذ حكمه إذا أعطى للعامل لمواجهة نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله .

* الموضوع الفرعي : التحكيم في منازعات العمل :

الطنن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١١

- تخمس محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ وذلك وفقاً لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون .

- متى كان النزاع خاصاً بإدماج عمال تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وإبور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة وهم ليسوا من عمالها، فإن هذا النزاع يكون خارجاً عن ولاية هيئة التحكيم المحددة التي أسفها عليها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فضلاً عن أن هذا النزاع لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل أو بشروطه. وهو مناط إختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمالهم. ولا محل للتحدى بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ ذلك أن أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وإبور المياه بمدينة بورسعيد ليست من الأعمال الأصلية للشركة المذكورة التي أنشئت للقيام بها.

الطنن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم وعلى ذلك فإذا تبين أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب رب العمل في وجوب تقديم اللبن إلى العمال كامل الدسم وكانت مرابطة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ

هذا الالتزام الذي لم يرق نزاع بشأنه فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر طلب صرف اللبن كامل الدسم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

— مؤدى المادتين ١١ و ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحاً إذا لم يحضره العضوان الخلفان المتدويان من جانب رب العمل ومن جانب النقابة أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانوناً أن تثبت في قرارها رأى هذين المتدوين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى إنتهت إليه فإذا لم يدع أن هذين المتدوين أو أحدهما قد أبدى رأياً مخالفاً لما إنتهت إليه فإن النعى لى هذا الخصوص على القرار الذى تصدره اللجنة يكون غير مجد.

— أن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قد وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر وقد خلا ذلك المرسوم بقانون من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة سالفة الذكر

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢

— تأخر هيئة التحكيم فى إصدار قرارها إلى ما بعد انقضاء مهلة الشهر المشار إليها فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر على صحة هذا القرار، ذلك أن المادة المذكورة لم تقصد إلا أن تضع قاعدة تنظيمية تستحث بها الهيئة على سرعة الفصل فى النزاع من غير أن ترتب على مخالفتها أى بطلان.

— متى تبين أن مستخدمى صاحب العمل قد طلبوا فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسى فأناروا بطلبهم هذا نزاعاً حول أحقيتهم لى بيان أجرهم الأساسى على حدة وإضافة علاوة الغلاء إليه بصورة مستقلة وطبقاً للنسب المقررة فى الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلاً من ربط أجورهم بطريقة شاملة كما عرضوا بالطلب الآخر نزاعاً حول تدخل صاحب العمل فى أعمال النقابة وطلبوا التقرير بمنعه ولم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التى نص عليها الأمر العسكري المذكور أو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال فإن هذين المطلبين هما مما يدخل فى اختصاص هيئة التحكيم طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى وسعت من اختصاص هيئة التحكيم حتى أصبح يشمل - فيما عدا ما إستثنى فيها - كل نزاع يقع بمناسبة إرتباط الطرفين بعقد العمل مهما

تكن طبيعة هذا النزاع سواء أكانت ناشئة عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى لا تستند إلى نص فى القانون.

- أن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أن لها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة - قد قصدت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذى يجب عليها إتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هى أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة فمضى إلترمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المروض عليها ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يغنى عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تثريب عليها فى عدم الأخذ بها وهى فى الحالتين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهى الرأى فيها - كما أنها غير ملزمة بمبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يرتكن إليها العمال فى مطالبهم مادامت قد عزلت عن استعمال الرخصة المخولة لها وإلترمت فى قضائها حد القانون.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ مكتب قضاى ٩ صفححة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٨

- المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كان النزاع بين رب العمل وجميع عماله أو فريق منهم يتعلق بطبيعة العمل أو بشروطه كانت هيئة التحكيم مختصة بنظره وذلك بغض النظر عما تنتهى إليه من قضاء فى موضوعه. فإذا كانت نقابة العمال قد تقدمت إلى هيئة التحكيم بتقرير بدل إنتقال للعمال واستندت إلى وجود نص فى لائحة العمل يقضى بذلك فإن هذا يدل فى وضوح على إرتباط هذا النزاع بشروط العمل. ولا يمنع من إختصاص الهيئة بنظره ما دفعت به الشركة صاحبة العمل من أن هذا البديل قد أُلغى من زمن بعيد لأن هذا دفاع فى موضوع الطلب ولا شأن له بمسألة الإختصاص.

- متى كانت الشركة صاحبة العمل قد عسكت فى مذكرتها المقدمة إلى هيئة التحكيم بأن طلب تقرير بدل الإنتقال للعمال من إلحق منهم بخدمتها بعد إلغاء هذا البديل فأغفل الحكم الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه - وهو دفاع كان من المحتمل لو التفتت إليه هيئة التحكيم أن يتخير معه رأياها فى تقرير بدل الانتقال للعمال الذين عينوا بعد إلغاء الشركة للبديل - فإن القرار يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩

إذا كان بين من قرار هيئة التحكيم المعلن فيه أنه لم يستند فى قضائه بالزام الشركة الطاعنة بمعالجة أسر العمال إلى الأحكام العامة لقانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وإنما أقام قضاءه على شرط فى العقد المبرم بين الشركة والحكومة يلزم الشركة بمعالجة عائلات العمال، وكان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار فى هذا الذى أقام عليه قضاءه، وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع باطلاً كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكامه هذا القانون ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعمال، فإن النعى على القرار بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٧

إن المادة ٤/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفى النزاع فى خلال ثلاثة أيام من صدوره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى الحث على سرعة إخطار طرفى النزاع بالقرار الذى تصدره الهيئة، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفة تلك القاعدة.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٧

إذا كان مستخدم رب العمل قد طلبوا إعادة الموظفين المفصولين فصلاً تصفياً فإن هذا النزاع وإن تعلق فى أصله بحالة فرد واحد أو أكثر من العمال مما يبدو فى مظهره على أنه نزاع فردى من حيث العدد إلا أن مثل هذا النزاع يصح أن يعتبر نزاعاً جماعياً بالمعنى الذى قصدت إليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ويصح أن تتقدم به جماعة العمال متى كان هذا النزاع متعلقاً بمبدأ يؤثر فى المصلحة العامة المشتركة لجموع العمال أو فريق منهم فإذا تبين أن هذا الطلب يحمل فى طياته الرغبة فى الدفاع عن مصالحهم المشتركة فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظره دون أن يبحث أسباب الفصل وحقيقة إتصافها بالمصلحة المشتركة لجموع العمال يكون قد أخطأ فى القانون وشابه قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٠

— المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره وإنما وضعت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل فى النزاع وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء لمخالفة أحكام المادة ١٥ سالف

الذكر، ومن ثم فليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يلحق بالبطالان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة شهر.

- تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما من الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال، وأنه على طرفي النزاع [حضور المندوبين في يوم الجلسة، ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات وأنه - إذا - تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك " كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه " يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به "، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما، وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت فى قرارها رأى هذين التندوبيين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى إنتهت إليه، فإذا كانت النقابة الصناعية لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما إنتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من القانون يكون غير منتج.

- إذا كانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبنية فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فإن نعيها على القرار المطعون فيه بالبطالان - لأنه ليس فيه ولا فى محاضر جلسات هيئة التحكيم ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبنية بالمادة ١٤ سالفة الذكر - يكون عاريا من الدليل.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٠

- إذا كانت الطاعة تنعى بطلان قرار هيئة التحكيم لأنه ليس فيه ولا فى محاضر جلسات الهيئة ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة أديا اليمين المبنية بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبنية بالمادة ١٤ سالفة الذكر فإن نعيها يكون عارياً عن الدليل .

- المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة

١٥ سائلة الذكر، ومن ثم ليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض

- أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

- تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال، وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة، ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح إنقضاء الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك " كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه " يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به، ومؤدى هذه النصوص أن إنقضاء الهيئة يقع صحيحاً إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما، وأن الهيئة لا يجب عليها قانوناً أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى إنتهت إليه فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأياً مخالفاً لما إنتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبت المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج .

- إذا كان عمال الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنما أثاروا بطلبهم نزاعاً حول أحقية فريق منهم للحد الأدنى من الأجور المبينة بالأمر العسكري وفريق آخر لإعانة غلاء المعيشة المقررة بهذا الأمر وأحقية فريق ثالث في ضم الإعلاوة إلى المرتب الأصلي لا إلى إعانة غلاء المعيشة، فإن هذا الطلب مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم ذلك أن الفقرة " ب " من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كانت تستثني من مجال التوفيق والتحكيم المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي لم يصدر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الإيضاحية إلى أن الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص لجنة التوفيق والتحكيم وتلافي الدفوع بعدم الإختصاص التى كثيراً ما تسبب في تعطيل الفصل في المنازعات - كما ورد في هذه المذكرة أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك روى في القانون الجديد تعميم حق لجنة التوفيق في إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم - وبين من ذلك وما ورد في المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هيئة التحكيم قد وسع اختصاصها حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع مهما كانت صفته

سواء كانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١

- ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ من تحديد معاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق، إنما قصد به وضع قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع، وقد خلا المرسوم بقانون سالف الذكر من النص على البطلان جزاء مخالفة أحكام نص المادة ١٣ منه، ومن ثم فليس من شأن التجاوز عن هذا المعاد أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعدئذ.

- مؤدى نصوص المادتين ١١، ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المشار إليهما في المادة ١١ أو أحدهما، وأن الهيئة لا تلزم قانونا بأن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى إنتهت إليه، فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما إنتهت إليه هيئة التحكيم، فإن النعى على القرار المطعون فيه خلوه من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبهته المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج.

- إذا كانت النقابة " الطاعنة " قد نعت على قرار هيئة التحكيم المطعون فيه بالبطلان خلوه ومحاضر جلسات الهيئة بما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢، ولم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في تلك المادة، فإن نعيها يكون عاريا عن الدليل.

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٤

- مؤدى نص المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال والعمال وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هى أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم فى القانون، وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

- إذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد إستند فى تقرير حق العمال الدالامين بأحد مصانع الشركة الطاعنة بكوم أمبو فى علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملائهم فى مصنع آخر فى نجع حمادى

مملوك للشركة نفسها ويقوم بصناعة مماثلة - إلى مبادئ العدالة وحدها، وذلك للأسباب المسافة الواردة به، فإن النى عليه بمخالفة القانون وإخطا في تطبيقه لعدم قيام عرف في كوم أمبو جرى بعلاج عائلات العمال الدائمين يكون على غير أساس.

- إذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه وإن أورد ضمن أسبابه نقلا عن تقرير مكتب العمل "أن الشركة الطاعنة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال" إلا أنه أورد في موضع آخر نقلا عن هذا التقرير "أن الشركة تبشر علاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى دون عائلات مصنع كوم أمبو" - ثم إنتهى إلى أنه "يعين عدالة المساواة بين العمال الدائمين فى مصنع كوم أمبو وبين زملائهم بمصنع نجع حمادى فى حق أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الأدوية اللازمة مركبة وجاهزة"، فإن هذا الذى قرره هيئة التحكيم يفيد أنها إستخلصت أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى يشمل صرف الأدوية اللازمة لم فقررت المساواة فى هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين بالمصنعين ومن ثم فلا تعارض بين إمتناع الشركة عن دفع ثمن الأدوية للعمال وبين قيامها بصرف الأدوية ثم عينا جاهزة ومركبة حتى تستوفى من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم - يعيب القرار المطعون فيه بالتناقض.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١١/١١/٩٦١

أوجبت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ على هيئة التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المتدوين الحاضرين عن صاحب العمل أو الفرقة الصناعية وعن النقابة أو العمال أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المتدوين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان عدم الأخذ به. ومفاد ذلك أنه متى كان رأى المتدوين الحاضرين أو أحدهما مخالفاً لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأى فى القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به. وإذا فمتى كان القرار المطعون فيه خلوا من إثبات رأى مندوب الفرقة الصناعية المخالف للقرار ومن بيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لكى يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهى على بينة من ذلك الرأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته فإنه يكون معياً ومخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦١

هيئة التحكيم وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢، أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة مطالب العمال التى لا ترتكن إلى حقوق تؤدى إليها نصوص القانون. وإذا فمتى كان

الثابت أن اتفاق أبرم بين الشركة وعمالها بشأن حصة الوهبة "١٠٪" وطريقة توزيعها فإنه يكون ملزماً للطرفين ولا يجوز لجنة التحكيم تعديله إلا ليرر يقتضيه تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية. وعلى ذلك فإذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ما يفيد أن هناك تغييراً في الظروف تجوز معه إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين فإن قضاء بتوزيع الوهبة بنسبة مرتبات العمال والموظفين يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣

المنازعات الخاصة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئاً عن خلاف في تطبيق القانون أو تأويله أو غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي تستند إلى نص في القانون وإذا كان النزاع موضوع الطعن خاصاً باعتبار أجر الساعات التي أضفيت إلى أجور العمال بقرار ١٩٥٤/٧/١٥ أجراً أساسياً يدخل في حساب المكافآت والأجازات وإصابات العمل فإن هذا النزاع يكون جماعياً ومعلقاً بصميم علاقة العمل.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٤

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل على أن الطعون في قرارات هيئات التحكيم المخالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تعتبر "في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون إيداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول" وإذا أخطر قلم كتاب المحكمة الطاعنة بالإحالة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يستتب عليه بطلان الطعن.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٤

متى كانت هيئة التحكيم قد انتهت في قرارها بخصوص ما طلبته النقابة من إلزام الشركة بإعداد مساكن صحية للعمال إلى أنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم فإن هذا الذي انتهى إليه القرار لا يخرج مخرج الإلزام ولا تنحسم به الخصومة وفي ذلك ما يبيح.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التى لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة، ومتى إلزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع ورات فيما قرره العمال من حقوق ما يعنى عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها بإختيار العمل بالرخصة المخولة لها ولا تترتب عليها فى عدم الأخذ بها وهى فى الحالين غير مكلفة ببيان أسباب إختيارها لأحد وجهى الراى فيها كما أنها غير ملزمة ببحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تتركز إليها العمال فى مطالبهم.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٤

مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم. وإذ كانت النقابة المطعون ضدها قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق فريق من عمال الشركة فى صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم مستندة فى ذلك إلى أحكام القانون المدنى وقانون العمل وإلى ما جرى عليه العمل فى الشركة، وكان النزاع على هذا الوضع نزاعاً جماعياً ويتعلق بشروط العمل فإنه يكون للنقابة صفة فى رفعه وتخضع هيئة التحكيم بنظره.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧

مفاد نص المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبقة على واقعة الدعوى وهى المقابلة للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إختيار المندوبين عن الخصوم وإحضارهم فى يوم الجلسة منوط بهم لا بهيئة التحكيم دون ما إلزام عليها باستدعائهم

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

متى كانت المطعون ضدها " النقابة العامة لعمال البناء " قد طلبت أحقية عمال السد المالى وخطوط الكهرباء بأسوان الذين منحوا علاوتهم الدورية فى متى ١٩٦٤، ١٩٦٥ فى احتساب الأجر الإضافى وأجر إياهم الراحة على أساس الأجر الأصيل مضافاً إليه العلاوة الدورية وإذ ثبت أن هذا الطلب يتصل بحق

جماعة من العمال ويتأثر به مركزها ليس فردياً يقوم على حق ذاتي بل يدور حول الأحقية في احتساب الأجر الإضافية وأجر أيام الراحة في الفترة محل النعي على الأجر الأصلي بالإضافة العلاوة الدورية وهو نزاع جماعي يتعلق بصميم علاقة العمل ولا غموض فيه. وإذا كان مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم، وكان النزاع المطروح قد أقيم من النقابة المطعون ضدها بطلب يتصل بحق مجموعة من العمال وتتأثر به مصلحتهم وقد أقام القرار المطعون فيه على ما إقتضت به الهيئة من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق وجاء محمولاً على أسباب سائفة تكفي لحمله ولا يلزم بعد ذلك أن يتعقب الخصوم في مناحي دفاعهم وتفنيد حججهم فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

سير هيئة التحكيم في نظر النزاع في غيبة مندوبي منظمات أصحاب العمل والنقابة اللذين لا علاقتهما مباشرة بالنزاع يتضمن أنها رأت نظره في غيبتها عملاً بالمادة ١٩٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على أنه "إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح إنعقاد الجلسة بدولتهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالبطلان يكون على غير أساس

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

إذا كان مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التي أفصحت عنها في حساب مدد إشراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب المعاش أو المكافأة عن الفترة من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى تاريخ انتهاء حالة الحرب بينهما أسبق، ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين أصحاب العمل وعمالهم ولا يتعلق بشروط العمل، فإنه يكون بمنأى عن إختصاص هيئة التحكيم ونخص المحاكم العادية بنظره.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١

هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١/٢٠٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها فيما يعرض لها

من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال، ولها بجانب هذا الأصل الذى يجب إتباعه أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة فى إجابة مطالب العمال التى لا تتركز إلى حقوق تودى إليها نصوص القانون.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى، صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨

لما كان ما إشرطته المادة " ١٠٠ " من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ من أن يخلف عضوا هيئة التحكيم اليمين أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتها العمل فى الهيئة، وكان هذا الإجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته وكان الأصل فى الإجراءات أن تكون قد رويحت وعلى من يدعى إنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه وكان عدم إثبات أداء عضوى الهيئة لليمين المطلوبة بمحاضر جلسات نظر النزاع لا يكفى بذاته على عدم أدائها لها.

* الموضوع الفرعى : إلتزامات العامل :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى، ١٠ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

أوضحت المادة ٦٨٥ من القانون المدنى إلتزامات العامل الجوهرية ومنها ما أوجبه على العامل فى فقرتها الأولى من (أن يؤدى العمل بنفسه وأن يبدل فيه من العناية ما يبذلله الشخص المعتاد) - فإذا كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بتريرا لفصل المطعون عليه إخلال الأخير بالتزاماته بعدم بذله فى العمل المتعاقد عليه العناية اللازمة مما سبب للطاعن خسارة، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه وكان ما أورده بأسبابه من قفى جهل الطاعن بالعمل المتعاقد عليه أو التنويه بكفائه لا يدل بذاته على نقى ما تمسك به الطاعن من إخلال المطعون عليه بالتزاماته الناشئة عن عقد العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور فى التسيب يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى، ٣٨ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢

مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أو التى تقابل المادة ٦٨٥ من القانون المدنى والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، أن العامل يلتزم بإطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم على تنفيذه فى حدود وظيفته طالما أنها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها .

• الموضوع الفرعي : التزامات رب العمل :

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠

إن إلزام رب العمل بإعطاء الأجير عند إنقضاء عقد العمل شهادة بخلو طرفه تتضمن بيانات معينة مطابقة لحقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي كان يقوم به ومقدار أجره عليه - ذلك لا يعدو أن يكون مما يوجب حسن النية في تنفيذ عقد العمل، ولكي يتيسر للعامل سبل الحصول على عمل يرتزق منه. ومن ثم كان الحكم الابتدائي على صواب في الأخذ بقواعد العدالة لسد ما في القانون من نقص في هذا الخصوص عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم. والحكم المطعون فيه إذ ألفاه إستناداً إلى عدم وجود نص يكون قد مخالف القانون ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٤

جرى قضاء هذه المحكمة - إعمالاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٣ - على أن قواعد العدالة والعرف توجب إلزام رب العمل عند انقضاء عقد العمل بإعطاء شهادة بخلو طرف للعامل تتضمن بيانات معينة تطابق حقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي كان يقوم به ومقدار أجره عليه، إذ لا يعدو أن يكون ذلك مما يوجب حسن النية في تنفيذ عقد العمل.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٤

متى كان الحكم إذ قضى بإلزام رب العمل بأجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل حتى وفاته أقام قضاءه على أن رب العمل أبلغ النيابة العمومية ضد العامل بأنه بدد بعض أموال المنشأة التي يشغل فيها وأن السلطة المختصة حققت هذه الشكوى وإنتهت إلى حفظها بقرار صار نهائياً بعدم الطعن فيه وأن التبليغ كان يعلم رب العمل وتديره، فإن هذا الحكم يكون قد طبق المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٤ تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣١، ٢٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٩

حددت المادة ١٥ من قانون العمل الفردي المعدلة بالقانون ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات - بأنها الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد إمتيازها - ونصت في فقرتها الأخيرة على أنه لا يعتبر من الأعمال التي ليست لها صفة السدوم والإستمرار. كالأعمال أو الطائفة الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكملته له أو تفتق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي، فإذا كان القرار المطعون فيه قد سلم بأن الأعمال التي يقوم بها العمال

الشاكسون لم ترد في عقد امتياز الشركة أو لائحة تأسيسها ولكنه برر قضاءه بأنها أعمال مرتبطة بالعمل الأصلي ومكملة له وتتفق طبيعتها مع طبيعته ووصفها بصفة الدوام والاستمرار - وهو وصف قانوني خاطيء لتلك الأعمال - وهي أشغال التجارة والنحاس والبويات التي تعهد المقاول بالقيام بها بواسطة عماله بأجور محددة على أساس وحدة العمل وفي أجل محدد - فهي أعمال لا تعدوا أن تكون طارئة أو دورية. مما يخضعها لرقابة محكمة النقض وإعطائها الوصف القانوني الصحيح مما يخرجها من الأعمال الأصلية التي نصت عليها المادة ١٥ معدلة من قانون العمل الفردي، فإن القرار المطعون فيه بإعماله حكم هذه المادة وتقرير حق العمال الشاكين في المساواة بينهم وبين عمال الشركة في سائر الحقوق والمزايا والزام المقاول بذلك بالتضامن مع الشركة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩

- مجال تطبيق الأمر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن هذا الأمر تنطبق أحكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقيد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا تنطبق إلا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران التي حددها وزير الشؤون الاجتماعية، ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه الأمر العسكري ٤٦٩ ولا يكون بالتالي ثمة محل للتحدى بنص المادة الثانية من القانون المدنى فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق إذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر فواعده ذلك التشريع .

- صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ فى شأن عقد العمل الفردي ليحل محل القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤، ونص على إلغاء هذا القانون الأخير كما نصت المادة ٢٧ منه فى فقرتها الثانية على أن " من يستخدم عمالاً فى المناطق البعيدة التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد عن ثلث التكاليف بشرط ألا يتجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليماً عن الوجبة الواحدة " ولم يرد فى القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما يفيد إلغاء الأمر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ " بالزام أصحاب المحال الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة حسين مستخدماً أو عاملاً فاكتر فى مصنع واحد والخاترين لأراضى زراعية تزيد مساحتها على مائتى فدان أن يتخذوا الرقيات اللازمة لتقديم وجبة الظهر فى كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال على أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذى يقدم له بما لا يتجاوز خمسة عشر مليماً " .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠

إذا كانت هيئة التحكيم قد أستخلصت من تراوح المكافأة التى صرفتها الشركة لعمالها نهاية كل عام خلال السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ بين أجر شهر واحد وأجر ثلاثة شهور أن صرف المكافأة هم على أساس مرتب شهرين فى نهاية كل عام لم يجز به العرف، فإن تقريرها أن مكافأة نهاية العام بالقدر الذى يطلبه العمال ليست جزءا من الرتب يعد تقريراً سائفا لا مخالفة فيه للقانون، وليس فى هذا الذى إنتهت إليه تعارض مع تقريرها حق العمال فى صرف أجر نصف شهر فى كل عيد لإستادها فى هذا الخصوص إلى أن الشركة كانت تصرف مكافأة العيد باطراد وباستمرار وبمقدار ثابت منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ هو أجر نصف شهر لكل عيد.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٠

يشمل الأجر بمفهومه كل ما يدخل فى ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته، فیدخل فى هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدنى هذا المعنى، فنصت فى فقرتها الثانية على أن العلاوات التى تصرف لمستخدمى المجلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر، وتأسيسا على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الإعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأسمى، ما لم يرتض العامل مع صاحب العمل على إستبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له، ومثل هذا الإلتفاق يكون صحيحا وفقا لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يتعين نقضه.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠

متى توافرت عناصر العرف فى صرف المنحة أصبحت حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم لا يمنع من ذلك تحقق الحسارة أو إنخفاض الربح بعد إستقرار هذا العرف فإذا كان بين من القرار المطعون فيه أنه ثبت هيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنة أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات إلى أن أوقفت صرفها فى السنة الأخيرة وأن الهيئة إنتهت إلى أن العشر سنوات "مدة كافية لتكوين العقيدة عند العمال لإعتبار المنحة جزءا من الأجر" فإن القرار لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٠

- ليس فى نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح التوقيات والملاوات الدورية لعماله - وإذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولما إلى جانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هى أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وذلك ولما للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة، وكانت النقابة الطاعنة لم تقدم ما يسد على قيام عرف خاص يقتضى إلزام صاحب العلم بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذى وضعته الشركة إخلاله بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستخدمى الشركة وعمالها، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين.

- إذا كان القرار المطعون فيه قد رفض طلب منح علاوة اجتماعية للمتزوجين " لأن العرف لم يستقر على منح هذه العلاوة ولأنه لا محل للمقارنة بين ما تجرى عليه هذه الشركة بالنسبة إلى الشركات الأخرى إذ لكل إمكانياتها وظروفها الخاصة " فإن هذا الذى أورده القرار كاف لحمله.

- المنحة متى تفررت واستكملت عناصرها القانونية إلزم صاحب العمل بأدائها كما هى وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها وهى بذلك تختلف عن الأجر العادى أو الأجر الأساسى الذى تنضاف إليه علاوة غلاء المعيشة طبقاً لما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه " يتخذ أساساً لتحديد العلاوة الأجر الأساسى الذى يتناوله الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدور هذا الأمر " وبما يستفاد منه أن علاوة غلاء المعيشة إنما تنضاف وتنسب إلى الأجر الأساسى وحده لا إلى ملحقاته .

- إنه وإن كانت حماية المياه نوعاً من الأجر يخص به الشركة من يقيم من مستخدميها فى دائرة إلزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضى إلزام الشركة بتعميم هذه الحماية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز فى الأجور بين عماله لإعتبارات يراها فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لقصر الحماية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة إلزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة، فإن النعى على القرار المطعون فيه رفضه طلب تعميم الحماية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة لمخالفته لقواعد العرف والعدالة يكون غير مسيد .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢

خولت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - سواء فى نصها الأصلى أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ - العمال الذين يستخدمهم من عهد صاحب العمل بعض أعماله الأصلية الحق فى مطالبة هؤلاء الآخرين بمساواتهم بصاحب العمل، كما وضعت على صاحب العمل التزاماً بمسئوليته بالتضامن مع من عهد إليه القيام ببعض أعماله الأصلية قبل العمال الذين يستخدمهم هذا الأخير فى خصوص تلك المساواة وهذا النص لا يتسع للإلزام صاحب العمل بتثبيت عمال المقاول لأن ذلك يعطى على إنشاء علاقة عمل مباشرة بين عمال المقاول وصاحب العمل.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٢

مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن الشارع وضع التزاماً على رب العمل الجديد - الذى آلت إليه المنشأة - بمسئوليته بالتضامن مع رب العمل السابق قبل العمال. ومن مقتضى هذا الالتزام التضامنى أنه لا يعين توجيه الطلب الخاص به ابتداء إلى العمل السابق .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ٥/٤/١٩٦٦

مشروعية سبب غياب العامل أو عدم مشروعيته لا شأن له بالالتزام توفير الرعاية الطبية للعامل أو منحه إجازة مرضية، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر من واقع الدعوى وفى نطاق سلطته مشروعية هذا السبب، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خالف الثابت فى الأوراق.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى أن صاحب العمل لا يلتزم أصلاً بأداء المكافأة للعامل فإنه لا جدوى بعد ذلك من تعييه فيما يزيد فيه من عدم قيام التضامن بين المطعون ضدهما " رب العمل وهيئة التأمينات " ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير منتج .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٦/٣/١٩٧٧

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى تملكك الطاعة فى ظله الصيدلية محل النزاع - بعد أن حدد فى المادة ٧٥ منه على سبيل الحصر للأسباب التى تنتهى بها خدمة العامل أتبع ذلك بالنص فى المادة ٨٠ على " أن يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته " مما مژده أن وقف عقد العامل بشركة من شركات القطاع العام بسبب إعتقاله لا يرتب حرمانه من أجره طوال فترة الإعتقال ما دام أن مناطق الحرمان إنما هو إنتهاء الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر المادة ٧٥ من القرار الجمهورى آنف الذكر. متى كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن

المطعون ضده لد إعتقل يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فإن هذا الإعتقال الذى يعد قوة لاهرة لا يرتب إنفساخ عقده بقوة القانون بل يؤدى إلى وقف هذا العقد مع إبقاء التزام الطاعنة بأجره عن فوره إعتقاله موضوع الدعاى الراهن سواء فى ذلك المدة السابقة على القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتلك اللاحقة عليه.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٧

السكن المجانى لا يعتبر ميزة عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه إلا إذا كان رب العمل ملزماً بأن يوفره للعامل فى مقابل عمله. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى إستدلال سائغ إلى أن الشركة المطعون ضدها لم تلزم بتهيئة ذلك السكن للطاعن * كاتب بوابة * كجزء من أجره وأن طبيعة عمله لا تفرض حصوله عليه، ورتب على ذلك أنه لا يعد من قبل الأجر العينى فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

* الموضوع الفرعى : الجمع بين وظيفتين :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١

إذ كان مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ أنه لا يجوز للشخص شغل أكثر من وظيفة واحدة بالجهات التى ألصحت عنها ذلك القانون ومن بينها الشركات، فيمنع من الشركات فبمنع منذ نفاذه تعين من يشغل وظيفة بها فى وظيفة أخرى، كما يلتزم شاغل الوظيفتين أو أكثر باختيار تلك التى يحتفظ بها خلال شهر من تاريخ سريانه، فإن تخلف عن هذا الإختيار فى الميعاد المحدد له وجب قصر عمله على الوظيفة المعين بها قبل غيرها. ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل لدى شركة الإعلانات الشرقية فى أول مارس سنة ١٩٥٨ وانتهت خدمته بها لبلوغه من الستين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٧، كما عين أثناء عمله لديها فى وظيفة مستشار فنى بالشركة المطعون ضدها الثانية فى أول يناير سنة ١٩٦٣ وأن هذه الأخيرة فصلته من العمل إعتباراً من ٣٠ من يولية سنة ١٩٦٧ فإنه يكون لى هذا التاريخ قد جمع بين وظيفتين فى هاتين الشركتين بما يخالف الحظر المقرر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فى هذا الخصوص، كما يكون بمنأى عن الإختيار المقرر به لإحداهما لأنه إنما شغل وظيفته لدى المطعون ضدها الثانية فى ظل أحكامه المانعة للجمع بين الوظيفتين والمخالفة لهذه الأحكام، حال أن ذلك الإختيار مقرر لمن كان وقت نفاذ ذلك القانون يشغل أكثر من وظيفة، ومن ثم يكون لفصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها الثانية بمرور غير مشوب بالتعسف، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

*** الموضوع الفرعي : الحد الأقصى لساعات العمل :**

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦

مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية والمادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ١٤٤ - الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٢ بتحديد ساعات العمل في بعض الشركات والمصانع وزيادة عدد العاملين فيها هو تحديد الحد الأقصى لساعات العمل في الشركات الخاضعة لأحكامه - بسبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة في الأسبوع والمبرة في هذا الخصوص بساعات التشغيل الفعلي في العمل الذي يؤديه العامل لحساب صاحب العمل فلا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة أو ما يتفقه العامل من أوقات الإنتظار بكان العمل قبل بدئه.

*** الموضوع الفرعي : الحقوق الناشئة عن عقد العمل :**

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٦

حق المكافأة وحق التعويض حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتها لمكافأة العامل عن مدة خدمته إلزام مصدره المباشر القانون وسببه ما أداه العامل من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذي تم بينهما فهي بهذا تعتبر نوعاً من الأجر الإضافي أوجب قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في المادة ٢٣ منه دلعه للعامل عند انتهاء العقد بغير خطأ أو تقصير من جانبه فلا يجوز حرمانه من هذه المكافأة إلا في الأحوال المقررة قانوناً - أما التعويض فهو مقابل الضرر الذي يعيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر معها وجوداً وعدماً. وإذن فمتى كان الثابت أن الطاعن إنما طلب في دعواه الحكم المكافأة على أساس قانون عقد العمل الفردي الذي تنص المادة ٢٣/١ منه على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب أن يدفع للعامل المكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه المادة، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الطاعن مفصولاً من الخدمة لا مستقبلاً وبالتالي مستحقاً للمكافأة القانونية عن مدة الخدمة - ولكنه قضى في الدعوى على اعتبار أنها دعوى تعويض لحسب وأعمل حكم المادة ٢٦٦ من القانون المدني الذي يقضي بالتعويض عن الفصل التعسفي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وخالفه فيما أنزل من حكم عليها مما يتعين معه نقضه.

النص في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن ,, للعامل الذى يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل، ويقدم الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب مسجل وتتخذ هذه الجهة الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودعياً فإذا لم تتم التسوية تعين عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ تقديمه إلى قاضى الأمور المستعجلة بالحكمة التى يقع فى دائرتها محل العمل أو قاضى المحكمة الجزئية المختص بشئون العمل بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة فى المدن التى أنشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم ... وعلى قلم كتاب المحكمة أن يقوم فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ فى معاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الإحالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الإدارية المختصة وعلى القاضى أن يفصل فى طلب وقف التنفيذ فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائياً، فإذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل فى الوقت ذاته أو يؤدى إلى العامل مبلغاً يعادل أجره من تاريخ فصله. وعلى القاضى أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل أو للمحكمة المختصة لنظر شئون العمال فى المدن التى توجد بها هذه المحاكم، وعلى هذه المحكمة أن تفصل فى الموضوع بالتعويض أن كان له محل وذلك على وجه السرعة خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ أول جلسة وإذا لم يتم الفصل فى الدعوى الموضوعية خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة جاز لصاحب العمل بدلاً من صرف الأجر للعامل أن يودع مبلغاً يعادل هذا الأجر خزنة المحكمة حتى يفصل فى الدعوى ... وتطبق القواعد الخاصة بإستئناف الأحكام المنصوص عليها فى القوانين المعمول بها على الأحكام الصادرة فى الموضوع ويكون معاد الإستئناف عشرة أيام وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ أول جلسة ،، يدل على أن معاد الإستئناف المنصوص عليه فيها إنما قصد به خصوص الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالالتزام هذه الأوضاع وما عداه باق على أصله وتلتزم فى إستئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات، يؤيد هذا النظر كون هذه الدعاوى محكوماً فيها بوقف تنفيذ قرار الفصل بالأجر من تاريخ هذا القرار إلى أن يفصل فى موضوع التعويض وقد انتهى الحكم فيه إلى الرضى لثبوت مشروعية قرار الفصل فرأى الشارع رعاية منه لمصلحة صاحب العمل والعامل على السواء أن ينص على إجراءات ومواعيد قصيرة لسرعة نظرها والفصل فيها ومعاد خاص لإستئناف هذه الأحكام وهو معاد مقصود لذاته لا محمولاً على وصف السرعة المنصوص عليه فيها أو فى المادة السابعة من القانون وإلا لما كانت هناك حاجة للنص عليه ولولا تحديد المواعيد المقررة فى قانون المرافعات

لإستئناف هذا النوع من الأحكام، وقد راعى المشرع في تقصيره أن يتحشىجنباً إلى جنب مع المواعيد القصيرة التي إختص بها هذا النوع من الدعاوى إذ ليس من المستساغ أن يوجب الفصل فيها وفي الإستئناف خلال شهر ويترك تحديد ميعاد الإستئناف للقواعد العامة.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧

مفاد نصوص المواد ٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ و ٩٦ و ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، أن القانون شرع للعاملين أن يحتفظوا في كل الأحوال بالأميز لهم مما اكتسبوه من حقوق سواء أكان مصدرها قانون العمل أم عقد العمل المشترك أم عقد العمل الفردى.

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧

الإتفاق بالصالح أو التنازل بين رب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقرها قوانين العمل. وإذا كان الإتفاق الذى إنعقد بين الشركة الطاعة والمطعون ضده، والذى تضمن إستبدال أجر ثابت بالعمولة التى كان يتقاضاها المطعون ضده، لم يمس حقوقاً قررتها قوانين العمل، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على " أن العمولة التى يتقاضاها المطعون ضده جزء من الأجر تعلق به حق المستأنف عليه المطعون ضده ولا يجوز المساس به أو الإتفاق على مبلغ أقل منه" فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢

متى قضت محكمة النقض بقيام علاقة عمل بين العمال التابعين للنقابة الطاعة وبين شركات البزول المطعون ضدها، وكان أولئك العمال ليسوا من بين الطوائف المستثناة من نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فإنه يتعين إجابة الطاعة إلى طلباتها بمریان أحكام ذلك المرسوم بقانون على العمال التابعين لها وكذلك الأمر بالنسبة للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل والقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة وهى جميعاً قوانين قصد بها تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل. أما عن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية الذى كانت تنص المادة الأولى منه على أنه " يجب على جميع العمال الذين يشتغلون فى المجال الصناعية والتجارية. ... أن يكونوا حاملين لبطاقة شخصية " فإنه قد حل محله القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية الذى أوجب فى مادته الأولى على كل مواطن تزيد سنة على ستة عشر عاماً أن يحصل على بطاقة

شخصية، ومن لم تعد البطاقات الشخصية قاصرة على العمال، فلا يكون لطلب إعمال القانون ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ من محل .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢
مضى كان الثابت فى الدعوى أن كلا من بدلى الإنتقال والمشروب لا يعدو أن يكون مقابلاً نقدياً لميزة عينية إلترمت الشركة المطعون ضدها بتقديمها للطاعن وصارت حقاً مكتسباً له، وكانت الزاايا العينية تعتبر وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جزءاً من الأجر فإنه يجب إدماجهما فى مرتب الطاعن عند إجراء التعادل والتسوية ولا يجوز صرفهما له بعد تسوية حالته لأن هذه التسوية تقوم على تحديد مرتبات العاملين بما يتضمن تقيماً شاملاً لمرتبات وظائفهم.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٤
حق العامل فى حصيله صندوق الإذخار وحقه فى المكافأة أو فيها ما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو حق ناشئ عن عقد العمل ونظمه قواعد فى عقود العمل ويختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ من أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد " وهو معاد يتصل برفع الدعوى

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩
الإتفاق بالصالح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع باطلاً وفقاً لنص المادة ٣/٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام القانون، وإذا كانت أعانة غلاء المعيشة قد فرضها الشارع للعمال لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وينبى على ذلك وجوب دفعها لهم كاملة وفق النصاب الوارد بالأوامر العسكرية الصادرة بشأنها باعتباره الحد الأدنى لكل فئة فإن الإتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن جزء من هذه الإعانة يندرج تحت حكم هذه المادة فضلاً عن مخالفته للنظام العام. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض ما تمسك به الطاعنان من أن تلك التسوية التى تمت بينهما وبين المؤسسة المطعون ضدها وقعت باطلة بالنظر لتلك المادة على لفيه شبهة الإكراه عنها، وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدواع ولا يكفى لرفضه واستغنى بذلك عن بحث ما إذا كانت هذه التسوية تنطوى على تنازل الطاعنين عن جزء من تلك الإعانة أم لا، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسيب.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٢١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٦

الإتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع باطلاً وفقاً لنص المادة ٣/٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هذا القانون، ولما كان العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يمنحون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم بما لا يجوز معه أن تقل عن أول مربوط فئة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى للأجر وذلك عملاً بنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة، فإن الإتفاق بين الشركة المطعون ضدها وبين الطاعن على التنازل عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتباً يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عليها وكذا التنازل عن الدعوى بهذه الفروق بموجب الإقرار الصادر من الطاعن - العامل - يكون باطلاً لمخالفته نص الفقرة الثانية من المادة السادسة ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بتلك الخصومة في الدعوى إلى ذلك الإقرار الباطل فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢١

تنص المادة ٣/٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه، يقع باطلاً كل مصالحة أو إبراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ إنتهائه إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون،، وإذا كان مفاد إقرار التنازل الصادر من الطاعن - العامل - أن نزوله عن دعواه إنما لينصرف إلى تنازله عما تشتمل عليه هذه الدعوى من حقوق تندرج تحت حكم هذه المادة. وكان الحكم المطعون فيه قد خرج من مدلول الإقرار وجرى في قضائه على إعتبار هذا التنازل تركاً للخصومة لا يمس تلك الحقوق وتحجب بهذا الخطأ عن نظر موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١

إذا كان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم ينظم قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقد ترك ذلك للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني، وإذا كان سقوط هذه الدعاوى بالتقادم يانقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد وفقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المذكور فيما عدا ما يتعلق فيها بالمسائل التي حددها تلك المادة وأوردت لها أحكاماً خاصة - لإغما راعي الشارع فيه ملاءمة لاستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواظبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥

إذ كان الخطأ العقدي يتحقق بعدم تنفيذ المدين لإلتزامه الناشئ عن العقد لأن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه للمطعون ضده الأول بالتعويض على إخلال الطاعة بالترامتها الناشئة عن عقد العمل بعدم صرف علاوة إستثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له في الجهر يده ومنعه من الكتابة دون أن يعنى ببيان سنده في قيام هذه الإلتزامات في جانب الطاعة ومصدرها وما إذا كانت تدخل في نطاق عقد عمل المطعون ضده المذكور، وعلى خلاف الثابت في الأوراق من أن منسح العلاوة الإستثنائية للعاملين بالمؤسسة هو من إطلاقات الطاعة، يكون قد أعطى في تطبيق القانون وشابه القصور في السبب وخالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : الراحة الأسبوعية :**

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

لما كان المشرع قد حدد للعامل في مقابل تشغيله وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة وفي يوم الراحة أجراً خاصاً بما نص عليه في المادة ١٢١ من قانون العمل المشار إليه من أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مظهرها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مظهرها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجراً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهائياً و ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً وإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة سالف الذكر ليستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد أجراً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازي أجر مظهرها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجراً إضافياً مضاعفاً هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهائياً و ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل

الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مغايرة لأحكام إجازات العامل وأجرهم من عمله في الأعياد بما لا سبيل للقياس عليها أو الخلط بينهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية، وأخصر إشتغال العامل في غير ساعات العمل وأيام العمل التي ألزمه القانون بها عملاً إضافياً.

* الموضوع الفرعي : العاملون بالقطاع العام :

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٤
ندب العامل للقيام بأعباء وظيفة تعلم وظيفته الأصلية لا يكسبه حقاً في تسوية حالته عليها أو في أجر فتيها المالية.

* الموضوع الفرعي : العاملون ببنك مصر :

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٤
بنك مصر تحول من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة عربية بصدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ وأصبحت علاقته بموظفيه اعتباراً من هذا التاريخ علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل كما تخضع لأحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتباره جزءاً متمماً لعقد العمل.

* الموضوع الفرعي : العلاوة الدورية :

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٣٥ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٣
مناط إستحقاق العلاوة الدورية السنوية وفقاً للائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره - في الأعياد المحدداً لها - واقعاً بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها في المادتين ٢٤، ٢٥ من اللائحة.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٣
مناط إستحقاق العلاوة الدورية السنوية وفقاً للائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية

وأن يكون أجره - في الجهاد المحدد لها - والقبأ بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التى يشغلها فى هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها فى المادتين ٢٤، ٢٥ من اللائحة.

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢

- تشوط المادة ٢٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - لمنح العلاوة والحصول على تقدير مقبول على الأقل فى متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد قضى على تعيين العامل فى خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختيار .

- مؤدى نص المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعمول به من ١٩٦٦/٨/٢٨ أن منح العلاوة للعاملين فى ختام كل سنة مالية أو منح نسبة أو عدم منحها منوط بقرار مجلس إدارة الشركة تبعاً لمركزها المالى وما حققته من أهداف وأن يعتمد قرار الشركة فى هذا الشأن من المؤسسة التابعة لها ثم من الوزير المختص، كما تفرق فى نسبة العلاوة التى تمنح للعاملين تبعاً لمسوى التقارير السنوية .

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مناط إستحقاق العلاوات الدورية طبقاً للمادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن يكون العامل حاصلاً على تقدير ممتاز أو جيد وأن تكون قد مضت سنة على تاريخ منح العلاوة السابقة أو صدور قرار الوقية أو إعادة تعيين العامل دون فاصل زمنى أو إنقضاء سنتين من تاريخ الإلتحاق بالخدمة لأول مرة .

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٢

إذا جاز العامل نهاية ربط المستوى المقرر لوظيفته أضحي غير مستحق للعلاوة الدورية إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفته شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الوقية التى يحصل عليها مستقبلاً سواء كانت الوقية إلى فئة فى ذات المستوى الذى نقل إليه أو إلى فئة فى المستوى الأعلى حتى يتم إستهلاك الزيادة.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١

مناط إستحقاق العلاوات الدورية وفقاً لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره فى التاريخ المحدد لإستحقاق العلاوة

واقعا بين حدى ربط الفترة المالية المقررة للوظيفة التى يشغلها فى هذا التاريخ متى توافرت الشروط الأخرى لنحوها.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٧

لا يجوز التحدى بإقتار العامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر فى إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحية العامل لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه وإن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقوف عن العمل، إلا أنها لم تحظر تقدير كفايته تقديرأ حكاماً بالتقرير السابق على الوقف، يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والذى حل محل النظام السابق - من أحكام خاصة فى تقدير كفاية بعض فئات العاملين أجاز فيها تقدير الكفاية تقديرأ حكاماً وذلك بالنص فى المادتين ٢٨، ٢٩ منه على الأعداد بالتقريين السابقين بالنسبة للعاملين المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة، وتقرير الكفاية بمرتبة كفاء حكاماً بالنسبة للعاملين المجدد أو بمرتبة ممتاز حكاماً إذا كان قد حصل عليها فى العام السابق، ومرتبة ممتاز حكاماً بالنسبة للعاملين المستدعى للإستيعاب أو المستقبلى، وبما لا يقل عن مرتبة الكفاية فى السنة السابقة على الإنتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين، ومرتبة كفاء حكاماً لمن زادت مدة مرضه عن ثمانية أشهر أو بمرتبة ممتاز حكاماً إذا كان قد حصل عليها فى العام السابق.

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩

مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة ج على أن تستحق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ طبقاً للقواعد والشروط الواردة فى المادة الأولى، ويكون من رتبه إلى أكثر من فئة وظيفية واحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين على الأقل من علاوات الفئة التى رتب إليها، فإنه لا يستحق تلك العلاوة طبقاً لنص المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون الذى لم يضع قواعد عامة لإستحقاق العلاوة الدورية إلا فيما عرض له بنص خاص، وتبقى القواعد والشروط التى نص عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هى المرجع فى شأن إستحقاق العلاوات الدورية.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٩

لما كانت المادة التاسعة من القانون ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبرول تنص على أن " " وكانت لائحة نظام العاملين بالهيئة المذكورة والتى أصدرها مجلس إدارتها تفاد هذا القانون قد وضعت جدولاً أساسياً للدرجات الوظائف وفئات الأجور والعلاوات لزيادة أجور العاملين. ونظمت

أحكام العلاوات والبدلات والمكافآت التشجيعية وحوالز الإنتاج والأجور الإضافية التى تصرف لهم. ونصت اللائحة على منح العلاوة الدورية بنسبة مئوية من الأجر الأساسى الشهرى وكان تطبيق أحكام العلاوات الدورية الواردة بهذه اللائحة يعتبر الفضل للعاملين بقطاع البترول لما ورد بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكانت الهيئة الطاعنة قد طبقت هذه اللائحة فى شأن المطعون ضده فلا يحق له من بعد أن يطالب بالعلاوات الدورية طبقاً لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام خلال فترة إجازته تأسيساً على أن اللائحة تحرمه منها لما فى ذلك من تجزئة فى تطبيق النظامين وهو ما لا يجوز.

*** الموضوع الفرعى : العمل بالهيئات الأجنبية :**

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٩
مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإشراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية، وما نص عليه فى النموذج الذى أعده وزير الداخلية لطلب الحصول على الإذن الصادر به قرار وزير الداخلية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢، أنه يتعين على المصريين الذين يريدون العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة أن يقدموا للجهات المختصة بمقود عمل مع تلك الهيئات وتكون موثقة أو مصدقة عليها من جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول على الإذن، وأنه لا يعفى من تقديم هذه المقود سبق العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة .

*** الموضوع الفرعى : العمولة :**

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٨
الأصل فى إستحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها، فهى ملحقات غير دائمة ليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة التوزيع أو التحصيل التى يصرفها صاحب العمل لعماله فرق أجورهم الأصلية والتى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع أو التحصيل، الفعلى فإذا بارش العامل إستحق العمولة وبمقدار ذلك التوزيع وهذا التحصيل، أما إذا لم يبارشه العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق العمولة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعن لعمولة التحصيل

موضوع الدعاى إبتاء على إلغائها ونقل الطاعن من عمله السابق إلى عمل يختلف عن عملية التحصيل فإن يكن قد طبق القانون تطبيقاً سديداً بمنأى عن الفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥

إذ كان بين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ بإلزام المطعون عليه بقيمة العمولة المستحقة للطاعن عن المدة من ١/٨/١٩٦٠ إلى آخر يونيو سنة ١٩٦١ بنسبة ١/٢ ٪ من مجموع مبيعات المعرض وقد تأيد هذا القضاء إستئنافاً، وحاز بذلك قوة الأمر المقضى، ولما كانت الدعوى الحالية قد أقيمت بطلب الحكم للطاعن بالعمولة المستحقة عن الفترة من ١/٧/١٩٦١ إلى ١/٨/١٩٦٢ وبفرق العمولة المستحقة عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ إلى ١/٧/١٩٦٠ وتعديل الأجر الشهرى بإضافة متوسط العمولة بسبب نقله من عمله إعتباراً من ١/٩/١٩٦٢ تأسيساً على أن عقد عمل الطاعن والقرار المطعون ضدها يخولانه الحق فى العمولة بواقع ٢/١ ٪ من جملة مبيعات المعرض وهو ذات الأساس الذى حمل عليه طلباته فى الدعوى الضادر حكمها بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ والنحسم الخلاف بينهما بشأنه بالحكم النهائى الصادر فيها. لما كان ذلك؛ وكانت المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بطُوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بإنتفائه، فإن هذا القضاء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، يحرز قوة الشئ المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وبمعهمم النزاع بطريق البهرى؛ أى بطريق الدفع فى شان أى حق آخر يعوقف ثبوته أو إنتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الففضل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنتفائها، لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطاعن بطلباته على أساس ما أسطر له بموجب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ والحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٦ من حق فى العمولة بواقع ٢/١ ٪ عن جملة مبيعات المعرض وما لهذا القضاء من حجة قولاً منه بأن هذه الحجة قاصرة على النزاع الذى تعرض له الحكم المذكور ولا يمتد لإختلاف المدة المطالب بالعمولة عنها فى الدعويين ما دام الأساس فيها واحد، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم السابق باستحقاق الطاعن للعمولة بنسبة ٢/١ ٪ من مجموع مبيعات المعرض فإنه يكون قد فصل فى النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

— بالأصل فى إستحقاق الأجر—على من جلتللى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها العمولة التى

تصرفها الشركة الطاعة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والتي لا تصدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو القيادة الفعلية للسيارات المذكورة عملة فإذا باشرها العامل إستحق العمولة بمقدار مسافات هذه القيادة أما إذا لم يباشرها أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة الأجازات. لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق سائقي سيارات النقل لدى الشركة الطاعة في متوسط تلك العمولة عن أيام الأجازات الإعيادية والمرضية على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءاً من أجورهم واجب الأداء في أيام الأجازات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- إذ كان وصف الأجر لا يخلق جميع الميزات العينية التي يحصل عليها العامل وإنما يشترط لإعتبار الميزة العينية أجراً أن يكون صاحب العمل ملزماً بها للعامل لا متبرعاً، ومناط كونها كذلك أن تستلزمها مقتضيات عمله فتضحي بضرورية لأدائه، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أنه لا يعتبر من قبيل الأجر الخاصة التي تمنح للعامل لإرتدائها أثناء العمل بقصد الظهور بالمظهر اللائق أمام العملاء أو توحيد الزى بين العمال لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه لم يبين السند القانوني لتفضائه بأحقية سائقي سيارات النقل بالشركة الطاعة في الملابس الخاصة موضوع الدعاوى ولم يحقق عناصر هذه الأحقية فلم يعرض لما إذا كانت هذه الملابس قد استكملت شروط الميزة العينية أو إلتفتتها وما إذا كانت ضرورة لأداء عمل هؤلاء السائقين أم أنها ليست كذلك، وكان يتعين على القرار أن يقول كلمته في هذه المسائل القانونية ولا يبنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي إستقضاء كنهها بنفسه. ولما كان هذا القرار قد أعجز بذلك بحكمة التقض من ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون فإنه يكون مشوباً بأخطأ في تطبيق القانون والقصور.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨١

إذ كان مجلس إدارة الشركة الحق في وضعي نظام للحوافز في سبيل تنمية وتطوير إحساس العاملين بالمشاركة تطبيقاً لحكم المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - المنطبق على واقعة الدعوى وكان الثابت أن الطاعة قد وضعت نظاماً شاملاً للعمولة على المبيعات وحددت نسبة معينة لحسابها تسرى على كافة العاملين بوزع منتجاتها ومن ثم فإن المطعون ضده يكون خاضعاً لذات النظام بعد اندماج الشركة السابقة التي كان يعمل بها بالشركة الطاعة ولا يقدح

في ذلك أنه كان يتقاضى نسبة عمولة تفوق النسبة المحددة بالشركة الأخيرة، إذ أن حقه يتعلق بحسب بعدم المساس بمقدار أجر الذى كان يتقاضاه بالشركة المندجة مضافاً إليه عمولة المبيعات.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

النص في المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام. يدل على أن مجلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسب العمولة أو تعديلها طالما أن ذلك يستهدف تطوير الإنتاج وتنميته بشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢

يدل نص المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن مجلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسبة العمولة أو تعديلها طالما أن ذلك يستهدف تطوير الإنتاج وتنمية وتظيم العمل وبشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين أو مجموعة منهم دون تمييز ولا يجوز للعامل النعى عليه ولو أدى هذا النظام إلى نقص العمولة ما دام أنه غير مشوب بالتحيز وسوء القصد.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧

الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمطبق على وقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة ونسبت لها صفة الليات والإستقرار ومن بينها عمولة البيع التى تصرفها الشركة الطاعنة للمطعون ضده والتى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها إلا إذا تحققت سببها وهو البيع الفعلى، فإذا باشره المطعون ضده إستحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحقها .

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢

- لما كانت العمولة هى الأجر الذى يعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والمثليين التجاريين ويدفع عادة على شكل نسبة مئوية من الصفات التى يحصلون عليها وقد تضاف العمولة إلى أجر ثابت يتقاضاه العامل وتعتبر ملحقة به وليست لها صفة الليات والإستقرار فهى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز

فى العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلى، وقد لا يتناول العامل أجراً سواها فتكون هى الأجر الوحيد له .

- مودى نص المادتين ٢٢ و٧٥ من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطابق على واقعة النزاع - يذل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المخص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بمسب ظروف العمل فيها ويعين إعمال أحكامه بإعتباره جزءاً متكاملاً لأحكام القانون .

- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من القرار بقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت عدم زيادة مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج التى يحصل عليها العامل طبقاً للنظام الذى يضعه مجلس الإدارة فى هذا الخصوص على نسبة مائة فى المائة من الأجر الأساس للعامل، وذلك بإعتبار أن العامل فى هذه الحالة يتقاضى أجراً ثابتاً، وتكون هذه الحوافز من ملحقات الأجر ولا تتحقق إلا بتحقيق سببها إلا أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد تناولت حالة ما إذا كان العامل لا يتناول أجراً سوى النسبة المثوبة عما يحق له من عمله بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة، فإنه يتقاضى فى هذه الحالة الحوافز جميعها مهما بلغت قيمتها لأنها إنما تحتل أجره المتعاقد عليه عن النسبة المثوبة للصفات التى يحققها

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢

لما كانت مكافأة زيادة الإنتاج التى تستحق للعامل بالقطاع العام هى المبالغ التى تزدى إليه نظير ما يذله من جهد إضافى وعناية وكفاية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق لنظام مسطر يضعه مجلس الإدارة المخصص إعمالاً لسلطته المخولة له بمقتضى المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى وكان الثابت فى الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تضع نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب إحتسابها فى معاش الطاعن فإن النعى بهذا السبب وأياً ما كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٩

لما كانت العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق الذى يطالب به وكانت المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن " يخص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالمنازعات الخاصة ... والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ... " وكان لفظ المكافآت الواردة فى هذا النص قد جاء عاماً مطلقاً بحيث يشمل المكافآت بكافة أنواعها، وكان الثابت بالأوراق أن المنازعة بين الطعون ضدها

الأولى والطاعين تدور حول مدى أحقية المطعون ضدها للمكافأة موضوع النزاع إبان فترة إعارتها من جهة عملها الأصلية بالقطاع العام لجهاز تصفية الحراسات، فإن جهة القضاء الإداري وحدها دون غيرها تكون هي المختصة بالفصل فيها .

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في إستحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذى يؤديه العامل أما العمولة فهي من ملحقات الأجر غير الدائمة التى ليس لها صفة الثبات أو الإستقرار إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز على العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تحديد نسبة العمولة أو تعديلها من سلطة مجلس إدارة شركة القطاع العام طالما تم ذلك في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين بها دون تمييز مستهدفاً تطوير الإنتاج وتنميته .

الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

مؤدى نص المادة ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ٦٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسب العمولة أو تعديلها طالما أن ذلك يستهدف تطوير الإنتاج وتنميته وبشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز ولا يجوز للعامل النعى عليه ولو أدى هذا النظام إلى نقص العمولة طالما أنه غير مشوب بالتعسف وسوء القصد.

* الموضوع الفرعي : الفصل للتصفي :

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

القول بأن المادة ٤٠٣ من القانون المدني - القديم - التى تلزم السيد الذى يفاسخ عقد الإيجار المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التى لا يتمكن فيها من الإنتحاق بخدمة الغير لا تنطبق إلا إذا لم يكن للمستخدم المفضول عمل آخر يرتزق منه وأن يكون الفصل قد أدى إلى بطائه بطلالة تامة هذا القول غير صحيح إذ نص المادة مطلق في هذا الخصوص لا يرد عليه قيد ما .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨

سواء أكان مقتضى نصوص الأوامر العسكرية يوجب على رب العمل أو فى الأقل بخوله فصل الرعايا الإيطاليين فلا محل للقول بأن رب العمل إذ فصل العامل قد حال بفعله دون تحقق شرط سن التقاعد الذى

يجزله الحصول على مكافأة خاصة تكفل له معاشا مدى الحياة طالما كان الفعل الذى حال دون تحقق هذا الشرط مستندا إلى نص من القانون.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٧
تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن المدة التى تكفى المستخدم الذى فصله رب العمل بدون مسوغ لكى يهين نفسه عملا جديدا هو تقدير موضوعى لا سبيل لمناقشته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢
إذا فصل رب العمل العامل لإقضاؤه من عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية استناداً إلى ما تخوله إياه الفقرة الخامسة من المادة ٣٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٤ ورفع العامل الدعوى مطالبا بتعويض عن فسخ العقد فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى واقعة غياب العامل عن عمله دون سبب مشروع أكثر من سبعة أيام متوالية، فلا يجوز للعامل الاعتراض على هذا الحكم بقوله أن رب العمل لم يتبع قبل الفصل قواعد التأديب المنصوص عليها فى قرار وزير الشئون الاجتماعية الصادر فى ١٩٤٥/٨/٨ من وجوب إخطاره كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه فيما وقع منه وسامع دفاعه وتدوين ذلك كله فى محضر يحفظ باغل.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤
إذا كانت الدعوى التى رفعها العامل هى مطالبة بتعويض عن فسخ عقد العمل وفصله بلا مبرر وفى وقت غير لائق وبختمها الحكم فى حدود هذا الموضوع وخلص فى خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وأحال الحكم فى مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة العامل للأمر الصادر إليه من صاحب العمل أو الخطأ فيما اعتقده من أن إرجاء تفهيد هذا الأمر ليوم آخر لا يضر وكان الحكم قد استبعد تطبيق المادة ٦/٣٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ١ لسنة ١٩٤٤ فيما وقع من العامل، فإنه لا يكون هناك تناقض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه ولا خروج فيه عن نطاق الدعوى ذلك لأنه إذا كان الفسخ لا يصح إرجاعه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥
فصل العامل فى غير الحالات التى أوردتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يبدل بمجرد على أنه فصل تعسفى تنطبق عليه المادة ٣٩ من هذا المرسوم بقانون والمادة ٢/٦٩٥ مدنى بل يجب أن يقرم الدليل على عدم صحة المبرر الذى امتد إليه رب العمل فى فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل كان تعسفيا ويلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

إذا كان بين مما أورده الحكم الابتدائي وأقره الحكم المظعون فيه أن محكمة الموضوع قد إستعرضت مستندات المظعون عليه الذى إستدل بها على تعاونه مع الشركة وحسن مسلكه معها، كما إستعرضت مستندات الطاعة ووجهة نظرها فى فصل المظعون عليه وهى أنه وقف موقفا غير لائق نحو رؤسائه بمطاليته لهم جبرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه وبين الشركة كما جاء فى خطاب الفصل وخلصت من كل ذلك إلى أن السبب المباشر الذى حل الطاعة على فصل المظعون عليه هو رفعه للدعوى التى طالب فيها بفرق حصيد النسبة المثوية التى يدفعها نزلاء الفندق ورواده، وأنه ليس فسى الأوراق أو أقوال الشهود ما يمس مملك المظعون عليه بل أن فيها ما ينطق بحسن سيره وسلوكه مما يتنافى مع أقوال الشركة الطاعة - وبذلك عرض الحكم المظعون فيه للأساس الذى عرضته الطاعة فى خطابها مبررا للفصل، وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة بمسلك المظعون عليه قبل رفع الدعوى وأنه كان النتيجة المباشرة رفع المظعون عليه دعوى المطالبة بفرق الحصيد - فإنه لا يكون الحكم قد فسر عبارات خطاب الفصل تفسيراً غير صالح - لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم من أن المظعون عليه إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن ساء القصد بحمل الرد الضمنى على ما تمسكت به الطاعة مبررا للفصل من عبارات وردت فى صحيفة دعوى المطالبة إعتبرت الطاعة قلدا فى حق إدارتها وتعدى على مديرها وكان ما حصلته محكمة الموضوع من أن الشركة الطاعة قد فصلت المظعون عليه بغير مبرر وقد إستندته إلى أسباب بائعة، فإن النعى عليه باحفظا فى القانون أو القصور يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

لما كان الضرر من أركان المسئولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسئولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك، وكانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها بأن المظعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التى إستندت إليها فى هذا الدفاع، فإن الحكم المظعون فيه وقد إنتفت عن هذا الدفاع ولم يعن تمحيصه أو الرد عليه مع أنه دافع جوهرى يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوبا بقصور يبطله.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥

تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل فى استعماله حق الفصل مسألة موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٥

ما حرم الطعن فيه أمام القضاء ونهى عن سماح الدعوى به إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ وبالمقرر اللازم لحمايتها، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة بمقتضى المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون. وإذا كان نظام الأحكام العرفية نظاماً إستثنائياً لا يجوز التوسع فى تطبيقه أو فى تفسير أحكامه وكان الأمر العسكرى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ يوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية قد إستهدف حسن إدارة الشركة وصيانة أموال المساهمين وحقوق المصالحين معها، وحول الحارس سلطة النيابة عن الشركة وإدارتها ونص على أن له بوجه خاص حق تعيين الموظفين والبت فى شئونهم، وهى أمور لا تدخل بطبيعتها فى نطاق التدابير التى قصد الشارع حمايتها ومنع سماح الدعوى بها فى معنى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماح الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن فصل الشركة للطاعن بلا مبرر، يكون قد عاقل القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨

إدعاء صاحب العمل بإنهاء " العمل بالورشة " التى كان يعمل بها العامل لا يمنع من الحكم بإعادة العامل المقتضول إلى عمله طالما أن صاحب العمل لم يذهب إلى القول بتصفية جميع أعماله.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٢

تقدير مرور فصل العامل مسأله موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على إستخلاص مانع وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل التصفى مستنداً فى ذلك إلى أن " الشركة فصلت المستأنف عليه [الطاعن] بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ إستناداً إلى قرار لجنة شئون الموظفين التى قررت بجلسته ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ [١] إنهاء خدمة المذكور بوصفه المفتش الإدارى بالوجه القبلى. [٢] إعادة التعاقد معه كمنتج بالشركة بنفس شروط عقد الإنتاج السابق " وأن " مرور الفصل على ما جاء بكتاب مدير عام الشركة إلى رئيس مكتب الشكاوى والتظلمات برئاسة الجمهورية هو عدم الصلاحية " وأنه " لا محل لمناقشة الشركة فى مدى صلاحية المستأنف عليه للنهوض بأعباء وظيفته ما دام لم يثبت أن الشركة عندما أنهت عمل المستأنف عليه كانت تعتمد على الإضرار به ولم يقدم الطاعن ما

يدل على لبوت الإضرار به لدى الشركة، وأن لجنة شئون الموظفين التي قررت إنهاء العقد رأت إعادة التعادل معه كمنتج بنفس شروط عقد الإنتاج السابق مما يؤكد أن الشركة ممثلة في لجنة شئون موظفيها لم تترع في قراراتها إلا وجه المصلحة والعدالة ولم تهدف إلى إساءة الطاعن أو أضراره وأنه بذلك لا يمكن بحال وصف قرار الفصل بالعسف " وكانت تلك التقارير الموضوعية سائفة من شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١

دعوى التعويض عن الفصل التعسفي لمخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدني باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٤

تقدير مرور الفصل من مسائل الواقع التي يستغل بها قاضي الموضوع وإذا كانت أسباب الحكم سائفة وتؤدي إلى ما انتهى إليه من قيام مرور الفصل لتزعزع الثقة الواجب توافرها في مورث الطاعنين والشك في نزاهته، فإن النفي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١

أساس التعويض عن مهلة الإنذار المقررة قانوناً في حالة لسخ العقد غير المحددة المدة هو إخلال الطرف المنهي للعقد بالتزامه بأحوام هذه المهلة وعدم إعلانه الطرف الآخر في المواعيد المقررة بعزمه على إنهاء العقد. وأساس التعويض عن الفصل غير المبرر هو ما يشوب تصرف رب العمل من عسف في استعماله حقه في لسخ العقد، وإن كان إنهاء العقد لا يفيد بذاته أن هذا الإنهاء وقع عسفاً بل يبين أن يقوم الدليل على ذلك، وكان الطالبان وإن اتحدا في مصدرهما وهو العقد إلا أن أساس كل منهما يختلف عن أساس الآخر ومن ثم فلا تناقض في أسباب الحكم المطعون فيه أن هو إستجاب في قضائه لطلب مقابل مهلة الإنذار دون طلب التعويض عن فصل الطاعن عسفاً.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى الطاعنين بالتعويض عن فصلهم من عملهم إلى ما إستظهره من واقع النزاع المعروض من أن الفصل لم يكن بقصد الإساءة إليهم وأنه كان مبرراً بما صادف المعهد من صعوبات مالية إعرضت سبيل إدارته مما اضطر المركز الرئيسي الذي يتبعه المعهد في خارج البلاد إلى التقرير بقلقه نظراً لتعذر تمويله والإنفاق عليه في مصر، وإلى أن الطاعنين لم يقوموا بالتدليل على بطلان البواعث التي إقتضت غلق المعهد ولذا كان القرار الصادر بهذا الشأن لا يتسم

بالتصنف في استعمال الحق الموجب للتعويض، وإذا كان تقدير مبرر الفلق وما إستتبعه من إنهاء عقود الطاعنين هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع متى قام قضاؤه على إستخلاص سائق ولا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٩٣ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٤

التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أساسهما القانوني، فالتعويض الأول إلتزام فرضه القانون على من يفسخ العقد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب أن تمضى بين الإخطار والفصل سواء أكان الفسخ مبرر أو بغير مبرر، وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله بغير مبرر، ولذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويضين في المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١/١/١٩٧٦

متى كانت علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها إنما تستند إلى عقدي العمل المبرمين بينهما وكانت المادة ١/٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ تستلزم لإعتبار العقد المحدد المدة مجدداً لمدة غير محددة أن يستمر الطرفان في تنفيذ هذا العقد بعد إنقضاء مدته أو أن ينقذ الطرفان على تحديده ولو بشروط جديدة، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في نطاق سلطته الموضوعية أن العقد الثاني مقطوع الصلة بالعقد الأول ولا يعتبر تجديد أو استمراراً له ودل على ذلك بأسباب سائلة، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٦

تقدير قيام المبرر لفصل العامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يستقل به قاضي الموضوع. وإذا كانت محكمة الموضوع قد إنتهت في حدود سلطتها التقديرية ولما سألته من تدليل سائق إلى عدم تناسب جزاء الفصل الموقع على المطعون ضده مع ما بدره من إهمال مما يجعل فصله مشوباً بالتصنف، فإن ما تنهه الطاعنة على الحكم المطعون فيه هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١/١٦/١٩٧٧

رفع الدعوى المستعجلة بإيقاف تنفيذ قرار الفصل لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما طاب به الطاعن مدينة في تلك الدعوى إنما هي إجراءات وقتية عاجلة يصدر لأذى الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء ونفى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ولا يسى أصل الحق ولا يعتبر فصله فيه ومن ثم فلا يرتب على الطلبات المستعجلة دون الطلبات الموضوعية قطع مدة التقادم.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٦

— مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بإضافة بند رابع إلى المادة الأولى ولقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام قانون النيابة الإدارية وأحكام التآديبية على موظفى المؤسسات والمهئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة وعلى ما ألفتحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ — أن الشارع رأى لإعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفتات التى حددها البند الرابع سالف الذكر إلى إحاكم التآديبية وذلك دون أن يسغ على تلك الأحكام أى إختصاص آخر وأن الأحكام المعادة ذات الولاية العامة ما زالت هى المختصة بإعادة من يفصل من المراد هذه الفتات إلى عمله أن كان له محصل أو يتعرضهم عن الفصل أو الوقف الذى يقع بالمخالفة لأحكامه .

— عدم مراعاة قواعد التآديب لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب النصوص عليها فى المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ومنها وقوع إعتداء من العامل على صاحب العمل — بالتشهير عن طريق النشر فى الصحف — وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أعطى فى القانون .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨

إذ كان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى فى ١٩٦٥/٢/٢٧ بالمطالبة بحقوقه العمالية المربة له على الفصل قبل إلقضاء سنة من وقت إنتهاء عقد عمله الذى فصل منه فى ١٩٦٤/٥/٦ أى خلال الجهاد الذى يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى. وكان الطاعن إذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة فى ١٩٦٦/٩/٢٩ إنما عدلها بالزيادة وتشمل حقوقاً أخرى إستجدت له بعد تاريخ رفعها دون التنازل عن أى من طلباته الأولى فيها، فإن مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن يلحقها السقوط .

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥

نص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية وأحكام التآديبية على موظفى المؤسسات والمهئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة فى المادة الأولى منه على سريان بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية وأحكام التآديبية على موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والمهئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح وأتبع هذا بالنص فى الفقرة الأولى من مادته الثانية على أن يحدد بقرار

من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو بمن يعول الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهرياً ومزدى ذلك أنه ترك للوحدات الاقتصادية المشار إليها سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بها الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهرياً، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وقت فصله وظيفة أمين مخزن بمرتب مقداره إثني عشر شهرياً فإن قرار فصله الصادر من الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها يكون قد صدر عن يملكه.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ والفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إذ نص على أن يكون الإخطار بالفصل كتابة وجعل وسيلة للإثبات مسجل وذلك تيسراً للإثبات إلا أنه لم يتصا من هذه الوسيلة أن يكون إجراء شكلياً محتاً، فمتى ثبت علم العامل بالإخطار الكتابي بالفسخ بإقراره فإنه ينتج أثره ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن المر في صحيفة الدعوى بأنه فصل وربت الحكم على ذلك وقوع الإخطار بالفسخ وقضى بعدم استحقاقه للأجر عن المدة العالية لتاريخ الفصل فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥

الأجر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التصفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وطلب التعويض عن الإتهام الكيدى يستند إلى سبب مغاير هو العمل غير المشروع، فتقدر قيمة الدعوى به وفقاً للمادة ٣٨ من قانون المرافعات باعتبار قيمته وحده، كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات، لما كان ذلك. وكان الثابت أن قيمة طلب التعويض عن الإتهام الكيدى هو ٢٠٠ ج م فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في خصوص هذا الطلب إستناداً إلى صدوره إنتهائياً طبقاً للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنهما، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

إذ كان البين ما أورده الحكمان الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان يباشره الطاعن لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم بينهما وصعوبة حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه

العوامل مجتمعة، وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه فيه، وطالما أن الأسباب التي أوردتها المحكمة في هذا الصدد سائفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قضائها فإن ما ينهه الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة. ولا ينال من ذلك أن محكمة الموضوع راعت في تقديرها للتعويض المعاش الذي تقرر للطاعن طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية نتيجة إصابة العمل وذلك لأن الغاية من التعويض هي جبر الضرر جبراً مكافئاً معه غير زائد عليه.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣

مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإدخار الأفضل التي إرتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل إنما حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب المصل أدائه إلى الهيئة الإجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة العامل، كما حدد وقت إستحقاقه وشروطه على وجه أمر لا تجوز مخالفته، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حق العامل في إقتضاء الحصة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه فواعده، وكان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن إنتقال ملكية المنشأة من صاحب المصل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى إستمرار عقد العمل لبقائه قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن مطالبة بالحصة الإضافية تخالف أحكام الأجر المقررة للعاملين بالقطاع العام وأنه يادماج شركة فى شركة - المطعون ضدها الثانية ونقل قطاع الإنتاج من هذه الشركة إلى المطعون ضدها الأولى ينتهى حق الطاعن فى إقتضاء الحصة الإضافية التي كانت مقررة له فى الشركة السلف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢

إتهام العامل وإقام الدعوى الجنائية قبله وتقديره للمحاكمة بشأن هذا الإتهام لا يعبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعاً يتعذر معه رفع دعواه بالتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالى لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقدم وفقاً للقواعد العامة فى القانون.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥

— مفاد نص المادة ٧٥ فقرة ٣، ٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد عمد إلى رعاية العامل خلال فترة إنتظار صدور الحكم فى دعوى التصويص عن فصله من العمل فأجاز له أن يستصدر حكماً وقياً بوقف تنفيذ هذا الفصل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره وذلك على سبيل التصويص المؤقت حتى يصدر حكم المحكمة المختصة فى موضوع النزاع وتحديد مبلغ التصويص أن كان له وجه على أن يخصم منه ما قد يكون العامل سبق إقتضائه من مبالغ، مما ينفي عن هذا المقابل الذى قد يحكم به وصف النفقة المؤقتة، وإذ كان هذا الوصف لا يمكن إستخلاصه من صراحة النص أو دلالة وكان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

— إذ كان يتوجب على صدور الحكم برفض دعوى العامل بالتصويص موضوعاً، إنتهاء أثر الحكم الوقضى بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التصويص المؤقت له وبالتالي يكون من حق رب العمل إسوداد ما سبق أن قبضه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه بثبوت عدم توافر أركان المسؤولية العقدية فى جانب رب العمل، ولما هو مقرر من أنه يجوز للمولى إسوداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للإلتزام زال سببه بعد أن تحقق تطبيقاً لحكم المادة ١٨٢ من القانون المدنى، لما كان ذلك فإن النemy على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨

المعيرة فى سلامة قرار الفصل ولما كان صاحب العمل قد تصسف فى فصل العامل أو لم تصسف هى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالظروف والملاسات التى كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣

مؤدى نص المادة ٧٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل أن على الطرف الذى ينهى العقد أن يفصح عن الأسباب التى أدت به إلى هذا الإنهاء فإذا لم يذكرها قامت قرينة لصالح الطرف الآخر على أن إنهاء العقد وقع بلا ميرور ومن ثم فإذا ذكر صاحب العمل سبب فصل العامل فليس عليه إثبات صحة هذا السبب وإثما يكون على العامل عبء إثبات عدم صحته وأن الفصل لم يكن له ما يبرره — فإذا أثبت العامل عدم صحة المبرز الذى يستند إليه صاحب العمل فى فصله كان هذا دليلاً كافيّاً على التصسف لأنه يرجع ما يدعيه العامل من أن فصله كان بلا ميرور، وكان الثابت بالأدوات أن الطاعة ذكرت ميرورات فصل المطعون عليه وهى إخلاله بواجبات وظيفته وإعتياده السكر خلال العمل وأثناء مقابلة العملاء فإن المطعون عليه إذا ادعى تصسف الطاعة فى فصله يكون هو المطالب بإثبات عدم صحة هذه المبررات. لما

كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه للمطعون عليه بالتعريض لمن فصله على أن الطاعة لم تثبت صحة الميراث التي إستخلصها الحكم للفصل المطعون عليه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢

مفاد نص المادة ٦٧ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، أن الإستقالة لا تنتج أثرها في إنهاء علاقة العمل إلا بقبول جهة العمل لها صراحة بإصدار قرارها بقبولها، أو حكماً بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها. لما كان ذلك وكان الطاعن تقدم بتاريخ للمطعون ضدها بطلب إحاطته للمعاش المبكر لظروفه العائلية إعتبار من ١٩٧٦/١٢/١ عملاً بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وكانت المادة المشار إليها تنص على أن "...." فإن طلب إحاطته للمعاش المبكر طبقاً لهذا النص يتضمن ضمناً طلباً باستقالته وإنهاء خدمته للأسباب الواردة به مما يقتضي مراعاة المبدأ الذي نصت عليه المادة ٦٧ سالفة الذكر و الذي يجب أن يبت في هذه الإستقالة خلاله وإذا كان رئيس إدارة الجمعية المطعون ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ بعدم الموافقة، فإن هذه الإستقالة تكون مع ذلك قد قبلت حكماً بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير قيام الميرر لفصل العامل مما يستغل به قاضي الموضوع متى بنى على أسباب سائفة.

- النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل " .. " والمادة السادسة من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بعدم تعديلها بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٦٥ " .. " والمادة السابعة منه " .. " لا يعدد أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية لا يلزم من مخالفتها أن يكون الفصل تعسفاً ولا يسلب محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الميرر للفصل.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في سلامة قرار الفصل وليما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يعسف بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به وقت الفصل لا بعده

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٠

يدل النص في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفى. تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء المدة باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإذا كان القانون قد أجاز لكل من طرفيه إنهاء إرادته المفردة وكان التعير عن هذه الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه وفقاً لنص المادة ٩١ من القانون المدنى فإن مؤدى ذلك أن إنهاء رب العمل لعقد العمل بإرادته المفردة لا ينتج أثره وبالتالي لا يبدأ منه التقادم الحولى المسقط للدعاوى الناشئة عن هذا العقد إلا من وقت إخطار العامل بهذا الإنهاء إخطاراً صحيحاً أو علمه به علماً يقيناً .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٨

إن كلمة " الحكومة " تشمل كل النظم الأساسية للدولة، فيدخل فى مدلولها مجلسا البرلمان. وإذا لموظفو هذين المجلسين داخلون فى عداد موظفى الحكومة، لا يمنع من ذلك إستقلال كل من المجلسين بشئون موظفيه، إذ هذا الإستقلال أمر طبيعى يقتضيه مبدأ فصل السلطات ولكنه على كل حال لا أثر له فى الوضع القانونى لموظفيهما من حيث إنهم موظفى الحكومة. فإذا فصل أحد هذين المجلسين موظفاً من موظفيه كان لهذا الموظف - كما لساير موظفى الحكومة - أن يلجأ إلى المحاكم لتعويضه عن هذا الفصل إذا ما وقع مخالفاً للقوانين واللوائح، فإن هذا الفصل لا يخرج عن كونه عملاً إدارياً بما يدخل تحت مراقبة المحاكم بحكم المادة ١٥ من لائحة الرتيب، وليس عملاً برلمانياً مما يخرج عن رقابتها مجرد كونه صادراً من مجلس من مجلسى السلطة التشريعية، أو مجرد اعتماد هذا المجلس الميزانية المتضمنة إلغاء الوظيفة التى كان يشغلها هذا الموظف، فإن الطبيعة الذاتية للعمل لا يمكن أن تتغير أو أن تختلف بتغير مصدرها أو إختلافه. ثم إنه لا معنى للفرقة فى هذا الخصوص بين ما يصدر من الأوامر الإدارية عن السلطة التنفيذية وما يصدر منها عن أى مجلس من مجلسى السلطة التشريعية، إذ ليس من المقبول أن كونه الأمر الإدارى صادراً عن أى من المجلسين يكسبه الحصانة البرلمانية ويمنع من المقاضاة عنه، فإن القانون ما دام قائماً فهو واجب الطاعة وليس لأية سلطة أن تخالفه ولو كانت هذه السلطة تملك إلغائه أو تعديله أو نسخه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٤٦

إذا كان المستفيد من الحكم المطعون فيه أن فصل الطاعن عن عمله " تربي مجبنة " كان " لصيانته قرار لجنة الجبانات بنقله من جبانة إلى أخرى وخروجه على النظم المرسومة لأصحاب مهنة التربة التى يناسب إليها فإنه لا يكون مستحقاً لتعويض عن هذا الفصل، إذ أن ما فصل من أجله هو من المخالفات التى تتصل

بصميم عمله وتسوجب الجزاء الإداري الذي جعلت المادة الثامنة من لائحة الجبانات توقعه من إختصاص لجنة الجبانات .

* الموضوع الفرعي : المؤسسات الصحفية :

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢١
المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة فى حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يخص جزاؤه الإستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالى تخضع علاقتها بالعمالين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العمالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والى إبعاد سرياتها إلى العمالين بالمؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣
لن كانت المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة، كما إعتبرها فى حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يخص جزاؤه الإستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالى تخضع علاقاتها بالعمالين بها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظم العمالين بالقطاع العام المتعاقبة، إلا أن ذلك لا يتأدى منه عدم إمكان وجود نص آخر يضع حكماً مغايراً لأحكام قانون العمل تقتضيه المصلحة العامة. وإذا كان ذلك وكان المشرع قد أورد بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنظيمياً شاملاً لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف وملكيته سواء كانت قومية أو غير قومية وطريقة إدارتها وطريقة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة وإختصاصاته وكانت كافة هذه الأمور تتعلق بمصلحة قومية عامة باعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها فى خدمة المجتمع تعبيراً عن إبتهاجات الرأى العام وإسهاماً فى تكوينه وتوجيهه فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع تحت رقابة الشعب. فإن النصوص التى إنتظمها هذا القانون تكون أمرة لتعلقها بالنظام العام ويصين إعمالها فور العمل بها. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تنص على أن " يكون سن التقاعد بالنسبة للعمالين فى المؤسسات الصحفية القومية من

صحفيين وإداريين وعمال ستين عاماً ويجوز للمجلس الأعلى للمصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة مد السن لسنة حتى سن الخامسة والستين .. " وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة " مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر " هي إحدى المؤسسات الصحفية القومية وأن المطعون ضده بلغ سن الستين في ١٧/٥/١٩٧٧ وأن الطاعنة أنهت خدمته إعتباراً من ١٤/١/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الأعلى للمصحافة لم يصدر قراراً بمد خدمته بناء على توصية من المؤسسة الطاعنة فإن قرارها بإنهاء خدمة المطعون ضده يكون قد صدر تطبيقاً لأحكام القانون.

*** الموضوع الفرعي : المحاكمة التأديبية للعامل :**

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بإضافة بند رابع إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والمهيات العامة والشركات والجمعيات الخاصة وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - أن المشرع رأى لإعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفئات التي حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية، وذلك دون أن يسبق على تلك المحاكم أي إختصاص آخر يتعلق بإعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات إلى عمله - أن كان للملك محل - أو يعرضهم عن الفصل أو الوقف الذي يقع بالمخالفة لأحكامه، وهو ما تختص به المحاكم العادية ذات الولاية العامة. إذ كان ذلك وكان الطاعن يطالب بإعادته إلى عمله فإن النعي على المحكم المطعون فيه بمخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الإختصاص الولاىي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣

مفاد المواد ١١، ١٣، ٢٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والمهيات العامة والوحدات التابعة لها، والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات أعداد وإعتماد الهياكل الوظيفية، أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية طبقاً للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمغردة بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضى الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الأخيرة والمعادلة لوظيفته التي يشغلها إعتباراً من تاريخ صدور الهيكل الوظيفي أما إذا توافرت فيه

شروط شغل وظيفة تملو هذه الوظيفة أى تالية لها مباشرة فإنه يسكن عليها إذا كانت شاغرة اعتباراً من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي للإدارة وبحيث لا يجوز تجاوز هذه الوظيفة إلى وظيفة أعلى منها حتى ولو كان قد استوفى المدة اللازمة لشغلها عملاً بنص المادة ١٣ من القانون سالف الذكر

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أنطقت بوزير العدل - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون - إصدار لائحة بتنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالتظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يقع عليهم من جزاءات، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع منهم والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها، وإذا لم تصدر بعد هذه اللائحة، فإنه يعين أعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والنسب تنص علىــــ أن "....." مما يقتضاه خضوع طلب إلغاء الجزاء الموقع على الطاعن لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢

مفاد نص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية فى القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية التى يعمل بها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة فى ذلك الهيكل ولها المصروف المالى الخاص بها فإذا استحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين أن يتم شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه.

الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

مفاد نص المادتين ١٤، ٢٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ باللائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٨/٣/٢٨ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن قواعد ترقية مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ والواردة بنص المادة ١٤ منه لا تجد مجالاً للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار إليه

باعتبار أن القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة ولازمة لأعمال هذه المادة، مما مؤداه أن الدوقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت إجرائها أعمالاً لنص المادة ٢٨ من القانون.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

مفاد نصوص المواد ١١، ١٣، ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ - أن تكون أعضاء الإدارات - القانونية طبقاً للقواعد العامة التي وضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمخولة بمقتضى المادة ٣٩ منه بوضعها، يقتضى الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الأخيرة والمعادلة لوظيفته التي يشغلها إعتباراً من تاريخ صدور الهيكل الوظيفي أما إذا توافرت فيه شروط شغل وظيفة تعلو هذه الوظيفة أى تالية لها مباشرة فإنه يسكن عليها إذا كانت شاغرة إعتباراً من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١

مفاد النص في المادة الأولى والثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ أن التسكين على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها إنما يكون للأعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند صدور الهياكل الوظيفية أما من هدهام من العاملين الشاغرين لوظائف غير فنية أو المتعدين للقيام بأعمال فنية بها فإنهم لا يسكنون على الوظائف الفنية طالما غير معينين عليها.

• الموضوع الفرعي : المزايا العينية :

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤

إذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنه قد إعتد في تكيف المبلغ موضوع النزاع بأنه أجر وليس بدل إنتقال على ما قرره من أن الشركة الطاعنة قد إلتزمت بأن ترتب للمطعون ضده - العامل - وسيلة إنتقال إلى مقر عمله كميزة عينية أو أن تردى إليه مقابلاً نقدياً هذه الميزة قدره ثلاثة جنيهاً على ثلاثة شهور وكان هذا الذي قرره الحكم هو إستخلاص سائق ينطق مع واقع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذا

المبلغ، وكانت الميزة العينية وطبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر من قبل الأجر ويلحق حكمها بما يلتزم رب العمل بأدائه للعامل كمقابل لها وأن الحكم إذ انتهى على هذا الأساس إلى اعتبار ذلك المبلغ جزءاً من أجر المظنون ضده تعلق به حقه لا يكون قد أخطأ في التكيف، ولا يهدى الطاعة بالتالي التمسك بنص المادة ٢٧ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ التي تنظم صرف البدلات هؤلاء العاملين، أو بعدم توافر العناصر القانونية التي تخرج بالمنحة إلى اعتبارها أجراً.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

- مفاد نص المواد من الأول إلى الثالثة من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشروع وضع قاعدتين في شأن استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها - أولهما توجب سداد مقابل مقداره ثلاثة جنيهات لقاء استعمالهم لها من منازلهم إلى مقار أعمالهم ذهاباً وعودتها وتانيهما تصرح للعاملين بوحدة الإنتاج استعمالهم هذه السيارة من أماكن التجمع إلى مقار أعمالهم في الذهاب والإياب بغیر مقابل، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة المظنون ضدها تنقل الطاعن بسيارتها من منزله إلى مقر عمله ذهاباً وإياباً، فإنه يلزم بسداد مبلغ ثلاثة جنيهات شهرياً لقاء هذا الانتقال، وإذ ألزم الحكم المظنون فيه هذا النظر، فإن النعي برمته يضحى في غير محله ولا ينال من ذلك صورة خطاب الشركة المظنون ضدها إلى الطاعن المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٦ المرفقة بحافظته المودعة بملف الطعن - الذي أعطرت فيه بأن قرار رئيس الوزراء يقضي بخضم المبلغ المذكور من مرتبه نظير استعماله سيارتها من منزله إلى المصانع وبالعكس، ما دام هذا الخطاب لا يبنى عن أن انتقاله بهذه السيارات على هذا النهج قد توفرت له شروط الميزة العينية بأن كانت الشركة ملزمة أصلاً بتوفيره له وليست متبرعة واستكمل صفة الدوام والإستقرار، وما دام ذلك الانتقال بصورته تلك بعد سريان القرار المشار إليه، يكون قد تم بالمخالفة لأحكامه فلا يكسب الطاعن حقاً لأن الحقوق لا تكتسب بالتصرفات المخالفة لأحكام القانون.

- إذ كان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون باطلاً إلا أن يحس حقوقاً تقررها قوانين العمل، وكان الطاعن ملزماً بأداء مبلغ ثلاثة جنيهات شهرياً مقابل انتقاله بسيارة الشركة المظنون ضدها من منزله إلى مقر عمله بها ذهاباً وعودتها فإن القرار المشار إليه بسبب النعي لا يحس حقوقاً تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. لما كان ذلك، وكان الحكم المظنون فيه لم يخالف ذلك النظر، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٣

الميزات العينية التي تصرف للعامل لا تعد أجراً في مفهوم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ولا تأخذ حكم الأجر إلا إذا كان صاحب العمل ملزماً بأن يوفرها للعامل مقابل عمله. أما تلك التى يؤدها صاحب العمل للعامل لتمكينه من أداء عمله وإنجازها فلا تعتبر أجراً ولا تأخذ حكمه، ولما كانت ميزة المأكل والسكن المنصوص عليها فى المادة ٣١ من نظام الشركة المطعون ضدها قد تقررت للعاملين بفنادق الشركة بسبب طبيعة العمل فى هذه الفنادق وما تتطلبه من استمرار وجودهم فى أماكن عملهم لتلبية طلبات النزلاء التى لا تنقطع فإن هذه الميزة لا تعد أجراً ولا تكسب حقاً لأنها لا تصرف لهؤلاء العاملين مقابل العمل وإنما تؤدى إليهم لتمكينهم من أدائه على الوجه الأكمل ولا يحق لغيرهم إقتضاؤها ولا ينال من ذلك النص فى قرار رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٨ على اعتبار الميزات التى كان يتمتع بها العاملون بالشركة قبل يوم جزءاً من الأجر لأن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الميزة. لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن كان يعمل بفندق ونز بالاس بالأقصر حيث كان يتمتع بميزة المأكل والسكن ثم صدر القرار الجمهوري رقم... فى ... بتعيينه مديراً عاماً لشئون فنادق الشركة وعصواً مجلس إدارتها بالقاهرة وانتهى بذلك عمله بالفنادق ومن ثم فإن حقه فى إقتضاء تلك الميزة أو المقابل النقدي لها يكون قد زال إحصاراً من ذلك التاريخ بزوال سببه.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٥

لما كانت النظم المتعاقبة للعاملين بشركات القطاع العام والصادرة بقرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد وضعت القواعد المنظمة لحقوق هؤلاء العاملين وكانت هذه القواعد من النظم العام ولا يجوز مخالفتها فإنه لا يتسنى لتلك الشركات أن تقرر ميزة للعاملين بها إلا إذا كان مرصفاً لها فى تقريرها وبذات الأداة المقررة قانوناً، والميزة العينية التى فتح للعاملين على خلاف الأحكام المقررة فى نظام العاملين بشركات القطاع العام لا تنشى لهم حقاً ولو تقدم المهد بها.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٦

من المقرر أن الميزة العينية تؤدى عيناً لا نقداً، ويلزم لإعبارها أجراً أن يكون صاحب العمل ملزماً بتوفيرها للعامل لقاء عمله .

• الموضوع الفرعي : المساواة بين العمال :

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤

متى كان اقرار المطعون فيه قد انتهى إلى أن مؤسسة المطعون عليها الأولى مستقلة فى عملها عن الشركة المطعون عليها الثانية ولا تربط بها رابطة ما، فإنه ينتفى وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ المقصود بها أن يسد الطريق على بعض أصحاب لأعمال الذين يستندون كل أو بعض عملهم الأصيلى إلى مقاولين وأصحاب عمل جريباً وراء التخلص من الحقوق أو الإمتيازات التى حصل عليها عمالهم، وإذ هى مشروطة بأن يكون العمل فى منطقة واحدة، وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف، وأن تتساوى أعمالهم فى طبيعتها ويتساووا هم فى المؤهلات والكفاءة والخبرة وهو ما حلت منه عناصر النزاع.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٨

توجب المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذى يهد إليه بعض أعماله أو يجهز منها فى منطقة عمل واحدة فى جميع الحقوق، والمقصود بها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يستندون كل أو بعض عملهم الأصيلى إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جريباً وراء التخلص من الحقوق أو الإمتيازات التى حصل عليها عمالهم.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٦

إذا كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ قد حظر الإستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات المقررة بالجدول المرافق للاتحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمه سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية. فإن العاملين الذين سرت لى شأنهم تلك اللاحقة لم تنشأ لهم حقوق فى تلك المرتبات حتى الغيت. فإن مقتضى ذلك أن الإستثناء الذى أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب المساواة لأن المساواة بين العاملين إنما تكون فى الحقوق التى يكفلها القانون وفى الحماية التى يضيفها على أصحاب هذه الحقوق، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن النعى على الحكم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير متج.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩

المنافى في إعمال مبدأ المساواة الذى يكشف عنه نص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو منع التفرقة التحكيمية بين عمال صاحب العمل بحيث لا تكون المساواة واجبة بينهم إلا عند التساوى في الظروف والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والأقدمية، فلا تترتب على صاحب العمل إذا أقام نوعاً من التفرقة بين أجور عماله تبعاً لاختلاف نوع عملهم وطبيعته وظروفه وطريقة أدائه لأن من حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يميز في الأجور بين عماله لإعتبارات يراها وليست العبرة بالتمييز بين العمال وبيان أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها، ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي - عن تقرير الخبر - أن المقارن بهما إنما حصل على المكافأة محل النزاع بالتطبيق لقرار مجلس إدارة الشركة الطاعة لظروف عملهما بقسم البطاريات بينما يعمل المطعون ضدهما بقسم المعمل الذى ولئن أعتبر أحد فروع قسم البطاريات من الناحية المالية لكنه يختلف عن ذلك المعمل من الناحية العملية فإنه لا يحق للمطعون ضدهما إقتضاء المكافأة المشار إليها بالإستناد إلى مبدأ المساواة لإنشاء التماثل في طبيعة العمل وظروفه .

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٧٩

إذا كان الثابت في النزاع أن عمال الطاعة الدين قضى القرار المطعون فيه بأحققتهم للأجر الإضافي يعملون بمصنعها في منطقة مدينة كفر الزيات بينما يعمل زملائهم الطرف الآخر في طلب المساواة في منطقة أخرى بمصنع الطاعة بمدينة الإسكندرية بما يتفق معه أساس المساواة المطالب بها لاختلاف الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في كل من المنطقتين، وكان من حق رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التمييز في الأجور بين عماله لإعتبارات يراها، وكان لا يصح الإحتجاج بنص المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن التسوية المقصودة بهذا النص لا تسلب صاحب العمل حقه على الوجه المشار إليه، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى المساواة فيما بين عمال الطاعة في مصنع كفر الزيات وعمال مصنعها بالإسكندرية رغم قيامهم بالعمل في منطقتين متباعدتين، وإلتفت بذلك عن حق الطاعة في التمييز في الأجور بين عمالها على الوجه المتقدم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١

إذ كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد - وهى قاعدة أساسية - ولو لم يجر بها نص خاص بالقانون تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢

إذ كانت المساواة بين عمال صاحب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - قاعدة أساسية ولو لم يجر بها نص فى القانون تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن أى حق من حقوقهم، وكان الثابت فى الدعوى أن البنك الطاعن جرى على منح العاملين بفرعه بأسوان بدل إقامة بواقع ٢٥ ٪ من قيمة إعانة غلاء المعيشة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٦٣ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٢، فإن المطعون ضده يستحق ذلك البديل منذ تاريخ نقله إلى الفرع المذكور أسوة بزملائه العاملين به، لما كان ذلك، وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده لبذل الإقامة موضوع التداوى تأسيساً على أن الأخير لا يطالب بإعانة غلاء المعيشة ويتساوى فى ظروف العمل الزمانية والمكانية مع زملائه العاملين بفرع البنك الطاعن بأسوان الذين درج على منحهم ذلك البديل منذ عام ١٩٦٣ مما يتعين معه مساواته بهم فى تقاضيه، فإن النعى عليه بسببى الطعن يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٦

ولئن كانت قاعدة المساواة بين عمال صاحب العمل الواحد قاعدة أساسية ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون لأنها من قواعد العدالة ويجب إعمالها كلما جنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر. بيد أن مناهج التسوية أن يكون العمل فى منطقة واحدة وأن تتساوى الأعمال فى طبيعتها وتتساوى العمال فى المؤهلات والخبرة.

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١

مفاد نص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن حكمها إنما ينصرف إلى التسوية بين عمال المقاول من الباطن وعمال صاحب العمل الأصلي، وهذه التسوية ليست مطلقة بل هى مشروطة بأن تماثل الأعمال التى يقوم بها عمال صاحب العمل الأصلي وعمال المقاول فى طبيعتها، وأن يكون العمل فى منطقة واحدة فإذا اختلفت الظروف التى تعمل فيها الطائفتان من العمال - عمال صاحب العمل الأصلي وعمال المقاول - أو تفاوتت أعمالهم فى طبيعتها، أو لم يكن لصاحب العمل عمال أصلاً سواء فى منطقة العمل أو فى غيرها فلا محل لإعمال حكم هذا النص.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣

لا وجه لتحدى الطاعن بأن المطعون ضدها طبقت القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على بعض أقرانه، لما هو مقرر من أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي كفلها القانون .

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨

النص في المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والوقفة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على أن " يجوز لشعبة التنظيم والإدارة إستبقاء بعض المتجدين الذين أمضوا مدة خدمتهم الإلزامية وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالأفراد الإحباط " يدل على أن المشرع قصد من ذلك تحقيق المساواة بين الأفراد الإحباط المسعدين والمستقلين من حيث النظم والقرارات التي يخضعون لها .

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧

القول بعدم جواز التزام بين مدد الأقدمية الاعتبارية ومدد الخدمة الفعلية السابقة التي انتظمتها المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ من شأنه أن يؤدي إلى التفرقة بين العاملين وذلك بإحساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها . وهي تفرقة تحكمية تتجالي وقواعد العدالة التي تفرض إعمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح إلى التفرقة بينهم في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٧

لا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بين العاملين للخروج على الأصل الذى أورده المشرع بنص صريح .

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين لمناخضة القانون إذ لا مساواة فيما يتم على خلاف القانون.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه لا يجوز إعمال المساواة فيما يناهض أحكام القانون. لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده في زيادة مرتبه اعتباراً من تاريخ التعيين على الدرجة الأولى بمقدار ثلاث علاوات مساواة له بزميل آخر سبق للطائفة إحساب مدة خدمة إلزامية له وزيادة أجره عن بداية أجر التعيين دون أن يستظهر مدى إتفاق مدة الحيرة التي إحتسبها مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها

المطعون ضده وما إذا كانت هذه الحقبة تؤدي إلى رفع مستوى الأداء بها وأعمال قاعدة المساواة دون أن يستظهر إلتحاق المطعون ضده مع المقارن به في نوع العمل وطبيعته وخبرته فإنه يكون فضلاً عن خطئته في تطبيق القانون قاصر في التسبيب.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣

من غير السائق التحدي بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على القواعد المقررة من الشارع بنص صريح

*** الموضوع الفرعي : المنحة :**

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

متى كان الثابت أن هناك منحة سنوية اعتبرها رب العمل ثابتة وتمهد بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطوار فإن قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها يكون قد خالف القانون وذلك طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

إذا كان الحكم قد انتهى في حدود سلطته الموضوعية إلى الإعتداد بعقد العمل المحدد المدعى، وإلى نفي وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للطاعن كجزء من أجره بأدلة تحمله وبأسباب سائلة تؤدي إلى ما انتهى إليه وبما يتفق مع الثابت في الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن " العامل " في هذا الصدد لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يصح طرحه على محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤

الأصل في المنحة التي تصرف للعمال الأجير أنها تبرع من قبل صاحب العمل ولا تصبح إلتزاماً يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المنحة مجرد مبلغ إضافي يعطى للعامل في مناسبات أو أوقات محددة وتعتبر بحسب الأصل تبرعاً من صاحب العمل فلا يلزم بصرفها ويستقل بتحديد مقدارها ولا تعد أجراً إلا إذا إلتزم بها في عقد العمل أو بموجب نص في اللائحة الداخلية للمنشأة أو إذا جرى العمل على صرفها بصفة عامة ومستمرة وثابتة .

• الموضوع الفرعي : الوكلاء المفوضون عن صاحب العمل :

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١
مضى كانت المادة ١/٢٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على ألا تسرى المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ منه بشأن ساعات العمل والراحة الأسبوعية على الوكلاء المفوضين عن صاحب العمل، وكان الطاعن لم ينازع في سلامة ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه حول تحديد علاقته الوظيفية برب العمل وكونه في حكم الوكيل المفوض عنه، فإنه يخضع لأحكام المادة ١/٢٣ ولا تسرى عليه بالتالي أحكام المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن ساعات العمل الإضافية وأيام الراحة.

• الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد العمل :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧
لصاحب العمل قانونا السلطة في تنظيم منشآته باعتبار أنه هو المالك لها والمسئول عن إدارتها ولا معقب على تقديره إذا رأى - لازمة إقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به - تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته بما يجعل له الحرية تبعاً لذلك في إتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده وإحاطة على مصالحه المشروعة، فإذا كان البين من الحكم الابتدائي المبريد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بنى على نظر خاطيء مخالف لما سبق - مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة الطاعنة لمنشآتها ما يجتم طرد المطعون عليه من عمله - فجادل الحكم بذلك الشركة الطاعنة لى الوسائل التى اتخذها لإعادة تنظيم عملها توقيا لما يتهدها من خطر وهو أمر غير جائز له قانونا، وكان الحكم فيما إنساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعنة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها فى إعادة تنظيم أعمالها وإنما بنى قضاءه على إلغراض صحة ما تدعيه الشركة فى هذا الخصوص - ولا يعتبر ذلك من الحكم تسليمًا منه بصحة هذا الإدعاء أو نفيه، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٣
- تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل فى إستعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع تقديرا لا معقب عليه من محكمة النقض.
- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض التعويض على أن الأسباب التى قامت لدى الشركة لفصل العامل هى أسباب جديده تخوفها حق فصله لما وقعت فيه من خسارة مالية مما اضطرها إلى تخفيض عدد

عمامها بقصد حفظ المصروفات حتى تتلافى الكارثة وكانت هذه الأسباب التي أوردتها سائلة في توافر المبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة المطعون عليها - فإن ما يتحدى به الطاعن من القول بأن حق رب العمل في ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا ببلجونها إلى هذا الخفض - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في قيام هذا المبرر مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره لا يجوز إثارته أمام محكمة القضاء.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

إذا كان يبين من الوقائع التي ألتها الحكم المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه كمدرس للتربية البدنية مع المدرسة الطاعنة بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمقد مدة سنة نص فيه على انتهائه وإنهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من الطاعنة بعدم تجديده، وأن هذا التعاقد قد استمر رغم ذلك يتجدد سنويا لغاية أغسطس سنة ١٩٥٣ أى اثنين وعشرين مرة، فإن ما أستخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر رغم النص في كل مرة على منعه يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة وهو إستخلاص سائح لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤

مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٥٢/٣١٧ أنه إذا كانت نصوص لائحة صندوق الإيداع تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ حساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية الخدمة، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن نصوص لائحة صندوق إيداع مستخدمى الشركة المطعون عليها يستفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميه وعمامها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامات القانونى بمكافأة نهاية الخدمة وكان ما إستخلصه الحكم في هذا الصدد سائح تؤدى إليه عبارات لائحة الصندوق المذكور ونصوصها التى إستعرضها الحكم، فإن ما إنتهى إليه الحكم من عدم أحقية مورث الطاعنة في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصدد ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٢

مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لائحة صندوق الإيداع تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ حساب العامل مقصود به أن يكون في

مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر، فإذا كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه " تبين من مطالعة نصوص لائحة صندوق الإيداع والتدبير التي طرأت عليها في سنة ١٩٢٠ وخاصة الأمر الإداري الصادر من مجلس إدارة الشركة أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من صندوق الإيداع هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة كان ذلك قبل صدور التشريعات الصالية التي نص فيها على تقرير حق العمال في مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصيلته الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذي قالت به لا يتفق مع الواقع " وهو استخلاص مبالغ تؤدي إليه عبارات لائحة الصندوق المذكورة ونصوصها - فإن ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصيلته صندوق الإيداع ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢

ما ورد في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على انتهاء عقد العمل بولاء العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا يستوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا يبالا لبعض صور انتهاء العقد لسبب قهري وحيث يكون انتهاءه عرشيا لا عاديا.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥

منى كان الحكم المطعون فيه قد أسس لقضائه برفض طلب الطاعن استحقاقه مدفوعات الشركة في صندوق التعويض بالإضافة إلى مبلغ المكافأة، على أن الشركة المطعون عليها عدلت لائحة الصندوق بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ منها وذلك قبل سريان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وثبت هذا التعديل في قرار هيئة التحكيم في نزاع بين الشركة ونقابة عمالها ومؤدي هذا التعديل أن يحصر مدفوعات الشركة في الصندوق جزءا من المكافأة التي يستحقها العامل، وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصيلته الصندوق من مدفوعات الشركة، فإن النعي عليه بالحطأ في تطبيق القانون يكون غير سليم.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٢

حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا للفقرة ٨ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا ينشأ إلا بعد الحكم على العامل لهاتين الجنائين أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق، ومن ثم فإن عدم إيقاف العامل لإتهامه في جنابة سرقة ليس من شأنه أن يسقط حق صاحب العمل في فصله بعد صدور الحكم النهائي فيها، إذ من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوه وهو - شأن مائل

الحقوق - لا يسقط إلا بالإسقاط الصريح أو إذا وجدت ظروف ملائمة تدل عليه، وعدم إخطار العامل
بفصله على أثر صدور الحكم بإدانته لا يدل وحده وبذاته على أن صاحب العمل أسقط حقه فيه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٤

مير الفصل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما يستقل به قاضى الموضوع. وإذا استندت
الحكمة فى قضائها بانتفاء هذا المبرر إلى أسباب سائفة فلا عليها أن هى عرضت عن طلب إحالة الدعوى
إلى التحقيق فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن العامل لم يترك العمل فور تقديم استقالته أو قبولها
بل استمر بإشرافه بأمر بخدمه الذى طلب إليه الاستمرار فيه مدة معينة ورتب على ذلك أن العقد لا
يكون قد انتهى فعلا إلا فى نهاية هذه المدة فإنه لا يكون قد خالف أحكام القانون.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٤

مضى كانت المحكمة - وهى بصدد دعوى التعريض - لم تستلزم توالى الضرر لإمكان إنهاء عقد العمل
وإنما استعرضت الأخطاء المنسوبة إلى العامل وخلصت منها إلى أنها لا تصلح مبررا كافيا للفصل وهو
إستخلاص موضوعى مانع يقع فى سلطة المحكمة التقديرية، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه
بمخالفته القانون فى خصوص ما إستطرد إليه فى مناقشته لإفراض أن قرار الفصل عقوبة تأديبية تطبق عليه
الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يكون غير متج.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٥

إذ نصت المادة ٤٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الحالات التى يجوز لصاحب العمل فيها فسخ
عقد العمل دون إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض ومنها حاله ما " إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه
خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من
وقت علمه بوقوعه " فإنها بذلك تكون قد ترخعت فى ميعاد التبليغ وجعلت بدء سريانه يواخى إلى وقت
علم صاحب العمل بوقوع الحادث - ومضى كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل المناط فى التبليغ
وبدء ميعاده هو وقت الحادث لا وقت علم صاحب العمل به، وأوجب أن يتضمن التبليغ نسبة الخطأ إلى
العامل فى حين أن القانون لم يشترط وجوب أن يتضمن البلاغ إسم العامل الذى ينسب إليه الحادث فإنه
يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥

فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب، أو بغير مراعاة إجراءات ومواعيد التبليغ عن الحادث الذى إرتكبه، أو رغم صدور قرار من الجهة المختصة بحفظ التحقيق الذى أجرى بشأنه، لا يمنع من اعتباره فسحاً لمقد العمل بسبب إحلال العامل بالتزاماته الجوهرية وفقاً للفقرة السادسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى أثبت رب العمل هذا الإخلال، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألام قضاءه برفض طلب المكافأة والتعويض على أن فصل الطاعن من العمل كان له ما يبرره من علم قيامه بتأدية التزاماته الجوهرية، إذ من أخص الإلتزامات الجوهرية فى مثل الطاعن - وبصفته قباياً مزدوك الأمر لى الوزن لذمته وضميره - أن يكون أميناً فى عمله، فإذا ما تعمد الإخلال بهذه الأمانة كان ذلك مبرراً لفصله، فإنه لا يكون قد مخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٣٧ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتان ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ أن مكافأة العامل الذى يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون - والإستثناء الوارد عليها - والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، ومكافأة العامل الذى يستقيل أصبحت تحكمها المادة ٨٠ من القانون بعد أن يرجع فى حسابها إلى المادة ٧٣ فيستحق ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمته تزيد عن سنتين ولا تبلغ خمس سنوات وثلاثها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا ما جاوزت مدة خدمة عشر سنوات .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٥

عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومنها إلقاء أسرار العمل الصناعية أو التجارية أو وقوع إعتداء منه على صاحب العمل .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥

ترك العامل الخدمة لعدم قيام صاحب العمل بالتزاماته القانونية إزاءه ومنها دفع الأجر فى المواعيد وعلى الوجه المقرر فى القانون، لا يمنع من إستحقاقه المكافأة أو التعويض .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٤

علم إدارة المستشفى بميت الطاعة - وهي رئيسة الممرضات - في دارها بعد زواجها وتخبرها بين المبيت بالمستشفى أو إنهاء عقدها وتسليمها شهادة تتضمن اللئاء عليها حتى ييسر لها سبيل الإنتحاق بعمل آخر لا يمنح من إنهاء عقدها غير ائخذ المدة وفقاً للمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مسمى رأت إدارة المستشفى أن في استمرار مبيتها في الخارج ما يؤثر على حسن سير العمل - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على إنهاء العقد له ما يبرره فإنه لا يكون قد شابه قصور أو إنطوى على تناقض أو خطأ في الإسناد لأن فصل العامل لإخلاله بالتزاماته الجوهرية يختلف في مناطه وفي نطاقه عن مبررات الفصل الأخرى ولا يتعارض معها.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٢

- عدم صلاحية العامل للتهوض بأعباء وظيفته كمفتش إدارى يعتبر مأخذ مشروعاً لإنهاء علاقة العمل.
- إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته التى نص عليها القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٣/٤/٤ والقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤

مضى كان يبين من الحكم الصادر فى إستئناف قضية اللجنة أن النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الإستئناف أو عدم جوازه للخطأ فى تطبيق القانون، وفى صدد الفصل فى هذه المسألة عرضت المحكمة إلى القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة - وهى الإمتناع عن دفع المكافأة وإعطاء شهادة خلو طرف - وإنتهت فى قضائها إلى إنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - مستددة إلى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما إنتهت بالإستقالة فى ١٩٥٨/٨/٤ وفى ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وكان تعين القانون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة إنتهاء علاقة العمل - بين الطاعن والمطعون عليهما - وقد عرض لها الحكم وحققتها بطريق الزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة - وتجربهما، فإن قضاءه فى هذا الخصوص يحوز قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧

طبيعة التعامل وما يجرى عليه العمل عند تعيين الأطباء المبتدئين فى المستشفيات تصلح مخصصاً لمدة العقد. وإذا رتب الحكم على كون وظيفة الطبيب المقيم بالمستشفى وظيفة مؤقتة بإنهاء فترة تدريبه أو تعيينه طبيباً

أخصائياً إنها تعتبر على هذا الوصف محددة المدة وأن لم ينص عليها صراحة في العقد وأن إنهاء خدمة الطبيب المقوم بالمستشفى بعد قضاء فترة تدريب بها لا تقل عن سنتين لا يكون بغير مبرر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢

- النص في الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض " إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وإنقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية " ينشأ عن وجوب أن يخطر العامل صاحب العمل بسبب غيابه وإلا وسع هذا الأخير فسخ عقد العمل بمراعاة الأوضاع المقررة في القانون إذ العبرة فيما إذا كان صاحب العمل قد تصف في فصل العامل أو لم يتصف هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده ومتى كان الثابت أن الطاعنة لم تخطر المطعون عليها بسبب غيابها إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام وبعد أن كانت هذه الأخيرة قد أخطرت بفسخ العقد وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعنة " سكنت مجهولة سبب إنقطاعها ولم تفصح عن هذا السبب سواء كان صحيحاً أو غير صحيح إلا بعد أن إستعملت المطعون عليها حقها الذي منحه القانون لها " ورتب على ذلك وعلى غياب الطاعنة أن من حق المطعون عليها فسخ عقد العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجهرية المترتبة على عقد العمل.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤

حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للمادة ٥/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مفيد بأن يكون غياب العامل بغير سبب مشروع، وينبئ على ذلك أنه متى كان العامل قد تغيب بسبب مشروع وهو الممرض، إنتفى ميرر الفسخ.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥

للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقده بغير ميرر مشروع .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

إعادة العامل يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقاً للمادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أمر جوازي للمحكمة لما أن ترفضه متى رأت من ظروف الحال عدم ملاءمته وأن إعادة العامل إلى عمله ضرورة بحسن سير العمل.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٦

عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمقابلة للمادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجهرية المولدة على عقد العمل.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٣

النص في الفقرة الأولى من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن ينتهي عقد العمل بمرض العامل مرضاً استوجب إنقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً أو مددا متفرقة تزيد في مجملها عن مائتي يوم خلال سنة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل يدل على أن عبارة ,, خلال سنة واحدة ,, تقتصر على المدد المتفرقة ولا تعددها إلى المادة المتصلة لينتهي عقد العمل إذا إنقطع العامل عن العمل بسبب مرضه مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً ولو إنتهت سنة وبدأت أخرى خلالها.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤

مؤدى لنصوص المواد ١/٦٧ و ٢ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه " إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى

ببرائته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً* إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببرائته، مركزاً قانونياً خاصاً يفرض التصرف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله، وذلك حلاً لخال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب. وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر، لأنه هو الذي يذهب خلاف النابت حكماً.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٠/١/٧

مؤدى نص المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص، ونص المادة ١٩ من الأمر المسمى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهنيات، أن الشارع يحول صاحب العمل لفصل العامل دون إنذار سابق أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله، فإذا تعاقّد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة فإنه يكون قد تنازل عن استعمال الرخصة المخولة له وأسقط حقه فيها، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتدخل منها مبرراً للفصل.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨

لم يحظر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة استخدام الأجانب، بل أجازت المادة ١/٥ من هذه اللائحة أن يعين الأجنبي في الشركات التابعة للمؤسسات العامة إذا كان يتمتع بجنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالتكفل وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعيين في هذه الشركات، وأخذ بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥٦ من اللائحة المذكورة على أن خدمة العامل تنتهي بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو إنقضاء شرط المعاملة بالتكفل بالنسبة لرواها الدول الأجنبية، وهو يتسق مع ما تنص عليه المادتان ٣٥، ٣٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧

تنص المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لهيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية في فترتها الثانية على أنه " لا يستحق مرشد البوغاز أى معاش أو مكافأة من أى نوع في حالة تركه الهيئة لإنجابه بأى عمل أخصر أو توظفه بأى شركة من الشركات أو أى جهة من الجهات "، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن

المطاعم - المرشدين - لا يستحقون معاشاً طبقاً لتلك المادة، تأسيساً على أن إلتحاقهم بهيئة قناة السويس لم يكن جبراً عنهم بل تم بمحض إختيارهم، وكان لذلك القول سند من الأوراق المقدمة في الدعوى، فإن ما إنتهى إليه الحكم - على النحو السالف بيانه - هو إستخلاص سائق وله أصله الثابت في الأوراق وكفى لحمل قضائه.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧١

إنه وإن كان على إدارة المدارس الخاصة إتباع الإجراءات والقواعد التى نص عليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى المواد من ٣٢ إلى ٤١ بشأن تأديب الموظفين فى تلك المدارس، وكذلك تنفيذ ما أوجبه المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون وفى المادة ٢٧ من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ من إتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة التربية والتعليم فى شأن تنظيم المدارس الخاصة ومن بينها القرار الوزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢، إلا أنه لما كانت الفقرة ثانياً من المادة الأولى من القرار الوزارى الأخير بعد أن حددت الأسباب التى تجزئ إنهاء عقود المدرسين والموظفين الفنين بالمدارس الخاصة أضافت " وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والحقوق المقررة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل "، مما مفاده أنه يجوز تطبيق أحكام قانون العمل على هؤلاء المدرسين والموظفين الفنين. ولما كان مجال بحث نطاق إنزام رب العمل بما يفرضه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفصلة له، إنما يكون عند التصدى للفصل فى طلب التعويض، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لهذا البحث لأنه كان بصدد نظير طلب بطلان قرار الفصل دون طلب التعويض الذى لم يفصل فيه بعد، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٧١

تحدد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله يرتب عليه إنتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أى من الطرفين للآخر، فإذا إستمر العامل فى عمله بعد بلوغها وموافقة رب العمل فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد إنعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنتاؤه بغير إخطار سابق ودون مرور.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١/١٩/١٩٧٢

- تجزئ المادة ٥/٤٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يحكم واقعة الدعوى لصاحب العمل فسخ العقد " إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة

الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وإنقطاعه ثلاثة أيام في الحالة الثانية " وبين من هذا النص أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الإنذار الذي يوجهه صاحب العمل إلى العامل وإكفي بأن يكون بالكتابة .

— مفاد نص المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين الثانية والرابعة من لائحة المعاش بالشركة المطعون عليها — شركة مصر للبرول — أن حق العامل في المعاش وقد تقرر في اللائحة سالفة الذكر، هو حق ناشيء عن عقد العمل، وتحكمه قواعده في عقود العمل ويختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدني، ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء مئة تبدأ من وقت إنتهاء العقد " وهو معاد يتصل برفع الدعوى لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق هذه المادة على طلب المعاش، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

مضى كان ما أورده الحكم هو تدليل سائح على ما إقتضت به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من أن الطاعن " العامل " قد أنهى عقد العمل الأول وإستأدى من رب العمل حقوقه المئوية على إنتائه ثم أكرم معه العقد الثانى دون أن يكون واقعاً في ذلك تحت تأثير أى إكراه، ومن أن المخالصة لم تصدر منه نتيجة إستغلال من جانب رب العمل، ومن نفى وجود عرف يلزم رب العمل بإداء المنحة له كجزء من أجره، فإن مؤدى ذلك أن الطاعن ورب العمل قد تلاقى إرادتهما على إنهاء العقد الأول غير محدد المدة، وأن يستبدلا به عقداً جديداً محدد المدة، وأن هذا العقد لم ينقض شيئاً من أجر الطاعن. وإذا كان العقد الأول الغير محدد المدة يجوز إنتاؤه بإتفاق الطرفين وفقاً للقواعد العامة، وكان العقد محدد المدة الذى تلاه لا يمس أى حق من حقوق الطاعن فى حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا العقد صحيحاً وأقام قضاءه على ذلك لا يكون غلطاً فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١

إذا كان الثابت أن المطعون ضده كان عاملاً زراعياً بدائنة طوسون وأحق بوزارة الأوقاف بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم فصل بعد ذلك فى يناير سنة ١٩٥٩ وكانت أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ قاصرة التطبيق وفقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى منه على من يفصل من عملة من موظفى وعمال الدوائر والثغاثيش الزراعية المعينين بالماهية الشهرية بسبب الإستيلاء على الأراضى الزراعية

التي كانوا يعملون بها تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ولم يكن المطعون ضده قد فصل من عمله لهذا السبب فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واحتسب مكافأة المطعون ضده عن مدة عمله السابقة لتاريخ إحقاقه بوزارة الأوقاف على أساس أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ دون التزام بأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ الواجبة التطبيق - لأن علاقة العمل قد استمرت بعد صدوره وفصل في ظله - يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٢

عدم مراعاة قواعد التأديب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأي مسوغ مشروع. وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب ما أثارتته تصرفاته من ريبة في أمره مما دعاه إلى عدم الثقة والإطمئنان إليه، فإن النعي بهذا السبب يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ٥/١٨/١٩٧٤

- نصت المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليه في صدرها على مراعاة أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واعدت أسباب إنتهاء خدمة العامل ومنها الفصل دون أن تلصق من الحالات التي يجوز فيها للشركة أو المؤسسة العامة فصل العاملين بها، مما مؤداه أنها تركت أمر تلك الحالات محكوماً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه ولم تسسخها. - عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للبنيك فسخ عقد العمل لإخلال الطاعن بالتراماته الجوهرية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١/٢/١٩٧٥

إذ كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ينص على سريان بعض أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والمهنتات العامة بنسبة معينة والذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنهما شهرياً ومن هذه الأحكام ما نصت عليه المواد ١٤ ومن ١٨ إلى ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بشأن الإحالة إلى المحاكم التأديبية وكيفية تشكيلها والإجراءات التي تتبع أمامها والجزاءات التي تملك توقيعها وطرق الطعن في أحكامها وكان المشرع لم يتجه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على موظفي

الشركات المشار إليها بل احتفظ له بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل توقيعها وكانت المادة ٦١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - التي كانت سارية وقت فصل الطاعن تنص على أنه " إذا حكم تأديبياً على العامل بالفصل وكان موقوفاً عن عمله إنتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل " فإن حكمها لا ينطبق إلا على الحالات التي تصدر فيها الجهات المختصة طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و١٩ لسنة ١٩٥٩ حكماً تأديبياً بفصل عامل كان موقوفاً، دون الحالات التي يستعمل فيها رب العمل حقه طبقاً لقانون العمل. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءً على دعامة وحيدة منها هو سريان حكم المادة ٦١ سالفه البيان على حالات الفصل بغير حكم تأديبي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١

إذا كان الثابت أن علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها هي علاقة عمل محددة المدة وكان الشارع إذ نص في المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الإستمرار في العمل بعد سن السنين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن استكمال مدد الإشتراك الموجبة للإستحقاق في الماضي، قد دل بذلك على أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على العامل بعقد غير محدد المدة ولا يصحده إلى العامل بعقد محدد المدة لأن هذا العقد ينتهي في أجل معين ولا يرتبط بسن التقاعد.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٣٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

تنص المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن .. تنتهي خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ١-٠٠-٢-٠٠-٣- الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار رئيس الجمهورية. ٤-٠٠-٥-٠٠-٦- الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ..، ومفاد هذا النص أن حالة إنهاء الخدمة التي قررها المشرع في البند السادس من المادة ٧٥ المشار إليها ليست جزءاً تأديبياً بالفصل إذا فرد لها الشارع بدأً مستقلاً بذاته عن البند الثالث من هذه المادة الذي ألصق فيه من جزاء الفصل التأديبي وأن البند السادس من المادة ٧٥ صريح في أن إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة جوازياً يختص بإصداره رئيس مجلس إدارة الشركة التي يعمل بها العامل لينحصر اختصاص

اتحكمة التأديبية عن ذلك الإنهاء. وإذا كان ذلك وكان الحكم الإبدائي الذي يتخذ الحكم المطعون فيه قواماً لقضائه إنما قضى بأنه وقد حكم على الطاعن نهائياً بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف تنفيذ هذه العقوبة وفقاً غير شامل لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عن جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابلة وصيد قائم قابل للسحب الواردة في الباب العاشر من قانون العقوبات الخاص بالنصب وخيانة الأمانة والمخلة بالشرف والأمانة فيكون مطلقاً والقانون قرار إنهاء خدمته الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها إستناداً إلى المادة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي منحه في هذه الحالة سلطة ذلك الإنهاء المختلف عن جزاء الفصل بالمادة ٦٠ من القرار الجمهوري المذكور ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن ينتهي عقد العمل بوفاء العامل أو بعجزه عن تأديبه عمله ... وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل " وكان المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المطبق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مهامه ولا يشترط أن يكون العامل عاجزاً عجزاً كاملاً بل يكفي أن يكون غير قادراً على أداء ذات العمل المطبق عليه، ولا يلتزم رب العمل بإسناد عمل آخر إليه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن رفض الطاعة إسناد عمل خفيف إلى المطعون ضده غير العمل المتفق عليه تنفيذاً لتوصية الأطباء يعتبر خطأ تلتزم الطاعة بالتعويض عما يكون قد نتج عنه من ضرر، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

إذ كان لا إنطباق للقرار الجمهوري ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة إعتبارية لبعض المعادين إلى الخدمة والذي يقتصر تطبيقه على من سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي، فلا يفيد منه المطعون ضده والذي إنتهت خدمته بإنهاء مدة عقده دون فصل، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

مؤدى نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذي يحكم واقعة الدعوى أنه على الطرف الذي ينتهي العقد أن يوضح عن الأسباب التي أدت إلى هذا الإنهاء فإذا لم يذكرها قامت قرينة كافية لصالح الطرف الآخر على أن إنهاء العقد وقع بلا مبرر، ومن ثم إذا ذكر صاحب العمل سبب

لفصل العامل فليس عليه إثبات صحة هذا السبب وإنما يكون على العامل عبء إثبات عدم صحته وأن الفصل لم يكن له ما يبرره فإذا أثبت العامل عدم صحة البرر الذي يستند إليه صاحب العمل في فصله كان هذا دليلاً كافيّاً على التعسف لأنه يرجع ما يدعيه العامل من أن فصله لم يكن مبرراً.

* الموضوع الفرعي : انتهاء عقد العمل :

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٢
إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن [الجلس البلدى] بوصفه القائم على مرفق النقل بمدينة القاهرة قد تولى بنفسه إدارة المرفق بموجوداته وعماله وموظفيه ومنهم المطعون عليه — نفاذاً للأمر المسمى رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ بالإستيلاء على المرفق من الشركة الملتزمة بإدارته — مع الإحفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه وأنه لناسبة طرح المجلس إلتزام إستغلال المرفق فى التراد من جديد أنهى عرض إستخدام المطعون عليه على الوجه الذى إنتهى إليه إحكم المطعون فيه من أن ذلك كان "بلا جبروة إرتكبتها ودون أى مبرر قانوني"، فإن إنتهاء العقد على هذا النحو — وبصرف النظر عن البحث فى آثار إسقاط الإلتزام وإستزاده — مما يوجب مساءلة المجلس .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٢
مؤدى نصوص المواد ١/٦٧/ ٢٠ و ١/٧٢/ ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه "إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً" إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة، ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته، مركزاً قانونياً خاصاً بقروض التعسف فى صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله، وذلك جلاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب. وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر فى المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل فى إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر الجبر المشرع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر الجبر لأنه يدعى خلاف الثابت حكماً .

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٣
تجيز المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدنى لكل من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حداً لعالته مع المتعاقد الآخر بإرادته المفردة وهو حق لا يقيد سوى سبق الإخطار فى الإعاد الذى حدده القانونيون أو التعويض عنه إذا لم يتم، وإذا كانت المادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "يجوز

للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقاً للمادة ٧٢ أن يستقيل من العمل " - فإن الإستقالة تكون إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة ويتم بمجرد تقديمها ومن ثم فلا يحول دون إعمال أثرها التأخير عليها بالحفظ من رب العمل أو قول المطعون ضده أن الطاعن ما زال موظفاً لديه بعد أن أنهى الطاعن عمله بإدارته المنفردة بإستقالته منه.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥

- أنه وإن كان المعهد المطعون ضده وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المنطبق على واقعة الدعوى والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧ يعتبر من المدارس الخاصة للتعليم بالمواصفات ويخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم إلا أنه لما كانت نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية قد غلت أصلاً من أى نص يوجب على صاحب المدرسة الحصول على إذن سابق من الوزارة المشرفة عليه في حالة إعترافه الغلق، على خلاف ما يستلزمه القانون القائم الآن رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون إذ لم يعتبر المعهد المطعون ضده مدرسة يكون غير منتج.

- قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ وقد قضى " بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع الخاص وإقراح الحلول التي تكفل استمرار العمل فيها " لم يتضمن ما يوجب على المنشآت المشار إليها في ذلك القرار أن تحصل عند غلقها على إذن مسبق بالغلق من اللجنة المذكورة

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥

ما رأت الدار المطعون ضدها تقريره في اللائحة النسي أصدرتها في عام ١٩٦٣ من تحديد سن الستين لتقاعد موظفيها إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تصرف صادر من صاحب العمل بماله من سلطة مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إحالة الطاعن إلى التقاعد لبلوغه سن الستين تمت في ظل أحكام اللائحة المشار إليها وما نصت عليه من أحكام تنظيمية سارية المفعول منذ تقريرها وأنه لا إعتداد بما كان معمولاً به من قبل في خصوص تحديد سن أخرى لإحالة موظفي الدار إلى التقاعد إذ ليس من شأن ذلك أن يرتب حقاً مكتسباً للطاعن، وأن إنهاء خدمته كان مبرراً ببلوغه سن الإحالة إلى المعاش طبقاً لتلك اللائحة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٦

مضى كان الطاعن قد إستمر في العمل بعد إنقضاء مدة عقدة احدد المدة في آخر أبريل ١٩٦٣ وبالنسبة يعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة عملاً بالمادة ٧١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يستحق في حالة إغائه من جانب الشركة دون مراعاة المهلة المحددة في المادة ٧٢ من ذلك القانون بتلاتين يوماً بالنسبة له تعويضاً مساوياً لأجره عن مدة هذه المهلة لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بمرتب شهر مقابل مهلة الإخطار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٧٥٦ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٨

عدم مراعاة قواعد التأديب المشار إليها قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع من لسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجهرية الموثقة على عقد العمل .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٨٧٩ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٨

إذ كان المطعون ضده قد وجه خطاباً إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة يرجو فيه التكرم بالواقعة على قبول إستقالته من العمل بها إعتباراً من ١٩٦٦/١/١٠ ضده فأصدرت هذه الأخيرة قراراً إدارياً بقبول الإستقالة إعتباراً من هذا التاريخ وكانت الطاعنة قد عسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده قدم إستقالته من العمل مختاراً دون إكراه من جانبها وأنه ترتب على تقديمه الإستقالة على القرار الصادر منها بقبولها إنتهاء خدمته نهائياً إعتباراً من ١٩٦٦/١/١٠ طبقاً لنص المادتين ٧٥، ٧٨ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، وأن القرار الصادر بإعادة تعيينه بالشركة في تاريخ لاحق إنما هو تعيين جديد بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن هذه الإستقالة لم تقدم من المطعون ضده اختياراً وأنه لم يعين تعيناً جديداً وأن مدة عمله تعتبر متصلة مستنداً إلى مجرد القول بأن اسمه ورد مع أسماء العاملين الذين أوصت بإعادتهم لأعمالهم لجنة الرقابة العليا للدولة وأن الطاعنة قامت بتنفيذ توصيتها بإعادة المطعون ضده إلى عمله السابق، بما لا يبرر الانحراف عن المدلول الظاهر لعبارة خطاب الإستقالة من أنها قدمت اختياراً وإذا لم يورد الحكم الدليل المقبول تأييداً لما أراه في هذا الخصوص، وكان ما رتبته على ذلك النظر إخطاؤ من إعتبار مدة عمل المطعون ضده متصلة والقضاء له بالإبقاء عليه من تعديل في الأجر وإستحقاقه المبالغ المقرضى بها يتعارض مع ما نص عليه اللائحة رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ من أحكام في هذا الشأن فإنه يكون فضلاً عن قصوره في النسيب قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١

تنص الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ على أن " ينتهى عقد العمل بوفاء العامل أو بعجزه عن تأدية عمله ... وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل " وكان المقصود بالعجز المير لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزاً عجزاً كاملاً بل يكفي أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه، وإذا كان الحكم المطعون عليه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن رفض الطاعة إسناد عمل خفيف نهائياً إلى المطعون ضده الأول غير العمل المتفق عليه تنفيذاً لقرار القومسيون الطبى التابع للمطعون ضدها الثانية يعتبر عملاً جائزاً دفع المطعون ضده الأول إلى الإمتناع عن العمل كلية بما تعتبر معه أنها فصلته فصلاً تعسفياً يسوجب إستحقاقه الحقوق العمالية المطالب بها دون أن يعرض الحكم لما أبدته الطاعة من دفاع بأن المطعون ضده الأول لم يعد صالحاً للوظيفة التى عين فيها وتضمنها عقد العمل بسبب عجزه عن تأدية وظيفته، وأنه هو الذى امتنع عن تنفيذ هذا العقد عملاً بشروطه، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد عابه القصور فى السبب .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

جرى لقضاء هذه المحكمة، على أن لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة، وأنه بهذا الإنهاء تنتهى الرابطة العقدية ولو كان الإنهاء قد اتسم بالتعسف، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق فى مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر أن كان له مقتضى.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩

المقصود بالعجز المير لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرضى ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأنه بهذا الإنهاء تنتهى الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يوجب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض إلا فى حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهى ما إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من هذا القانون.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦

يدل النص في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الإنذار الذي توجهه جهة العمل إلى العامل سوى أن يكون بالكتابة ومفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه.

*** الموضوع الفرعى : يدل الإغتراب :**

الطعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧

إذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بأحقية المطعون ضده في بدل الإغتراب على أن الشركة ظلت تصرف له هذا البدل بإطراد وعقدار ثابت طوال مدة عمله بالأقاليم فأصبح حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره تلزم الشركة بأدائه إليه، وكان هذا الذى قرره الحكم خاصاً بقيام هذا الحق المكتسب قبل العمل باللائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ليس محل نعى من الطاعنة، وكانت أحكام هذه اللائحة لا تحس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢، كما أن ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القرار الجمهورى من إلغاء نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وكل نص يخالف أحكام تلك اللائحة المرافقة له، وما نصت عليه المادة العاشرة من هذه اللائحة من أن تقرير بدل طبيعة العمل والذى كان يجوز منحه بقرار من مجلس إدارة الشركة على مقتضى نظام موظفى وعمال الشركات المشار إليه - يكون بقرار من رئيس الجمهورية، لا يوجب عليه إلغاء القرارات التى أصدرتها الشركات بمنح هذا البدل فى ظل ذلك النظام أو قبل العمل به. لأنها ليست قرارات تنظيمية بل تبقى هذه القرارات قائمة ونافذة مادام أنه لم ينص صراحة على إلغائها.

*** الموضوع الفرعى : يدل الإقامة :**

الطعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧

مجال تطبيق القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة مقصور على موظفى الدولة وعمالها ولا يتعداهم إلى العاملين بشركات القطاع العام.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

إذا كان بدل الإقامة الذى يتقرر للعاملين بوحدة القطاع العام الاقتصادية فى محافظة أسوان يغيا بطبيعته استقرارهم فى هذه المحافظة الثانية وتشجيعهم على البقاء فيها بمنحهم ذلك البدل مما يضحى معه - وهو بهذا الوصف - مكسباً طبعية متميزة عن إعانة غلاء المعيشة التى تستهدف مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة فتتحرر عنه بالتالى أحكام المادة الثانية من مواد إصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى نصت على عدم سريان قواعد ونظم إعانة الغلاء على هؤلاء العاملين، ولا يقدح فى ذلك تحديد هذا البدل بنسبة مئوية من هذه الإعانة، لأن ذلك لا يعدو أن يكون وسيلة لتقدير قيمته، فلا تغير هذه الوسيلة من طبيعته .

• الموضوع الفرعى : بدل الانتقال :

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ٣/٢/١٩٧٧

بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه وإما أن يعطى لقاء طاقته ليدلها وفى هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره ليستحق لوجودها ويقطع بزوالها، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد غلص إلى أن بدل الانتقال الذى يطالب به الطاعن بفرض صحة وجوده لم يكن لقاء جهد إضافي يلتزم به، بله، ورتب على ذلك عدم اعتبار بدل الانتقال جزءاً من الأجر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ٦/٥/١٩٧٧

بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل الوصول إلى عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه، وإما أن يعطى له كميزه عينية جرى صرف الشركة على منحها له وأصبحت جزءاً من الأجر وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى مستنداً إلى أن بدل الانتقال على إطلاقه لا يعتبر جزءاً من الأجر وهو خطأ ومخالفة للقانون حجه من بحث سبب بدل الانتقال فإنه يكون معيياً ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٣٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البدل الذى يعطى إلى العامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ... ولا كان مفاد ما قرره الحكم أن مبلغ العشرين جنيهاً المقرر للطاعن فى عقد عمله يقابل نفقات فعلية وأنه على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا

يبعه في حكمه ... فإن - إقطاعه من أجر الطاعن لا يعد خطأ لأنه لا يندرج في أجره عند التسوية فضلاً عن أنه كان فاقده الحق في إقتضائه البذل المذكور وقت ونفاذ نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتباراً من ٢٨-٨-١٩٦٦ لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠ منه التي يرى نصها بأن يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٨١/١/١١
البن من التشريعات الخاصة بأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال أن المشرع عندما أراد أن يسطر الأحكام الخاصة بالعاملين بالدولة على العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها تدخل بالنص على ذلك، ثم إنه حينما أراد أن يفرد أحكاماً خاصة بهم في هذا الشأن نص على ذلك صراحة. وإذا كان القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد فوض رئيس الوزراء وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة تحديد الجهات التابعة التي يرخص للعاملين بها السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، فقد دل ذلك على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحده المنوط بتحديد الجهات التابعة وإذا كان الثابت في الدعوى أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين قد أصدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بمحدد الجهات التابعة وليس من بينها سوهاج، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى لكل من المطعون ضدهم بالمقابل التقدي لأربع تذاكر مجانية ولعائلته رغم أن الثابت في الدعوى أنهم من العاملين بفرع الشركة الطاعنة بسوهاج، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٢٨١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٣
نص المادة ٥٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن [يصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة إلى العاملين بالشركات.] وقد جاء تعبير مصاريف الانتقال الواردة بها مطلقاً بصرف مدلوله إلى نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء وقد صدر إعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة الأولى منه - قبل تعديلها بقرار رئيس الوزراء رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ على سريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة، وإذا كانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقرير بدل الانتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والإقتصاد مما

مؤاده أن قرار وزير المالية والإقتصاد هو وحده دون غيره أداة تقرير بدل الإنتقال الثابت للعاملين بتلك الشركات في نطاق الشريعات المنوه عنها، ويكون قرار لجنة شئون الأفراد بالشركة الطاعنة المؤرخ ١٩٦٣/٩/٩ بتقرير هذا البدل صادراً من جهة غير مختصة بالمخالفة لأحكام القانون بما يجعله معدوم الأثر ولا يترتب عليه أية حقوق للعاملين في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦

- لما كان الثابت في الدعوى أن بدل الإنتقال تقرر لمواجهة المصروفات التي يتكبدها العاملون لدى الشركة الطاعنة أثناء أداء الوظيفة فإنه لا يغير من طبيعته تعديده بمبلغ شهري ثابت، ومن ثم فإن هذا البدل يشمل بدل الإنتقال الثابت وثققات الإنتقال الفعلية على السواء، ولا يكون الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون ضده بفروق بدل الإنتقال الفعلي قد خرج عن نطاق الطلبات المطروحة.

- لما كانت الطاعنة لا تناري في أن بدل الإنتقال الشهري المقرر للمطعون ضده وفقاً لنظامها هو عشرون جنيهاً قامت بتخفيضه بواقع ٢٥٪ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين وكانت المادة الأولى من هذا القانون قد استنت صراحة مصاريف الإنتقال من الخفض المقرر بالقانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أحقية المطعون ضده لفروق مصروفات الإنتقال الفعلية دون أن يخضع هذه المصروفات للخفض المقرر بالقانون المشار إليه وما لا يجاوز بدل الإنتقال الشهري الثابت الذي قرره نظام الطاعنة للمطعون ضده بواقع عشرين جنيهاً لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣

- مفاد نصوص المواد ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، ٧٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام اللذين يحكما واقع الدعوى، ٢٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام بدل السفر ومصاريف الإنتقال في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الصادرة نفاذاً للمادة ٥٣ المشار إليها، أن مجلس إدارة الشركة هو المنوط به تقرير بدل الإنتقال الثابت للعاملين بها وإصدار اللوائح المتعلقة بالشئون المالية .

- إذ كان تقرير بدل الإنتقال إنما يقصد به مواجهة المصروفات التي يتكبدها العاملون أثناء أداء وظيفتهم وكان الثابت في الدعوى أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة قرر صرف بدل إنتقال ثابت لمدير الإدارة القانونية ومن في حكمه ولم يصدر قراراً بشأن صرفه لأعضاء هذه الإدارة وأن المطعون ضدهم يحصلون

على نفقات إنتقال عملية لأنه لا يكون هم الحق في بدل الإنتقال الثابت، ولا يقبل منهم التحدى في هذا الخصوص مبدأ المساواة بين العاملين لإختلافهم في الظروف عمن تقرر هم هذا البديل ولأنه لا مساواة فيما يناهض القانون .

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢
لما كانت من المقرر أن بدل الإنتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها ويتقطع بزوالها .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣
- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن البديل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه وأما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله، فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها ويتقطع بزوالها .
- لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية ويتقاضى منها بالإضافة إلى أجره بدل إنتظار بواقع ٢ جنيه شهرياً حتى صدر قرار بنقله إلى الشركة الطاعنه فإن الحق في إقتضاء بدل الإنتظار يتقطع بزوال العمل الذى تقرر له ذلك البديل .

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن بدل الإنتقال يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره إذا ما أعطى للعامل لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها أثناء تأدية عمله، ولا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يأخذ حكمه إذا أعطى للعامل لمواجهة نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله .

*** الموضوع الفرعى : بديل التمثيل :**

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢
البديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى

دعت إلى تقريره، فيستحق بوجودها ويتقطع بزوالها، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه لم يعثر بدل التمثيل الذي يتقاضاه الطاعن جزءاً من الأجر لأنه يصرف له لمواجهة الالتزامات التي يفرضها عليه المركز الذي يشغله، فإن ما إنتهى إليه الحكم في هذا الشأن يتفق مع صحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ أن الشارع قد فوض الوزير المختص في تقرير بدل التمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا في حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

* الموضوع الفرعي : بدل السفر :

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١١/١/١٩٧٩

النص في المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أنه " يرخص للعاملين بالجهات التابعة التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً " . يدل على أن مناط إستحقاق العامل لهذه الميزة هو سفره أو عائلته فعلاً وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل بتقدي لذكرا السفر كتعويض باعتبار هذا المقابل ميزه عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه فيستحقها المطعون ضدهم رغم عدم سفرهم فعلاً، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٩/١/١٩٨١

مفاد نص المادة ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٩٠ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع وضع حكماً خاصاً بشأن البعثات التدريبية بمقتضاه ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العام وضع الأسس والقواعد بالوفدين للتدريب بالدول الأجنبية خلافاً للأحكام العامة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفي المادتين ١١ و ١٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها، [القطاع العام] والتي تطبق فيها لم يرد به حكم خاص. فإذا كان الطاعن قد أوفد في بعثة تدريبية بالخارج. وكانت الشروط المالية لتلك البعثة تقتضي بأن تتحمل الشركة المطعون عليها

نفقات سفر الطاعن ذهاباً وعودة. وتحمل جمهورية الهند تكاليف الإقامة والدراسة وهو ما يندرج تحت التعريف القانوني لبذل السفر الذى يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى بها مقر عمله الرسمى فإن هذه الأحكام الخاصة التى نظمت الشروط المالية للبعثة التدريبية التى أولد إليها الطاعن وتكون هى الواجبة التطبيق.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧

مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدخول أن المشرع وضع حكماً خاصاً بشأن البعثات التدريبية بمقتضاه أناط بمجلس إدارة شركات القطاع العام وضع الأسس والقواعد الخاصة بالموفدين للتدريب بالدول الأجنبية خلافاً للأحكام العامة المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى تطبق فيما لم يرد به حكم خاص، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ المتضمن الموافقة على سفر الطعون ضده للتدريب بالإتحاد السوفيتى نصت على أنه " ... وتتم المعاملة المالية طبقاً للشروط العامة لإتفاقية التعاون الإقتصادى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهوريات الإتحاد السوفيتى ... " وكانت المادة الثانية من تلك القواعد قد نصت على منح الموفد للتدريب غير الجامعى مبلغ ٢٧٠ روبل شهرياً مقابل نفقات المعيشة على أن يخصص الثلث للسكن والثلث للمأكل والثلث الباقي للمصروفات الشخصية وكان ذلك يندرج تحت التعريف القانوني لبذل السفر الذى يمنح للعامل مقابل النفقات التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى بها مقر عمله الرسمى لما كان ما تقدم فإن هذه الأحكام الخاصة المنطوية على تنظيم بدل سفر المبعوث للتدريب بالإتحاد السوفيتى هى الواجبة التطبيق وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمنح المطعون ضده نصف بدل السفر بالإضافة لبذل السفر الذى تقاضاه، عملاً بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان مطبقاً فى هذا الشأن لائحة بدل السفر الخاصة بموظفى الدولة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ وأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاملة المالية للموفدين للتدريب الداخلى فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد وقد أدى به ذلك إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

* الموضوع الفرعى : بدل طبيعة العمل :

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٦

بدل طبيعة العمل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات تكبدتها فى سبيل تنفيذ عمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يعمه فى حكمه، وإما أن يعطى له لقاء عالة يذللها أو لمخاطر

معينة يتعرض لها في ادائه لعمله، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره ليستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

الطعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٦
بدل الإغتراب وكما جرى به نص المادة ١١ من نظام موظفي وعامل الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ يندرج في بدل طبيعة العمل.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٦
لما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار المبلغ الذي تصرفه الشركة المطعون ضدها للطاعن بدلاً بناء على ما استظهره من أوراق الدعوى وظروف ومبررات صرفه من أنه يؤدي للطاعن لقاء اغترابه لإضطلاعاه بالعمل في فرع الشركة بمدينة أسوان وأنه على هذا الوضع لا يعتبر منحه ولا يتمتعها في حكمها، يتفق مع صحيح القانون وكان بدل الإغتراب وكما جرى به نص المادة ١١ من لائحة موظفي وعامل الشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١، يندرج في بدل طبيعة العمل ولما كانت قد قررت صرف ذلك البديل للطاعن بموجب قرار مجلس إدارتها الصادر بتاريخ ٣/٣/١٩٦٤ وبالمخالفة لنص المادة ١٠ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يقضي أن تقرير بدل طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية، ومن ثم يكون قرار الشركة بصرف البديل عديم الأثر ولا يكسب حقا، وبالتالي يكون لها أن توقف العمل به.

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٠
النص في المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة العاشرة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٧ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن بدل الإغتراب يندرج في طبيعة العمل ويأخذ حكمه من حيث وجوب صدور قرار بتقريره من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمداً من الوزير المختص - حسب الأحوال - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أحقية المطعون ضده في بدل الإقامة تطبيقاً لقاعدة المساواة التي لا مجال لإعمالها لخروج ذلك ما قرره الشارع بنصوص صريحة، فإنه قد خالف القانون، وقد حججه هذه المخالفة عن أخرى ما إذا كان ثمة قرار من مجلس إدارة البنك الطاعن قد صدر بتقرير بدل إقامة للعاملين بأسوان وإعتمده الوزير المختص، ومن ثم فإنه يكون فضلاً عن مخالفته مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨

مؤدى نص المادة العاشرة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ أن تقرير بدل طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية بما مؤداه أن قرار الشركة بصرف هذا البديل عديم الأثر ولا يكسب حقاً فيكون لها وقف العمل به وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام المحكمة الابتدائية في إستئنافها بأنه لا يحق للمطعون حنده إقتضاء الزيادة في بدل طبيعة العمل التي قررها رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ٢٨-٣-١٩٦٣ وبأثر رجعي كما تمسكت بمقها في إسداد تلك الزيادة. ولما كان هذا الدفاع جوهرياً ومن شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأى في الدعوى. وإذ أغفل المحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩

إذ كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم والعة الدعوى تنص على أنه " يجوز مجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل. ... كما يجوز مجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية. ... بالشروط والأوضاع التي يقرها المجلس وتربط البدلات التي تمنح وفقاً لهذه المادة بالأعمال أو المناطق التي تقررت من أجلها " مما مفاده أن المشروع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذى رسمه القانون والإستدلال بقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح، وكان الواقع الثابت في الدعوى أن المطعون حنده إقتضاء لنقل إلى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/٧/١، ولم يكن هذا البديل مقررأ له من قبل نقله إليها وكان منح البدلات على ما سلف بيانه أضحى من إختصاص مجلس الوزراء بالشروط والأوضاع التي يقرها وفقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن طلب المطعون حنده يكون فائداً الأساس القانوني في إقتضاء هذا البديل.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٧١/١٢/٢١ بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام أن قرار مجلس الوزراء قد إشتراط لإستحقاق البديل الذى تقرره فضلاً عن إعتداد الوزير المختص للقوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية - إقرار وزير الخزانة هذه القوائم تحديداً لتكلفتها ولتدبير الصرف المالي كاجراء مكمل لموافقة الوزير المختص على تقرير البديل وإعتداد القوائم ومن ثم فإن موافقة وزير الخزانة تعتبر إجراء جوهرياً لا يمكن بدونه أن يكون لمن يقرر لهم البديل الحق في نقاضه

أو صرفه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه معه عن بحث دفاع الطاعة الجوهري القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تتم وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم في بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن المؤسسة العامة للتقليل البري لركاب الأقاليم التي تتبعها الشركة الطاعة قد أعدت قوائم بالوظائف التي تستحق بدل طبيعة عمل ومنها وظائف المطعون ضدهم واعتمدها وزير النقل الذي تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعتماد للإحاطة وأنه قد ثبت المصدر القانوني للحق المطالب به فلا ينال منه الإحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا البديل لأن مناط إستحقاقه هو قرار وزير النقل بإعتماد قوائم الوظائف التي أعدها المؤسسة العامة المختصة وهو السبب المنشئ للحق في البديل والأثر القانوني لقرار مجلس الإدارة ولا يجوز لوزير الخزانة الإعتراض والقول بغير ذلك يعنى ليس تسلط وزير على وزير آخر فحسب بل يجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصدر القانوني للحق في البديل وصاحب الحق في توجيه تفسير دور وزير الخزانة بعد تأشيرة وزير النقل وهو عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البديل بإخطار وزير الخزانة لقراره للإحاطة ورب على ذلك أن موافقة وزير الخزانة على قرار وزير النقل ليس من جوهر نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنه ليس شرطاً لنشوته. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما حجه عن بحث دفاع الشركة الطاعة الجوهري بعدم صدور موافقة وزير الخزانة على قرار منح البديل ويعين لذلك نقضه.

الظعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٥

مفاد الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وجدول المرتبات والملاوات المرافق له والفقرتان الثالثة والخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن البدلات التي تقتضيها طبيعة العمل تحسب على أساس الأجر المقرر لبداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل، وأن تسوية حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على فئة مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة خالية باهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية التي يعمل بها تسمح بتعيينه إليها لا يرتب أية آثار بالنسبة لبديل طبيعة العمل الذي يحصل عليه عن شغله لوظيفته الأصلية فلا تؤدي إلى إستحقاقه للبديل المقرر لوظائف الفئة المالية التي سويت عليها حالته طالما أن هذه التسوية لم تتم على وظيفة من هذه الوظائف، إذ المنطوق في إستحقاق بدل طبيعة العمل هو بشغله الوظيفة الموجبة لإستحقاق هذا البديل الذي تحددت قيمته بنسبة معينة من بداية ربط الفئة الوظيفية. لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد قضى بأحقية العاملين

بالشركة الطاعنة في صرف بدل طبيعة العمل المقرر لهم على أساس أول مربوط الفئات المالية التي سويت حالاتهم إليها طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون تفرقة بين من سويت حالاتهم على فئات مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظائف خالية هم بالميكمل التنظيمي للشركة الطاعنة، وبين من سويت حالاتهم على فئات مالية لها وظائف مدرجة به، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

النص في جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والمهيات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أن " " والنص في المادة ٣٨ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان وبنوك التنمية بالمحافظات ومنها البنك الطاعن - على أن " " مفاده أن الراتب المصرفي لا يعدو أن يكون بدل طبيعة عمل ومن ثم لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التفريغ المقرر للعاملين الفنيين بالإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢

لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن منح بدل إقامة للعاملين بالقطاع العام بعض المحالطات وفقاً للقواعد النصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية تنص على أن " " كانت المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية التي تنص على أن " " وكان نص المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار إليه على أنه " " والنص في المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح العاملين بالمؤسسات والمهيات والشركات التابعة للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي وفي الجهات وبالنسب الواردة بهذا القرار على أن " " وكان بدل الإغراب كما جرى به نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ بتفريغ في بدل طبيعة العمل فإنه لا يجوز الجمع بين هذا البدل وبديل الإقامة المقررة بموجب قرار رئيس الوزراء المشار إليه .

الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤

مؤدى نص المادة عشرين في فقرتها الأولى والثانية والرابعة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدل طبيعة العمل وبديل الإقامة للعاملين بالقطاع العام، كما عول مجلس إدارة الشركة حق تقرير البدلات المهنية شريطة أن تكون بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

* الموضوع الفرعي : تأديب العامل :

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨١

إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص على أنه " تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام، مما مفاده أن أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المنفذة له لا تسرى على العاملين بشركات القطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القرار الجمهورى المشار إليه وكان ذا القرار قد نظم فى الفصل العاشر منه أحكام التحقيق مع العاملين وتأديبهم تنظيماً كاملاً مبيهاً قواعد وإجراءات التأديب والعقوبات الجائز توقيعها عليهم، فإنه لا محل بعد ذلك لإعمال قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب الصادر بناء على التفويض الوارد بالمادة ٦٦ من قانون العمل المشار إليه، على العاملين بشركات القطاع العام ذلك أن المشرع إذ عمد فى لائحة العاملين بالقطاع العام إلى تنظيم ذات الموضوع الذى تعرض له قرار وزير العمل، ووضع له أحكاماً خاصة مفارقة، فإن مفاد ذلك أنه يتعين التزام أحكام اللائحة للتعرف على قواعد وإجراءات التأديب دون تلك الواردة بقانون العمل والقرار الوزارى المشار إليه وبالتالى فإن ما ورد بالمادة الثانية منه بشأن حظر الجمع بين إقطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل وبين أية عقوبة، يكون تطبيقه غير وارد على الواقعة المطروحة إذ هى تتعلق بتوقيع جزاء تأديبى على أحد العاملين بشركات القطاع العام وفقاً لأحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولا يجدى الطاعن من بعد ما يتمسك به من خطأ الحكم المطعون فيه فى تفسير نص المادة الثانية من القرار الوزارى سالف البيان بغية إعمال التفسير الذى يقول به، لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل بشأن مسؤوليته عن الخطأ المسند إليه أو تقدير قيمة المبالغ التى قررت الشركة إقطاعها من أجره كتمريض عن تسببه فى فقد المبلغ محل المساءلة وكان القرار الجمهورى المشار إليه لا يمنع الجمع بين الإقطاع من أجر العامل تطبيقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين توقيع الجزاء التأديبى طبقاً لهذا القرار، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون.

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤

النص فى المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن " إستثناء من أحكام المواد ٤٧، ٤٨، ٤٩ لا يجوز وقف أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النيابية أو أحد أعضاء الإدارة المنتخبين أو توقيع جزاء الفصل

عليه إلا بناء على حكم من المحكمة المختصة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام " وإذ كان الحكم الوارد في هذه المادة قد جاء إستثناء من أحكام المواد المشار إليها منها، ومن ثم ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم إعماله في النطاق الذى وضع من أجله وهو كفالة حماية محددة لأعضاء مجالس إدارة الشكليات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين بالنسبة لجزء الوقف عن العمل والفصل من الخدمة المنصوص عليهما في البندين ٣، ٨ من المادة ٤٨ وذلك بإسناد توقيع هذين الجزأين عليهما إلى المحكمة التأديبية بدلاً من إخضاعهم في شأنها للإجراءات الواردة في المادتين ٤٧، ٤٩، ولازم ذلك أن ينصرف الحكم الوارد في المادة ٥٢ سالف الذكر إلى الوقف عن العمل المعتر جزاءً تأديبياً دون الوقف الإحتياطى الذى أورد له المشرع حكماً خاصاً في مادة تالية هي المادة ٥٧ من ذات النظام التى حولت رئيس مجلس الإدارة سلطة وقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا إقتضت ذلك مصلحة التحقيق بصرف النظر عن صفته النقابية أو مستواه الوظيفي. يؤيد هذا النظر أن المشرع لو كان قد أراد أن يمد نطاق حظر الوقف عن العمل بالنسبة لأعضاء مجالس إدارة الشكليات النقابية إلى الوقف الإحتياطى لنص على ذلك صراحة أسوة بالنهج الذى سار عليه في القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفى المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٧٦ ... وكما نص في المادتين ٨٤، ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥

لم يحدد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذى يحكم والعهدة الدعوى - العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العمال ولا القواعد والإجراءات التأديبية التى يجب إتباعها بمسند توقيعها وإنما ناط فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ منه بوزير الشئون الإجتماعية والعمل بيان تلك العقوبات والقواعد والإجراءات بقرار يصدره، وتطبيقاً لهذا النص صدر القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارات أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦٣، ١٤٠ لسنة ١٩٦٤، ٨٠، لسنة ١٩٦٥، ٣٥ لسنة ١٩٦٩ ببيان. العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب العمال ونص فى المادة الأولى منه على " العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العمال هي : ١- الإنذار ٢- الغرامة ٣- الوقف عن العمل ٤- الفصل من الخدمة مع حفظ الحق فى المكافأة ٥- الفصل من الخدمة مع الحرمان من المكافأة " وإذ كان مؤدى ذلك أن إلتزام صاحب العمل بإتباع قواعد وإجراءات التأديب التى نص عليها هذا القرار مقصور على حالة توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها فيه، وكانت الإجراءات المنسوبة صدورها من الطاعة حيال المظنون ضده الأول - وهى إعتبار أجازته خلال وجوده فى الولايات المتحدة الأمريكية بدون مرتب

وعدم صرف علاوة إستثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له بالجريدة ومنعه من الكتابة لا تدخل ضمن تلك الجزاءات فإنه لا يلزم بصدد إتخاذها إتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القرار الوزاري السالف الذكر، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على بطلانها لعدم إلزام الطاعة تلك القواعد والإجراءات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل إذا توافر المبرر .

* الموضوع الفرعي : تبعية العامل لصاحب العمل :

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩
يكنى في علاقة العمل توافر التبعية المهنية وهي أن يخضع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل وتعليماته.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٢
تبعية العامل لرب العمل هي عنصر جوهري في عقد العمل، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إنتفاء هذه التبعية إستنادا إلى ما قرره من أن الثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا في الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها كانت علاقة وكالة بالعمولة وليست علاقة عمل دون أن يحصل الحكم في أسبابه أقوال الشهود أو يبين هذه المستندات ومضمونها وكيف إستقى منها هذه الحقيقة التي قام عليها فإن ذلك يعد قصورا مبطلا للحكم إذ لا يمكن معه تعيين الدليل الذي أقامت عليه المحكمة إقتناعها والتحقق من أنه يفضي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

* الموضوع الفرعي : ترقية :

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩
المبرة في تحديد الجهة القضائية بنظر الدعوى هي بوقت نشوء حق الطعون ضده "العامل" في الترقية في ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذي إمتنع فيه البنك "بنك مصر" عن إصدار قرار بترقيته إلى هذه الدرجة دون إعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك بتحويله إلى شركة مساهمة وإنشاء صفة الموظف العام عن الطعون ضده تبعا لذلك في وقت لاحق.

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

تنص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " تعتبر الأقدمية فى الفئة من تاريخ التعيين فيها فإذا إشتعل قرار التعيين على أكثر من عامل فى فئة واحدة إعتبرت الأقدمية كما على .. إذا كان التعيين متضمناً ترقية أعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الفئة السابعة " وتنص المادة العاشرة من هذا القرار على أن تكون الترقية فى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالإختيار على أساس الكفاية، على أن تأخذ التقارير الدورية فى الاعتبار، فإذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم فى الفئة المرقى منها ... " ومفاد ذلك أن الترقية إلى الفئة السادسة وما فوقها تكون بالإختيار على أساس الكفاءة، وتتخذ التقارير الدورية فى الاعتبار، فتكون الأفضلية للأقدم فى الفئة المرقى منها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر، وقضى بأحقية الطعون حده للفئة المالية الثالثة تأسيساً على ما هو ثابت من تساوى الكفاية بينه وبين زملائه المقارن بهم بإعتباره الأقدم فى الفئة المرقى منها وذلك أخذاً بحكم المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣

إذ كان الثابت أن الطاعن لم يستوف أحد شروط شغل وظيفة الرهان وهو شرط القيام بوظيفة ضابط أول على إحدى السفن مدة خدمة بحرية فعلية لا تقل على ثلاث سنوات، وكان قيامه على سبيل الإختيار بأعمال وظيفة الرهان التى لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق فى الترقية إليها ولا يعدو ذلك أن يكون ندباً لهذه الوظيفة فلا يجرى مجرى الترقية، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعوى العامل إستناداً إلى عدم أحقيته للترقية إلى وظيفة الرهان لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١

إذ كان بين من الحكم الابتدائى أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لولمها قبل الأوان على أن الوظيفة موضوع التناعى ما زالت شاغرة فلا يكون للطعون حده طلب أحقيته لها عن شغلها ولا يحق له المطالبة بالفئة المالية إستناداً إلى غلو الوظيفة لأن هذا الغلو ليس شرطاً لإستحقاق الفئة، وهذا الذى أقام الحكم الابتدائى عليه قضاءه يتضمن أن محكمة الدرجة الأولى قد فصلت فى أنه لا يحق للطعون حده طلب الترقية إلى الفئة المالية محل التناعى وهو من المحكمة قضاء فى الموضوع تستند به ولايتها، ومن شأن الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على المحكمة الإستئنافية بما إشتملت عليه من طلبات

ويتعين عليها إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها، وإلا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٠

مفاد نص المادة ٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن ترقية العاملين في شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة، ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالمهيكل التنظيمي للشركة تتوافر لِمَن يَرحَّس للترقية إليها إشتراطات شغلها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد مخالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٣/١/٣١ ومنحة الأثر المالية المترتبة على ذلك بمقولة أن إمتيازها في عمله ثابت وليس ثمة مبرر لتخطيه في الترقية إلى هذه الفئة دون الإحاطة بما وضعه مجلس إدارة الشركة الطاعنة من ضوابط معايير للترقية إلى الفئة الرابعة المشار إليها أو إستظهار مدى توافر الشروط اللازمة لشغل وظيفة بهذه الفئة في المطعون ضده، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠

جعل المشرع الترقية إلى المستوى الأول والثاني بالإختبار على أساس الكفاءة وأناط بمجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فمُنح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصح من العاملين بها للترقية إلى المستوى الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تقتضيه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل، وكان من المقرر أن سلطة رب العمل التنظيمية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له وأنه إذا إستبان له عدم كفايته إعتبر ذلك مأخذاً مشروعاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أجرى حركتي ترفقيات بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ١٩٧٧/٥/١٧ شملت بعض زملاء المطعون ضده الأقدم منه في الحصول على المؤهل وفي شغل الفئة المالية الثالثة ملتزماً بالضوابط والمعايير التي وضعها في هذا الشأن، وإختار للترقية من رأى صلاحيتهم للوظائف التي تمت ترقيتهم إليها وعلى أساس ما قدره من كفايتهم لها، ولم ينسب المطعون ضده إلى الطاعن أنه أساء إستعمال حقه في الإختيار أو تصفي في إستعماله بما يضر بحقوقه لأن دوره في الترقية لم يخل بعد، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى المستوى الثاني والأول بطريق التخطي لغيره من زملائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٢٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨١

في الوظائف المتميزة بطبيعة تقتضي تأهيلاً خاصاً وصلاحيّة خبرة معينة ينبغي أن يتوافر هذا التأهيل وتلك الصلاحيّة في العامل لكي يندرج ضمن المرشحين للترقية لهذه الوظائف لأن تميزها بطبيعتها الخاصة هذه إنما يقوم على أساس من مصلحة العمل بما يؤدي إلى كفاءة صالح الإنتاج في الوحدة الاقتصادية على نهج مثالي ولما كان مؤدى ما تقدم أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف القانونية من الفئة السادسة وما يعلوها بإحدى الوحدات الاقتصادية والتي يشترط فيمن يشغلها ويستطيع القيام بأعباء واجباتها ومسئولياتها الحصول على مؤهل قانوني وخبرة في الأعمال القانونية لا يجوز أن يتزاحم عليها جميع العاملين من مختلف التخصصات كالمحاسبين وغيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى المتعددة والمتباينة، بل ينبغي أن يقتصر نطاق هذا التزاحم على الحاصلين على المؤهل والخبرة القانونية وأن تجري المفاضلة بينهم وفقاً لأحكام لوائح العاملين بشركات القطاع العام في هذا الخصوص بما يجعل من عداهم بمنأى عن تلك المفاضلة.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠١٠١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨١

إذا كانت المادة العاشرة من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ التي تحكم الواقعة الدعوى تنص على أن " تكون الترقية إلى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالإختيار على أساس الكفاءة وفي جميع الأحوال يجب توافر إشتراطات شغل الوظيفة " مما مؤداه أن الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها هي من المسائل المنوطة بالشركة وتخضع لتقديرها وليست حقاً للعامل يتعين تربيته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها، ولو كان يوجد بالسلم الوظيفي للشركة درجة خالية لم يتم شغلها، إذ الشركة وحدها هي صاحبة الحق في تقرير الوقت المناسب لإجراء حركة الترفيات حسبما تقتضي به المصلحة العامة لشغل الدرجة الخالية لديها ولا إلزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ معين. لما كان ذلك وكان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلق الوظيفة التي يشغلها لا يبرر مطالبة لتلك الوظيفة أو أجزائها، لما كان ما تقدم كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص لأنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٢/٨/١٩٨١

لئن نصت القواعد الخاصة بالشركة الطاعنة - على ما ورد بمحاضر أعمال الجير - في البند ٢٥ منها على أن " يعتبر المركز الرئيسى للشركة والمناطق والفرع وحدة واحدة عند إعمال قواعد الترقية " وهو ما مؤداه أن كل مصانع الشركة وأقسامها وإدارتها تعتبر وحدة واحدة عند إجراء حركات الترفيات

بها فلا يجوز تحطى أحد العاملين وترقية آخر مجرد كونه يعمل فى مصنع أو قسم غير الذى يعمل به العامل المرقى، بيد أنه يشترط لترقية العامل بالتطبيق لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن تتوافر فيه إشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها فيما يتعلق بالمؤهل ومدة الخبرة.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥

إذ كان الأصل فى قرار الترقيات أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص على خلاف ذلك فىكون المناط فى شأن أجر الوظيفة المرقى إليها العامل بتاريخ الترقية الفعلى دون التعويل على تاريخ تقلد أعباء الوظيفة سواء قبل صدور قرار الترقية كما فى حالة التدب أو بعد صدور هذا القرار حينما يتراعى وقت تسلم العمل الجديد إلى ما بعد صدوره، بما مؤداه أن العامل لا يستحق أول مرسوم الفئة المالية للوظيفة المرقى إليها إلا من تاريخ شغله لها فعلاً إذ الأصل فى إستحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥

إذ كان مفاد نصود المواد ١٥، ١٨، ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع إعتد فى الترقية طبقاً للقانون المذكور بالمدة الكلية المختصة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أبهما أقرب على أن يدخل فى حساب المدة الكلية المدة التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية والتى قضاهها العامل فى المجالس المحلية أو المرافق العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وغيرها مما نصت عليه المادة الثامنة عشر وبالشروط المنصوص عليها فى المادة التاسعة عشر، وإذ خالف الحكم هذا النظر وإعتد بمدة خدمة إعتبارية توازى المدة من تاريخ حصول المطعون ضده على مؤهل الثانوية العامة وحتى تاريخ تعيينه بالشركة الطاعنة وأقسام قضاءه بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية السابعة إعتباراً من ١٩٧٠/١/١ وبأحقية للترقية إلى الفئة المالية السادسة إعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ مدخلاً هذه المدة الإعتبارية فى حساب المدة الكلية اللازمة للترقية إلى هاتين الفئتين، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥

لما كان الأصل فى قرار الترقية أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص فيه على خلاف ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن ترقية الطاعن إلى الفئة الرابعة إنما تمت فى وكان إجتياز الطاعن للإمتحان الذى أجرى لشغل وظيفة هذه الفئة لا يرتب له حقاً فى شغلها إلا إذا صدر القرار بذلك ممن له حق إصداره وفى الوقت الذى يحدده، فإن إرجاء المطعون ضدها النظر فى شغل وظيفة تلك الفئة حين الفصل

في النزاع القائم بينها وبين الطاعن لا يعتبر قراراً بترقيته إليها معلقاً على شرط واقف وإنما هو استعمال
لحقها في تحديد وقت إصدار قرار شغلها.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦

إذ كان البين من الأوراق أن مجلس إدارة البنك الطاعن وضع معياراً عاماً للترقية إلى الفئة المالية الرابعة يمنع
من النظر في ترقية العاملين القائمين بأجازات خاصة بدون مرتب أو المعارين خارج البنك ما لم تكن
الإعارة بتكليف من البنك نفسه قاصداً قصر الاختيار على القائمين فعلاً بالعمل وهو ما لا يناهض أحكام
القانون وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة
وكان المطعون ضده في ذلك التاريخ معاراً بناء على رغبته للعمل بوزارة العمل والشؤون الإجتماعية بدولة
قطر فلا تترتب على الطاعن أن هو يتمتع من النظر في ترقيةهم إلى تلك الفئة ما دام معاراً لجهة خارجية
بناء على طلبه ولا يخبر من ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم
١٩٧١/٦٩ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية إذ لا يفيد هذا النص
حتمية ترقية المعار اعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الإقتصادية أن
تجره متى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة تزعم في
إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وما يساعد على تحقيق أهدافها وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها فلا يعقب
عليها في ذلك طالما خلا قرارها من شبهة التعسف.

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ١٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن مناط حساب مدة الخدمة السابقة على حصول العامل على المؤهل العالي وفقاً
للمجدول الثاني المرافق للقانون مالمف الذكر حتى تاريخ حصوله على هذا المؤهل ثم بالتطبيق للمدد المبينة
في الجدول الأول اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفتة والأقدمية التي بلغها طبقاً للمجدول الثاني
هو أن تكون فتته قد نقلت إلى مجموعة الوظائف العالية قبل التاريخ نشر القانون المشار إليه في
١٠/٥/١٩٧٥، وهو شرط لازمه أن تكون وظائف المنشأة التي يعمل بها مقسمة إلى مجموعات. منها
مجموعة الوظائف العالية، لما كان ذلك وكان الثابت أن العمل لا يجري بهذا التقسيم الوظيفي في البنك
الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بمطالبة تاسيساً على أن قرار لجنة شؤون العاملين
رقم ١٢٠٦ الصادر في ٩/٢٩/١٩٧٢ بنقله إلى وظيفة وكيل قلم من الفئة المالية السادسة لم يكن مجرد
إخطار بتغيير مسمى الوظيفة التي يشغلها وإنما إستهدف نقل فتته إلى مجموعة الوظائف العالية ورتب على

ذلك إخضاعه لأحكام الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦

يؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمادة الأولى من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ لا يجوز الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥، ١٧ الواردين في الفصل الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه إلى أعلى من فئتين وظيفيتين من الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة، إلا أنه بعد حذف القيد الواردة بالفقرة [د] - من المادة الثانية - المذكورة من عدم الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى بتعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ فإنه يصح ترقية العامل لثالث فئة، على أن ترد أقدمية من يستحق من العاملين الرقبة فى هذه الحالة إلى أول الشهر التالى لإستكمال المدة المنصوص عليها فى الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يؤيد ذلك ما ورد بقرار لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ من أن الحكمة من التعديل وإلغاء العبارة المذكورة " أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى " هى السماح بترقية من يكمل المدد فى خلال أى سنة مالية وأن تكون الأقدمية فيها من أول الشهر التالى لإستكمال المدد إعمالاً لنص المادة [١٥] من ذات القانون، كما أن مضاد الفقرة [ز] بعد تعديلها بالقانون ٢٣ سنة ١٩٧٧ أنه لا تصرف الفروق المالية المترتبة على الرقبة لثالث فئة إلا من ١/١/١٩٧٧ وهذا كله مشروط بالتقنين الواردين فى الفقرتين [ح]، [ط] من المادة الثانية القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ من أنه لا يجوز إستحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦، لمن يرقى إلى أكثر من فئة واحدة إذا بلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين من علاوات الفئة التى يرقى إليها، أو صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢

لما كان المشرع أرفق بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام متة جداول الثالث منها خاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين والسادس خاص بوظائف الخدمات المعاونة، وكان مفاد نصوص المواد الخامسة من قانون إصداره والفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون والمادة ٢١ من ذات القانون ترقية كل مجموعة من العاملين طبقاً للجدول الخاص بها وأن العبرة فى تطبيق أى جدول من الجداول الملحق بهذا القانون هى بوصف الوظيفة التى يشغلها وقت نشره فإذا كان

العمال يشغل وظيفة فنية أو مهنية وتُقدّم عليه الجدول الثالث أما إذا كان يشغل وظيفة من وظائف الخدمات المعاونة، فإن الجدول السادس هو الواجب التطبيق ولو كان يقوم فعلاً بعمل يتميز بصفة فنية بعد نشر القانون المنوّه عنه، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من ذات القانون من أن العاملين الذين عينوا ابتداءً في مجموعة الخدمات المعاونة لا تحسب المدد الكلية واخذة بالجدولين الثالث الخاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين والسادس - الخاص بالكسّابين غير المؤهلين - إلا إذا تمّ نقلهم قبل نشر القانون إلى الوظائف المثبتة بهذين الجدولين، وهو ما مؤداه أنه لو استمر العامل شاغلاً لوظيفته في مجموعات الخدمات المعاونة حتى تاريخ نشر القانون فإن الجدول السادس هو الواجب التطبيق على حالته.

الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٣

لأن كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ تقضي بمرئان أحكامه على العاملين الخاصين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وعلى العاملين الخاصين لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، بيد أنه لما كانت المادة التالية لفقرة [د] من مواد إصدار ذلك القانون تقضي بعدم جواز الترقية طبقاً لأحكام المادة ١٥ منه إلى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة، وتخص المادة ١٥ المشار إليها على أن "يعتبر من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرفى في نفس مجموعته الوظيفية ... " وكأب جداول مدد الخدمة الكلية الملحقه بذلك القانون قد قسمت العاملين الخاصين لحكم هذه المادة إلى مجموعات حسب الربط المالي للفئات الوظيفية المعينة عليها بمقتضى القانونين رقمي ٥٨، ٦١ سنة ١٩٧١ المشار إليهما فإن مؤدى ذلك أن تطبيق أحكام الوقيات الحتمية الواردة في المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام سالف الذكر يقتضى كأصل عام أن يكون العامل معيّن على فئة وظيفية لها ربط مالي وليس مجرد تقاضيه لأجر يدخل في نطاق الربط المالي لفئة وظيفية دون أن يكون معيّن عليها. يزيد ذلك أن المشرع حينما أراد الخروج على هذا الأصل العام بشأن الصية والإشراقات ومساعدى الصناع نص في الفقرة [٣ ج] من المادة [٢١] من ذات القانون على اعتبارهم شاغلين للفئة [١٦٢ - ٣٦٠] أو ما يعادها بالشروط الواردة في هذه المادة.

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٤

لأن كان المشرع قد جعل الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعولها وفقاً للمادة ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢

والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وإلى وظائف المستوى الأول والثاني وبالتطبيق للمادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من الملاحظات التي تروّض جهة العمل فيها بالإختيار على أساس الكفاية، بيد أن حقها في هذا الشأن ليس طليقاً تمارسه كيفما تشاء وإنما يتعين أن تكون ممارستها له بمنأى عن إساءة استعمال السلطة .

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٢
مؤدى نص المادة ٢٢ من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، منع جهة العمل من النظر في أمر ترقية عامل حل دوره للوقية في الوقت الذى يكون محالاً فيه للتحقيق معه من النيابة العامة أو النيابة الإدارية مع إبقاء الوظيفة مثار الترقية عالية لمدة أقصاها سنة ويؤتب على براءته خلالها إمكان نظر ترقية إليها . أما إذا تجاوزت المحاكمة هذه المدة وثبتت براءته فتحسب أقدميته في الدرجة الموقية إليها من تاريخ إجرائها لولم يكن قد قدم للمحاكمة التأديبية .

الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥
مؤدى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين والفقرة الأولى من المادة ١٧ من هذا القانون والمادة ٢٥ منه أن حساب المدد الكلية المتعلقة بمجملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول الأول المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه للوقية للفتات الوظيفية المينة به إعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع إنقاص مدة سنة واحدة عن المدة المينة بالجدول الأول للعامل الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلترزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعة تأسيساً على فيكون قد انتهى بأسباب سائلة لها أصلها الشابت بالأوراق إلى أن مدد الخدمة الكلية للطاعة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ تنقص عن المدد اللازمة لوقيتها للفتة المالية مشار النزاع بما يجعلها لاقدة الحق فيها، ولا يمدى الطاعة التحدى بأحكام قرار وزير التسليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٦ بشأن معادلة بعض المؤهلات الوظيفية الذى نصت فى المادة الأولى منه على أن " تعتمد معادلة المؤهلات الوظيفية الآتية على الوجه الآتى :- " ١ " " ٧ " دبلوم المعهد العالى للسباحة لصلاحية الحاصلين عليه فى التعيين بوظائف الدرجة السابعة بأقدمية فيها مدتها سنتان وعمرت قدره ثلاثة وعشرون جنهياً على أساس منحهم علاوتين من علاوات هذه الدرجة وذلك بشرط أن يكون هذا المؤهل مسبوqاً بمؤهل عال وأن يكون الحاصلين عليه من العاملين فى الحقل السياسى " وذلك لإختلاف مجال أعمال هذا القرار

الوزارى عن مجال أعمال قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتوه عنه ما دام هذا القانون قد تضمن نصاً خاصاً في الفقرة "ج" من المادة ٢٠ منه التي نظمت طريقة حساب المدد الكلية للحاصلين على شهادة الماجستير أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه بما لزمه وجوب إعمال أحكام هذا النص في شأن تساويات حالات العاملين على شهادة الماجستير أو ما يعادلها .

الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٤

مؤدى الفقرة الخامسة من المادة الثامنة والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن الترقية إلى الفئة المالية السادسة وما يعلوها تكون بالإختيار على أساس الكفاية مع الإعتداد فى هذا الصدد بالتقارير الدورية للعاملين وترقية الأقدم فى الفئة المرقى منها عند تساوى درجة الكفاية ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على هذا الأصل العام الذى قرره المشرع بنص صريح .

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٧

- لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعودون للخدمة بعد صدور قرار الطو عنهم - الذى نشر فى ١٩٦٦/٩/٢٨ - تنص على أن " تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر الطو عنهم ويعادون إلى الخدمة بعد إنتهائها نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق إحادتهم إلى الخدمة قبل صدور هذا القرار " . وكان المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن عبارة النص إذا جاءت فى صياغة عامة مطلقة صريحة وقاطعة فى إعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين المخاطبين بأحكامها فينصرف مدلولها إلى مدة خدمة هؤلاء العاملين التى أفصح عنها النص عند توقيتهم سواء تمت هذه الترقية بالأقدمية أو أجريت بالإختيار لا إذ تخصيص بلا علفص .

- لأن كان المشرع قد جعل الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها وفقاً للمادة ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وإلى وظائف المستوى الأول والثانى بالتطبيق للمادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من الملاءمات التى توخى بها العمل فيها بالإختيار على أساس الكفاية،

يبد أن حقها في هذا الشأن ليس طليقاً فمارسه كيفما تشاء، وإنما يصعب أن تكون ممارستها له بمنأى عن إساءة إستعمال السلطة .

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٤

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن المشرع لئن جعل الترقية إلى المستويين الأول والثاني من الملاءمات التى ترخص جهة العمل بالإختيار فيها على أساس الكفاية يبد أنه لم يجعل حقها في هذا الشأن طليقاً فمارسه كيفما تشاء وإنما حدده بالضوابط والمعايير التى يضعها مجلس الإدارة ويراعها لازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى درجة تقدير كفاية العامل في التقرير الدورى عن السنتين الأخيرتين وإجتيازه بنجاح برامج التدريب التى تبنيها الوحدة الاقتصادية باعتبارهما عنصرين أساسيين في الإختيار، فإذا خرج قرار جهة العمل عن هذه الحدود في الإختيار كان معيلاً بالإعتراف في إستعمال السلطة. لما كان ذلك وكان البين من قرار المطعون ضدها عن الضوابط والمعايير الخاصة بحركة الترقية مشار النزاع المؤرخة ١٣/١١/١٩٧٦ - المرفقة صورته بحافظة مستنداتها - أنها تحولت لجنة شئون العاملين بها بمقتضى هذا القرار إبداء رأياها مقيماً بخمسة وعشرين درجة في ضوء صلاحية المرشح للترقية لشغل الوظيفة، ولما كان البين من الأوراق أن هذه اللجنة سجلت للطاعن صفراً من هذه الدرجات ومنحت المقارن به ثلاثين درجة، وأنه ترتب على حرمانها الأول من كل الدرجات وإعداؤها بها على العالي مع تجاوز الحدود المقررة لها بخمسة درجات أن صار الأخير الذى قدرت كفايته في تقريره الدورى عن سنة ١٩٧٤ بدرجة جيد وفي تقرير سنة ١٩٧٥ بدرجة ممتاز والذي لم يكن قد منع وفقاً لدرجات الضوابط والمعايير الأخرى الخاصة بحركة الترقية سائلة المذكور سوى ٦٦ درجة فقط الفضل من الطاعن الذى حصل على تقدير ممتاز في تقريريه الدورين عن سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وعلى ٧٦ درجة من عناصر كفايته الأخرى إعمالاً لهذه الضوابط والمعايير وهى درجة لم يصل إليها أى زميل من زميليه الآخرين المرقين في تلك الحركة إذ لم يمنح أى زميل منهما إلا ٩٢ درجة، وإذا عجلت الأوراق بما يدل على أن اللجنة كشفت عن مبررات تقديرها درجات صلاحية الطاعن لشغل الوظيفة المرشح للترقية إليها بصفر على الرغم من إمتيازه في عناصر التقدير الأخرى التى تفوق فيها عن المقارن به وزميليه المذكورين حالة أن تقدير لجنة شئون العاملين في هذا الصدد يختلف اختلافاً جوهرياً عن تقديرها درجة كفاية العامل في تقاريره الدورية الذى أفصحته عنه المادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - والذى جرى قضاء هذه المحكمة على

عدم إلتزام اللجنة بنسب سبب قراراتها بشأن هذه التقارير الدورية - بما لا يمتدح أن يكون بمنأى عن أحكام هذه المادة فتتحرر عنه، فإن اللجنة تكون قد أساءت استعمال سلطتها فى تقديرها سالف البيان على نهج يطله، وإذ اعتدت الماطون ضدها بهذا التقدير الباطل فى حركة الرقيات موضوع التادعى بما أدى إلى صيرورته عهراً أساسياً فى الاختيار، لأن الطاعن يمتاز عن المقارن به فى سائر عناصر التقدير الأخرى مناه هذه الحركة سيما ما تعلق منها بتقريره الدورى عن الستين الأخرى السابقين عليها، وكانت الماطون ضدها ملزمة بإتخاذ هذين التقريرين عنصراً أساسياً فى الاختيار عند إجراء الرقيات وذلك بالتطبيق للمادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ أنشوه عنه، فإن تحطيمها الطاعن للرقية فى تلك الحركة يضحى بدوره معيأ بالإجحراف فى استعمال السلطة .

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨

مؤدى المواد ٨، ٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن ذلك النظام وإن جعل الرقية لوظائف المستوى الأول والثانى بطريق الاختيار على أساس الكفاية شريطة أن يكون العامل حاصلأ على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن الستين الأخرى على أن تكون درجة التقدير وإجتيازه بنجاح برامج التدريب التى تصحبها الوحدة الإقتصادية عنصراً أساسياً فى الاختيار، وجعل الرقية إلى وظائف المستوى الثالث بالإختيار أو بالأقدمية فى حدود النسب التى يحددها مجلس الإدارة، إلا أنه خلا مما يقده السلطة المختصة بالتعيين أو الرقية لوظائف الإدارة العليا فى قرارها بما لازمه ترخصها فى هذا الحق طليقة من كل قيد إلا ما يعيب القرارات عامة من عيب إساءة استعمال سلطة أو الإجحراف بها مستهدفة غاية غير المصلحة العامة .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١

يدل نص المادة ٢٤ والمادة ٢٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب أن المشرع فى سبيل كفالة إستقلال عضو مجلس الشعب وقيامه بعمله بالمجلس على الوجه الأكمل قد أوجب تفرغه لعضوية المجلس مع إحتفاظه بوظيفته أو عمله الأصلى وحظر أن تقرر له أى معاملة أو ميزة خاصة فى وظيفته أو عمله الأصلى طوال مدة عضويته بالمجلس وإعفاءه من الخضوع لنظام التقارير السنوية فى جهة وظيفته أو عمله الأصلى حتى لا يكون لجهة الإدارة أى سلطة فى تقدير كفايته مما يؤثر على إستقلاله وأوجب عليها فى ذات الوقت أن تقوم برقيته عند حلول دوره فيها أو إذا رقى بالإختيار من يله فى الأقدمية فإذا ما رقى من يلى عضو مجلس الشعب فى الأقدمية بالإختيار تعين أن يرقى العضو أيضاً بالإختيار إلا أن ذلك لا يعنى أنه فى الفرض العكسى أى فى حالة ترقية عضو مجلس الشعب بالإختيار

تلتزم جهة الإدارة بطريق الوجوب والحكم بترقية من يليه في الأقدمية أيضاً فالتقول بهذا الوجوب يعنى تحميل نص المادة ٢٥ سائلة البيان بما لا تحتمله عبارتها ولا تؤدي إليه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ولغى تأسيساً عليه برفض دعوى الطاعن فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه وتأويله .

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٥

— مفاد نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدعوى — أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستوين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ويخضع من درجة تقارير الكفاية عنصراً رئيسياً من عناصر الترقية كما أناط بجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، ومنح جهة العمل حق إختيار الأصح من العاملين فيها للترقية إلى المستوين الأول والثانى، ملتزمة فى ذلك بما تقتضيه من ضوابط ومعايير بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل .

— لأن كان الأصل فى الترقية بالإختيار أنها من الملائمات التى تتوخى فيها جهة الإدارة إلا أن مناط ذلك أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة أو قصد الإساءة إلى العامل .

— لما كان الثابت فى الدعوى أن المقارن به الذى رقى حصل فى التقرير الدورى عن السنتين الأخيرتين على تقدير جيد فى حين حصل الطاعن فى التقدير الدورى عن هاتين السنتين على تقدير ممتاز، مما مؤداه أن هذا الأخير يقول فى درجة الكفاية وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده فى أسبابه من أن المقارن به يتساوى مع الطاعن فى عنصر الكفاية اللازم للترقية وهو الحصول على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنتين الأخيرتين وأن مجلس إدارة البنك المطعون ضده قد رشح المقارن به للترقية لأفضليته عن الطاعن فى الأقدمية ولكونه أكبر منه سناً، دون أن يأخذ فى إعتباره أفضليته الطاعن فى درجة تقارير الكفاية رغم كونها عنصراً رئيساً من عناصر الترقية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٥

مفاد نص المادتين ١٨، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة للمطالب بحسابها فى الأقدمية قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية، لما كان ما تقدم وكان عمل الطاعن بمزله فوق المتوسط يختلف فى طبيعته عن عمله لدى المطعون ضدها وبعد حصوله على المؤهل العالى، ولما لا يكسبه خبرة فى وظيفته القائمة لديها ومن ثم لا يصدق على حالته

- وصف النقل أو إعادة التعيين بمجموعة الوظائف العالية وينحصر عنه حكم الفقرة "د" من المادة "٢٠" من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ألف الذكر .

الظعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الرتبة الأولى والثاني بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام طبقاً للمادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالإختيار على أساس الكفاية وجعل الرتبة للمستوى الثالث بالإختيار أو الأقدمية في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة وغول القانون سالف الذكر جهة العمل وضع الضوابط أو المعايير للرتبة وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنح جهة العمل حق إختيار الأصلح من العاملين بها للرتبة إلى المستويين الأول والثاني وفي حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة بالنسبة لوظائف المستوى الثالث ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من سلطة رب العمل التنظيمية. تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له والرتبة على الدرجات الشاغرة في الحدود التي يراها ولا يحد من هذه السلطة إلا عيب إساءة الإستعمال .

- الأصل في قرار الرتبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص على خلاف ذلك فيكون المناط في شأن أجر الوظيفة المرقى إليها العامل بتاريخ الوقية الفعلية دون التعويل على تاريخ تقلد أعباء هذه الوظيفة سواء قبل صدور قرار الرتبة كما في حالة التذب أم بعد صدور هذا القرار حينما يتراخى وقت تسلم العمل الجديد إلى ما بعد صدوره، بما مؤداه أن العامل لا يستحق أول مرتبة الفئة المالية للوظيفة المرقى إليها إلا من تاريخ شغله لها فعلاً .

الظعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣

- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع لم يستثن من تطبيق أحكام القانون المشار إليه على العاملين الخاصين بنظام العاملين بالقطاع العام سوى أحكام المادتين الأولى والثالثة منه على سبيل الحصر ومن ثم تسرى عليهم أحكام بالى مواد ومنها المواد من ١٨ إلى ٢٢ الواردة بالفصل الرابع منه بشأن حساب مدد الخدمة، ومفاد ما تقدم وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاصين بنظام العاملين بالقطاع العام شأنهم شأن العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا المادتين ١ و ٣ اللتين إستثنيتا من ذلك بصريح نص المادة أ، ب من قانون الإصدار ومن ثم فلا يصح القول بإستبعاد نص المادة ٢٠ فقره

" د " من هذا القانون من التطبيق على حالات حساب مدة الخدمة اللازمة للدولية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو قصر سريان أحكامها على من نقل منهم إلى مجموعة الوظائف العالية قبل أغسطس ١٩٦٦ .

- مفاد نص الفقرة " د " من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فتحته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا ابتداءً في الفئة ذات الربط المالي " ٢٤٠ - ٧٨٠ جنبها " قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الزقية بالقانون المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني .

- مفاد المادة ١٦/١٦ هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن الحكم الوارد بها إنما يسرى على الحالات التي تكون فيها مدة الخدمة الكلية للعامل قد قضيت في مجموعة وظيفية واحدة ومع ذلك تسمح بالانطباق أكثر من جدول عليه .

- مفاد المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - أن الإلتزام بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة الوارد في المادة ١٩ لا يكون إلا بالنسبة للمدد المنصوص عليها في المادة ١٨ دون غيرها من المدد التي تكون قد قضيت في جهات تخضع لتنظيم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام والتي تدخل تلقائياً في حساب المدة الكلية للعامل طبقاً للمادة ١٥ من القانون المشار إليه .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤

مؤدى نصوص المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المادة الكلية التي عنها المشرع في حكم المادة ١٥ سابقة الذكر والجدول المذكورة هي عدد سنوات الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، فإذا كانت هذه المدة السابقة من خدمة العامل قد سبق حسابها في أقدميته فإنها بذلك تكون قد صارت جزءاً من عدد سنوات خدمته فيعين حسابها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن عين لدى المطعون جندها في ١٩٦٢/٦/٢٠ بالفئة التاسعة بعد

إحتساب مدة خبرة فعليه له قضائها في العمل بمحلات مقدارها ثماني سنوات لإن هذه المدة وقد حسبت في أقدميته عند التعيين ومنح على أساسها تلك الفئة يتعين حسابها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق المادة ١٥ من القانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ والجداول المرفقة به .

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

مؤدى نصوص المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع إعتد في الرقبة طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدد الخدمة الفعلية التي قضائها العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة والشروط الواردة بها والمادتين التاسعة عشرة والحادية والعشرين .

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣

مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١، أن المشرع استلزم لمن يرشح للرقبة أن يكون مستوفياً لإشراطات شغل الوظيفة التي يرشح إليها، وهو عنصر أساسي وجوهري لرقبة العاملين إلى مختلف الوظائف .

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢

مفاد المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الواجب التطبيق على واقعة الرقبة موضوع الدعوى - أن المشرع وأن جعل الرقبة إلى وظائف المستويين الأول والثاني من الملامات التي توحي جهة العمل بالإختيار فيها على أساس الكفاية، إلا أنه لم يجعل حقها في هذا الشأن طلباً فحارمه كيف نشاء وإنما حددته بالضوابط والمعايير التي يضعها مجلس الإدارة ويراه لازمة للرقبة بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى تقرير كفاية العامل وإجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية باعتبارهما عنصرين أساسيين في الإختيار، فإذا خرج قرار جهة العمل عن هذه الحدود في الإختيار، أو تنكبت به وجه المصلحة العامة التي يجب أن تتبناها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة كان قرارها معيأ بإساءة استعمال السلطة وتخضع في ذلك لرقابة القضاء .

الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣

مؤدى نصوص المواد ١٥، ١٨، ١٩، ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام، أن المشرع إضطر لضم مدة تطوع العامل بإحدى الجهات المدنية أو العسكرية والتي لم يسبق حسابها ضمن مدة خدمته الكلية اللازمة لرقبته في مجال تطبيق أحكام هذا القانون. أن تكون قد قضيت في عمل مما يكسبه خبرة في عمله الحالي. ولا وجه بعد ذلك لتحديد

الطاعن بالمادة ٣٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وبتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإستثناء مدة تطوعه بالشروط من شرط إنقضائها في عمل مما يكسبه خبرة في عمله الحالي لأن هذه المدة لا تعتبر مدة خدمة عسكرية أو وطنية مما ينطبق عليها أحكام هذا القانون .

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقع النزاع - أن المشرع جعل الرقابة إلى المستويين الأول والثاني بالإختيار على أساس الكفاءة دون اعتداد بالأقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللوائح رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشرع يعتد فيهما بالأقدمية عند تساوى المرشحين في درجة الكفاءة. فخلو القانون سالف الذكر جهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للرقابة وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنع جهة العمل وحدها حتى إختيار الأصلح من العاملين لديها للرقابة إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل، لا يجدها في ذلك ألا عيب إساءة إستعمال السلطة إذا قام الدليل عليه .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧

لما كانت المادة ٢١ فقرة هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على، أن "...." لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من أوراق الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة الطاعن بدأت في ١/١/١٩٤٠ في عمل فنى ثم قام بعمل كتابى حتى ١٥/١١/١٩٧١ ثم عاد للعمل الفنى حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ وينطبق عليه طبقاً للبند هـ من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجدول الثالث من ١/١/١٩٤٠ حتى ١٩٥٣ ثم الجدول الخامس من ١٩٥٣ حتى ١٥/١١/١٩٧١ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا تنطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المدة الكلية بإكملها لأن الجدول الأصلح وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الخدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للفئة الثالثة إعتباراً من ١/٢/١٩٧٦ وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يتطوّر على خطأ في تطبيق القانون وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعمى عليه خطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذى يحكم الوعة النزاع - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالإختيار على أساس الكفاية، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستتبعه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها ما دامت غير مخالفة للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام، كما منح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة فى ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير ولا يحددها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تكبت وجه المصلحة العامة التى يجب أن تنبسطها إلى باعث آخر لا تمت لها بصلة، لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة وضع معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعارين للمخارج والمخالفين على إجازات خاصة بدون مرتب، فاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الإختيار على أساس القيام فعلاً بالعمل، وهو ما لا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التى تؤدىها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

توجب المادة ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لإحتساب مدة الخدمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجبهة التى ينعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا تميز النظر فى إحتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يعنى عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد بمبلغ خدمة العامل وقت التعين.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٨٧/٠٣/١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة عالية بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية ليمن يروشح لها .

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة فى حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية لا يفيد حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتمتع على الوحدة الاقتصادية أن تجزئته متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل

الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن تزج في استعماله وفقاً لاحتياجات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٢
يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تتم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها ترافرها لمن يشرح إليها إجراءات شغلها.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨
مفاد نص المواد ٢٤، ٢٦، ٣٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - أن المشرع منح مجالس إدارات شركات القطاع العام سلطة تقديرية يضع بمقتضاها نظام لقياس كفاية الأداء يتفق مع طبيعة نشاط كل شركة وأهدافها وتوزيعات الوظائف بها للعاملين الشاغرين لوظائف الدرجة الأولى وغيرها من الوظائف الأدنى منها وذلك بصفة دورية. ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقرير الكفاية وهو نص مستحدث قصد به المشرع أن يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل الذي قدم عنه التقرير طوال السنة التي قدم عنها، لما يترتب عليه هذا التقدير من آثار كثيرة منها ترفيقه إلى الوظيفة الأعلى سواء كانت الوظيفية بالأقدمية أم بالإختيار وقد أوجب المشرع إعلان العامل بمعايير قياس الكفاية كما أوجب إعلانه بصورة من التقرير النهائي بدرجة الكفاية المبني عليها بمجرد إعداده من لجنة شؤون العاملين أي كانت درجة الكفاية، وهو إجراء حتمي تفتتح به مواعيد التظلم من هذا التقرير باعتباره التقرير النهائي الذي يعول عليه في مجال الترقية بالإختيار.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣
قواعد الوظيفية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وللقرار بقانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام، هي من المسائل القانونية التي يعين على أحكامها أن تستظهرها حتى يمكن لهذه المحكمة مراقبة محكمة الموضوع في صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢
ترشيح الطاعن للوظيفة لا يعتبر قراراً بالترقية ولا يكسبه حقاً فيها.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٩

مؤدى النص فى المواد ٨، ٩، ٣٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لتوزيع وظائف العاملين بالقطاع العام أن المشرع أوجب على كل شركة تقسيم وظائفها إلى مجموعات نوعية وأجاز لها وفقاً لطبيعة وظروف وإحتياجات العمل المزاوئ إنشاء مجموعات نوعية فرعية داخل المجموعة النوعية الواحدة، واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحده متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والتدرب والإعارة، مما يقتضاه أنه فى حالة خلو وظيفة من الوظائف التى تنتمى إلى مجموعة نوعية أو فرعية معينة لا يجوز أن يتراحم عليها شاغلوا وظائف المجموعات الأخرى، بل ينبغى قصر هذا التراحم على شاغلي وظائف هذه المجموعة لحسب، بما يجعل من عداهم بمنأى عن هذا التراحم.

* الموضوع الفرعى : تشيغيل الأحداث :

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨١

إذ كانت المادة ١٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن " يمنع بتأني تشيغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة كما لا يسمح لهم بالدخول فى أمكنة العمل، ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل أن يمنع تشيغيل الأحداث إذا قلت سنهم عن خمس عشرة سنة فى بعض الصناعات التى تحدد بقرار منه، وله كذلك أن يمنع تشيغيلهم فى بعض الصناعات الأخرى ما لم تبلغ سنهم سبع عشرة سنة كاملة " وكانت عبارة النص فى الفقرة الأولى من هذه المادة قد وردت بصيغة أمرية جازمة تحظر مطلقاً تشيغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة بينما حوت الفقرتان الثانية والثالثة لوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تقرير حالات الحظر بالنسبة للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة أو سبع عشرة سنة فى صناعات معينة وكانت المذكرة الإيضاحية قد إلتصرت فى شأن تلك المادة على بيان قصد الشارع من الحظر المطلق الوارد فى الفقرة الأولى وتعلقه بمصلحة عامة تستهدف حصول الأحداث حتى سن الثانية عشرة على قسط معين من التعليم.

مما مؤده النظر إلى حالات الحظر التى تقرّر بالإستناد لحكم الفقرتين الثانية والثالثة فى نطاق المصالح التى ترمى إلى تحقيقها، لما كان ذلك وكان القرار الوزاى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر إستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ ماثلة المذكور قد حظر تشيغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة فى صناعات معينة من بينها اللحام بالأكسوجين والإسبتلين والكهرباء الواردة فى البند [٦] من المادة الأولى منه، وكان العمل بالصناعات الواردة بهذا القرار مشروعاً بطبيعته وإنما تقرّر حظره على تلك الفئة

من العمال حماية لهم من الأخطار التي قد تنجم عن العمل بها لمن كان في سنهم مما مفاده أن الحظر الوارد في القرار الوزاري السالف الذكر قد تقرر لمصلحة العامل ومن ثم فهو يتعلق بالنظام العام ولا تؤثر مخالفته في قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل ببطالته، لما كان ما تقدم وكانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن "تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية ... وجاءت عبارة النص في صيغة عامة مطلقة لينصرف حكمها إلى كافة العاملين - غير المستثناة فئاتهم - ما دامت تربطهم بأصحاب الأعمال علاقات عمل محددة لأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سريان أحكام هذا القانون على مورث المطعون ضدهم يكون قد إلتزم صحيح ألقانون.

* الموضوع الفرعي : تعيين :

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦
إذ كانت العبرة في بدء علاقة العمل وترتيب آثارها - هذا الأجر - بالقرار الصادر بالتعيين لأن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها، فلا يعمل في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل إذ أن إسلام العمل واقعة مادية لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعمل عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة، أن العبرة في بدء علاقة العمل وترتيب آثارها - هذا الأجر - بالقرار الصادر بالتعيين، لأن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها.

* الموضوع الفرعي : تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل :

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧
سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني إنما راعى الشارع فيه ملاءمة إستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموالة إلى صيغة المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء، وهو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التفسعي بإعصارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨
التقادم النصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسرى

على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل، وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن " العامل " لم يرفع دعوى التعويض إلا بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى سقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩

التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يقوم على قرينة الوفاء المؤسس عليها التقادم المنصوص على في المادة ٣٧٨ من القانون المدني، وهى مظنة رأى الشارع توثيقها بيمين الإشتياق من المدعى عليه، بل يقوم على اعتبارات من المصلحة العامة هى ملازمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل، والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء. ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الإشتياق لإعتلاف العلة التى يقوم عليها وبدور معها.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء ورودها لأشخاص لا يتجرون فيها وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وشن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملاتهم وحقوق العمال والخدم والإجراء من أجور يومية وغير يومية وعن شن ما قاموا به من توريدات - يقوم على قرينة الوفاء، وهو مظنة رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه وأوجب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني لا يقوم على هذه المظنة، ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هى ملازمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣

إذا كان البين من الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه أن طلب المكافأة " مكافأة نهاية الخدمة " قد قُتل - فى حالة الدعوى المطروحة - فى تعويض الدفعة الواحدة، وتلتزم به الطاعنة " الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية " وفق ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١، وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني إنما يوجه الدعاوى الناشئة عن عقد العمل، وكان منشأ الحق في تعويض الدفعة الواحدة

ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الإجتماعية الذى رتب هذا الحق ونظم أحكامه، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعة بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ مدنى يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٤

إذ كان الخطاب الصادر من الشركة المطعون ضدها - أياً كان وجه الرأى فيه باعتباره إقرار بالدين - قد صدر قبل إنتهاء عقد العمل مورث الطاعة أى قبل بداية مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ومن ثم فلا يكون هناك تقادم حتى يرد عليه الإنقطاع، أما القول بأن الخطاب السالف الذكر يعتبر سنداً جليداً جليلاً فلا يتقدم إلا بالمدة الطويلة فإنه مردود بأن الخطاب لا يخرج المبالغ الواردة به عن طبيعتها باعتبارها حقاً ناشئاً عن عقد العمل. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى الطاعة لرفعها بعد إنقضاء سنة من إنتهاء عقد عمل مورثها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد. .. يدل على أن المشرع أختنع لهذا التقادم الحوْلِ الخاصى الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعويض عن إصابات العمل وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل فليس ناشئاً عن عقد العمل بل هو تعويض قانونى رسم الشارع معالته ووضع له معياراً يندور ويتحرك مع الأجر والإصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

لم ينظم قانون العامل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإنما تركها للقواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩

التقادم الحمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع فى أساسه إلى تهيب الدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره

بوجود الدين في ذمته، بينما يقوم بالتقادم الحوئي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدّيها المدين أو ورثته، وبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه، ولما كان التعبير بكلمتي "المهايا والأجور" في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الآخرين تخصيصاً لعموم النص بغير محصص وهو ما لا يصح، ومؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من التقادم الخمسي والتقادم الحوئي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥، ٣٧٨ سالفتي الذكر. لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدّه - ورثه رب العمل - تمسكوا أصلياً بالتقادم الخمسي وإحتياطياً بالتقادم الحوئي، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتقادم الأول لإنتطاله على واقعه الدعوى. لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٧٥٦ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٨

لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتان ٩٩٤، ٩٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويعين لإستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين، فإذا لم تراخ هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها. مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهاً بإبلاغ الرغبة في إنتهائه من أحد طرفيه إلى الآخر، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق، ولما كان بين من مدونات الحكم الابتدائي المزيّد بالحكم المطعون عليه، أن الطاعن علم بقرار فصله بقينا بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو تاريخ تقديمه شكواه إلى مكتب العمل يطلب وقف قرار فصله، ومن ثم يعتبر عقد عمله منقوضاً اعتباراً من هذا التاريخ بينما أقام دعواه بحقوقه العمالية بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل، وكان الحكم المطعون فيه قد أنهى إلى سقوط الحق في المطالبة بالتقادم، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٧٨

إذا كان عقد عمل الطاعن قد إنتهى بفصله في ١١/٢٦/١٩٦٦ وكان قد تسلم قبل ذلك بياناً بما يستحقه من عمولة حتى تاريخ إلغائها ولم يرفع دعواه الماثلة إلا في ١٠/٣٠/١٩٦٨ بعد إنتضاء سنة من

وقت إنتهاء العقد، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى سقوط حقه في المطالبة بتلك العمولة بالتقادم الحوئي يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى قضاؤه في شأن دفع الطاعة بالتقادم الخمسي على أن علاقة التبعية بين المظنون ضده والطاعة تعد عذراً يجب إحتتمالات التسوية الموردية مما يشكل مانعاً أدبياً بوقف سريان التقادم، وكانت هذه الإحتتمالات بشأن التسوية للحقوق المتنازع عليها بين العامل وصاحب العمل حال قيام علاقة العمل لا تقف حائلاً دون مطالبة العامل بهذه الحقوق على النحو الذي رسمه القانون مما لا يصح معه إعتبارها مانعاً بوقف سريان التقادم، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر يكون قد شابه الفساد في الإستدلال مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون، وإذ كان الحكم بعد أن قرر عدم سريان التقادم على الفروق المالية المحكوم بها إلا من تاريخ الحكم بها ثم إتبع ذلك بأن علاقة العمل تعد مانعاً أدبياً بوقف سريان التقادم مما مؤده أن الفروق المالية المحكوم بها يسرى عليها التقادم قبل الحكم بها فيما إذا لم يوجد هذا المانع، وكان الحكم بذلك قد نفى في أسبابه ما أثبتته في موضع آخر بحيث لم يعد يصرف على أي الأمرين ألام قضاءه بخصوص التقادم فإنه يكون قد شابه التناقض في التسبيب بما يستوجب نقضه جزئياً لهذا السبب .

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٥

متى كان مفاد نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضي بسقوط دعاوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد العمل بمعنى سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد عدا تلك المتعلقة بدعاوى إنتهاك حرمة الأسرار التجارية أو تنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمى إلى ضمان إحترام هذه الأسرار وذلك لإعتبارات من المصلحة العامة تقضي باستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل بعد إنتهائه والموابة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من طرفيه، وكانت دعوى المظنون ضدها عن نفسها وبصفتها بالبات قيام علاقة العمل بين مورثها وبين الطاعنين لا تندرج تحت مدلول عبارة الدعاوى الناشئة عن عقد العمل طبقاً لنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني وليست دعوى بحق ناشئة عن عقد العمل، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة النفرقة بين تقادم الحق وتقادم الدعوى فإن دعوى المظنون ضدها لا تكون خاضعة لأحكام التقادم الحوئي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني .

* الموضوع الفرعي : تقدير كفاية العامل :

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٣
مفاد نص المادة ١٥ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - - والذي يحكم واقعة تقدير درجة كفاية المطعون ضده عن سنة ١٩٧٧ - أن لجنة شئون العاملين - فى ظل العمل بأحكام ذلك القانون - هى الجهة صاحبة الحق فى تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية، وأن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هى مجرد إقراوات تعرض عليها لها أن تأخذ بها أو تعدلها دون أن تكون ملزمة فى ذلك بتسيب قرارها لحلو نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر من نص يفرض عليها ذلك. لئلا كان ذلك وكان الشاىء فى الدعوى أن لجنة شئون العاملين لدى الطائفة قدوت كفاية المطعون ضده عن سنة ١٩٧٧ بدرجة جيد، وكان الحكم الاستثنائى الصادر فى ٢٧/٢/١٩٨٢ قد قضى فى أسبابه بطلان هذا التقدير من جانب اللجنة إستناداً إلى ما قرره من " أن رئيس المسائف - المطعون ضده - قدر درجة كفايته بدرجة ممتاز [٩١ درجة] إلا أن لجنة شئون العاملين خفضته إلى درجة جيد [٨٩ درجة] دون إبداء الأسباب التى أدت إلى هذا التخفيض الأمر الذى يظل تقدير لجنة شئون العاملين ويتعين معه الرجوع للتقدير الأول وبالعالم إعتبار كفاية المسائف بدرجة ممتاز " وكان الحكم بذلك قد أهدر قرار اللجنة بتقدير كفاية المطعون ضده عن تلك السنة بدرجة جيد مجرد حلو هذا القرار من الأسباب التى تبرر تعديله لسراى الرئيس المباشر مع أن اللجنة غير ملزمة بذلك قانوناً، واعتد الحكم برأى هذا الأخير فى تقدير الكفاية بدرجة ممتاز ورتب على ذلك أحقية المطعون ضده للدولية إلى الفئة المالية الثانية فإن هذا الحكم يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٨٤
مؤدى نص المادتين ١١، ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن الرئيس المباشر للعامل يعد كتابة التقرير الدورى عنه ثم يسدى مدير الإدارة المختصة رأيه كتابة عليه ويعول عرضه على لجنة شئون العاملين المختصة بتقدير درجة الكفاية، وأن المشرع لم يلزم أعضاء هذه اللجنة وسكرتيرها بالتوقيع على قرارها الذى تصدره بتقدير درجة كفاية العامل، فلا تعبر هذه التوقيعات من بياناته الجوهريه بما لا زمه أن إغفال أى توقيع منها لا يؤدى إلى بطلان هذا التقرير، يؤكد هذا النظر أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الذى ألغى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ خلا من نص مماثل للفقرة الرابعة من المادة ١٧ من هذا النظام التى نصت على أن " يشأ سجل خاص تدون به محاضر إجتماع لجان شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه

الحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي يبت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤

مفاد نص المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي يحكم واقعة تقدير كفاية المظنون ضده عن سنة ١٩٧٨ - أن لجنة شئون العاملين - فى ظل أحكام هذا القانون - هي الجهة صاحبة الحق فى تقديره كفاية العاملين الحاضرين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقواحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث لقصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها هذا التقرير. لما كان ذلك ركان الغائب فى الدعوى أن لجنة شئون العاملين قدرت كفاية المظنون ضده عن عام ١٩٧٨ بدرجة كفاء وأنه تظلم منه للجنة التظلمات التي رأت رفض التظلم، لما كان ذلك وكان تقدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها فى ذلك طالما كان هذا التقرير مبرراً من الإنحراف وإساءة استعمال السلطة، كما أنه لا يجوز أن تقاس كفايته فى فترة معينة بأكملها على كفايته فى فترة أخرى ولو كانت تشكل جزءاً من الفترة الأولى .

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦

مفاد المادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لجنة شئون العاملين هي الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الحاضرين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مديري الإدارة المختصة هي مجرد إقواحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها دون أن تكون ملزمة فى ذلك بتسبب قرارها.

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٩

مفاد نص المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن لجنة شئون العاملين فى ظل أحكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الحاضرين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس

المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقترحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدها. لما كان ذلك وكان تقدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طئلا كان هذا التقدير مبرراً من الإنحراف وإساءة استعمال السلطة، وكان الحكم المعلنون فيه قد خالف هذا النظر المتقدم فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢

مفاد نص المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع وإن كان قد رسم سبيلاً للتظلم من تقارير كفاية العاملين بشركات القطاع العام بمجرد اعتمادها من لجنة شئون العاملين أمام لجنة تشكل من ثلاثة من كبار العاملين الذين لم يسبق لهم الإشتراك في وضع هذه التقارير وعضو آخر يختاره اللجنة النقابية، إلا أنه لم يسلب حق العامل الأصل في اللجوء إلى القضاء مباشرة، فهو لم يرد حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الإنجاء إلى اللجنة السابق الإشارة إليها إجراءً مسبقاً قبل رفعها، ولا يغير من ذلك ما يقضى به نص هذه المادة من أن قرار اللجنة في تظلمات هؤلاء العاملين نهائياً، إذ أن هذا النص إنما ينظم فقط سبيل التظلم من التقارير أمام الجهة التي يجعلها قبل اللجوء إلى القضاء.

* الموضوع الفرعي : تقصير العامل في عمله :

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣

إذا كان الحكم قد أعطى في تقريره عبارة مطلقة أن المادة ٣٠ من قانون عقد العمل لا تنطبق إلا حيث لا يوجد إتفاق بين العامل ورب العمل دون تحديد للمعنى الذي يقصده ولكنه مع ذلك كان قد استعرض أقوال العامل ورب العمل ومعى حجج كل منهما وأطلع على مستنداتها فاستبان له أن كل ما نسبته صاحب العمل إلى العامل من تبيد وتخريض للعمال على الإضراب وتقصير في عمله لا دليل عليه وأن صاحب العمل هو الذي حال دون قيام العامل بعمله بأن طلب إلى البوليس منعه من الحضور إلى مصنعه وأخذ العهد عليه بذلك - فإن ذلك الخطأ لا يكون له تأثير على سلامة الحكم فيما قضى به من التعويض للعامل.

* الموضوع الفرعي : تنظيم المنشأة :

الطنين رقم ٣٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤

إذا كان الواقع أن مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية - الطاعة - إنعقد وصادق على إقترح بأن يحال على المعاش كل من بلغ سن الستين عاما ميلادية من عمال الجمعية وخدمها السائرة، فقدمت نقابة مستخدمي وعمال الجمعية المذكورة - المطعون عليها - بشكوى إلى مكتب العمل طالبة إلغاء هذا القرار ولما لم يتيسر حل النزاع وبها أحيل إلى هيئة التحكيم فأصدرت القرار المطعون فيه بقبول طلب النقابة وإلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية بتحديد سن الستين للإستثناء عن خدمة الموظفين والعمال وكان بين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على نظر حاصله أن العقود المبرمة بين الطاعة وعمالها خالية من نص يحدد موعدا لإنتهائها فلا يحق لها أن تصدر قرار تغير به من هذا الوضع مما يجعل هذه العقود محددة المدة مخالفة بذلك نص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وبما يتوجب على ذلك من الإخلال بحقوق العمال المكتسبة لهم في أن تظل عقودهم غير محددة المدة، وبما يتضمنه من فرض شرط جديد في العقود من أحد أطرافها، فإن هذا الذي إستند إليه القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون، ذلك أن ما إتخذه الطاعة من قرار بتحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيه على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصالحه، ولما كانت شكوى المطعون عليها من هذا التحديد قد خلى من إستناد سوء القصد لصاحب العمل فى إصدار قراره المذكور. كما أن هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها فى الإلغاء على أنه أريد بهذا القرار الإساءة إلى العمال، لأن سلطة صاحب العمل فى هذا الشأن تعتبر سلطة تقديرية لا معقب عليها كما أنه ليس من شأن القرار المذكور أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى لا تزال مكنة إنهاء العقد بإرادة أحد أطرافه قائمة على الرغم من هذا التحديد، ولا مجال فى هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧/ ١٩٥٢ إذ أن ما ورد بها من النص على إنتهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرض إستوجب إنقطاعه عن العمل مدة معينة، ليس إلا سردا لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون إنتهاء العقد إنتهاء عرضيا لا إنتهاء عاديا.

الطنين رقم ٥٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٨

ملك صاحب العمل سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته. ولا وجه للحد من سلطته فى هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد فى الإساءة إلى عماله. فإذا كانت شكوى النقابة المطعون عليها من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع قد خلست من إستناد سوء

القصد للشركة الطاعنة، وكانت هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها - بقرار حق عمال قسم هندسة الشركة في العمل بدون راحة أسبوعية - على أنه قد أريد بالتصرف الذي إتخذته الشركة الطاعنة الإساءة إلى بعض العمال. لما كان ذلك، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٣

النص في لائحة الشركة على تحديد من السنين لتقاعد عماها إما هو تصرف صدر من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشآته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كقبلاً بتحقيق مصالحه. وإذا كان الثابت في الدعوى أن طبيب الشركة قدر من المطعون عليه وقت التحاقه بالعمل ولم يصرح أو ينازع في هذا التقدير طول مدة خدمته واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى أن بلغ من السنين وأنت عقده لهذا السبب، فإن هذا الإنهاء لا يكون بغير مبرر.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٦٤

تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل التنظيمية أو الجهات الإدارية المختصة على حسب الأحوال. ومن ثم فإن طلب النقابة تصنيف الوظائف بالشركة لبيان العمل الزراعي من العمل الصناعي لا تخص هيئة التحكيم ابتداء بالنظر فيه إذ هو لا يتطوّل على نزاع خاص بالعمل أو بشروطه.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ٥/١٢/١٩٦٥

من سلطة رب العمل التنظيمية تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج بحيث إذا إستبان عدم كفايته اعتبر ذلك [ماعداً مشروعاً] لتعديل شروط عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتصف في إنهاء العقد عبء إثباته.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٦٥

قيام رب العمل بإجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة هو تنظيم للمنشأة يملكه بغير معقب ولا يعتبر تغييراً في الظروف الإقتصادية والإجتماعية يحول للعمال الحق في المطالبة بزيادة ثبات الأجور المنفق عليها، وإذا كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإتخذ من التغيير الذي أجرته الشركة في وسائل العمل وما ترتب عليه من صعوبات مؤلفة أثرت في الإنتاج مبرراً لوضع حد ثابت للأجور بصفة دائمة ولم يقصره على صعوبة الإنتاج في فترة النزاع التي وافقت الشركة على زيادة ثبات الأجر خلالها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، ومن سلطته كذلك - طبقاً للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وللفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى - أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المنطق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى إقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٦

- من سلطة رب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته وإغاثا ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه، بحيث إذا إقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وإنضى عنه وصف التسف .

- سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته سلطة تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التى دعت إليه .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥

فى تعيين العمل يكفى بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومداه فى عقد العمل، وفى تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفى تحديد مداها يتعين الرجوع إلى الأعمال التى يقوم بها نظراؤه وإلا تحددت بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضى تحديدها وفقاً لمقتضيات العدالة، وفى هذا النطاق وبما لرب العمل من سلطة تنظيم منشأته وإغاثا ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها فإنه يسمعه ويكون له تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات التى تؤديها وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد إختصاصات كل منهم بما ينطبق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما أنه لا يسأ أجورهم ومراكزهم الأدبية

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته وإغاثا ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه بحيث إذا إقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وإنضى عنه وصف التسف، وسلطته فى ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى

الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه، وهو غير ملزم بأن يلحق العامل المفصول بعمل آخر .

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٧

من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشاؤه وإنفاذه ما يراه من وسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك، بحيث إذا إلتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتهى عنه وصف التعسف، وسلطة رب العمل في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٧

لا يجوز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة عن المركز الذى كان يشغله إلا إذا إقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الإساءة إلى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٢/٦٩٦ من القانون المدنى. ولا يقدح في ذلك أن يكون العامل قد تمهد بالإستمرار في خدمة رب العمل فى العمل الذى يستند إليه لمدة سبع سنوات، إذ يعتبر نوع العمل بموجب هذا العقد غير محدد انتقالاً، ويتعين لتحديدته - وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٦٨٢ من القانون المدنى - أن يرجع إلى عمل الملل لم إلى عرف الجهة، فإن لم يوجد تولى القاضي هذا التحديد وفقاً لقتضيات العدالة .

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٧

- دلت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار إليها والذين تجاوزوا مراتبهم خمسة عشر جنيتها بل أبقي له " حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقق " ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند أية مخالفات منهم، وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يميز قانون العمل توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند إخلال العامل بالتزاماته الجهرية.

- النص في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنابة أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يلقه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن لا يتضمن الالتزام بالإبلاغ عن الجرائم الموضحة فيه إذا نسب إلى العامل ارتكابها ولم يقيّد سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة مؤسسة تقتضى ذلك وأن ما

حدث من العامل يكفي في إنهاء العلاقة العقدية بالقسخ طبقاً لما تقتضيه المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٤
من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ومن سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المنفك عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهي علاقة العمل.

الطعن رقم ١٧٢، ١٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٢
رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً لتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض مع القانون. فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد في القانون، ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي أتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل، فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق، ولا يكون للعمال الحق في المطالبة بأجور إضافية عن الفرق بين عدد الساعات التي كان يجري عليها نظام العمل في المنشأة، وتلك التي حددها القانون إلا إذا كان قد نص على ذلك في عقد العمل أو كان العرف في المنشأة قد استقر على منحهم هذه الأجور بحيث أصبحت تعتبر جزءاً من الأجر لا تبرها.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٥
- من سلطة رب العمل التنظيمية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، وله أن يكلف العامل عملاً آخر غير المنفك عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك، كما أنه إذا استبان لرب العمل عدم كفاية العامل اعتبر ذلك مأخذاً مشروعاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء إثباته. ولا محل لما يتحدث به الطاعن "العامل" من عدم إلزام المطعون عليه "رب العمل" لأحكام المادة ٦٦ من قانون العمل ذلك أن تقدير رب العمل لكفاية العامل لا شأن لها بقواعد التاديب وإجراءاته - لرب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً لتنظيم

الذى وضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يعارض مع القانون، فإذا كان العمل قد جرى فى المشاة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد فى القانون ورأى صاحب المشاة لصالح المشاة أن يعدل فى التنظيم الذى اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومى إلى الحد الأقصى المقرر فى القانون ولم يمنعه من ذلك نص فى عقد العمل فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق.

الطنن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٦

النص فى لائحة العمل الداخلية - الصادرة أثناء خدمة العامل - على تحديد سن الستين لتقاعد المستخدمين والعمال، إنما هو تصرف من رب العمل بما له من السلطة المطلقة فى إدارة مشاته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كهيلاً بتحقيق مصالحه، وسلطته فى ذلك تقديرية ولا مقب عليها.

الطنن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم مشاته وإنشاء ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها، متى رأى ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، وله طبقاً للمادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى أن يكلف العامل عملاً آخر غير المطلق عليه، ولا يخلط عنه إختلافاً جوهرياً، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى إقتضت مصلحة العمل ذلك، بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى عقد العمل. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر تبعاً لذلك أن عمولة الطاعن - العامل على المبيعات تحسب فى المظنتين اللتين إختص بهما، طبقاً للتنظيم الجديد للعمل، وخلص الحكم إلى أن الشركة - رب العمل - لم تخل بإلتزاماتها القانونية إزاء الطاعن حتى يجوز له أن يستقل بفسخ العقد مستنداً فى ذلك إلى أسباب مألوفة، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطنن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٥

لرب العمل بمقتضى سلطته فى الإدارة والإشراف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينظم وقت العمل اليومى طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذى يضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يعارض مع القانون. فإذا كانت الشركة الطاعة قد أذنت فيما مضى لعمالها المسيحيين بأن يبدأوا عملهم صباح يوم الأحد من كل أسبوع فى الساعة العاشرة بدلاً من الساعة الثامنة، ورأت لمقتضيات العمل أن توقف هذا الإذن، ولم يمنحها من ذلك نص فى عقد العمل فلا يجوز إلزامها بالعودة إليه. وإذا كان الثابت من القرار المطعون فيه أن الطاعة - نقابة العمال - لم تقدم أمام هيئة

التحكيم ما يستدل منه على أن تخفيض الشركة ساعات العمل لهؤلاء العمال في ذلك اليوم قد اتخذ صفة الثبات والاستقرار، فإنه لا يسوغ لها بالتالي التحدى بأنهم كسروا حقاً في المطالبة به، ولا وجه لتمسك الطاعة بما يجرى عليه نظام العمل في مصالح الحكومة أو في المنشآت الأخرى. إذ كان ذلك فبان القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعة لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٣

من غير الجائز أن يفرض العامل قسراً على رب العمل في وظيفة معينة على الرغم منه، لأن ذلك من شأنه أن يخل بما له من سلطة في تنظيم منشأته باعتباره مسئولاً عن إدارتها وهو ما لا يتأتى إذا أجرى على تشغيل عامل في وظيفة يرى أنه غير كفاء لها.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٢/٢٣/١٩٧٤

متى كانت المادة ١١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة " وجاء بالمادة ٣٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن يحدد مجلس الإدارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته وفقاً لمتطلبات العمل ويمنح العامل الأجر الإضافي المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يجاوز ساعات العمل المحددة، وكان الثابت في النزاع أن الشركة الطاعة كانت تحسب وقت العمل الفعلي من الوقت الذي يتسلم فيه العامل السيارة إلى الوقت الذي يسلمها فيه وكانت تدفع للعمال الأجر الإضافي كاملاً عن ساعات العمل الزائدة عن ثماني ساعات طبقاً لحكم المادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم عدلت من جانبها عن هذا النظام إلى حساب الأجر الإضافي بنسب ترجع إلى طول خطوط التشغيل مما أدى إلى خفض هذا الأجر وكان لا يجوز لصاحب العمل أن يتلوع بحقه في تنظيم منشأته ليعدل بإرادته المنفردة من طريقة تحديد الأجر بما يؤدي إلى خفضه إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الشركة الطاعة باحتساب الأجر الإضافي لعمالها وفقاً للأسس السابقة قبل تعديلها لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ٥/١٨/١٩٧٤

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في ترويع أجزاء التأديبية المقررة في القانون على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة

بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من راسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح الذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهراً شهرياً، بل أبقي له حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم، وذلك كله يستلزم الإحفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يميز قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ منه عند إخلال العامل بالتزاماته الجهرية.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣
لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز آخر أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦
لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يذو إلى ذلك وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢
- لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يذو إلى ذلك، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، وله طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ولا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل خبرة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك، وإذا كان الحكم الطعنون فيه قد قرر أن الشركة أورات حاجة العمل بها تعزيز الفرع التابع لها بموظف آخر مع الطعن مما أدى إلى انتقاص نصيبه في العمولة مستنداً في ذلك إلى أسباب سائلة مستمدة من تقرير الخبير المتدب في الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- لصاحب العمل السلطة في اتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيم منشأته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى انتفاص في عمولة العاملين لديه طالما أن هذا الإجراء غير مشروب بالتعسف وسوء القصد.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧

لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملاً آخر غير المنطق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز آخر أقل ميزة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٨

متى كان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى إلغاء عمولة العاملين لديه ما دام هذا الإجراء غير مشروب بالتعسف وسوء القصد فإن من سلطته تقدير كفاية العمل ووضعها في المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإحتياج وله طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للفقرة الثانية من المادة ٩٦ من القانون المدنى أن يكلف العامل عملاً آخر غير المنطق عليه ولا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

لصاحب العمل سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك وتكليف العامل بعمل آخر غير المنطق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠

نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من مركزه الذى يشغله بعد عملاً تعسفياً إذا نبها الإساءة إليه ومنتع على صاحب العمل تكليف العامل بصفة دائمة بعمل غير عمله المتعاقد عليه يختلف عنه اختلافاً جوهرياً لكنه يسوغ له أن يعهد إليه بعمل آخر غير المنطق عليه ولو اختلف عليه اختلافاً جوهرياً إذا اقتضت ذلك ضرورة ملحجة من واقع العمل بشرط أن يكون هذا التغيير مؤقتاً فلا يدوم إلا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة ويؤزل بزوالها. ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن عمل ابتداء لدى المؤسسة المعلنون ضدها كمواصل صحفى لها بموسكو وبموت ثم نقل إلى إدارة الإعلانات بها إعتباراً من أول

ديسمبر سنة ١٩٦٢، وكانت شهادة نقابة الصحفيين التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية - التي جاء بها أن عمل مندوب الإعلانات ليس من الأعمال الصحفية - تنبئ عن أن عمل الطاعن وبذلك الإدارة يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمله كمراسل صحفي خارجي، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي إنتهى فيها إلى أن نقل الطاعن بمناى على الإساءة لأنه نقل من موسكو لعدم تجديد إقامته بها ومن بيروت لإغلاق مكتب المطعون ضدها فيها وأن وظيفته المنقول إليها لا تقاير في طبيعتها وظيفته الأولى ولم يلحق الضرر المادى أو الأدى من هذا النقل لعدم تغير أجره، وذلك بغير أن يستظهر في مدوناتها دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار إليها، حالة أن الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة في النقل من موسكو وبيروت بمجرد هـ وإنما نازع مجموعها في نقله إلى عمل بإدارة الإعلانات يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمل المراسل الصحفي احتجارجي المتفق عليه أصلاً، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٨٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

جرى في قضاء محكمة النقض على أن من سلطة رب العمل تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وأن أدى به ذلك إلى تنضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه بحيث إذا إقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله متى كان هذا الإنهاء ما يبرره وإنفى عنه وصف التعسف وسلطته في ذلك تقديرية، لا يجوز لقاضى الدعوى أن يحمل فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه وهو غير ملزم بأن يلحق العامل المفضول بعمل آخر .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤١٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

جرى قضاء محكمة النقض أن لصاحب العمل بمتضى سلطته في الإدارة والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذى يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون، لما كان ذلك، وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يومياً على فترتين محددة أن الساعة الأولى من كل من هاتين الفترتين هي ساعة عمل إضافية وكانت هاتان الساعتان تقعان تهاراً، وليس لى القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الإضافية بالنسبة لساعات العمل الأصلية، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ساعات العمل الإضافية لا تكون إلا بعد إنتهاء ساعات العمل الأصلية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨١

من حق رب العمل بإرادته المنفردة أن يعيد تنظيم منشأته من الناحيتين الإدارية والمالية طبقاً لما يراه من قواعد تضمن حسن سير العمل وسلامته وانتظامه واستمراره دون تعسف بالعمال أو مساس بحقوقهم المكتسبة قبل إعادة التنظيم.

الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٢

الأصل طبقاً لأحكام المواد ٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدني، ٧٢، ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن لصاحب العمل إنهاء العقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الإنهاء تنقضي به الرابطة العقدية ولو أتمسم بالتعسف غاية الأمر أنه يتوجب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض.

و كان المشرع إستهاء من هذا الأصل أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء صاحب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهي إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون. وكان النابت بالأوراق أن قرار الطاعة بإحالة المطعون عليه إلى التقاعد لبلوغه سن الستين إقتصر على إنهاء العلاقة بينهما التي يحكمها عقد العمل ولم يتعرض لمعضية المطعون عليه مجلس إدارة المؤسسة الطاعة بموجب القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي في هذا الخصوص. وأن إنهاء خدمة المطعون عليه بمقتضى قرار المؤسسة الطاعة لا يدخل في نطاق الإستهاء المشار إليه آنفاً. لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٦

من المقرر أنه من حق صاحب المثل بما له من سلطة في تنظيم منشأته أن يقصر الوظيفة على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية وذلك فيما بين الأعمال التي تتمثل في طبيعتها وتحتاج إلى تأهيل معين وخبرة متميزة، ولأن الوظيفة إلى المستويين الأول والثاني ليست حقاً للعامل يتحتم ترقية إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ولو وجد بأيهما درجة خالية لم يتم شغلها إذ أن - المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الوقت المناسب لإجراء حركة التزيات حسبما تقتضى به المصلحة العامة لشغل الفئة المالية الخالية لديها ولا إلزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ معين .

الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٦
المقرر أن من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك. وأن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج .

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٧
مؤدى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم العمال فى المؤسسات الصناعية والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩١ بتعديل القانون السابق، أن الأحكام التى تضمنتها هاتان المادتان لا تسرى إلا على المؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديد لها قرار من وزير الصناعة.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٨
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك طالما كان هذا الإجراء غير مشوب بسوء استعمال السلطة أو الإساءة إلى العامل.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٥/٥/١٩٩٠
يدل النص فى المواد ٣٢، ٣٣، ٣٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المقصود بالترقية هو نقل العامل من الدرجة المالية التى يشغلها إلى الدرجة التى تعلوها مباشرة بما يستتبع ذلك من زيادة أجره بمنحه بداية الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أياً كان ومن ثم لا يندرج فى مداولها مجرد تقليد العامل وظيفة تعلو وظيفته فى مجال الاختصاص داخل الدرجة المالية الواحدة، لما كان ذلك، وكان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكيف المدعى لدعواه تكيفاً خاطئاً لا ينطبق على والعقبة التى ذكرها فى صحيفة لا يقيّد القاضى ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصلها الحق وتكييفها القانونى الصحيح، وكان الواقع فى الدعوى - وعلى ما تضمنه تقرير الخبير - أن الطاهن كان يشغل فى ٣١/١٢/١٩٨٠ وظيفة بالدرجة الثانية، وهى ذات الدرجة المقررة لوظيفة رئيس أقسام مخازن والتى طلب الحكم بأحقته فى الترقية إليها اعتباراً من هذا التاريخ، فإن التكيف القانونى السليم لدعواه أنها أقيمت بطلب إلى تلك الوظيفة، لما كان ما تقدم، وكان لصاحب العمل السلطة فى تنظيم وإدارة منشأته وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، وله فى سبيل ذلك إلا يوجب العامل إلى طلب نقله إلى وظيفة معينة متى رأى فى هذا الطلب ما يتعارض مع مصلحة العمل،

وكان البين من الأوراق أن المقارن به نقل إلى وظيفة رئيس أقسام مخازن إعباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ وقت أن كان الطاعن غير قائم بالعمل فعلاً لإستدعائه بخدمة القوات المسلحة، وإذ رأت المطعون ضدها أن الوظيفة المشار إليها من الوظائف الإسرائيلية التي تتطلب تواجد شاغلها في العمل للقيام بأعبائها وقامت على هذا الأساس بنقل المقارن به دون الطاعن - فإن قرارها في هذا الشأن يكون قد صدر على أساس سليم وفي حدود سلطتها كصاحب عمل في تنظيم وإدارة منشأته، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن " " فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً لهذا التنظيم ما دام متفقاً وأحكام القانون، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الإحصائية بالنسبة لساعات العمل الأصلية ولا تكون الأولى تالية بالضرورة للثانية وأن المرجع في هذا التحديد هو النظام الذي يضعه صاحب العمل أو ما درج عليه بالعمل في منشأته .

* الموضوع الفرعى : جزاءات العمل :

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٥

مفاد المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع لم يعجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفى الشركات المشار إليها في المادة الأولى والذين تتجاوز مرتباتهم حصة عشر جنيهاً ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم، مما يستتبع الإحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع الجزاءات التأديبية التي يميز قانون العمل توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في الفقرتين ٦ و ١٠ من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند إحلال الصامل بالتراماته الجهورية أو إعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول، كما أن مخالفة القيود الزمنية للتأديب أو مخالفة قواعد وإجراءات التأديب الأخرى التي ينص بها رب العمل، لا يمنع من لسخ العقد وفصل العامل لأى مسوغ مشروع طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٦ سالفه الذكر.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

إذا كان الثابت في الدعوى أن النيابة أجرت مع المطعون ضده تحقيقاً بشأن إحتلاسه كمية من الكسب قيد برقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ إدارى قسم ثان المنصورة إنتهت فيه على أثر قيامه بسداد ستين جنيهاً قيمة

الكسب محل الإتهام إلى طلب مجازاته إدارياً عن هذه الواقعة، وبناء على ذلك أصدرت الطاعة قرارها رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٢ بمجازاة المظنون ضده بخمسة عشر يوماً من راتبه بما يفاده أن ولما زده بقيمة الكسب كان طواعية ليتوفى إقامة الدعوى الجنائية قبله ودفع المبلغ في هذه الحالة بعد بمثابة تعويض الطاعة عن كمية الكسب محل الإعتلاص من حقها إقتضاء ولا يسأجره في شيء إذ من المقرر أن توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من إستيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفى به العامل إختيارياً من تلقاء نفسه أو باخصول على حكم بالتعويض ثم إقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل في الحدود التي يجوز لها التحجز عليه، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقرر أو تخمس قيمة الكسب من أجر المظنون ضده وكان هو لا يجادل بشأن مسؤوليته عن الخطأ المسند إليه أو تقدير قيمة المبلغ الذي قام بسداده كتعويض عن كمية الكسب محل المسألة فإن الحكم المظنون فيه إذ أقام قضاءه على سند من نص المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ٦٢ بشأن حظر الجمع بين إقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين أية عقوبة أخرى عن ذات الفعل، وكان تطبيقها غير وارد على الواقعة المطروحة فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق أعطى في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الظعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب ظني ٣٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

لما كان مفاد المادة الثامنة عشرة - الواردة في الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي أحالت إليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ آنف البيان - أن الشارع حول المحاكم التأديبية سلطة توقيع بعض الجزاءات دون أن يسبغ على هذه المحاكم إختصاصاً آخر، وذلك إلى جانب سلطة صاحب العمل في المنشآت المشار إليها في توقيع الجزاءات المقررة قانوناً على موظفي هذه المنشآت، وأن الإختصاص بنظر الطعون في هذه الجزاءات يتعد للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة إلا أنه يصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعن في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً، والنص في المادة الخامسة عشرة منه على إختصاص المحاكم التأديبية - وهي أحد فروع مجلس الدولة - بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يبيها من وحدات، وعلى إختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليها، تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة، الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في

الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

• الموضوع الفرعي : حقوق العامل :

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٦

مضى كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي فإنها بذلك - وعلى هذه الصورة - لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبل الطلب الجازم بها .

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٤

لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على وجوب إثبات عقد العمل بالكتابة وعلى أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات وكان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بحقوقه العمالية دون أن يكون في حوزته عقد بعمله لدى مورث المطعون ضدهم مما يقتضيه أنه يجوز له وفقاً للمادة المشار إليها إثبات تلك الحقوق بطرق الإثبات كافة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن استناداً إلى أنه لا يحق له أن يركن في الإثبات إلى البيئة ليفي ما جاء بمستندات المطعون ضدهم من أنه كان يعمل مقارلاً رغم عدم وجود عقد عمل مكتوب واحتج بما وقع فيه من خطأ عن تقدير مدى صحة الدلالة المستمدة من أقوال من سمع من شهود أمام محكمة أول درجة في إثبات أو نفي قيام علاقة العمل فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التي أصدرتها الشركات بقرير حقوق للمعاملين قبل صدور اللوائح ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناظفة بعد العمل بهما لأنها لم تنص صراحة على إلغائها .

الطعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٧

يلخص نص المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عن أن المشرع رسم مسيلاً للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص، لكنه لم يسلب حق العامل الأصل في اللجوء إلى القضاء مباشرة، فلم يورد

حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الإلتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها بها إجراءً مسبقاً قبل رفعها.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القرارات التي أصدرتها الشركات بقرير حقوق العاملين قبل صدور هاتين اللاتحين تبقى قائمة والفاذة بعد العمل بهما لأنهما لم تنصا صراحة على إلغائهما.

* الموضوع الفرعى : حوافز الإبتكار :

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦
مناط إستحقاق العامل للمقابل الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يوفق العامل إلى إعتراف ذى أهمية إقتصادية.

* الموضوع الفرعى : دعوى التقلبة مستقلة عن دعوى العامل :

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧
دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى العامل وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها وفي أطرافها .

* الموضوع الفرعى : ساعات التشغيل الفطرى :

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦
إذ كان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن يعمل لدى المطعمون ضدها سائق سيارة مخصصة لنقل عيالها وموظفيها من منازلهم بالإسكندرية إلى مقرها بالطابية في فترة صباحية تمتد من الساعة السابعة حتى التاسعة والنصف ثم يعود بعد إنصرافهم في فترة مسائية تستغرق ساعة واحدة من الثالثة والنصف ويقضى الوقت بين الفترتين بدون عمل في مكان للإنتظار والراحة أعدته المطعمون ضدها له ولأقاربه وغيرهم من العاملين بكان إيواء السيارات ولازم ذلك أن ساعات التشغيل الفعلى للطاعن لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً فلا يسوغ له المطالبة بمقابل ساعات عمل زائدة عليه ولا وجه للتحدى في هذا الشأن بتواجده يوماً بمقر المطعمون ضدها خلال الوقت الفاصل ما بين فترتي عمله طالما أنه لم يكن يؤدي عملاً لحسابها يجاوز الحد الأقصى المقرر لتشغيله.

• الموضوع الفرعي : سن التقاعد :

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦

النص فى لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقضى - تصرف من صاحب العمل بماله من السلطة المطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه، وسلطته فى ذلك تقديرية لا معقب عليها، وليس من شأن هذا النص أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة، إذ لا تزال مكتبة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد. ولا مجال لى هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ أن ما ورد بها من النص على إنهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً استوجب إنقطاعه عن العمل صفة معينة ليس إلا سرداً لبعض صور إنهاء العقد غير محددة المدة حيث يكون إنهاء العقد إنهاء عرضياً لا إنهاء عادياً. وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد حالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٧

تقضى المادة ٧٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تقتضى بأن خدمة العامل تنتهى ببلوغه سن الستين وتنص المادة ٧٦ منه على أنه " لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا إذا دعت حاجة العمل إليه ويكون ذلك من الوزير المختص لمدة أقصاها ستان وبقرار من رئيس الوزراء لىما تجاوز هذه المدة مما يدل على أن مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين مرهون بحاجة العمل إليه وهى مسألة تقديرية تخضع لسلطة رب العمل فى تنظيم منشأته بحيث إذا إلتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عماله بعد سن الستين كان لهذا الإجراء ما يبرره. وإنقضى عنه وصف التصفى. وإذا كان الثابت أن الطاعن إلتحق بالعمل لدى الشركة المطعون عليها فى ٦١/٤/٦١ بعد تجاوزه سن الستين وصدور قرار الشركة بالإستعانة عن خدماته فى ٢٢/٨/٦٦ لعدم الحاجة إليه فإن قرار الفصل لا يكون مشوباً بالتعسف بل أصدرته الشركة بمقتضى الحق المخول لها فى المادتين ٧٦، ٧٥ من القرار الجمهورى المذكور، وليس يلازم قانون لإستعمال هذا الحق أن يكون الطاعن غير لائق طياً وقت صدور قرار الفصل.

• الموضوع الفرعي : سن العامل :

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٣

مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بصندوق التأمين والإدخار والفترة الأولى من المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٥ منها، أن المشرع قد حدد الطريقة التى تقدر بها

سن العامل عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا تعلل عليه إثبات تاريخ ميلاده في المهاد المقرر بمسند رسمي على الوجه المبين بالمادة ١٤ من اللائحة، وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الإستخدام - وعلى ما جرى به قضاء محكمه النقض - أمراً مفروضاً منه غير قابل لإعادة النظر فيه واجباً الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه يقيّن .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥

مؤدى نص المادتين ١٤، ١٥ من قرار وزير الشئون الإجتماعية والعمل - بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ برقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدم بها سن العامل عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا تعلل عليه إثبات تاريخ ميلاده في المهاد المقرر بمسند رسمي وأن هذه السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الإستخدام أمراً مفروضاً منه غير قابل لإعادة النظر فيه واجباً الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه يقيّن. وإذا كان الثابت في الدعوى أنه تعلل على المطعون ضده الأول بإثبات تاريخ ميلاده عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار في المهاد وعلى الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق في الدعوى يتم بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ تقدير سنة معروفة الطبيب المختص باعتبار أنه من المواليد ١٩ يونيو سنة ١٩٠٧ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار هذا التاريخ في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧، فإن هذا التقدير يكون نهائياً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولتلت عن تقديره سن المطعون ضده الأول الذي تم بهذا الطريق - وحوّل في تقدير سنة على القرار الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بقيدته في سجل الأحوال المدنية باعتبار أنه من مواليد ٢٨ مايو سنة ١٩١٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧٨

أصدر وزير الشئون الإجتماعية والعمل بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٥/٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه " على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء إشراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيدته أو إعفائه منه أو أى مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد " كما تنص المادة ١٥ فيها على

أنه " إذا تعلق على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير منه لمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الإستمارة رقم ١٤ المرافق غودجها وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الإستمارة إلى المؤسسة مع الإستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير من العامل إخطاره به وإرسال أصل الإستمارة إلى صاحب العمل للإحفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود خلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة " ولما كان مؤدى هذين النصين أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها من العامل عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار بحيث تصبح السن المقدرة بهذا الطريق القانوني في هذا الخصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمراً مفروضاً منه وغير قابل لإعادة النظر فيه وجباً الأمل به حتى لو ثبت خطؤه يثبت، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول قدم عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار في المعاد وعلى الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٤١ لسنة ١٩٥٥ المنطبق على واقعة الدعوى شهادة من إدارة التجنيد مؤرخة ١٩٤٥/١/١٨ ثابت بها أنه من مواليد ١٩١١/١/١٨ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار هذا التاريخ في ١٩٥٧/٦/٢٣ فبان هذا التقدير يكون نهائياً. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عالج هذا النظر - وانفتت عن تحديد من المطعون ضده الأول الذي تم بهذا الطريق وعدل في تقدير سنه على بطاقته العائلية المستخرجة من بعد باعتباره من مواليد ١٩١٧/٤/١٩ فإنه يكون قد عالج القانون وأخطأ في تطبيقه .

• الموضوع الفرعي : صاحب العمل :

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٧
لما كان مقتضى النيابة حلول إرادة النائب محل إرادة الأصيل مع إنصراف الأثر القانوني لهذه الإرادة إلى شخص الأصيل كما لو كانت الإرادة قد صدرت منه هو - فهي في جوهرها تحويل للنائب حق إبرام عمل أو تصرف تتجاوز آثاره ذمة القائم به إلى ذمة الأصيل باعتبار أن الالتزام في حقيقته رابطة بين ذمتين ماليين وليس رابطة بين شخصين. ولزام ذلك أن النائب في النيابة القانونية لا يكون مسؤولاً قبل الغير إلا إذا ارتكب خطأ تجاوز به حدود هذه النيابة يستوجب مسئولية فإذا لم يرتكب هذا الخطأ لم يكن مسؤولاً حتى لو أصاب الغير ضرر من تنفيذ النيابة.

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الجمع بين ميزتين :**

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢

إذا كان الحكم قد قرر أنه ليس للعامل أن يجمع في مطالبته بين مزاي النظام الذى وضعه رب العمل وبين المزايا المخلولة له بمقتضى قانون عقد العمل الفردى بل له أن يطلب القضاء له بأيهما أكثر فائدة له ثم بين الحكم أن معاملة العامل وفقا لنظام الشركة التى يعمل بها على أساس تقدير المكافأة على الأجر الثابت دون ضم علاوة الغلاء أفيد له من معاملته وفقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه بل هو تطبيق صحيح للمادة ٣٨ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

لا يجرى عند تقدير مكافأة خدمة العامل الجمع بين المكافأة وما يكون مودعا لحسابه من رب العمل بموجب بوليصة التأمين طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تحقيقا للحكمة التى توخاها الشارع منه ذلك أنه واضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه فى صندوق التوفير والإدخار وبين مكافأة الخدمة وكل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين لحكمة توخاها فى ذلك الحين هي عدم إلحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها فى أداء رسالتها. فإذا كانت الشركة صاحبة العمل وهى فى سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يودى إلى ذات الغرض من نظام التوفير والإدخار كما هو الحال فى نظام التأمين فإن الحكمة من إيراد هذا النص تظل قائمة وتنتج أثرها فى تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة. ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد نص فى بوليصة التأمين على أن يكون للعامل الحق فى مبالغ التأمين والاستمرار فى عملياته على حسابها الخاص إذا قضى مدة معينة فى الخدمة إذ لا يوجب على ذلك أن يكون له الحق فى أن يجمع بين مبالغ هذا التأمين ومبلغ مكافأة الخدمة.

*** الموضوع الفرعي : عسكريون فى وظائف مدنية :**

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣

مؤدى نص المادتين ١٣١، ٨٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والرفقة لطباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة مجتمعين أن يحفظ هؤلاء العسكريون المنقولون إلى وظائف مدنية بكامل ما كانوا يتقاضونه من الوظائف العسكرية من رواتب أصلية ومن تعويضات تشمل كافة أنواع البدلات أى كانت طبيعتها وأساس إستحقاقها، على أن يستهلك ما يتجاوز

مربوط الدرجات المقررة للوظائف التي نقلوا إليها مما يحصلون عليه في المستقبل من زيادة في المرتب نتيجة للترقية أو منح العلاوات والبدلات. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مرتب الطاعن الذي يجب أن يؤدي إليه بعد نقله إلى الشركة المطعون ضدها المبلغ الذي كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية كبذل تعزية بدعوى أن هذا البذل يرتبط بالوظيفة العسكرية ولا يعتبر جزءاً من الأجر ورتب على ذلك استنزال متجمد هذا المبلغ من الفروق المستحقة له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٩

لما كانت القضية ضباط الاحتياط عند التعيين أو الدخول بالاختيار في الوظائف العامة وحسبما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة مناطقها أن - يتساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

* الموضوع الفرعي : عقد العمل :

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

لما كانت الفقرة ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي تنص على أن العقد بالنسبة للعمال المهيئين بأجر شهري إذا كان لمدة غير محددة يكون لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بثلاثين يوماً، وكانت المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أنه لا يستحق التعويض إلا إذا أهمل صاحب العمل شرط المهلة المشار إليها أو إذا أصاب العامل ضرر من فسخ العقد بسبب فصله بلا مبرر، ولما كان المطعون عليه قد أعلن الطاعن قبل فصله بشهر وكان فصله استناداً إلى ما تقتضيه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتي توجب أن لا يقل عدد المستخدمين من المصريين في الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين فيها وأن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة، وكان البنك المطعون عليه قد دفع إلى الطاعن مكافأة عن مدة خدمته أكثر من أجر سنة وهو ما تقتضيه به الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل، وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن فصل الطاعن من خدمة البنك قد تم قبل بدء العمل باللائحة التي تجيز استبقاء طائفة معينة من المستخدمين إلى سن الخامسة والستين وبالتالي يكون غير منتج البحث فيما أثاره الطاعن من جدل فيما قرره الحكم من أن مفتش حسابات البنك لا يعتبر من رؤساء المصالح فيه الذين مدت لهم من التقاعد

إلى خمس وستين سنة تنفيذاً للاتحة البنك الجديدة التي بدء العمل بها بعد فصل الطاعن من الخدمة، لما كان ذلك يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور أو خطأ في تطبيق القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

إن المادة ٣/٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٤ إذ أجازت لصاحب العمل لفسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي ينتها ومنها وقوع فعل من العامل عمداً أو وقوع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادثة في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما عزي إلى العامل فلا يفصل مجرد إدعاء من صاحب العمل لم يقم عليه دليل. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٢٣/٤ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادثة خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يقم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بحرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له، فإن هذا الحكم يكون متعدياً للأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

متى كان الحكم قد قرر أنه ليس لرب العمل في عقد غير محدد المدة أن يفصل العامل الذي استخدمه متى شاء، وأنه لا يكفي أن يراعى المهلة التي يجب أن تحضى بين الإخطار والفصل، بل يجب توافر قيام ما يبرر الفصل، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو تطبيق سليم لنصوص القانون.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥

متى تبين أن علاقة عامل برب العمل بدأت بعقد تضمن شرطاً مقتضاه أن لكل من الطرفين الحق في إبطاله بشرط إنذار الطرف الآخر قبل ميعاد الإبطال بمدة معينة وأنه ذكر في العقد أنه لمدة محددة واستمر المصالح في عمله وكانت تصدر قرارات بتجديد عقده مدة بعد أخرى لم كانت العقود تجدد بعد ذلك وفي بداية كل مدة تجدد لها خالية من حق كل من الطرفين في إبطال العقد، فإن هذا العقد يكون قد نشأ غير محدد المدة ذلك أن العقد الذي يتول كل طرف فيه حق إبطاله في أي وقت شاء إنما هو في حقيقته عقد غير محدد المدة وإن نص فيه على أنه لمدة محددة.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧

لم يورد المشرع فى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى نصاً يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال. فإذا كانت نقابة العمال لم تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن قرار هيئة التحكيم لا يكون قد خالف القانون إذا قرر أنه لا إلزام على صاحب العمل بأن يضع كادراً لعماله إلا برضائه

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٧

يتحقق عقد العمل بتوافر امرين هما تسمية العامل لرب العمل وتقاضية أجره على عمله وذلك وفقاً لمؤدى المادة ٦٧٤ من القانون المدنى والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ٦/٢/١٩٥٧

لم يقصد من لائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها فى المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إلا أن تنظم أداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لمواعيد عملهم وأوقات راحتهم فلا يمتدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الزيادات والعلاوات الدورية لأن ذلك يخرج عن مؤدى تلك المادة.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١/١/١٩٥٩

— أن المادة ٣٩ مكرراً للمضافة إلى قانون عقد العمل الفردى بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التى أوجبت على المحكمة الفصل فى النزاع الذى يقوم بين العامل ورب العمل فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره. إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطالان بالحكم لصدوره بعد مدة الشهر .

— الحالات التى تحدثت عنها المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ باعتبارها الأسباب المنهية لعقد العمل إنما هى خاصة بالعقد غير محدد المدة، فإذا ما كانت مدة العقد قد تحددت بحلول أجل معين يتفق بين العامل ورب العمل إمتنع القول بأن إنهاء رب العمل للعقد نتيجة حلول هذا الأجل مخالف للقانون.

— إشتراط رب العمل على العامل إلزامه بالتقاعد عند بلوغه سن الستين - هو فى ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وليس فيه إضرار بمصلحة العامل .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

تقدير قيام المبرر لفصل العامل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على

إستخلاص سائق.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن عقد إستخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدنى، أما النعى عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه بإثبات أى خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال للحق من جانب الطاعة إكتفاء بعدم وجود صير لعدم تهديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدى إلى نسبة أى خطأ للطاعة فإنه فى غير محله، ذلك أن إستاد الحكم فى قضائه بالتعويض على الطاعة إلى عدم ثبوت الجور لديها فى فصل المطعون عليه يتحقق به خطأها الموجب لمسئوليها دون ما حاجة بعد ذلك إلى إثبات سوء نيتها أو إساءة استعمالها لحق الفصل .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٣

المناط فى تكييف عقد العمل وتمييزه من عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التى تشمل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من القانون المدنى بقولها أن " عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " وما نصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها " عقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه فى مقابل أجر " . وبكفى لتحقق هذه التبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستدل فى تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل، بما إستخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والموايد المقررة له وخضوع المطعون عليه فى تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته وهو إستخلاص سائق يؤدى إلى ما إنتهى إليه فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وتاويله والفساد فى الإستدلال يكون غير أساس ويتعين رفضه.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢

تقدير الحكم للمدة التى يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التى تعطل فيها عن العمل - بعد فصله قبل نهاية مدة العقد - هو تقدير سليم يتفق مع حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى. وإذا كان الطاعن قد أقر بأنه التحقق بعمل جديد ولم يدع أن أجره فيه يقل عن أجره المنق عليه مع المطعون عليهما فإن النعى على الحكم بأنه لم يقضى للطاعن بتعويض عن المدة التى التحق فيها بعمله الجديد يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

إذا كان رب العمل قد تمسك في دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تعيين جميع عماله بأجر شامل بما فى ذلك علاوة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها وأنهم ارتضوا هذا الوضع دون اعتراض أو شكوى، ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل فى تقريره من أن "تعديلات بالإضافة قد أجريت للتخفيف من طبيعة مقابل العمل وتحويله من أجر إجمالي إلى أجر مقسم أصلا إلى أساسى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها وذلك لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية للعامل، فإن ما رد به القرار من ذلك ينطوى على قصور يبيح إذ هو لا يواجه دفاع رب العمل من أنه جرى على أن يتضمن أجور عماله عند تعيينهم إغانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ومفهومة أن ما أجراه من تغييرات بالإضافة فى الأجور الفاتية بملفات ومسجلات العمال لم يؤثر فى حقيقة التعاقد والأوضاع القائمة بينه وبينهم منذ تعيينهم، وكان يتعين على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به أن صح وجهه الرأى فى النزاع لا أن تكفى فى الرد عليه بما أثبتته الأخير من حصول تغيير فى الأجور الفاتية بالملفات.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١١

يعمىر عقد العمل بتعيينين أساسيين هما التبعية والأجر، ويتوالمهما تكون العلاقة علاقة عمل. ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه عضوا فى مجلس إدارة الشركة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقولها "أن عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر فى الشركة كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣

إلى ما قبل العمل بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - لم يكن فى نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مدير فنى لها ليجمع بذلك بين صفتين صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث تحكم كلاً منهما القواعد الخاصة بها، وهو ما تظاهره المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بقولها أن "عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر فى الشركة كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل".

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٣٤ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٧

عقد العمل وفقاً للمادتين ٦٨٤ من القانون المدني و٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، إنما يتميز بتخصيصتين أساسيتين، التبعة والأجر بحيث لا يقوم إلا بهما مجتمعين.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١/١٩٦٨

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار وزير الشئون الإجتماعية رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه ،، على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء إشراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة الخامسة من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيد أو إعفائه منه أو أى مستند رسمى آخر موضوع فيه تاريخ الميلاد ،، وفي المادة ٩٥ على أنه ،، إذا تعلق على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنة بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفقة فودجها وعلى صاحب العمل أن يرسل الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل وإخطاره به إرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للإحفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة ،، يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا ما تعذر عليه إثباتها في المعاد وعلى الوجه المبين في المادتين ١٤ و ١٥ من تلك اللائحة وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أمراً مفروضاً منه غير قابل بئناً لإعادة النظر فيه واجباً الأعد به حتى ولو ثبت عطله بيقين.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٩

تحديد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله يوجب عليه إنتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر، فإذا إستمر العامل في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فإنه يكون قد إنتقل بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنتهائه بغير إخطار سابق ودون منور.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤، ٩٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى، ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٩

عقد العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يتحقق إلا بتوافر أمرين هما تبعة العامل لرب العمل وتقاضيه أجراً على عمله .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتين ٦٩٤، ٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر، ويعين لإستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بتلايين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين، فإذا لم تراو هذه المهلة لزوم من نقض منها العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها، مما مفاده إعتبار عقد العمل منتهياً بإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر وأنه لا يوجب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢

يتضمن نص المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ قاعدة خاصة بتحديد العقد بمحدد المدة إذا ما إستمر تنفيذه بعد إنقضاء مدته، إذ يعتبر مجدداً لمدة غير محددة وذلك حرصاً من الشارع على عدم العبث بحقوق العمال إذا ما تجددت عقودهم لمدة محددة، ومؤدى ذلك أنه لا يشمل حالة إبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة إنتهت مدته لإنشاء المحكمة التي دعست إلى هذا النص، وإذ كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن العقد الموسمى إنتهى بانتهاء الموسم، ثم حرر للعمال الشاكين عقد عمل جديد كعقد عمل دائم، مما لا يعتبر معه أن هذا العقد الجديد إستمرار لعقد العمل الموسمى، وكان القرار قد طبق أحكام لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على تجريد إعانة غلاء المعيشة على حالة هؤلاء العمال بإعتبار أنه عمل بها من ١٩٦٢/١٢/٢٩ قبل إبرام العقد الجديد، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٤

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص إلى أن وضع الطاعن الوظيفى الذى حدده العقد المبرم بينه وبين الجمعية الملعون ضدها لم يتغير وانتهى من ذلك إلى أنه لا يحق للطاعن أن يطالبها بتسوية حالته على أساس الدرجة والمرتب المقررين لوظيفة تملو وظيفته ما دام أنه لم يرق إليها فعلاً، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون لأن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تملو الوظيفة المنق عليها في عقد العمل لا يفيد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر مطالبة بدرجة تلك الوظيفة أو راتبها أو بوضعه فيها، كما أن وعده بالوقية إليها لا يكسبه حقاً فيها.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١

عدم مراعاة قواعد التأديب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ومنها إذا وقع من العامل إعتداء على صاحب العمل، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب إعتدائه على صاحب العمل بالسبب والقدف العنني فإنه لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧١٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

إذا كان البين في إستقرار نصوص المواد ٤، ١٠، ١٣، ١٥، ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بأداء الإشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم إلا أولئك الذين يستخدمون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الواردة بالمادة الأولى من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية قد نصت على أنه " إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار الهيئة بإسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل، ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن، ويكون المقاول الأصل والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالإلتزامات المقررة في هذا القانون، فإن مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزوم بأداء الإشتراكات بالنسبة للعمال الذين إستخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقولة، وفي حالة عدم إخطاره هيئة التأمينات بإسم المقاول وعنوانه، كان للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى، خلافاً للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالإلتزامات المقررة في قانون التأمينات الإجتماعية. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بعدم مسئولية المطعون ضده - مالك البناء - عن دفع إشتراكات التأمين عن العمال الذين قاموا بتنفيذ عملية البناء موضوع التذاعى طالما أن الثابت أنه عهد بذلك إلى مقاول، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر وبما أنهما تقوم علاقة العمل وإذا كان عنصر التبعية - وهو النشاط في تكيف عقد العمل وتميزه عن غيره من العقود - يتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته، وكان إحتبار العمال بعض ما يلزم عملهم من أدوات أو خامات ودفع أجور مساعديهم ليس من شأنه نفى عنصر تبعية صاحب العمل ما داموا يخضعون لرقابته وإشرافه وكان من صور الأجر تحديده على أساس ما ينتجه العامل دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل، فإن الحكم

المطعون فيه إذ أقام قضاء بانتفاء علاقة العمل إستناداً إلى أن الأجر يدلح عن القطعة وأن العمال يحضرون بعض ما يلزم صناعة الخلاء من خامات ويدفعون أجور مساعديهم من الصيبة يكون قد شابه الفساد في الإستدلال بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢

النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ويلزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إدخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة. .. وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة " ٨٣ " من قانون العمل هذه المبالغ عند إستحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافاً إليها فائدة مركبة بمعدل ٣ ٪ سنوياً. .. وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقاً لحكم المسادة " ٨٢ " من قانون العمل المشار إليه. .. يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإدخار الأفضل التي إرتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل تحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بإقتضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد " وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢

نص المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يدل على أن المشرع حرص على عدم إشراط أن يكون صاحب العمل متغلباً من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له أن يهدف صاحب العمل إلى تحقيق الربح به أو لا يهدف إليه. ويقطع بذلك أن قانون عقد العمل بإستبعاد طائفة الخدم من الخضوع لأحكامه إنما يفرض خضوعهم لها أصلاً لولا الإستبعاد وذلك أن المخدم لا يتحقق في شأنه كصاحب عمل بالنسبة إلى الخادم وصف الإحراف كما أن المادة ٧٦٤ من القانون المدني عرفت عقد العمل بأنه هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأنه يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد به الآخر ولم يتطلب هذا القانون توالى شروط معينة في هذا المتعاقد الآخر

فسرى إذن أحكامه على جميع عقود العمل سواء أكان أصحاب الأعمال يتخذون هذه الأعمال مهنة هم أم لا.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

إذا كان الثابت فى الدعوى أنه من بين طلبات المطعون ضده - العامل - الاحتماية طلب وقف تنفيذ قرار فصله من العمل الحاصل فى ١٩٧٦/٣/١ وقد قضى فى هذا الطلب بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق القانونى، وبعد هذا الطلب بمثابة إقرار قضائى من المطعون ضده بمحصول فصله من العمل فى التاريخ المشار إليه يحتاج به، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لرب العمل طبقاً للمواد ٦٩٤ من القانون المدنى، ٧٢، ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لإنهاء عقد العمل غير المحدد بإرادته المفردة، وأنه بهذا الإنهاء تنقضى الرابطة العقدية ولو أتم بالتصلى غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض أن كان له عمل - فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد العمل مستمراً وقضى للمطعون ضده بالأجر ولرفعه عن الفترة اللاحقة على ١٩٧٦/٣/١ رغم إقرار المطعون ضده بفصله يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/١

إذا كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ والنطبق على الوقعة الدعوى تنص على أن " .. . يعبر هذا النظام متصلاً لعقد العمل " كما نصت المادة الثانية منه على أنه " يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أنه تعتبر أحكام هذه اللائحة التى تصدرها الشركة بتنظيم العمل جزءاً متصلاً للعقد المبرم بين الشركة والعامل " كما نصت المادة الخامسة على أن يشترط فىمن يعين فى الشركة .. [٤] أن يجتاز بنجاح الاختبارات التى قد يرى مجلس إدارة الشركة إجرائها. [٦] أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمى أو الخبرة التى يتطلبها العمل. " .. كما تنص المادة التاسعة على أنه " .. يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال. " .. بما مفاده أن نظام العاملين بالشركات الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد تكفل بتنظيم حقوق العمال فى هذه الشركات بخصوص أمره لا تستهدف مصلحة العمال فقط بل تهدف إلى مصلحة العمل والإنتاج أيضاً تنفيذاً لسياسة الدولة الاقتصادية، فلا يجوز الإنفاق على ما يخالفها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما ثبت له من أنه لم يسوف مدة الخبرة اللازمة

لتعريف بالقيمة المالية الثامنة التي يطالب بها ولم يحدد بما ورد بعقد عمله في هذا الشأن، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦
لئن كان اعتقال العامل بعقد محدد المدة مؤدياً إلى وقف العقد لا إنفاسه إلا أن ذلك لا يحول دون إنهاء عقد المعلن عنه بإنهاء مدته.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٨
المناط في تكيف عقد العمل وتغييره عن غيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها " عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر تحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " وما تقتضي به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية.

الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥١٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٧
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بنك مصر منذ تحول من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠-٤-٦٥ فقد أصبحت علاقته بموظفيه اعتباراً من هذا التاريخ علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل كما تخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١
تكيف عقد العمل وتغييره عن عقد المفاوضة أو غيره من العقود هو بتوافر عقد التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها أن [عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر]، وما نصت عليه كذلك المادة ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه [العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل وإشرافه مقابل أجر].

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢

لما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعة إستمارات موقعا عليها منه بطلب الإدراك لديها عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع بصفتهم عما لديه اعتباراً من ١/١/١٩٦٥ بالنسبة للمطعون ضده الثانى واعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع، وأنه فى ١٩٦٧/٥/٨ أخطر الطاعة بإنهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى عقد الشركة المبرم فى ١/٥/١٩٦٦ والثابت التاريخ فى ١٩٦٦/٥/٢٥ وخروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ وكان الحكم الصادر لى اللجنة رقم ١٤٥٣ لسنة ٦٦ قنا لد قضا براءة مورث المطعون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله إستناداً إلى قيام عقد الشركة فى ١٩٦٦/٦/٢٥ وكانت الواقعة محل المحاكمة فى ١٩٦٦/٦/٢٨ بما لا يتأدى معه الإحتجاج به إلى النزاع حول علاقة العمل التى نشأت بين المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ كما هو مقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها وكان فصله ضرورياً. لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى براءة ذمة مورث المطعون ضدهم من إشتراكات التأمين وفوائد الفائض المستحقة عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع فى الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيساً على أنهم كانوا شركاء للمورث ولم يكونوا عمالاً لديه يكون قد أعطى قد تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢

إذ كانت المادة الثانية من القانون التجارى عندما عدت الأعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينهما تكوين أو إنهاء الشركات، كما لا يوجد نص قانونى خاص بذلك فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تترافق شروطها بالنسبة له.

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

- عقد العمل وفقاً للمادتين ٦٧٤ من القانون المدنى و٤٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتميز بتخصيص أساسيين هما التبعية والأجر.

- أن تحديد المعهد المطعون ضده لوقت عمل الطاعن والمادة التى يقوم بتدريسها - الراحب - وعدد الحصص المخصصة له مع رفع تقدير عند المخالفة إلى الرئيس الروحى الأعلى لإكثاف شتونه يتحقق به عنصر التبعية الذى يمثل فى خضوع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل ويكفى فيه قيام صاحب العمل بإدارة

العمل وتنظيمه بتعيين مكانه وتحديد أوقاته وتقسيم العمل بين العمال ومراعاتهم للتعليمات وتوقيع الجزاء على المخالفة منهم.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥

- عقد العمل على ما جرى به نص المادتين ٤٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩، ٦٧٤ من القانون المدني هو العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر .
- تحديد نطاق العقد - على ما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدنى - منوطاً بما إتجهت إليه إرادة عاقديه وما يعتبر من مستزماته وفقاً للقوانين المكملة والمفسرة والعرف والعدالة بحسب الإنترام .

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨

مؤدى نص المادتين الأولى من مواد الإصدار، ٨٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام هذا النظام باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل، كان مقتضى ذلك أن القرارات التى تصدرها هذه الشركات فى شأن هؤلاء العاملين ومن بينها القرارات الخاصة بالأجور والبدلات لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتخص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بها .

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧

من المقرر أن علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولاتحة نظام العمل والقانون والعرف الجارى. وأن لاتحة نظام العمل تنظم الأحكام الخاصة بالأجور والنسخ والمكافآت وسائل الملحقات الأخرى والعلاوات والزيقات ومواعيد العمل وفترات الراحة والأجازات وغيرها، وأن هذه الأحكام ملزمة لصاحب العمل لما تنطوى عليه من توحيد نظام العمل فى المنشأة ووضع قواعد عامة مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم. كما أنها ملزمة للعامل، وتستمد قوتها الإلزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل فى تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها .

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٢

- يجوز لكل من المتعاقدين فى عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادة ٦٩٤ من القانون المدنى والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر

ويتعين لإستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يحظر التعاقد معه برغبته مسبقاً لثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين.

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأنه بهذا الإنهاء تنتهى الرابطة العقدية ولو كان الإنتهاء قد إتسم بالتسلف، غاية الأمر أنه يعطى للعمال الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر أن كان له مقتضى.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤

بمجرد تكليف العامل بأعمال وظيفية غير الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا يفيد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر المطالبة بوضعه في هذه الوظيفة كما أن وعده بالتعيين لا يكسبه حقاً في شغلها.

الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦

النص في عقد النزاع على أن يقوم الطاعن بمهمة التدريب والإشراف الفنى والإدارى الكامل على الفريق الأول لكرة القدم في المدة من ... حتى نظراً لما يتمتع به من الكفاءة فى التدريب والسمة الطيبة على أن تكون له كافة الصلاحيات والإختصاصات فى إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له، وقيد اللاعبين والإستعفاء عنهم دون تدخل فى هذه الإختصاصات وتلك الصلاحيات من جانب أحد، وخلو العقد من تقرير أى حق للنادى فى توجيه التدريب أو الإشراف الفنى أو الإدارى الملهود به إلى الطاعن أو فى الإشراف على طريقة قيامه بهذا العمل، يدل على إنفناء عنصر النجعة القانونية فى هذا العقد، وأنه عقد معاولة وليس عقد عمل، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على اعتبار أن العقد عقد عمل وأن من حق رب العمل تنظيم العمل فى مشاقه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

*** الموضوع الفرعى : عقد العمل المشترك :**

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢

مقتضى نص المواد ٨٩، ٩١، ٩٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل— الذى يحكم والفة ألدعوى — أن عقد العمل المشترك، هو إتفاق تنظم بمقتضاه شروط العمل بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال . أو إتحاد نقابات العمال وبين واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ينتمون إلى تلك النقابات أو المنظمات المطلة لأصحاب الأعمال، وأنه يجب أن يكون بالكفاية وإلا كان باطلاً كما يجب أن يعرض على الجمعية العمومية للنقابة أو الإتحاد وأن يوافق عليه أغلبية الأعضاء، وأنه لا يكون ملزماً إلا بعد تسجيله لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر إعلان عن هذا التسجيل فى الجريدة

الرسمية يشعمل على ملخص لأحكام العقد، وإذا كان بطلان العقد الذى يقرر بنص قانونى إنما هو بطلان خاص يقرره الشارع لحكمة يوجهاها لبيع فى شأنه النص الذى قرره، ولا يزال يتساق المتعاقدين على تعديل العقد طالما ظل سبب البطلان يلاحقه، وإنما يبقى العقد الباطل على حاله ويبطل الاتفاق على تعديله ما إفتقد أحد شروط صحته كما أن اعتبار العقد ملزماً لعاقديه مرهون بحسب الأصل بإتجاه إرادتهما إلى إحداث أثر قانونى، غير أنه إذا تطلب الشارع إلى جانب ذلك إجراء معيناً ولم يتوافر هذا الإجراء فإن العقد لا يكون ملزماً .

*** الموضوع الفرعى : علاقة هيئة الإرشاد بموظفيها علاقة عمل :**

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧
مفاد نصوص المادتين ٨ و ١١ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم الإرشاد فى ميناء الإسكندرية الذى يحكم واقعه الدعوى - والمواد ٩ و ١٠ و ١٥ من قرار وزير المواصلات رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر نفاذاً للمادة ١٥ من ذلك القانون، والمواد ٢/١ و ٤/٣ و ٨ و ١٤ و ١٨ و ٢٤ و ٣٢ و ٣٣ من اللائحة الداخلية هيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية الصادرة فى سنة ١٩٥٤ بمجمعة أن هيئة الإرشاد بميناء الإسكندرية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها رأس مال يتكون من حصيلة رسوم الإرشاد، وأن هذه الهيئة على مرشدتها سلطة فعلية فى رقابتهم وتوجيههم، وأنها توفيهم الأجور المستحقة لهم بما يتوافر معه عنصر النجبة والأجر وهما الخصيصتان الأساسيتان لعقد العمل. ولا يغير من ذلك تدخل الموانئ والمنائر فى تعيين المرشدين وترقيتهم وتأديبهم، لأن ذلك هو من قبيل ما تمارسه الدولة من إشراف على المرافق لحسن تسييرها وضمان انتظامها.

*** الموضوع الفرعى : علاوات :**

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١
إذا كان المطعون ضده قد طلب القضاء له بالعلالة الدورية المستحقة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ فإنه يكون قد طالب بعلالة سنة ١٩٦٥ لأنها هى العلالة التى تصرف للعاملين اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ وذلك بالتطبيق للمادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى تنص على أن : " يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلالة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما يحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلالة .. وتتمح العلالة الدورية المستحقة أو النسبة التى تقرر منها فى أول يناير من كل عام .. " .

الطنعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

مؤدى نص المادة الأولى من كل من القوانين ٤٣ لسنة ١٩٧٦ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العلاوات الإستثنائية المقررة بالقوانين المشار إليها يستفيد منها العاملون بالقطاع الخاص الذين تنطبق عليهم أحكام قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حسبما نصت عليه هذه القوانين صراحة، فلا تسحب أحكامها على العاملين بولايات القطاع العام، إذ لو قصد المشرع ذلك نص عليه صراحة شأنه حينما أورد النص فى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة على أن " تسرى أحكام هذا القرار على جميع العاملين بالدولة سواء أكانوا بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ... "

الطنعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢

لما كان البين من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع - العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام خلوها من النص على المعاد الذى تستحق فيه العلاوات الدورية الزمنية على تطبيق أحكامه باستثناء ما نصت عليه المادة ٢٣ منه بالنسبة للعامل الذى يبلغ مرتبه نهاية راسط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ولا يستحق الرقبة إلى المستوى الأعلى، فإن مؤدى ذلك وجوب الرجوع فى شأن هذا المعاد إلى القواعد الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إعمالاً لنص المادة ٢/٥ من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه لا تجيز منح العلاوة للعامل المرقى قبل حلول أول يناير التالى لإنقضاء سنة من تاريخ صدور قرار الرقبة.

الطنعن رقم ٢٦٣٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨

- يدل نص المادة ٤٢ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن المشرع قرر لعمال المنشأة التى يعمل بها خمسة عمال على الأقل علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذى تحسب على أساسه إشتراكات التأمين الاجتماعى وذلك بالنسبة للموجودين بالعمل لديها فى تاريخ حدود ذلك القانون فى ١٩٨١/٨/٦ ومن يلتحق بالعمل بعد ذلك التاريخ -، ثم تتوالى العلاوات السنوية من عام إلى آخر بذات القرار لمدة عشرين عاماً أخرى .

- لما كان المظنون ضدهم موجودين بالعمل فى ١٩٨١/٨/٦ - تاريخ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - وكانت الطاعة قد تمسكت فى إستئناها بأنها منحت المظنون ضدهم تلك العلاوات بتاريخ

١٣/٨/١٩٨١ بعد صدور ذلك القانون وأضيفت فعلاً إلى مرتباتهم وأثبت الخبير المتدرب ذلك في تقريره، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضدهم في صرفها مرة ثانية إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٢ دون التعرض لدفاع الطاعنة في هذا الصدد فإنه يكون قد شابه القصور في التسيب وأخطأ في تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعي : عمولة الإنتاج :

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨١

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧-١١-٧٩ الذي اعتمد تقرير الخبير الأخير فيما حصله من أساس جديد لحجم الإنتاج الذي تحسب عنه العمولة الإضافية قولاً منه بأن الإنتاج يتمثل في إصدار وثائق تأمين على الحياة وأن محفظة الإنتاج تتكون من جملة هذه الوثائق وتعتبر كل وثيقة تصدر إنما تمثل إضافة لمحظة الإنتاج وكل وثيقة تُلغى بسبب توقف المؤمن عن السداد تشكل نقصاً في المحفظة وأنه يوجب على ذلك قياس زيادة محفظة الإنتاج التي تحسب عنها العمولة بمصالي إنتاج الوثائق الجديدة مطروحاً منه الوثائق الملغاة الصادرة في سنوات سابقة. وكان هذا الأساس مخالف للأساس الذي استقر به حساب العمولة الإضافية بموجب الحكم النهائي الصادر في القضية رقم.... وكان لا عبرة لإختلاف المدة المطالب بالعمولة عنها في الدعورين ما دام الأساس فيهما واحد، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم السابق واستحقاق المطعون ضده للعمولة الإضافية بنسبة ٠,٠٢٪ من جملة الإنتاج الزائد عن الإنتاج الإلزامي الذي تحدده الطاعنة سلباً، فإن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق العامل في الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التي إرتبطت بها الشركة حق ناشئ عن عقد العمل، وأن الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص هو الأجر الذي تحدده القواعد المنظمة لهذه المكافأة. وإذا كان الشاهد في الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة قد وضع القواعد المنظمة لصرف هذه المكافأة وتقضى بحسابها طبقاً للأجر الأساسي للعامل وهو ما كان معمولاً به في ظل العمل بالنظام الخاص بمكافآت ترك الخدمة ووثيقة التأمين المختلط التي أصدرتها في ١٩/٥/١٩٧٠، وكان الأجر الأساسي في مفهوم مكافأة النظام الخاص هو الأجر الشاهد الذي يعطى للعامل لقاء عمله، فلا يدخل في مدلوله عمولة الإنتاج باعتبارها من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستمرار، إذ أنها لا تعدو أن تكون مجرد مكافأة قصد منها إيجاد حافز

على زيادة الإنتاج ولا تستحق إلا إذا تحققت دواعيها وتوافرت أسبابها، وكان لا يحل مبدأ المساواة بين العاملين فيما يناهض القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في فضائه على حساب مكافأة النظام الخاص للمطعون ضده وفقاً لأجره الثابت ومتوسط العمولة التي تقاضاها بمقولة أنهما يمثلان أجره الأساسي واستناداً إلى مبدأ المساواة بين العاملين. يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : عمولة التوزيع :**

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قني صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢
عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار وهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي وإذا كان الثابت في الدعوى أن نظام عمولة التوزيع قد أُلغى اعتباراً من ١٩٦٥/٥/١ بموجب قرار وزارة الصناعة الذي عهد بعملية التوزيع إلى جهة أخرى وأضحى الطاعن لا يباشر عملية التوزيع الفعلي فإنه لا يستحق أية عمولة ابتداء من هذا التاريخ، فإن النعي على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن تقادم الحق في المطالبة بها غير متج .

*** الموضوع الفرعي : عمولة المبيعات :**

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ مكتب قني صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣
العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز لرب العمل أن يستقل بتعديلها أو إلغائها، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والإستقرار بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قني صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢
إذ كان الواقع حسبما سجله الحكم المطعون فيه هو أن المطعون ضدها - رب العمل - كانت تمنح الطاعن عمولة على المبيعات إلى جانب أجره عندما كان يشغل وظيفة بائع حتى تم نقله إلى عمل آخر لا يتصل بالبيع أو التوزيع فإن هذه العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز للمطعون ضدها أن تستقل بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الإستقرار والثبات إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع أو التوزيع الفعلي فإذا باشره العامل إستحق العمولة وتقدير هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل فلا يستحق هذه العمولة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٨١٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢

إذ كان الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقها العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة البيع التي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد بها إيجاد حافز في العمل، ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي فإذا باشره العامل إستحق العمولة ومقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يستحقها العامل عن الفوة منذ وقفه عن العمل حتى إعادته إليه ثانية.

الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٦٠ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن عمولة البيع تعد من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الإستمرار والثبات إذ لا تعد وأن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي، فإذا باشره العامل إستحق العمولة ومقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة .

*** الموضوع الفرعي : فسخ عقد العمل :**

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤

المادة ١٣ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إنما تناول حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتصريح عما يكون قد أنلفه من الآلات والأدوات نتيجة خطئه أو بسبب إهماله ولا تناول حق الفسخ المشار إليه في المادتين ١/٢١ و ٣٠ من ذلك القانون فلا تحرم صاحب العمل من إستعماله هذا الحق زيادة عن حقه في الرجوع على العامل .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

لا يعتبر مرض العامل بذاته - قبل صدور قوانين العمل الفردي وبعد صدورهما - من الأسباب التي تؤدي إلى انفساخ العقد بين العامل ورب العمل بقوة القانون ومن تلقاء نفسه بل يجب أن يقوم الدليل في الدعوى على أن رب العمل أعرب عن نيته في غير تعسف في إنهاء العقد بسبب هذا المرض. فإذا لم يقدم الدليل على رغبة رب العمل في فسخ العقد بل كانت الوقائع تدل على استمراره فإنه لا يكون ثمة سند للقول بمصول فسخ ضمنى له.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

حق رب العمل فى فسخ العقد لإخلال العامل بأحد التزاماته الجهرية فى العقد المحدد المدة يرجع لى أصله إلى أن عقد العمل ملزم لطرفيه ويرتب فى ذمتها التزامات متبادلة تسوغ لاحدهما التحلل من رابطة العقد إذا امتنع الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أحل به .

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢

— نص الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يدل على أن لصاحب العمل الحق فى فسخ عقد العامل دون مكافأة أو تعويض إذا تغيب الأخير عن عمله أكثر من عشرة أيام متوالية خلال السنة الواحدة بشرط أن يوجه إليه إنذاراً كتابياً بعد مضي خمسة أيام على الأقل من تاريخ إنقطاعه عن العمل ومن ثم فلا يعد الإنذار إذا وقع قبل إكمال هذه المدة ولكن هذا لا يمنع صاحب العمل من التراجع فى إرسال الإنذار إلى ما بعد إكمالها ومنع عامله مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل إكمال مدة العشرة أيام المتوالية، إذ كان ذلك وكان الغائب أن الطاعن قد إنقطع عن العمل لى ٦٩/٥/٥ وأرسل إلى المطعون ضده إنذاراً كتابياً مؤرخاً فى ٦٩/٥/١٢ وصله لى يوم ٦٩/٥/١٤ ثم أعقبه المطعون ضده بخطاب الفصل المؤرخ ٦٩/٥/١٧ فإن العشرة أيام المتأهية التى إشرطها المشرع تكون قد إكتملت، وبالتالي فلا يجدى الطاعن التحدى بأنه لم يكمل مدة خمسة أيام من تاريخ إعلامه الإنذار حتى صدور قرار الفصل.

— العبرة فى سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف فى فصل العامل أو لم يتعسف هى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالظروف والملابسات التى كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن التابت فى الدعوى أن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام، وكان الأخير لم يتصل علماً بمرض الطاعن إلا بعد أن إسمعيل حقه الذى منحه القانون إياه فى فسخ العقد، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل إذا توافر الجبر ومن ذلك عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجهرية المترتبة على عقد العمل كخص المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٣ ١٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٩

إن المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بما تضمنه من حكم مسحذت جرى به نصها على أنه " .. فإنه مع ذلك لا يعل يد صاحب العمل عن إستعمال حقه فى فسغ عقد العمل وفصل العامل بإرادته المفردة إذا إرتكب خطأ جسيماً طبقاً لما تقضى به المادة ٦١ من ذات القانون، إذ أنه ما زال فى مكتبته الإختيار بين عرض أمر لفصل العمل على اللجنة المشار إليها قبل توقيع الجزاء التأديبى عليه بالفصل أو إغفال العرض عليها وفسغ عقد العمل وفصل العامل إذا توالى المبرر المشار إليه فى المادة ٦١ آتفه البيان وذلك إعمالاً لصفحة المدنية التى تسمح له عند إخلال العامل بالتزاماته أن ينهى عقد عمله بإرادته المفردة طبقاً للمواد ١٥٧، ٦٩٤، ٦٩٥ من القانون المدنى. آية ذلك أن النص الذى كان مقدماً فى الإقواح بمشروع قانون العمل الجديد والذى كان يحرم صاحب العمل من فرصة الإختيار بين نظام التأديب ونظام الفسغ المدنى حسبما يتفق مع مصالحه حيث كان يقضى ذلك النص المبرح بعدم جواز لجوء صاحب العمل إلى إنهاء علاقة العمل فى إطار الرابطة المدنية العقيدية لنفس الأسباب التى كان من أجلها قد طلب تأديب العامل بالفصل، هذا النص لم يظهر فى القانون القائم الأمر الذى ينبى عن إنصراف نية المشرع عنه.

* الموضوع الفرعى : قرار التعيين :

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٩

العبرة فى بدء علاقة العمل وتوقيع كافة آثارها عدا الأجر بالقرار الصادر بالتعيين إذ أن هذا القرار ينشئ المركز القانونى للعامل فى الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها، فلا يعول فى تحديد آثار هذا المركز القانونى على تسلم العمل سواء تم قبل صدور قرار التعيين أو صدوره، إذ أن إستلام العمل الواقعة مادية لا يوجب عليها أثر قانونى ولا يعول عليها إلا فى تحديد بدء إستحقاق الأجر .

* الموضوع الفرعى : لائحة النظام الأساسى للعمل :

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١/١

— لائحة النظام الأساسى للعمل ليس لها شكل معين ولم يوجب القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إيداعها الجهة الإدارية المختصة وعدم وضعها فى مكان ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نفاذها ما دامت معلومة للعامل وليس فيها ما يخالف القواعد الآمرة أو النظام العام.

— العبرة بما إشتملت عليه لائحة النظام الأساسى للعمل من نصوص لا بعنوانها.

• الموضوع القرعي : مدة الخيرة :

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٥

الخيرة العملية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ثبت بعدد السنوات التى قضيت فى مزاولة العمل بالشركة أو فى عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة فى جهات أخرى

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٥

لما كانت المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة النزاع - قد أجازت نقل العامل من وحدة إقتصادية إلى أخرى، وكان النقل فى هذه الحالة يرتب آثاره ومن بينها استصحاب العامل المنقول لمدة خدمته وخبرته المتمدة قانوناً وكان النابت فى الدعوى أن الطاعن نقل من جهة عمله السابقة إلى المظعون ضدها الأولى بمدة خبرة محسوبة إعتباراً من تاريخ حصوله على لسانس الحقوق وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر... وأسقط من مدة خبرة الطاعن ما سبق إعتماده فى الجهة التى نقل منها، ورتب على ذلك عدم إحتياله مدة الخيرة المشروطة للرقية ... وخلص إلى رفض دعواه، دون أن يتحقق مما إذا كانت مدة الخيرة المشروطة للرقية يتعين أن تكون مدة خبرة فعلية أم يكفى فيها بالخبرة النظرية، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٥

مفاد نصوص المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الإحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٥ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع إستهدف توفير أو فى قدر من الضمانات لإطمئنان ضباط الإحتياط على مستقبلهم فى وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية والأدبية التى يتمتع بها الضباط الإحتياط فى وظيفته المدنية ويقصد تحقيق هذه الطمأنينة، أوجب فترة إستدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين فى وظائف القطاع العام مدة خبرة تحسب فى أقدمية الفئة التى يعينون فيها، كما أوجب على تلك الجهة أن تحتفظ لمن يستدعى منهم بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم، ولا يتأتى الإحتفاظ هؤلاء بعلاواتهم وترقياتهم إلا بإحتساب فترة إستدعائهم الذى يحصل بعد التعيين ضمن مدة خبرتهم كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلاً، والقول بعدم إحتساب مدة الإستدعاء اللاحقة للتعين وقصر ذلك على المدة السابقة عليه من شأنه أن يؤدى إلى نتيجة تتعارض مع ما إستهدفه المشرع من ضمانات إذ يجعل من يستدعى منهم قبل

التعيين في وضع أفضل من يستدعي بعده وذلك بإحساب مدة خيرة لمن لم يعين بعد في الوظيفة في حين لا تحسب لمن سبق تعيينه فيها، كما أن من شأنه أن يجعل ما تقضى به المادتان ٦٧ و ٦٨ سائقي البيان من الإحفاظ لضباط الإحتياط المستعدين بعد التعيين بعلاواتهم وترقياتهم وأفضليتهم عند الترقية بالإختصار إذا تساوا مع المرشحين من غيرهم لغواً لا طائل منه وهو ما ينأى عنه المشرع .

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن شرط ضم مدة الخدمة السابقة للعامل عند تسوية حالته أن تكون واجبات ومستويات عمله مطابقة مع طبيعة عمله الآخر حتى تؤدي إلى رفع مستوى أدائه .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٣

مفاد المادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥، أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فتته أو أعيد تعيينه بالفتات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي ٧٨/٢٤٠ ج قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدميته التي يعدها بها في الترقية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم إعتباراً من هذا التاريخ تطبيق الجدول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراجعة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

ينص قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٥ منه على أنه : " يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية، وذلك إعتباراً من أول الشهر التالي لإستكمال هذه المدّة .." وفي المادة ١٨ على أن " يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجدول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : [أ] مدة الخدمة التي قضاهما العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تزول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة [ب] [ج] .." بما مفاده أن المشرع إعتد في الترقية بمدد الخدمة الفعلية التي قضاهما العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون المشار إليه وتشمل هذه الجهات المشروعات والمنشآت التي آلت أو تزول ملكيتها إلى الدولة ويكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى

أو مالى أو تعاونى أو أداء خدمة وأياً كان الشكل الذى تتخله هذه التنظيمات، وذلك على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السالف الذكر بقولها : " وقد أضافت اللجنة مدد الشركات أو المشروعات أو المنشآت على أساس تحقق الحكمة فيها مثل المرافق العامة وحتى لا يخور خلاف فى إحتساب المدد التى تقضى فى هذه الجهات فيما لو فسرت عبارة المرافق تفسيراً ضيقاً طبقاً للمفهوم القانونى التقليدى لما قبل عملية التحول الإشراكى فى مصر ."

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

الجمعيات التعاونية التى تتبع المؤسسات العامة تعتبر من وحدات القطاع العام الاقتصادية طبقاً للمادة الرابعة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المقابلة للمادة الرابعة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦. ومن ثم يعتد فى الوثيقة وفقاً لأحكام المواد ١٥، ١٨، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدة الخدمة الفعلية التى قضاهما العامل فى تلك الجمعيات فى وظيفة أو عمل يكسبه خبرة فى وظيفته الحالية. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن تأسيساً على أن الجمعيات التعاونية التى تعتبر من وحدات القطاع العام ليست من الجهات الواردة على سبيل الحصر فى المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار إليه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وأنه بهذا الخطأ حجب نفسه عن بحث مدى أحقية الطاعن للوثيقة وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ آتف الذكر باستظهار ما إذا كانت الجمعية التعاونية لإنتاج وتسويق الخضار والفاكهة بمنتهور تعتبر من وحدات القطاع العام أم لا مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٧

لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار الغفو عنهم - الذى نشر فى ١٩٦٦/٩/٢٨ - تنص على أن " تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر غفو عنهم ويعادون إلى الخدمة بعد إنتهايتها نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق وحده على من سبق إعادتهم إلى الخدمة قبل صدور هذا القرار " وكانت عبارة النص جاءت فى صياغة عامة مطلقة صريحة وإلزامية فى إعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين المعاطين بأحكامها فينصرف مدلولها إلى مدة خدمة هؤلاء العاملين التى أضح عنها النص عند تركبتهم سواء تمت هذه الوثيقة بالأقدمية أم أجريت بالإختيار إذ لا تخصيص بلا مخصص.

*** الموضوع الفرعي : مدة للخدمة العسكرية :**

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧

- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن التسوية بين المجندين من العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام فى خصوص حساب مدة الخدمة العسكرية مدة خيرة مدنية لا تكون إلا إعتباراً من ١-١٢-١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه لأن الأصل فى القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعى إلا ما إستثنى بنص خاص.

- إذ كانت المادة ٦٦ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الإحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن " تضم لضباط الإحتياط فى الوظائف مدد الإستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين فى تلك الوظائف وتدعى هذه المدة فى الإعتراف سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم " وكان مجال إعمال الحكم الوارد بهذا النص قاصر على حالة تعيين ضباط الإحتياط فى الوظائف العامة لأداء عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام دون التعيين فى وظائف شركات القطاع العام التى لا تعتبر من يعمل بها موظفاً عاماً لأن العلاقة بين هذه الشركات وبين العاملين لديها علاقة تعاقدية لا تنظيمية.

*** الموضوع الفرعي : مرتبته :**

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٢

إذا كان طلب المطعون ضده الأول - العامل - إلزام الطاعنة - الشركة - بأن تدفع للمطعون ضدها الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - قيمة ما إستحق عن مدة عمله لديها من اشتراكات، تضمن حتماً وبطريق الزوم الفصل فى العلاقة التى كانت تربطه بالطاعنة فى مدة النزاع وهل هى علاقة عمل أو غير ذلك، إذ بدونها لا يقوم طلب الإلزام بتسديد قيمة الاشتراكات إلى المطعون ضدها الثانية، وكان تكيف تلك العلاقة بوصفها السابق إستمراراً فانياً محوراً للنزاع وأساساً له، فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من إعتبار العلاقة المشار إليها عقد عمل، يعتبر فصلاً فى طلب داخل فى نطاق الطلبات المطروحة ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٩

نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة صريح فيما قضى به من عدم سرعان القواعد والنظم الخاصة

ياعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام ذلك النظام، كما أن مقتضى نص المادتين ٦٣، ٦٤ من تلك اللائحة تجميد مرتبات العاملين بالشركات اعتباراً من تاريخ نشر القرار الصادر بها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة، ومن ثم لم يعد هناك سند لتقرير أحقية العاملين بتلك الشركات لإعانة غلاء جديدة .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١

إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ على أن يكون تنظيم أجور ومرتبات أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات، وتتلخذاً هذا الطويض صدرت القرارات الوزارية رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم شئون ضباط الملاحة وضباط اللاسلكي بالسفن التجارية المصرية ٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن أجور عمال البحر وأجراتهم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذى نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للمرتبات وفقاً للجدول المرفقة له، وكان المشرع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ مادة برقم " ٢ " إلى الرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تفليذاً لحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة الواردة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠، وتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى أجورهم متبعية بمجرد صدور هذا القانون وكان مقتضى هذين النصين مرتبطين أن تطبق هذه المادة الأخيرة مقصور على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومرتباتهم بالقرارات الوزارية سالفة البيان، فإن دعوى الريان بطلب تلك الإعانة لا تندرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على اعتبارها متبعية .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧

إذ نصت المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري بغير موافقته المكتوبة إلى ملك عمال الجاومة أو العمال المعينين بالأجر الأسبوعى أو بالقطعة أو بالساعة ويكون للعامل فى حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التى كسبها فى المدة التى قضاها بالأجر الشهري طبقاً لأحكام المواد ٥٨ و ٦١ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ و ٨١، فقد دلت على أنه يحظر تعديل طريقة إحصاء أجر العامل وفق المفق عليه فى عقد العمل بالإرادة المنفردة لأحد طرفيه وأنه

إذا وافق العامل كتابة على نقله من سلك عمال المشاهرة إلى سلك من يتقاضون أجورهم بطريقة أخرى فإن هذا التعديل في طريقة احتساب الأجر لا ينطوي على مخالفة للقانون ويتعين إعماله، مع احتفاظ العامل في هذه الحال بالحقوق التي كسبها طوال مدة عمله بالأجر الشهري. .. إذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر " أن أجر المطعون ضده في ١٩٦٢/٥/٣١ هو مبلغ ٣٩٠ و ١٢٠ جنياً وأن أجره في المدة من ١/٦/١٩٦٢ حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ كان بالعمولة وبلغ المتوسط الشهري عنها ٦١,٩٨٨ جنياً، وربب على ذلك أن الاتفاق على تعديل طريقة احتساب الأجر التي أدت إلى تخفيضه باطل وفقاً لقوانين العمل، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٦

مضى كانت أجور الطاعنين الحالية تجاوز الأجر المقرر بالجدول الموافق بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بشركات القطاع العام لفئة الوظيفة التي عينوا فيها، وكان ما احتج به الطاعنون من أن الشركة منحت زميلاً لهم أجراً يزيد على الحد الوارد بهذا الجدول وبالمخالفة لأحكام تلك اللائحة لا يسوغ الاستدلال على أن الشركة جنحت إلى الظرف في المعاملة بين عمالها لأن ذلك مما يمكن تصور وقوع الخطأ فيه من جانب الشركة، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون قد أخل بقاعدة المساواة.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٦

مضى كان الحكم المطعون فيه انتهى أخيراً بما أثبتته الخيرة المتدب في الدعوى إلى أن الفئة المالية التي يستحقها الطاعن هي الفئة الثامنة للجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عين في ظلّه وأنه تقاضى أول مربوطها وهو خمسة عشر جنياً شهرياً وكانت الشركة المطعون ضدها بذلك قد ألزمت أحكام هذا القرار بالنسبة لفئة الطاعن المالية ومرتبته، وكان ما يحير الطاعن بشأن تقاضى زملائه مرتبات تزيد عن الحد المقرر بالجدول المشار إليه لا يصلح أساساً للإستدلال لأن هذا الأجر الزائد منح لهم بالمخالفة لأحكام ذلك القرار فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه " من أنه أخل بالمساواة بينه وبين زملائه " يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٩

النص في المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة في الباب الخامس الخاص بالتوقيات والملاوات على أن " يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح الملاوة أو عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين

في الشركة ... " وفي المادة ٢٥ على أن " يشترط في الترقية أو منح العلاوة أن يكون العامل حاصلاً على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد منى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة ... " وفي المادة ٣١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يقرر مجلس إدارة في عتام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين ... " يدل على أن العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما قدرت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط إستحقاقها وإلى أن يضع مجلس إدارتها نظاماً للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضالّة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي شمع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات، ذلك أن النص في كل نظامي العاملين سالفى الذكر - قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ على إستحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصفة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٣

النص في المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفي المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أراد رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم إلى ١/٧/١٩٦٤، ومن ثم تكون المرتبات التي تتخذ أساساً لتسوية حالة هؤلاء العاملين هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ٣٠/٦/١٩٦٤، ومقتضى هذا أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها. ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الأخير من إرجاء صرف الفروق المالية المئوية على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل، لأن هذا النص إنما ينصرف إلى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك الفروق المالية المئوية على التسوية ولا يغير من القواعد التي يجب أن تسرى عليها التسوية ذاتها، لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة أصدرت القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ بمنح المظعون ضدهم علاوة دورية إعتباراً من ١/١/١٩٦٥، فإن الحكم المظعون فيه إذ قضى بأحقية المظعون ضدهم في إقتضاء هذه العلاوة بدءاً من ذلك التاريخ مع ردها إلى أول المربوط الفئات التي تمت تسوية حالتهم عليها، يكون قد أنهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧

مفاد نص المادتين ٢٤، ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن العاملين كافة يستحقون للعلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط إستحقاقها، وإلى أن يضع مجلس الإدارة نظاماً للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المفضلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ذلك أن النص فى كل من نظامى العاملين بالقطاع العام سالفى الذكر - قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - على إستحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤١٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

تنص المادة الثالثة من قانون العمل على أنه " يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات، أياً كان نوعها وعلى الأخص ما يأتى :

" ١ " " ٢ " الإمتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة أعباء العائلة ... " وإذ كان الثابت أن ما تقرر للطاعن - العامل - من مرتب يشمل المقابل النقدي لمزايا تقرر له كجزء لا يتفصل عن أجره، وكان بدل السيارة وإستعمال تليفون بمنزل العامل لا يعدو أن يكون مقابلاً نقدياً لجزء عينية إلزمت الشركة بتقديرها للعامل وعنصرأ من عناصر الأجر، وكان لا يوجد فى القانون ما يمنع من إعتبار تخصيص سيارة لإنتقال العامل ميزة عينية وجزءأ من الأجر فى تطبيق المادة الثالثة من قانون العملة رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فلا يجوز المساس بها أو الإنتقاض منها لما فى ذلك من إنتقاض للأجر بالمخالفة للقانون. لما كان، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإنهى إلى أن ميزتى السيارة والتليفون لا تعدان جزءأ من الأجر، ولم يواجه الواقع الذى سجله الحكم الابتدائى وعكس به الطاعن هذا بالنص عليها فى قرار تعيينه وإستمرار صرفها له من غير أن يكون أنفقها فعلاً ورتب على ذلك كونها بدلاً وليست أجرأ وأنه يشترط لإستحقاقها أن يقوم العامل بإنفاقها فعلاً فى سبيل أعمال الشركة المطعون ضدها، فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوباً بالصور.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٩

العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء معيشة وفقاً للنسب المحددة فيه زيادة على أجورهم المحددة فى عقود العمل ما دامت لا تقل عن الحد الأدنى للأجور إذ يقتض أن إعانة الغلاء قد وُعدت فى تقدير الأجر ما لم يتم الدليل على العكس فيعتبر الأجر الوارد فى العقد أساسياً ويزاد وفقاً للنسب التى حددها الأمر المذكور بحسب الأعباء العائلية ولت التعيين أو بعده وإذا كان ذلك - وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما قد إلتحقا بالعمل لدى الشركة الطاعة بعد نفاذ الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأن عقد عمل كل منهما قد ثبت فيه أن الأجر المحدد يعتبر شاملاً لإعانة غلاء المعيشة بنسبة ١٥٠ ٪ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهما بفروق إعانة غلاء المعيشة تأسيساً على أن أجر كل منهما الوارد لى كشوف الأجور لم يتضمن تفصيلاً للأجر الأساسى وإعانة الغلاء - يكون قد عاره القصور وخالف الثابت فى الأوراق .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدهم يعملون بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلية، ولقد جرت الشركة الطاعة على منحهم مقابلاً لهذا العمل بمعدل أجر ساعتين، وبعد الأجر فى هذه المظانة بدلاً يواجه ظروف العمل ليلية، وكان تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام وتسوية حالاتهم تتم وفقاً لنص المادتين ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس الرتب الذى كان يقاضاه العامل والذى يشمل إعانة الغلاء ومتوسط المنحة فى الثلاث سنوات الماضية، فلا يندرج ضمن هذه العناصر البديل الذى كان المطعون ضدهم يتقاضونه لمواجهة ظروف العمل ليلية. لما كان ذلك، وكان قضاء محكمة الفض قد جرى على أن البدلات التى كانت تتيح للعاملين قبل صدور القرارات الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، و٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناقذة بعد العمل بهما لعدم النص صراحة على إلغائها، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم لمقابل العمل الليلية بما يعادل أجر ساعتين مضافاً إلى أجورهم التى حددتها القرارات المصادرة بتسوية حالاتهم عند التعادل لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢

طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٣٢ ج فرق الأجر عن الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ إلى أبريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهرياً، هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد للنصوص عليها فى المواد من ٣٦

إلى ٤٠ من قانون المرافعات، فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً كنص المادة ٤١ منهو هو ما يجب الإعتداد فى تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف وفقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات، وبالتالي فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلياً فى النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية ويجوز إستئنافه اخذاً بنص المادة ٤٧ من ذات القانون.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٢٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٠

- نصت المادة ٥٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن " يصدر قرار من المجلس التنفيذى بالقواعد الخاصة بمصاريف الإنتقال وبدل السفر بالنسبة للعاملين بالشركات " وقد جاء تعبيره " مصاريف الإنتقال " الوارد بها مطلقاً ينصرف مدلوله إلى نفقات الإنتقال الفعلية وبدل الإنتقال الثابت على السواء، يؤيد ذلك أن المشرع إيسعمل ذلك التعبير أيضاً فى الباب الثانى من القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بلائحة بدل السفر ومصاريف الإنتقال للعاملين بالدولة والباب الثالث من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الإنتقال للعاملين بالقطاع العام - بما يكشف عن مراده من أنه رعى به إلى تطبيق حكم المادة ٥٠ المشار إليها على نفقات الإنتقال الفعلية وبدل الإنتقال الثابت على السواء.

- لما كانت المادة ٥٠ من لائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناضت بالمجلس التنفيذى وضع القواعد الخاصة بمصاريف الإنتقال بالنسبة إلى العاملين بالشركات، وقد صدر إعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ يقضى فى مادته الأولى بـسريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الإنتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وكانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد إضرت لتقرير بدل الإنتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والإقتصاد فإن الحكم المطعون فيه إذا إعتبر قرار لجنة شئون الأفراد توصية يلزم لتقريرها والعمل بها صدور قرار وزارى لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٠

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر ميزة عينية تأخذ حكم أجر إلا إذا قدم إليه لقاء عمل، وعلى ذلك فلا يعتبر منها كذلك ما يقدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ من النقود أياً كان، مقدار هذا المبلغ ومدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية. ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن [العامل] كان يحصل على السكن والغذاء

من الشركة المطعون ضدها الأولى نظير مقابل نقدي يؤديه إليها، وليس لقاء عمله، فإن أباً منها لا بعد من لبيل الأجر العيني.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

إذا كان النابت في الدعوى أن الأمر الإداري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الذي تمسك به الطاعن في دعواه قد صدر إعمالاً لأحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١، وأن الشركة قامت بتسوية حالات زملاء الطاعن الذين طلب مساواته بهم إعمالاً لأحكام هذه اللائحة، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ والذي رتب له الشارع أثراً رجعيّاً يمتد إلى تاريخ العمل باللائحة المذكورة قد حظر على العاملين الذين سرت في شأنهم المطالبة برفع مرتبتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي إمتداداً إليهما، وكانت المساواة بين العاملين لا يجوز أن تتخذ سبيلاً للخروج على هذا الحظر لما في ذلك من تفويت لمواد الشارع من إصدار ذلك القانون، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر، فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٦١٥ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٠

إذا كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هي التي كانت تنظم شؤون العاملين بهذه الشركات منذ تاريخ العمل بها في ٢٩/٢/١٩٦٢ ونصت المادة التاسعة منها على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بمجدول ترتيب الأعمال، وكان الأجر الذي يستحقه من يعين في ظل هذه اللائحة والتطبيق لتلك المادة هو الحد الأدنى المقرر لوظيفته بغض النظر عن نوع الأجازة العلمية التي يحملها وتاريخها وما توافر له من خبرة عملية سابقة وما قد يؤهله ذلك لوظيفة أعلى من تلك التي عين لشغلها. لما كان ذلك، وكان النابت في الدعوى أن المطعون ضده "العامل" عين في ١٨/١/١٩٦٤ أي بعد تاريخ العمل بهذه اللائحة - ويتعين من ثم منحه الأجر المحدد لوظيفته وفقاً لما جاء بمجدول وظائف الشركة، ولا محل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان خطوات الطريق إلى معادلة الوظائف السابقة على التقييم بطلب الواردة بالمجدول الجديد الذي يصدره مجلس إدارة المؤسسة لكل شركاتها ويصدق عليه الوزراء - وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدور اللائحة طبقاً لما تسفر عنه تلك الخطوات من تعادل. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده في التسيك وفقاً لأحكام المادة ٦٤ المشار إليها فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

مزدى نص المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وما ورد بالمذكرة الإيضاحية لذلك القرار أن المشرع وضع حكماً إنتقائياً مؤداه أن يستمر العاملون فى تقاضى أجورهم بما فيها إعانة الغلاء والمنحة السنوية أن توافرت شروطها وفى الحدود التى رسمها القانون حتى يتم التعادل، على أن يراعى عند إجراء التعادل أن يتم على أساس الأجر الذى كان يتقاضاه العامل والذى يشمل إعانة الغلاء ومتوسط المنحة فى ثلاث السنوات الماضية، وأنه إذا تبين بإجراء التعادل أن هذا الأجر الشامل لهذه العناصر أقل من أول مربوط الفئة المالية التى تستحقها الوظيفة وتم على أساسها التعادل برفع هذا الأجر إلى أول مربوط الفئة، ولا يندرج فى هذه العناصر العمولة التى كان يتقاضاها الطاعن على ما تم من مبيعات، لهى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض من ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل لوتيط وجوداً أو عدماً بما يتم من مبيعات.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٨٥ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧

النص فى المادة ٣/٢٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يجوز مجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالمعمومة على أساس حصول العامل على الأجر المقرر لفئة وظيفته إذا وصل إنتاجه إلى معدل الأداء المقرر فإذا لم يصل إنتاجه إلى هذا القدر منع بجانبة من الأجر المقرر له أصلاً لا يقل عن نهاية مربوط الفئة الأدنى مباشرة، وإذا زاد إنتاجه على المعدل منح أجراً إضافياً عن هذا الإنتاج الزائد " يدل على أن أجر العامل بالإنتاج كان يحسب بالتطبيق لهذا النص على أساس حصول العامل على الأجر المحدد لفئة وظيفته مع ربط الزيادة والنقص فى هذا الأجر بمعدل الأداء المقرر، وإذا كان ذلك، وكان الحق فى تقاضى مكافأة الإنتاج - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يدور وجوداً وعدماً مع أداء العمل الذى يحقق زيادة فى الإنتاج عن ذلك المعدل فإذا نقل العامل من العمل الذى تستحق هذه المكافأة بسببه إمتنع عليه المطالبة بمتوسط ما كان يتقاضاه منها قبل هذا النقل، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية العامل فى حساب أجره بما يتضمن متوسط ما كان يتقاضاه فى السنة الأخيرة من مكافأة بعد نقله من العمل الذى كانت تستحق هذه المكافأة بسببه، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢

إذ كانت المادة ٦/١٤ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره فى ١٩٥٩/٤/٧ قد نصت على إلغاء الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستغدى وعمال أحبال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ فإن أية مطالبة بزيادة جديدة فى الأجر بالتطبيق للقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها فى ذلك الأمر العسكرية تكون ولا سند لها. لما كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرية المشار إليه أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة، هو ما رُمى إليه من رغبة فى استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستغدى والعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكرية بما رتبته لهم أثناء سريانه من زيادة فى إعانة غلاء المعيشة، دون غيرهم ممن عتبروا فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغاه فيفوض فى شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الإعانة، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور فإنه لا مخالفة فى ذلك للقانون .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

الأجر الذى تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص، هو ذلك الذى تحدده القواعد المنظمة لها، فإذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقاً للأجر الأساسى - وهو الأجر الأصلى بعد أن تطرح منه إعانة غلاء المعيشة والمنحة - وجب إعمال هذا الأجر بغير الإعتداد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى خصوص تحديد الأجر سيما أن اعتبار إعانة الغلاء والمنحة جزءاً من الأجر، لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأساسى ما دامت أحكامها جرت بذلك.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٤١ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨

- إذ كانت المادتان ٦٣، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشرافات الواجب توافرها ليعملها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمد مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى كان يشغلها وقت التقييم لى

١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الإضرابات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الإضرابات أصبح صاحباً لشغلها.

- لكن كانت المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أنه " لا يجوز الوقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة .. " إلا أنه لما كانت المادة ٢ من القانون ذاته قد أوجبت أن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وترتيبها داخل إحدى مستويات جدول المرتبات والعلاوات الملحق بذلك القانون، وكان هذا الجدول الأخير قد أورد مستويات وظيفية مختلفة لكل منها نطاق أجراها السنوى الذى ينقسم بدوره إلى عدد من الفئات المالية التى تنظم مختلف الوظائف حسبما ترد في جدول التوصيف المشار إليها، وكان مفسد ذلك أن كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب أن تقابلها فئة مالية معينة مما مؤداه أن الوظيفة والفئة المالية أمران متلازمان لا يتأتى وجود أحدهما بدون الآخر، فإن الوقية إلى فئة مالية معينة تعنى حتماً وبطريق اللزوم الرقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة. لما كان ذلك، وكانت الطاعة لا تجادل فى سبب النعى فى وجود وظائف خالية فى الهيكل التنظيمي لها من الفئتين الخامسة والرابعة فى التاريخ الذى حدده الحكم لوقية المطعون ضده إلى كل منهما وتعلو مباشرة الوظيفة التى كان يشغلها هذا الأخير حكماً بموجب الحكم، كما أنها لا تجادل فى إستيفاء المطعون ضده لإضرابات شغل الوظيفة بهاتين الفئتين من التاريخ المشار إليه، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

- لما كان البين من تقديرات الحكم أن الفروق المالية التى قضى بها للمطعون ضده نتيجة لتسكينه على الفئة المالية السادسة تمثل فى فرق الأجر الذى حرم منه، وكان قضاء الحكم بهذه الفروق مقررراً لحق المطعون ضده فيها وليس منشأً له فإن هذا الحق القائم أصلاً يبقى له سببه ووصفه ويسرى عليه التقادم من تاريخ إستحقاقه لا من تاريخ القضاء به، وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص على أن " يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به الدين كاجرة المبانى والمهايا والأجور والمعاشات " فإن فروق الأجور المئوية على التسيكين تخضع لهذا التقادم الخمسى من تاريخ إستحقاقها، وإذ ذهب الحكم إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨١

إذ كان الأصل فى إستحقاق الأجر - على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فإنه من المقرر أن منها ما لا يستحقه

العامل إلا إذا تحققت أسبابها باعتبارها ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار، وإذا كانت مكافأة الإنتاج التي كانت الشركة تصرفها للطاعين بجانب أجورهم الأصلية وعلى ما سبق بيانه إنما كانت ترتبط بالإنتاج زيادة ونقصاً ولا تتغير طبيعتها تلك بصرفها للطاعين على مدار السنة وخلال أجازتهم السنوية، وبالتالي فلا يشملها الأجر الذي يتخذ أساساً عند تسوية حالة الطاعين طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بلاحقة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وهي التسوية التي جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تتم إلا على أساس المرتب الأصيل الذي كان العامل يتقاضاه في ٢٩-١٢-١٩٦٢ مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة وموسط المنحة في الثلاث سنوات السابقة.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٩

مفاد النص في المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين على أنه " " أن تلك المادة تقرر زيادة في مرتبات العاملين بمقدار علاوتين من علاوة الدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون - ١٩٨٤/١/١ بمقد أدنى خمسة جنيهاً شهرياً، ولا تجاوز بها نهاية مربوطة الدرجة، وقد جاءت فقرات المادة الثلاث بعد ذلك لتبين العاملين المستحقين لتلك العلاوتين وشروط وضوابط منحها لهم، ولم تعرض لأى تسويات لفئات وظيفية لمرءى العاملين المخاطبين لأحكام هذا القانون.

* الموضوع الفرعى : معاشات :

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

- وفقاً لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المنطبقة فى الدعوى، يشترط لإستحقاق معاش الوفاة أن تكون وفاة المؤمن عليه قد وقعت خلال مدة الخدمة الأمر الذى لم يتوفر حصوله فى واقعة هذه الدعوى، إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأخير رب العمل - أخطر مورث المطعون ضدهما الأولين فى ١٨/١/١٩٦٢ برغبته فى إنهاء العقد ومن ثم فإن العقد يعتبر منقوضاً من ذلك التاريخ، وإذا كانت وفاة المورث فى ٢/٢/١٩٦٢ قد وقعت فى تاريخ لاحق لنقضاء العقد فلا يحق لورثته أن يتقاضوا معاش الوفاة عنه. إذ كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن عقد عمل المورث قد إستمر - رغم الإخطار بنقصه - حتى نهاية مهلة الإخطار التى لم يراعها المطعون ضده الأخير، ورب على ذلك أن الوفاة وقعت أثناء خدمة المورث، وأن ورثته يستحقون المعاش تبعاً لذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

• الموضوع الفرعي : معاشات العمل :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢

متى كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف بشأن لائحة المعاشات [الخاصة بموظفي البنك الأهلي اليوناني] أن الموظف يستحق معاشاً في حالة المرض متى كانت مدة إضرابه في صندوق المعاشات قد بلغت عشر سنوات وكان المرض من شأنه أن يعجزه عن الإستمرار في العمل ولم تشترط اللائحة لإستحقاق الموظف المعاش في حالة أن يكون فصله قد تم بسبب قيام حالة المرض به فإن مؤدى ذلك أنه لا يمنع إستحقاق الموظف للمعاش، متى توافر هذان الشرطان، أن يكون قد فصل لسبب آخر، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على مرض المطعون عليه وعجزه عن الإستمرار في عمله بأدلة سالفة مستمدة من الشهادات الطبية المقدمة - ولو كانت لاحقة لإنهاء علاقة العمل - فإنه لا يكون قد خالف القانون .

• الموضوع الفرعي : مقابل الوجبات الغذائية :

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٠

مفاد نص المادة ٦٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العمل رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير الدولة للقوى العاملة رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ . أن مناط إستحقاق العامل للوجبات الغذائية هو بعد منطقة عمله بمسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلو متراً عن أقرب حدود مدينة أو قرية، والمعلول عليه في تحديد معنى المدينة أو القرية هو معناها الوارد بقانون الحكم المحلي لأنه هو القانون الذى قسم الجمهورية إلى محافظات والمحافظة إلى مدن وقرى ورسم لكل منها حدودها فلا يعتبر بالمسافة بينها وبين أى تجمع سكانى لا يعتبر مدينة أو قرية بالمعنى السالف إزاء وضوح عبارة نص كل من القرارين الوزاريين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٦٨، ١١ لسنة ١٩٨٢ في تحديد ماهية المنطقة البعيدة عن العمران التى يستحق من يعمل بها صرف وجبات غذائية .

• الموضوع الفرعي : مكافأة العامل :

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٢

إذا كانت قيمة المؤسسة أقل من ألفى جنيه فإنه وفقاً للمادة ٢٣ ب فقرة ثانية من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يجوز أن تزيد مكافأة العامل على أجر ثلاثة أشهر . وإذن فإذا كان الواقع

في الدعوى هو أن قيمة الورشة المملوكة للطاعن قدرت بمبلغ ٦٠٠ جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بمكافأة تزيد على أجر ثلاثة أشهر يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨

— متى كان عقد استخدام العامل خاليا من النص على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها في حالة فصله ولم يقدم دليلا لدى محكمة الموضوع على قيام عرف في المؤسسة التي يعمل بها يقضى بمنع من هم في مثل حالته مكافأة خاصة تكفل لهم معاشا مدى الحياة أو منحهم مكافأة تبلغ مرتب شهر عن كل سنة من سنتين الخدمة فإن الحكم إذ أقر تقرير مكافأة لهذا العامل تعادل مرتب ستة أشهر لم يخالف القانون.

— متى كان الحكم قد عرض لما إدعاه العامل من أن إجازاته المفجدة تعتبر حقا مكتسبا له وقرر للأسباب الساتفة التي أوردتها أن الأجازات السنوية التي لا تستند بسقط الحق فيها، وكان العامل لم يقدم ما يثبت من أنه قدم إلى محكمة الموضوع دليلا على أن رب العمل جرى على صرف مرتب الأجازات المفجدة إلى الموظفين المصولين، وكانت المستندات التي قدمها رب العمل إلى محكمة الموضوع لا تدل على قيام هذا العرف، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٤

متى كان الحكم إذ احتسب المكافأة المستحقة لورثة العامل على أساس المرتب الأصلي مضافا إليه إعانته غلاء المعيشة قد استند في ذلك إلى وجوب الأخذ بلائحة الشركة صاحبة العمل لأنها أكثر فائدة للعامل إذ أعطت له الحق في الحصول على مكافأة تحسب على أساس نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته وأجر شهر عن كل سنة من السنين التالية لها فهي أجدى عليه من المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ التي نصت على أن تحسب مكافأة عامل المأومة بحيث لا تزيد عن أجرة ستة شهور، كما استند على نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدني، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه، ذلك لأن المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ الذي كان ساريا وقتئذ قد نصت على أن كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلا ولا يعمل به ولو كان سابقا على صدور القانون، ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع، ولا محل للنعي على الحكم بأنه إذ أضاف إعانة غلاء المعيشة على أجر العامل قد جمع في التطبيق بين أحكام لائحة الشركة وأحكام قانون عقد العمل لأنه إنما طبق اللائحة التي تنص على أن المكافأة تحسب على أساس آخر أجر للعامل، وأن الأجر ينصرف وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدني إلى ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك إعانته غلاء، إذ هي تعتبر جزءا لا

يتجزأ من متى كانت اللاتحة لا تقوى نصاً صريحاً يقضى باستبعاد إعانة الغلاء من الأجر عند احتساب المكافأة بعد العمل بالقانون المدني .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

متى كان الحكم قد أجاز الجمع بين المكافأة المستحقة للعامل عن مدة خدمته وبين المبالغ التي سدها رب العمل لحسابه في بوليصة التأمين فانه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ - ذلك أن الواضح من هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة بل كل ما خول له هو الحصول على أكبر القيمتين. والحكمة التي توخاها المشرع في ذلك هي عدم إلحاق غبن بمصاحب العمل حتى لا يحصل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها فمضى ثبت أنها وهي في سبيل تنظيم حملتها قد اتخذت نظاماً مالياً يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير أو الادخار - كما هو الحال في نظام التأمين - فان هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وليس ثمة مجرور للفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب المكافأة.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٢

إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة المظنون عليها والعمال - بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضى باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بأداء المكافأة على أساس احتساب مكافأته على أساس هذا المرتب دون إحصائه إعانة الغلاء لما في ذلك من إهدار لحق ألفواضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح في الاتفاقية، لما كان ذلك وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر - فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى باحتساب مكافأة مدة خدمة الطاهن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

إن الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي إذ نصت على جواز الجمع بين مكافأة الخدمة للعامل وما يستحقه في صندوق الادخار في حالة عدم النص في لاتحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامه القانوني بالمكافأة

هي تشريع مستحدث دعا إلى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد وقد تضمنت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكماً إنشائياً جديداً لا يسوغ تطبيقه إلا على الوقائع التي وقعت بعد نفاذه .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١/٢١/١٩٦١

لا يرتب القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي - خلافاً لقانون العمل الموحد رقم ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩ - لصاحب العقد المحدد المدة حقاً في المكافأة عند انتهاء مدته .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١/٦/١٩٦١

تنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه إذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعامل وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا القانون أو يزيد على وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة وإلا استحققت المكافأة. فإذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصد به أن يكون مقابل لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة كان للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار والمكافأة القانونية. ومؤدى ذلك أنه يشترط لكي تقوم المبالغ التي يؤديها صاحب العمل بصندوق الإدخار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين :-

أولهما أن تكون لائحة الصندوق متضمنة نصاً يفيد ذلك، وثانيهما أن يكون ما أداه صاحب العمل مساوياً لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته أو يزيد عليه. فإذا توافر هذان الشرطان كان المجموع بين حصيلة صندوق الإدخار وما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته غير صحيح في القانون.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٢

مضى غلت لائحة العمل من النص على أن ما يساهم به رب العمل في أقساط التأمين [بالنسبة للموظفين الذين يفصلون من خدمته لأسباب لا تتعلق بالأمانة]، قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزام رب العمل القانوني بأداء مكافأة نهاية الخدمة بحيث يدخل في حسابها ويقتطع منها، فإن ما يساهم به رب العمل في هذا الشأن يعتبر ميزة للموظف يتمتع بها إلى جانب ما يتمتع به من ميزات أخرى ومن ثم فهي لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقتطع منها. ولا وجه في هذا الخصوص لقياس حالة الفصل على حالة الإستقالة لإختلاف العلة وإختلاف الوضع والأثر القانوني لكل منهما .

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٦

- النص في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - ومن بعده في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس " الأجر الأخير " إنما

راعى فيه الشارع مصلحة العامل وتدرجه وزيادة اجرة خلال مدة العمل، وهو يواجهه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا يتطوى على غرر ومضاربة، ولا يتأتى إلتزامه وتطبيقه - بحرفيته - فى صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح السنوية أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لإحتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة - أو السنة السابقة عليها - قد إنتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو إنتهت بربح إستثنائي نتيجة ظروف حادثة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها، وإذا كان الأصل فى المكافأة أنها أجر إضافي وإلتزام أوجهه القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد فى الأحوال التى حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الإجتماعي وأحل عمله " المبالغ التى يدفعها صاحب العمل فى صندوق التأمين والإدخار " فإنه يتعين إحتساب المكافأة - فى هذه الصورة - على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما إستولى عليه العامل من نسبة فى الأرباح خلال مدة العمل.

- متى كانت النسبة فى الأرباح هتصراً من عناصر مكافأة نهاية الخدمة، فإن مدة سقوط الدعوى بها بالتقادم لا تبدأ إلا من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد ولا يبنى عن ذلك الصديق على المزانة أو نشرها.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٦٦/١/٥

بالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يبين أنه نص فى المادة ٧٣ على أنه " إذا إنتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادراً من جانب صاحب العمل فى العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق التى إكتسبها العمال بمقتضى القوانين الملغاة ". وإذا كان الطاعن من العمال المعينين بالمهاية الشهرية وتحسب مكافأة مدة خدمته على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية، وقدر الحكم المطعون فيه مكافأته بمرتب عشرة أيام عن كل سنة من الخمس سنوات الأولى وخمسة عشر يوماً عن باقى السنوات، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

متى كان النظام القانوني لصندوق الإدخار ينص على أن ما يدفعه البنك للصندوق، إنما هو مقابل إلتزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وهو الإلتزام المفروض عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ أو تقرير معاش لهم بدلاً من المكافأة، فإنه لا يكون للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق

الإدخار طبقاً للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية أو المعاش - وإذا كان الثابت في الدعوى أن الصندوق أدخل لعدم موافقة الجهات المختصة على إنشائه وقررت الجمعية العمومية تصفيته واختارت المطعون عليهم مصفين له، ومقتضى هذه التصفية - وفقاً للقواعد العامة في القانون ووفقاً لنظام الصندوق - أن ترد إلى البنك المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وفقاً للقانون وهو ما قررتته المادة ٨٩ من نظام الصندوق، وأن بنك الجمهورية حل محل أيونيان بنك والتزم بكافة التزاماته قبل موظفيه فيكون من حقه إسرداد ما دفعه أيونيان بنك لحساب الصندوق من صافي التصفية بعد خصم تكاليفها - إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا المبلغ تبرع من البنك لصالح الصندوق وليس مساهمة خاصة منه تتيح للصندوق في بداية تكوينه مواجهة التزاماته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٠٢ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦

بالرجوع إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بين أنه نص المادة ٢٣ منه على أنه "إذا كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يذلل للمعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتى " ب " للعمال المعينين بالمهنية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الستة الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر تسعة شهور على أن يمنح من بلغت خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر سنة"، وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه من العمال المعينين بالمهنية الشهرية وأمضى في خدمة البنك حوالي ستة عشر عاماً وقضى له الحكم المطعون فيه بمكافأة بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقي المدة بحسب قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لائحة البنك فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٧

إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذى كان يشغلها لا يمنح من إستحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، ورفضه قبول وظيفة جديدة لا يجعله في حكم المستقيل

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١

النص فى المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وفى المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا وجد فى منشأة صندوق إيداع للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل فى الصندوق لحساب العامل يؤدى مقابل إلزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا الفصل أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة وإلا إستحققت المكافأة فإذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلاً لإلزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق الإيداع طبقاً للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية " وكذلك النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ - بشأن موظفى وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها - على أن " تستحق مكافأة عن مدة العمل لموظفى وعمال الدوائر والتفائش الزراعية المعنيين بالماهية الشهرية والذين يفصلون بسبب الإستهلاء على الأراضى الزراعية التى كانوا يحملون بها تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب سنتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهرى " هذا النص وذلك يدل على أن حق العامل فى حصيلته صندوق الإيداع أو حقه فى المكافأة أم فىهما معاً، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده فى عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقراها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد " وهو معاد يتصل برفع الدعوى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد إنقضاء سنة من إنتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

مكافأة العامل الذى يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت - وعلى ما جرى به قضاء محكمة القضاة - تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون والإستثناء الوارد عليها والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

مضى كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه " إذا وضع فى المنشأة نظام للمعاش جاز للعامل المستحق للمعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة وإذا ما

إنتهت خدمته قبل إستحقاقه للمعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه فى صندوق المعاش أيهما أفضل^٦، وكان الغرض من إنشاء نظام معاشات مستخدمى شركة ماركونى واديو التلغرافية المصرية وتكوين صندوق المعاشات هو منح معاشات لمستخدمى الشركة وقد نص فى نظام الصندوق على أحوال إستحقاق المعاش والمدد اللازمة له، وكان الشاىء فى الدعوى أن الطاعن يطالب بحصته فى مدفوعات الشركة فى هذا الصندوق علاوة على ما قبضه من مدفوعاته هو ومكافأة نهاية الخدمة وهى تزيد على حصته فى مدفوعات الشركة، وقضى الحكم المطعون فيه برفضها، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢

مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية لقرة جديدة المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩، أنه إذا كان العقد مبرما قبل صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ ولم ينته إلا بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن مكافأة العامل عن مدة الخدمة السابقة على القانون الأخير تحسب على أساس القواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وأما المدة التالية للعمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فتحسب المكافأة عنها وفقا لأحكام هذا القانون وتضاف إلى المكافأة عن مدة الخدمة السابقة ولو كانت هذه المكافأة قد بلغت الحد الأقصى المقرر فى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢

إذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد انتهى فى سنة ١٩٥٧ - قبل صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الإجتماعية - وبانتهائه تتحدد جميع آثاره، وعلى الرغم من ذلك، فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن ضد المطعون عليه بطلب مكافأة نهاية الخدمة على أساس أن المزمع بها قانونا هى مؤسسة التأمينات الإجتماعية طبقا لأحكام القانون المذكور الذى لم يعمل به إلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ دون أن يعرض لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى انتهى العقد فى ظله، فإنه يكون ميباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه إذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر إلى ما بعد العمل به، فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن

مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام هو الذي يحكم ما لم يكن قد تم وأكمل من آثار العقد الذي انتهى في ظله.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن تحسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير إنما راعى فيه الشارع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاربة، ولا يتأتى إلتزامه وتطبيقه بحرفيته في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها إذ شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لإحتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة أو السنة السابقة عليها قد إنتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو إنتهت بربح إستثنائي نتيجة ظروف طارئة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها، وإذ كان الأصل في المكافأة أنها أجر إضافي والالتزام أوجبه القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد في الأحوال التي حددها فإنه يتعين إست حساب المكافأة في هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما إستولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

متى كان المعاش الذي قدره مجلس إدارة الشركة الطاعة للمطعون عليه - العامل - هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي تنازل عنها، وكان الأصل في المكافأة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها أجر إضافي وإلتزام أوجبه القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد في الأحوال التي حددها بإعتبارها إحدى وسائل الضمان الإجتماعي، لما كان ذلك، فإن تقرير معاش للعامل لا يعتبر من أعمال الشريع حتى ولو كانت فيه زيادة عن المكافأة التي حددها القانون بل يعد من الأعمال المتصلة بإدارة المشروع .

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٥

أجاز المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١، للمؤمن عليهم الذين تنتهي مدة خدمتهم خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذا بلغت مدة إشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر، أن يطلبوا إقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من إحتسابها في المعاش. وقد ورد هذا النص إستثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فيه، ويتعين قصر الرخصة المقررة به حسيماً هو واضح من عبارته الصريحة على المؤمن عليهم وحدهم الذين تنتهي مدة خدمتهم وهم على قيد الحياة خلال مدة خمس

السنوات التالية لصدور القانون متى توافرت باقى الشروط المنصوصة، دون المستحقين عن المؤمن عليهم المذكورين، يدل على ذلك أنه واضح من نص الفقرة "ب" من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المقصود بالمؤمن عليهم هم العمال وكذلك المتخرجون منهم، يؤكد هذا النظر أن المشرع أضاف المادة ٨٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونظم بها كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً، وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم فقرر أنه فى هذه الحالات توزع المكافأة والتعويض طبقاً لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولم ينظم المشرع كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة، مما يدل على أن حكمها إنما ينصرف إلى المؤمن عليه وحده دون المستحقين عنه. ولا محل للإشهاد بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والتي تقضى بأن تصرف للمستحقين عن المؤمن عليه فى حالة فقدته معونة تعادل معاش الوفاة، ذلك أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكرراً هو نص إستثنائى على ما سلف البيان، فلا يجوز التوسع فى تفسيره عن طريق القياس أو الإستنتاج من باب أولى كما ذهب الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

الأصل فى المكافأة التى تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته والمنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى والمادة الثالثة من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩، أن تكون تبرعاً من قبل رب العمل، لا يلزم بأدائها، ولا تعتبر جزءاً من الأجر عند إحتساب مكافأة نهاية الخدمة، إلا إذا كانت مقررة فى عقود العمل أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣

إذا كان الطاعن لم يطلب القضاء المكافأة المستحقة له عن المدة السابقة لإشراكه فى التأمين وإنما طلب مد خدمته حتى تضم مدة أخرى إليها بالإضافة إلى المدة السابقة التى ضمت وحصل بمقتضاها على معاش وذلك بغرض حصوله على معاش أكبر وكان الحكم المطعون فيه قد ألقاها لقضاءه على أن القانون إذ أباح للعامل أن يستمر فى العمل بعد سن الستين فإنه قصد من ذلك أن يستكمل المدة المقررة لإستحقاقه المعاش أى للحد الأدنى من المعاش لا زيادة معاشه وأن مدة الخدمة التى يستحق العامل مكافأة عنها تدخل ضمن مدة الإشراك فى التأمين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١

مضى كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - قد أصبح في صحيفة الطلب المقدم منه لإستصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو الباقي له من مكافأة مدة خدمته لدى والد المطعون عليه تعهد المطعون عليه بسداده وقام فعلاً بسداد مبلغ منه، وكان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف، ولم يتمسك بأن إقرار المطعون عليه يتطرى على إلزام بمقابل تعويض عن الفصل أو بإعتباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة، فإنه لا يقبل سنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لرفعه على غير ذى صفة لم يخالف القانون.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨

مفاد نص المادتين ١/٦٣ و ٧٩ من قانون التقنيات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل إلزام الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة من عتاق صاحب العمل إلى عتاق مؤسسة التأمينات الإجتماعية وأن الفرق في ذلك بين حالة إشراك صاحب العمل في التأمين وفيها تحسب هذه المكافأة كاملة على أن تعود المؤسسة على صاحب العمل بالفرق بين التكاليف محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود للعمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئة التحكيم أيهما أكبر وبين الناتج من الإشتراكات التي أداها، وبين حالة تخلف صاحب العمل عن الإشتراك في التأمين وفيها تحسب المكافأة على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل من المؤسسة وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلي عندما تسوفي حقوقها من صاحب العمل، ويكون للمؤسسة الرجوع على صاحب العمل بجميع الإشتراكات وفوائد تأخيرها والبالغ الإضاحية فضلاً عما تكلفته من نفقات وتعويض.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - برفض دعوى رب العمل بإسترداد ما دفع بغير حق - على إنتفاء ركن الغلط فيما قامت به الطاعة " رب العمل " من وفاء بمكافأة نهاية الخدمة للعامل المطعون ضده وإلتزامها بما دفعته إستناداً إلى ما إنتهى إليه من أن وفاءها تم طبقاً لأحد الرأيين في تفسير المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وكان إستخلاصه هذا سائفاً إهتدى فيه بما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ عن تعارض التفسيرات بشأن هذه المادة، وكان ثبوت

واقعة الغلط مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع بتقديرها، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه - من الخطأ في تطبيق القانون - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٧

إذا كان الثابت في الدعوى - بطلب مكافأة نهاية الخدمة - أن عقد عمل مورث الطاعنين لدى المطعون ضده انتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ - لي ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي - وبإنتهائه تتحدد جميع آثاره ويخضع للقانون الذي انتهى في ظله، وكان الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرلها على غير ذى صفة - قد أخضع هذا العقد لأحكام قانون لاحق هو القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التي توجب مطالبة هيئة التأمينات الاجتماعية بالمكافأة دون رب العمل - الذي لم يعمل به إلا ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٦٤، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥

مفاد نص الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن القانون حدد الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل إرسال المكافأة التي تزيد من الحقوق المستحقة للعامل وفقاً لاسكام قانون التأمينات الإجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة كل عامل، أما وقت إستحقاق هذه المكافأة فإنما يكون عند إستحقاق العامل المؤمن عليه أو إلى المستحقين عنه المعينين في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأنه في حالة وفاة المؤمن عليه فإنه يجري توزيع مبالغ المكافأة وفقاً لحكم المادة ٨٢ السالفة الذكر - لما كان ذلك من الثابت أن المورث - المؤمن عليه - لم يكن قد إستحق صرف المعاش أو تعويض الدفلة الواحدة حتى تاريخ وفاته وبالتالي لم يكن قد حان وقت صرف الميزة الأفضل إليه حتى ذلك التاريخ لتصبح من تركه فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٨٩/٢، ٣، ٤ من قانون التأمينات الإجتماعية أن يكون توزيع مكافأة الميزة الأفضل المستحقة على الأساس المبين بالمادة ٨٣٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتمد توزيع مبالغ تلك المكافأة على أساس أنها تركة قولاً بأن المورث المؤمن عليه قد إستحقها بالكامل بإستحقاقه قبل وفاته دون إقرار توزيع الطاعنة لها وفق المادة ٨٢ من قانون العمل السالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٧ أن الإلتزام بأداء قيمة المزايا الوائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إنما يقع على عاتق صاحب العمل وحده دون الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وتتحصر العلاقة بشأن هذه الزيادة بين العامل وصاحب العمل دون تدخل من الهيئة المذكورة طالما أن خدمة العامل إنتهت بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١ سبتمبر سنة ١٩٧٥.

* الموضوع الفرعي : مكافأة نهاية الخدمة :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢
مضى كانت الدعوى مؤسسة على مطالبة المطعون عليها بالمكافأة المستحقة لها عن مدة خدمتها السابقة بمحل الطاعن والمقر بها منه لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصلها من الخدمة فإن الدفع بعدم قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦
مكافأة مدة الخدمة لتحدد على أساس مدة العمل وهى تنتهى بإنهاء العقد أو إنهائه، والحكم بالمكافأة عن مدة العقد كاملة مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٣
إنه وإن كانت هيئة التأمينات الإجتماعية طبقاً للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ هى المزمة بأن تؤدي للعامل المكافأة عن مدة الخدمة السابقة على أن تقتضيها من رب العمل طبقاً للمادة ٤/٥٦، إلا أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - استوفى من رب العمل - المطعون ضدها الثانية - مبلغ من أصل مكافأة نهاية الخدمة وذلك بموجب إيصالات موقعة منه خلال مدة عمله وكان تعجيل رب العمل الوفاء بجزء من مبلغ مكافأة نهاية الخدمة لعامله قبل ميعاد إستحقاقه - باعتبار أنه حق مالى له - قد تم بناء على طلبه، وكان لا يجوز للطاعن إقتضاء حقه فى المكافأة مرة أخرى من هيئة التأمينات الإجتماعية، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر يكون صحيحاً فى القانون .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٨
يعلن على محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل فيما إذا كان المبلغ المطالب به محسوباً على أساس ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى خدمة الطاعن - العامل - يوازى قيمة الإشتراك عن المعاشات والتعويضات محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية. من مواد إصدار القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيعتبر ما يطالب به الطاعن مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز أن توجه

إلا إلى هيئة التأمينات الإجتماعية بأعتبار أنه قد حل محلها نظام المعاش أو التعويض حسب الأحوال، أم أنها تريد على ذلك فيعتبر من قبيل الميزة الإضافية التي نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام أصحاب الأعمال بتأديتها إلى هيئة التأمينات الإجتماعية على أن تصرفها للمؤمن عليه أو المستحقين عنه عند إستحقاق صرف المعاش أو التعويض رغم أن هذه التفرقة جوهرية وهامة ومؤثرة على الفصل في الدعوى، ذلك أنها لو إنتهت إلى أن هناك ثمة مبالغ من تلك المطالب بها تعسر من قبيل الميزة الإضافية، وكان الحاصل في الدعوى أن هذه المبالغ هي محل نزاع من المطعون ضدها الأول ولم تدع الرضاء بها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لحساب الطاعن لأن دعوى هذا الأخير قبلها بالمطالبة بها لا تكون مخالفة لنصوص القانون، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث ذلك ولم يقل كلمته فيه وأعتبر أن المبالغ المطالب به محسوبة على أساس مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة هو على إطلاعه مكافأة نهاية خدمة لا توجه المطالبة به إلا لهيئة التأمينات الإجتماعية لأنه يكتسب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب، ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد وصف ما طالب به في هذا الشأن بأنه مكافأة نهاية الخدمة إذ من المقرر أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تعيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .

*** الموضوع الفرعى : مكتب العمل :**

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢
مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله على ما يبين من المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هو إلا وسيط للسعى فى التناهم بين الطرفين ولا يعسر فى قيامه بهذه المهمة هيئة ذات اختصاص قضائى، وإن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا المرسوم بقانون من رفع تقرير مفصل بنتيجة سعى المكتب المذكور وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع إذا لم يتمكن من تسوية النزاع بالطرق الودية، فإنما هو إجراء تنظيمى لا يترتب على إخفاله أى بطلان ولا أثر له على صحة إجراءات التحكيم ولا على القرار الصادر فيها.

*** الموضوع الفرعى : ملحقات الأجر :**

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦
- العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التى لا يجوز لرب العمل أن يستقل بتعديدها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التى ليس لها صفة النبات والإستقرار. إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا حقق سببها.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على أن القرار الصادر بإلغاء عمولة التأمين الإجبارى على السيارات كان عاماً وشاملاً لكافة المنتجين فى جميع شركات التأمين بعد أن أصبح هذا النوع من التأمين لا يحتاج إلى أى جهد من المنتج وإقتضى تنظيم الشركة المطعون ضدها عدم مزاوله الطاعن لهذا العمل وعدم أحقيته بالتالى فى العمولة المخصصة له، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

الأصل فى المكافأة التشجيعية التى تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته والنصوص عليها من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى والمادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن تكون تبرعاً من قبل صاحب العمل، لا يلزم بأدائها، ولا تعتبر جزء من الأجر إلا إذا كانت مقررة فى عقود العمل أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزء من الأجر .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١

إذ كان الأصل فى إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة التوزيع أو البيع التى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلى، فإذا باشره العامل إستحق العمولة بمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يستحقها العامل عن الفترة منذ وقفه عن العمل وفصله منه حتى تاريخ إعادته إلى عمله ثانية .

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧

- الأصل فى المنحة أنها تبرع ولا تصبح إلزاماً يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة فى عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر لا تبرها، وإذ نصت لائحة الشركة على أنها لا تدخل ضمن هذا النص يؤكد تسلك الشركة بالإلحاق عليها بوصفها تبرعاً لا إلزاماً كما يتبنى جريان العرف بها .

- التحقق من توافر شرائط العرف متروك لقاضى الموضوع، وإذ تحقق الحكم المطعون فيه من عدم توافر شرط الإستمرار فى أداء المنح حتى إستقرت عرفاً وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأجر عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من كل من المادتين ٦٨٣ من القانون المدنى والثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وذلك بأسباب سائفة مستمدة من تقرير الحبير وتزدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨

الأصل فى إستحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والإستقرار - أما - الأجر الإضافى إنما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه، وهو بهذه المثابة يعتبر أجر متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١

الأصل فى إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل، وأما ملحقات الأجر منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة البيع التى تصرفها الشركة الماطون ضدها للطاعن والتى لا تعدو أن تكون مكافأة لقد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها إلا إذا تحققت سببها وهو البيع الفعلى، فإذا باشره الطاعن إستحق العمولة بمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الذى يتخذ أساساً عند تسوية حالة الطاعن طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلاحقه نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧

- البطل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أما أن يعطى إلى العامل عرضاً له عن نفقات يتكدها فى سبيل تنفيذ عمله، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر، ولا يتبعه فى حكمه، وإما أن يعطى له لقاء طالة بيئها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه عمله، فيعتبر جزءاً من الأجر موهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

- تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه " يجوز بقرار من الوزير المختص بتحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمختجين كلهم أو بعضهم إذا رأى أن فى إستمرارهم إضراراً بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تجاوز ستة أشهر، على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التحية، وعلى أن ينظر خلال هذه المدة فى شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى " وبذل التمثيل المقرر

لأعضاء مجالس الإدارات إنما يصرف لهم لمواجهة الالتزامات التي يفرضها عليهم المركز الذي يشغلونه وبالتالي فلا يعتبر أجراً أو مكافأة من قبيل ما نصت المادة ٥٧ المشار إليها على استمرار صرفه فترة تنحية عضو مجلس الإدارة، وأنه على هذا الأساس لا يستحق إلا عن المدة التي يقوم بها عضو مجلس الإدارة بأعباء العضوية المقر لها هذا البدل .

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩

الأصل في إستحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها. فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة البيع والإنتاج التي تصرفها الشركة الطاعة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الأصليه والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد بها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلى أو الإنتاج فإذا باشره العامل إستحق العمولة. ومقدار هذا البيع أو الإنتاج أما إذا لم يباشره العامل أو يعمل أصلاً فلا يستحقها وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة إيقافه عن العمل، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بإلزام تلك العمولة خلال فترة إيقافه عن العمل على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءاً من أجره واجب الأداء عن الفترة المذكورة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٩

الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما العمولة ومنها عمولة التوزيع فهي وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز لصاحب العمل الإستقلال بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والإستقرار إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد فيها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلى فإذا قام به العامل إستحق العمولة ومقدار هذا التوزيع أما إذا لم يزاوله فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يشملها الأجر.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٢

مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون. لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أنه لم يصدر قرار من

مجلس الوزراء بفتح بدل تفرغ للإخصائين التجاريين العاملين بالشركة الطاعة وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ الذى قرر منح بدل تفرغ للإخصائين أعضاء نقابة التجار قد أشار فى ديباجته إلى نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بما يكشف عن مراده من أنه رعى إلى منح هذا البديل للإخصائين التجاريين أعضاء نقابة التجار العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام. فإن القرار المطعون فيه إذ يخالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

* الموضوع الفرعى : مناهض الإتفاق بين صاحب العمل والعامل :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٧
الإتفاق بالصلح أو التنازل - بين رب العمل وعماله لا يكون باطلاً إلا أن يحس حقوقاً تفرها قوانين العمل، وإذا كان الإتفاق بين الشركة والنقابة المطعون عليها يتضمن التنازل عن العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية فى مدة معينة مقابل مزايا منحت للعمال، لم تقل النقابة إنه مس حقوقاً لقررتها قوانين العمل وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن عقد الصلح ينطوى على تنازل عن جزء من الأجر وهو أمر غير جائز الإتفاق عليه، فإنه يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

* الموضوع الفرعى : مناهض تمييز عقد العمل عن غيره من العقود :

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٦
مناط تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاتلة وغيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التى تتمثل فى خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدنى وكذا المادة ٢٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩، وأنه يكفى لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذا استدل فى تكييفه للعلاقة بين الطرفين - هيئة التأمين الصحى والطبيب المتعاقد معها - على أنها علاقة عمل بما يستخلصه من بنود العقد على قيام هذه التبعية وكان استخلاصه لذلك سائفاً ومؤدياً إلى ما انتهى إليه، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : نذب العامل :

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٢
لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه " يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١، ٢٢٢ مراعىً فى ذلك الظروف الملابسة، وكان النص فى المادة

٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق المدائن من خسارة وما فاتته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجائر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضرر ولا مانع في القانون من أن يحسب لى عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجحان كسب قوته عليه وقوع فعل حار أو تصرف إدارى خاطئ وضرار كذلك وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره فى مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها أو أن ذلك يعد خطأ- من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى يسبب للمطعون ضده الأول ضرراً مادياً تمثل فى حرمانه من المزايا المالية التى فوتهها عليه قرار النذب وهى الحوافز والمكافآت التى فصلها تقرير الخبير المقدم فى الدعوى فضلاً عن الأضرار الأدبية التى أصابته وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى مراعاة لما لظروف الدعوى وملابساتها أن مبلغ ألف جنيه كاف لجبر كافة الأضرار. ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض إجمالى دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبى ولا مقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهى على ما أثبتته خبر الدعوى فى تقريره حوافز الإنتاج ومكافآت مجلس الإدارة والمنطقة والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية وعلى ما يبين من تقرير الخبير إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصراً من عناصر التعويض المادى فإن عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض إجمالى للمطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار النذب من فرصة الحصول على حوافز الإنتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وفلك المكافآت لم يكن مرتبطاً بقرار النذب ولا بتوافر فى شأنه عناصر المسؤولية التى توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها ضمن عناصر الضرر الذى يعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه. وإذ كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر المنصرفة من التعويض الإجمالى المقدى به فإنه يعين نقض الحكم نقضاً جزئياً فى خصوص معدلات التعويض المحكوم به مع الإحالة.

الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٦

لما كان نذب العامل لوظيفة أعلى وإن كان لا يعد بمثابة ترقية ولو توافرت فيه شروطها، إلا أنه يربط عليه شغله هذه الوظيفة والأضطلاع بكافة أعبائها ومن ثم يكون له الحق فى البدلات والميزات العينية المقررة لها

الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ... وإذ نظمت المادتان ٥٥، ٥٩ من نظام الصاملين المشار إليه قواعد وإجراءات نذب العاملين بالقطاع العام فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال قانون العمل فى هذا الشأن .
- المقرر أن نذب العامل للقيام بمهام وظيفة أخرى حسبما تقتضيه دواعى العمل فى المشاة ينتهى بانتهاء الغرض الذى تقرر من أجله، أو بانقضاء الفترة المحددة له .

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن نذب العامل للقيام بأعباء وظيفة تملو وظيفته الأصلية لا يكسب حقاً فى تسوية حالته عليها أو فى فتنها المالية ولا ينهى علاقته بالعمل المنتدب منه.

* الموضوع الفرعى : نفقات العلاج :

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥

إذ كان الخبير المنتدب قد أورد فى تقريره فى خصوص بحثه لما جرى عليه العمل بالنسبة لعلاج موظفى الدار " المطعون ضدها "، أنه يتضح له من مناقشة طرفى الخصومة فى الدعوى أنه لم يكن للمطعون ضدها أى نظام مكتوب يحكم علاج موظفيها، وأنها كانت تتبع فى ذلك الشأن ما يصدره المركز الرئيسى فى الخارج من تعليمات توجه إلى كافة الفروع فى أنحاء العالم، وكان الحكم المطعون لم يعول على ما رآه الخبير فى نتيجة التقرير من استحقاق الطاعن لنفقات العلاج وإنهى إلى رفض هذا الطلب تأسيساً على أن البين من أعمال الخبير عدم وجود لائحة أو نظام ثابت فى خصوص علاج الموظفين وأن الطاعن لم يقدم دليلاً على وجود قاعدة مطردة متبعة فى هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما قرره قد ناقض ما ثبت بتقرير الخبير، ولما كان ما حصله الحكم على هذا النحو من عدم استحقاق الطاعن لنفقات العلاج هو من قبيل تحصيل فهم الواقع فى الدعوى، فإن النى عليه - بالقصور - يكون على غير أساس

* الموضوع الفرعى : نقل العامل :

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢١

إذ كانت أحكام قانون العمل لا تجيز لرب العمل نقل العامل إلى المؤسسات العامة قرار المطعون ضدها الأولى - مؤسسة أخبار اليوم بنقل الطاعن العامل بها يكون وقع مخالفاً للقانون ولا يبال من ذلك عكسها

بأن ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس الوزراء في هذا الشأن إذ أن هذه التوجيهات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها كما أنها لا تصلح بدورها أداة لنقل الطاعن منها ولا أثر لها على عقد العمل القائم بينهما والذي يحكم علاقته بها بل تظل وحدها هي صاحبة الحق في إصدار القرارات الخاصة بشئون العاملين بها في نطاق هذه العلاقة لما لها من شخصية اعتبارية مستقلة وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول عمل بإعفاء لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وتقاضي منها بالإضافة إلى أجره عمولة توزيع متغيرة القيمة وفق نسب للمبيعات لقاء قيامه بتوزيع منتجاتها وعمولة ثابتة المقدار مقابل زيادة جهده في عمله كمفتش بها لقيامه بعمل الموزعين من عمالها عند غيابهم ثم نقل المطعون ضده الأول وبعض زملائه إلى الشركة الطاعنة التي لا تأخذ بنظام التوزيع ولا تصرف أية عمولات للعاملين لديها ، فإن المطعون ضده الأول يضحى بعد نقله إلى الشركة الطاعنة لما قد الحق في إقتضاء عمولة توزيع والمعمولة الثابتة التي صارت بدلاً ما دام أنه في مزاولة لعمله لديها لا يقوم بعملية التوزيع ولا يبدل في أدائه هذا العمل الطاعنة التي أوجبت تقرير البدل.

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠

قسم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام قد قسم الوظائف إلى فئات أدناها الفئة الثانية عشر ثم أعيد تقييم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي حل محل اللائحة السالفة الذكر وقد نص في مادته الأولى على أن " يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلاً تنظيمياً لها يعتمد من الوزير المختص ونص في مادته الثانية على أن " يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشرافات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ثم نص في الفقرة السادسة من المادة ٧٩ على أن " ينقل إلى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملين بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام. مما مفاده قصر النقل إلى المستوى الثالث على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشر فلا يجوز الخروج على النص أو تأويله بدعوى الإستهاء بالحكمة التي أمته ليشمل نقل شاغلي الفئة الثانية عشرة

إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٠٢/٢٢

إذا كانت المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦١ والتي تحكم واقعة الدعوى - لا تشترط في نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته، فإن الحكم المطعون فيه وقد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وللأسباب السالفة التي أوردها أن الطاعن كان يشغل حتى تاريخ صدور قرار نقله وظيفة أخصائي ثالث من الفئة السابعة بفرع المطعون ضده بالإسكندرية، وتم نقله للعمل بالشئون الإدارية برتبة بولاق. بذات مستوى الوظيفة المنقول منها لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

و أن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقعة الدعوى يميز نذب العامل من وحده إقتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته الأولى ذلك مشروط بأن يتم النذب طبقاً للإجراءات التي نص عليها القانون، وأن يكون لمصلحة العمل بربناً من التصرف وسوء القصد، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه. ولو كان هذا الضرر أدبياً.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦

لما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه، أن الطاعن قام بتنفيذ القرار الصادر في ١٩٧١/٥/٣١ بنقله من الشركة المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثانية إلا أن هذه الأخيرة لم تستد إليه عملاً ما، وأنه إنما نقل إلى وظيفة خارج الربط بقرار الشركة المطعون ضدها الثانية الصادر في ١٩٧١/٨/٩ الذي لم يحدد له عملاً مناسباً لمستواه الوظيفي بالفئة الخامسة المنقول عليها، وإمتعت كلتا المطعون ضدهما عن صرف أجره، ثم صرفت المطعون ضدها الثانية مبالغ تحت التسوية تقل عن أجره المستحق، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة النزاع - نصت على أن "....." وهو ما مؤداه أن نقال العامل، وبالحالات التي عددها النص وسواء كان النقل داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها أو إلى مؤسسة أو وحدة إقتصادية أخرى مشروط أن يكون إلى وظيفة من ذات فئة وظيفته، وإلا كان النقل إضراراً بالعامل وينطوي على جزاء تأديبي مقنع، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة في المادة المذكورة على أن "....." لما كان ذلك وكانت المادة ١/٦٩٦ من القانون المدني تنص على أن "....."

٢/ مما مفاده أن وضع العامل المنقول في مركز أقل ميزة إنما يتسم بالتعسف، متى إستهدف منه صاحب العمل الإساءة للعامل مما يحوله الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء ذلك كما أنه يحق له الإمتناع عن تنفيذ قرار نقله إلى المركز الأقل ميزة، طالما لم ينسب إليه خطأ ولم تكن مصلحة العمل تقتضيه.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

- يدل نص المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن رئيس مجلس الوزراء هو وحده صاحب السلطة المنوط به نقل رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير المختص، وقد أصدر بناء على هذه السلطة القرار رقم... متضمناً نقل المطعون ضده رئيس مجلس إدارة شركة ... للعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة ... وإذ كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بطلب إلغاء هذا القرار تأسيساً على عدم إستيفائه الشروط الموضوعية وإخترافه بالسلطة بما يجعل الخصومة فيها موجهة إلى القرار في ذاته إستهدافاً لمراقبة مشروعيته فإنها تكون قد رفعت على ذي صفة ولا تخرب على المطعون ضده أن هو لم يوجه خصومته إلى الممثل القانوني لشركة القطاع العام طالما أنه لم يرفع الدعوى على الشركة ولم يوجه إليها طلبات ما .

- لما كان الحكم - المطعون فيه - قد إستظهر التعسف في نقل المطعون ضده مما إستخلصه من الظروف التي أحاطت بإصدار قرار النقل وملابسات النذب السابقة عليه والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وكان تقدير القرائن المطروحة في الدعوى وإستنباط الواقع منها هو من إطلاقات قاضي الموضوع يستقل بتقديره فيها ما لم يخرج عما يؤدي إليه مدلولها، فإن ما يدخره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو كونه مجرد جدل موضوعي في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة غير التي أخذت بها المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١

- لما كان الشارع قد ناط في المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - برئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام سلطة نقل العاملين بالشركة الذين يشغلون الوظائف حتى المستوى الأول بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شؤون العاملين إذا كان النقل إلى خارج الشركة كما ناط بالوزير المختص سلطة نقل العاملين الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا إذا كان خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وإشترط لصحة القرار في

جميع الحالات إلا يفوت النقل على العامل دوره في الترقية إلا إذا كان النقل بناء على طلب العامل المسجل أو بموافقه أو من الحالات التي نص القانون على أن يصدر به قرار من الوزير المختص .

لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يشغل وظيفة دون وظائف المسوى الأول في الشركة المطعون ضدها الأولى عندما صدر قرار المطعون ضده الثاني بنقله إلى خارج الشركة وكانت هذه الحالة ليست من الحالات التي ناطت فيها المادة ٢٦ من نظام العاملين المشار إليه بالوزير المختص سلطة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها وإنما تندرج ضمن الحالات التي عهدت فيها هذه المادة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بالشركة فإن قرار نقل الطاعن يكون قد أصدر من لا يملك إصداره، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ قرار النقل الصادر بالمخالفة لأحكام المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يصح ما شابه من بطلان عند إصداره لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على قيامه بتنفيذ قرار نقله رغم صدوره من لا يملك صلاحية إصداره فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

جرى لقضاء هذه المحكمة - على أن العاملين الذين يكوّن الخدمة في الحكومة أو القطاع العام لم يلحقوا بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعييناً لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهاء الرابطة الأولى، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعييناً جديداً لهم فيها، وإنما يعتبر نقلاً إليها تحكمه القواعد المقررة في القانون للنقل، ولا ينال من ذلك أن تكون وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين إليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم في هذه الوظائف لأن المناط في هذا الخصوص هو حقيقة الواقع .

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣

يدل النص في المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن المشرع أجاز للوزير المختص بصفته رئيس مجلس الأعلى للقطاع طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى وحدة أخرى داخل القطاعات التي يشرف عليها في هذه الحالات المشار إليها في المادة السابقة، وما أورده المادة في هذه الخصوص لا يخرج عن القواعد العامة في سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته وفقاً لما يقتضيه صالح العمل، فلجهة العمل نقل العامل في أي وقت طالما اقتضت مصلحة

العمل ذلك، وليس للعامل أى حق فى البقاء فى جهة معينة أو وظيفة بعينها ضد مصلحة العمل ولا يعيب قرار النقل إلا أن يثبت العامل أنه إلتحق بمقاماته القانونية لعدم إستيفائه الشروط والأوضاع المقررة بأنه تم دون ما يبرره من مقتضيات العمل ودواعيه، أو بقصد الإساءة إلى العامل أو سراً لجزء تاديبى. لما كان الحكم الإبتدائى وبما حكمته الموضوع من سلطة فى تقدير قيام التعسف أو إساءة إستعمال السلطة قد إنتهى إلى أن نقل الطاعن من الشركة المطعون ضدها الثانية إلى شركة إنما قصد به الصالح العام ولم يكن وليد تعسف فى السلطة أو إساءة إستعمال لها، وكان ما أورده الحكم الإبتدائى فى هذا الخصوص وأبداه الحكم المطعون فيه - سائغاً وله أصله الثابت فى الأوراق فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل إلى جلد موضوع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦

يدل نص المادتين ١٠٧، ٢، ١٠٤/١٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ على أنه إذا كان العامل يشغل فئة وظيفية بصفة شخصية قبل النقل فإنه ينقل إلى الدرجة المعادلة لهذه الفئة طبقاً للجدول رقم ٢ على أن يكون نقله إليها بصفة شخصية وأن نقل العاملين إلى الدرجات المالية يتم على مرحلتين الأولى يكون النقل بها حكماً فيحصل على مرتب الدرجة وعلاواتها مع إستمراره فى شغل الوظيفة التى كان يشغلها قبل ١٩٧٨/٦/٣٠ وحتى يتم توصيف وتقييم وظائف الشركة ثم تأتى المرحلة الثانية بعد التوصيف بتنفيذ الربط بين الوظيفة والعامل بوضع العامل فى الوظيفة التى تتوافر فيه إشتراطات شغلها فإذا توافرت فيه شروط الوظيفة التى يشغلها بقى فيها، أم إذا كان يشغل فئة وظيفية بصفة شخصية ولم تتوافر فيه شروط شغل وظيفة تقابل الدرجة الشخصية المنقول إليها ولم ينقل إلى وظيفة أخرى بمجموعة نوعية أخرى أو خارج الشركة طبقاً للمادتين ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ فإنه يظل شاغلاً وظيفية ذات الدرجة الأدنى من تلك التى سويت حالتها عليها بصفة شخصية مع حصوله على مرتب وعلاوات تلك الدرجة الشخصية .

* الموضوع الفرعى : وظائف الصبينة ومساعدى الصناع :

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣

مؤدى نص المادتين ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ١/١ - ٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أن هذين القانونين لا يسيان إلا على المعينين بوظائف الصبينة والإشراف ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم فى الفقرة [ج] من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، ولما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها بوظيفة محصل بتاريخ

١٩٤٨/٧/٥، ثم سويت حالته بوجعه على الفتنة الرابعة إعتباراً من ١٩٧٥/٦/١ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو ما مؤداه أنه ليس من الصبية أو الإشرافات أو مساعدى الصناع الذين خصهم الشارع دون سواهم بالتعديل الذى تم بالقانونين سالفى الذكر، فتحصر أحكامهما عنه، ولا يفيد منها .

*** الموضوع الفرعى : وقف العامل :**

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ هو أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم المشار إليها فيها ينطوى بذاهة على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه إلى العامل - إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه - ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قد يقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذى عناه المشرع بلفظ "العلم" الوارد فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ المشار إليها. ولا اعتداد بالقول بأن العلم بالتدبير يساوى التدبير نفسه فيأخذ حكمه ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر فى جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليهما حكم الفقرة الخامسة المذكورة إلا إذا كان نصها يشملهما سوا.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٦

وفقاً للمادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢. " إذا نسب إلى العامل إرتكاب جناية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية حادثة جناية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطات المختصة حين صدور قرار منها فى شأنه. فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإذا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً تنطبق عليه أحكام المادة ٣٩. وإذا ثبت أن إتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله المستول وجب أداء أجره عن مدة الوقف " ومؤداه أن المشرع وخص لرب العمل وقف العامل عن مزاولته نشاطه - كإجراء وقائي - بمجرد إتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فيها بحيث لا يكون للعامل الحق فى أن يقاضى أجره عن مدة الوقف إلا إذا ثبت أن صاحب العمل هو الذى تلقى الإتهام وديره بقصد الكيد له والتخلص منه وليس يكفى ذلك أن يكون الإتهام صادراً منه أو من وكيله - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه متى كان صاحب العمل هو الذى إستخلص التهمة ووزنها ثم وجهها إلى العامل وسندها بالأدلة وأوقف

العامل نتيجة لها ثم ثبت براءته منها تعين على رب العمل أن يدفع له أجراً عن مدة الوقف " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١١

مؤدى نص المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لصاحب العمل الحق فى وقف العامل من تاريخ إبلاغ السلطة المختصة بإرتكابه إحدى الجرائم المحددة فيه وأنه لا يجب على صاحب العمل إعادته إلى عمله قبل صدور قرار منها بعدم تقديم العامل للمحاكمة أو القضاء ببراءته، ولم يوجد لدى صاحب العمل سبب آخر لنسخ العقد.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٨

ما نصت عليه المادة ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل إرتكاب جريمة أو أية جريمة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها فى هذا الشأن، لم يتضمن الإلتزام بإبلاغ النيابة العامة عن الواقعة التى نسب إلى العامل إرتكابها ولم تقيد سلطة رب العمل فى إجراء التحقيق الإدارى والإكتفاء به فى إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضى ذلك وأن ما وقع من العامل يكفى فى إنهاء العلاقة العقدية بالقسخ طبقاً لما تقضى به المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١١

- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١، وإذا نظمت المادة ٥٧ - من نظام العاملين الصادر بالقطاع العام - قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل، ومدى حقهم فى الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل فى هذا الشأن .

- تنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام على أنه " لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها فى المادة ٤٩ من هذا النظام، ويرتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه، ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن

، وإذا كانت عبارة " وقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا إنتضت مصلحة التحقيق ذلك " قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذى تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إدارياً أم جنائياً، فإن قصر الأحكام الواردة فى هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإدارى وحده يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صلحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١

مفاد نص المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن الوقف الإحتياطى للعامل يوقف صرف نصف مرتبه غير أن إستمرار هذا المنع مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ ذلك الوقف ليزول حق الشركة فى حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل، وتلتزم فى هذه الحالة بصرفه إليه حين صدور قرار المحكمة بشأنه. لما كان ذلك، وكان النابت فى الدعوى أن الشركة الطاعنة أوقفت المظعون ضده عن عمله إحتياطياً فى أول يوليو سنة ١٩٦٧ عندما أجرت معه تحقيقاً عن واقعة تلاعبه فى عمليات البيع التى أسندتها إليه كما أوقفت صرف نصف مرتبه من هذا التاريخ ولم تعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة إلا بعد إنتضاء شهر ونصف بكتابه المؤرخ ٧ من يوليو سنة ١٩٦٧، كما فصله من العمل لديها إعتباراً من ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ وصدر حكم المحكمة التأديبية المختصة بإلغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار فأعادته الشركة إلى عمله فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٧، فيكون على حق فى طلب المرتب عن فترة وقفه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صلحة رقم ١٨١٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢

إذا كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه تسرى أحكام النظام الموافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها، وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص هذا النظام، فإن مؤدى ذلك أن أحكام قانون العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦، لما كان ذلك، وكانت المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أنه " لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا إنتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب

صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن ... " وكانت عبارة "وقف العامل" عن عمله إحتياطياً إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك " قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إدارياً أم جنائياً، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لمعومه بغير تخصص وهو ما لا يجوز، وإذ نظمت المادة ٦٨ المشار إليها قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ومدى حقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن.

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١

مزى نصوص المواد ٦٧ فقرة أولى وثانية و٧٢ فقرة أولى و٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه " إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله إلا يعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً " إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت في شأنه السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته - مركزاً قانونياً خاصاً يفرض التعسف في صاحب العمل أن هو رفض إعادته إلى عمله، وذلك خلافاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو مع الغالب، ولا يتعارض هذا المركز الخاص مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذى يدعى بخلاف الثابت حكماً.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢١٧ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨١

لما كانت المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أنه "لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه. ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في شأن نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن وكانت عبارة " وقف العامل إحتياطياً إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إدارياً أم جنائياً، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييداً

لإطلاق النص وتخصيصاً لعمومه بغیر تخصص وهو ما لا يجوز. وإذ نظمت المادة ٦٨ المشار إليها قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ومدى حقهم فی الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل فی هذا الشأن. لما كان ذلك وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه ولم يجادل فيه الطاعن أن المطعون ضده من العاملين بالقطاع العام، وقد صدر القرار بوقفه عن العمل فی ٢٧-٩-١٩٦٧ مع وقف صرف نصف مرتبه ثم لم يطرح أمره على المحكمة التأديبية المختصة من بعد، وكان الحكم قد رتب على ذلك وعلى وجوب إعمال حكم المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليها قضاءه بأحقية المطعون ضده فی صرف مرتبه الموقوف صرفه إليه ما دام لم يعرض على المحكمة المختصة خلال عشرة أيام من تاریخ الوقف لتقرر ما تراه فی نصف المرتب الموقوف صرفه ولأن مدة الوقف استطلعت على ثلاثة أشهر دون أن تصدر المحكمة ذاتها قراراً بحد وقفه، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى علیه بسبب الطعن على غیر أساس ولا یغیر من ذلك تحدی الطاعن بعدم أحقية المطعون ضده فی صرف نصف مرتبه الموقوف صرفه لمعاقبته بمجزاء الخصم من المرتب لمدة عشرة أيام عن الواقعة الموجهة إليه إعمالاً للفقرة الرابعة من المادة ٦٨ الشوه عنها، ما دام الطاعن لم يقدم رفق طعنه قرار الجزاء المشار إليه بوجه النعى أو ما یؤید نعيه فی هذا الخصوص مما يجعله مقفد الدلیل غیر مقبول.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٢

٢٠١) أن القرار الجمهوری رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ وقد صدر بشأن العفو عن المخرج عنهم صحباً عن باقى العفويات المحكوم بها عليهم فی قضايا سياسية وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ مايو ١٩٧١ ويجوز إعادة بعض الموظفين العمومین المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فی القضايا السياسية إلى خدمة الدولة، لم يجعل الإعادة إلى العمل نتيجة لازمة وحتمية بصدوره وإنما هی جوازیه لجهة العمل بصريح نص المادة الثانية منه والتي صدرت بعبارة " يجوز أن يعاد ... " كما زیلت تلك المادة بعبارة " ويعتبر العفو من العقوبة فی حكم هذا النص بمثابة إستیفاء لها " كما نصت المادة الثالثة من ذلك القرار على أن " كل موظف أعيد إلى الخدمة وفقاً للمادة السابقة يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاریخ إعادةته ويجوز لأسباب تتعلق بالأمن أن یقررها وزیر الداخلية أن يفصل الموظف خلال فترة الاختبار " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار المذكور أن غالبية من تقدم ذكرهم والمحكوم عليهم فی قضايا الأخوان المسلمون بعقوبة الجنائية كانوا عاملین سابقین بالحكومة والقطاع العام وفصلوا من عملهم قانوناً للحكم عليهم بعقوبة الجنائية وبدون عمل حالياً لیس لهم مورد خلاف وظائفهم كما أنهم أرباب أمر وليس لديهم حالياً

ما يكفل لهم حياة شريفة، وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلوها في عودتهم إلى أعمالهم السابقة أو أى عمل مناسب. وذلك عل غرار أحكام القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن انخكوم عليهم من محكمة الشعب سنة ١٩٥٥. وإذ كان ذلك فلا محل للقول بأن صدور هذا القرار يعنى حتماً ولزاماً إستمرار علاقة العمل قائمة أو إعتبار واقعة الفصل كان لم تكن. وإذ كانت واقعة الحبس الإحتياطى على ذمة الإتهام الذى إنتهت بإدانة الطاعن بالحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فى المدة من ١٩٦٥/٣/٢٣ حتى ١٩٦٦/٨/١٦ قد وقعت فى ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلانحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولم يرد به نص يعالج حالة العامل الذى يحبس إحتياطياً من حيث مدى حقه فى تقاضى أجره مثلما تناولته المادة ٦٩ من القرار الجمهورى ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وهى لا تحكم واقعة الدعوى بإعتبار أنه لم يعمل به بالتطبيق للمادة الثالثة من مواد إصداره إلا إعتباراً من تاريخ نشره فى ١٩٦٦/٨/٢٨، ومن ثم تعين الرجوع إلى أحكام قانون العمل فى هذا الشأن إعمالاً للمادة الأولى من لائحة النظام الأول، وفى ذلك لا تحول المادة ٦٧ من قانون العمل حق العامل فى إقتضاء كامل أجره عن مدة الوقف إلا فى حالة ما إذا ثبت أن إتهام العامل فى إقتضاء كامل أجره عن مدة الوقف إلا فى حالة ما إذا ثبت أن إتهام العامل كان بتدبير من صاحب العمل أو وكيله المسئول - وهو ما لم تقم على أساس منه دعوى الطاعن - ومتى كان ذلك، فإن النعى على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من رفض إجابة الطاعن إلى طلب النصف الآخر من الأجر عن فترة الحبس الإحتياطى - بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يضحى على غير أساس.

٣) النعى بالوجهين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسيب بالقول بعدم الرد على ما أثاره بالنسبة لسبب الفصل أو لبطان الحكم لعدم إيداع مسودته فى الميعاد القانونى فهو غير مقبول ذلك لأن البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع كما أنه لم يقدم دليلاً على سابقه تمسكه به أمام محكمة الموضوع، ومن ثم يعتبر سبباً جديداً يخالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩

- مودى المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١، كما أن مفاد المادتين ٥٧ و ٥٩ من هذا النظام أن

لرئيس مجلس إدارة الشركة وقف العامل عن عمله إحتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك سواء أكان تحقيقاً إدارياً أم جنائياً .

- من المقرر أنه يترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف مرتبه، غير أن إستمرار هذا الوقف مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الوقف فيزول حق الشركة في حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل وتلتزم في هذه الحالة بصرفه إليه حين صدور قرار المحكمة بشأنه .

- من المقرر أن العامل الذى يحبس إحتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائى يعتبر موقوفاً عن عمله بقوة القانون بمجرد حبسه إحتياطياً أو تنفيذياً دون حاجة لصدور قرار بذلك من جهة العمل، فإذا أخلى مسبل العامل المحبوس إحتياطياً أو حكم ببراءته أو بإيقاف تنفيذ العقوبة ينتهى الوقف حتماً ويتعين أن يمكن من عمله على أن يعرض أمره - حينئذ - على رئيس مجلس إدارة الشركة ليقرر ما يتبع فى شأن مسئولية التأديبية بحيث إذا لم تتوافر هذه المسئولية فى جانبه صرف له نصف مرتبه الموقوف صرفه، وإذا توافرت مسئولية حرم نهائياً من نصف مرتبه الموقوف صرفه خلال فترة الحبس، وعلة التفرقة فى شأن إستحقاق المرتب بين من يحبس إحتياطياً فيصرف له نصف مرتبه وبين من يحبس تنفيذاً لحكم قضائى فيحرم من المرتب تتمثل فى تعويض المحبوس إحتياطياً الذى يوضح عدم مسئولية الجنائى عن إجراء قضائى هو الحبس الإحتياطى باعتبار أن وقف العامل عن عمله فى هذه الحالة يمثل أمر خارجاً عن إرادته ولم يكن له دخل فى حدوثه والضح عدم مسئولية عنه، وبما لازمه أن إستحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة الحبس الإحتياطى مشروط بالاقدم إلى المحاكمة الجنائية أو أن يقضى ببراءته من الإتهام وأن تنفى أيضاً مسئولية التأديبية .

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

مفاد نص المادة ٥٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، والنص فى المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن المشرع لى نطاق الآثار المترتبة على وقف العامل بقوة القانون بسبب حبسه قد فرق بين حالتين، الحالة الأولى : وقفه بسبب حبسه إحتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى، ولها صرف نصف أجره طوال مدة حبسه فإذا ما عاد إلى عمله عرض أمره على رئيس مجلس الإدارة ليقرره ما يتبع فى شأن مسئولية التأديبية فإذا لم تتوافر هذه المسئولية فى جانبه بأن كان ما نسب إليه لا يؤثر على وظيفته ولا يحبس كرامتها، صرف له نصف أجره الموقوف خلال فترة حبسه. والحالة الثانية وقف العامل لحبسه تنفيذاً لحكم جنائى، وقد رتب عليها حرمانه من كامل أجره طوال مدة حبسه ولا مجال فى هذه الحالة لبحث جواز إسترداد هذا الأجر

إذا قصر المشرع جواز إسترداد نصف الأجر الموقوف - بعد عودة العامل إلى عمله - على حالة الحبس الإحتياطي أو الحبس تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي .

عقد الفضالة

• الموضوع الفرعي : أثر الإقرار بعقد الفضالة :

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨
الإقرار بعقد الفضالة يرتب عليه جميع آثار الوكالة على ما تقتضى بذلك المادة ١٩٠ من القانون المدنى
الجديد التى قننت ما إستقر عليه الفقه والقضاء فى عهد القانون المدنى الملقى.

• الموضوع الفرعي : تقادم حق الفضولى :

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٢
منى توافرت شروط الفضالة المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من القانون المدنى [القديم] كان للفضولى
بحكم القانون أن يطالب رب العمل بالمصاريف التى صرفها وخسارات التى عجزها، وإلتزام رب العمل
فى هذه الحالة بمصدره قاعداً عدم جواز الإثراء على حساب الغير إذ هو قد أفاد من عمل الفضولى ولا
يتوقف الإلتزام على إرادة رب العمل، ومن لم يبدأ سقوط حق الفضولى فى استرداد المصروفات التى
صرفها من وقت قيامه قصداً بالفعل الذى ترتب عليه منفعة رب العمل.

• الموضوع الفرعي : ماهية الفضالة :

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤
إذا كان المشوى قد دفع إلى أخى البائع مبلغاً من أصل غن المبيع فقام هذا بدفعه إلى صاحب حق إمتياز
على المبيع وتولى شطب حق الإمتياز، فاعتبرت المحكمة ذلك عملاً من فضولى إستفاد منه المشوى
والبائع فى محو ما كان متقلاً به المقار المبيع ولى تسوية علاقتهما المالية الناشئة من عقد البيع واحتساب
هذا المبلغ ضمن المبالغ المسددة من المشوى إلى البائع، فليس فى هذا ما يخالف المادة ١٤٤ من القانون
المدنى القديم، إذ لا جدال فى أن البائع قد إستفاد من شطب حق الإمتياز ليكون ملزماً بقيمة المسددة
حتى لا يثرى على حساب المشوى بغير سبب .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩
الفضالة - على ما تقتضى به المادة ١٨٨ من القانون المدنى - تقتضى أن يتولى شخص عن قصد القيام
بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك، وإذا كانت الشركة حين عهدت للطاعن
بإقامة المبنى على الأرض إنما كانت تعمل لحساب نفسها لا لحساب المطمون ضدها الأول " الشركة

الموصية فيها " فإن أحكام الفضالة تكون غير منطبقة، كما يتفق قيام الوكالة المدعى بها لأن الوكالة لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٧
الفضالة باعتبارها من مصادر الالتزام تتحقق طبقاً لما تنص عليه المادتان ١٨٨، ١٨٩ من التقنين المدني كلما تولى الشخص عن قصد أثناء توليه شأنًا لنفسه القيام بعمل عاجل لحساب غيره لما بين الشائنين من ارتباط لا يمكن القيام بأحدهما منفصلاً عن الآخر.

* الموضوع الفرعي : ماهية الفضولي :

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٠٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧
الفضولي يجب أن تصرف نيته إلى أن يعمل لمصلحة غيره لا لمصلحة نفسه، فإذا انصرفت نيته إلى العمل لمصلحة نفسه فلا تصدق عليه صفة الفضولي حتى ولو عاد تدخله على الغير بنفع، ومن ثم فإن المستاجر إذا قام بإصلاحات ضرورية في العين المؤجرة مستهدفاً إستيفاء منفعة العين لنفسه فهو بالنسبة إلى المالك لا يعتبر فضولياً، حتى ولو كان هذا التدخل ليس متضمناً لمصلحته وإنما قد يكون فيه نفع للمالك بالنتيجة .

* الموضوع الفرعي : متى تقوم أحكام الفضالة :

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٩
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا قيام لأحكام الفضالة حيث تقوم بين طرفي الخصومة واطئة عقدية بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر، فإن تمسك الطاعن بأحكام الفضالة في مواجهة مورث الطاعنين بمد أجل غطاب الضمان رغم ما بينهما من رابطة عقدية يكون في غير محله.

* الموضوع الفرعي : مناط قيام الفضالة :

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٤
لا يكفي لتبرير قيام الفضالة، وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني تعليقا على المادة ١٨٨ منه أن يكون ما يتصدى له الفضولي نافعا أو مفيدا بل أن يكون ضرورياً أى شأنًا عاجلاً ما كان رب العمل ليعراني عن القيام به، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد سداد البنك المطعون ضده لباقي أقساط الأسهم كافيا لقيام الفضالة إستنادا إلى أنه " حال دون سريان فوائد التأخير كما منع بيع الأسهم لحساب المورث " مع أن الفوائد سوف تسرى لصالح البنك عما سدده، وهو ما طلبه بدعواه

وقضى له به، كما أن الحكم لم يتحقق ما إذا كان السداد ضروريا وتالفا للطاعتين أم لا، بتبين سعر الأسهم وقت السداد وما إذا كان قد تدهور عما كان عليه وقت الإكتتاب كما يقول الطاعنون وأن البنك إبتغى بالسداد مصلحة نفسه فقط، وإذا لم يتم الحكم المطعون فيه بتحقيق ذلك، فقد حجب نفسه عن إستظهار أركان القعالة ومن ثم يكون مشوبا بالنقصور بما يتعين معه نقضه.

عقد القسمة

• الموضوع الفرعي : آثار عدم تسجيل عقد القسمة :

الظعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢
مزدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفردة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم، وأنه لا يحتج بهذه الملكية المفردة على الغير إلا إذا سجلت القسمة.

الظعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢
أثر القسمة غير المسجلة على المشترى للمقار من أحد الشركاء فيه بعقد مسجل قبل القسمة.
أ) التصرف فى قدر شائع : إذا إشرى من أحد الشركاء نصيبه أو بعضه شائعاً وسجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة إعتبر المشترى من الغير وبالتالي لا يحتج عليه بهذه القسمة يستوى فى ذلك أن يكون شراؤه سابقاً على إجراء القسمة أو لاحقاً لها ويصبح فى الحالين شريكاً فى العقار الشائع بقدر الحصص التى إشرأها ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن فى القسمة التى تجرى بخصوص هذا العقار قضاء أو اتفاقاً بل له أن يطلب إجراء قسمة جديدة إذا لم يرتض القسمة التى تمت دون أن يكون طرفاً فيها.
ب) التصرف فى المبرز قبل القسمة : إذا كان البيع منصفاً على جزء مبرز من العقار الشائع وكان سابقاً على إجراء القسمة بين الشركاء فإن المشترى فى هذه الحالة لا يعتبر بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة - شريكاً فى العقار الشائع ولا يكون له أى حق من حقوق الشركاء وبالتالي لا يلزم تحيله لى القسمة. ومعنى تمت هذه القسمة بين الشركاء فإنها تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفاً فيها ويترتب عليه فى حقه ما يترتب عليها فى حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع وإعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المبرز الذى وقع فى نصيب الشريك البائع خلص له هذا القدر وإن لم يقع إنتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى البائع بطريق القسمة

ج) التصرف فى المبرز بعد القسمة : إذا كان التصرف فى الجزء المبرز لاحقاً لإجراء قسمة أم تسجل فإن الأمر لا يخرج عن أحد فرضين : "الأول" أن يكون الشريك البائع قد تصرف فى نصيبه الذى خصص له فى القسمة وفى هذه الحالة تكون القسمة حجة على المشترى ولا يجوز له أن يتحلل منها بحجة عدم تسجيلها إما على أساس إنه لا يعتبر من الغير فى حكم المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لأنه

قد يكفي حقه على أساس القسمة لا على أساس أن الشيوع مازال قائماً وإما على أساس أنه بشرائه الجزء المفرز الذي يختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة يكون قد إرضاهما "الثاني" أن يقع التصرف على جزء مفرز غير الجزء الذي يختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة - في هذه الحالة لا يطبق المشتري حقه على أساس القسمة إذ هو قد أنكرها بشرائه ما لم تخصص للبائع له وإما على أساس أن الشيوع ما زال قائماً رغم إجراء القسمة ومن ثم فإن المشتري إذ سجل عقده قبل تسجيل القسمة في هذا الفرض من الغير ولا ينتج عليه بالقسمة التي تمت ويكون له إذا لم يرفض هذه القسمة أن يطلب إجراء قسمه جديدة.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٧٥/١/٣

- مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار القسم وأنه لا ينتج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة.

- الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع، وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة، وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة، إذ أن حقه في الجزء المفرز الذي أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة، وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفرز من المال الشائع، ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي اختص به المتصرف بموجب القسمة، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة ينتج بها على من إشتري جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين، ويرتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع، وإعتبار كل متقاسم مالكا لجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة ومن ثم فإنه لا يكون لمن إشتري جزءا مفرزا لم يقع في نصيب البائع له موجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته، طالما أن القسمة وإن كانت لم تسجل تعتبر حجة عليه، وترتب إنتقال حقه من الجزء المقرر المعقود عليه إلى النصيب الذي يختص به البائع بموجب تلك القسمة.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية

مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم، إلا أنه لا يحتاج بهذه الملكية المفزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة.

– الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله، قبل تسجيل سند القسمة، فالمشترى لحصة شائعة من أحد الشركاء على الشيوع، إذا سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة، يعتبر من الغير وبالتالي لا يحتاج عليه بهذه القسمة. ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن فى القسمة التى تخبرى بخصوص هذا العقار، وله أن يطلب إجراء قسمة جديدة، إذا لم يرتض القسمة التى تمت دون أن يكون طرفاً فيها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٩

إن عدم تسجيل عقد القسمة لا يمنع غير المتقاعين من التمسك بمحصل القسمة وخروج أحد الشركاء بمقتضاها من الشيوع واستقلاله بجزء من العقار ولقدانها تباً لذلك حق طلب الشفعة. وذلك لأن التسجيل هنا إنما شرع لفائدة الغير صوناً لحقوقهم، لعدم حصوله لا يصح أن يعود بضرر عليهم ولا ينفع على من لم يقيم به.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٤

إذا كان الحكم قد استظهر مما استعرضه من التصرفات الصادرة من الورثة فى أوقات مختلفة، ومما ذكره بعضهم فى عقد صادر منه بيع بعض ما إختص به من أنه يملك القدر المبيع بمضى المدة الطويلة – استظهر من ذلك أن الورثة إقسموا الأرض المخلفة عن مورثهم، وأن كل واحد منهم وضع يده على حصة مفزة من الزكاة بصفته مالكا المدة المكسبة للملكية، ثم رتب على القسمة التى قال بها، ولو أنها لم تكن بعقد مسجل، نتائجها القانونية فى حق الغير، فلم يحول على ما كان من أحد الورثة من رهنه إلى أحد دائنيه أرضاً شائعة لا يملك منها شيئاً بمقتضى القسمة، فإنه لا يكون قد عاين القانون فى شيء .

* الموضوع الفرعى : أثر الفين فى القسمة :

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١

– مفاد نص المادة ٢/٨٤ من القانون المدنى، أنه لا عمل للضمان فى القسمة إذا وجد شرط صريح فى المقد يقضى بالإعفاء من الضمان وذكر فى هذا الشرط سبب الإستحقاق بالذات المراد الإعفاء من ضمانه .

– جعلت المادة ٨٤٥ من القانون المدنى من الفين الذى يزيد على الخمس عيناً فى عقد القسمة يميز بذاته طلب نقضها، ومن ثم فإذا وقع فى القسمة عين بالمقدار الذى حدده القانون، جاز للشريك المعبون أن

يرجع على باقي الشركاء بالغب حتى ولو كان سبب الإستحقاق قد إستبعد فى عقد القسمة من أن يكون سبباً للرجوع بالضمان وذلك تحقيقاً للمساواة بين المقامين. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى أن إسقاط الطاعة حقها فى الضمان بالنسبة لحصتها فى العمارة يترتب عليه سقوط حقها فى طلب نقض القسمة للغب فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

• الموضوع الفرعى : أثر القسمة :

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٦

النص فى المادة ٨٣٨ من القانون المدنى يدل على أن المشرع جعل الإختصاص بنظر دعوى القسمة للمحكمة الجزئية أياً كانت قيمة الأموال الشائعة التى يراد إقتسامها فإذا أثبتت منازعات لا تتعلق بإجراءات القسمة إنما بأصل ملكية الشريك أو بمقدار حصته الشائعة، فإن الفصل فيها يكون للمحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة، فإذا كانت من إختصاص المحكمة الجزئية تولت هذه المحكمة الفصل فيها وإذا تجاوزت المنازعة إختصاص المحكمة المذكورة فعليها أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة وأن تحدد هم الجلسة التى يحضرون فيها وتوقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائياً فى تلك المنازعات.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٤٠

القضاء الصادر فى دعوى القسمة هو حكم يؤثر فى الملكية وتترتب عليه حقوقه. وإذن فغير سديد القول بأن دعوى القسمة هى مجرد دعوى إجراءات لا تأثير لمفقات الإختصاص فيها.

• الموضوع الفرعى : أثر تسجيل القسمة :

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٥

متى كان الحكم إذ قرر أن القسمة مقررة للحق وليست منشة له وتسجيلها غير لازم للاحتجاج به فيما بين المتاعدين أو طرفي الخصومة فى دعوى القسمة وإن كان واجبا بالنسبة للغير وهم من لهم حقوق عينية على العقار محل القسمة وليس من بينهم المستاجر لأنه صاحب حق شخصى - لأن هذا الذى قرره لا عطفاً فيه ويتفق مع المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم تسجيل عقد القسمة لا يمنع غير المتعاقبين من التمسك بمصول القسمة وخروج أحد الشركاء بملقتهاها من حالة الشروع وإستقلاله بمجزء من العقار وقصدانه تبعاً حق

الشفعة، ذلك أن التسجيل هنا إنما شرع لفائدة الغير صوناً لحقوقهم، فعدم حصوله لا يصح أن يعود بضرر عليهم وينفع من لم يحم به.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٩

إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاصة بالشهر العقاري - إذ تنص على أن جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها ويوجب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير - ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً موروثة فإن مؤدى ذلك أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشروع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل. وإذا كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائدة الغير وصوناً لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت ويعتبر بذلك متنازلاً عن هذا الحق الذي شرع لفائدته.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٢

الحكم الذي يصدر في دعوى القسمة من الأحكام الواجب تسجيلها طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ فإذا لم يسجل فلا جدوى من التجدي به أو بآثاره قبل الغير.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٤

الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري هو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة. وأما من تلقى من أحد الشركاء حقاً مفزراً فإنه لا يعتبر غيراً ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المفز الذى أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التى تنتهى إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى إختص به المتصرف بموجب القسمة، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة ينتج بها على من إشرى جزءاً مفزاً من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع وإعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفز الذى وقع في نصيبه بموجب القسمة. ومن ثم فإنه لا يكون لمن إشرى جزءاً مفزاً لم يقع في نصيب البائع له بموجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته طالما أن القسمة وإن كانت لم تسجل تعتبر حجة عليه وترتب إنتقال حقه من الجزء المفز المقود عليه إلى النصيب الذى إختص به البائع له بموجب تلك القسمة.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٥
الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو من تلقى حقاً عينياً على العقار الشائع على أساس إنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بشهر هذا الحق وفقاً للقانون قبل شهر سند القسمة.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٦
الغرض من تسجيل القسمة لإمكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يكون فى إستطاعة هذا الغير أن يعلم وقت صدور التصرف إليه من أحد المتقاسمين ما إذا كان العقار موضوع التصرف قد وقع فى القسمة فى نصيب التصرف أو لم يقع.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٩
إذا كان ما حازه الشريك وآلت إليه ملكته عقاراً فإنه لا يمكن الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا بتسجيل القسمة النهائية التى تحولت إليها قسمة المهايأة. ولا يقدح فى ذلك أن القسمة تحصل فى هذه الحالة بحكم القانون إذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ توجب تسجيل كل قسمة عقارية حتى تكون حجة على الغير دون أن تفرق فى ذلك بين القسمة العقارية التى تتم بالاتفاق أو بحكم القاضى أو بحكم القانون، هذا إلى أن الأعمال التحضيرية للمادة ٨٤٦ من القانون المدنى صريحة فى وجوب اتخاذ إجراءات الشهر العقارى بالنسبة للقسمة التى تتحول إليها قسمة المهايأة حيث ورد فى قرار لجنة القانون المدنى فى محضر الجلسة السابعة والثلاثين أن النتائج العملية لحكم الفقرة الثانية تتحقق بالاتفاق أو عند النزاع بحكم ويتيح فى أيهما إجراءات الشهر العقارى .

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠
الغير فى حكم المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة، وأما من تلقى من أحد الشركاء حقاً مفرزاً فإنه لا يعتبر غيراً لو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن يسجل القسمة، ومن ثم فإن القسمة غير المسجلة لا يمتنع بها على من يشترى جزءاً مفرزاً من أحد المتقاسمين ويترتب عليها فى شأنه ما يترتب عليها شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع وإعتبار كل متقاسم مالكاً للجزء المفرز الذى وقع فى نصيبه بمقتضى القسمة.

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٢٨ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤

جرى قضاء هذه المحكمة أن تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين المتقاسمين على ما ينص عليه قانوناً الشهر العقارى، وذلك على خلاف الفهر الذى لا يحتج عليه إلا بالتسجيل وأن الطاعن فى هذا الصدد يعد غير من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ولا يعتبر المستأجر لقدر من عقار شائع غير لأنه صاحب حق شخصى.

*** الموضوع الفرعى : أثر عدم حدوث قسمة نهائية :**

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧١

مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية فى الأعيان التى كانت موقوفة، ومن لم بينها العقار موضوع التصرف هو استمرار حالة الشيوع بين الشركاء، وإعتبار الباتين إلى الطاعن ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع فى هذا العقار. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقرر أن هؤلاء الباتين لا يملكون القدر الذى تصرفوا فيه بالبيع إلى الطاعن لإختصاص بالى الشركاء بالعقار موضوع التصرف بموجب قسمة النظر التى أصبحت قسمة فعلية، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعى : أثر قسمة المال الشائع :**

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٥٥

- لقاضى القسمة تقدير جدية المنازعة فى الملك التى تثار أمامه حتى لا يصده ذلك عن ممارسة اختصاصه وهذا التقدير يقتضى حتماً بحث أوجه المنازعة ووزن أسانيدىها لا للفصل فى موضوعها وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل فى القسمة أو السير فى إجراءاتها.

- تقدير جدية المنازعة فى الملك المثارة فى دعوى القسمة هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى لا رقابة فيها شحمة النقص مادامت تقوم لقضاءها على اعتبارات واقعية مقبولة وأسباب سائفة.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٦٥ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥

لما كان يوجب على قسمة المال الشائع إفراز حصة الشريك فيه بأثر كاشف للحق لا منشاء له وفق ما تقررته المادة ٨٤٣ من التكوين المدنى فيعتبر التقاسم مالكا للحصة التى آلت إليه منذ أن تملك على الشيوع وأنه لا يملك غيرها فى بقية الحصص، وأن تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين المتقاسمين على ما ينص عليه قانون الشهر العقارى، ويعتبر كل تقاسم فى علاقته بزملائه المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة

لنصيبه بالقسمة ولو لم تسجل على خلاف الغير الذي لا يحتاج عليه بها إلا بتسجيلها، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على ما تمسك به الطاعن بشأن حصول قسمة فعلية لأطيان المورث الأصلي ولم تقع أطيان النزاع ولا جزء منها ضمن ما إختص به مورث المطعون ضده الثاني مع كونه دافعاً جوهرياً كان يتعين التصدي له ومناقشته، إذ لو ثبت القسمة لكان من الجائز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

إذ نصت المادة ٨٤٣ من القانون المدني على أن " يعتبر المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئا في بقية الحصص " فقد دلت على أن القسمة مقررة أو كاشفة للحق سواء كانت عقداً أو قسمة قضائية لها أثر رجعي، فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها في بقية الحصص وذلك حماية للمتقاسم من الحقوق التي يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يظل لكل متقاسم نصيبه المفرد الذي خصص له في القسمة مظهراً من هذه الحقوق ويوصفها من العقود الكاشفة فثبتت الملكية بقتضاها فيما بين المتعاقدين بالمقد ذاته ولو لم يكن مسجلاً.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٩

١) الأصل أن تقوم الخصومة بين أطرافها من الأحياء فلا تعتمد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ومن ثم يتعين إعتبار الخصومة في الطعن معدومة بالنسبة للمطعون عليه الأول الذي توفي قبل رفع الطعن.

٢) محكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا رقيب عليها فيما تحصله طالما أنها لم تعتمد على واقعة يغير سند لها وحسبها أن تقسيم قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله.

٣) دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتضال محلله ومداه ونفاذه والحكم الذي يصدر فيها هو الذي يكون مقررراً لكافة ما إنعقد عليه الرضاء بين المتعاقدين، وهي بمجته هذه تعتبر دعوى إستحقاق مآلاً.

٤) مودى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفردة للجزء الذي وقع في نصيبه هو دون غيره من أجزاء العقار المقسم وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفردة على الغير إلا إذا سجلت القسمة، وأن الغير في حكم المادة المذكورة هو من يتلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه

ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة، أما من تلقى من أحد الشركاء حقاً مفزراً فإنه لا يحتر غيراً ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجيل القسمة، إذ أن حقه في الجزء المفز الذى أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التى تنتهى إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى إختص به المتصرف بموجب القسمة مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من إشرى جزءاً مفزاً من أحد المتقاسمين ويؤتب عليها فى شأنه ما يؤتب عليها فى شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع إعصار كل متقاسم مالكاً الجزء المفز الذى وقع فى نصيبه بموجب القسمة.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩
القسمة الفعلية لا تتحقق إلا إذا تصرف أحد الملاك المتقاسمين فى جزء مفز من المال الشائع يعادل حصته ويهيج نهجه سائر الشركاء بما يفيد رضاهم قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذى تصرفوا على مقتضاه ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المفز الذى سبق له أن تصرف فيه ..

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٣
لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة [١] عملاً بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى أنه إذا كان البيع الصادر من أحد المتقاسمين قد أنصب على جزء مفز من العقار الشائع وقت قسمة بعد ذلك بين الشركاء فإن القسمة تكون حجة على المشرى ولو لم يكن طرفاً فيها ويؤتب عليها فى حقه ما يؤتب عليها فى حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع وإعتبار كل متقاسم مالكاً للجزء المفز الذى وقع فى نصيبه ويتحدد بهذه القسمة مصير التصرف الصادر إليه فإذا وقع القدر المفز المبيع له فى نصيب الشريك البائع خلص له هذا الضرر وإن لم يقع إنتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى البائع بطريق القسمة، وخلص القدر المبيع لمن عحص له فى القسمة مطهراً من هذا التصرف وبذلك يصبح إستمرار المشرى فى وضع يده على هذا القدر مجرداً من السند ويكون لمن إختص به الحق فى إستلامه من تحت يد المشرى كما يحق ذلك من إختص به ولو لم يسجل عقده.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦
النص فى المادة ٨٣٥ من القانون المدنى على أنه " للشركاء، إذا إنعقد إجماعهم، أن يقتسموا المال الشائع بالطريقة التى يرونها، فإذا كان بينهم من هو ناقص الأهلية وحيث مراعاة الإجراءات التى يفرضها القانون " وفى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أن " يقوم

الولى على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون " وفي المادة ٤٠ منه على أن " على الوصى أن يتأذن المحكمة فى قسمة مال القاصر بالراضى " يدل مع غلو نصوص هذا القانون من قيد مماثل بالنسبة للولى فى مجال القسمة، على أن يجرى القسمة بالراضى عن أولاده القصر دون حاجة لإستذان محكمة الأحوال الشخصية أو الحصول على موافقتها على مشروع تملك القسمة .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧

قسمة المال الشائع تتم بتعين جزء مفرز من هذا المال لكل شريك لينفرد بملكته دون باقى الشركاء والتسليم القعلى للمبيع فى البيع على الشيوخ - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٥ من القانون المدنى يتم بمجرد وضع القدر المباع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والإنفاق به خلفاً للبائع فى حقوقه وهو ما لا تنتهى به حالة الشيوخ، ولا يعتبر قسمة للمال الشائع .

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥

- يتزب على قسمة المال الشائع لإفراز حصة الشريك فى الشيوخ بائر كاشف للحق غير منشئ له ولحق ما تقرره المادة ٨٤٣ من القنيتين المدنى ليعتبر المتقاسم مالكاً للحصة التى آلت إليه منذ أن قللك على الشيوخ ولا يملك غيرها من بقية الحصص.

- تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين المتقاسمين وفقاً لما تقضى به المادة العاشرة من قانون تنظيم الشهر العقارى إذ يعتبر كل متقاسم فى علاقته بزملائه المتقاسمين الآخرين مالكاً ملكية مفرزة لنصيبه بالقسمة ولو لم تسجل، إلا أن هذه القسمة التى لم تسجل لا ينتج بها على الغير وهو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوخ وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٤٤/٢/١

إن حق المستأجر هو مجرد حق شخصى، فلا يصح منه - ولو كان عقده مسجلاً - أن يتمسك بان إجراءات قسمة العقار الذى منه العين المؤجرة له، لا تكون حجة عليه إذا هى لم تتم فى مواجهته. فإنه ليس لعقد الإيجار أن كان مسجلاً من الأثر من جواز الإحتجاج به قبل من إستقرت له ملكية العين المؤجرة بالقسمة. وذلك فى حدود أحكام القانون. ولا يجوز الإحتجاج على المالك بعقد الإيجار إذا كان قد صدر باطلاً من لا حق له فى التأجير أو بمن تجاوز حدود حقه فى الإدارة، كالحارس القضائى الذى يخرج على قواعد التأجير الصالح النافع للمصلحة المشتركة .

*** الموضوع الفرعي : الخصوم في دعوى القسمة :**

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤
جرى قضاء محكمة النقض بأن البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات دعوى الفرز والتجيب هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفاً فيها.

*** الموضوع الفرعي : الضمان بين المتقاسمين :**

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦
لا يضمن المتقاسمون بعضهم لبعض ما قد يقع من تعرض أو إستحقاق إلا فيما كان منهما لسبب سابق على القسمة، فيمتنع الضمان إذا كان التعرض أو الإستحقاق لسبب لاحق للقسمة.

*** الموضوع الفرعي : الغبن في القسمة :**

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٥
إن المادة ٨٤٥ من القانون المدني قد جعلت من الغبن الذي يزيد على الخمس عيباً في عقد القسمة يجيز بذاته للشريك المغبون طلب نقضها ولهذا الشريك أن يجيز القسمة التي حقه منها فتصبح بعد ذلك غير قابلة للنقض وهذه الإجازة كما تكون صريحة يجوز أن تكون ضمنية إذ القانون لم يشترط لتحقيقها صورة معينة. وتصرف الشريك المغبون في كل أو بعض نصيبه بعد علمه بالغبن الذي حقه وظروفه يمكن أن يعتبر إجازة ضمنية للقسمة ونزولاً منه عن حقه في طلب نقضها إذا دلت ظروف الحال على أن نية قد إنجحت إلى التجاوز عن هذا العيب وإلى الرضاء بالقسمة رغم وجوده. وتقدير تلك الظروف وتعرف هذه النية من شئون محكمة الموضوع.

*** الموضوع الفرعي : القسمة الإتفاقية :**

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦
- إذا إضرى زيد لقراً مفرزاً من الأحيان من وارث ثم باع هذا القدر إلى بكر، ثم رفع وارث آخر دعوى بطلب تثبيت ملكيته لنصيبه شائعاً في الزكة إختصم فيها إخوته وزيدا وبكرًا، فقضت المحكمة برفض دعواه تأسيساً على أن قسمة حصلت بينهم وأن هذه القسمة ملزمة له ولبقية الورثة لإجازته عقدها وموافقه جميع الورثة عليه وأنه بموجب هذه القسمة يملك نصيبه في الزكة مفرزاً، ثم رفع هذا الوارث دعوى على زيد وبكر طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى القدر الذي إضره زيد وباعه إلى بكر تأسيساً على أن هذا القدر يدخل فيما إختص به بموجب عقد القسمة، فلدى بكر هذه الدعوى بأن عقد

القسمة باطل لأن بعض الورثة لم يوقعوا عليه ومنهم الوارث البائع لبائعه، فقضت المحكمة له بتثبيت ملكيته لهذا القدر مؤسسة قضاءها على أن عقد القسمة صحيح ملزم لجميع الورثة ومن تلقوا حقوقاً عينية منهم، أنه على فرض أن الوارث البائع لم يوقعه فإن بكرة كان مخالفاً في الدعوى السابقة ولم يسد اعتراضاً على العقد عندما بحثته المحكمة في مواجهته وأن زيداً حين إشرى من ذلك الوارث البائع كان الوارث مالكاً على الشيوع فكان بيعه متوقفاً على نتيجة القسمة ومادام البيع لم يكن فسي نصيبه فلا يكون لبيعه أثر، فهذا الحكم لا خطأ فيه. أما الطعن عليه بمقولة إنه أخطأ إذا اعتبر بعقد القسمة مع أنه لم يكن مسجلاً فلا يجوز الإحتجاج به قبل من تلقوا حقوقاً عينية من الورثة بعقد مسجل وبأنه لم يلق بالاً إلى أن هذه القسمة باطلة بالنسبة إلى بكر لأنها قد حصلت في غيبته هو وزيد البائع له، فهو طعن مردود مادام كل ما أثاره بكر من منازعة لدى محكمة الموضوع في عقد القسمة ينحصر في أنه لم يوقع عليه الوارث الذي باع لزيد الذي باع له فهو غير ملزم له، ومارد به الحكم على هذه المنازعة كاف ولا خطأ فيه، أما ما عدا ذلك مما لم يقدم دليل على سبق التمسك به لدى محكمة الموضوع فلا يعتد به.

— إذا إشرى زيد قادراً مفرزاً من الأطيان من وارث ثم باع هذا القدر إلى بكر، ثم رفع وارث آخر دعوى يطلب تثبيت ملكيته لنصيبه شائعاً في الزكاة إختصم فيها إخوته وزيدا وبكرة، فقضت المحكمة برفض دعواه تأسيساً على أن قسمة حصلت بينهم وأن هذه القسمة ملزمة له ولبقية الورثة لإجازته عقدها وموافق جميع الورثة عليه وأنه بموجب هذه القسمة يملك نصيبه في الزكاة مفرزاً، ثم رفع هذا الوارث دعوى على زيد وبكر طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى القدر الذي إشراه زيد وباعه إلى بكر تأسيساً على أن هذا القدر يدخل فيما إختص به بموجب عقد القسمة، فدفع بكر هذه الدعوى بأن عقد القسمة باطل لأن بعض الورثة لم يوقعوا عليه ومنهم الوارث البائع لبائعه، فقضت المحكمة له بتثبيت ملكيته لهذا القدر مؤسسة قضاءها على أن عقد القسمة صحيح ملزم لجميع الورثة ومن تلقوا حقوقاً عينية منهم، أنه على فرض أن الوارث البائع لم يوقعه فإن بكرة كان مخالفاً في الدعوى السابقة ولم يسد اعتراضاً على العقد عندما بحثته المحكمة في مواجهته وأن زيداً حين إشرى من ذلك الوارث البائع كان الوارث مالكاً على الشيوع فكان بيعه متوقفاً على نتيجة القسمة ومادام البيع لم يكن فسي نصيبه فلا يكون لبيعه أثر، فهذا الحكم لا خطأ فيه. أما الطعن عليه بمقولة إنه أخطأ إذا اعتبر بعقد القسمة مع أنه لم يكن مسجلاً فلا يجوز الإحتجاج به قبل من تلقوا حقوقاً عينية من الورثة بعقد مسجل وبأنه لم يلق بالاً إلى أن هذه القسمة باطلة بالنسبة إلى بكر لأنها قد حصلت في غيبته هو وزيد البائع له، فهو طعن مردود مادام كل ما أثاره بكر من منازعة لدى محكمة الموضوع في عقد القسمة ينحصر في أنه لم يوقع عليه

الوارث الذي باع لزيد الذي باع له فهو غير ملزم له، وما رد به الحكم على هذه المنازعة كاف ولا خطأ فيه، أما ما عدا ذلك مما لم يقدم دليل على سبق التمسك به لدى محكمة الموضوع فلا يعتد به.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

مضى تقاسم الورثة - وببهم البائع - أعيان الزكاة بعد صدور عقد البيع وإخص الوارث البائع بتصيبه مفرزاً فقد أصبح ملزماً بأن ينقل للمشترى منه ملكية ما باعه شائعاً فيما إخص به بمقتضى عقد القسمة. ومن ثم فلا مصلحة للطاعن " أحد الورثة " في تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من جعل القدر المبيع شائعاً فيما إخص به البائع في عقد القسمة الموقع عليه من جميع الورثة دون الشيوع في أطيان الزكاة كلها .

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢

لا يجوز الحكم للمشترى بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز إذا كان المبيع شائعاً مما لم يثبت حصول قسمة نافذة ووقوع القدر المبيع في نصيب البائع له بمقتضى هذه القسمة ذلك أن البائع له لم يكن يملك وضع يده مفرزاً على حصته قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعاً ولا يمكن أن يكون للمشترى حقوق أكثر مما كان لسلفه ولأن القضاء بالتسليم في هذه الحالة يوجب على الفراز جزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢

القسمة الإنشائية عقد كسائر العقود ومن ثم تخضع للقواعد العامة فلا يجوز إلبيتها إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إذا زادت قيمة المال المقسوم على عشرة جنيهات.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

الأصل أن البائع لا يخل للمشترى منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع وأن الحكم الصادر ضد البائع باعتباره مالكا للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشترى الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى، وأن للشريك على الشيوع أن يبيع حصته شائعة وإذا سجل المشترى عقده إنتقلت إليه حصة البائع شائعة ويصبح المشترى دون الشريك هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذه الأعيان إتفاقاً أو قضاء، فإذا تجاهله شركاءه وأجروا القسمة مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل، فلا يجوز الإحتجاج بهذه القسمة على المشترى الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

- مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقارى أنه بمجرد حصول القسمة وقبلئى تسجيلها يعتبر المقاسم فيما بينه وبين المقاسمين الآخرين مالكاً ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم، وأنه لا يحتج بهذه الملكية المفردة على الغير إلا إذا سجلت القسمة.

- المشرى لجزء مفرز لم يقع فى نصيب البائع له ليس له أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء طالما أن القسمة وإن لم تسجل تعتبر حجة عليه.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٩

مؤدى نص المادة ٨٣٥ من القانون المدنى أن القسمة التى لا يجمع عليها الشركاء لا يترتب عليها إنهاء حالة الشروع إلا أن عقد القسمة الذى يوقعه بعض الشركاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر باطلاً لعدم توقيعه من جميع الشركاء وهو وإن كان لا يصلح للإحتجاج به على من لم يوقعه إلا أنه يعتبر تخلف أحد الشركاء عن التوقيع ويظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه الحق فى إقراره متى شاء فينصرف إليه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣١

إذا أقر الورثة القسمة التى أجزاها الأخير للمتدب من قبل المحكمة، وصدقت المحكمة على هذه القسمة وسجل محضر الخبر، ثم تصرف أحد الورثة فى نصيبه المقسوم كله أو بعضه بقعود مسجلة أو ثابتة التاريخ، ثم أتمفق الورثة فيما بينهم بعد ذلك على تقسيم جديد لتلك الأطنان لم يدخلوا فيه معهم من تلقى الملكية بطريق الشراء عن أحدهم، فعقد الإتفاق الأخير، لا يعتبر قسمة جديدة نافذة على أولئك المشركين وإنما هو عقد بدل بين ملاك، لا يكون حجة على غير المتقسمين إلا إذا سجل. ودون ذلك لا يمكن الإحتجاج بهذا البدل على الغير الذى اكتسب حقاً على الحصة التى إخص بها الوارث البائع له بموجب القسمة الأولى وحفظ هذا الحق بالتسجيل .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١١/١/١٩٤٥

إذا أتمفق الورثة فى ورقة وصفوها بأنها شروط قسمة على أن يخص زيد منهم بمقدار كذا من أطنان الزركة ثم يوزع بالى الزركة على الورثة جميعاً، وهو منهم، بالفريضة الشرعية، ثم تنازعوا فى هذا، وطلب زيد الحكم له بصحة العقد المذكور ونفاذه، فرأت المحكمة أن هذا الإتفاق لم يكن ملحوظاً فيه تقسيم الزركة بين الورثة على أساس توزيع الأنصاء بالزيادة والنقصان تبعاً لجودة الأرض وضعفها وغير ذلك من العوامل

التي تراعى عادة عند القسمة لأعتبر الورقة مجرد إلتزام، فلا يجوز لزبد التحدى فى هذا المقام بالمادة ٤٥١ مدنى، إذ هذه المادة إنما تبين كيفية إجراء القسمة التى من شأنها إنهاء حالة الشروع أما الإنفاذ على إعطاء أحد الورثة جزءاً من التركة فوق نصيبه الشرعى فلا دخل له فى كيفية القسمة. وإذا كانت المحكمة بعد أن يحصر النزاع أمامها فى تعرف سبب الإلتزام قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لئلا يتبين من الإلتزام ما إدعاه من أن هذا الإلتزام ليس له سبب مشروع فهذا منها سليم ولا غبار عليها فيه، إذ هى قد جرت فى ذلك على وفق المادة ٩٤ من القانون المدنى التى توجب لصحة الإلتزام أن يكون مبنياً على سبب مشروع فإن لم يكن السبب مذكوراً فى العقد وإدعى المدعى أن إلتزامه ليس له من سبب أو أن سببه غير مشروع كان عليه عبء إثبات ما يدعيه من ذلك. ثم إنتهت المحكمة إلى القضاء ببطالان الإلتزام لعدم وجود سبب له، بناء على ما ثبت لديها من التحقيق وما إستظهرته من الأدلة التى ذكرتها فى حكمها والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها فلا عقب على قضائها .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إذا دار النزاع فى دعوى قسمة حول سبق وقوع القسمة بالراضى ثم أصدرت المحكمة حكمها بنسب غير لإجراء القسمة، فإن حجية هذا الحكم تقف عند حد نفي القسمة التى كانت وحدها موضع الجدل والتدافع بين طرفي الخصومة. والإحترام الواجب لهذا الحكم فى حدود هذه الحجة ليس من شأنه أن يمنع المدعى عليهم فى دعوى القسمة، وهم من صدر هذا الحكم عليهم، من أن يدعوا ملكية بعض الأعيان التى قالوا بقسمتها تأسيساً على أنهم وضموها يدهم على هذه الأعيان مفرزة بنية تملكها بالمدة الطويلة المكسبة للملكية. فإذا قضى لهم بالملكية على هذا الأساس فلا يكون هذا القضاء مخالفاً لما قضى به من قبل من نفي وقوع القسمة. فإن نفي القسمة لا يقتضى حتماً قيام الشيوع إلى اليوم الذى صدر فيه الحكم الذى نفي القسمة، إذ لا تلازم بين إنتفاء القسمة وقيام الشيوع، لأن واحداً من الملاك المشاعين أو بعضهم قد يستقل يده على جزء من الملك الشائع بنية تملكه لنفسه وقد يتم له هذا التملك بإقتضاء المدة الطويلة المكسبة للملك، وفى هذه الصورة لا يوجد شيوع مع أن قسمة لم تقع .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شىء معلوم. فإذا تضمنت الورقة اتفاقاً بين الإخوة على إختصاص كل منهم بعين من تركه أبيهم، فهى لا تعتبر تخارجاً، بل هى إتفاق على قسمة وكل من وقعها فهو محجوج بها وإن لم يسجل عقدها إذ القسمة كاشفة للحق مقررة له، لا ناقلة ولا منشطة له، فتسجيلها غير لازم إلا للإحتجاج بها على غير العاقلين .

• الموضوع الفرعي : القسمة الفعلية :

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

القسمة الفعلية تتحقق في صورة ما إذا تصرف أحد المالك المتعاقبين في جزء مفروز من المال الشائع يعادل حصته، ثم ينيح نهجه سائر الشركاء. ويتصرف كل منهم في جزء مفروز يعادل حصته في المال الشائع ليستخلص من تصرفاتهم هذه ضمناً أنهم ارتضوا قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذي تصرفوا على مقتضاه، ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المقرز الذي سبق له أن تصرف فيه. وإذا كان النابت من الحكم المطعون فيه أن التصرفات التي تمت بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لم يرق بها الشركاء جميعاً في الأعيان التي كانت موقوفة، وإنما صدرت من بعضهم دون البعض الآخر، فإنه لا يتوافر بها حصول قسمة فعلية بين هؤلاء الشركاء.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥

القسمة الفعلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تتحقق في صورة ما إذا تصرف أحد المالك المتعاقبين في جزء مفروز من المال الشائع يعادل حصته ثم ينيح نهجه سائر الشركاء ويتصرف كل منهم في جزء مفروز يعادل حصته في المال الشائع، ليستخلص من تصرفاتهم هذه ضمناً أنهم ارتضوا قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذي تصرفوا على مقتضاه، ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المقرز الذي سبق له أن تصرف فيه. ويعتبر التقاسم طبقاً لما تقتضيه المادة ٨٤٣ من القانون المدني مالاً وحده للحصة المقرزة التي آلت إليه من وقت أن يملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها في بقية الحصص.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢١

إذا طلب بعض الورثة تثبيت ملكيته لشيء شائعاً، وتبينت المحكمة من تقرير الخبر الذي ندب في الدعوى أنه بعد أن تصرف أحد الورثة في جزء محدود من الأعيان المخلفة عن المورث تصرف سائرهم بالبيع في أنصبتهم محددة كذلك وتسلم المشعرون منهم ما إشتروه ووضعوا اليد عليه محدد، وأصبحوا هم جميعاً لا يملكون شيئاً في هذه الأعيان، ثم رأت أن تصرف سائر الورثة على هذه الصورة فيه إجازة لما تصرف فيه ذلك الوارث وأن هذا التصرف وقع صحيحاً لأنه كان في حدود القدر الذي يملكه بالمرثا ولذلك قضت برفض الدعوى لقضاؤها سليم يمنع من صحة هذا النظر ولا أن يكون تصرف من عدا الوارث. الأول لاحقاً لتصرفه، لأن تصرفه هذا ما كان ليرغمهم على قبوله بل لقد كان لهم حق الإعراض عليه قانوناً، وما داموا هم قد تابعوه وتصرفوا في أنصبتهم على التحديد كما فعل هو فإن تصرفهم هذا يذل على رضائهم بهذه القسمة الفعلية التي تمت بفعل جميع الورثة على السواء .

*** الموضوع الفرعي : بطلان عقد القسمة :**

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤
البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات الواجب إتباعها بالنسبة للشركاء القصر هو بطلان نسى لا يمتنع لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١١
إذا رفضت المحكمة دعوى بطلان القسمة بناء على أن ما يقوله المدعى من أن الأرض التى إختص بها بموجب العقد وجدت بعد مساحتها تفاير المقادير الموضحة فيه لا يؤثر فى صحة القسمة ووجوب إحزامها فإنها لا تكون مخنطة فى ذلك، لأن إختلاف المساحة لا يؤثر فى صحة العقد ما دام قد إحتيط فيه بذكر أن المقادير تقريبية، مما ينتفى معه القول بوجود غش أو خطأ فى القسمة .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥
إذا كانت القسمة قد عاينها أنها لم يشرك فيها إلا بعض الشركاء فلا يحق لمن عقدها منهم أن يتمسك ببطلانها المترتب على ذلك، بل الذى يحق له التمسك بهذا البطلان هو من لم يكن طرفاً فيها .

*** الموضوع الفرعي : بيع العقار جبراً لتعذر قسمته :**

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٢
- إعتداد محكمة القسمة لتقرير الحبر ولما ورد به من تقدير لثمن المال الشائع موضوع طلب القسمة لا يعتبر تعديلاً فى شروط البيع فى مفهوم المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات - لأن التعديل فى شروط البيع بحسب الأحكام الواردة فى المواد ٦٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة - إذا ما كان الثمن الأساسى الوارد فى قائمة شروط البيع محلاً للإعراض من أحد من جعله فى قانون المرافعات هذا الحق .

- الشريك الذى يطلب إنهاء حالة الشيوع والحصول على ما يقابل حصته من ثمن العقار المبيع بالمزايدة عند عدم إمكان القسمة عينا - لا يعتبر داتنا لباقي شركائه المشتاعين معه ولا حاجزاً على هذا العقار فلا تطبق عليه أحكام الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات وإنما يعامل بحكم الفقرة الرابعة منها .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦
فى حالة بيع العقار بأحكام لتعذر قسمته بين الشركاء يجوز لكل أحد إستئناف المزايدة بالتقرير بزيادة

المعسر سواء أكان من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ أم لم يكن .

*** الموضوع القرعى : حجية حكم القسمة :**

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤
حكم القسمة، أباً كان الرأى فى تكيله - ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفاً فى دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦
ولفأ للمادة ٨٤٣ من القانون الدنى يؤتب على صدور حكم بالقسمة أن يعسر المتقاسم مالكا للحصه التى آلت إليه منذ أن تملك فى الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئاً فى بقيه الحصص وأن ما يقضى به حكم القسمة ملزم لكافة الشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفاً فى دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم

*** الموضوع القرعى : دعوى القسمة :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١
- حالة الشيوع بين الشركاء لا تنتهى إلا بانتهاء إرادتهم جميعا إلى قسمة المال قسمة نهائية، وأذن فتمنى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم حصول قسمة فى العقار المشفوع به قد أقام قضاء على ما حصلته المحكمة تحصيلاً ساتفا من أن الأعمال المادية التى أثبتها خبير الدعوى - استحداث مباني بالمزول - غير قاطعة فى إفادة هذا المعنى ووجدت فى تقرير الخبير وأوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى الاستعانة برأى خبير آخر فإن النعى على الحكم القصور فى التسبب استنادا إلى انه لم يرد على المطاعن التى وجهها الطاعن إلى الخبير وإلى أعماله ولأنه مسح محضر مناقشة الخبير هذا النعى بكون فى غير محله.
- لكل من الشركاء على الشيوع حق تأجير المال الشائع كله أو بعضه من غير أن يعتبر ذلك ذليلاً على حصول قسمة هذا المال، وإذن فتمنى كان الطاعن فى مقام الاستدلال على حصول قسمة العقار المشفوع به قد قسك بأن المطعون عليه الأول قد عرض على مجلس المديرية تأجير قسم مفروز معادل نصيبه من هذا المنزل غير مجاور للمنزل المشفوع فيه واستدل على ذلك بما ورد بمحضر انتقال المحكمة إلى هذا المجلس وكان الثابت من هذا المحضر انه وان كان المنزل الذى عرض المطعون عليه الأول تأجيره على المجلس معادلاً لنصيبه فى العقار المشفوع به إلا انه لا يوجد فى الأوراق ما يفيد وجود حدود له ولا حصول قسمة بين الورثة، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر انه لا يمكن من الإطلاع على محضر الانتقال معرفة ما إذا كان المبنى الذى عرضه المطعون عليه الأول على المجلس هو كل المبنى المجاور للمنزل المشفوع فيه

أو جزء منه فقط، فإن النعى عليه القصور في التصيب استناداً إلى أنه مسح محضر الانتقال فيما استنتج منه يكون على غير أساس متى كان طلب التأجير حالياً من بيان حدود العقار المراد تأجيره أو ما يفيد حصول قسمة المنزل .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

إن الشيوع في الأعيان المخلفة عن المورث لا يقتضى الشيوع فيما يشتره مدير الركة باسمه إلا إذا قام الدليل على أن الشركاء في الملك إتفقوا صراحة أو ضمناً على أن تشمل الروكية ما يستجد من الأموال التى يقتنيها مدير الركة ولو كان شرائها باسمه خاصة. فإذا كان الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى تفصيلاً ونافس الأدلة التى قدمت فيها قد إنتهى من تجميعها إلى نفى حصول إتفاق صريح أو ضمنى على قيام الروكية فيما إستجد من الأموال التى إشتاها مدير الركة باسمه، لذلك أمر موضوعي لا شأن لحكمة النقض به ما دام مقاماً على أدلة مسوقة له.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩

يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة من حائز بسبب وقى معلوم إلى حائز بقصد التملك إذا جابه هذا الحق بالى المالك المشتاعين بما يفيد قصده القاطع فى التملك.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازى حصته، الحق فى حماية وضع يده وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ما له أن يطالب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الإنطاع.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩

— كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن الأموال الموقوفة لا تكسب إلا إذا دامت الحياة ثلاثة وثلاثين سنة، ثم نص هذا القانون الأخير والذي عمل به اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١٣ على أنه لا يجوز تملك الأوقاف الخيرية أو أى حق عيسى عليها بالتقادم فإن حياة الطاعنة وحياة من سبقها من المشترين منذ سنة ١٩٥٤ حتى تاريخ صدورهما حكم لجنة القسمة فى ١٩٦٦/١/٢٢ بغرز الخبرات لا تؤدي إلى كسب ملكية الأيطان محل النزاع بالتقدم لوردها على مال لا يجوز تملكه بهذا الطريق عملاً بنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لوجود حصّة لوقف خيري شائعة فيها .

- تقضى المادة ٨٤٣ من القانون المدني باعتبار المقاسم مالاً للحصة التي آلت منذ أن تملك لدى الشروع ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجعي للقسمة هو حماية المقاسم من الحقوق التي يربتها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل مقاسم نصيبه المقرض الذي خصص له في القسمة مطعماً من هذه الحقوق ويجب قصر أعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقاً بحماية المقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة. ولما كان منذ الطاعة في طلب الحكم لما يملكه الأطيان محل النزاع هو وضع اليد المدة الطويلة، وهو يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها فلا وجه من بعد لإعمال حكم الأثر الرجعي للقسمة على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٠٨٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤

لن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفروز من العقار يوازي حصته، لا يحق لأحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر، بل كل ما له أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع، إلا أنه لا كان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أمسا به، أقام قضاءه برفض الدعوى الطاعة على قوله ... مستخلصاً بذلك من أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الطاعة لم تكن تضع اليد على شقة النزاع، أو تستقل بالانتفاع بها بسكانها قبل أن يوجرها المطعون ضده الثاني للمطعون ضدها الأولى، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٤

من المقرر في قضاء النقض أنه لا يجوز للمشتري للقدر المقرض في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مفزاً قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعاً.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٧

تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشاعين لجزء مفروز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفزاً إلى المشتري ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بإفراز القدر المبيع.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفروز من العقار الشائع للانتفاع به، فلا يحق لأحد الشركاء الآخرين أن ينتزع منه هذا القدر بحجة أنه معادل له في الحقوق بل كل ما له أن يطلب قسمة هذا العقار أو يرجع على واضع اليد بمقابل الانتفاع بالنسبة لما يزيد عن حصته في الملكية ولا شأن لقواعد إدارة المال الشائع في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني يدل على أن بيع الشريك المشتاع جزء من العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجوز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما إضراره مفرزاً قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً .

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٢

مؤدى نص المادة ٨٢٦ من القانون المدني يدل على أنه يشترط لأعمال الحلول العيني وفقاً لهذا النص أن تجرى قسمة بين الشركاء للمال الشائع يكون من شأنها أن تؤدي إلى إفراز نصيب معين للشريك البائع يوازي حصته في الشيوع بحيث يستأثر وحده بكل سلطات الملكية الخاصة على هذا الجزء وأن لا يقع المبيع في الجزء المفرز الذي يختص به البائع بما مؤداه أنه لا مجال لأعمال الحلول العيني إلا إذا أصاب المتصرف بالببيع حصّة مفرزة من المال الشائع، فإن أسفرت القسمة بين الشركاء عن اختصاص كل مجموعة منهم بقدر مفرز من المال الشائع مع بقاء الشريك البائع مالكا حصّة شائعة فإنه يتبع في هذه الحالة أعمال الحلول العيني طالما أن نصيب البائع بقي شائعاً لم يتم إفرازه، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن مساحة ٤ ف شائعة في ١٠ ف التي يختص بها. .. ووالدته ، وشقيقاه وأقام قضاء هذا على أن حق المطعون عليه الأول قد انتقل بقوة القانون إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ سالفه البيان إلى الحصة الشائعة التي يمتلكها البائع له ضمن المساحة التي يختص بها ومن معه في حين أنه لا مجال لأعمال الحلول العيني طالما بقيت حصّة البائع شائعة ولم تسفر القسمة عن اختصاصه بقدر مفرز فإنه يكون قضي في الدعوى على خلاف سند المشتري وبالمخالفة لإرادة المتعاقدين وأعمال الحلول العيني على خلاف مقتضى القانون .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٣

إذا كانت حالة الشيوع بين الشريكين قد زالت بقسمة الأرض بينهما، وأصبح كل منهما وقت أن تصرف في حصته مالكا لها ملكاً مفرزاً محدداً، فإن أيهما لا يضمن في هذه الحالة إلا المساحة التي يبيعها على التحديد في عقد البيع. ولا شأن للآخر بأى عجز يظهر في المبيع. وذلك لأن تحميل كل منهما نصيباً من العجز لا يكون إلا مع بقاء حالة الشيوع بينهما. أما بعد القسمة فإن كلا منهما يتحمل العجز الذي وقع في الحصة التي يختص بها.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢

ليس للشريك على الشروع ولا لمن تلقى الحق عنه أن يدعى الاستحقاق في الجزء الذي باعه الشريك الآخر إلا بعد أن تحصل القسمة ويقع المبيع في نصيبه هو، أما قبل ذلك فتكون الدعوى سابقة لأوانها.

*** الموضوع القرعي : دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة :**

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن رسم الدعوى التي ترفع بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة يجب أن يكون شاملاً للقدر المبين بالمقدح جميعه لأن الحكم في الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشركاء في هذا العقد بأكمله .

*** الموضوع القرعي : دعوى فرز وتجنيب :**

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعوى على المطعون عليهم بطلب فرز وتجنيب نصيبه في منزل فندبت المحكمة غيراً لإجراء القسمة بأمر مأموريته وقدم تقريره وفيه قرر عدم إمكان قسمة المنزل عينا ففُضرت المحكمة بعه بطريق الزيادة وكلف الطاعن إيداع شروط البيع فأودعها ومنها " أن من يرسو عليه المزاد عدا طالب البيع ملزم بأداء كافة الحقوق الأمرية وملزم بأداء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدهوى خزانة المحكمة في ظرف عشرة أيام من يوم مرسى المزاد وملزم قبل كل شيء وعند رسو المزاد بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزاد والباقي بعد ذلك يدفع في الميعاد السابق بيانه وإن تأخر بمعاد البيع على ذمته دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي فإن نقص يلزم بالفرق وإن زاد تنضاف الزيادة على ثمن المبيع وطالب البيع معلى من جميع هذه الشروط سواء كان المشتري لنفسه أو لغيره " ولما رسا المزاد على المطعون عليه الأول دفع كل ما ألزمه به حكم رسو المزاد ماعدا باقى الثمن فأنلره الطاعن بعد معاد المشرة الأيام المحددة في شروط البيع بإيداعه في ظرف ثلاثة أيام ولما لم يودعه في خلال هذه المدة طلب الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على ذمة الرامسى عليه المزاد ثم صدر أمر القاضي بإعادة البيع على ذمة المطعون عليه الأول وطلب هذا الأخير وقف إجراءات البيع لأنه أودع أعيراً باقى الثمن وأذن الطاعن فى صرف هذا المبلغ مضافاً إليه المبلغ السابق إيداعه من قبل دون قيد ولا شرط . وقضى بوقف إجراءات البيع على ذمة المطعون عليه الأول حين الفصل نهائياً في دعوى بطلان هذه الإجراءات، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إجراءات إعادة البيع واعتبار ما تم فيها كأن لم يكن قد أقام قضاءً على أن طلب إعادة البيع هو في طبيعته فاسخ للبيع والأصل هو أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه أن يصدر به حكم ومن المسلم

أن للمشتري أن يتقيه حتى صدور هذا الحكم بدفع باقي الثمن وأنه لا محل للانتفاضة إلى ما جاء بشروط البيع فيما يخص بوجوب إعادة البيع في حالة التأخر عن دفع الثمن في المواعيد المحددة بهذه الشروط دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ذلك لأنه ثبت من الأوراق أن طالب إعادة البيع قد أندر الراسي عليه المزااد بإندار نيه عليه بدفع الثمن بحيث إذا تأخر عن الوفاء به يصير إعادة بيع العقار على ذمعه وفقاً للمصادتين ٦٠٦ و ٦٠٧ من قانون المرافعات [القديم] وقد حصل هذا الإنذار بعد ميعاد العشرة أيام المحددة في شروط البيع وهذا معناه أن مرسل الإنذار قد تازل ضمناً عن التمسك بوقوع الفسخ من تلقاء نفسه، فإن النعى على الحكم خطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أن الراسي عليه المزااد ملزم بشروط البيع ما لم تكن مخالفة للنظام العام وإن من شروط البيع في واقعة الدعوى شرطاً فاسخاً صريحاً اتفق عليه الشركاء وهو من حقهم لأن البيع وقع بسبب عدم إمكان قسمة المقار عينا هذا النعى يكون في غير محله ذلك أنه لو صح ما يزعمه الطاعن من أن شروط البيع تتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً وأنه يسرى على الراسي عليه المزااد وهو أحد المتفاعلين فإن الطاعن قد أهدره بفعله على ما استبانته الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إذا كانت المحكمة قد نددت الخبير لفرز وتجنب نصب - المدعى - طالبى القسمة والحصص الثالث الذى إنضم إليهم بينما لم يطلب أحد من المدعى عليهم فرز وتجنب نصب له فلا تترتب على الخبير إذا قام بفرز وتجنب نصب المدعين وأبقى المدعى عليهم فى الشروع.

*** الموضوع الفرعى : طريقة إجراء القسمة :**

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

- كانت نصوص القانون المدنى القديم تقضى بأن القسمة بين الشركاء يجب أن تجرى أصلاً بطريق القرعة إلا إذا وافق الشركاء على إجرائها بطريق التجنب، فإن تعلل الأمران - إجراء القسمة على أصغر نصب قهيداً للقرعة واتفاق الشركاء على القسمة بالتجنب، وجب بيع العقار لعدم إمكان قسمته ولكن هذه النصوص وإن اتفقت مع نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣٧ من القانون المدنى الحالى فى أن القرعة هى الأساس وأنه يجوز إجراء القسمة بطريق التجنب إذا إتفق على ذلك الشركاء إلا أن النصوص تختلف فى حالة تعلل القسمة على أصغر نصب قهيداً لإجراء القرعة فالقانون القديم ما كان يبيح التجنب بغير رضا الشركاء بينما يبيح القانون الحالى ذلك.

- إذا وافق أحد الشركاء أمام محكمة أول درجة على إجراء القسمة بطريق التجنب فلا يجوز له أن يرجع أمام محكمة ثانى درجة فى هذا ويطلب إجراء القسمة بطريق القرعة.

• الموضوع الفرعي : عقد القسمة النهائية :

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٠

عقد القسمة النهائية الذى يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً كل من وقع ولا يجوز لأحد منهم التحلل من إلتزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن توقيع العقد بل يظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه أن يقره متى شاء.

وحق الشريك الذى لم يوقع العقد فى إقرار هذا العقد يظل قائماً له ما بقيت حالة الشيوع ويكون لورثته من بعده، إذ عقد القسمة ليس من العقود التى لشخصية عاقلديها إعتبار فى إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجراؤها لقضاء. ولا يحول دون مباشرة الورثة هذا الحق كون العقد الذى لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مقرر فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه، إذ هو فى قصد من وقعته إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات بل لكل من يملك نصيبه فلا ينقضى بوفاة ذلك الشريك. فالحكم الذى يقضى برفض دعوى صحة ونفاذ عقد قسمة لم يتخلف عن توقيعه من الشركاء الأصليين سوى واحد فوقعه ورثته، مستنداً فى ذلك إلى أن أحد موقعي العقد يحق له أن يتحدى بعدم توقيع أحد الشركاء وأن يعتبر العقد غير ملزم له لوفاة هذا الشريك دون توقيعه ولأن ورثته لا يستطيعون ليرول العقد بعد وفاته هذا الحكم يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٥

عقد القسمة النهائية الذى يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً كل من وقع ولا يجوز لأحد منهم التحلل من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن التوقيع بل يظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه أن يقره متى شاء.

• الموضوع الفرعي : قسمة أعيان الوقف :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٩

- أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى تنص على عدم جواز زيادة المرتبات عما شرط لها فى الوقف وارد حكمها على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التى ورد حكمها فى المادة ٤١ من ذلك القانون أما الإحالة الواردة فى المادة الأخيرة إلى المادة ٣٦ لبإلى تقدير المرتبات المقررة للخيرات لكون هذا التقدير أساس لقرض حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد فى المادة ٤١ وبعدد يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرزها مهما يطرأ على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما بعد.

- مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن الممول عليه في قسمة حصة الخيرات أو المراتب الدائمة وفروزها عن باقى أعيان الوقف هو ما تنتجها تلك الحصة - أيما كانت عقاراً أو أحياناً زراعية من غلة وهذه الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تفي بالمرتبات الدائمة أو الخيرات المشروطة وعلى هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢

مضى كان محضر الصلح الذى إعتدلت عليه محكمة الإستئناف فى القول بمحصول القسمة، سابقاً على صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وجعل ما ينتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين فلا يصح إعتبار ما تضمنه هذا الصلح قسمة ملك للأطيان الشائعة لأن هذه القسمة جرت قبل أن تلزم الملكية إلى المتقاعين ومن ثم لا يمتد بها.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤

إذا كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف قد جعل الإختصاص بإجراء قسمة هذه الأعيان وفروز حصة الخيرات فيها ويبيع ما يتصلر قسمته منها للجان المشكلة وفقاً لأحكامه بقصد التيسير على المستحقين الوصول إلى حقوقهم وتجنبهم إجراءات التقاضى المعتادة وما يتفرع عنها من هذه منازعات ومخصومات، إلا أنه مع ذلك لم يخرج بحجة القرارات الصادرة من اللجان عن قاعدة الحجة النسبية للأحكام وعدم تعديها إلى غير محصور الدعوى فقضى صراحة فى المادة ١٤ على أن " لكل ذى شأن لم يختصم فى إجراءات القسمة أن يرفع دعوى يحق أمام المحكمة المختصة .."، كما لم يخرج فى أحكام هذا القانون على أى من نصوص وأحكام قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بل إنه نص فى المادة ١٢ على أن " تعتبر القرارات النهائية للجان القسمة بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن ..."، كما نص فى المادة ١/١٥ على أنه " يجوز لكل ذى شأن ولوزارة الأوقاف إظهار طلب القسمة بعد إعلانه طبقاً لما هو مبين فى المادة الثالثة من هذا القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فى شأن شهر صحيفة دعوى الملكية ويكون له نفس الآثار القانونية التى ترتب على إظهار صحيفة دعوى الملكية.

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٩

مفاد نصوص المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١ من القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن قسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف - المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ أنه تشكل لجنة مختص بإجراء

القسمة بناء على طلب يقدم لها من صاحب الشأن مبيناً فيه إسم الوقف والأعيان المطلوب قسمتها وإسم الحارس على الوقف أو من يتولى إدارة أعيانه ويأمر رئيس اللجنة بتحديد جلسة لنظره وإرسال صورة من الطلب وتاريخ الجلسة إلى الحارس والشركاء وبعد إستيفاء الإجراءات أمام هذه اللجنة تندب اللجنة من تراه لتقوم المال الشائع وقسمته حصصاً أن كان يقبل القسمة عيناً دون أن يخلق نقص كبير في قيمته وفي الحالة التي لا تقبل فيها أعيان الوقف أو بعضها القسمة بغير ضرر أو يتعذر قسمتها بسبب ضآلة الأنصبة تتبع لجنة القسمة هذه الأعيان بالمراد العلفى، كما تشكل لجنة أخرى تسمى لجنة الإعراضات تختص بالنظر فيما يقدمه أصحاب الشأن من أوجه الإعراض على الحكم الصادر من لجنة القسمة سوء أكان ذلك يتعلق بتقدير أنصبة المستحقين أو تقويم أعيان الوقف أو غير ذلك، وترفع اللجنة الإعراضات على حكم لجنة القسمة - بعد إنتهائها من عملها - خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم وإذ جاء اختصاص لجنة الإعراضات على هذا النحو عاماً لا يقتصر فيه ومطلقاً لا قيد عليه فإن مژدى ذلك أن ولايتها توسع للفحص لى أوجه الإعراضات التي تقدم من أصحاب الشأن على كافة الأحكام والقرارات التي تصدر من لجنة القسمة سواء تعلقت بتقديم أعيان الوقف أو غير ذلك ويكون دفاع الطاعنين بالحسار ولاية لجنة الإعراضات عن التعرض لحكم القسمة بإيقاع البيع عليهم لى ١٩٧٣/٩/٣ على غير سند من القانون.

• الموضوع الفرعي : قسمة المهايأة :

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣
إجراء القسمة بالراضى جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية، على أن يحصل الوصى أو القيم على إذن من الجهة القضائية المختصة بإجراء القسمة على هذا الوجه وعلى أن تصدق هذه الجهة على عقد القسمة بعد تمامه حتى يصبح نافذاً لى حق ناقص الأهلية. وإذ كان البطلان المترتب على عدم مراعاة هذه الإجراءات قد شرع لمصلحة القاصر ومن في حكمه حتى لا يتعاقد الوصى أو القيم على تصرف ليس له فى الأصل أن يستقل به، فإن هذا البطلان يكون نسبياً لا يمتنع به إلا ناقص الأهلية الذى يكون له عند بلوغه سن الرشد أن كان قاصراً أو عند رفع الحجر عنه أن كان محجوراً عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة الحاصلة بغير إتباع هذه الإجراءات .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١
مقتضى المادة ٨٤٧ من القانون المدني هو أن قسمة المهايأة الزمنية للمال الشائع لا تنهى حالة الشيوع بين الشركاء فيه ولا تعدو الغاية منها تنظيم علاقة هؤلاء الشركاء لإقسام منفعة ذلك المال بأن يتناوبوا

الإنشاع به كل منهم مدة مناسبة حصته فيه بما يعنى مقايضة إنشاع بإنشاع كما هو الحال فى عقد الإيجار. وإذ تقضى المادة ٨٤٨ التالية للمادة السالفة الذكر بخضوع قسمة المهايأة من حيث حقوق وإلتزامات المتعاقبين لأحكام عقد الإيجار إلا فيما يتعارض مع طبيعة هذه القسمة، فإن مؤدى هذين النصين أن يلتزم الشريك المهايئ كما يلتزم المستأجر طبقاً لنصوص القانون المدنى فى الإيجار بأن يرد العين المشتركة لشركائه فيها بعد إنتهاء توبته فى الإنشاع بها وإلا كان غاصبا ويلزم بتعويض هؤلاء الشركاء عما يصيبهم من ضرر .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ من القانون المدنى تنقلب قسمة المهايأة المكانية التى تدوم خمس عشرة سنة إلى قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك، كما اعتبر المشرع فى الشق الأخير من تلك الفقرة حيازة الشريك على الشيوع جزء مفروز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة قرينة قانونية على أن حيازته لهذا الجزء تستند إلى قسمة مهايأة مما مؤداه أنه إذا لم يثبت عكس هذه القرينة فإن حيازة الشريك على الشيوع جزء مفروز من المال الشائع تؤدى إلى ملكيته لهذا الجزء إعمالاً لهذه القرينة وللحكم الوارد فى صدر الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ المشار إليها .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩

القاعدة الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من التقنين المدنى القسام والتى تقضى بأن إذا اتفق على قسمة المهايأة المكانية ولم تشترط لها مدة أو إنتهت المدة المطلق عليها ولم يحصل اتفاق جديد، كانت مدتها سنة واحدة تتجدد إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل إنتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب فى التجديد، هى قاعدة مستحددة لم يكن لها نظير فى التقنين المدنى الملغى، فلا يجوز إعمالها بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

يشترط وفقاً للمادة ٢/٨٤٦ من القانون المدنى حتى تتحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية أن تدوم حيازة الشريك للجزء المفروز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة، وأن لا يكون الشركاء قد إتفقوا مقدماً على خلاف ذلك. وإذ كان الثابت فى الدعوى أن القسمة - قسمة نظر - لم تنقلب إلى قسمة نهائية لعدم مضي مدة خمس عشرة سنة من وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل ما إنتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٥٩، فإن مقتضى ذلك اعتبار البائعين إلى الطاعن

ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع في الأعيان التي كانت موقوفة ومن بينها العقار موضوع قضية النظر.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧

الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير لصعير مجهولة القيمة، وإذ بين من الحكم الصادر في الدعوى أن المدعى فيها أقامها بطلب الحكم باعتبار عقد قسمة المهايأة المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٤ مسك الطاعنون بأن هذا العقد غير محدد المدة ولا يجوز لأي من الطرفين طلب إنهائه إلا إذا أحل الطرف الآخر بالتزاماته المبنية بالعقد، وقضت المحكمة للمدعى بطلان تأسيساً على أن العقد قسمة مهايأة مدته سنة فإن الدعوى تكون معلومة القيمة ويحتسب رسمها عملاً بنص البند الثالث من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد المدنية، يبيع العقار موضوع ذلك العقد عن مدة سنة.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩

قسمة المهايأة المكانية لا تتحول إلى قسمة نهائية وفقاً للمادة ٨٤٦/٤ من القانون المدني إلا بدوام حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة خمسة عشر سنة، ما لم يتفق الشركاء مقدماً على خلاف ذلك.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦

النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٤٦ من القانون المدني يدل على أن للشركاء على الشيوع في الملكية أن يتفقوا على قسمة المهايأة لمدة معينة فيقسمون المال بينهم قسمة منفعة لا قسمة ملك فيختص كل منهم بجزء مقرز يعادل حصته في المال الشائع فيستقل بإدارته وإستغلاله والإنتفاع به سواء بنفسه أو بواسطة غيره دون باقي الشركاء، ذلك أن الشريك يقتضي هذه المهايأة يحصل على نصيب باقي الشركاء في منفعة الجزء الذي أختص به في مقابل حصول الشركاء على نصيبه هو في منفعة الأجزاء الأخرى

و يعتبر الشريك مؤجراً ومساجراً لمنفعه حصص الباقي من الشركاء وتطبق القواعد الخاصة بالإيجار فيما يتعلق بمقوله والتزاماته وجواز الإحتجاج بالقسمة على الغير، ويكون له تأجير الجزء المقرز الذي أختص به إيجاراً نالداً في حق باقي الشركاء الذين يمتنع عليهم ممارسة هذا الحق لإلتزامهم بضمان عدم التعرض ولو كانوا أصحاب أغلبية الحصص في ملكيته المال الشائع وتكون الإجارة الصادرة منهم للغير غير نافذة في مواجهة الشريك صاحب الحق في إستغلال وإدارة هذا الجزء، ويحق لهذا الشريك أن يحتج بهذه القسمة

قبل الغير الذى إستاجر من باقى الشركاء بعد القسمة ولو لم يكن عقد القسمة مشهوراً إذ يعتبر الشريك فى حكم المستأجر لهذا الجزء وطبقاً للقواعد الخاصة بعقد الإيجار فإنه لا يلزم شهره للإستحاج به على الغير.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

لئن كان قسمة المهايأة المكانية لا تنهى حالة الشيوع من حيث المال الشائع إلا أنها تفزره من حيث النفعة وذلك لذه موقوته لا تترد على خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى، فإذا إستمرت خمسة عشر عاماً إنقلبت بقوة القانون إلى قسمة نهائية تنتهى بها حالة الشيوع.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢١

إن مقتضى الإستفلال على أساس المهايأة الزمنية أن يستغل الشريك حقه بالأصالة، ولا يكون نائباً عن شريكه إلا فى وضع اليد المادى على العين مدة الإستفلال. وهذا لا تأثير له فى حق الإنضاع ذاتها، فلا يكون الشريك المتفع ملزماً بتعويض ما للشريك الآخر على أساس أنه كان مقصداً نصيبه أو مانعاً إياه من الإنضاع به .

* الموضوع الفرعى : لجان القسمة :

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥

مقاد المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف يدل على أن لجان القسمة المنشأة بموجب هذا القانون لا تختص بالفصل فى أصل الإستحقاق أو مقداره عند المنازعة فيه ولا بالفصل فى المنازعة حول تحديد مصرف الوقف وما إذا كان أهلياً أم غيراً باعتبارها منازعة فى أصل الإستحقاق، وإنما تأمر إذا ما أثبتت لديها منازعة من ذلك إما برفض طلب القسمة وإما بإجرائها حسبما تراه ظاهراً من الأوراق، ويكون حكمها بالقسمة فى هذه الأحوال غير مؤثر على الحق المتنازع فيه وغير مانع من رفع الدعوى به إلى المحكمة المختصة.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

القرارات النهائية للجان القسمة المشكلة وفقاً للقانون ٥٥ سنة ١٩٦٠ تعتبر بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن وفقاً للمادة ١٢ من القانون السالف فإن هذه القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة - وفى حدود اختصاصها - تكون لها قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معه للخصوم العودة إلى مناقشة ما فصلت فيه فى أى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة ويجوز القرار فى هذا الخصوص حجة تعصمه من محاولات النيل منه.

• الموضوع الفرعي : ماهية عقد القسمة :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٥

حق الشريك في إقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفاً فيه يظل قائماً له ما بقيت حالة الشروع ويكون لورثته من بعده، ذلك أن عقد القسمة ليس من العقود التي لشخصية عاقلها اعتبار في إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجراؤها قضاء، ولا يحول دون مباشرة الورثة لهذا الحق كون العقد الذي لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو في قصد من وقعه إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات بل لكل من يمتلك نصيبه، ومن ثم فإنه لا ينقضى بموت ذلك الشريك .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٢

عقد القسمة من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق، ومن التصرفات المالية الدائنة بين النفع والضرر ومن ثم فإذا كان أحد أطرافها قاصراً فإن عقد القسمة يكون قابلاً للإبطال لمصلحةه وبزول حق التمسك بالإبطال ياجازته التصرف بعد بلوغه من الرشد .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٩

- المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أنه " إذا وقع على ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة الأذنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وجب على ذوى الشأن أن ينفقوا على من تزول إليه ملكية الأرض منهم " فقد دلت على أنها إنما تنصب على التصرفات والوقائع التي تكسب ملكية الأطنان الزراعية وتؤدي إلى تجزئتها لأقل من خمسة الأذنة ولا تنصرف إلى قسمة هذه الأطنان بين الشركاء على الشروع، والعلة في ذلك واضحة إذ أن القسمة باعتبارها كاشفة للحق لا منشئة له لا تكسب أطرافها ملكية جديدة بل تقرر ملكية كل شريك حصة مفرزة بعد أن كانت شائعة وتؤدي إلى تجزئة ملكية الأطنان التي تناولها، ذلك أن هذه الملكية تعتبر مجزأة فعلاً بين الشركاء بمقتضى سند اكتسابها ومنذ قيام حالة الشروع بين الشركاء وكل ما ترتب على قسمتها هو تحويل الحصة الشائعة إلى مفرزة ومن ثم فإن النعي على عقد القسمة بالبطال بدعوى مخالفة المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي والقول ببقاء ملكية الطاعن شائعة بما يحوله حق طلب الشفعة في القدر المتصرف فيه، يكون على غير أساس .

- إذا كان ما انتهى إليه الحكم من تكليف للمحرر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا قسمة مؤقتة هو تكليف صحيح تزودى إليه عبارة العقد، ثم رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الشريك المتناقسم فى الأخذ بالشفعة، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣

الأصل فى انتقال الملكية للورثة أنها تنتقل شائعة بينهم حتى تتم القسمة وعندئذ يعبر المتناقسم فيما كان محلاً للقسمة، وعلى ما تقتضى به المادة ٨٤٣ من القانون المدنى، مالكاً للحصة التى آلت إليه من وقت أن تملك فى الشيوع وأنه لم يملك غيرها فى بقية الحصص وبذلك يظل ما لم يدخل القسمة من المال الشائع على حاله شائعاً بين الورثة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجعل ملكية المال الشائع والذى لم تشمل القسمة قاصرة على من حصل من المتناقسمين على نصيب يقل عن نصيبه الميراثى دون أن يفصح عن سبب ذلك مع أن حصول أحد المتناقسمين على أقل من نصيبه الشرعى لا يقتضى بطريق اللزوم إعباره مالكاً لما لم تشمل القسمة من أعيان التركة، فإنه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٣٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١

إذا كان من المقرر أن عقد القسمة يعقد بين الشركاء فى ملكية المال الشائع ومحل المال المملوك ملكية شائعة بين الجميع وهو من العقود التبادلية التى تقابل فيها الحقوق، وكان المطعون عليهما الأول والثانى لا يملكان فى مال مورث الطاعنين - الثلاثة المذنة التى إشتراها من المطعون عليه الأخير شيئاً، فإن إقسام هذا القدر لا تتوافر فيه شرائطه المقررة فى القانون لعقد القسمة. وكان مؤدى ذلك أن مورث الطاعنين يكون قد تنازل عن ماله لإخوته بدخوله فى عقد القسمة دون مقابل مما يجعل العقد هبة مستورة فى عقد قسمة فقد شروطه القانونية ولم تتم - بإعبارها هبة - فى ورقة رسمية فتقع باطله طبقاً لنص المادة ٤٨٨ من القانون المدنى، هذا إلى أنه يكون قد تنازل بموجب هذه القسمة عن مال لإخوته دون سبب مما يفقد العقد ركناً من أركانه ويضحي إلزامه فيه باطلاً بطلاناً مطلقاً لنص المادة ١٣٦ من القانون المدنى.

* الموضوع الفرعى : وقف دعوى القسمة :

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

- التمسك بموجب وقف دعوى القسمة حتى يفصل نهائياً فى الملكية هو من شأن الخصم الذى نازع فى هذه الملكية ولا صفة لغوه من الخصوم فى التحدى به.
- محكمة الموضوع تقدير ما إذا كانت المنازعة فى الملكية فى دعوى القسمة جدية ومؤثرة على الدعوى حتى توقف السير فيها أو أنها ليست كذلك فطرحها جانباً وتسير فى الدعوى.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١/٢٥/١٩٩٠

النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٣٦ من القانون المدني والنص في المادة ٨٣٨ من هذا القانون يدل على أن الشارع ناط بمحكمة المواد الجزئية إختصاصاً إستثنائياً بنظر دعوى قسمة المال الشائع أباً كانت قيمتها ويمتد إختصاصها إلى المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص إلا إذا كان يدخل في إختصاصها العادي، فإذا ما أثبت في دعوى القسمة منازعة لا تتعلق بتكوين الحصص وتخرج عن الإختصاص العادي للمحكمة الجزئية وجب عليها أن رأت جديتها أن توقف دعوى القسمة حين الفصل نهائياً في هذه المنازعة. وهي لا تكفي في ذلك بإصدار حكم بالوقف بل ينبغي أن يكون الحكم مقروناً بإحالة المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها وأن تصين للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها مما يستتبع أن تكون الدعوى بتلك المنازعة قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية واتصلت بها قانوناً بمقتضى هذه الإحالة دون حاجة لأن يسلك الخصوم الطريق العادي لرفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات إذ قد إستنتت هذه المادة بصريح نصها من إتباع هذا الطريق ما ينص عليه القانون من سبيل آخر لرفع الدعاوى، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المنازعة النسي أثبتت في دعوى القسمة على ملكية العقار قد أحيلت إلى محكمة لنا الابتدائية للفصل فيها إعمالاً لحكم المادة ٨٣٨ من القانون فإن الدعوى بهذه المنازعة تكون قد رفعت واتصلت بها تلك المحكمة على نحو يتفق وصحيح القانون .

عقد الكفالة

• الموضوع الفرعي : أثر تضامن الكفيل مع المدين :

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

إن ما ورد بالمادة ١١٠ من القانون المدني " القديم " من أن " مطالبة أحد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى بالدين يسريان على باقي المدينين " هو إستثناء من الأصل الذي من مقتضاه أن إنقطاع التقادم المؤتب على المطالبة الرسمية بالدين لا يصدى أثره من وجه إليه الطلب، ومن ثم وجب أن يلتزم في تفسيرها ما ورد به صريح نصها، وأن تحصر آثار النياية المتبادله المتفوضه قانونا بين المدينين المتضامنين في حدود التزامهم الأصلي كمقتضى النص، فلا يجوز أن يسوى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن، لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصوره ادنا أصليا، بل يبقى إلتزامه تبعيا وإن كان لا يجوز له التمسك بإلزام الدائن بمطالبة المدين بالوفاء أو التنفيذ على أمواله أولا وينبى على كون إلتزام الكفيل تابعا لإلتزام المدين أنه يقتضى حتما بإنقضائه، ولو كان التقادم قد إنقطع بالنسبة للكفيل، ولا فرق في هذا الحكم بين الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن. وإذن فمعى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بالدين أسس قضاءه على أن الدين المطالب حقا وفائده في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠، وإن الدعوى رفعت على الضامن المتضامن في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أى قبل سقوط حق المطعون عليها الأولى في المطالبة به، وعلى أن رفع الدعوى على الضامن المتضامن يقطع مده التقادم بالنسبة له وللمدينين على السواء، لأن مطالبة بالدين تعتبر مطالبة لهم يؤتب عليها أثرها فتقطع المدة بالنسبة إليهم جميعا عملا بالمادة ١١٠ مدني " قديم ". فإن ما قرره هذا الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

لئن كان تحرير إستحجاج عدم الدفع شرطا للرجوع على المظهرى الورقة التجارية وضمائمهم فإنه لا يعتبر كذلك بالنسبة للرجوع على المدين الأصلي وضمائه الإحتياطي. وإذ كان الطاعن قد إستند في نفيه إلى المادة ١٦٩ من قانون التجارة وهي على ما هو ظاهر من نصها خاصة بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع على المظهرين وضمائمهم الإحتياطيين إذا أهمل الواجبات المنصوص عليها فيها، فلا وجه تبعاً لذلك لتمسك الطاعن وهو كفيل متضامن مع المدين الأصلي بتطبيق تلك المادة .

الطنع رقم ٢٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قننى ٤٠ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩
الكفيل المتضامن يعتبر بوجه عام فى حكم المدين المتضامن من حيث جواز مطالبة الدائن له وحده بكل الدين ودن إلزام بالرجوع أولاً على المدين الأصلي أو حتى مجرد إختصاصه فى دعواه بمطالبة ذلك الكفيل بكل الدين.

الطنع رقم ٢٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٦
إن مطالبة المدين وإستصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة القادم بالنسبة للكفيل المتضامن إذا كان لم يطالب ولم يحكم عليه معه.

الطنع رقم ١٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٢
إن المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون المقارية، بعد أن ذكرت أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلاً للتخفيض، عقت على ذلك بقولها : " على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل ". ومع صراحة هذا النص لا يصح التحدى فى هذا المقام بما نصت عليه المادة ٥٠٩ من القانون المدنى من أنه " يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين، وله أن يتمسك بجميع الأوجه التى يحتج المدين بها ما عدا الأوجه الخاصة بشخصه ". بل الواقع أن الشارع إذ أورد ذلك الحكم فى المادة ١٤ المذكورة مع قيام المادة ٥٠٩ إنما قصد أن يعارض به حكم هذه المادة التى كانت تحت نظره فى حسابه. ولا يصح الإعتراض بأن عقد الكفالة إنما هو عقد تابع للإلزام الأصلي فلا يقوم إلا بقيامه مع إبراء ذمة المدين من بعض الدين لا يكون للإلزام الأصلي بالنسبة إلى باقى الدين وجود وإذن لا يكون لعقد الكفالة وجود - لا يصح لأن الرجوع على الكفيل هنا مستمد من القانون فهو قائم على أساس مستقل لا يتأثر بما يتأثر به الإلزام الأصلي .

* الموضوع الفرعى : أسباب مصادرة الكفالة :

الطنع رقم ٢٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣١/١١/٢٦
تأزّل الطاعن عن طعنه يجعله ملزماً بمعاريف الطعن، لأنه هو المتسبب فيها. أما الكفالة المودعة منه فلا تصدر، إنما يحكم بمصادرة الكفالة فى حالتين فقط : الأولى إذا قضت محكمة التقض بعدم قبول الطعن والثانية إذا قضت بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

*** الموضوع الفرعي : التزامات الكفيل :**

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨
كفالة المدين وإن كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته إلا أن إلتزام الكفيل يظل بحسب الأصل - تابعاً للإلتزام الأصلي، فلا يقوم إلا بقيامه، ويكون للكفيل التضامن أن يتمسك قبل الدائن بكفالة الدفوع المتعلقة بالدين .

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٥
إلتزام الكفيل - متضامناً كان أو غير متضامن - هو إلتزام تابع لإلتزام المدين الأصلي وذلك على خلاف المدين التضامن مع مدينين آخرين، فإنه يلتزم إلتزاماً أصلياً مع سائر المدينين، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان كفيلاً للمدين الأصلي فى تنفيذ إلتزام هذا الأخير قبل الشركة الطاعة ولم يكن مدينأً أصلياً معه فى هذا الإلتزام فإن الحكم المطعون فيه - إذ أجرى أحكام الكفالة على إلتزام المطعون ضده - لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨
إلتزام الكفيل - متضامناً أو غير متضامن - يعتبر إلتزاماً تابعاً لإلتزام المدين الأصلي، فلا يسوغ النظر فى إعمال أحكام الكفالة على إلتزام الكفيل قبل البت فى إلتزام المدين الأصلي.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٤
إلتزام الكفيل متضامناً كان أو غير متضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إلتزام تابع لإلتزام المدين الأصلي فلا يقوم إلا بقيامه.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢
إن إمهال المؤجر المستأجر فى الوفاء بأجرة الأرض لا تأثير له فى إلتزام الكفيل، وعدم توقيع الحجز التحفظى على الزراعة لا يعتبر تقصيراً محلياً للزمة الكفيل مما ينطبق عليه حكم المادة ٥١٠ من القانون المدني ما دام هذا الحجز يتعارض مع الإمهال الذى هو حق مطلق للمؤجر وما دام للكفيل بمقتضى المادة ٥٠٣ - على الرغم من ذلك الإمهال - مطالبة المستأجر وتوقيع الحجز التحفظى على ما يضمن الأجرة المستحقة .

*** الموضوع الفرعي : الكفيل المتضامن والمدين المتضامن :**

الظعن رقم ١١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٦

إن الشارع لم يقصد التسوية بين المدين المتضامن والكفيل المتضامن في الحكم الذي نص عليه بالمادة ١١٠ من القانون المدني من أن " مطالبة أحد المدين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدين، بل جعل هذا الحكم أن يكون التضامن الذي يربط المصنفين بعضهم ببعض ناشئاً من مصدر واحد. وإذا لمطالبة أى واحد من المدين المتضامين تسرى في حق باقي المدين، كما أن مطالبة أى واحد من الكفلاء المتضامين تسرى في حق سائر زملائه لإتحاد المركز والمصلحة إتحاداً يتخذ منه القانون أساساً للإلزام نوع من الوكالة ينهم في مقاضاة الدائن لهم. ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ سارياً فيما بين المدين المتضامين بعضهم وبعض وفيما بين الكفلاء المتضامين بعضهم وبعض لا فيما بين المدين وكفيله المتضامن معه .

*** الموضوع الفرعي : حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامين :**

الظعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٧

حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامين غير مقيد بأى قيد. فإذا كان الحكم قد إنتهى إلى أن الشريك المتضامن قد أعطى في الكفالة التى عقدتها مع الغير بإخفائه حقيقة صفته فى النيابة عن الشركة ورب على ذلك أن هذا الغير أصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة - التى إدعى الشريك أنه يمثلها مع المدين فى الوفاء بالدين فإنه لا يؤثر فى تحقق هذا الضرر القول بملامة المدين أو الضامين الآخرين. ولا يقبل من الشريك المذكور أن يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئولية مردها الخطأ التدليسى .

*** الموضوع الفرعي : رجوع الكفيل المتضامن على المدين :**

الظعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٨

إذا كان أساس دعوى رجوع الكفيل على المدين بما أوفاه عنه هو حلول الكفيل محل الدائن فى الرجوع على المدين - حلولاً مستمداً من عقد الحلول المبرم بين الدائن والكفيل ومستنداً إلى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٢٩ من القانون المدني اللتين تقضيان بأنه إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل المولى محل الدائن الذى إستوفى حقه إذا كان المولى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه وأن من حل قانوناً أو إتفاقاً محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من

دلوع وكان القرض - المكفول - عملاً تجارياً بالنسبة لطرفيه فإن الكفيل الموفى يحمل محل الدائن الأصلي فيه بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية وبالتالي يكون للكفيل أن يرفع دعواه على المدين أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

- الحكم الذي يصدر على الكفيل المتضامن لا يعتبر حجة على المدين إذا لم يكن مختصماً في الدعوى وذلك سواء في القانون المدني الملغى أو في القانون القائم فقد إستقر قضاء محكمة النقض في ظل القانون الملغى على أن حكم المادة ١١٠ منه الذي يقضى بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين بسريانه على باقي المدينين، هذا الحكم لا يسرى إلا فيما بين المدينين المتضامين بعضهم وبعض ولا يجوز أن يسرى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مديناً أصلياً بل يبقى إلزامه تبعياً. أما القانون القائم فقد نص في المادة ٢٩٦ منه على أنه إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامين فلا يحتاج بهذا الحكم على الباقيين ومقتضى ذلك أنه فيما بين المدينين المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم الصادر ضد أحدهم حجة على باقيهم ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن حجة على المدين.

- للمدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدلوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ثم الدفع بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ومن ثم للمطعون ضده " النابع " أن يتمسك قبل الطاعة " المبرور " بهذا التقادم متى إنقضى على علم المبرور بمحدوث الضرر بالشخص المسئول عنه ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم الذي إستحدث هذا التقادم دون أن يرفع المبرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المبرور لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع كما لا يعتبر الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى حجة عليه إذا لم يختصم فيها.

* الموضوع الفرعي : علاقة الكفلاء المتضامين فيما بينهم :

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٠

متى كان ولاء الكفيل المتضامين ولاء صحيحاً لدين قائم فإنه يحق له أن يرجع على باقي الكفلاء المتضامين معه كل بقدر حصته في الدين الذي أولاه للدائن. ويكون هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة البادلية المفترضة قانوناً بين المتعهدين المتضامين في الدين على ما تقرره المادة ٩٠٨ من القانون المدني الملغى. وإذا كانت الدعوى الشخصية تقدم على الوكالة المفترضة بين الكفلاء

التضامين فإنه يتعين - في شأن تقادماها - إعمال قواعد التقادم المقررة في شأن الوكالة وإعبار مدة التقادم بالنسبة لتلك الدعوى خمسة عشرة سنة تبدأ من تاريخ ولاء الكفيل التضامن إذ من هذا التاريخ فقط ينشأ حقه في الرجوع على المتهدين التضامين معه ويصبح هذا الحق مستحق الأداء.

* الموضوع الفرعي : كفالة الإلتزام المستقبل :

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨
مضى كان الطاعن - الكفيل التضامن - قد دفع لدى محكمة الموضوع بإتعدام الكفالة لعدم نشوء الدين في ذمة الدين، وإنه وقع على السند قبل حصول نجله - الدين - على المبلغ الثابت به، ورفض الحكم المطعون فيه الأخذ بدفاعه إستناداً إلى " أن المستأنف عليه - الطاعن - بوصفه محامياً على دراية واسعة بالقانون لا يقبل منه هذا الدفاع. ولا يمكن أن يتبادر إلى الذهن إلا أنه وقع على السند بعد أن بعض نجله الدين الثابت به، فضلاً عن أنه ليس للمستأنف عليه أن يحدى بأنه وقع على اليد باعتباره ضامناً لنجله في دين مستقل بعد أن وعده المستأنف بأنه سيقوم بدفع هذا المبلغ لنجله المذكور لأن هذه الأقوال المرسلة لا تكفي لهدم ما ثبت في سند المدبونية من أن الدين تم قبضه من الدين الأصلي " فإن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن، لأن توقيع الطاعن بصفته ضامناً متضامناً على السند المطالب بقيمته والذي خلا من توقيع الدين لا يدل بذاته على وجود الدين المكفول في ذمة هذا الأخير كما أن القول بدراية الطاعن الواسعة بالقانون لا يصلح تبريراً لقضائه في هذا الخصوص طالما كان القانون يميز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدماً المبلغ المكفول. إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين إثبات الإلتزام الأصلي والإلتزام التابع، وكانت القرائن التي ساقها لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في خصوص إثبات الدين، فإنه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال والخطأ في القانون .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤
إذا عين الكفيل في الإلتزام المستقبل مدة الكفالة فإنه يكون ضماناً لما ينشأ في ذمة الدين من إلتزامات خلال هذه المدة بشرط ألا تتجاوز هذه الإلتزامات الحد الأقصى المتفق على كفايته وإذا كان الطاعن الثاني قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأنه ضمن الديون التي تنشأ في ذمة الطاعن الأول حتى . في حدود مبلغ . جنبهاً كما هو ثابت من عقد الكفالة المفقود بينه وبين البنك المطعون ضده في . وأن الطاعن الأول قد ورد للبنك خلال تلك المدة ألقائاً تزيد قيمتها على المبلغ المكفول فبرئت ذمته بذلك من هذا المبلغ وكان الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه فإنه يكون معيباً قاصراً البيان

*** الموضوع الفرعي : كفالة الإلتزامات الناشئة عن الحساب الجاري :**

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦

كفالة الإلتزامات الناشئة عن الحساب الجارى هي كفالة لدين مستقبلي لا يعين مقداره إلا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد، ومن ثم فلا تصح هذه الكفالة - وفقاً لنص المادة ٧٧٨ من القانون المدني - إلا إذا حدد الطرفان مقدماً في عقد الكفالة قدر الدين الذي يضمنه الكفيل. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر في قضائه وأنهى إلى أن المقد المبرم بين الطرفين قد تضمن كفالة المدين في التوريد في حدود المبلغ الذي تسلمه وقد ورد المدين ألقطاً تزييد قيمتها على هذا المبلغ، ولم يتضمن العقد تحديداً لأى مبلغ يكفله المطعون ضده عن رصيد الحساب الجارى للعمليات الأخرى مما يجعله غير مسئول عن كفالة هذا الرصيد، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

*** الموضوع الفرعي : كفالة الدين التجارى :**

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٢/٣/١٩٨١

النص في المادة ١/٧٧٩ من التقنين المدني على أن " كفالة الدين التجارى تعتبر عملاً مدنياً ولو كان الكفيل تاجراً، على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضماناً أحياطياً أو عن تظهير هذه الأوراق تعتبر دائماً عملاً مدنياً بالنسبة للكفيل حتى ولو كان الإلتزام المكفول إلتزاماً تجارياً أو كان كل من الدائن والمدين تاجراً وكان الكفيل نفسه تاجراً وذلك إستهاء من القاعدة التى تقضى بأن إلتزام الكفيل تابع لإلتزام المكفول لأن الأصل فى الكفالة أن يكون الكفيل متبرعاً لا مضارباً فهو إذن لا يقوم بعمل تجارى بل بعمل مدنى.

*** الموضوع الفرعي : ماهية الكفالة الشخصية :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١/٧/١٩٣٧

إذا كان الثابت من نصوص عقد الإجازة والمحرر المثبت لإلتزام كفيل أحد المسافرين أن التامين المشترك عن وفاء الأجرة هو بقدر أجرة سنة، وأن الكفيل كفيل أحد المسافرين فى نصف مبلغ التامين، وأن المستأجر الآخر المتضامن معه قدم رهناً عقارياً عما يخصه فى التامين، وقبل المؤجر هذين التامينين الشخصى والعينى، فإن التكليف الصحيح لهذه الكفالة هو أنها كفالة شخصية مقصورة على المكفول وبقدر ما هو ملزم به. فإذا جعلتها المحكمة متعدية إلى الشريك فى الإجازة، وألزمته بناء على ذلك بمقدار ما دفعه الكفيل عن مكفولة، فهذا تكليف خاطئ يستوجب نقض الحكم. ذلك لأن القانون يقضى بأن الكفيل الذى

يضمن أحد المدينين التضامين يملك قبل من كفله منهم الحق في المطالبة بجميع ما دفعه عنه عملاً بالمادة ٥٠٥ من القانون المدني، وليس له قبل المدينين الآخرين إلا أحد سبيلين : " الأول " أن يستعمل باسم مكنوله حقه قبلهم في المطالبة بما يجوز له أن يرجع به عليهم، وذلك عملاً بالمادة ١٤١ من القالسون. " والثاني " أن يرجع عليهم بدعوى الإثراء على حساب الغير Aetion de in rem verso عملاً بالمادة ١٤٤.

* الموضوع الفرعي : ماهية عقد الكفالة :

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩
الكفالة يمكن أن ترد على أى إلزام متى كان صحيحاً وأيا كان نوعه أو مصدره ما دام يمكن تقديره نقداً أو يوجب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات، وليس فى أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الإلتزامات الموثبة على عقد فى ذمة عاقدبه كليهما بأن يتعهد لكل منهما بأن يفى له بإلتزام التعاقد الآخر فى حالة تخلف هذا المدين عن الوفاء به، وفى هذه الحالة يتعقد عقد الكفالة بين الكفيل وبين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائناً للآخر بالإلتزامات الموثبة له فى ذمته بمقتضى العقد الأصلى المبرم بينهما

الطعن رقم ٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١/٤/١٩٣٧
إن الكفالة من عقود التبرع فيجب عملاً بالمادتين ٥١٦ و ٥١٧ من القانون المدني أن يكون بيد الوكيل الذى يكفل الغير لياحة من موكله تفويض خاص بذلك. فإذا نص الوكيل على تحويل الوكيل أن يره من ما يرى رهنه من أملاك الموكل ويقبض مقابل الرهن فإنه يكون مقصوراً على الإستئذنة ورهن ما يفى الدين من أملاك الموكل. ولا يجوز الإعتماد عليه فى أن يكفل الوكيل باسم موكله مدبناً وأن يره أطيان الموكل تأميناً للوفاء بالدين .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣٩
إذا قضت المحكمة بأن الكفالة المطعاة لشخص عندما يرسو عليه مزاد إستجار أطيان إنما كانت عن إيجار هذه الأطيان المهيئة التى لم يتم إستجارها، وأنها لا تنسحب على إيجار أطيان أخرى تم إستجارها من صاحب الأطيان الأولى، فلا شأن لمحكمة النقض بها متى كانت قد أوردت فى أسباب حكمها الإعتبارات التى رأت أنها هى التى حملت الكفيل على الكفالة، وأبرزت ما بين عملية الإيجار التى تمت والعملية التى لم تتم من مغايرة، وكان ما إنتهت إليه من ذلك غير متعارض مع عبارات عقد الكفالة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥

الكفالة عقد ينطوي على تبرع فلا يسوغ إجراؤه بطريق الوكالة إلا بعد إثبات توكيل خاص به " المادة ٥١٦ مدني ". فالالتوقيع على عقد الكفالة، بناءً على توكيل مرخص فيه للتوكيل بالإقرار والصلح لا يصح. و التوكيل العام في جنس عمل وإن كان معتبراً بدون نص على موضوع العمل لا يسرى على التبرعات " المادة ٥١٧ مدني " .

* الموضوع الفرعي : مسئولية الكفيل :

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٥

الكفيل التضامن وإن كان يفقد بعض المزايا المقررة للكفيل العادي والتي لا تنطبق أساساً مع فكرة التضامن إلا أنه يظل ملتزماً التزاماً تابعاً يتحدد نطاقه - طبقاً للقواعد العامة - بموضوع الالتزام الأصلي في الوقت الذي عقدت فيه الكفالة.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤

إذ تمسك المطعون ضده " الكفيل " بحكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني وطلب براءة ذمته من دين الضريبة لأن الطاعن وهو الدائن قد أضحى بتقصيره التأمين الخاص المقرر لهذه الضريبة وهو حق الإمتياز المصوص عليه بالبلاد ٢٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والمقرر على المباني قبل إلزائها وعلى الأتقاض بعد هدمها، وكان مفاد المادة ٢٧ سالفه الذكر أن للحكومة حق إمتياز خاص بدين الضريبة على المباني فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب على أن الطاعن " الدائن " هو الذي تسبب بخصته في ضياع هذا الضمان الخاص المقرر بحكم القانون لدين الضريبة، أن ذمة الكفيل - المطعون ضده - تبرأ بقدر ما أضحى الدائن من هذه الضمانات، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني ولا محل لما يثيره الطاعن من أن تأخيرها في المطالبة بالضريبة لا يترتب عليه إلا مجرد إضعاف الضمان العام المقرر له على أموال مدينه وهو ما نصت عليه المادة ٧٨٥ من القانون المدني لأنها لا تنطبق على واقعة الدعوى.

عقد المعاوضة

* الموضوع الفرعي : الرجوع في البذل :

الظعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦
مضى كان الطاعنان قد استندا في دفع الدعوى إلى عدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقاً للمادة ٣٥٩ من القانون المدني [القديم] الذى يحكم النزاع ولم يرد الحكم على هذا الدفلا مع ما له من أثر فى مصرى الدعوى فإنه يكون قاصر البهان قصوراً يستوجب نقضه

* الموضوع الفرعي : بطلان عقد المعاوضة :

الظعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٩
مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من القانون المدني أن الخلف - الذى تصرف له المدين بعقد معاوضة - إذا ما تصرف بدوره إلى خلف آخر بعقد معاوضة، فإن على الدائن الذى يطلب عدم نفاذ التصرف الأخير فى حقه أن يثبت فشل الخلف الثانى وألزمه القانون أن يثبت علم هذا الخلف الأخير بأمرين الأول وقوع غش من المدين وهو أن التصرف منه ترتب عليه إعساره أو زيادة إعساره والثانى وهو علم الخلف الأول بفشل المدين.

* الموضوع الفرعي : تسليم الأرض المتبادل عليها :

الظعن رقم ٦٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١١
التأخر فى تسليم الأرض المتبادل عليها تقصير تعالذى حكمه وارد بالمادة ١١٩ من القانون المدني وهو إيجاب التضمنات على المدين المقصر، ثم بالمادة ١٢٠ التى تقضى بأن تلك التضمنات لا تكون مستحقة إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً. وهذه القاعدة العامة هى نفس القاعدة الواردة فى باب البيع فى المادة ٢٧٨ عند تأخر البائع عن تسليم المبيع، تلك المادة التى يسرى حكمها على المقايضات بمقتضى المادة ٣٦٠ الواردة فى باب المعاوضة.

* الموضوع الفرعي : دعوى المتقاضى :

الظعن رقم ٣٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧
ولا يمكن تأسيس دفع دعوى المتقاضى من جانب من إشتى الوض على أنه إشتى من غير مالك، وأنه مع ذلك وضع يده بهذا السبب الصحيح المدة القصيرة المكسبة للملكية، فإن المقام فى هذه الحالة ليس

مقام تحد من المشتري بعقده المسجل لإثبات ملكيته لما إشتراه، وإنما هو مقام دفع دعوى الإنفساخ والرد التي أدخل فيها بسبب وجود العوض تحت يده. وهذه الدعوى قد نص القانون على سقوطها بالنسبة له بمضى خمس سنوات من تاريخ المقايضة .

*** الموضوع الفرعي : دعوى إنفساخ البذل لإستحقاق العوض :**

الظعن رقم ٣٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧
يجوز للمبادل أن يوجه على المتبادل معه دعوى إنفساخ البذل لإستحقاق العوض الذي تسلمه، ولو كان عقد البذل غير مسجل .

*** الموضوع الفرعي : دعوى بطلان المعاوضة :**

الظعن رقم ٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢١ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٨
إن إستحالة رد الأبطال المتبادل عليها بسبب نزح ملكيتها جبراً وقهراً من يد المتبادل الذي يتمسك ببطان المبادلة ليست في حد ذاتها مانعة من قبول دعوى البطلان. أما إذا كانت الإستحالة ناشئة عن تصرف من طالب البطان يهض دليلاً على إجازته العقد المشوب بالتدليس، فعندئذ لا تقبل منه دعواه .

*** الموضوع الفرعي : سريان أحكام البيع على المقايضة :**

الظعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧
تنص المادة ٤٨٥ من التقنين المدني - على أنه - " تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة، ويعتبر كل من المتقايضين بائعاً للشيء الذي قايط به، ومشترياً للشيء الذي قايط عليه " ومن المقرر أن إلزام البائع بضمان عدم التعويض للمشتري في الإنضاع بالمبيع أو منازعته فيه وفقاً للمادة ٤٣٩ من التقنين المذكور إلزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعويض، وعليه فلا يجوز للمبادل على عقار منازعة المتبادل معه أو ورثته إستناداً إلى أن عقد البذل لم يسجل لأن عليه إلزاماً شخصياً بتمكينه من الإنضاع بهذا العقار، وحيازة هادئة فينشأ عن عقد البذل بمجرد إنعقاده.

الظعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٤/١/١
المقايضة ليست فحسب مبادلة حق ملكية بحق ملكية آخر بل هي قد تكون مبادلة حق إنضاع بحق إنضاع ويسرى عليها في الأصل أحكام البيع فيعتبر كل متقايض بائعاً للشيء الذي كان مملوكاً له وقايط به ومشترياً للشيء الذي كان مملوكاً للطرف الآخر وقايط هو عليه، والآثار التي ترتب على المقايضة هي

نفس الآثار التي تترتب على البيع من حيث إلزامات البائع، فيلتزم كل من المتقايضين بنقل ملكية الشيء الذي يقايض به إلى الطرف الآخر كما يلتزم بتسليمه إياه وبضمان العرض والاستحقاق.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٤

إذا استحق الغير جزءاً من أحد العقارين المتبادلين في عقد المقايضة فلا يكون لنزاع هذا الجزء إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٧ مدني من أحد أمرين : طلب فسخ عقد البذل وإسرداد العقار الذي أعطاه أو المطالبة بالتضمينات، وفي الحالة الثانية لا يكون له بدلين بالتضمينات حق إمتياز على العقار الذي أعطاه، لأنه لا يمكن أن يقال أن التضمينات تمثل ثمن العقار فيكون في مركز البائع صاحب حق الإمتياز بل هي مقابل إستحقاق الغير للعقار الذي أخذه، فهو في مركز مشتري إلتزعت ملكية ما إشتراه، فيكون في مقام دائن عادي. ولا يمكن أن يغير من طبيعة هذا الدين أن يكون الحكم بصحة عقد البذل قد حفظ له حق الرجوع بضمن ما استحق أو أن يكون الحكم الذي قضى له بالتضمينات عن إستحقاق جزء من العقار للغير قد قضى له أيضاً بحبس العقار الذي أعطاه تحت يده، لأنه مهما يكن من أمر الحكم بالحبس فإنه لا يمكن أن يحس حقوق الدائنين الذين سجلوا حقوقهم قبل وجود هذا الحق له .

* الموضوع الفرعي : ماهية المقايضة :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٧/١/١٩٣٧

المقايضة هي - حسب ما عرفها القانون في المادة ٣٥٦ مدني - عقد يلتزم به كل من المتعاقدين بأن يعطي للآخر شيئاً مقابل ما أخذه منه. وينتهي على ذلك أن كل متقايض يعتبر باتعاً ومشترطاً في وقت واحد. ولهذا نصت المادة ٣٦٠ من القانون المدني على أن القواعد المختصة بعقد البيع تجرى كذلك في المقايضة إلا ما استثنى بنص صريح في القانون. فإذا ما استحق أحد البديلين في عقد المقايضة فإنه يجب الرجوع في ذلك إلى أحكام ضمان الإستحقاق المقررة في موضوع البيع. وقد نص القانون في المادة ٣٥٩ مدني على أن المتقايض الذي يستحق عنده البذل يكون غيراً بين أن يرفع على من تعاقده معه دعوى بالتضمينات أو دعوى الفسخ مع إسرداد القبض الذي أعطاه. ولم يخالف الشارع في هذا الصدد أحكام الضمان التي سنّها في البيع إلا بما أوردته في الشق الأخير من المادة ٣٥٩ المذكورة متعلقاً بغير المتعاقدين فقط. وذلك بنصه على جواز المطالبة برد ذات العين للسلمة من المتقايض ولو كانت تحت يد الغير إذا كانت عقاراً ولم يكن قد مضى خمس سنوات من تاريخ المقايضة. أما فيما بين المتعاقدين فإن حق الفسخ وإسرداد القبض، كما في البيع، لا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ الإستحقاق .

• الموضوع الفرعي : ميعاد دعوى المعاوضة :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٧ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ المذكورة إنما وضعت لتقرير حكم خاص بالمقايضة وهو تحديد المدة التي يجوز فيها للمتعارض الذي استحق عنده العوض مقاضاة من يكون العوض الآخر تحت يده بسبب قانوني فلا علاقة لها بأحكام إنتقال الملكية بالعقد، تلك الأحكام التي جاء بتعديلها قانون التسجيل الجديد ولذلك فإن حكمها باق لم يمس قانون التسجيل المذكور .

عقد المقاولة

• الموضوع الفرعي : آثار عقد المقاولة :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠١٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩
مضى كان إعمال آثار عقد المقاولة وفقاً للقانون يؤدي إلى اعتبار الجمعية التعاونية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المقاول المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد وتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بتلك الالتزامات فإنه لا يجوز قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت أن حق الجمعية في طلبه قد إنتقل إليه بما ينتقل به هذا الحق قانوناً إذ لا تقبل الدعوى إلا من صاحب الحق المطلوب الحكم به ولا يكفي لإعبار هذا العضو مالِكاً للحق وذا صفة في النداعى بشأنه مجرد إقرار الجمعية له بهذا الحق إذ يجب ثبوت أنه إكتسبه بإحدى الطرق المقررة في القانون لكسبه.

• الموضوع الفرعي : أثر فسخ عقد المقاولة :

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٧
الحكم بفسخ عقد المقاولة يبنى عليه انحلاله واعتباره كأن لم يكن، ولا يكون رجوع المقاول - الذى أحل بالتزامه - بقيمة ما استحدثه من أعمال إلا استناداً إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذى لفسخ وأصبح لا يصلح أساساً لتقدير هذه القيمة. ولما كان مقتضى مبدأ الإثراء وفقاً للمادة ١٧٩ من القانون المدنى، أن يلتزم الثرى بتعويض الدائن عما إنفق به ولكن بقدر ما أنثرى، أى أنه يلتزم برد أقل قيمتى الإثراء والإنقار، وكان تقدير قيمة الزيادة في مال الثرى بسبب ما استحدث من بناء يكون وقت تحققه أى وقت استحداث البناء، بينما الوقت الذى يقدر فيه قيمة الإنقار هو وقت الحكم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم في تقدير قيمة الإنقار هو وقت الحكم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم في تقدير قيمة ما زاد في مال المطعون عليه - رب العمل بسبب ما استحدثه الطاعن - المقاول - من أعمال البناء، الحدود الواردة على عقد المقاول الذى قضى بفسخه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

• الموضوع الفرعي : إلتزامات المقاول :

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢١
لئن كان الأصل أن المقاول الذى يعمل بإشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس العمارى لا يسأل عن تدهم البناء أو عن العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته إذا كان ذلك ناشئاً عن

أخيراً في التصميم الذي وضعه رب العمل، إلا أن المفاوض يشترك في المسؤولية مع صاحب العمل إذا كان على علم بالخطأ في التصميم أو قرأه أو كان ذلك الخطأ من الموضح بحيث لا ينفى أمره على المفاوض الجرب.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

- سلم رب العمل البناء تسليماً نهائياً غير مفيد يحتفظ ما من شأنه أن يغطي ما بالمبنى من عيوب كانت ظاهرة وقت حصول هذا التسليم أو معروفة لرب العمل، أما ما عدا ذلك من العيوب مما كان خالياً لم يستطع صاحب البناء كشفه عند تسلمه البناء فإن التسليم لا يغطي ولا يسقط ضمان المفاوض والمهندس عنه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن العيب الموجب لضمان المفاوض ناشئ عن خطئه في إرساء الأساسات على أرض قلبية غير صالحة للتأسيس عليها وعدم النزول بهذه الأساسات إلى الطبقة الصلبة الصالحة لذلك وأن التسليم لا ينفي ضمان المفاوض لهذا العيب فإنه لا يكون قد خالف القانون لأن هذا العيب يعتبر من غير شك من العيوب الخفية التي لا يغطيها التسليم.

- يكفي لقيام الضمان المقرر في المادة ٦٥١ سالف الذكر حصول تدهم المبنى ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها وبموجب الحكم أقام قضاؤه بمسئولية المفاوض طبقاً لهذه المادة على حدوث هذا التدهم خلال مدة الضمان.

- إلزام المفاوض والمهندس الوارد في المادة ٦٥١ من القانون المدني هو إلزام بنتيجة هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ومن ثم يثبت الإخلال بهذا الإلتزام بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧

- مقتضى ما نصت عليه المادتين ٦٥١ و ٦٥٣ من القانون المدني أن كل شرط في عقد الصلح يقصد به إعفاء المهندس والمفاوض من ضمان ما لم يكن قد إنكشف وقت إبرامه من العيوب التي يشملها الضمان يكون باطلاً. ولا يمتد به إذ لا يجوز نزول رب العمل مقدماً وقبل تحقق سبب الضمان عن حقه في الرجوع به.

- إقرار رب العمل في عقد الصلح بتسليمه البناء مقبولا بحالته الظاهرة التي هو عليها ليس من شأنه إعفاء المهندس والمفاوض من ضمان العيوب التي كانت خفية وقت التسليم ولم يكن يعملها رب العمل لأن التسليم ولو كان نهائياً لا يغطي إلا العيوب الظاهرة أو الملتزمة لرب العمل وقت التسليم.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٣

مفاد نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني السابق والمادة ٦٥١ من القانون المدني الحالي المقابلة للمادة السابقة، أن التزام المقاول هو التزام بنتيجة، هي بقاء البناء الذى يشيده سليما ومعينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه، وإن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما وإن الضمان الذى يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا ظهر وجود العيب فى البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تكشف آثار العيب وتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد إنتضاء هذه المدة.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧

- مفاد المادتين ٦٥١، ٦٥٤ من القانون المدني أن المشرع ألزم المقاول فى المادة ٦٥١ من القانون المدني بضمان سلامة البناء من التهدم الكلى أو الجزئى أو العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته وحدد لذلك الضمان مدة معينة هي عشر سنوات تبدأ من وقت تسلم المبنى، ويتحقق الضمان إذا حدث سبه خلال هذه المدة على أن القانون لـه حدد فى المادة ٦٥٤ مدة لتقادم دعوى الضمان المذكور وهى ثلاث سنوات تبدأ من وقت حصول التهدم أو ظهور العيب خلال مدة عشر سنوات من تسلم رب العمل البناء إلا أنه يلزم لسماح دعوى الضمان ألا تحضى ثلاث سنوات على إنكشاف أو حصول التهدم فإذا إنتقضت هذه المدة سقطت دعوى الضمان بالتقادم.

- نظم المشرع عقد المقاول بالمادة ٦٤٦ وما بعدها من القانون المدني، وأورد بهذه المواد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري بإعتبار عمله فى وضع التصميم والمقاسة وفى مراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج فى صورها، وجعل قواعد المسئولية عن تهدم البناء وسلامته تشمل المهندس المعماري والمقاول على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون مسئولا إلا عن العيوب التى أتت منه. ومن ثم فإن ضمان المهندس المعماري أساسه عقد يبرم بينه وبين رب العمل يسوجب مسئوليته عن أخطاء التصميم أو عيوب التنفيذ.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١١

مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الإشتراكات بالنسبة للعامل الذين استخدمهم لتنفيذ العمل بإعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب البناء الطرف الآخر فى عقد المقاولة وفى حالة عدم قيام الأخير بأخطار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية باسم المقاول وعنوانه فى الميعاد المقرر

يكون للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى، فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له، ما دامت المادة ١٨ المشار إليها قد ألحقت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة مورثة المطعون ضده من المبلغ موضوع التداعى ابتناء على أنها ليست صاحبة العمل بالنسبة للبناء الذى أقامته وأن عدم إخطارها الهيئة الطاعنة باسم المقاول الذى تولى البناء لا يعنى إقامته بعمال تحت أشرافها ورقابتها، فإنه يكون قد خلص إلى نتيجة سديدة فى القانون .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٨

مفاد نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية أن المقاول وحده هو الملزوم بأداء الإشتراكات للعمال الذين إستخدمهم لتنفيذ العمل بإعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب العمل الطرف الآخر فى عقد المقاولة - شريطة أن يثبت هذا الأخير أنه عهد بتنفيذ العمل إلى مقاول - وفى حالة عدم قيامه بإخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه، كان للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى خلافاً للمقاول الأصلي الذى جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن فى الوفاء بالالتزامات المقررة فى قانون التأمينات الإجتماعية، وإذا كان الحكم المطعون ضده غير ملزم بأداء إشتراكات التأمين أخذاً بدفاعه القائم على أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاول دون بحث ما أبدته الطاعنة فى دفاعها من أنه قام بنفسه بتنفيذ أعمال البناء بما يستتبع إلزامه بأداء الإشتراكات عن العمال الذين إستخدمهم، فإنه يكون قد شابه قصور فى السبب .

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ٨/٤/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزوم بأداء الإشتراكات بالنسبة للعمال بإعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب البناء الطرف الآخر فى عقد المقاولة وفى حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية باسم المقاول وعنوانه فى الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى، فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له ما دامت المادة رقم ١٨ المشار إليها قد ألحقت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون .

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٠٠٨ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المفاوض وحده هو الملزم بأداء الإشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر فى عقد المقاولة وفى حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأسم المفاوض وعنوانه فى المبدأ المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى ألام البناء بعمال تابعين له ما دامت المادة ١٨ المشار إليها قد إنقضت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩

النص فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى على أن يضمن المهندس المعمارى والمفاوض متضامين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مباني أو الأعمدة من منشآت ثابتة أخرى ويشمل الضمان النصوصى عليه فى الفقرة السابقة ما يوجد فى المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد عمارة البناء وسلامته يدل على أن إلزام المفاوض هو إلزام بنتيجة، هي بقاء البناء الذى يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وأن الإخلال بهذا الإلتزام يقوم بمجرد إثبات عدم تحقق النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما.

*** الموضوع الفرعى : التقدير المالى لعقد المقاولة :**

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٥

إذ تنقضى المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى بأنه إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن فى الوسخ توقعها وترتب على حدوثها أن تنهيك الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلأ صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول، وتنقضى المادة ٤/٦٥٨ من القانون المذكور على أنه إذا إنهار التوازن الاقتصادى بين الإلتزامات كل من رب العمل والمفاوض بسبب حوادث إستثنائية عامة لم تكن فى الحسبان وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذى قام عليه التقدير المالى لعقد المقاولة، جاز للقاضى أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد، لقد أفاد هذان النصان - وباعتبار أن النص الثانى هو تطبيق للنص الأول - أنه إذا وجد بعد صدور عقد المقاولة حادث من الحوادث الإستثنائية العامة غير متوقع عند التعاقد ترتب عليه إرتفاع أسعار المواد الأولية

أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل لما أصبح معه تنفيذ العقد مرهقاً للمقاول، فإنه يكون للقاضي فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه مما يؤدي إلى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول .

*** الموضوع الفرعي : العلاقة بين المقاول الأصلي والمقاول من الباطن :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩

إن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٦٢ من القانون المدني على أن : " وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل " يقتضي أن تكون ذمة رب العمل مشغولة بدين للمقاول الأصلي ناشئ عن عقد المقاولة، وألا يكون قد تم الوفاء به للمحال إليه. أما إذا كان هذا الأخير قد إقتضى الحق ائتمار فعتنذت بحجب التفرقة بين حائتين : "الأولى" أن يكون هذا الوفاء قد تم قبل أن يوقع المقاول من الباطن الحجز تحت يد رب العمل على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي وقبل أن ينزل المقاول من الباطن رب العمل بعدم الوفاء بدين المقاول المذكور ففي هذه الحالة يكون الوفاء للمحال إليه ميراثاً للذمة رب العمل وسارياً في حق المقاول من الباطن والحالة الثانية أن يكون الوفاء لاحقاً للحجز أو الإنذار فلا يسرى - عندئذ - في حق المقاول من الباطن ويكون له - رغم ذلك - أن يسئول في حقه قبل المقاول الأصلي. بما كان لهذا الأخير وقت الحجز أو الإنذار في ذمة رب العمل، ولو كان نزول المقاول الأصلي عن حقه للتغير سابقاً على الحجز أو الإنذار .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٠

إن المقاول من الباطن يعتبر في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل من أصحاب العمل وإذن فعلاقة المقاول من الباطن بالعامل المصاحب إذا كان من أعضاء أسرته الذين قد يلزم بأن يعولهم لا تخضع لأحكام هذا القانون بمقتضى المادة الثانية منه، وبالتالي لا تخضع هذه الأحكام علاقة المقاول الأصلي بذلك العامل. إن القانون في هذه الحالة لا يجعل المقاول الأصلي مسئولاً إلا على إعتباره مجرد ضامن للمقاول من الباطن. وبناء على ذلك فإنه كلما كانت المسؤولية عن المقاول من الباطن منتظمة للقرابة فإن مسؤولية المقاول الأصلي تكون لا محل لها.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٠، لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٤١

إن المادة ٤١٣ من القانون المدني ولو أنها تحول المقاول إعطاء المقاولة لآخر إذا لم يكن متفقاً على خلاف ذلك إلا أنها تعدّه مسئولاً عن عمل هذا الآخر. وبناء على ذلك فإن مجرد قيام مقاول من الباطن تحت

إشراف الحكومة بالعمل الذي تعاقده عليه المقاول الذي إتفقت معه لا يقطع مسؤولية هذا المقاول خصوصاً إذا كان في شروط التعاقد ما يجعله مسؤولاً الأضرار الناجمة عن تنفيذ المقاولة.

• الموضوع الفرعي : العلاقة بين المقاول ورب العمل :

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٩

إذا كان الحكم الابتدائي إذ قضى بإلزام رب العمل بالتعويض قد أقام قضاءه على ما يتخله المقاول أساساً لدعواه من أن رب العمل قد فسخ العقد دون تقصير منه إذ هو " المقاول " قد قام بما إلزم به من إستحضار العمال وأدوات البناء وشيد جزءاً من البناء وأن رب العمل إمتنع عن تنفيذ ما تعهد به من تقديم مواد البناء فضلاً عن أنه إستغنى عن عمله ووكّل البناء إلى غيره دون إنذار سابق أو تكليف له بالوفاء وكان الحكم الإستئنافي إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وإقتصر على القضاء للمقاول بأجر عما أتته من بناء قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من أن العقد لم يرب للمقاول في ذمة رب العمل تعويضاً إذا إمتنع هذا الأخير أو تأخر في تقديم مواد البناء - أن الحكم الإستئنافي إذ ند عن بحث أساس الدعوى على هذا النحو ولم يعن بالرد على ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب كان قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨

المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل الذي وضع التصميم والذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري يشترك مع رب العمل في المسؤولية عما يحدث في البناء من عيوب إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان ذلك الخطأ من الواضح بحيث لا يحفى أمره على المقاول الجرب، إلا أنه إذا كان المقاول قد نه رب العمل إلى ما كشفه من خطأ في التصميم فأصر على تنفيذه وكان لرب العمل من الحيرة والتفوق في فن البناء ما يفوق خبرة وفن المقاول فإن إذعان المقاول لتعليمات رب العمل في هذه الحال لا يجعله مسئولاً عما يحدث في البناء من تدهم نتيجة الخطأ في التصميم إذ الضرر يكون راجعاً إلى خطأ رب العمل وحده فيتحمل المسؤولية كاملة.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١

تأخر الطاعن - رب العمل في عقد المقاولة - في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء العمل والمضى في تنفيذه حتى يتم إنجازها هو إخلال بالتزامه التعاقدى، ومن ثم يعتبر في ذاته خطأ موجباً للمسئولة لا يدروها عنه إلا إثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥

- النص في المادة ١/٦٦٣ من القانون المدني على أن " لرب العمل أن يتحمل من العقد ويقف التنفيذ في أى وقت قبل إقامه على أن يعرض الما قول عن جميع ما أنفق من المروفات وما أنجزه من الأعمال وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل ". يدل على أن المشرع أجاز لرب العمل أن يتحمل بإرادته المنفردة من عقد الما قوله لأسباب قد تطرأ في الفترة من الزمن التي لابد أن تغطى بين إبرام العقد وإنجام تنفيذه مقابل تعريض الما قول عما تكلفه من نفقات وما فاتته من كسب ولكن كان النص المشار إليه لم يعرض صراحة لحل الما قول في مطالبة رب العمل بتعويضه أدبياً عن تحمله بإرادته المنفردة من عقد الما قوله إلا أنه لم يحرم من هذا الحق الذي تقرره القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ من القانون المدني ومن ثم يحق للما قول أن يطالب رب العمل الذي يحل بإرادته المنفردة من عقد الما قوله بتعويضه عما أصابه من ضرر أدبي إذا تبين أن ثمة مصلحة أدبية كانت تعود عليه فيما لو أتحت له فرصة إتمام أعمال الما قوله .

- تمسك الطاعن بأعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦٣ من القانون المدني والتي تقضى بأن تنقضى المحكمة من التعويض المستحق للما قول ما يكون قد اقتصدته من جزاء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر هو دفاع قانوني يتألفه واقع وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طرح هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٢

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٥٧ من القانون المدني على أنه " " يدل على أن المحكمة التي توخاها المشرع من الإخطار هي عدم مفاجأة رب العمل بمجاوزة المقايسة المقدرة بمجازة لم يكن يتوقعها ولم يدخلها في حسابه. فإذا كان يعلم بهذه المجاوزة أو يتوقعها عند التعاقد فلا حاجة لوجوب الإخطار المشار إليه - ويبقى للما قول الحق في إسداد ما جاوز به قيمة المقايسة من نفقات على أساس سعر الوحدة المتفق عليه في العقد - لما كان ذلك، وكان الثابت بالعقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/٢٨ - الوديع بملف الطعن - أنه تتضمن إسناد الزكاة المطعون ضدها للطاعن القيام بتوريد وتركيب الطبقة العازلة في أربع عمارات بمنطقة الشيخ هارون بأسوان - كما ورد بمجدول المقايسة المرفق - إتفاق الطرفين على أن الكميات الواردة بها قابلة للزيادة والعجز والإضافة والإلغاء - وهو ما يفيد أن رب العمل كان يتوقع بمجاوزة المقايسة المقدرة عند التنفيذ وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أشار في مدوناته إلى هذا الجدول وإلى ما تضمنه من إتفاق الطرفين على أن الكميات الواردة به قابلة للزيادة أو العجز وإلى أن العناية الميدانية التي أجزاها الحخير أثبتت أن الأعمال المنفذة تمت كلها في نطاق العمارات الأربع محل التعاقد فإنه إذ استلزم

لإستحقاق الطاعن ما جاوز به قيمة المقايمة من نفقات وجوب إخطار الشركة المطعون ضدها - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

- إذا كان الطاعن قد عهد إليه بمقتضى عقد المقاولة بأعمال وضع الطبقات العازلة فى العمارات الأربع بمنطقة الشيخ هارون بأسوان - وكانت المعاينة الميدانية - على ما ورد بالحكم المطعون فيه - قد أثبتت تمام هذه الأعمال - فإن إدعاء الشركة المطعون ضدها القيام بالأعمال الزائدة عن القايمة المقدرة يكون قد جاء على خلاف الظاهر. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر إدعاء الشركة المطعون ضدها القيام بالأعمال المشار إليها - هو الأصل واستدل بذلك على أن الطاعن لم يقم بتنفيذها فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه .

• الموضوع الفرعى : تعويض الضرر الناشئ عن فعل المقاول :

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٤١

إنه بمقتضى الأحكام العامة المقررة فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدنى يجب لإلزام الحكومة بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المقاول الذى إتفقت معه على القيام بعمل لها أن يثبت الحكم أن الخطأ الذى نجم عنه الضرر قد وقع من موظفها فى أعمال المقاولة، أو من المقاول أن كان يعد فى مركز التابع لها. وإذنا فإذا أسس الحكم مسئولية الحكومة على مجرد قوله إنها كانت تشرف على عمل المقاول دون أن يبين مدى هذا الإشراف حتى يعرف ما يكون قد وقع من موظفها من خطأ فى عملية المقاولة، وما أثر هذا الخطأ فى سير الأعمال، وما علاقته بالضرر الذى وقع، أو هل الإشراف قد تجاوز التنفيذ فى حد ذاته وإحترام شروط المقاولة مما يؤخذ منه أن الحكومة تدخلت تدخلاً فعلياً فى تنفيذ عملية المقاولة بتسييرها المقاول كما شاعت، فهذا الحكم يكون قاصراً عن إيراد البيانات الكافية لقيام المسئولية.

• الموضوع الفرعى : تنظيم المناقصات والمزايدات :

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤

نص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات فى المادة ١١ منه على مريان أحكامه على مقاولات الأعمال وفى المادة ١٣ على أن ينظم بقرار من وزير المالية والإقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات، ولقد أصدر الوزير المذكور القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بالامحة المناقصات والمزايدات التى أجازت المادة ٩٤ منها لجهة الإدارة المتعاقدة أن تسحب العمل من المقاول وتحجز ما يوجد بمحل العمل من آلات وأدوات ومواد ضماناً لحقوقها قبله وأن تبيعها دون أن تسأل عن أى خسارة وتلفقه من جراء ذلك البيع .

• الموضوع الفرعي : ضمان المهندس المعماري :

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

ضمان المهندس المعماري، لتهدم البناء وللعيوب التي تهدد سلامته أساسه المسؤولية العقدية المنصوص عليها في المادتين ٦٥١ و ٦٥٢ من القانون المدني، فهو ينشأ عن عقد مقاوله يعهد فيه رب العمل إلى المهندس المعماري القيام بعمل لقاء أجر، فإذا تخلف عقد المقاوله فلا يلتزم المهندس المعماري قبل رب العمل بهذا الضمان، وإنما تخضع مسؤوليته للقواعد العامة في المسؤولية المدنية. وإذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا تربطه بالطعون ضدها الأولى - وهي صاحبة العمل - أية رابطة عقدية وأن عمله يقتصر على حساب تكاليف الإنشاءات الخرسانية كمشورة فنية مجانية قدمها للمرحوم المهندس بناء على المعلومات الفنية الخاصة بالزوية التي تلقاها منه وأن مهندساً آخر هو الذي قام بوضع التصميم النهائي للبناء، فإن الحكم المطعون فيه، وقد انتهى في قضائه إلى أن الطاعن مسئول عن ضمان العيوب التي ظهرت في البناء باعتباره المهندس المعماري الذي قام بوضع التصميم مع ما ذهب في أسبابه من أن المرحوم المهندس مورث المطعون ضدها الثلاثة الآخرين كلف آخر بعمل رسومات " الفلا " ودون أن يستظهر الحكم العلاقة بين الطاعنين والمطعون ضدها الأولى ليستين ما إذا كانت ناشئة عن عقد مقاوله، أم عن مجرد مشورة قدمها الطاعن بائجان عن حساب تكاليف الإنشاءات الخرسانية " للفلا " وذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن الجوهري، الذي أن صح لغيره وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون قد شابه قصور في السبب .

• الموضوع الفرعي : عطاء تقدم به المقاول مستقل عن شروط المناقصة :

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٣

إذا: كان الثابت بالمستندات المقدمة في الدعوى أن المدعي " وزارة المعارف " أرسل إلى المدعى عليه " مقاول " خطاباً عن منالصة توريد أخشاب له ليتقدم فيها بعطائه على إستمارة خاصة مرافقة هذا الخطاب المضمن مراعاة التعليمات المدونة بظهر الإستمارة والتعليمات الواردة فيه هو ذاته، ومنها أن يصحب العطاء بعينات موقع عليها ويتأمن مؤقت قدره كذا في المائة برفع فيما بعد إلى كذا في المائة، فتقدم المدعي عليه بعطائه على الإستمارة مبنياً أصناف الأخشاب وأثانها ومذيلاً إيابه بقوله " الأصناف المقدمة من خشب جوز أمريكي صناعية محلية حسب العينات المرسلة منا ومستعدين لدفع التأمين النهائي عند رسو العطاء "، فطلب إليه المدعي القيام بالتوريد، ثم ذكره بذلك وطلب منه الحضور للتوقيع على العقد والعينات التي سبق له إرسالها مع العطاء، ثم إستعجله مهدداً إيابه بالفناء عطائه، ثم إستعجله مهدداً إيابه

بقيام قلم القضايا بإتخاذ اللازم أن امتنع عن التنفيذ في مدى أسبوع. فالظاهر من كل ذلك أن إتصال المدعي بالمدعى عليه لم يكن مبتدأ بعرض عليه من جانبه، بل أن المدعى عليه هو الذى تقدم بعبثاته كمرض مستجد مستقل عن شروط المناقصة، وهو توريد الأخشاب حسب العينات المرسلة مع العطاء مع دفع التأمين النهائي عند قبول العطاء، وأن هذا العرض قد قبله المدعى، وبهذا تم التعاقد بينهما. ومن ثم يكون قضاء المحكمة للمدعى بالتعويض على المدعى عليه لإمتناعه عن الوفاء بإلتزامه بموجب عقد التوريد موافقاً حكم القانون، ولا يحضر حكمها أنه صور هذا التعاقد على أنه إيجاب سابق من المدعى والفقہ يقول المدعى عليه -- لا على أنه إيجاب من المدعى عليه والفقہ يقول المدعى كما هي الحال في واقعة الدعوى إذ أن قضاءه مستقيم على الأساس القانوني الصحيح .

*** الموضوع الفرعي : عقد المقاولة :**

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧
إن المشرع إذ جمع العقود المسماة في الكتاب الثاني من القانون المدني، ونظم أحكام عقد المقاولة في الفصل الأول من الباب الخاص بالعقود الواردة على العمل منفصلاً عن عقد الإيجار وقد أوردا في القانون المدني القديم في باب الإيجار تحت عنوان " إيجار الأشخاص وأهل الصنائع "، وعرف المشرع المقاولة في نص المادة ٦٤٦ بأنها " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " . وأورد بالمراد التالية التزامات المفاوض وجعل قواعد المسؤولية عن تهديم البناء وسلامته شاملة المهندس المعماري والمقاول على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون مسئولاً إلا عن العيوب التي أتت منه، وبين طريقة تحديد أجر كل منهما بما في ذلك أجر المهندس إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذي وضعه، فإن المستفاد من ذلك وعلى ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون المدني في هذا الخصوص - أن المشرع أراد تنظيم عقد المقاولة لتلائم لواعده التطور الذي وصلت إليه أعمال المقاولات في صورها المختلفة، وأنه إنما أورد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري ليعتبر عمله بوضع التصميم والمقايمة ومراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج في صورها، وأن اختلاط ناحية الفكر بهذه الأعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الأعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية فلا يتغير بذلك وصف العقد من المقاولة إلى الوكالة مما يوجب تطبيق أحكام المقاولة عليه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٢
عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني المقاولة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. وإذ كان بين مما تم الإتفاق عليه في المقدين - موضوع

الدعويين الأصلية والفرعية - أن الطرفين قد أفرغا فيهما جميع عناصر عقد المفاوضة، إذ وقع الرضا بينهما على الشئ المطلوب من المظنون عليه صته، وهو إقامة المبنى والأجر الذى تعهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل، ولم يرد بأى منهما ما يدل على قيام المظنون عليه بالعمل تحت إشراف الطاعنين أو بوصفه تابعاً لهما أو نائباً عنهما وكان ما تعهد المظنون عليه بالقيام به فى كلا العقدين لم يتجاوز العمل المادى. وهو محل المفاوضة، فى حين أن محل الوكالة هو دائماً تصرف قانونى - على ما أفصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - فإنه لا يصح اعتبار العقدين مالم يلى الذكر عقدي وكالة، ولا يفر من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدين وأن تفسى على المظنون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصهما فى أن نية الطرفين قد إقترنت إلى إبرام عقدي مفاوضة. وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر، وكيف العقدين بأنهما عقدا وكالة، وألهم لقضاءه فى - الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأساس، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه

الظعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩

عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدنى المفاوضة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. وكان البين من مدونات الحكم المظنون فيه، ومن سائر أوراق الظعن أن المظنون ضده تعاند مع الشركة الطاعنة على القيام بأعمال التجارة الخاصة بالتوسع فى مبنى إدارة الشركة بطنطا لقاء مبلغ ... وأن الطاعنة إستصدرت ترخيصاً لاصحها لشراء الأخشاب اللازمة لأعمال التجارة المتعاقد عليها، وسلمت المظنون ضده شيكاً مسحوباً لصالح الشركة التجارية إستلم بمقتضاه أخشاباً قيمتها ... وقامت شركة الأخشاب ببيع بقيمة الشيك لحساب الشركة الطاعنة، فإن التكيف القانونى للعقود المبرم بين الطرفين أنه عقد مفاوضة. ولما كان الثابت أن المظنون ضده لم يقم بتنفيذ الأعمال التى إلتزم بها بموجب عقد المفاوضة المشار إليه رغم إستلامه الأخشاب اللازمة لتلك الأعمال، وأن الطرفين إتفقا على فسخ العقد، فإنه يترتب على هذا التماسخ إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها، وحق للشركة الطاعنة أن تسرد الأخشاب التى تسلمها المظنون ضده بسبب عقد المفاوضة ونفاذاً له، لما كان ذلك. وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح فى القانون وكيف العلاقة بين الطرفين بأنها عقد قرض أقرضت الشركة الطاعنة بموجبه المظنون ضده ثمن الأخشاب التى نزلت له عن ملكيتها مقابل قيمة الشيك الذى حرره لاصحها بمبلغ ... رغم عدم وجود رصيد له فإن الحكم المظنون فيه يكون قد جابه التوفيق فى إسباغ التكيف القانونى الصحيح على العقد المبرم بين الطرفين، وخالف الظاهر للعقد فيما إستخلصه من نية المتعاقدين وما إنعقد إتفاقهما عليه.

*** الموضوع الفرعي : عقد مقالة أشغال عامة :**

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢
العقد الذى تعقده الحكومة مع مقالول رست عليه مناقصة أشغال عامة سواء اعتبر عقدا مدنيا أم عقدا إداريا فإن وصفه لا يحول دون القضاء بفسخه إذا أدخل المقالول بالتزاماته المحدده له.

*** الموضوع الفرعي : غرامة التأخير :**

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥
مضى كان العقد المبرم بين الطرفين قد أوجب فى بند منه على المقالول - الطاعن - أن ينهى جميع العمل المنزه عنه فى العقد فى الوقت المتفق عليه وإلا كان للمطعون عليه توقيع الغرامات حسب الفئات المنصوص عليها فى ذلك البند وأن هذه الغرامات توقع بمجرد حصول التأخير. وكان الطاعن قد تأخر فى نهر العمل فى الميعاد المتفق عليه أولا فى العقد ثم تباطأ فى إنجازهِ رغم إمهاله فى إنجازه أكثر من مرة مما اضطر المطعون عليه إلى سحب العملية منه ثم قبل الطاعن الاستمرار فى العمل على حسابه بعد قرار السحب المذكور فإن المطعون عليه يكون على حق فى احتساب غرامة التأخير عليه.

*** الموضوع الفرعي : فسخ عقد المقالة :**

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٣
مضى كان الواقع هو أن الطاعن وفقا لشروط المقالة التى رست عليه كان ملزما أن يقوم بحفر مزارى ومصارف فى أرض مورث المطعون عليهم تنفيذا لتصميم سلم إليه وقدرت فيه المكعبات الواجب حفرها بأربعة وخمسين ألف متر مكعب ونص فى الاتفاق المبرم بين الطرفين على أن الطاعن لبايل تخفيض هذه المكعبات إلى أربعين ألف متر تحت الزيادة والعجز فى حدود ١٠ ٪ وأن يكون له أجر قدر بمبلغ معين عن المور المكعب وكان مورث المطعون عليهم قد فسخ عقد المقالة وأعطاها لمقالول آخر بحجة أن الطاعن تأخر فى البدء فى العمل وكان الحكم الابتدائى قد قضى للطاعن بمبلغ معين مقابل ما ضاع عليه من ربح على أساس قيمة الفرق بين سعر المور الذى قبله والسعر الذى ارتضاه المقالول الجديد على اعتبار أن العملية المتفق عليها كانت تقتضى حفر أربعين ألف متر مكعب وكان الحكمان الإستئنافيان المطعون فيهما إذ أنقصا قيمة المبلغ المحكوم به للطاعن من محكمة أول درجة قد أقاما قضاءهما على أن ما يستحقه الطاعن من تعويض عما فاتته من الربح يجب أن لا يتعدى لفرق السعر عن ٢١١٧٥ م٢ا مكعبا وهى ما حفرها فعلا المقالول الجديد إستنادا إلى أن عملية هذا الأخير كانت أصلح للأرض وأولى بالفرض دون أن يبين الأسباب

التي إستند إليها في هذا التقرير ودون أن يبين وجه قصر تعويض الطاعن على عدد المكعبات التي قام بحفرها المقاتل الجديد تنفيذا لتصميم آخر وبذلك يكون الحكيمان المطعون فيهما قد خرجا عن ظاهر نصوص عقد المقاتلة المبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم دون أن يبررا هذا الخروج بأسباب مقبولة أما القول بأن العملية التي قام بها المقاتل الجديد على أساس آخر كانت أصح وأولى بالفرض، هذا القول لا يصح أن يحتاج به الطاعن ذلك لأن محل الاتفاق بينه وبين مورث المطعون عليهم كان عن أربعين ألف متر مكعب تحت العجز والزيادة في حدود ١٠ ٪ وذلك تنفيذا لتصميم الذي سلم إليه من مورث المطعون عليهم ولا يؤثر على حقه في التعويض أن يكون المقاتل الآخر قد قام بالعمل على أساس تصميم جديد كان من نتيجته نقص عدد المكعبات التي حفرت ومن ثم يتعين نقض الحكمين في هذا الخصوص لإعدام أساسهما القانوني.

* الموضوع الفرعي : قيمة المقاتلة :

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٦.صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠
مؤدى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٦٢ أن المشرع حظر فى المقاولات التى تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال والتي تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه أن يكون المقاتل فيها من غير الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها وذلك حتى ولو جازت المقاتلة إلى عدة عمليات وعلى ألا يزيد مجموع ما يعهد به فى مقاولات أو عمليات إلى مقاول واحد على مائة ألف جنيه فى السنة الواحدة سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات أتمه الذكر ما لم يرخص رئيس الجمهورية بها وكان هدف الشارع من ذلك تحقيق الصالح العام لما فى قصر هذه المقاولات الكبيرة على شركات القطاع العام والحكومة من دعم لها وضمان حسن تنفيذ تلك الأعمال التى تتعلق بمصالح الدولة فأما مقتضى هنا الحظر الصريح - وهو حظر عام وقتئذ إليه اعتبارات المصلحة العامة بترتيب البطالان المطلق - وإن لم ينص عليه باللفظة - جزاء لمخالفته بحيث يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به بغض النظر على مدى علم الآخر فى عقد المقاتلة بالمخالفة وينصرف البطالان إلى المقاتلة كلها إذا لم يمكن تجزئتها ويقتصر على العملية التى تتجاوز النصاب المحدد فى حالة إمكان التجزئة، وإذا كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة وهى إحدى الشركات المملوكة للدولة قد تعاقدت مع المطعون ضده الأول وهو من الأفراد فى غضون كل من عامى ٧٤،

١٩٧٥ على أعمال مقالة تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه في خلال السنة الواحدة دون الحصول على ترخيص بذلك من رئيس الجمهورية فإنه يحق للطاعة التمسك بهذا البطلان .

* الموضوع الفرعي : مسؤولية المقاول عن تدهم البناء :

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٩

لم تشترط المادة ٤٠٩ من القانون المدني القديم لقيام مسؤولية المقاول والمهندس المعماري غير حدوث الخلل في البناء ولم تنقل عن التشريع الفرنسي ما تقتضيه المادة ١٧٩٢ من ضرورة حصول التدهم الكلى أو الجزئى، ومن ثم فإنه ولما جرى به قضاء هذه المحكمة يكفي تقبول دعوى الضمان أن يكون العيب المدعى به في البناء خللاً في معانيه وأن يكون خفياً بحيث لا يكون في استطاعة صاحب البناء اكتشافه وقت التسليم، كمسئولية البائع عن العيوب الخفية مع فارق في مدة الضمان إذ جعلها القانون في حالة خلل البناء مدة عشر سنين كاملة .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٢

المقاول الذى يعمل بإشراف رب العمل لا يسأل عن تدهم البناء أو عن العيوب التى يترتب عليها تدهم بناءه وسلامته إذا كان ذلك ناشئاً عن خطأ في التصميم نفذته رب العمل، ما لم يكن المقاول على علم بهذا الخطأ واقره أو كان ذلك انطباعاً من الرضوخ حين لا ينسب له على المقاول الخرب.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٣

لا يجوز لصاحب بناء يعزى بناءه خلل بسبب تقصير المقاول في أعمال البناء المجاور أن يوجه دعواه بالتعويض إلى مالك هذا البناء مجرد كونه مالكا، إذ ما دام التقصير قد وقع من المقاول وحده فإن المسئولية عن ذلك لا تتعداه .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٣٩/١/٥

- أن عقد استئجار الصانع لعمل معين، بالمقابلة على العمل كله أو بأجرة معينة على حسب الزمن الذى يعمل فيه أو العمل الذى يقوم به، يعتبر - بحسب الأصل - متيناً - الإلتزامات المتولدة عنه على الصانع ورب العمل يتسلم الشئ المصنوع مقبولا وقيام رب العمل بدفع ثمنه. لكن القانون المصرى - على غرار القانون الفرنسى - قد جعل المقاول والمهندس ضامنين متضامنين عن الخلل الذى يلحق البناء في مدة عشر سنوات ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض أو عن إذن المالك في إنشاء أبنية معينة، بشرط ألا يكون البناء في هذه الحالة الأخيرة معدداً في قصد المتعاقدين لأن يحكث أقل من عشر سنين " المادة

٤٠٩ من القانون المدنى المقابلة للمادة ١٧٩٢ من القانون الفرنسى ". لبدلك مد القانون ضمان المضاو والمهندس إلى ما بعد تسل م المبنى ودلع قىمتها على خلاف ما يقتضيه عقد المضاولة من إنتضاء الإلتزام بالضمان بتسليم البناء مقبولا بمخالته الظاهرة التى هو عليها ويجب لقبول دعوى الضمان هذه أن يكون العىب المدعى فى البناء خللا فى متانه، وأن يكون خفيا بحيث لم يستطع صاحب البناء إكتشافه وقت التسلم. أما ما كان ظاهرا ومعروفا فلا يسأل عنه المضاو ما دام رب العمل قد تسل البناء من غير أن يحتفظ بحق له.

- أن مسئولة المضاو أو المهندس عن خلل البناء بعد تسليمه طبقا للمادة ٤٠٩ لا يمكن إعتبارها مسئولة تقصيرية أساسها الفعل الضار من جنحة أو شه جنحة مدنية، ولا يمكن كذلك إعتبارها مسئولة قانونية من نوع آخر مسئلة بذاتها عن المسئولة العقدية المقررة بين المضاو وصاحب البناء على مفتضى عقد المضاولة، وإنما هى مسئولة عقدية قررها القانون لكل عقد مضاولة على البناء سواء أنص عليها فى العقد أم لم ينص كمسئولة البائع عن العيوب الخفية لإنها ثابتة بنص القانون لكل عقد أساسى أنها ما يوجب قانونا على عقد البيع الصحيح.

• الموضوع الفرعى : مضاولة بناء :

الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٧

لا يجوز لمضاو بناء أن يلى بالبينة على صاحب العمل المتعاقد معه أنه أذنه بإجراء أعمال زائدة على المتفق عليه فى عقد المضاولة، لأن حمل المضاولة لا يعتبر تجاريا بالنسبة لصاحب البناء حتى يساح الإثبات بهذا الطريق .

عقد الهبة

• الموضوع الفرعي : الأحكام الموضوعية في الهبة :

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨

- القانون المدني قد نظم عقد الهبة تنظيمًا كاملاً بالمواد ٤٨٦ - ٥٠٤. وإذا كان من المسلم كما جاء بمذكرته الإيضاحية أنه قد استمد الأحكام الموضوعية في الهبة من الشريعة الإسلامية فإن هذا لا يسوغ الخروج على النصوص الشرعية بدعوى اللجوء إلى مصدرها ما دامت واضحة الدلالة فيما يتناوله لفظها أو لحواسها.

- إعمال القواعد العامة للعقود المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الأول من القسم الأول من التفتين المدني يقضى بأن تصح هبة جميع أنواع الأموال والحقوق المعنية التي عليها كحق الإنفاع وحق الرقبة وحق الارتفاق، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بطلان عقد الهبة المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ لوروده على حق الرقبة دون المنفعة يكون صحيحاً ولا يتقدم في ذلك احتفاظ الواهب بحقه من الإنفاع ما دام التصرف بالهبة قد تم منجزاً.

• الموضوع الفرعي : الرجوع في الهبة :

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤

يشترط للرجوع في الهبة على ما نصت عليه المادة ٥٠٠ من القانون في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي وألا يوجد مانع من موانع الرجوع، فإذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت هذه المادة وانتهت إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ الشبكة لما رأته في حدود سلطاتها التقديرية والأسباب السانغة التي أوردها من انتفاء العذر المقبول الذي يجرى رجوع الطاعن في هبته فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

تشرط المادة ٥٠٠ من القانون المدني للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي. فإذا كان ما تعلق به الطاعن لتبرير حقه في الرجوع عن تنازله عن الأجرة من وقوعه في غلط قد ثبت فساد كما أن ما يدعيه من أن دين الأجرة غير قابل للإنقسام غير صحيح في القانون لأن دين الأجرة وإن كان أصلاً للمورث إلا إنه ما دام بطبيعته قابلاً للإنقسام فهو

ينقسم بعد وفاته على الورثة كل بقدر حصته في الميراث، إذا كان ذلك، فإن العذر الذي إستند إليه الطاعن لتبرير حقه في الرجوع في إقراره بالتنازل يكون متفقاً.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٧٤
يجوز للواهب طبقاً لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني الرجوع في الهبة إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له أو استند إلى عذر يقبله القاضي إلا إذا وجد مانع من الرجوع في الهبة وقد حددت المادة ٥٠٢ من القانون ذاته موانع الرجوع في الهبة ومن بينها ما نصت عليه الفقرة " هـ " وهو " إذا كانت الهبة الذي ربح محرم " ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاماً بغیر تخصيص، مطلقاً بغیر قيد فيسرى على جميع الهبات التي تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم واغرومية ومنها هبة الوالد لولده، إذ هي هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها وهو صلة الرحم بصدور الهبة ذاتها، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغیر التراضى مع الموهوب له، أما القول بإخراج هبة الوالد لولده من حكم الفقرة " هـ " سائلة الذكر بحيث يجوز الرجوع فيها طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية التي استمد منها القانون المدني الأحكام الموضوعية في الهبة، فإنه يكون تعديداً لمطلق النص بدون قيد وتخصيصاً لعمومه بغیر تخصيص وهو ما لا يجوز.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ٣/١٣/١٩٧٩
الذين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إستند في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي إلى أن عدم أداء الطاعن - الموهوب له - فوائد شهادات الإستثمار للمطعون عليه الأول - الواهب - حسبما هو ثابت في تحقيق النيابة المودع ملف الدعوى يعتبر جرحاً كبيراً منه يميز هذا الأخير الرجوع في الهبة دون ما حاجة لبحث ما يفرضه الطاعن في شأن تولد سبب آخر من أسباب الرجوع في الهبة وهو عجز الواهب عن توفير أسباب المعيشة لنفسه ولزوجته. وإذا كان مؤدى ذلك أن المحكمة إكتفت بإلجود سبباً للرجوع في الهبة واعتبرته متحققاً مجرد إمتناع الطاعن عن الوفاء للواهب بالفوائد المستحقة بصرف النظر عن ملاءة الواهب أو إعساره، وكان هذا الذي إنتهى إليه الحكم المطعون فيه يقوم على أسباب سائلة تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فإن النعي عليه يرفضه التحقق من إعسار المطعون عليه الأول يكون غير منتج .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٤
لما كان يجوز للواهب طبقاً لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني الرجوع في الهبة إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له، أو استند إلى عذر يقبله القاضي، إلا إذا وجد مانع من الرجوع في الهبة، وكانت المادة ٥٠٢ من القانون المدني قد عددت موانع الرجوع في الهبة، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة " هـ " من أنه " إذا كانت الهبة لذي رحم محرم " ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاماً بغیر تخصيص، مطلقاً بغیر قيد، فيسرى

على جميع الهبات التي تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم واخرمين، إذ هي هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها - وهو صلة الرحم - بصدر الهبة ذاتها، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضي مع الموهوب له، ولما كان المقرر شرعاً أن بنات الإبن يعتبرن رحماً محرماً، فإنه لا يجوز للطاعن الرجوع في الهبة الصادرة منه للمطعون ضدهن الخمس الأول، مما يعتبر معه العقد المبرم في ١٩٦٥/٩/٤ برقم ٢٦٦٦٧ توثيق الإسكندرية بيعاً صحيحاً ناقلاً للملكية العقار الكائنة به شقة النزاع للمطعون ضدهن الخمس الأول.

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٠
مفاد المادتين ٤٨٦، ٤٩٧ من القانون المدني أنه يجوز للواهب أن يفرض على الموهوب له استخدام المال الموهوب في أغراض معينة فإذا أجل بهذا الإلزام جاز للواهب - تطبيقاً للقواعد العامة في العقود الملزمة للجانبين - المطالبة بفسخ العقد لأن الهبة بعوض - وأياً كان المقابل - عقد ملزم للجانبين .

* الموضوع الفرعي : الهبة السافرة :

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٢
تبرع البائع لابنائه القصر بالثمن في العقد والزامه بعدم الرجوع في تبرعه يفسح عن أن التصرف هبة سافرة وقمت باطله لتخلف الشكل الرسمي الذي يتطلبه نص الفقرة الأولى من المادة ٤٨٨ من القانون المدني، ولا يعتبر هذا التصرف بيعاً إذا لم يستهدف العقد أحد أركان البيع وهو الثمن، ولا يصلح العقد وهو على هذا الحال أن يكون سائراً للهبة وفقاً لما تجيزه الفقرة الثانية من المادة ألفة الذكر لأن مناط صحة الهبة المستورة أن يكون العقد الذي يسرها مستوفى الأركان والشرائط القانونية.

* الموضوع الفرعي : الهبة المستترة :

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨
لا يمنع من تنجز التصرف عدم استطاعة المتصرف إلهما دفع الثمن المبين بالعقد ذلك أن التصرف الناجز يعتبر صحيحاً سواء كان العقد في الحقيقة بيعاً أو هبة مستترة في عقد بيع مستوفى شكله القانوني.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩
تجيز المادة ٤٨٨ من القانون المدني حصول الهبة تحت ستار عقد آخر، وكل ما يشترط القانون لصحة الهبة المستورة أن يكون العقد الساتر للهبة مستوفى الشروط المقررة له في القانون، وإذا كان الحكم قد انتهى في أسبابه إلى أن تصرفات مورث الطاعن - التي اعتبرها هبات مستورة - قد صدرت منجزة

ومستولية الشكل القانوني بتلقى الإيجاب والقبول على مبيع معين لقاء ثمن مقدّر، وكان ذكر الباعث الدافع للهبة في العقد الساتر لها يتنافى مع سرّها، وكان الطاعن لم يقدم - على ما سجله ذلك الحكم - الدليل على ما إدّعه من عدم مشروعية السبب في هذه التصرفات، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

عدم دفع المطعون ضدهم [المشتريين] الثمن لا يتعارض مع تنجيز عقدي البيع موضوع الدعوى، إذ التصرف بالبيع المنجز، يعتبر صحيحاً سواء أكان العقد في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة في صورة عقد بيع إسعفي شكله القانوني .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧

إذ كان إقرار الموهوب له في تحقيقات الشكوى الإدارية، بأن المبلغ الثابت بسند الدين في حقيقته تبرع لا يجعل الهبة مكشوفة ما دامت عبارات السند بذاتها لا تكشف عن الهبة وكان لا يؤثر في صحة الهبة خطأ الحكم في تكليف العقد الساتر بأنه ودیعة لا عارية إستهلاك، لأن القانون لا يشترط أن يتم أي من هذين المقدين في شكل معين، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤

- تجرّم المادة ٤٨٨ من النقص المدني حصول الهبة تحت ستار عقد آخر، وهي تخضع في شكلها للقواعد الخاصة بالعقد الذي يسرّها، والهبة المستترة في صورة عقد بيع تصح متى كان العقد جامعاً في الظاهر لأركان البيع اللازمة لإنعقاده، أي مذكوراً في الثمن بطريقة غير نافية لوجوده، وتحقق ذلك لا يغير منه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجود ورقة أو إكتشاف دليل بأى سبيل يكشف عن حقيقة إنجاء نية المتصرف إلى التبرع طالما توافر الشكل الظاهري .

- إذ كان الواقع في الدعوى أن العقد إسعفي ظاهرياً الأركان القانونية لعقد البيع المنجز من بيع وثن وأنه صدر من الطاعن بعفته الشخصية إلى نفسه بعفته ولأى شرعياً على أولاده المطعون عليهم وقت أن كانوا قسراً، وكانت المادة ٤٨٧ من القانون المدني تجرّم للمولى الشرعي أن يتوب عن الموهوب له في قبول الهبة، ولو كان هو الواهب، (فيكون له أن يتعالمّد مع نفسه، فإن التصرف العقود باعتباره هبة مستترة في صورة البيع تكون قد توافرت له شرائط الصحة .

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الية المسترة في صورة عقد بيع تصح متى كان العقد جامعاً في الظاهر لأركان البيع اللازمة لإنتقاده، ومن ذلك أن يكون مذكوراً به الثمن بطريقة غير نافية لوجوده، ولو ثبت بادلة أخرى أن حقيقة نية المتصرف هي التبرع.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٨
إن كل ما يشترطه القانون لصحة الية المسترة ونفاذها " المادة ٤٨ مدنى " أن يكون العقد الساتر للية مسوفاً كل الشروط المقررة له من حيث الشكل. فإذا كان سند الدين موضوع النزاع مستكماً جميع شرائط سندات الدين الصحيحة، واستخلصت محكمة الموضوع أن التصرف الوارد فيه كان منجزاً وغير مضاف إلى ما بعد الموت، ثم كفته، على فرض كونه تبرعاً، بأنه الية صحيحة نافذة في حق ورثة الواهب لذلك هو مقتضى التطبيق الصحيح للقانون .

*** الموضوع الفرعى : الية المشروطة :**

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢
متى كان بين من عقد الية أن الطرفين قد إتفقا على أن من حق الواهب - ومن بعده المطعون عليه - أن يجدد العرض الذى يتفق فيه ثلث صافى إيراد السينما المنشأة بالمال محل الية، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أن حق التصرف فى هذا الإيراد مطلق لا يرد عليه أى قيد، فإن إيراد هذا الثلث يخرج عن نطاق الأموال المخصصة لأغراض الجمعية الموهوبة لها [القائمة بإدارة السينما] وبالتالي فلا يكون إستعمال المطعون عليه هذا الحق مخالفاً لقانون تأسيس الجمعية ويكون هذا الإيراد بمنأى عن الرقابة المفروضة بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٤٥ على الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥
النص فى المادة ٤٨٩ من القانون المدنى على أنه " إذا قام الواهب أو ورثته بمختارين بتنفيذ الية باطللة فى الشكل فلا يجوز لهم أن يسردوا ما سلموه " يدل على أن الية الباطلة لعب فى الشكل لا ترد عليها الإجازة إلا عن طريق تفيلها إختيارياً من جانب الواهب أو ورثته بأن يكون الواهب أو الوارث علماً بأن الية باطللة لعب فى الشكل ومع ذلك يقدم على تفيلها راضياً عتاراً وهو على بينة من أمره ليسلم المال الموهوب إلى الموهوب له قاصداً من ذلك إجازة الية. فتقلب الية الباطلة إلى الية صحيحة بهذه الإجازة الخاصة، ولا يجوز له أن يسرد ما سلمه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

إذا كان إحتفاظ الواهب بحقه فى الإنتفاع بالمال الموهوب مدى حياته لا يتجتم معه وجوب إعتبار العقد وصية، ولا يتعارض مع تجيز التصرف، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد فى قضائه برفض ما تمسك به الطاعنون من أن عقد الهبة الصادر من مورثهم إلى المطعون عليه الأول، وهو غير وارث يخفى وصية على ما إستظهره من أقوال شهود المطعون عليه المذكور - الذين سمعهم محكمة الإستئناف، ولم تكن محل نعى من الطاعنين - من أن عقد الهبة قد تم تجيزه بأن إستلم الموهوب له حال حياة الواهبة المنازل موضوع العقد، وإستفلا حساب نفسه، فإن النعى على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة، مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٦

- الإنزاع فى عقد الهبة - شأنه شأن سائر العقود - قد يكون معلقاً على شرط فاسخ، فإذا تحقق الشرط ترتب على ذلك زوال الإنزاع وجاز للواهب أن يسود ما وهبه ولا يشترط فى هذه الحالة أن يستند الواهب إلى عذر مقبول وإنما يكفى تحقق الشرط، كما لا يجوز للموهوب له أن يتمسك بقيام مانع من الرجوع فى الهبة، لأن العقد شريعة المتعاقدين ويجب عليهما تنفيذ ما أشتمل عليه، ويقوم مقام القانون فى تنظيم العلاقة بينهما. بل هو ينسخ القانون فى دائرة النظام العام والآداب. ولما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تفسير العقود قد إستظهرت - للأسباب السائفة السابق بيانها أن الدولة وهبت جمعية الاقتصاد لموظفى البريد التى يغلها الطاعن المبلغ موضوع النزاع هبه معلقة على شرط فاسخ هو عدم إستحقاق مستخدمى المصلحة الخارجين على الهبة والمؤقتين لمكافآت من قبل الدولة، وإن هذا الشرط قد تحقق بصدور القانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ الذى حمل الدولة بالمكافآت المستحقة لهم، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برد المبلغ الموهوب فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- حق الواهب فى إسترداد المال الموهوب فى حالة تحقق الشرط الفاسخ للهبة يقوم على أساس إسترداد ما دلع بغير وجه حق وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدنى هذا المعنى بنصها على إنه يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لإنزاع زال سببه بعد أن تحقق، إلا أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب رد المبلغ الموهوب، وكان الطاعن قد نازعه فى ذلك وكان رد المبلغ لا يقضى به فى هذه الحالة إلا كأثر من الآثار المترتبة على إفساخ العقد طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد، وكانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى ولا تقادم إلا بمضى خمس عشرة سنة فإنه طالما

يكون للوهاب أن يرفع هذه الدعوى لأنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة عليها ومنها رد المال الموهوب إذ لا يكون هذا المال مستحق الأداء شكناً المطالبة به إلا بعد تقرير القسح، إذ كان ذلك فإن النعمى على الحكم بالحلف في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١

المقرر أنه إذا كانت الهبة مشروطة للمساهمة في خدمة عامة فإن الرسمية لا تكون لازمة لإنقاذها وأن الهبات التى يشترط فيها مقابل لا تعتبر من قبيل التبرعات المغضة التى يجب أن توثق فى عقد رسمى .

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الهبات التى يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المغضة التى يجب أن توثق بعقد رسمى، فإذا كان المقد مشتملاً على التزامات متبادلة بين طرفيه، فإنه لا يكون عقد تبرع كما أنه لا يعد بيعاً ولا معارضة، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه وذلك على الرغم مما قد يكون وارد فيه من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع، لأن كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث على التصرف ولا تؤثر على كيان المقد.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الهبة التى يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المغضة. وأن التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذى نفع عام على أن تتحمل الإدارة بقيمة النفقات وإقامة المشروع لا يعتبر عقد هبة يخضع للأحكام المقررة فى القانون المدنى من وجوب إفراغه فى ورقة رسمية، وإنما يعتبر عقداً إدارياً تطبق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الإدارية. لما كان ذلك وكان الإقرار المؤرخ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨ الصادر من مورت المظعون ضده الثانى قد تضمن تبرعه بالعقار موضوع التدهاى مجلس مدينة بنها لإقامة مدرسة ومسجد وأن الجهة الإدارية قبلت ذلك فإن هذا التعاقد الذى تم صحيحاً بين عالدين يكون فى حقيقته عقداً من المعاضة غير المسماة، وهو ما جرى الفقه والقضاء على وصفه بأنه عقد تقديم معاونة أو مساهمة يلزم بمقتضاه شخص بالمساهمة نقداً أو عيناً من نفقات مرفق عام أو مشروع ذى نفع عام، وهو بهذه المثابة لا يعتبر هبة مدنية فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه وذلك على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من ألفاظ التصريح أو التنازل أو الهبة إذ أن هذه الألفاظ إنما تساق لبيان الباعث وراء هذا التصرف دون أن يؤثر بحال على كيان المقد وحقيقته سالفة البيان .

صورة عقد آخر. وإذا نمتى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة الفرغت فى قالب رسمى كذلك العقد الصادر إلى المطعون عليها الثانية هو هبة مستورة فى صورة عقد بيع وأن الهبة تمتد قانوناً إذا صيغت فى صورة عقد بيع أو عملت بعقد رسمى. فإن الطعن عليه بأنه إذ تعرض لبحث صحة الهبة قد جاوز اختصاصه فخالف القانون يكون غير صحيح متى كان الطاعن لا يثير نزاعاً متعلقاً بالأحوال الشخصية بل كان نزاعه منصب على القبض وشروطه وهو ليس بلزم لصحة إنقاذ الهبة قانوناً.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى تقريراته أنه على الرغم من بطلان عقد البيع باعتباره هبة سافرة لم تتم فى شكل رسمى فإن أحد الموهوب لهم قد وضع يده على الأعيان الموهوبة المدة الطويلة واستولى وضع يده الأركان القانونية التى تجعله سبباً لكسب الملكية، فإن مؤدى ذلك أنه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالعقد الباطل ومن ثم فإذا كان عقد قسمة تلك الأعيان قد حلقة البطلان لاستناده إلى عقد الهبة الباطل إلا أنه إذ تضمن بيعاً من والد الموهوب له خفيده عن نصيبه الميراثى فى تلك الأعيان التى لم تزول ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مؤتب عليه ولا صلة له به فإن هذا البيع لا يمتد إليه البطلان بل يبقى صحيحاً باعتباره عقداً مستقلاً وإن كان وارداً فى عقد القسمة المذكور .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠

متى إنتهى الحكم إلى أن الهبة قد أنصبت صحيحة على الدين الذى حلت فيه إبنة المورث القاصرة محل وزاره الأوقاف، فإن ملكية هذا الدين تكون قد خلصت لها فى الحال بمقتضى عقد الهبة فتمتلك قيمته إذا أوفى به الدين، وتملك مقابله إذا تم الوفاء بمقابل، وتستطيع التنفيذ بوجهه على أموال الدين إستيفاء لقيمه فإن رسا مزاد بعض هذه الأموال عليها وعصم عنها من هذا الدين، تملك هذه الأموال بطريق الشراء باعتبار أن الثمن قد دفع من مالها.

الطعن رقم ٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٤٠

الهبة متى كانت موصولة بعقد آخر فإن الملكية تنقل بها بمجرد الإيجاب والقبول. ويكون للموهوب له أن يطلب تسلم الموهوب بناء على ما له من حق الملك فيه إذا كان لم يسلم إليه من قبل. والهبة إذا كان مشروطاً فيها تأجيل التسليم فإن ذلك لا يبطئها ولا تأثير له فى صحة إنقاذها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٧

المبة تتعقد صحيحة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له " المادة ٤٨ مدني ". أما نقل الملك فليس ركناً من أركان إنقضاء ولا شرطاً من شرائط صحتها وإنما هو أثر من الآثار المترتبة على قيامها. وقانون التسجيل لم يغير من طبيعة المبة كما لم يغير من طبيعة البيع من حيث كون كليهما عقداً من عقود الزاخي التي تتم بمجرد الإيجاب والقبول، بل كل ما إستحدثه هو أنه عدل من آثارهما يجعله نقل الملكية مواخياً إلى ما بعد التسجيل. وكون المبة عقد تملك منجز ليس معناه أن نقل الملكية وكن من أركان إنقضاءها أو شرط من شروط صحتها بل معناه أنها عقد يراد به التملك الفوري، عمزاً لها عن الوصة التي يراد بها إضافة التملك إلى ما بعد الموت .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٩

من الجائز قانوناً أن يقصد المتصرف إلى الإيهاب في صورة التبايع. ولا يقدح في ذلك أن يظل البائع واضحاً اليد على ما باعه، فهذا لا يتعارض مع تنجز التصرف ما دام المتصرف من بنات البائع وبينهن قاصرتان مشمولتان بولايته وهن جميعاً في رعايته، ولا أن البائع احتفظ بحق الإنفعا مع تملك الرقة تملكاً منجزاً.

*** الموضوع الفرعي : تملك وارث الواهب بصورية الهبة :**

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠

التمسك من الطاعن بأن عقد المبة يمر وصية هو طعن بالصورة النسبية بطريق التسلسل يخضع للقواعد العامة في الإثبات التي تلقى على الطاعن وهو وارث الواهب عبء إثبات هذه الصورة فإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليه.

*** الموضوع الفرعي : منطلة محكمة الموضوع في إستخلاص نية التبرع :**

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ٧/١٢/١٩٦٧

نية التبرع مسألة نفسية وتعرفها من شئون محكمة الموضوع. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافق نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته المبة أي التصرف بدون عوض وأثبت الحكم أن الثمن المسمى في العقد صوري لم يقصد المورث المتصرف قبض شيء منه فإن الحكم يكون بذلك قد دلل على أن المورث لم يقصد من التصرف تحقيق أية منفعة له وإنما مجرد تضحية من جانبه لأجل الموهوب له وهو ما يكفي للتدليل على توافق نية التبرع ولا على الحكم أن هو استخلص هذه النية أيضاً من رضا

التصرف بالهبة لأن نية التبرع تختلط في الواقع بركن الرضاء في الهبة عندما يرضى بالهبة وهي تعنى التصرف في مال له دون عوض فإن رضاء هذا يكون متضمناً نية التبرع

• الموضوع الفرعي : عقد :

الطنعن رقم ٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٠

إذا كانت الورقة الصادرة إلى أم من أولادها تتضمن إقرارهم بشراء أمهم من مالها الخاص المنزل محل النزاع الصادر عنه عقد البيع من المالك بأسماء الأولاد في تاريخ لاحق لتلك الورقة، وأن الأم تنازلت عنه بطريق الهبة إلى أولادها هؤلاء الذين تعهدوا بالآ يتصرفوا فيه إلا بعد وفاتها كما تعهدوا بأن يعطوها نفقة شهرية مقدارها مائتا قرش، فاعتبرت المحكمة هذا الإقرار ورقة ضد تكشف ما أخفاه عقد البيع الصادر بعدها من أن الأولاد ليسوا هم المشتري في الحقيقة بل المشتري هي الأم، وأنها قصدت بإخفاء اسمها أن تختصر الطريق والإجراءات فلا تشري بعقد ثم تهب بآخر بل يتم الأمران بعقد واحد، فهذا الذي حصلته المحكمة يسوغه ما ورد في الإقرار. والمحكمة إذ كيفت عقد البيع المذكور بأنه هبة من الأم لأولادها حررت في صورة عقد بيع من البائع إلى الموهوب ثم لم يظهر فيه إسم المشتري الواهبة، وإذا حكمت بطلان البيع الذي تصرف به الموهوب ثم في الموهوب وبفسخ الهبة لإخلالهم بإلتزامهم بعدم التصرف، لا تكون قد أخطأت بل هي طبقت أحكام الصورية وأهية غير المباشرة تطبيقاً صحيحاً، فلا يصح الطعن على الحكم من هذه الناحية .

و ما يقال من أن شرط عدم التصرف شرط باطل، أو أن الفسخ لم ينص عليه جزءاً بمخالفته، مردود بأن إشراط عدم التصرف قد أقت بحياة الواهبة فهو لا ينال ترتيب حق الملكية لمن وهبت له، ومن ثم صح الشرط ونفذ وجاز لمن وضع لمصلحته أن يطلب فسخ الهبة إذا ما أخل به دون حاجة إلى نص صريح على حق الفسخ. وأما القول بأن إقرار المشتري سابق على الشراء والتملك وأنه يخالف عقد البيع في رواية دفع الثمن فلا غناء فيه متى كانت المحكمة قد حصلت لهما واقع الدعوى من أن الإقرار وعقد الشراء ولو اختلف تاريخهما، إنما هما عن واقعة واحدة. وكذلك القول بأن ورقة الإقرار إذ كان تاريخها غير ثابت فلا يجوز الإحتجاج بها على من تصرف له الموهوب ثم بالبائع، فهو مردود بأن الواهبة قد سجلت صحيفة دعواها بالفسخ قبل أن يسجل المشتري عقد البيع الصادر له وأنها إختصته في الدعوى .

*** الموضوع الفرعي : قبول الهبة :**

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

مضى كانت اللامعة التأسيسية للاتحاد الأرمنى العام قد جعلت قبول الهبات من إختصاص المجلس الرئيسى للاتحاد وكان المستفاد من نصوصها أنها فصلت بين قبول الهبات وبين قبضها واعتبرت الأمر الأخير مجرد واقعة مادية لا تغنى عن صدور التصرف القانونى وهو القبول فإنه يصبح واجباً بيان ما إذا كان المجلس الرئيسى قد قبل الهبة التى قبضها المجلس الأعلى وذلك قبل وفاء الواهب حتى يتحقق بذلك ما تقتضيه المادتان ٤٨، ٥٠ مدنى قديم.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢١

إذا كان الواهب قد قبل الهبة التى صدرت منه لأحد أولاده بصفته ولياً عليه مع أن الموهوب له كان فى وقت القبول بالغاً من الرشد وعكس الموهوب له أمام محكمة الموضوع بأن عقد الهبة قد تنفذ واستلم الشيء الموهوب ووضع اليد عليه وانتفع به بإقرار ورضاء جميع الورثة وطلب الإحالة على التحقيق لاثبات ذلك فأبطل الحكم الهبة لبطان قبولها ولم تأبه المحكمة لهذا الدفاع وأغفلت التعرض له مع أنه دفاع جوهرى يحتمل معه - فيما لو ثبت - أن يتغير وجه الحكم فى الدعوى - فإن ذلك يعتبر قصوراً فى التسبب بميب الحكم .

*** الموضوع الفرعي : نية الهبة لا تقتضى :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨

إذا قضى الحكم برفض دعوى المدعى بتسليم الميراثى فى مبلغ مودع أحد البنوك بانياً ذلك على أن المورث قد وهبه ولده فى حال حياته فخرج من تركته، فى حين أنه كان من دفاع المدعى أنه ليس ثمة أى دليل على صدور هبة من المورث، وكان كل ما قاله الحكم لإثبات الهبة أن المورث قد فتح حساباً خاصاً فى البنك لولده أودع فيه باسمه المبلغ المتنازع عليه وأنه فتح هذا الحساب الخاص مع وجود حساب باسمه هو فى ذات البنك، فهذا الذى قاله الحكم ليس فيه ما يدل على صدور إيجاب باقية من المورث، لأن نية الهبة لا تفترض، ولعل الإيداع ليس من شأنه بمجرد أنه يفيد ما إذ هو يحتمل احتمالات مختلفة لا يرجح أحدها إلا بمرجح، وبهذا لا يكون الحكم قد عنى بتحصيل الركن الأول الأساسى من أركان عقد الهبة وهو الإيجاب، فيكون باطلاً .

* الموضوع الفرعي : هبة العقار بورقة رسمية :

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٥
الأصل طبقاً لنص المادة ١/٤٨٨ من القانون المدني في هبة العقار أن تكون بورقة رسمية حتى يتراعى للوهاب أسباب الجدية في عقد ينزل به عن ماله دون مقابل وإلا وقعت الهبة باطلة بطلاناً مطلقاً لا تصححها الإجازة غير أن المشرع خرج على هذا الأصل العام في حالة التنفيذ الاختياري للهبة بما أورده بنص المادة ٤٨٩ من القانون المدني والتي تنص على أنه " إذا قام الوهاب أو ورثته بخيارين بتنفيذ هبة باطلة لعب في الشكل فلا يجوز لهم أن يسردوا ما سلموه " يدل على أن الهبة الباطلة لعب في الشكل ترد عليها الإجازة بالتنفيذ الاختياري لها دون غيره من طرق الإجازة فلا تجاز بالقول أو بالتصرف أو بعير ذلك من طرق التعبير عن الإرادة الصريحة والضمنية، ولكي تنتج هذه الإجازة آثارها يشترط أن يكون الوهاب عالماً بأن الهبة باطلة لعب في الشكل ومع ذلك قام بتنفيذها لتسليم المال الموهوب للموهوب له قاصداً بذلك إجازة الهبة وعند ذلك تنقلب الهبة صحيحة ولا يشترط فيها الرسمية .

* الموضوع الفرعي : هبة في شكل سند تحت الإذن :

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٨
الهبة متى كانت موصوفة بعقد آخر فالقبض ليس بلازم لصحتها، بل يكفي أن يكون العقد الساتر لها مستكملاً للشروط المقررة له قانوناً لكي تنتقل ملكية الشيء الموهوب إلى الموهوب له، فإن القانون في المادة ٤٨ مدني قد أجاز الهبة بعقد غير رسمي إذ قرر ما يقيد أن الهبة بعقد موصوف بعقد آخر صحيحة ما دام العقد الساتر صحيحاً، وليس من هذا القبيل البيع والمقايضة فحسب بل والهبة التي يسرها إقرار عرلي بالدين أيضاً ما دام العقد العرلي الظاهر يكفي لصحة الإقرار بالدين. فالهبة التي تتخذ شكل السند تحت الإذن صحيحة. ولا يصح الطعن بطلان الهبة على هذه الصورة لعدم التسليم وتخلي الوهاب عن مبلغ السند، فإن تسليم السند للموهوب له يكفي قانوناً لتحويل الموهوب له المذكور - على الأقل في علاقاته مع الوهاب - كل حقوق الدائن الحقيقي .

* الموضوع الفرعي : هبة في صورة إقرار بدين :

الطعن رقم ٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٤٠
إذا كان المسلم به من الخصم أن السند موضوع الدعوى الصادر من والد إلى ولده إنما يستر تبعاً، ولم يكن الحلال إلا على وصف التبرع فيه هل هو منجز ليكون حبة نافذة أم مضاف إلى ما بعد الموت فيكون

وصية لوارث موقوفاً نفاذها على إجازة بقية الورثة، ثم قالت المحكمة بأنه وصية لإضافة القبض فيه إلى أجل في حين أن المقر كان له وقت الإقرار مبلغ من المال في أحد المصارف يسمح له بتنفيذ التصريح منه وأن المتبرع له كان معوزاً، ثم لإشراط عدم جواز حوالة السند وسكوت المتبرع له عن المطالبة به حتى تولى والده، فهذا التكييف غير صحيح، لأن هذا التصرف إنما هو عقد هبة في صورة إقرار بدين مستكمل لجميع الشروط فهو صحيح ونافذ.

عقد الوكالة

• الموضوع الفرعي : إثبات الوكالة :

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٤
مجرد حضور الخامي بصفته وكيلًا بالخصم لا يفي بذاته على الخامي جميع الصفات التي قد تكون لموكله إلا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد فوض بهذه الصفات، ذلك لأن الخامي لا يمثل إلا من صرح بقبول ثقيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة [م ٨٢ مرافعات]. وإذن لمضى كان التوكيل الصادر إلى الخامي قد صدر له من أحد خصوم الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن زوجته المختصة في نفس الدعوى، وكان الخامي إذ حضر بالجلسة لم يستعمل هذا التوكيل إلا في خصوص نيابته عن الزوج، فإنه لا يسوغ القول بأن أثر حضور الخامي عن هذا الخصم ينسحب إلى زوجته بمجرد أن سند التوكيل الصادر له من الزوج أثبت نيابته عنه كان يبيح له أن يمثله.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧
إذا كان الحكم قد استند في إثبات الوكالة في التأجير إلى إقرارات الموكل سواء في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية من أنه استأجر ماكينته لحساب الموكل فإن هذا الاستناد لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنًا من الأدلة التي يميزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٥
وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص حسنًا من مجرد قيام رابطة الزوجية.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٦
ثبوت علاقة الزوجية لا يكفي بمجرده للقول بقيام وكالة ضمنية بين الزوج وزوجته .

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١/٢/١٩٦٩
لتقرير ما إذا كانت آثار العقد تنصرف إلى الأصل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبهر العقد ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع في إعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضده الأولى وبين المطعون ضده الثاني في نفي قيام وكالة بينهما. ولا يجدى الطاعة " المتعاقب الآخر " القول بأنها لم تكن طرفًا في عقد العمل المشار إليه ولم تعلم به. إذ كان عليها أن تحرر

صفة من تعاقدها معها وحدود تلك الصفة ولها في سبيل ذلك الإطلاع على السند الذي يحدد علاقته بمن إدعى الوكالة عنه فإن قصرت في ذلك فعليها تعة التقصير .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١
إذا إستند الحكم فى إثبات الوكالة إلى إقرارات الموكل فى دعوى جنائية ودفاعه فى دعوى أخرى، فلا مخالفة فى ذلك للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة التى يميزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة - " ١ " أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوزاً فى الإستدلال ضار بحقوق الناس، فإذا باشر المحامى إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعرض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - لما كان ذلك وكان الشاىء من الأوراق أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن بصافى أرباحه عن عام ١٩٤٩ بالنموذج ٦ مكرر ضريبة عامة على عنوانه بفرنسا بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٦ وقد تسلمه الطاعن فى ١٩٥٥/١١/٩ وطعن محاميه على هذا التقرير أمام لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٧ بوصفه وكيلاً رسمياً عنه، وأن التوكيل الصادر من الطاعن لمحاميه مصدق عليه بتاريخ ١٩٥٥/٥/٨ وأودع أصله مصلحة الشهر العقارى بالقاهرة بموجب محضر الإيداع الرسمى رقم ٥١٥٢ لسنة ١٩٥٦ توثيق القاهرة كما حلت الأوراق من وجود منازعة من الطاعن على وكالة محاميه فإن الطعن بعد مرفوعاً فى الميعاد المقرر قانوناً، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستنداً إلى أن طعن المحامى فى تقدير اللجنة كان فى ١٩٥٥/١٢/٧ وأن التصديق على الوكالة تم فى تاريخ لاحق لذلك لما يجعل الطعن مقدم من غير ذى صفة فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨
إستخلاص الحكم المطعون فيه من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى ما رتب عليها من أن الطاعن كان وكيلاً عن المورث بإعتبار أن تنفيذ الوكالة من الأدلة المقبولة لإثبات قيامها - كان النعى عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس .

الطنن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مباشرة الخاضع للإجراءات نيابة عن موكله لا يستلزم حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته للإجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك - لما كان ما تقدم والمشرع لم يتطلب أن يكون الخاضع الموقع على إنذار الشفعة مفوضاً تفويضاً خاصاً بالتصرف أو موكلأ في ذلك بتوكيل سابق .

الطنن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩

ثبتت الوكالة الإتفاقية أمر موضوعي يتوقف على إلهم المحكمة للواقعة متى كانا إستخلاصها سائغاً وله سنده من أوراق الدعوى .

الطنن رقم ٨٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣

إذا طُلب المدعى عليهم ببيع أحيان مدعى وضع يدهم عليها، وبنيت المطالبة على ورقة صادرة من أحدهم تمهد فيها عن نفسه وبصفته وكيلاً عن إخوته الباقين بالتزامهم للمدعى عليهم ببيع ما زاد على نصيبهم من الأرباح المثلقة بموجب هذه الورقة على إختصاصهم بها مؤقتاً حتى تتم القسمة القضائية بين الجميع، وكان سائر المدعى عليهم لم ينكروا هذه الوكالة ولم ينازعوا فيها في أى دور من أدوار التناضى وقصروا دفاعهم على أن شقيهم " الوكيل " هو واضع اليد دونهم، فاستخلصت المحكمة من ذلك أنهم مسلمون بالوكالة ولم تطلب ورقة التوكيل بل قضت في الدعوى على أساس الإلتزام الثابت عليهم بموجب تلك الورقة، فحكمها هذا لا مخالفة فيه للقانون ولا إخلال بحق المدعى ولا قصور في السبب .

*** الموضوع الفرعى : أثر الرجوع فى الوكالة :**

الطنن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

إذا كان الثابت بالتوكيل - الذى باشر بموجبه الخاضع رفع الطعن بالنقض أنه صادر من - مدير إدارة المراقبة ومدير إدارة قضايا البنك - بصفتيهما نائبين عن البنك العقارى المصرى عن نفسه وبصفته مصلحاً لبنك الأراضى - الطاعن - وذلك بناء على السلطات المخولة لهما بموجب القرار الصادر من مجلس إدارة البنك والمرفق بمحضر الإيداع الموقت، والى من هذا الحضر أن رئيس مجلس الإدارة السابق قد لفرضهما فى قبيل البنك أمام القضاء والإذن لهما فى توكيل الخاضعين فى الطعن بالنقض وذلك إعمالاً لحقه المخول له بنص المادة ٢٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى تفويض مدير أو أكثر فى بعض إختصاصاته، ولما كان هذا التوكيل قد صدر صحيحاً ممن يمثل مجلس الإدارة وقت صدوره فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يؤثر فى صحته ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد لرفع الطعن بطريق النقض، ولا ينال أيضاً

من صحة هذا التوكيل إدماج بنك الائتمان العقاري فى البنك الطاعن إذ أن مؤدى هذا الإندماج هو إنقضاء البنك المندمج وبقاء البنك الدامج " الطاعن " محظفاً بشخصيته وكيانه، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً يكون فى غير محله.

*** الموضوع الفرعى : أثر تصرف الوكيل :**

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٩
إذ كان الثابت أن الطاعن الأول قد وقع على محضر الشرطة - المتضمن عقد بيع - دون أن يذكر شيئاً عن نيابته عن أولاده فى هذا التصرف، فإن إستخلاص الحكم لنيابة الطاعن الأول عن أولاده من توقيعه على المحضر سالف الذكر يكون معيباً لا تزدى إليه عبارات ذلك المحضر. ولا يغير وجه الرأى كون الطاعن الأول وكيلاً عن أولاده، لأن ذلك لا يجعل توقيعه على المحضر متصرفاً إليهم ما دام أنه لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنهم .

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٠
إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للعقار محل النزاع محمولاً فى أسبابه على مجرد القول بثبوت الوكالة المستورة للزوجة الطاعنة فيما أبرمته من عقد شراء الأرض وما يتخذته من إجراءات البناء عليها وأن فى ذلك ما يكفى لإعتبار الأصيل فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى إجراء إذ لا يحتاج لكى يحتج على وكيله المسخر بملكية ما إشرأه إلى تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية، وكان هذان الذى أقام عليه الحكم قضاءه فى هذا الخصوص ينطبق على واقعة الدعوى إذ هو يصدق على حالة ما إذا تم تسجيله البيع الصادر للوكيل المغير اسمه فتكون الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهى وإن إنتقلت إلى الوكيل فى الظاهر إلا أن إنتقالها فى الحقيقة يعتبر لحساب الأصيل فيصبح فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى صدور تصرف جديد من هذا الأخير ينقل به الملكية إليه، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم أن عقد البيع الذى تعلق بمقار لم يسجل بعد فلا تكون ملكية المبيع قد إنتقلت إلى الزوجة الطاعنة التى أبرمته بطريق الوكالة المستورة بل هى لا تزال باقية على ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية بائعة المقار ويكون ما أنصرف إلى الأصيل المطعون ضده الأول هى الحقوق الشخصية وليدة عقد إبيع الذى لم يسجل، وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه أيضاً تملك المطعون ضده الأول لما أقامه على الأرض المبيعة من مبان ذلك أن حق القرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق عنى من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى إلا بالتسجيل، أما قبل تسجيل سند المشرى البانى فإن ملكية المنشآت تكون للبائع

بحكم الإلتصاق نظير تعويض المشرى عنها تطبيقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٩٢٥ من القانون المدني، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم توافر السبب القانوني المؤدى إلى التملك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

مؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمالاً قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهي وإن إقتصرت على عمل معين فهي تشمل كذلك توافعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجاري.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/١٧

إذا قضت المحكمة بأن تصرف الوكيل كان في حدود التوكيل وأن التوكيل يسمح له الأفراد بالتصرف وبنت ذلك على تفسيرها عقد الوكالة، واعتمدت في هذا التفسير على عبارة التوكيل وعلى تعدد المتعاقدين المستفاد من الوقائع والملابسات التي إتصلت بتصرف الوكيل، وكان ما إنتهت إليه متسقاً مع الوقائع التي إستندت إليها وغير متنافر مع عقد الوكالة، فذلك من شأنها ولا معقب عليها فيه حكمته التقضي .

*** الموضوع الفرعي : أثر تعاقده للوكيل بإسمه :**

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢

مفاد نص المادة ١٠٦ من القانون المدني أنه متى تعاقده الوكيل مع الغير بإسمه هو دون أن يوضح من صفه فإن آثار العقد تتصرف إلى الوكيل في علاقته بالغير إلا إذا أثبت توافر الإشتاتين المشار إليهما في المادة المذكورة، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة على أن المطعون عليه إنما تعاقده مع الطاعن بإسمه شخصياً وسلم إليه المبلغ موضوع النزاع بهذه الصفة، وأنه لم يتم دليل من الأوراق على أنه دفعه بوصفه وكيلاً عن الشركة، مما مؤداه أن الدعوى لم يوافر فيها أحد الإشتاتين السالفين الأمر الذي لم يكن محل نعي من الطاعن لبيان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٥

إن الوكيل إذا تعامل بإسمه مع الغير فهذا يقتضى حكم القانون لا يغير من علاقته مع الموكل، لصغر الصفة قد تمت حساب الموكل. وكل ما في الأمر أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزماً قبل

الغير الذي تعامل معه. فإذا دلف الموكل بأن التكليف الصادر منه لو كيله بأن يشتري عقاراً قد بطل بشراء هذا الوكيل القدر باسمه، ولكن استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى، استخلاصاً تؤدي إليه المقدمات التي أوردتها، أن الوكيل حين حرر عقد الشراء باسمه إنما كان يقوم بتنفيذ الوكالة، وحكمت بناء على ذلك بإلزام الموكل بدفع الثمن إلى الوكيل مقابل نقل تكليف المشوى من اسمه إلى إسم الموكل فلا يصح النفي عليها في ذلك .

* الموضوع الفرعى : أثر تعاقد الوكيل عن موكله :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠١٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٩٦
إذا كانت الجمعية التعاونية لبناء المساكن لم تعلن - وقت إبرامها عقد المقاولة - أنها تصادق مع المفاوض نيابة عن أعضائها وكان لا يوجد في نصوص العقد ما يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية بينها وبينهم فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضائها فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية قبل المفاوض لرفضها من غير ذى صفة، على أن العقد قد أبرم في حدود نيابة الجمعية عن أعضائها وأن ما نشأ عنه من حقوق والتزامات يضاف إليهم فإنه سيكون قد استخلص من العقد ما لا يمكن أن يؤدي إليه مدلول عباراته وقد جره ذلك إلى خطئه في تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية وأعضائها فيما ينتمى بهذا التعاقد والخطأ في ترتيب آثار العقد .

* الموضوع الفرعى : أثر حيافة الوكيل لعقارات الأصيل :

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٩٣
حيافة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر حيافة لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيافته بما تغير به قانوناً، ومن ثم يعتبر الأصيل مستمراً في وضع يده مدة حيافة الوكيل وتحسب له هذه المدة في التقادم المكسب السارى لمصلحته. وإذا كان مجرد ثبوت أن الوكيل عن مورث الطاعين - إبان وضع يده على عقار موكله - كان وكلاً أيضاً عن المطعون عليه الذى ينازعهم في ملكية هذا العقار، ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى إسقاط مدة حيافة الوكيل للعقار محل النزاع نيابة عن مورث الطاعين من مدة التقادم السارى لمصلحة هذا المورث، بل لا يكون هذا الإسقاط إلا إذا شاب حيافة المورث للعقار بوساطة وكيله عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهى الإكراه والخفاء واللبس أو الغموض، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يكشف عن قيام أحد هذه العيوب حين رفض طلب الطاعين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة يكون قد انطوى على قصور وخطأ في القانون .

*** الموضوع الفرعي : أثر خروج الوكيل عن حدود وكرانه :**

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥
مضى كان الحكم إذ قرر بأن الوكيل قد تجاوز حدود التوكيل قد أقام ذلك على استخلاص موضوعي سائع فلا رقابة محكمة النقض عليه.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٢
- خروج الوكيل عن حدود وكرانه فى تعاقدا سابق لا يلزم منه إعتبار تصرف آخر لاحق حاصل من الوكيل للطاعين نافذا فى حق الموكل ما دام أن هذا التصرف كان صادرا من وكيل خارج حدود الوكالة إذ هو لا ينفذ فى حقه إلا بإجازة ذات التصرف .

- السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقدم فإذا كان الثابت أن عقد البيع الصادر للطاعين - إنما صدر فيما من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة فإنه لا يتأتى فى هذا المقام الإستناد إلى وجود سبب صحيح وإنما يتعين فى هذا المجال إعمال ما تقتضى به الأحكام الخاصة بالنسبة فى التصاقل وتأثير الوكالة فيما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقد باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق و التزامات لا يضاف إلى الأصل إلا إذا أجاز التصرف

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٦
مؤدى أحكام المادتين ٥١٢ و ٥٢٥ من القانون المدنى القديم أ، ما يبرمه الوكيل فى حدود الوكالة يضاف إلى الأصل وأن الوكيل ملزم بأن يقدم لوكله حساباً شاملاً وأن يوفى إليه صافى ما فى ذمته، فإذا كان الثابت أن المورث إذ أبرم عقد البيع الابتدائى بالنسبة لخصه موكله المظعون عليها الأولى إلتمز فى هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الاستياز على تلك الحصص - وكان إلتمازه هذا متدرجاً ضمن حدود وكرانه بالبيع - فإن قيامه بسداد هذا الدين يضاف إلى موكله وتتصرف إليها آثاره، ومن ثم لا يكون فى حالة قبضة الدين وسداده الدين الممتاز مدنيا لوكله ما قبض دائناً لها بما دفع وإنما يقتصر التزامه على تقديم لها حساب وكرانه وأن يؤدى إليها ما تسفر عنه أعماله. وإذا كان دفاع الطاعين قد قام أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب إستنزال ما سدده مورثهم عن المظعون عليها إلى الدائن من أصل ثمن الأطنان التى باعها بوكالته عنها والتى كانت محملة بهذا الدين، وكان الحكم المظعون فيه قد رفض هذا الدفاع قولاً منه إنه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين المدعى بالولاء به والدين الذى تطالب به المظعون عليها فإنه يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٣

عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل لأن تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيلتزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل - وكل ما يترتب على ذلك من أثر هو أن الوكيل في هذه الحالة هو الذى يكون ملزماً قبل الغير الذى تعامل معه إلا إذا كان من المقروض حتماً أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده أن يتعاقد مع الأصل أو النائب فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذى تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٢

تصرف الوكيل الذى تجاوز حدود وكالة الخاصة لا يسأل عنه الموكل إلا إذا أجازته بعد حصوله قاصداً إضافة أثره إلى نفسه.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ٧/٤/١٩٧٦

لئن كان الأصل وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلى الأصل إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد الغش، فإذا تواطأ الوكيل مع الغير للأضرار بمحقوق موكله، فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى الموكل. وإذا كان البين من الحكم الابتدائي الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه يستخلص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شهود المطعون عليه الأول أن عقدي الإيجار سنة الطاعن الأول صبرا في ظروف مريبة وفي غير مواعيد تحديد عقود إيجار الأراضى الزراعية، وأن الطاعن الثانى لم يبرزهما إلا بعد أن دب الخلاف بينه وبين المطعون عليه الأول، وأنخذ من عدم إشارة الطاعن الثانى في الإنذار الموجه منه إلى هذين العقدين قرينة على إصطناعهما وكانت هذه الأسباب سالعة ومؤدية إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم من عقدي الإيجار قد حررا بطريق الغش والتواطؤ، وكان الحكم إذ تحدث عن صورية عقدي الإيجار الصادرين إلى الطاعن الأول من شقيقه الطاعن الثانى - بوصفه وكيلاً عن المطعون عليه الأول مستنداً إلى القرائن التى استظهرها إذا قصد التدليس المبنية على الغش والتواطؤ بين طرفي العقد إضراراً بالموكل، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥١٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٨

- تختلف سمة الوكالة باختلاف الصيغة التى يفرغ فيها التوكيل ومؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تتحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على السواء وهى وإن انحصرت على عمل معين فهى تشمل كذلك توافعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة

الأشياء والعرف السارى، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع بيت فيها قاضى الموضوع بما له من السلطة فى تعرف حقيقة ما أراداه العاقدان مستعيناً بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائماً .

— إذ كان البين من مطالعة التوكيل الصادر من المستأجرة الأصلية إلى المطعون عليه الثانى أنه توكيل رسمى عام تضمن توكيلاً خاصاً مضافاً إليه فى " البيع والشراء فيما يتعلق بالمنقولات وكل ما هو منقول ولتأبث والوقوف على عقد البيع الإبتدائى وقبض الثمن " فإن نطاق هذه الوكالة الخاصة يتسع لتصرف المطعون عليه الثانى فى التنازل عن حق الإيجار باعتباره يماً لمنقول .

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ مكتب فتنى ٢٩ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥

— إذ كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يكن التوكيل صريحاً فى تخويل المحامى أن يعطى نيابة عن الموكل بطريق النقص، فللمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملاسات التى حصر فيها. لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل تدل على أن الطاعن فوض زوجته إدارة كافة أمواله والتصرف فيها وأنه وكلها فى إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها، فإن صدور التوكيل فى الخارج ومن شخص غير مصرى ليس له دابة بإجراءات التقاضى فى مصر يشير إلى أن نطاق التوكيل العام يرخص لزوجة الطاعن ووكيله فى توكيل محامين نيابة عنه لمباشرة إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ومنها محكمة النفس .

— إذ كان الأصل لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى المهر العرفى الذى وقعه نائباً أباً كانت صفته فى النيابة ويكون المهر حجة عليه وفق المادة ٦٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، فإن إيصالات سداد الأجرة محل النعى تكون حجة على الطاعن فى تاريخها ولو لم يكن نائباً طالما لم يتم الدليل على عدم صحة هذا التاريخ باعتباره طرفاً فيها بواسطة وكيله .

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب فتنى ٣ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢

— إذا جاوز الوكيل حدود وكالة فلا يتصرف أثر تصرفه إلى الموكل الذى له خيار بين إجازة هذا التصرف بقصد إضالة أثره إلى نفسه أو طلب إبطاله، وهذا الطلب ليس مقررأ لمصلحة الغير فحسب — كما يقول الطاعنون بل هو مقرر أيضاً لمصلحة الموكل .

— الأصل فى قواعد الوكالة أن الغير الذى يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله فى سبيل ذلك أن يطلب من الموكل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره، وإن جاوز الوكيل حدود

وكالته فلا يتصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سىء النية قصد الإضرار بالموكل أو بغيره .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢

من المقرر طبقاً للمادتين ٦٩٩، ١/٧٠٤ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل، وأن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة فى حدودها المرسومة فليس له أن يجاوزها فإذا جاوزها فإن العمل الذى يقوم به لا ينفذ فى حق الموكل، إلا أن للموكل فى هذه الحالة أن يقر هذا العمل فإن أقره أصبح كأنه قد تم فى حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار مما مفاده أن الموكل هو الذى يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقال قضاءه على سند من أن الوكيلين عن المستأجرة الأصلية قد تجاوزا حدود الوكالة الصادرة إليهما حين تنازلا عن حقة النزاع للطاعن على الرغم من أن الوكالة لم تتمسك بهذا التجاوز فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعنة - المؤجرة - لزوجهما ومن الإقرار الصادر منه للمطعون عليه - المستأجر - أن ما تضمنه الإقرار من تنازل عن الأجرة عين النزاع حين إقامة البناء الجديد بدلاً من العقار المطلوب هدمه، كان بمقابل تمثل فى تنازل المطعون عليه عن عقد استجاره للشقة التى كان يشغلها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع أنقاضه وإقامة بناء جديد يغل دخلياً أكبر، وكان هذا الذى استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة والإقرار وفى حدود ما تحكمه الموضوع من سلطة تامة فى تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة فى ذلك بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها، وإذا كان من الجائز وفقاً للمادة ٥٦١ من القانون المدنى أن تكون الأجرة تقدمه أخرى غير النقود، فإن النعى بأن إقرار الوكيل تضمن تبرعاً لا يملكه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧

- مقتضى أحكام النيابة أن العمل الذى يجريه النائب يعتبر أنه صدر من الأصل، ولذلك يتصرف بالعمل القانونى الذى يجريه النائب فى حدود نيابته إلى الأصل مباشرة، وبطل النائب بعيداً عن هذا الأثر، فإذا أجرى النائب عملاً باسم الأصل فينظر إلى هذا العمل من ناحية تكييفه بأنه معاوضة أو تبرع، إلى الأصل لا إلى النائب، فإذا كان الأصل لم يأخذ مقابلاً فالعمل تبرعى، ولو كان النائب قد تلقى عوضاً لنفسه.

- إبراء المظنون ضده من الأجرة عمل ترعى بالنسبة للطاعة صاحبة الحق في إقتضاها دون الوكيل، لما كان يلزم لإتصاف أثره إليها أن يعين محله على وجه التخصيص في التوكيل الصادر منها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٢ من القانون المدني، والثابت أن التوكيل خلا من هذا التعيين فلا تكون للوكيل سلطة القيام بهذا العمل، ويكون تنازله عن الأجرة قد وقع باطلاً بالنسبة للموكله " الطاعة " بعد أن أبرمت مع المظنون ضده عقدي الإيجار بالأجرة المسماة في كل منهما.

الظعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨

المقرر في القانون أن للموكل أن ينهي عقد الوكالة إلا أنه إذ قارب الموكل خطأ من شأنه أن يحمل الغير حسن النية على الاعتقاد بأن الوكالة التي بناء عليها تعالّد الوكيل مع هذا الغير لا تزال سارية حتى أبرم الوكيل معه تصرفات تعدل العقد الذي سبق أن أبرمه، فإن هذه التصرفات الأخيرة تنفذ في حق الموكل .

الظعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الصرف الذي يبرمه الوكيل يكون حجة على الأصل وينصرف اثره إليه باعتباره مفعلاً في التصرف الذي أبرمه الوكيل لحسابه طالما أن الصرف يدخل في نطاق الوكالة ومن ثم - فإن وفاء المدين لغير الدائن يبرئه ذمة المدين أن أجاز وكيل الدائن هذا الوفاء وكانت إجازته تدخل في حدود الوكالة .

الظعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل ما لم يجهزها هذا الأخير، وخروجاً على هذا الأصل يعتبر الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل فينفذ في حقه التصرف الذي يبرمه متى لبت قيام مظهر خارجي خاطئ، منسوب إلى الموكل وأن الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد إلتخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون أن يتركب خطأ أو تقصيراً في إستطلاع الحقيقة.

الظعن رقم ٥١٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣

الأصل أن تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذة في حق الأصل إلا بإجازته وعلى الغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها وينتبه من إنصراف أثر تعاقده إلى الأصل، فإذا قصر في ذلك تحمل تبعه تقصيره، إلا أنه إذا أسهم الأصل بحفظه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه أن يوهم الغير حسن النية ويجعله معلوفاً في إعتقاده بإتساع الوكالة لهذا التصرف فإن من حق الغير في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بإنصراف اثر

الصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة، متى كان هذا الغير قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغفّر، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده الثاني كان وكيلاً ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدي البيع، واستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة وبيعه هذه الشقق ضمن وحدات عمارة مخصصة للتملك بالشروط السارية على باقي الوحدات، وقيامه بتسليم الشقق المبيعة إلى المشتري عقب البيع، وتوالى قبضه أقساط الثمن جميعها بإيصالات عديدة أصدرها بصفته وكيلاً عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده، وكل ذلك دون إعراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ حتى إلهيت الدعوى في عام ١٩٧٨، وكان هذا الإستخلاص سائغاً وله أصل ثابت الأوراق ومؤيداً إلى ما انتهى إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص. فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسيب.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣٦

سواء أكان المستأجر حسن النية أم سيئها فإن تجاوز الوكيل حدود توكيله لا يجعل الموكل مسئولاً عن عقد عقد خروجاً عن تلك الحدود. وعلى من يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفة من يتعاقد معه وحدود تلك الصفة. فإذا قصر فعله تيمة تقصره. فإذا كانت ورقة الإتفاق التي بمقتضاها عين ثلاثة أشخاص حراساً على أعیان وقف قد حظرت عليهم أن ينفرد أيهم بأي عمل وإلا كان باطلاً، ثم أجر أحدهم وحده هذه الأرض فإن الوقف لا يشمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستأجر حسن النية .

* الموضوع الفرعي : أجر الوكالة :

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩

نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني هو نص مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المنطق عليه سواء بالخطأ منه أو برفعه، وإذا كان تقدير هذا الأجر كما يستقل به قاضي الموضوع، وكانت محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الطاعن قد أقامت قضاها في ذلك على اعتبارات سائغة، فإن إغفالها الإشارة إلى الأدلة والحجج التي سألها الطاعن في هذا الخصوص والتي لا يوجب عليها تغير وجه الرأي في التقدير لا يعتبر قصوراً مطلقاً للحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٠

أنه وإن كان لقاضي الموضوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني الحق في تعديل أجر الوكالة المنفق عليه سواء بتخفيضه أو بالزيادة عليه إلى الحد الذي يجعله مناسباً، إلا أنه لما كان هذا الحق هو

استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بأن الاتفاق شريعة المتعاقدين فإنه يشترط لإستعماله أن تكون هناك ظروف قد أثرت في الموكل تأثيراً حمله على التعهد للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الحال أو أثرت في الوكيل فجعلته يقبل أجراً بخساً لا يتناسب مع العمل الذي أسند إليه أو كان الطرفان قد أخطأ في تقدير قيمة العمل موضوع الوكالة قبل تنفيذه، بحيث إذا انتفت هذه الإعتبارات تعين احكام إرادة المتعاقدين واتباع القاعدة العامة التي تقضي بأن ما اتفق عليه الخصوم يكون ملزماً لهم، وهو ما يوجب على القاضي إذا ما رأى تعديل الأجر الملتحق عليه بالزيادة أو النقص أن يعرض في حكمه للظروف والمؤثرات التي أحاطت بالتعاقد وأدت إلى الخطأ في الاتفاق على مقابل غير مناسب حتى يتسنى محكمة النقص مراقبة ما إذا كان إطراره لإرادة المتعاقدين يستند إلى اعتبارات مقبولة أم لا، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خفض مقدار أجر الوكالة دون أن يبين وجه الخطأ في مقدار الأتماب الملتحق عليها فإنه مشوباً بالقصور ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

— الاتفاق على أجر الوكيل بعد تنفيذ الوكالة يجعل الأجر غير خاضع لتقدير القاضي كما هو الشأن في دفع الأجر طوعاً بعد التنفيذ .

— إذا كان الثابت من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الوصي على القاصر قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن الاتفاق الذي أبرمته الوصية السابقة على القاصر في شأن أتعاب الطابعين - الوكيل غير ملزم للقاصر - الموكل - لعدم حصولها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه، وكان يبين من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية لم تأذن للوصية بإبرام هذا الاتفاق ولم تقره، بل قررت حفظ المادة المتعلقة بذلك، فإن اتفاق الوصية على هذه الصيغة لا يكون ملزماً للقاصر، ولا يمنع المحكمة من إعمال سلطتها في تقدير أجر الوكيل .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٥

ما دام الموكل - إذ قدر أجر وكيله بعد إتمام العمل - قد كان ملزماً بما أجراه الوكيل، وكان على بينة من الأمر عند إجراء هذا التقدير، فالتحدى بالمادة ٥١٤ من القانون المدني لا يفيد إذ أن حكم هذه المادة لا ينسحب إلا على الإلتفادات التي تحصل قبل أداء الوكيل العمل.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٣١

إذا كان الثابت من جميع ظروف الدعوى ووقائعها أن زيدا قد أدار الأيطان التي إشرافها بكر بإذن شغوى صدر منه في حضرة أحد أبنائه " عمرو " مقابل أجر معين، وأنه لما توفي بكر عند منتصف السنة الزراعية

استمر زيد بتكليف من عمرو وحده في إدارتها لنهاية تلك السنة، ولم يقل عمرو إنه كان وكيلًا عن أخيه الوارثين الآخرين حين كلف زيدًا بالاستمرار في إدارة الأضيان، ولم تدع هاتان الأخستان أنهما وكلتا اخاهما عنهما، فلا يجوز اعتبار زيد وعمرو مسئولين بالتضامن عن نتيجة حساب إدارة الأضيان بل يسأل زيد وحده عن هذا الحساب قبل كل من الورثة .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٠/٢/٨

إن حكم المادة ٥١٤ من القانون المدني لا ينسحب إلا على الإنفاقات التي تحصل قبل أداء الوكيل العمل الذي عهد به إليه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٢

إن المادة ٥١٤ من القانون المدني قد أتت بنص مطلق من أى قيد شامل بحكم عمومته لطرفى الإنفاق كليهما ولكل تعديل فى الأجر المطلق عليه سواء بالخط منه أو برفعه. فهى تحمى الموكل من الأجر الباهظ كما تحمى الوكيل من الأجر الواكس .

و ليس يحد من عموم هذه المادة ما جاء بالمادة ٤٤ من قانون الحماية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ التى لا تجعل مجلس النقابة مختصاً بتقدير الأتعاب إلا فى حالة عدم الإنفاق عليها، فإن محل تطبيق المادة ٤٤ هذه أن تكون الأتعاب غير مطلق عليها، أما المادة ٥١٤ فمحلها الإنفاق على الأتعاب. ومتى كان مجال تطبيق كل من المادتين مختلفاً فلا يستقيم القول بأن أولاهما تخصص عموم الثانية

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥

الإنفاق على أجر للوكالة يصح أن يستفاد ضمناً من ظروف التعاقد بين الموكل ووكيله .

٤ الموضوع الفرعى : إختلاف أعمال الوكالة التجارية عن السمسرة :

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٧

تختلف الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة، وتتميز كل منهما عن الأخرى، إذ يقتصر عمل السمسار على التقريب بين شخصين لإتمام الصفقة، دون أن يكون له شأن فيما يتم التعاقد عليه، فهو لا يمثل أحد المتعاقدين، ولا يوقع على العقد بوصفه طرفاً فيه، أما الوكيل بالعمولة فى الوكالة التجارية فإنه يتعاقد مع الغير باسمه دون إسم موكله الذى قد يجهله المتعاقد الآخر، وأن كان على الوكيل بالعمولة أن ينقل إلى ذمة موكله كل الحقوق وما ترتب على العقد من إلتزامات، وإذ كان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ من يولييه سنة ١٩٦١ قد حظر بمادته الأولى مزاوله أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية

أو التابعة للمؤسسات العامة، فإن هذا الحظر يكون قاصراً على أعمال الوكالة بالعمولة دون أعمال السمسرة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قرره من أن أعمال الوكالة التجارية تضمن أعمال السمسرة، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى المطالبة بالسمسرة المستحقة لورث الطاعين عن الصفقة التي أدعى إتمامها بين الطعون عليهما، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : إقرار الموكل لأعمال الوكيل :

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤
إقرار الموكل عقد البيع الذي أبرمه وكيله - بتوكيل عام - يرتد أثره إلى وقت التعاقد فيعثر التصرف نافذاً في حق الموكل من هذا الوقت وما دام الغير الذي تعالده مع الوكيل كان يعلم بتجاوز الوكيل حدود وكالته وقت تعالده معه فإنه يتقيد بإيجابه حتى يعلن الموكل موقفه من حيث إقرار التصرف أو عدم إقراره فإذا أقره لم يكن هذا الغير أن يتحلل من تعاقده مع الوكيل.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٥
يشترط في إقرار الموكل لما يشره الوكيل خارجاً عن حدود توكيله أن يكون المقر عالماً بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصداً إضافة أثره إلى نفسه .

* الموضوع الفرعي : التزامات الموكل :

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/١
إن الشارع المصري إذ أوجب على الموكل في المادة ٥٢٨ مدنى - قديم - أن يسؤدى المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أي كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه كان يعنى حملاً لتعويض الوكيل تعويضاً كاملاً ويرمى إلى تحقيق هذا الغرض الذى لن يتوافر إلا بإحاطة الوكيل بسياج من الضمان يكفل له الحصول على مقابل الضرر الذى يتحملة فى شخصه وفى ماله. ولئن كانت هذه المادة منقولة عن المادة ١٩٩٩ من المجموعة المدنية الفرنسية التى تليها المادة ٢٠٠٠ وفيها نص صريح على أن الموكل عليه تعويض الوكيل عن الخسارة التى يتحملها بغير تقصير منه بسبب قيامه بأعمال الوكالة، إلا أنها فى الواقع شاملة لكلتا الحالتين فالمصاريف نوع من الخسائر وخروجها من مال الوكيل من شأنه أن ينقص هذا المال ويلحق به خسارة تعادل النقص الذى حل به. وإذا كان المشروع الفرنسى قد عمد إلى الإسهاب والإيضاح فقد نحا المشرع المصرى فى القانون المدنى القديم منحى طابعه الإيجاز فقرر مبدأ التعويض وترك الباب مفتوحاً أمام القاضى فى مجال التطبيق العملى ليسير بالبدأ إلى غايته

ويجمل الموكل تعة تعويض الوكيل ما دام هذا الأخير يعمل في حدود الوكالة. ومسادام الضرر لم يكن ناشئاً عن خطئه وتقصيره، وإيراد المشرع المصري لهذا المبدأ في المادة ٧١١ مدني جديد - التي تنص على أن الموكل يكون مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً لم يقصد به الاستحداث بل زيادة الإيضاح.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢

توجب المادة ٥٢٨ من القانون المدني القديم على الموكل أن يؤدي " المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه". فإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطرفين بخصوص ثمن المهمات التي تمهّدت الشركة الطاعنة بتوريدها إلى مصلحة السكك الحديدية [المطعون عليها] من الشركات الإنجليزية، بأنها علاقة وكيل بموكله وكان الطرفان قد إتفقا على تعديل طريقة الوفاء بالثمن إلى العملة المصرية بدلاً من الفرنك البلجيكي فإنه يتعين أن يحدد الثمن بالفرنك البلجيكي. مقوماً بالعملة المصرية على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الإتفاق. ومتى كان المطعون فيه قد انحرف عن هذا النظر واعتبر أن الثمن يتحدد بعدد الجنيهات الإسرائيلية التي تقاضتها الشركات الإنجليزية من الشركة الطاعنة دون نظر إلى ما تحمله الأخيرة فعلاً من مالها في سبيل الحصول على تلك الجنيهات فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٤/٦/١٩٥٠

الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة، وبمسبب لإقرار ما يباشره خارجاً عن هذه الحدود أن يكون المقر معلماً بأن التصرف الذي يثره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصداً إضافة أثره إلى نفسه.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١/٢٢/١٩٥٣

لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر، وإذن فمتى كان الوكيل الصادر إلى وكيل المطعون عليهما يبيع له إجراء الصلح والنزول عن الدعوى، وكان الصلح الذي عقده مع الطاعنين في حدود هذه الوكالة واستوفى شرائطه القانونية بأن تضمن نزول كل من الطرفين عن جزء من ادعاءاته على وجه التقابل حسماً للنزاع القائم بينهما، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الصلح، وإذ قرر أن الوكيل لم يراع في حدود وكالته أقام قضاءه على أن الصلح الذي عقده فيه عين على موكله، فإن هذه الحكم يكون قد خالف القانون، ذلك لأن هذا الثمن على فرض ثبوته

لا يؤدي إلى اعتبار الوكيل مجاوزا حدود وكراته وإنما محل بحث هذا الغبن وتهديد مدى آثاره يكون لدى
صدد علاقة الوكيل بموكله لا في علاقة الموكل بمن تعاقد مع الوكيل في حدود الوكالة.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٦١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

إذا كان العرف أو القانون في البلد الذي شحنت إليه البضاعة يحول دون تنفيذ تعليمات البائع من عدم
تسليم مستندات الشحن إلا بعد دفع قيمتها بالأسريين وكان البائع قد اشترط عند عدم الدفع تخزين
البضاعة والتأمين عليها فإنه يكون من الواجب على البنك إلى نبط به هذا العمل إما التحصن عن قبوله
أو القيام بتخزين البضاعة وفقا لتعليمات المرسل فإن خالف ذلك وسلم المستندات كان مسئولا عن عمله

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٣

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مورث الطاعين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسيم خلص
إلى ذلك لما ثبت بأسباب حكم سابق، وكان الطاعون لم يقدموا بملف الطعن الإلتحاق الذي ركزوا إليه في
تهديد نطاق الوكالة، كما لم يقدموا بالملف ما ينفي أن الحكم المالح إليه صدر بين نفس الخصوم وأودع
ملف الدعوى وأن كل خصم ناضل في دلالته، فإن تعيهم على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
لأنه لم يعمل إتفاق الطرفين الذي حدد وكالة مورثهم بتوزيع ما يحصل ولم يجعل منه وكلا عاما لى الإدارة
مسئولا عن خطئه الجسيم - يكون عاريا عن الدليل في أحد شقيه وغير صحيح في شقه الآخر

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٩

تحظر المادة ٤٧٢ من القانون المدني على المأمن التعامل مع موكليهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا
هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم أو باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا. فإذا كان
الثابت من عقد البيع أن الطاعن قد إشرى العقار المبين فيه بصفته ولها طبيعا على ولديه القاصرين وهما
ليسا ممن تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلا إلا إذا ثبت أنهما كانا أسماء مستعارا
لوالدهما الطاعن الأول. فإذا كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف الذي
أيده الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه، وكان ذلك دفاعا جوهريا يتغير
به وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى بالاطلاق دون
التثبت من أن المشتريين كانا أسماء مستعارا للطاعن يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

الحكم على الوكيل - طبقاً للمادة ٧٠٦ من القانون المدنى القائم ٥٢٦ من القانون الملقى - بفوائد المبالغ التى استخدمها من وقت استخدامها يقتضى ثبوت أن هذه المبالغ كانت فى يد الوكيل وأنه استخدمها لصالح نفسه - تثبت الوقت الذى استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبدءاً لسريان الفوائد

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٦

تلزم المادة ٢/٧٠٦ من القانون المدنى الحال المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون الملقى، الوكيل - والوصى بأخذ حكمه - بفوائد ما تبقى فى ذمته من تاريخ اعذاره وقد بينت المادة ٢٢٠ من القانون المدنى الحالات التى لا يلزم فيها الإعذار وليس من بينها الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال التى تفرض على الوصى إيداع المبالغ التى يحصلها لحساب القاصر - خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحصيلها .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٦٩

الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل، فإذا أناب عنه غيره فى تنفيذها دون أن يكون مرخصاً له فى ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، كما أنه ملزم بأن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة ومتضمناً المصاريف التى صرفها والمبالغ التى قبضها على ذمة الموكل وكل ما للموكل وما عليه، والرصيد بعد استئزال الخصوم من الأصول هو ما يجب على الوكيل الوفاء به للموكل .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٤/١١/١٩٧٢

يلتزم الوكيل بتقديم حساب عن إدارة عمله، وحساب المبالغ التى قبضها على ذمة موكله، كما يلتزم بأن يرد ما فى يده من مال للموكل، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة، أى الإيراد الصافى المستحق للموكل فى فترة إدارة الوكيل .

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٤

- النص فى المادة ٧٠٥ من القانون المدنى على أنه " على الوكيل أن يوفى الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه فى تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها " يدل على أنه يجب على الوكيل عند انتهاء الوكالة أن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة مدعماً بالمستندات حتى يتمكن الموكل من أن يستوفى من سلامة تصرفات الوكيل، عليه أن يوفى إليه صافى ما فى ذمته ما لم يكن قد انفق صراحة أو ضمناً على إعفاء الوكيل من تقديم الحساب أو نقضى لظروف الإعفاء ويرجع فى ذلك إلى

الصلة بين الموكل والوكيل وذلك إذا كانت هذه الصلة تقتضى من الموكل رقابة يومية فعالة على أعمال الوكيل فإن الحساب يعتبر مقدماً فعلاً عن كل عمل مجرد إنجازه وذلك بحكم هذه الصلة.

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المخالصة المهمة التى يبين فيها الإيراد والنصرف ونفصيلات الحساب أو التى لم ينص فيها صراحة على إبراء الموكل للذمة وكياله عن فترة وكالته ودون أن يطلب منه تقديم حساب لا تمنع الموكل من مطالبة وكيله بالحساب المفصل المدعم بالمستندات .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صلحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

— ليس فى نصوص القانون ما يرفع عن كاهل الوكيل ما فرضته عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢٢ مدنى عند انتهاء توكيله، من أن يجعل الأعمال التى ابتدأها فى حالة تلقيها من الأخطار، إذا ما علم وولة الموكل بما بداه من عمل، بل الأمر فى تقدير الأحوال التى توجب ذلك على الوكيل مدرك حكمه الموضوع ولا معقب عليها فيه متى كانت قد استندت إلى أسباب صحيحة تبرره .

— الوكيل، ككل متعاقد، ملزم قانوناً أن ينفذ ما تعهد به بحسن نية، فإذا أخلف بهذا الواجب رد عليه قصده. وهو ممنوع قانوناً من أن يستأثر لنفسه بشئ وكل فى أن يحصل عليه حساب موكله. كما أن من القواعد الأولية فى القانون أن الفش يفسد كل شئ ولا يجوز أن يفيد منه فاعله. فمتى أثبت الحكم أن البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى فلانة إنما تم على أساس الطلب المقدم منها والذى دلت ورقة الضد المؤرخة فى ذات تاريخه على أنه قدم فى الواقع لمصلحة زوجها وحسابه، فلا يجوز لها أن تتعاضل بأية وسيلة للإستئثار بالصفقة لنفسها من دونه. ويجب أن ترد الأمور إلى نصابها الصحيح بنفاذ ورقة الضد المفعولة على الإقرار الصريح بأن الشراء كان لزوجها وأن ظهورها هى كمشترية لم يكن إلا صورياً. وإذن فالملكية فى حدود العلاقة بين فلانة هذه وبين زوجها وورثته من بعده تكون لم تنتقل إليها وحدها بل إليها مع باقى الورثة. أما فيما بينها وبين مصلحة الأملاك البائدة فالأمر مختلف .

* الموضوع الفرعى : للتنازل عن الوكالة :

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣

تقاعد الوكيل عن المطالبة بالدين حتى إنقضى بالتقدم أو إنشائه عن المطالبة به فى ميعاده، مما أدى إلى عدم أعمال شرط الفسخ الإفتائى لا يعد تصرفاً قانونياً يصح أن يكون موضع بحث فى مدى إتساع الوكالة له وإنما هو والفة مادية يفيد المدين من آثارها القانونية، ويسأل عنها الوكيل أمام موكله .

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

لئن كان من حق الوكيل أن يقبل نفسه من الوكالة إذا ناء بعينها أو رغب عن الإستمرار فى تنفيذها إلا أن المشرع لم يطلق الأمر لوى الوكيل يتحى متى أراد وفى أى وقت شاء بل أنه قيد هذا الحق بقعود ضمنها نص المادة ٧١٦ من القانون المدنى، فإذا لم يراع الوكيل فى تنحية الشروط والأوضاع التى يحتملها كان ملزماً بالتعهدات قبل الموكل، كما إذا أهمل - بالرغم من تنحية - القيام بجميع الأعمال المستعجلة التى يخشى من تركها على مصلحة الموكل [م ٧١٧ من القانون المدنى] ولا يعفى الوكيل من المسئولية عن عزل نفسه فى وقت غير مناسب أو إغفال السهر على مصالح الموكل المستعجلة إلا أن ثبت أن ما فرط إنما كان بسبب خارج عن إرادته أو إذا أثبت أنه لم يكن فى وسعه أن يستمر فى أداء مهمته إلا إذا عرض مصالحه خطر شديد على سنده من أنه لا يستساغ أن يفرض على الوكيل تضحية مصالحه الخاصة فى سبيل السهر على مصالح الموكل.

*** الموضوع الفرعى : التوكيل بالخصومة :**

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

إنه وإن كان القانون يشترط فى الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب تقديم سند التوكيل للإثبات الوكالة - إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامى بالوكالة فإن هذا يكفى دليلاً فى الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدى لعلاقة ذوى الشأن بوكالتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله - فإذا باشر المحامى إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعرض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشأن أن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلاً ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التى يميزها هم القانون فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

إذا كان بين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص يصفه ولها على ولده ووكيل عن آخرين فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحيحة بين المدعين والمدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة " لا يجوز لأحد أن يتخاصم بوكيل عنه " فى غير موضعه ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عندما يفصح الوكيل عن صفته وعن إسم موكله.

الظعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦

مؤدى نص المادتين ٨١٠ و ٨١١ من قانون المرافعات - النظمين لأحكام التوكيل بالخصومة والتصل ان التوكيل بالخصومة يتحول التوكيل السلطة فى القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨١٠ مرافعات، وأنه لا يجوز للموكل للتصل بما يقدم به الوكيل من تلك الأعمال والإجراءات ولو كان قد منعه من مباشرتها فى سند التوكيل، وإنما يكون للموكل أن يتصل بما يقوم به وكيله، دون تفويض خاص، من الأعمال والتصرفات الإيجابية التى أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضاً خاصاً. وإذا كان إغفال الوكيل بالخصومة تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديمها إلى المحكمة تأييداً لدعواه وكذلك إهمال الوكيل فى إبداء بعض أوجه دلائل موكله أو عجزه أو تقصيره فى إيضاحها وإن جاز أن يعتبر إهمالاً من الوكيل وإغفالاً بواجباته كمحام، إلا أن هذه المواقف السلبية من جانب الوكيل لا تندرج فى عداد الأعمال والتصرفات التى يجوز أن تكون سبباً للتصل عملاً بالمادة ٨١١ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

الوكالة فى إبرام عقد البيع لا تجعل للموكل صفة فى تمثيل الموكل فى الخصومات التى تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى بإضفاء هذه الصفة على الوكيل. فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد قرر أن وكالة الطاعنة عن الشركة البانعة ليست قاصرة على إبرام العقد بل إنها ناتجة عن تلك الشركة فى الديار المصرية دون أن يبين حدود هذه النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية فى الدماوى التى ترفع عليها فى الديار المصرية أو لا تشمل ذلك، فإن الحكم بتجهيل حدود النيابة التى قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون.

الظعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

التوكيل فى الحضور جائز للقواعد العامة فى الوكالة ولو لم يكن الوكيل محامياً أو قريباً أو صهراً للموكل. أما ما نص عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات من أنه " فى اليوم المعلن لتنظر الدعوى يحضر الخصوم أنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام وللحكمة أن تقبل فى النيابة عنهم من يختارونه من الأقارب أو الأصدقاء إلى الدرجة الثالثة " فإن مفاده أن هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز توكيله فى الحضور أمام القضاء وهو المحامون والأقارب والأصدقاء إلى الدرجة الثالثة .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٩٤ بتاريخ ١١/١٥/١٩٦٦

مقتضى ما نص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من القانون المدني والمادة ٨١١ من قانون المرافعات أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوقاً على تصرف قانوني، هو النزول عن حق، فإنه يعد عملاً من أعمال التصرف التي يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو يرد ضمن توكيل عام نص فيه صراحة على هذا التفويض.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٦/١٢/١٩٦٩

إذا كان الخصم مع حضوره بنفسه في بعض الجلسات أمام محكمة الاستئناف لم ينكر أمام تلك المحكمة وكالة المحامي الحاضر معه في المرافعة عنه أمام القضاء فإنه لا يقبل منه بعد ذلك أن ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٧٥

مردى المواد ٧٢، ٧٥، ٧٦ من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن من حق الخصم ألا يمثل أمام أحكامه بشخصه فيجب عنه في ذلك وكياً إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، ومن المقرر أن الوكالة بالخصومة أمام القضاء وإن كانت تحول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومنابتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٩

- أجازت المادة ٢٦ مكرر من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والمضافة بالقانون ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ أن يحضر أمام جبان الطعن الأشخاص المقيدة أسمائهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين ولم تشترط لحضورهم أن يقدموا توكيلاً موثقاً طبقاً لقانون المحاماة .
- محكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية من المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة بالخصومة أمام لجنة الطعن.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٢

لما كان المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض قدم توكيلاً صادراً من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكياً عن باقى الطاعنين بالتوكيلين رقمي / توثيق الإسكندرية، توثيق محرم بك دون أن يقدمهما في جلسة المرافعة ولا يبنى عن تقديمها مجرد ذكر رقميها في التوكيل الصادر من الطعن الأول للمحامي فإن الطعن بالنسبة للطاعنين عدا الأول يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لم يتطلب أن يكون يد المأني الذي يحرم صحيفة الدعوى توكيل من ذى الشأن عند تحرير الصحيفة وإعلانها ومن ثم فلا يؤثر على سلامة الإجراءات عدم لبوت وكالة المأني وقت تحرير الصحيفة وإعلانها لأن القانون لا يستلزم لبوت وكالة الوكيل عن موكله وفقاً لأحكام قانون المحاماة إلا في الحضور عنه أمام المحكمة كص المادة ٧٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٦

تنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أنه " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ولدى الجهات الأخرى التي خوفها القانون اختصاصاً قضائياً " ومداول نصوص مواد الدستور وقانون الحكم المحلي أن مجلس الشورى هو تنظيم دستوري مغاير لمحتومة والمصالح العامة والمجالس المحلية التي تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة بموجب المادة السادسة سالفة الذكر لما كان ذلك وكان الطعن قد أقيم من إدارة قضايا الحكومة التي لا تنوب عن مجلس الشورى فإنه قد يكون قد أقيم من غير ذى صفة ومن ثم غير مقبول .

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحوز للمحكمة أن تتصدى لمعلقة الخصوم بوكالتهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكلاء، فإذا باشر المأني الإجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعرض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل إتخاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من منازعة المظنون عليها الأولى حول وكالة محاميتها فيما قام بإتخاذ من إجراءات الأخل بالشفعة وكان القانون لم يستلزم أن يكون الوكيل مفوضاً في إتخاذ تلك الإجراءات تفويضاً خاصاً ثابتاً قبل مباشرتها. . .

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٥ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لمعلقة الخصوم بوكالتهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله، ولما كانت المظنون ضدhen - المدعيات - لم تكن وكالة المأني الذي رفع الدعوى وباشر الإجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى رغم مشول المظنون ضدhen الأولى عن نفسها وبالوكالة عن باقي المدعيات بعض الجلسات، وكان لازم ذلك صحة حضوره عنهن فإن الحكم المظنون فيه

إذ رفض هذا الدفاع وما رتبته الطاعن عليه من أنه كان يتعين على محكمة أول درجة شطب الدعوى يكون قد أعمل صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤

لئن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسبما تقتضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني، وإختص بها المشرع أشخاصاً معينين واستلزم إثبات هذه الوكالة وفقاً لأحكام قانون المحاماة، تطبيقاً لنص المادتين ٧٢، ٧٣ من قانون المرافعات، إلا أن الوكالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيداعاً ببدء استعمال الحق في التقاضي، باعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد في الإلتجاء إلى القضاء .

بل يكون محكمة الموضوع في هذا الصدد أن تستخلص من المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في رفع الدعوى إذ كان ذلك وكان دفع الطاعنين محل النعي قد أسس على انتفاء صفة والد المطعون ضده الأول في رفع الدعوى نيابة عنه بلوغه آنذاك سن الرشد وإقتصار المدعى على ذلك فحسب - دون أن يمتد إلى الوكالة في الخصومة أمام القضاء وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من سكوت المطعون ضده الأول عن قيام والده برفع الدعوى أمام محكمة أول درجة نيابة عنه. رغم بلوغه سن الرشد ثم مبادرته إلى إستئناف الحكم الصادر برفض الدعوى توصلأ إلى الحكم له بالطلبات المرفوعة بها موافقته ورضاءه عن إجراء رفع الدعوى الذي إتخذوه والبدء نيابة عنه مما يدل على إستناد الوالد في رفعها إلى قيام وكالة ضمنية بينهما فإن ما خلص إليه الحكم يكون سائغاً ومؤيداً إلى النتيجة التي إنتهى إليها دون مخالفة للقانون، ومن ثم يعدو النعي بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥

مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني والمادة ٧٦ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوقاً على تصرف قانوني هو النزول عن حق فإنه يعد عملاً من أعمال التصرف التي يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٩٩٦/١/١٦

إذا حصلت محكمة الإستئناف تحصيلاً واقعياً أن محامياً كان يباشر إجراءات الدعوى والمرافعة فيها شفهيّاً أو بالكتابة عن بعض المحضوم أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية أيضاً فلا تدخل محكمة

النقض في تحصيلها هذا. وإذا كيف هذا الحاصل بإفادته المعنى القانوني للوكالة بالخصوصية عن ذلك البعض فلا خطأ في حكمها .

*** الموضوع الفرعي : الصفة في الوكالة :**

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨
حكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية ومن المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة بالخصوصية.

الطعن رقم ١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٤ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥
النسك برفع الدعوى بالوكالة عن الغير يستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إصاح الوكيل عن صفته وعن إسم موكله، وهو ما خلا منه تقرير الطعن.

*** الموضوع الفرعي : المعير حكمه حكم الوكيل :**

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥
من يعير اسمه ليس إلا وكبلاً عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل ومن ثم يتمتع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله، ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالة مستورة. وهذا يقتضي أن يعير تسجيل البيع الهاء للوكيل المعير إسمه والذي ترتب عليه نقل الملكية من البائع، لحساب الأصيل ويؤول العقار المبيع إليه وإلى ورثته عن بعده بطريق الميراث ذلك أن الحقوق فيما بين الموكل ووكيله الذي أعاره اسمه تكون كلها للموكل دون الوكيل فإذا كان التعاقد يتعلق بعقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل المعير اسمه فيما بينه وبين البائع والغير. ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة للأصيل يتمتع من الإحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما وينتج من ذلك أن الأصيل لا يحتاج - لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما إشتراه - إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه - إذ يعير الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أي إجراء وإنما يلتزم هذا الإجراء في علاقة الأصيل بالغير .

*** الموضوع الفرعي : النزاع بين الوكيل والموكل :**

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢١
إذا قررت المحكمة أن قيام النزاع بين الموكل والوكيل على عنصر من عناصر الحساب بينهما لا يعتبر عائقاً يمنع من المطالبة بتقديم الحساب ويقتضى مدة تقادم دعوى طلبه، واستدلت على ذلك بأن الوكيل سبق له تقديم الحساب في قضية أخرى عن مدة سابقة قبل تصفية ذلك النزاع، فلا يكون حكمها مخالفاً للقانون .

*** الموضوع الفرعي : النيابة الإتفاقية :**

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩
الأصل هو قيام المعالفة نفسه بالصير عن إرادته في إبرام التصرف إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير وحسابه بحيث تتصرف آثاره إليه وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساساً باتفاق إرادة طرفيها على أن يحمل أحدهما - وهو النائب - عمل الآخر - وهو الأصل في إجراء العمل القانوني الذي يتم بحسابه وتقتضى - تلك النيابة الإتفاقية محللة في عقد الوكالة تلاقى إرادة طرفيها - الأصل والنائب - على عناصر الوكالة وحدودها، وهو ما يجوز الصير عنه صراحة أو ضمناً بما من شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتتصرف آثاره إليه. وتختص العلاقة - بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مداها وآثارها لأحكام الإتفاق المبرم بينهما وهو عقد الوكالة.

*** الموضوع الفرعي : النيابة القانونية :**

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩
تمثيل الربان لمالك السفينة لا يسرى إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يمثل محله، وإذا كانت عقود الطاعن قد أبرمت مع الشركة المطعون عليها مالكة السفينة فإن شهادة الربان في شأنها تكون غير ملزمة للمالك ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن هو أطرحها ولم يأخذ بها .

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧
إذا كانت المطعون ضدها السابعة لم تكن وصية أصلاً على المطعون ضدها الثالثة ولم يثبت الطاعنان وكتائهما عنهما. فمن ثم يكون حضور المطعون ضدها السابعة إجراءات قضية البيوع نيابة عن المطعون ضدها الثالثة بغیر سند من نيابة قانونية أو إتفاقية غير ذي أثر بالنسبة لهذه الأخيرة.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦

..لكن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النزاع حول تحديد عناصر التركة ومقوماتها قبل إيلو لها وما يخضع منها لرسم الأيلولة هو نزاع غير قابل للتجزئة - لتعلقه بأمور لا تحتمل المغايرة ولا يأتى أن يختلف باختلاف الورثة - وأن مدى ذلك إعيار الوارث نائياً عن التركة وعن سائر الورثة لباية قانونية أساسها وحدة التركة وإستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة، إلا أن منطى القول بهذه النيابة أن تكون فيما يقع التركة وسائر الورثة لا فيما يضرهم، ومن ثم فإن الحكم الذى يصدر ضد بعضهم فى الدعوى التى ترفع للفصل فى ذلك النزاع لا يكون حجة على الباقيين الذين لم يتم إختصاصهم فيها، لما كان ذلك، وكان الطاعنان لم يتم إختصاصهما فى الإعتراض المرفوع من شقيقتهم أما لجنة الطعن فإن القرار الصادر من اللجنة برفض ذلك الإعتراض لا يكون حجة عليهما .

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢

إذا كان المستأجر الذى أبرم عقد الإيجار باسمه خو رب الأسرة وكان إستجاره السكن ليقم به مع أفراد أسرته قياماً منه بواجبات أدبية تجاههم وهى واجبات ذات طابع خاص وقابلة للتغير والتبدل، لا يعنى إعيار هؤلاء الأفراد مستأجرين أصليين مثله، إذ لا توجد فى هذه الصورة نيابة حقيقية، فإن الأمر يختلف إذا أثبت قيام هذه النيابة بين المستأجر الذى أبرم عقد الإيجار باسمه وبين آخرين، حتى لو كانت النيابة مستورة على المؤجر وكانت لا تلزم هذا الأخير، إذ أن الوكالة المستورة ترتب فى العلاقة بين الموكل والوكيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة، ولا يكون الوضع فى هذه الحالة مجرد واجبات أدبية على عاتق الوكيل بل إلتزامات قانونية منشؤها عقد الوكالة. لما كان ذلك وكان المؤجر غير مخصم فى الدعوى، وكانت الورقة العرفية المؤرخة .. والمنسوب صدورهما إلى .. الذى أبرم عقد الإيجار باسمه تتضمن إقراره بأن جميع منقولات شقة النزاع ملك له ولأخويه ..، " الطاعن الأول " حيث قاموا بتأليفها بالتعاون سوياً منذ أكثر من عشر سنوات وإن عقد الإيجار كتب باسمه باعتباره الأخ الأكبر، فإن ذلك يعنى أنه إنما كان نائياً عن أخويه المذكورين فى إستجار الشقة وأنهما يعتبران مستأجرين أصليين لها وإن هذا الإقرار يرتب إلتزامات قانونية وليس مجرد واجب أدبى، وإذ كانت الورقة التى يتضمنها هذا الإقرار مزيلة بتوقيع منسوب إلى .. وكانت زوجته المطعون ضدها خلفاً عاماً لها فإنها تكون حجة عليها بما دون فيها.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٩

لما كان مؤدى نص المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩/١٩٥٢ بشأن الولاية على المال أن نيابة القيم عن المحجور عليه نيابة قانونية قاصرة على إدارة أمواله وإستثمارها فى الوجه الذى تعود عليه بالحفظ والمنفعة ولا تتعدى له الولاية على نفس المحجور عليه إلا بإذن من القاضى. وكان الشايت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم كلى أحوال شخصية القاهرة أن الطاعن عين قيماً بلا أجر لإدارة أموال ابنه بما لا يتوله ولاية طلب إبطال عقد واجه من الملعون حدها لم يستصدر إذناً من القاضى بذلك و يكون الطعن المرفوع منه غير مقبول.

*** الموضوع الفرعى : الوكالة التجارية :**

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٤

إذا كان الحكم الملعون فيه قد أقام قضاءه فى الدعوى على أساس ثبوت وكالة الشركة الطاعنة عن شركة التأمين بناء على نصوص وثيقة التأمين، فإنه لا يغير من ذلك أن تكون هذه الوكالة محظورة على الطاعنة بحكم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية، إذ ليس من شأن ذلك إلا إستهدافها للمقربات التى تقضى بها المادة الرابعة منه، أما الوكالة التجارية التى تزاولها الشركة فعلا بالمخالفة لحكم القانون آنف الذكر فإنها تتعدى صحيحة وترتب آثارها القانونية فيما بين أطرافها إذ لا يفيد من القانون من يخالف أحكامه.

*** الموضوع الفرعى : الوكالة الخاصة :**

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ٨/١١/١٩٦٢

تصح الوكالة الخاصة من نوع معين من الأعمال القانونية ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات [م ٧٠٢ / ٢ مدنى] فإن الوكالة الخاصة فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيّن على وجه التخصيص بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للأعيان محل التبرع فلا يكون للتوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل، ومن ثم فإذا كان الملعون عليه قد عهد إلى وكيله بالتنازل عن نصيبه فى ميراث ولم يعين فى عقد الوكالة المال الذى إنصب عليه التبرع بالذات فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلاً، ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع طالما أن القانون قد إضرب تحديده فى ذات سند التوكيل .

*** الموضوع الفرعي : الوكالة الخاصة :**

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣
اشروط المشرع فى المادة ٧٠٢ من القانون المدنى وجود وكالة خاصة للمرافعة امام القضاء ولم يكنف بالوكالة العامة. ومن ثم فلا يكفى القول بقيام فضالة فى التضاضى إذا لم تتوالر هذه الوكالة الخاصة. وإذا كانت لجنة الطعن تحضى بالفصل فى خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فانه لا يكفى لاعتبار الخصومة قائمة أمامها تحفيل الممول بطريق الفضالة

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٦
طبقاً لحكم المادة ٥١٧ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ٢/٧٠٢ من القانون المدنى الحالى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - نصح الوكالة الخاصة فى أعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً فى سند التبركيل.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢
الوكالة الخاصة فى نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للموكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة لىها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى وذلك على ما تقتضى به المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٥
- مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى أنه إذا كان الإتفاق بين الوكيل والغير منطوقاً على تصرف قانونى هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق لىه للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تحول له هذا التصرف القانونى أو وكالة عامة ينص لىها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور .

- عبء إثبات الوكالة يقع على من يدعىها، فإذا إستج المغير على الموكل بالوكالة لىرجع عليه بآثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل كان على المغير أن يثبت الوكالة ومداهها، وأن الوكيل قد تصرف فى نطاقها حتى يستطيع إلزام الموكل بهذا التصرف، إذ الوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل إذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٩

إذا كانت الوكالة المراد إلبيتها، صريحة كانت أو ضمنية، لا تخول الوكيل صفة إلا فى أعمال الإدارة وكان قطع القطع ونقله إلى إستحقاق تال لا يعبر أيهما من بين هذه الأعمال ولا بد لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن من أن يكون لديه وكالة خاصة بالبيع لأن هذين الأمرين هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية، ومن ثم فإن إثبات وكالة الإبن عن والده فى أعمال الإدارة لا تؤدى إلى ثبوت صفة للأبن فى نقل القطع من إستحقاق إلى آخر نيابة عن والده .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٣

الأصل فى غرض الوكالة -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الغير الذى يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة وعن حدودها، وله فى سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره. وإن تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويسوى فى ذلك أن يكون الغير الذى يتعاقد مع الوكيل عالماً بأن الوكيل يعمل دون نيابة أو غير عالم بذلك .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ٢٢/١/١٩٧٤

النص فى المادة ٢٠٧/٢ من القانون المدنى على أن الوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات يدل على أن الوكالة الخاصة فى المحاورات يصح أن تنصرف دون تحديد محل التصرف، ولما كان التوكيل الصادر من المظنون عليها الأولى غامضاً ينص على أنه أن يشترى لزمتهما المقار المطلوب بيعه فإنه يتحوله صفة فى أن يشترى عنها الألمان موضوع التنفيذ عملاً بالمادة ٣٠٧/٢ السالف ذكرها دون حاجة إلى أن يعين فيه على وجه التحديد بيان هذه المقاررات التى إنصب عليها التصرف، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لرفض دفاع الطاعة من أن التوكيل لم يكن يتحول الوكيل شراء المقار بجلسة المراد لأن عبارته غامضة ولا تتضمن تحديداً لموضوعه يكون على غير أساس.

* الموضوع:الغرضى : الوكالة الضمنية :

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

(١)مضى ثبت من حكم محكمة أول درجة الذى أخذ الحكم الإستئنافى بأسبابه أن الطاعة وإن أعرفت بأن الأشياء وردت لنزاعها الذى كانت تشيده إلا أنها تمسكت بأنها تتخالصت مع زوجها الذى إشترها وقدمت مخالصة بذلك فلم تحفل المحكمة بمناقشة هذا الدفاع وإكتفت فى الحكم على الطاعة بما ثبت لديها من أن

الأشياء المطالب بقيمتها قد وردت لنزلها وكان الحكم الإستثنائي قد بنى مسئولية الطاعة فيما أنشأه من أسباب على أن الزوج إشتري هذه الأشياء بوصفه وكيلًا عن زوجته وأن هذه الوكالة كانت ضمنية حسب ما جرى به العرف وأنه يكفي في إثباتها مجرد قيام رابطة الزوجية. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور مطع في خصوص قضائه بالزام الطاعة بضم الأشياء التي وردت لنزلها إذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة أغفل الفصل في دفاع جوهرى أدلت به الطاعة ومن شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى كما أن حكم محكمة الاستئناف فيما حصله من أن تصرف المطعون عليه الثانى بالشراء كان بوصفه وكيلًا عن زوجته الطاعة وأن هذه الوكالة كانت وكالة ضمنية قد جاء قاصرا عن بيان الوقائع التي سوغت لديه القول بقيام هذه الوكالة وقت الشراء وبأن الزوج إذ إشتري إنما تعاقده بالنيابة عن زوجته ولا يفتى عن التحقق من كلا الأمرين مجرد ثبوت علاقة الزوجية إذ هي وحدها غير كافية في هذا الصدد كما لا يفتى عن ذلك ما قرره الحكم من قيام عرف على هذه الوكالة إذ ليس ثابتا وجود عرف مستقر في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

للعائدين أن يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل إلتزامات المظفلى منهما إلى ورثته وهذا الإتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا ولقاضي الموضوع إستخلاص الإتفاق الضمنى من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلاً، وإذن لمعنى كان الواقع هو أن المطعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمى بأن يتنازل عن دين له قبل باقى المطعون عليهم إلى مورث الطاعن ونص في الإتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من المدينين ودفعه إلى الطاعن الذى يدين المطعون عليه الأول بأكثر منه وكان الحكم المطعون فيه قد كيف هذا الإتفاق بأنه وكالة تعلق بها حق الغير وليس للموكل سحبها أو إسقاطها بغير رضاء وقبول هذا الغير، فإن هذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ مكتب فتى ١٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٥

مضى كان الحكم المون فيه قد نفى في حدود سلطته التقديرية وجود صفة للموقع على إقرار التخالص فى النيابة عن المطعون عليه [الدائن]، وكانت الوكالة الضمنية التى إدعى الطاعن [المدين] أمام محكمة أول درجة قيامها هى صورة من صور النيابة، فإن الحكم بنفيه وجود النيابة فى الإقرار بالتخالص يكون قد نفى قيام تلك الوكالة وبالتالي فلا يمكن معجاة المطعون عليه بالإقرار سالف الذكر.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٤

الطلب المقدم من المستحق في الوقف إلى وزارة الأوقاف يطلب فيه منها شراء أحيان حساب الوقف لا يعتبر بهذه الصورة توكيلاً بالمعنى القانوني ولا يلزم الوزارة بالشراء لحساب الوقف.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢

إذا كان محكمة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها في الدعوى، ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية، وكان الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه سائفاً، ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقديم الدليل.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣

محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تستخلص من هذه المستندات المقدمة لها في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

- جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز للمحكمة أن تصدرى لمعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله، والمطعون ضده الرابع لم ينكر وكالة المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الإمتتاف كما لم يجحد حضوره عنه أمام المحكمة فاستخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية وجاء إستخلاصها سائفاً يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها بحث بعد التمس عليه جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

- المناط في تكيف المقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو بما عناه المتعالدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه وقائع الدعوى ومستنداتها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستنداً إلى ما ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام إتفق مع المطعون ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كمدينين بمقروض مدنية في قضية الجنتحة رقم في الحصول على حكم نهائي فيها ثم إقامة الدعاوى المدنية اللازمة للحصول على التصويض النهائي وإلى حضوره عنهم كمدينين مدنيين في الجنتحة وإستئنافه للحكم الصادر بها ضدهم بصفته وكيلاً عنهم، وإقامته الدعوى المدنية رقم بإسمهم وإستئنافهم للحكم الصادر فيها، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها صفته كوكيل وإن إستجبت القيام

بأعمال مادة تابعة للعمل القانوني الذي باشره لصالحهم فإنه يكون قد إنترم صحيح القانون حين اعتبره وكيلاً عنهم.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٩

إذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت أن البناء المتنازع على ملكيته هو للمورث، وأن المدعى لم يقيم بجمعة الإشراف عليه إلا بصفته وكيلًا، مدلة على هذه الوكالة الفعلية تدليلاً سائفاً مستخلصاً من ظروف الدعوى والمكاتبات المرسلة من المدعى إلى صاحب البناء ومن المستندات الأخرى، فإن الجدل في ذلك لا يقبل لتعلقه بما للمحكمة السلطة المطلقة في الفصل فيه. ولا يعيب الحكم أنه لم يذكر تصوير المكاتبات التي استند إليها ما دامت هذه المكاتبات كانت مقدمة للمحكمة ومينة في مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

* الموضوع الفرعي : الوكالة العرفية :

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

المقرر أن جميع التصرفات القانونية التي يجوز للشخص أن يقوم بها قد يباشرها بنفسه أو من ينوب عنه قانوناً سواء كانت هذه النيابة قانونية أو قضائية أو إرفائية، وكانت النيابة الإرفائية لا يشترط لقبائما بحسب الأصل شكلاً معيناً، ويجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية، ولئن كان إيداع غن العقار المشفوع في مخزينة المحكمة وفي الموعد الذي حدده القانون من الإجراءات اللازمة لقبول دعوى الشفعة وإلا سقط الحق في طلبها إلا أنه إجراء سابق على رفعها ولا يعتبر من إجراءات الدعوى ذاتها التي تبدأ بإيداع صحتها فلم كتاب المحكمة ومن ثم يكون الوفاء بهذا الإلتزام الذي فرضه القانون جالزاً من الوكيل ولو لم تكن وكالة رسمية، لما كان ذلك وكان محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ المحررات ما دام تفسيرها لها سائفاً ولا تخرج عن حقيقة مدلوها، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على نيابة ابن الطمعون ضده الثاني عن الطمعون ضده الأول في إيداع الثمن بما ورد بمبارات محضر الإيداع من أنه أودع المبلغ المودع لحسابهما معاً وعلى ذمة دعوى الشفعة المزمع إقامتها منهما. وكان هذا الإستدلال سائفاً، فإن النعى عليه بسبب النعى يكون على غير أساس .

* الموضوع الفرعي : المستترة :

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ - مستترة رقم ٧١٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦١

- ليس من يعبر اسمه إلا وكلا عن أعاره فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه شيء وكل في أن يحصل عليه حساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في أن يظهر مع أنه في الواقع شأن الموكل. وأذن لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا إسما مستعارا لزوجه الطاعن فإن مقتضى ذلك اعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الموكل وحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها منها شيء ويكون كل ما دفع باسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن - إلا أن ثبت أنها قد دفعته له من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقا لأحكام الوكالة باعتباره من الصفقات المعقولة التي أنفذتها في تنفيذ الوكالة.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألام قضاءه على اعتبار أن تنازل الطاعن "الموكل" إلى زوجته المطعون عليها "الوكيل المستعار" عن ثمن الصفقة التي أبرمتها لصالحه ثم قبولها من المطعون عليها فلا يحق الرجوع فيها وكان ذلك التنازل صوريا اقتضاء التعامل بالاسم المستعار وإخفاء هذا التعامل عن الغير ولا يفيد معنى المبة قانونا فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ - صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٧٠

مفاد نصوص المادتين ٧١٣ و ١٠٦ من القانون المدني أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكلا ولكن بصفته أصيلا وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته كسائب، ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة، فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المعتبر.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ - صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٦

- النص في المادة ٧١٣، والمادة ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكلا ولكن بصفته أصيلا ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة، ويعتبر وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل، وإلى من يتعاقد مع الوكيل المعتبر.

- متى ثبت أن المطعون عليه كان معيراً اسمه للطاعن في عقد البيع وقد تم هذا البيع لمصلحة الطاعن وحسابه، وبالتالي ينصرف أثره إليه باعتبار أنه هو البائع الحقيقي فإن مقتضى ذلك أن يكون الحكم الصادر بفسخ هذا العقد حجة عليه - وإذا لم يكن مختصاً في دعوى القسح - فكان الشأن شأن الوكيل المستور في الظاهر، مع كونه في الواقع شأن الموكل.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من يعبر اسمه ليس إلا وكيلاً عن أغاره، وتعامله مع الغير لا يعبر من علاقته شيئاً، فهو كسائر الوكلاء لا يفرق عنهم إلا في أن وكالته مسترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل، وينبني على ذلك أن الوكيل المستور في الشراء لا يكسب شيئاً من الحقوق المتولدة عن عقد البيع بل تنصرف هذه الحقوق إلى الأصيل، أما في علاقة الغير بهذا الأصيل فإن من المقرر على ما تقتضيه المادة ١٠٦ من القانون المدني أن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائماً أو مديناً إلا في حالتين هما : إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب.

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٨

لما كانت العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل ينظمها عقد الوكالة الذي أبرمه فيلتزم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة، مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المستور في العلاقة بين الوكيل والموكل.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

- النص في المادة ٧١٣، ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا يصفه وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستورة ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستورة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستور .

- الوكالة بطريق الصغر أو الصنخير ليست إلا تطبيقاً لقواعد الصورية لأن العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر يحكمها العقد الحقيقي الذي يسرى فيما بينهما، وبالتالي فعلى من يدعي قيامها أن يثبت وجودها ويكون الإثبات طبقاً للقواعد العامة والأصل فيها أنه لا يجوز إثبات عكس ما أثبت بالكتابة إلا بالكتابة

أو ما يقوم مقامها إلا إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، فيجوز في هذه الحالة إثباته بكافة الطرق إعمالاً للمادة ٦٣ من قانون الإثبات، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بأسماء محكمة الموضوع بشرائه لشقة النزاع مستعيراً إسم المظنون ضدها الأولى تهريباً من ديون مستحقة عليه وأنه يقيم بتلك الشقة باعتباره مشرباً لها، وقدم تدليلاً على ذلك بعض إيصالات بسداد جزء من ثمن شقة النزاع وما يفيد مديونية لبنك مصر بعد وضع الشركة المملوكة له تحت الحراسة، وكان الطاعن قد تمسك أيضاً بوجود مانع أدبي حال بينه وبين الحصول من المظنون ضدها الأولى على دليل كتابي وكسنت محكمة الاستئناف قد أغفلت هذا الدفاع الجوهرى وقعدت عن إعمال سلطتها في تقدير ما إذا كانت علاقة الطاعن بالمظنون ضدها الأولى من واقع ظروف الدعوى وملابساتها تعتبر كافية لتقوم مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على دليل كتابي تمهيداً لإجابة الطاعن إلى طلبه بإثبات حقيقة العلاقة التقديرية بينهما بالبيتة واكتفت بما أوردته في حكمها المظنون عليه من قيام الطاعن بدفع ثمن الشقة على فرض صحته لا يؤثر على ثبوت الملكية للمظنون ضدها الأولى وهو ما لا يصلح رداً على دفاع الطاعن الذي لو صح لكان من شأنه أن يغير وجه النظر في الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور وبالإخلال في حق الدفاع بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢

الوكالة بالتسخير وهى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفرض أن يعمل الوكيل باسمه الشخصى وأن كان يعمل لحسابه الموكل الذى يكون اسمه مستعراً، ويترتب عليها - وتطبيقاً لقواعد الصورية التى تستلزم أعمال العقد الحقيقى فى العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - إنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة فيصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر إلى كل من الموكل ومن تعاقده مع هذا الوكيل

الطعن رقم ٧٤٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٢

إن من يعبر إسمه ليس إلا وكلاً عن أهله، وحكمه هو حكم كل وكيل من حيث ما يجب عليه من رعاية حق موكله وحفظه، ومن حيث مسئولية إذا أخل بالتزامه وغصب هذا الحق أو ألتأت عليه ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه فى الظاهر مع كونه فى الواقع شأن الموكل، أما غيره من الوكلاء فوكالته سالرة الشأن فيها للموكل ظاهراً وباطناً .

*** الموضوع الفرعي : الوكالة بأجر :**

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٩

إذ تنص المادة ١/٧٠٩ من القانون المدنى بأن الوكالة تبرعة ما لم يثبت على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل، فإن إشتغال المظعون عليه بالخاماة وقت قيامه بالأعمال التى وكل فيها حساب الطاعن يكفى فى ذاته لإعتبار وكالة عن الطاعن مأجورة وذلك على أساس أن هذه هى مهنة التى يحزفها ويتكسب منها .

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥

— النص فى المادة ١/٧١٥ من القانون المدنى، يدل على أنه وإن كان للموكل أن يعزل الوكيل فى أى وقت، إلا أنه فى حالة الوكالة بأجر يحق للوكيل أن يرجع على الموكل بالتعويض عمل لحقه من ضرر بسبب عزله إذا كان فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول، ولما كان بين من أحكم المظعون فيه أنه أقام قضاء بالزام الطاعنة بالتعويض على أنها أنهت الوكالة فى وقت غير مناسب لأنها أخطرت المظعون عليه بفسخ العقد مخالفة لشروطه التى توجب أن يكون الإخطار قبل إنتهاء المدة بثلاثة أشهر وأنها بذلك تكون قد أساءت إستعمال حقها فى إنتهاء عقد الوكالة وهو ما يكفى لإقامة الحكم على أساس قانونى سليم فى قضائه بالتعويض، ومن ثم فإنه لا يكون فى حاجة بعد ذلك إلى بحث التعويض على أساس إنتهاء الوكالة بغير عذر مقبول، لأن أحد الأساسين يكفى وحده للقضاء بالتعويض .

— متى كانت المحكمة قد قدرت الضرر الذى لحق المظعون عليه — وكيال بالعمولة لتوزيع منتجات شركة البيرة الطاعنة — من إنتهاء الوكالة فى وقت غير مناسب بمبلغ ألفى جنيه منها ألف جنيه مقابل ما فاته من عمولة عن سنة ١٩٥٩ مستهدبة فى ذلك بالعمولات التى تقاضاها عن السنوات السابقة وألف جنيه مقدار ما لحقه من خسارة بسبب الإستيلاء على مستودعه وتأمين الزجاجات الفارغة والتعويضات التى دفعها لعماله، وهو ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنة — بأنه لم يلحق الوكيل ضرر — لأنه ما زال يتعامل معها بصفته صاحب مقهى بار — لأن إنتهاء الوكالة قد أضرع على المظعون عليه العمولة التى كان يحصل عليها وهى بخلاف الأرباح التى كان يجنيها من بيع البيرة فى المقهى والبار قبل وبعد إنتهاء الوكالة الأمر الذى لم تر معه اضمحكة حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق أو الإستعانة بخبير لتحقيق ما تدعيه الطاعنة بهذا الخصوص، ومن ثم يكون النعى فى غير محله .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدني على أن "١- الوكالة تبرعية ما لم يفتق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل. ٢- فإذا إتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة، وإذا كان المبلغ الذي طالب به الطاعن هو أتعاب محاماة تنفق عليها قبل تنفيذ الوكالة - فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعد أجر وكيل مختص لتقدير المحكمة عملاً بالمادة المذكورة ولا عليها أن خفضته.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدني يلزم الوكيل المأجور أن يذل دائماً عناية الرجل العادي بصرف النظر عن مبلغ عانيته بشئونه الخاصة لأن الإتفاق على مقابل يتضمن حتماً التعهد من جانب الوكيل بأن يذل في رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة فلا يقتصر له إلا التقصير اليسير وبمااسب دائماً على التقصير الجسمي ولو كان قد اعتاده في شئونه الخاصة فهو يسأل عن تقصيره الحادث بفعله أو بمجرد إهماله، فإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الإحتياطات التي تقتضيها رعاية مصالح الموكل أصبح مسؤولاً قبله عن تعويض ما يصيبه من ضرر من جراء هذا الإهمال، وتقرر مسؤولية الوكيل في هذه الحالة دون حاجة لأخذه موقداً لأن مسؤوليته منطوقة عن إلتزامه بتنفيذ الأعمال الموكل بها تنفيذاً مطابقاً لشروط عقد الوكالة.

*** الموضوع الفرعي : الوكالة بالتسخير :**

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

النص في المادة ١٠٦ من القانون المدني على أنه " إذا لم يعلن التعاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل داتناً أو مديناً إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب " ينصرف إلى حالة الوكيل المسخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه لا يعلن - وقت إبرام العقد - أنه يتعاقد بصفته نائباً، ولذلك فإن أثر العقد لا يضاف إلى الموكل داتناً أو مديناً، ويستثنى من ذلك حالتان، وهما ما إذا كان الغير أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل وفي هاتين الحالتين إذا كشف الموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير كما يكون للغير أن يرجع عليه.

الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١

إذ كانت الوكالة بالسخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقتضي أن يعمل الوكيل باسمه الشخصي وإن كان يعمل لحساب الموكل الذي يكون اسمه مستتراً ويترتب عليها - تطبيقاً لقواعد الصورية التي تستلزم إعمال العقد الحقيقي في العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - أنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة فيصرف أثر العقد الذي يبرمه الوكيل المسخر إلى كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل.

الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٢

عقد الوكالة بالسخر يقتضي أن يعمل الوكيل باسمه الشخصي بحيث يظل اسم الموكل مستتراً ويترتب على قيامها في علاقة الوكيل المسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التي تنشأ من التعاقد مع هذا الغير إلى الوكيل المسخر فيكون هو الدائن بها قبله كما تضاف إليه جميع الإلتزامات فيكون هو المدين بها إليه .

• الموضوع الفرعي : الوكالة بالعمولة :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التي بشر إليها الطاعن لا تنطبق إلا في الحالة التي تكون فيها البضائع مسلمة إلى الوكيل بالعمولة على سبيل الوديعة أو لبيعها بسعر محدد، وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت من الطاعن إلى المطعون عليها لا على سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فإنه حتى مع اعتبار العقد وكالة بالعمولة كما يقول الطاعن فإنه يكون للمطعون عليها عملاً بمفهوم المخالفة للمادة المشار إليها المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطني أن تباع الأقطان من غير حاجة إلى الحصول على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية، كما يؤكد هذا النظر النص الفرنسي للمادة ٨٩ المشار إليها .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

لم يخطئ الحكم إذ قرر أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع لا يجب عليه أن يستصدر أمراً من قاضي الأمور الوقفية ببيع الأقطان التي فوض في بيعها ذلك أنه إذا كان ثمة غموض في النص العربي للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسي لهذه المادة الذي لا يدع مجالاً للشك في صحة ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

— ليس ما يمنع فى القانون من أن يكون البائع وكىلا بالعمولة ولم يحرم القانون إجماع المصفتين فى شخص واحد حتى مع وحدة البضاعة ووحدة المشوى. ولا يغير من الأمر شيئا ألا يكون الوكيل بالعمولة قد قبض أجره لأن إنقضاء الوكالة أمر مستقل عن قبض أجرها.

— مسئولة الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفروضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١ و ٩٢ من قانون التجارة، ولا يعفيه منها إلا إقامته الدليل على القوة القاهرة أو العيب فى البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئا من ذلك فإنه يتحمل مسئولة هذا التلف ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة فى هذه الحالة.

— الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العائنة بطبيعة الشيء محل الوكالة. فإذا كان من عروض التجارة أو من البضائع أو الصكوك المتداولة اعتبرت وكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة بقطع النظر عن صلة الموكل الذى قد يكون العمل مدتباً أو تجارياً بالنسبة له.

— متى كان الثابت أن البضاعة تلفت ولم يستلم المرسل إليه شيئا منها فلا يجدى الوكيل بالعمولة للنقل التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة فلها لدعوى التعويض عن هذا التلف لرفعها عليه بعد ثلاثين يوماً. إذ أن هذه المادة تستلزم حصول إستلام المرسل إليه للبضاعة ودفع الأجر.

— مسئولة وكيل النقل الأخير لا تنفى مسئولة وكيل النقل الأول الذى عهد إليه بالنقل فى جزء من الرحلة طبقاً للمادة ٩٣ من قانون التجارة.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

متى كان الوكيل بالعمولة قد تعاقد لحساب موكله باسم نفسه فإن الموكل يبقى أجنبياً عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨

الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع فى إنقضاءها وإنقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة فى القانون المدنى فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها. وإذ لم ينظم قانون التجارة طرق إنقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه يقتضى بنفس الأسباب التى يقتضى بها عقد الوكالة المدنية وبالنسبة لأنه يجوز للوكيل بالعمولة أن يتجنح عن الوكالة فى أى وقت قبل إتمام العمل الموكل إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للحدود المرسومة بالقانون المدنى. ولما كان مؤدى ما تقتضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من القانون المدنى - على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم فإنه يجوز

للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة، كما أن للوكيل أن يتنحى عنها قبل إتمام العمل الموكل إليه فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه إذا كان التنحي بغير علم مقبول أو في وقت غير مناسب.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٩
الأصل أن يلزم الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لإتمام العمل المسند إليه، إلا أن هذا الشرط ليس من النظام العام ويجوز لطرفي العقد الإتفاق على مخالفته .

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧
الضمان في الوكالة بالعمولة لا يفرض، بل يجب النص عليه صراحة في العقد. أو قيام قرائن قوية تدل على إصراف النية إليه، أو ثبت أن العرف جرى في مكان العقد وفي نوع التجارة على ضمان الوكيل بالعمولة.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢
إن الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية - وعلى ما سبق هذه المحكمة القضاء به - بطبيعة الشيء محل الوكالة فإذا كان من عروض التجارة اعتبرت الوكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة التي تميز اعتبار الوكيل بالعمولة ضماناً تنفيذ العقد بناء على إرادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو إعمالاً للعرف التجاري.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨
- مفاد نص المادة ٨١ من قانون التجارة أن الوكيل بالعمولة فود كان أو شركة يتعاقد مع الغير أصيلاً فيكتسب الحقوق ويتعهد بالالتزامات إزاء الغير الذي يتعاقد معه ولكنه في حقيقة الأمر ليس بالأصيل وإنما هو يعمل لحساب الموكل الذي كلفه بالتعاقد.

- الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في إنقضاءها وإنقضاءها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها وإذا لم ينظم قانون التجارة طرق إنقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه ينقضى بنفس الأسباب التي ينقضى بها عقد الوكالة المدنية ولما كان مؤدى نص المادة ٧١٤ من القانون المدني أن الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل وأن إستمرار الورثة في إستغلال نشاط مورتهم بعد وفاته لا يعدو أن يكون شركة واقع فيما بينهم، ولما كان مؤدى ما تقتضيه به المادتان ٧١٥، ٦١٧ من ذات القانون وعلى ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية أن الوكالة عقد غير لازم فإنه يجوز للموكل أن يعزل الوكيل في أى وقت قبل إنتهاء العمل محل الوكالة، وعزل

الوكيل يكون بإرادة منفردة تصدر من الموكل موجهة إلى الوكيل فسرى في شأنها القواعد العامة، ولما كان القانون لم ينص على أن تكون في شكل خاص فإى تعبير عن الإرادة يفيد معنى العزل، وقد يكون هذا التعبير صريحاً كما قد يكون ضمنياً فتعين الموكل وكلاً آخر لنفس العمل الذى فوض فيه الوكيل الأول بحيث يتعارض التوكيل الثانى مع التوكيل الأول يعتبر عزلاً ضمنياً للتوكيل الأول، وسواء كان العزل صريحاً أو ضمنياً فإنه لا ينتج أثره إلا إذا وصل إلى علم الوكيل طبقاً للقواعد العامة.

الطنن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

النص فى المادة ٨٩ من قانون التجارة على أن " الوكيل بالعمولة هو الذى يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته فى مقابل أجره أو عمولة " يدل على أن الوكيل بالعمولة فرداً كان أو شركة يتعاقد مع الغير باسمه الشخصى أصلاً لحساب موكله، فيكتسب الحقوق ويتعهد بالالتزامات إزاء الغير الذى يتعاقد معه ولكنه فى حقيقة الأمر ليس بالأصيل وإنما هو يعمل لحساب الموكل الذى كلفه بالتعاقد.

الطنن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن - أن الشركة الطاعة فوضت مورث المطعون ضدهما بخطابها المؤرخ ١٩٧٤/١/٨ بالتعاقد مع مقاول نقل عينته له للقيام بنقل كميات الجير التى تعهد بتوريدها وحددت له أجره النقل بواقع ٢٠ ديناراً ليبيا عن كل طن يصل إلى مخازنها بسبها فى ليبيا على أن يقدم مقاول النقل خطاب ضمان لصالحها وإذا تقاعس ذلك المقاول عن تقديم خطاب الضمان فقد طلبت الشركة الطاعة من مورث المطعون ضدهما البحث عن مقاول آخر يتولى القيام بعملية النقل بذات الأجرة ولا تعذر عليه العثور على من يقبل النقل بالأجرة المحددة - اضطرت إلى زيادتها بواقع ٧/١٦٦ جنيه للطن رغم اعتراض الطاعة وقام بسداد الفرق من ماله الخاص لأمين النقل خشية إخلاله بتنفيذ التزامه بالتوريد فى المواعيد المتفق عليها - وكان مفاد ذلك أن مورث المطعون ضدهما بالإضافة إلى صفته كبايع إلزم بتوريد الجير - كان وسيطاً فى عملية نقله - تسرى عليه أحكام الوكالة بالعمولة للنقل التى نص عليها قانون التجارة فى المادة ٩٠ وما بعدها - وهى ضمانه نقل البضاعة فى المواعيد المتفق عليها، كذا أحكام الوكالة فى القانون المدنى - وأخصها إلزام الوكيل بتنفيذ الوكالة فى حدودها المرسومة والالتزام الموكل برد المصروفات التى ينفقها الوكيل من ماله الخاص متى كانت داخلة فى تلك الحدود - أما ما جاوز ذلك فلا يكون للتوكيل حق الرجوع به على الموكل إستناداً إلى عقد الوكالة وإن جاز له ذلك تأسيساً على قاعدة الإثراء بلا سبب متى ثبت أن عمله قد عاد بمنفعة على الموكل .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

يؤتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية ما يرتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقى، متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة. وإذا كان بين من الحكم الابتدائى الذى أيدته الحكم المطعون فيه وأحال إليه أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه صح أن نقابة مستخدمى قناة السويس قد زال وجودها القانونى بصدر قانون الشركة العالمية بقناة السويس إلا أن وجودها الفعلى قد ظل قائما حتى صدور قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩، حيث ظلت تباشر نشاطها حتى هذا التاريخ، وأن هذا الوجود الفعلى الظاهر الذى كان معروفا به من هيئة قناة السويس ومن مكتب العمل، ومن الوزارة المطعون ضدها من شأنه أن يجعل التصرف الصادر من النقابة إليه فى هذه الفترة صحيحاً، مثله فى ذلك مثل التصرف الذى يصدر من الموظف الذى يستمر فى أداء وظيفته بعد انتهاء ولايته، فإن الحكم المطعون فيه إذا أطلق القول ببطالان التصرفات الصادرة من المركز الظاهر وأغفل بحث دفاع الطاعن وتحقيق حناصره بمقولة أن نظرية الموظف الفعلى مختلف عليها ولا محل للإستدلال بها، يكون مشوهاً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى السبب.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢

يشترط لإعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجى خاطئ منسوب للموكل من شأنه أن يجند الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر. وإذا كان الثابت فى الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - أن الشركة المطعون ضدها لم تعين السيد / بمقتضى العقد المبرم بينهما مديراً لها بل عينته ليتولى الإشراف على الأعمال الإدارية إلى جانب مديرها الذى له حق التوقيع الملزم لها، وكان الطاعن " العامل " لم يدع فى دفاعه أمام محكمة الموضوع وجود مظهر خارجى يجعله معذوراً فى أن يعتقد أن للسيد سلطة تعيين العاملين بالشركة، وكان وضع الأخير فى الشركة على ذلك النحو لا يشكل أى خطأ من جانبها بما ينأى به عن توأله ذلك المظهر، وكان مؤدى ذلك هو إنتفاء صفة الوكيل الظاهر أو المدير الظاهر عنه، فإن الدفاع الذى يتمسك به الطاعن يكون دفاعاً لا سند له من القانون وغير مؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون النعى على الحكم بالقصور لإغفاله ذلك الدفاع غير منتج.

- الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبياً عن تلك العلاقة بين الوكيل والموكل - ما يوجب عليه فى الأصل أن يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصل ومن إنصراف أثر التعامل تبعاً لذلك إلى هذا الأخير إلا أنه قد يفنيه عن ذلك أن يقع من الأصل ما يبنى فى ظاهر الأمر عن إنصراف إرادته إلى إباته لسواه فى التعامل باسمه كأن يقوم مظهر خارجى منسوب إليه يكون من شأنه أن يوهم الغير ويجعله معذوراً فى اعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة بينهما، إذ يكون من حق الغير حسن النية فى هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بإنصراف أثر التعامل - الذى أبرمه مع من اعتقد بحق أنه وكيل - إلى الأصل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما - وهى غير موجودة فى الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة ذلك لأن ما ينسب إلى الأصل فى هذا الصدد يشكل فى جانبه صورة من صور الخطأ الذى من شأنه أن يمدد الغير حسن النية فى نيابة المتعامل معه عن ذلك الأصل ويجعله على التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم إلزام الأصل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه، ولما كان الأصل فى التعويض أن يكون عينياً - كلما كان ممكناً - فإن سبيله فى هذه الحالة يكون بجعل التصرف الذى أجراه الغير حسن النية نافذاً فى حق الأصل - وإذ كان ذلك وكان مؤداه إنه يترتب على قيام الوكالة الظاهرة وما يترتب على قيام الوكالة الحقيقية من آثار لهما بين الموكل والغير، بحيث ينصرف - إلى الموكل - أثر التصرف الذى عقده وكيله المظاهر مع الغير.

- إذ يبين من مطالعة أوراق الطعن - أن محكمة الموضوع قد إستخلصت من الوقائع الثابتة بالأوراق ومن القرائن المقدمة إليها وظروف الأحوال أن عقد الإيجار المبرر للمطعون عليه عن شقة النزاع صادر له من محام كان هو الوكيل عن الطاعن وأنه هو الذى قام فعلاً بتأجير جميع شقق العقار الواقع به شقة النزاع إلى مستأجرها وتحصيل أجرها - ورتبت المحكمة على ذلك أن انقضى المذكور هو وكيل ظاهر عن الطاعن - و كان قيام الوكالة الظاهرة فى هذا الخصوص مما يجوز إباته بالقرائن. ولما كان ما إستخلصته محكمة الموضوع من ذلك وعلى نحو ما سلف بيانه - قيام مظهر خارجى منسوب للطاعن كان من شأنه أن أوهم المطعون عليه وجعله معذوراً فى اعتقاده بأن هناك وكالة قائمة بين المؤجر له وبين الطاعن، وكان هذا الإستخلاص منها وفى حدود سلطتها الموضوعية - سائفاً ومؤدياً لما إنتهت إليه و كائناً لحمل قضائها. فإنها لا تكون قد أعطت فى تطبيق القانون، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه على غير أساس.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لإعبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجي منسوب للموكل من شأنه أن يحدد الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر دون أن يرتكب هذا الغير خطأ أو تقصيراً في إستطلاع الحقيقة، وإذ إعتد الحكم الابتدائي بوكالة المطعون ضده الثاني الظاهرة على أساس أنه إن الوكالة ويقوم معها ويتوب عنها لدى تحصيل الأجرة، وكان هذا الذي إستدل به الحكم المذكور على قيام الوكالة الظاهرة ليس فيه ما يوهم الغير بأن للإبن حق التصرف في مال والدته، ولا ينهض لتشكيل مظهر خارجي خاطيء من جانب المطعون ضدها الأولى من شأنه أن يحدد الطاعين الذين تعاملوا مع بينها فيما لا يملك التصرف فيه مع أن وكالته لا تتسع لغير حق الإدارة .

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٧٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

- التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية، يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة، ويحتج بهذه التصرفات على صاحب المركز الحقيقي.

- صاحب المركز الظاهر لا يعتبر ممثلاً قانونياً لصاحب المركز الحقيقي في الخصومة أمام القضاء لإنشاء الرابطة القانونية بينهما.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١

إذ كان الغير المتعاقد مع الوكيل يعتبر أجنبياً عن تلك العلاقة بين الوكيل والموكل مما يوجب عليه في الأصل أن يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصل وإنصراف أثر التعامل تبعاً لذلك إلى هذا الأخير، إلا أنه قد يفتنه عن ذلك أن يقع من الأصل مما ينشئ في ظاهر الأمر عن إنصراف إرادته إلى إنابته لسواه في التعامل باسمه بأن يكشف عن مظهر خارجي منسوب إليه يكون من شأنه أن يوهم الغير ويعلمه معذوراً في إعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة بينهما ومن حق الغير حسن النية في هذه الحالة أن يتمسك بإنصراف أثر التعامل الذي أبرمه مع من أعتقده بحق أنه وكيل - إلى الأصل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما - وهي غير موجودة في الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة، وذلك لأن ما ينسب إلى الأصل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة الخطأ التي من شأنها أن تحدد الغير حسن النية في تباين التعامل معه على ذلك الأصل ودفعه إلى التعامل معه بهذه الصفة وهو أمر يقتضى أن يكون ما نسب إلى الأصل سابقاً على إبرام العقد بشرط أن يكون مؤدياً إلى خداع الغير وأن يكون هذا الغير حسن النية في

إعتقاده وأن يكون الإيهام إلى التعاقد قد قام على مبررات إقتضتها ظروف الحال بحيث لا تزك مجالاً للشك والإيهام، وكل فعل يأتيه صاحب الوضغ الظاهر - دون إشراك الأصل لا تتحقق به فكرة الوكالة الظاهرة عن الأصل ولو كان مؤدياً بداته إلى خداع الغير، وتستقل محكمة الموضوع بتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة الظاهرة بشرط أن يكون بأسباب سائفة ومؤدية إلى ما إنتهت إليه.

*** الموضوع الفرعي : إنتهاء الوكالة :**

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥
مضى إستخلاصت المحكمة لأسباب سائفة أن الوكيل لم ينجح في العمل الموكل فيه فإنتهت بذلك مهمته فإن إستخلاص المحكمة لهذه النتيجة هو إستخلاص موضوعي ولا مخالفة فيه للقانون.

*** الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد الوكالة :**

الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧
نصت المادة ٧١٤ من القانون المدني على إنتهاء الوكالة بموت الموكل ومن ثم فلا ينصرف آثار عقد الوكالة أو الوكيل بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاً عاماً باعتبار أن هذا العقد من العقود التي تراعى فيها شخصية كل معادل، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إعتبار التظهير الحاصل من المستفيد من السند الإذني المؤرخ ١٩٧٩/١١/٢٠ إلى البنك المطعون ضده تظهيراً توكلياً وكان الثابت في الدعوى أن المظهر توفي في أكتوبر سنة ١٩٨٠ فإن وكالة البنك عن المظهر في تحصيل قيمة السند تكون قد إنتهت في ذلك التاريخ وإذ تقدم البنك إلى السيد / رئيس محكمة شمال القاهرة بطلب إصدار أمر الأداء بقيمة ذلك السند في ١٩٨١/٦/٣ ولأن صفته في إستصدار الأمر ومباشرة الإجراءات القانونية لتحصيل قيمة السند تكون قد زالت - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بصفة البنك المطعون ضده كوكيل عن المظهر بدعوى عدم إغواض الورثة رغم عدم تقديم ما يفيد موافقتهم على مباشرة البنك لتلك الإجراءات وإعلان أحدهم إنقضاء الدين الثابت بالسند فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعي : إعدام التوكيل :**

الطعن رقم ١٩ لسنة ٧٠٠١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١
مضى كان الورثة معلومين ومعروفين شخصياً فإن إفراد بعضهم بإصدار التوكيل مع إجماع بعضهم الآخر لا يصح معه القول بأن الفريق الأول كان يمثل الفريق الثاني في الدعوى إذا لم يكن الحق المتنازع عليه غير

قابل للجنة، ولا يؤثر في ذلك حضور الفريق الثاني جلسة المعارضة في الحكم الذي صدر في الدعوى لأن مجرد الحضور والتركيل معدوم لا يمكن أن ينشئ عقد وكالة.

* الموضوع الفرعي : إنقضاء الوكالة :

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣

تنص المادة ١٠٧ من القانون المدني على أنه " إذا كان النائب ومن تعاقده معه مجهلان معا وقت التعاقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذي يبرمه - حقا كان أو التزاما - يضاف إلى الأصيل أو خلفائه ". ومفاد ذلك أن القانون لا يحمي الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معا مجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد. فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت في نطاق سلطتها الموضوعية التي لا مقب عليها إلى أن الطعون عليه الأخير كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته على باقي الدائنين بلوغهم سن الرشد فإن الطاعن " المدين " لا يتمتع بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر والتي تتمثل في انصراف أثر العقد إلى الأصيل، وبذلك لا يكون الوفاء الحاصل منه للمطعون عليه باعتباره وكيلًا ظاهرًا ميراثًا لذمته.

* الموضوع الفرعي : تصرفات الوكيل بعد إنقضاء الوكالة :

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

لم يشترط القانون المدني التفهيم في خصوص عدم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل وجوب إعلان الغير بإنقضاء الوكالة وإثبات شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل أن يكون الغير حسن النية أي غير عالم بإنقضاء الوكالة، ويستتبع هذا أنه يجب على الغير أن يتمسك في هذا الخصوص بحسن نيته أي أنه بحسب الموكل الذي يحاج بتصريف أجراء الوكيل بعد انقضاء وكالةه أن يثبت انقضاء الوكالة وعلى الغير الذي يفي الاحتجاج بهذا التصرف - أن شاء - التعدي بحسن نيته أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع أن تبني في هذا الدفاع على الوجه الذي رسمه القانون. وعلى ذلك فإذا كان التصرف الصادر من الوكيل قد صدر منه بعد تنازله رسميا عن الوكالة فلا يجوز للغير التحدي لأول مرة أمام محكمة التقض بعدم علمه بهذا التنازل متى كان لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه عندما وجه أمام محكمة الموضوع بذلك التنازل تمسك بعدم علمه به.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢

وكالة احمى تنقضى بأسباب إنتضاء الوكالة العادية، وأختمها إنتهاء العمل الموكل فيه، لأنه بعد إنتهاء العمل لا يصبح للوكالة محل تقوم عليه، ولا يبقى إلا حق احمى فى الأصحاب التى لم يقضها، ولا وجه للتعدى بهذا العرف - القول بقيام عرف بشأن وكالة احمى يقضى بأنها لا تنتهى إلا بإلغاء التوكيل وعلم احمى بهذا الإلغاء - إستناداً إلى العرف الجارى الذى نصت عليه المادة ٧٠٣/٢ من التقنين المدنى ذلك أن مجال تطبيق هذا العرف هو فى تحديد التتابع الضرورية للأمر الموكل فيه ليستمر التوكيل فى الوكالة الخاصة فى مباشرتها باعتبارها متفرعة عن العمل الأصلى ومتصلة به .

*** الموضوع الفرعى : تضامن الوكيل ونائبه فى المسئولية :**

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣

نص المادة ١٧٠٨/١ من القانون المدنى على " أنه إذا أتاب الوكيل عنه فى تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له فى ذلك، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، ويكون الوكيل ونائبه فى هذه الحالة متضامين فى المسئولية، مما مفاده أن الوكيل لا يسأل عن عمل نائبه طبقاً لهذه الفقرة إلا إذا كان قد أتابه فى تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له فى ذلك من الموكل.

*** الموضوع الفرعى : تعدد الموكلين :**

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٨

النص فى المادة ٧١٢ من القانون المدنى على أنه " إذا وكل أشخاص مصدودون وكيلاً واحداً فى عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامين قبل الوكيل فى تنفيذ الوكالة ما لم يطق على غير ذلك "، مفاده إنه إذا تعدد الموكلون فى تصرف واحد، كانوا متضامين نحو الوكيل، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول باخر الأعمال الإدارية والقضائية نيابة عن الطاعنين جميعاً بمقتضى الوكالة المخولة لهم من وكيلهم المطعون عليه الثانى، فإن الطاعنين يكونون متضامين فى التزامهم نحو المطعون عليه الأول وهو ما نص عليه فى عقد الإتفاق سند الدعوى .

*** الموضوع الفرعى : تعدد الوكلاء :**

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١١ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٩

من المقرر شرعاً وقانوناً أن أحد الوكيلين أو أحد الوصيين المشروط لهما فى التصرف مجتمعين، إذا تصرف بإذن صاحبه أو بإجازته نفذ تصرفه صريحة كانت الإجازة أو ضمنية. فإذا أجرى أحد هذين الوصيين

تصرفاً ما صح تصرفه متى صدرت من شريكه فى الوصاية أعمال وتصرفات دالة على رضائه بهذا التصرف .

*** الموضوع الفرعى : جواز الجمع بين صفة الوكيل والأجير :**

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤
ليس فى نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع العامل بين صفى الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدها .

*** الموضوع الفرعى : جواز وكالة للوكيل للغير :**

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/١١
إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من مستندات الدعوى أن الطاعن لم يكن موظفا بالوقف بل كان وكيلاً عن وكيلى ناظر الوقف وبنى لقضائه فى ذلك على أن الطاعن قد عين ليقوم بما كان وكيلاً الوقف مكلفين به تنفيذاً لوكالتهما الذى أجاز لهما إنابة الغير فى تنفيذ الوكالة مع تحميلهما أجره دون مساءلة الوقف عن ذلك، فإن هذا الاستخلاص سائغ يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها.

*** الموضوع الفرعى : حيازة الوكيل :**

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩
حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل فلهذا أن يستند إليها عند الحاجة، فمتى ثبت وضع اليد الفعلى للمستأجر، فإن المؤجر يعتبر مستمراً فى وضع يده بالحيازة التى لمستأجره. ويتم التقادم لمصلحة إذا كان من شأن هذه الحيازة أن تؤدى إليه. والحيازة على هذا النحو ظاهرة لاختفاء فيها ولا غموض.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤
حيازة النائب إنما هى حيازة بالواسطة وفقاً لنص المادة ١/٩٥١ من القانون المدنى فأنظرها ينصرف إلى الأصيل دون النائب.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥
إن حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل، فلهذا أن يستند إليها عند الحاجة. وإذا فمتى ثبتت الحيازة للمستأجر فى مواجهة المتصرفين له وردت إليه بحكم نهائى فإن المؤجر يعتبر مستمراً فى وضع يده مدة الحيازة التى لمستأجره .

*** الموضوع الفرعي : دعوى الموكل على الوكيل :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٩
لا يصح التمسك لدى محكمة النقض بعدم قبول الدعوى المرفوعة من ورقة الموكل على الوكيل بمطالبته بمبلغ معلوم قبضه بمقتضى سند معين بمقولة إنها لا يجوز رفعها مباشرة من غير أن تسبقها دعوى حساب لأن هذا الدفع فضلاً عن جدته لا وجه له ما دام الوكيل المدعى عليه قد قصر فلم يطلع أمام محكمة الموضوع بوجود تصفية الحساب وبأن نتيجته في مصلحته ويقدم الدليل على ذلك .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٨٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨
مفاد المادتين ٧٠٨ و ٧١٠ من القانون المدني مرتبطان أنه يجوز لنائب الوكيل أن يرجع بدعوى مباشرة على الموكل يطالبه فيها بما إنضم به نحو الوكيل الأصلي. ذلك سواء أكان الموكل قد رخص للوكيل الأصلي بتوكيل غيره في تنفيذ الوكالة أو لم يرخص له بذلك ويكون رجوع نائب الوكيل على الموكل شأنه في ذلك شأن ما يرجع به الوكيل الأصلي على الموكل - من المطالبة بالمصروفات الضرورية المشروعة التي أنفقها من ماله الخاص والتي إسفلتها تنفيذ الوكالة.

*** الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تكليف عقد الوكالة :**

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٣
تقدير ما إذا كان الوكيل المأجور قد أهمل في تنفيذ الوكالة أو تنهى في وقت غير لائق وبغير علم مقبول هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تبست فيها محكمة الموضوع دون ما رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان إسغلالها سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق.

*** الموضوع الفرعي : شرط مخاصمة الوكيل :**

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٩/٣/١٩٥٠
إن مخاصمة الوكيل لا تصح دون ذكر اسم الأصيل أو على الأقل دون توجيه الإجراءات إليه بوصفه وكيلاً. فإذا كان إنذار الشفعة الذي أعلن إلى المشرى الذي احتفظ بحق إعتبار الغير لم يشر إلى صفته كوكيل فإنه لا ينصرف إلا إلى شخصه.

*** الموضوع الفرعي : شكل التوكيل :**

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

المقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت هذه الوكالة مسفاهة من أية عبارة وإرادة فيه تسع لتشمل الحق في النيابة أمام المحاكم على إختلافها، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن محامي الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثاني عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين، وكانت عبارة توكيل هؤلاء الآخرين للطاعن الثاني وهو رقم الذى أشير إليه عند إيداع صحيفة الطعن. وقدمه الطاعنون هذه المحكمة تشمل وكأنه عنهم أمام جميع المحاكم على إختلاف درجاتهم وأنواعها فإنها بهذا الشمول تسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنًا وحضوراً ومن ثم يكون الطعن المقام من أولئك الطاعنين مقدماً من ذى صفة.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا ينفى على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً فهو لم يفر شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود الرضى التى تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإذا قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعالدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مرتبط على مجرد العقد بل مواخياً إلى ما بعد حصول التسجيل، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدنى يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانونى الذى يكون محل الوكالة فإن الوكالة فى بيع وشراء العقار تكون هى أيضاً رضائية ولا يستوجب القانون شكلاً رسمياً لإنقادها، وهذا الأمر يستوى سوى أكانت الوكالة ظاهرة سالفة أم وكالة مستورة.

*** الموضوع الفرعي : عقد الوكالة :**

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

التوكيل عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل، فإذا لم يثبت هذا القبول من إجراء العمل الموكل فيه أو من أى دليل آخر مقبول قانوناً انتفت الوكالة ولم يبق إلا مجرد إيجاب بها من الموكل لم يقترن بقبول من الوكيل وإذا لم يثبت فمضى كان المظنون عليهم قد دفعوا بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى وكان الطاعن قد تمسك بأن الشخص الذى وجه إليه إعلان الحكم المستأنف ليس وكيلًا عنه لأن الوكالة لم تتعقد إطلاقاً لاتعدام قبول الوكيل، وبأن مجرد صدور التوكيل منه لا يثبت قيام الوكالة إذا كانت لم تنقل من الوكيل ولم يصدر منه أى عمل يفيد هذا القبول، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول

الاستئناف شكلا على اعتبار الوكالة قائمة بمجرد صدور التوكيل الرسمي من جانب الطاعن دون أن يحفل بتحقيق دفاعه، فإن هذا الحكم يكون معيا بمخالفة القانون والقصور في التسيب مما يظله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٤

من يعبر اسمه ليس إلا وكلاء عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل فى أن يحصل عليه حساب موكله ولا لارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستورة - وهذا يقتضى أن تعتبر الصفقة فيما بين الموكل والوكيل قد تمت لمصلحة الموكل وحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئا ولا يكون له أن يتحمل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دونه، ومن ثم فإذا كان التعاقد يتعلق ببيع عقار كانت للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل معبر الاسم فيما بينه وبين البائع والغير. ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة فى مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة إلى الأصيل يمنع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما - وينتج من هذا أن الأصل لا يحتاج - لكي يمتنع على وكيله المسخر بملكية ما اشتره - إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه، إذ يعتبر الأصيل فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء وإنما يلزم ذلك الإجراء فى علاقة الأصيل بالغير.

• الموضوع الفرعى : ماهية للوكالة :

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١/٢/١٩٦٩

مضى كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت - بأسباب سائفة - فى حدود سلطتها الموضوعية أن عمل المطعون ضده الثانى بوصفه " المتمد التجارى " محل مورث المطعون ضدها الأولى كان يقتصر على الأعمال المادية ولم يرم قبل العقد موضوع النزاع عقودا مع الشركة الطاعنة وهو ما يكفى لنفى الوكالة الحقيقية والظاهرة، وكان ما حصله الحكم لا يتعارض مع إستعمال لفظ المتمد فى اللغة ولم تملك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى فى المعاملات التجارية على إستعمال وصف المتمد التجارى فى التعبير عن الوكيل لما كان ذلك فإن الحكم إذ رتب على إنتفاء صفة الوكالة عن المطعون ضده الثانى فى العقد الذى أبرمه باسمه مع الشركة الطاعنة ووصف نفسه فيه بالمتمد أن آثار هذا العقد لا تنصرف إلى مورث المطعون ضدها الأولى وبالتالي لا تكون هى مسئلة عنه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى القانون أو مسخ العقد.

*** الموضوع الفرعي : مسئولية الوكيل عن التنازل عن جزء من الدين :**

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

مضى كان الطاعن قد قام بالنصح مع الدين تنفيذاً للوكالة المشار إليها فإنه يكون صحيحاً ما رتبته الحكم على التكليف الذي انتهى إليه من مسئوليته الطاعن إذا ما ثبت أنه في صلحه مهمم أضر بالموكل بأن تنازل عن جزء من دين الخال عليهم مما يجب أن يقدم عنه حساباً على إعتبار أن التحويل كان على سبيل التحصيل. أما القول بأن حقيقة العملية هي اشتراط لمصلحة الغير وهو هنا الطاعن فينبغي أن الإتفاق لا يتناول الطاعن حقاً مباشراً قبل موثره في إستيفاء دينه منه.

*** الموضوع الفرعي : مناط التفرقة بين الوكالة والإيجار :**

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٧٧٩ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣

فما يميز عقد الوكالة عن عقد الإيجار أن الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله في حين أن المستأجر لا يعمل المزجر ولا يعمل لحسابه.

*** الموضوع الفرعي : نطاق عقد للوكالة :**

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٦

المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراءها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات، يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته، وما جرت به نصوصه وإلى الملاحظات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى. ولا عبرة في هذا الخصوص بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلاً معيناً، فيعين عندئذ أن يتخذ الوكيل هذا الشكل .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

من حق الأصل إجازة ما يبرمه الوكيل مجاوزاً حدود وكرانه أو بعقده مع الغير من تصرفات متعلقة بالأصل فتد إلى هذا الأخير إثارة من وقت إبرامها.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١

أنه وإن كان الأصل أن المتصرف الذي يعقده الوكيل دون نيابة لا ينصرف أثره إلى الموكل، فإن هذا الأخير يكون مع ذلك باختيار بين أن يقره أو لا يقره، فإذا اختار أن يقره أمكن ذلك صراحة أو ضمناً فإذا

أقره لم يجوز له الرجوع في هذا الإقرار وجم الإقرار بأثر رجعي بما يجعل الصرف نافذاً في حق الموكل من يوم أن عقده الوكيل، إذ أن الإقرار اللاحق في حكم التوكيل السابق .

*** الموضوع الفرعي : وكالة ناظر للوقف عن المستحقين :**

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

وكالة ناظر للوقف عن المستحقين تقف عند حد المحافظة على حقهم في الفلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتاب الواقف مآماً يستحقاق مستحقين لم يخلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً.

*** الموضوع الفرعي : وكيل النقل :**

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

ليس لوكيل النقل الأخير أن يدفع مسئوليته عن تلف البضاعة بمقولة إنه لا علاقة بينه وبين المرسل إليه لعدم ارتباطه معه بعقد متى تبين أن ارتباطه مع وكيل النقل الأول كان لمصلحة المرسل إليه الذي يعتبر مالكاً للبضاعة ويحق له الرجوع على الوكيل بالتمويل في نقل البضاعة التي تلفت.

علامات تجارية

* الموضوع الفرعي : أثر كسب ملكية العلامة التجارية :

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦
و أن كان مردى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أنه يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يتولى وحده استعمال العلامة ومنع الغير من إستعمالها إلا أن الإعتداء على هذا الحق لا يتحقق إلا بتزوير العلامة أو تقليدها من المزاحمين لصاحبها فى صناعته أو تجارته.

* الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم بنظر المنازعات حول العلامات التجارية :

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥
إذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فإن المحاكم دون الجهة الإدارية هى التى تختص بالفصل فى هذه الملكية وهو ما أشار إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى مادته الثامنة.

* الموضوع الفرعي : إكتساب ملكية العلامات التجارية :

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥
متى كان النزاع قائماً بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية بإستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فإن الملكية تنقرر لمن يثبت منهما أسبقته فى إستعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو إلى تقديم طلب بهذا التسجيل.

* الموضوع الفرعي : التشابه فى العلامات التجارية :

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤
تقرير وجود تشابه بين علامتين تجاريين من شأنه أن يبدع جمهور المستهلكين هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض متى كانت الأسباب التى أقيم عليها تبرر النتيجة التى انتهى إليها.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

غكمة الموضوع أن تفصل فى حدود سلطتها التقديرية فى أمر الخلاف أو التشابه بين سلعتين من فئة واحدة وما يحيط بالسلعتين ومتجهيهما من ظروف وملابسات تتحقق بها أو تمتنع معها الحماية التى ينشدها القانون للمستهلكين وللمستهلكين على السواء.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٠

الفرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها فى مجموعها لا إلى العناصر التى تتركب منها - فالعلامة ليست بإحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحويه علامة أخرى وإنما العبرة هى بالصورة العامة التى تطبع فى الذهن نتيجة لترتيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذى تبرز به فى علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التى تتركب منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك فى جزء أو أكثر مما تحويه الأخرى.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٢٢/١/١٩٦٢

الفرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع. ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كان للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها، النظر إليها فى مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التى تتركب منها، فالعلامة إذن ليست بإحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحويه علامة أخرى، وإنما العبرة هى بالصورة العامة التى تطبع فى الذهن نتيجة لترتيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذى تبرز به فى علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التى تتركب منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك فى جزء أو أكثر مما تحويه الأخرى، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل عماده فى التقرير بوجود تشابه بين العلامتين مجرد إشاراتك بعض الحروف فى الكلمة الواردة بكل منهما مما يؤدى إلى تشابه النطق بينهما فى المقطع الأول من العلامة دون أن يعدد بباقى العناصر التى تتكون منها كل من العلامتين فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

ليس الفصيل فى التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى بل العبرة بالصورة العامة التى تتطبع فى الذهن نتيجة لتكوين هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذى تبرز به فى علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التى ركب فيها وعما إذا كانت الواحدة فيها تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أنزل حكم هذه الضوابط مقرراً فى نطاق سلطته الموضوعية - وجود تشابه خادع بين علامتى الطاعن والمطعون عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

مضى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن رأى محكمة الدرجة الأولى فى وجود التشابه بين العلامات التجارية غير سديد، فقد كان على محكمة الاستئناف أن تقوم بإجراء المضاهاة بين علامة كل من الطاعن والمطعون ضده وتقول كلمتها فى ذلك إلا إنها إذ تفضت يدها من تلك المضاهاة واكتفت بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر يقوم على التقدير الشخصى دون أن تعمل على رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على محكمة الدرجة الأولى فى هذا الخصوص فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥

- لن يختلف دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية إلا أنه متى كان الخطأ الذى يسند المدعى إلى المدعى عليه فى دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد العلامة التجارية فإن هذا الخطأ لا يتوفاً إلا إذا كان التشابه بين العلامتين بحيث يودى لتضليل الجمهور وإحتمال إيقاعه فى اللبس بين العلامتين.

- تقرير قيام التشابه الخادع بين علامتين أو عدم وجوده هو من المسائل التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع ومن ثم فلا معقب عليه من محكمة النقض فى ذلك مادام قد إستند إلى أسباب تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة تمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ومن أجل ذلك وجب

لتقرير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تركب منها فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحويه علامة أخرى وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن نتيجة لتكوين هذه الحروف أو الرموز أو الصور على بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمّا إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحويه الأخرى .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦

إستخدام علامة لتمييز منتجات معينة لا يمنع الغير من إستخدام نفس العلامة لتمييز منتجات أخرى مختلفة عنها إختلافاً يمتنع معه الخلط بينهما. وتقدير قيام التشابه أو الإختلاف بين المنتجات وبعضها هو مما تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠

- لتقدير ما إذا كانت العلامة التجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها يجب النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تركب منها فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف مما تحويه علامة أخرى وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن وللشكل الذي تبرز به هذه الحروف في علامة أخرى ولوقع نظن مجموع الكلمة في السمع فلا يهم إذن اشتراك علامة مع أخرى في بعض حروفها إذا كان ذلك لا يؤدي إلى اللبس أو الخلط بينهما.

- الفصل في وجود أو عدم وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين به هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب التي استند إليها من شأنها أن تبرر النتيجة التي إنتهى إليها.

- معيار التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين هو ما ينخدع به المستهلك العادي المتوسط الحرص والإتباه.

* الموضوع الفرعي : تسجيل العلامة التجارية :

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

- أن المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية إنما تهدف إلى وضع قاعدة تنظيمية لتبعية إدارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس العلامة أو علامات يعترف تمييز الخلاف بينهما فاستلزمت رفض التسجيل حتى يتنازل المازعون أو يستصدر صاحب الحق حكماً حائزاً قوة الأمر المقضى.

- تقسيم فئات المنتجات من السلع التجارية الذي صدر به قرار وزير التجارة والصناعة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ تنفيذاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ إغما هو ،، لفرض التسجيل ،، أى لتقدير رسوم التسجيل تبعاً للفئات وتسهيل الكشف عن العلامات السابق تسجيلها عن السلع المختلفة وما يتصل بكل ذلك من الضرورات العملية المتعلقة بإجراءات التسجيل وليس لفرض منها إعتبار السلع التجارية التي ذكرت في فئة من الفئات في حكم السلعة الواحدة من حيث إستعمال علامة تجارية واحدة.

- مجال إعمال حكم المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية هو عندما تقوم الخصومة بين المتنازعين في نطاق التماثل بينهما على تسجيل العلامة أو الخلاف في أى شأن من شؤونها المتصلة بإجراءات التسجيل مما يخرج عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

- أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من تقريرات الحكم المطعون فيه أن وروثة المالك الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة وعلمهم التجارى ضمن الخصص المعنية التي اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة - وقد انتقلت إليها العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة - تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٢ سالفه الذكر

- الغير الذي لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩

- ما يخص به إدارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة في تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما إذا كان الإعراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جديدة أم لا. أما النزاع الذي يدور حول ملكية العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة إلى إنتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض.

- ملكية العلامة التجارية حسبما تنقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما إستقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند إلى مجرد التسجيل بل أن التسجيل لا ينشئ بذاته حقاً في ملكية العلامة، إذ أن هذا الحق ولید إستعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته في إستعمال العلامة إلا أن تكون قد إستعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية على بطلان تسجيل العلامة وشطبها متى كان شكل العلامة يتكون من عنصر حظر القانون إتخاذ علامة تجارية - وتنص المادة الخامسة من القانون المذكور في فقرتها "ى" على أنه لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها للعلامات التي من شأنها تضليل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التي تحتوي على إسم تجارى وهمي أو مقلد أو مزور، فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حظر تسجيل العلامات المضللة التي من شأنها تضليل الجمهور على النحو المبين في النص المذكور بصرف النظر عن مطابقتها أو عدم مطابقتها لعلامة أخرى سابقة في الإستعمال أو التسجيل، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الملبى بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن العلامة المسجلة المطعون فيها تتضمن الإسم التجارى لمصنعه على نحو يمنع من تسجيلها قانوناً وكان كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي لم يرد على هذا الدفوع إكتفاء بنفي التشابه بين العلامتين والقول بأنهما متميزتان عن بعضهما تمييزاً ظاهراً وكان ما أورده الحكم لا ينهض رداً على دفاع الطاعن الجوهري الذى لو عسى يتمحده لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبب فضلاً عن مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣

- نص المادة الثالثة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن الأصل في ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأسبقية أستعمالها، وأن تسجيلها لا يعدو أن يكون قرينة على ذلك يجوز دحضها لمن يثبت أسبقية في إستعمال تلك العلامة، إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل وأكد ملكية العلامة لمن قام بتسجيلها وأستمر في إستعمالها بعقبة دائمة مدة خمس سنوات لاحقة على تاريخ تسجيلها دون أن ترفع عليه خلافا دعوى من الغير تتضمن منازعه في ملكية العلامة قضي فيها بصحة هذه المنازعة ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من وجوب أحساب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيل علامتها الأولى اتخذاً مفهوماً نص المادة ١٥ من ذات القانون، ذلك أن نص المادة الثالثة المشار إليها جاء صريحاً وواضحاً في إحساب سريان تلك المدة من تاريخ تسجيل العلامة فلا مجال للإجتهد مع وضوح النص.

- البين من مدونات الحكم الابتدائي الذى أبده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه أقام قضاء على أنه علامة الشركة المطعون عندها الأولى - وهى شركة أجنبية - مسجلة في مصر برقم بتاريخ

١٩٥٩/٨/٢٨ وأن العلامة الأولى للشركة الطاعنة رقم ٣٨٨١٣ سجلت بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ وأن دعوى الشركة المطعون ضدها الأولى رفعت بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٦ طعنًا في قرار تسجيل العلامة رقم ٤٠٨١٨ المماثلة للعلامة رقم ٣٨٨١٣ أي قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تسجيل تلك العلامة ومن ثم فإن النعي بأن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى لا تتمتع بحماية دولية في مصر طبقاً لمعاهدة مدريد يكون غير منتج طالما أن هذه العلامة مسجلة في مصر طبقاً لأحكام القانون المصري، ولم يؤسس الحكم المطعون فيه قضاءه على أن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى لا تتمتع في مصر بحماية معاهدة مدريد الدولية .

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢
مفاد نصوم المواد التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والعاشر المعدلة بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١١ من نفس القانون أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تزيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها، وأنه في حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لغواً يجب تزيه الشارع عنه .

* الموضوع الفرعي : تقليد العلامات التجارية :

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤
العبرة في أوجه التشابه التي تعتبر تقليداً محرمًا قانوناً هي بما يحدده المستهلك المتوسط الحرص والانتباه لا الرجل القنى وحده.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١
إنه وإن كان مقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها بخوله استعمال العلامة وحده ومنع الغير من استعمالها، إلا أن الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق إلا بتزوير العلامة أو تقليدها من المزاحمين لصاحبها في صناعته أو تجارته وعندئذ فقط يتولد لصاحب العلامة الحق في مطالبة المزور أو المقلد بالتعويض وإذن فتمت كانت الطاعنة قد أسست دعواها بالتعويض على حصول تزوير أو تقليد لعلامتها التجارية من جانب المطعون عليه

وكان ثبوت التزوير أو التقليد يقتضى وجود تشابه بين العلامتين من شأنه أن يزدى إلى تضليل الجمهور أو خدعه، وكان قيام التشابه بين العلامتين من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وكانت المحكمة إذ نفت وجود التشابه بين العلامتين أأثمت قضاءها على الأسباب الساتفة التى أوردتها فبان النعى عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

لا تقبل الدعوى المؤسدة على تقليد العلامة التجارية إلا من مالك تلك العلامة ولا تقبل إلا على من يقوم بتقليدها أو يعزوها.

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

— تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث ندعو إلى تضليل الجمهور، فبعد هذه الخاتمة من بين صور الخطأ الذى يمكن الإستناد إليه كركن فى دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التى لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار .

— لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك تقة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

*** الموضوع الفرعى : عدم جواز التصرف فيها مستقلة :**

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣

منع الشارع بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منفصلة عن الغل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الخدعة ومنعا لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة ولا يجوز الاستناد فى إباحة التصرف فى العلامة التجارية مسقلة عن الغل إلى نص المادة ١٩ من القانون المذكور إذ الواضح من نص هذه المادة أن الشارع لم ير إهدار ما سبق تقريره فى المادة السابقة من منع نقل ملكية العلامة منفصلة عن الغل التجارى أو مشروع الاستغلال وإنما قصد إجازة بيع الغل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك وعلة هذه الإباحة أن صاحب الغل قد يرى عند نقل ملكية محلة الاحتفاظ بعلاماته إما لإعادة استعمالها لنفسه أو حبسها عن التداول أو لأى غرض آخر وأما فى حالة عدم الاتفاق فإن التصرف يشمل الغل بعلاماته التجارية لأارتباطها الوثيق باغل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه، ولا تفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف فى العلامة مستقلة عن مصنعها لأن هذا الحكم قد تقرر معه وعدم إجازته فى المادة السابقة ولو كان مراد الشارع إباحة ذلك لما عنى بإيراده فى المادة ١٨ من القانون

المذكور كأصل تشريعي مقرر ولكن ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسى الذى أوضحه بجلاء فى مذكرته التفسيرية تمشيا مع ما هو متبع فى بعض الدول.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣

— الحظر الوارد فى المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى يمنح نقل ملكية العلامة التجارية منفصلة عن مصنعها قد جاء عاما ومطلقا دون تفيد بما إذا كان المصنع الذى تتبعه موجودا فى مصر أو فى الخارج وليس فى نصوص لائحة القانون المشار إليه مع ما يتعارض مع هذا المبدأ.

— لا محل للنقل بأن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها فى ١٩٤٥/١٢/٢١ والتى صدر بها القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ذلك أن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد نصت على أن لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تصرف فى الأموال الألمانية المعادية وفقا للإجراءات التى تراها ملائمة، وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية فى هذا الصدد أنها لا تصرف إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد، ولما كانت العلامات التجارية فى مصر بحسب قانونها الخلى لا تعتبر مالا مستقلا بذاته مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته فإنه لا يجوز اعتبارها مالا تقوم عليه الحراسة على الرعايا الألمان ولا يكون ثمة تعارض بين المادة ٦ من اتفاقية باريس والمادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ.

— إذا كان المدعى قد طلب فى دعواه شطب تسجيل العلامات التجارية الذى أجراه المدعى عليه وصدر فيها الحكم الابتدائى قبل ترخيص المحامى العام على أموال الألمان للمدعى عليه باستعمال هذه العلامات فإن الطلبات فى النعوى لا تكون واردة على ما نهى عنه الشارع بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذى منع سماع أية دعوى الفرض منها الطعن فى أى تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ويوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبها أو وزير المالية أو أحد الخوارج العامين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية.

* الموضوع الفرعى : ماهية العلامة التجارية :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٠

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه " فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات ... " ومفهوم هذا النص أن الشارع

أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلاً مميزاً - كما أباح له أيضاً إذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة - ويتضح من ذلك أن انتشاره في تعدادها لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذه في كتابته شكلاً مميزاً، وإذن لا يكون بالحكم المطعون فيه قصوراً ولا خطأ في القانون إذا لم يعتد بما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن لفظ [الشيراويشي] هو محض كلمة ويصح لذلك أن تكون بمجرد دونه أن تتخذ في كتابتها شكلاً مميزاً علامة تجارية.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ مكتب ثاني ٣٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أن "يشمل انتقال ملكية الغل التجاري أو مشروع الإستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالغل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك" يدل على أن الأصل أن العلامة التجارية جزء من الغل التجاري وأن بيع الغل التجاري يشملها ولو لم ينص على ذلك في عقد البيع باعتبارها من توابع الغل التجاري وجزء لا يتجزأ منه بوصفها متصلة به ومن مستلزماته التي يتحقق فيها عنصر الإتصال بالعملاء وأجاز الشارع بيع الغل التجاري دون علاماته التجارية عند الإتفاق على ذلك .

عيسوب الارادة

• الموضوع الفرعي : الإرادة ركن من أركان التصرفات :

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣ مجموعة تنز ٤١ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٨

إن المقصود بالرضا الصحيح الوارد بالمادة ١٢٨ من القانون المدني هو كون المتصرف " مميزاً يعقل معنى التصرف ويقصده " والفرض من كونه " مميزاً يعقل معنى التصرف " أن يكون مدركاً ماهية العقد وإلتزاماته فيه. أما كونه " يقصده " فالفرض منه بيان أن لابد من إرادة حقه منه لقيام هذا الإلتزام . فالإرادة إذن ركن من الأركان الأساسية لأي تصرف قانوني، وبدونها لا يصح التصرف .

• الموضوع الفرعي : الإكراه:

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بالتهديد المزعج في النفس أو المال أو لاستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للمكره باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتائج ذلك خوف شديد بمحتمل المكره على الإقترار بقبول ما لم يكن ليقبله إختياراً. وإذن فمعي كان الحكم إذ قضى بطلان الإلتحاق المبرم بين الطاعن الأول والمطعون عليه الأول قد أسس قضاءه على أن الظروف التي أحاطت بهذا الأخير والتي أجهته وحدها إلى توقيع الإلتحاق هي ظروف يتوالت بها الإكراه المفسد للرضا، وكان ما ألبته الحكم وهو في صدد بيان هذه الظروف قد جاء قاصراً عن بيان الوسائل غير المشروعة التي استعملت لإكراه المطعون عليه الأول على التوقيع على الإلتحاق - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٨

تقرير الحكم بأن طلب التورية الذي قدمه الضابط لم يكن مشوباً بالإكراه هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كانت قد أقامت قضاؤها على استخلاص مائع.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥

متى كانت المحكمة قد نفت لأسباب سائفة في حدود سلطتها التقديرية وقوع إكراه مؤثر على إرادة البائع أو تدليس مفسد لرضائه فإنها لا تكون ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ مكتب فتى ١٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ من القانون المدني على أن "يراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه" فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى حصول الإكراه المدعى بوقوعه على البالغة إستناداً إلى أسباب تتعلق بشخصها وظروف التعاقد فإنه لم يخالف المعيار الذى أوجبه القانون فى تقدير الإكراه .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٥

بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا لتحديد مدى جسامتها بمراعاة حالة المتعاقد الشخصية هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩

- الإكراه المبطل للرضا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد المتعاقد المكره بخاطر جسمه محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً، والنفوذ الأدبى إذا اقترن بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع، يعتبر كافياً لإبطال العقد.

- تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع، مراعيًا فى ذلك جنس من وقعت عليه، وسنه وحالته الإجتماعية والصحية، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٦ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٥

حكمته الموضوع السلطة فى تقدير وسائل الإكراه، ومدى تأثيرها فى نفس المتعاقد ولا رقابة عليها فحكمته النقض فى ذلك، ما دامت تقيم قضاءها فى هذا الخصوص على أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧

- الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المتعاقد المكره بخاطر جسمه محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها، أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً.

- لنن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير درجة الإكراه من الوقائع، ولا رقابة فحكمته النقض عليه فى ذلك إلا أن تقدير كون الأعمال التى وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة مما يخضع لرقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبنية فى الحكم. وإذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن

الشكوى التي قدمها الطاعن - بشأن تقاضى المطعون عليه مبلغ " كخلو رجل " - إلى المخالطة تعتبر وسيلة غير مشروعة إستناداً إلى أنها قدمت إلى جهة غير مختصة غير صحيح في القانون. لأن الشكوى تبلغ عن جريمة أئتمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ووجهت إلى الجهة الرئيسية التي تتبعها أجهزة الأمن وهي بذاتها وسيلة مشروعة، عاقب القانون على كذب ما تضمنته، وكان الحكم قد خلا مما يدل على أن المطعون عليه قد قدم ما يدل على تهديده بالنشر في الصحف - عن موضوع الشكوى - فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٤

- الإكراه المبلط للرضا إنما يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد التعاقد المكره بمخطر جسم محدد بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله إختياراً.

- أنه وإن كان يشترط في الإكراه الذي يعتد به سببا لإبطال العقد أن يكون غير مشروع وهو ما أشارت إليه المادة ١/٢٢٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه. يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس " مما مفاده أنه يجب في الرهبة أن يكون المكره قد بعثها في نفس المكره بغير حق، وعلى ذلك فإن الدائن الذي يهدد مدينه بالتنفيذ عليه إنما يستعمل وسيلة قانونية للوصول إلى غرض مشروع، فلا يعتبر الإكراه قد وقع منه بغير حق - إلا أنه إذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانوناً بأن إستخدمها للوصول إلى غرض غير مشروع كما إذا إستغل المكره ضيق المكره ليبتز منه ما يزيد عن حقه، فإن الإكراه في هذه الحالة يكون واقعاً بغير حق ولو أن الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع، وذلك على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون المدني.

- تدبير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها بحكمة الموضوع، ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حدود سلطته الموضوعية، وفي أسباب سائفة حصلها من أوراق الدعوى وملابساتها أن المطعون ضده - تحت ضغط تهديد الطاعن له بتنفيذ حكم الطرد - من العين المؤجرة المستعملة مدرسة - في الظروف التي أحاطت به، وإعتقاداً منه بأن خطراً جسيماً أصبح وشيك الحلول يهدده من هذا الإجراء، يتمثل في حرمان التلاميذ من متابعة الدراسة والإلقاء بأثاث

المدرسة في عرض الطريق والشهير بسمعته بين أقرانه - قد اضطُر إلى التوقيع للطاعن على عقد بيعه له المباني التي أقيمها على العين المؤجرة بمن يحس يقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية، وإلى الإنفاق على زيادة أجر العين. وأن الطاعن بذلك قد إستغل هذه الوسيلة للوصول إلى غرض غير مشروع، وهو إبتزاز ما يزيد على حقه، وكان ما أثبتته الحكم على النحو المتقدم ذكره يتحقق به الإكراه بمعناه القانوني، وفيه الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من أن المَطعون ضده لم يكن يهدده خطر جسيم حال، فإن النعي عليه باخطأ في تطبيق القانون والقصور في النسيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢

إذ كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد نفت لأسباب سائفة، في حدود سلطتها التقديرية وقوع إكراه مؤثر على إرادة الطاعنة عند تحرير الإقرارين فإن النعي على الحكم بالفساد في الإستدلال، يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

- الإكراه الدافع على الوفاء في معنى المادة ١٨١ من القانون المدني هو الضغط الذي تتأثر به إدارة الشخص ويدفعه إلى الوفاء تحت تأثير الرهبة التي تقع في نفسه لا عن حرية وإختيار. ولا عيرة بالوسيلة المستخدمة في الإكراه، فيسوى أن تكون مشروعة أو غير مشروعة متى كان من شأنها أن تشيع الرهبة في نفس المولى وتدفعه إلى الوفاء.

- تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها ومدى أثرها في نفس المولى هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع، ولا رقابة عليه في ذلك شحكة النقض متى أقام قضاء على أسباب سائفة. وإذا كانت محكمة الموضوع قد إنتهت في إستدلال سائغ إلى أن وفاء الشركة المَطعون ضدها الأولى لم يكن تبرعاً، وإنما كان نتيجة إكراه لحصوله تحت تأثير الحجز الذي توقع على أموالها لدى البنكين اللذين تتعامل معهما، فإنها لا تكون قد خالفت القانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود في المادة ١٨١ من القانون المدني يتحقق في هذه الصررة.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

- مفاد نص المادة ١٢٧ من القانون المدني أن الإكراه البطل للرضا لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بتهديد التعاقّد المكره بخاطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن يتقبله اختيارياً. ويجب أن يكون الضغط الذي تولد عنه في نفس العاقد الرهبة غير مستند إلى

حق، وهو يكون كذلك إذا كان الهدف الوصول إلى شيء غير مستحق حتى ولو مسلك في سبيل ذلك وسيلة مشروعته.

– تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في مسلك العاقد من الأمور الواقعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة وفي حدود سلطتها التقديرية على وقوع إكراه مؤثر على إرادة المطعون عليه أدى إلى تنازله عن الإستئناف في الدعوى المروضة وأنه على الرغم من استعمال الطاعن حقاً مشروعاً لضغط على إرادة مدنية للتوصل إلى أمر لا حق له فيه.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢١٠١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨١

– الإكراه المطلق للرضا يتحقق – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض بتهديد المتعاقد المكره بمخطر جسيم عذق بنفسه أو بماله أو باستعماله وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول هبة تجمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله إختياراً. وإذا كان الطاعن لم يخصص إختياراً عين النزاع لإستعمال هيئة الكهراء دون مقابل وإذا جاء بوليد ضبطها عليه بأنها لسن توصل تيار الكهراء لعقاره إلا بعد تنازله لها بغير مقابل عن الإنتفاع بحجرة فيه تضع فيها الكابلات وخرولات المخصصة لإستعمالها، وكانت هيئة الكهراء هي التي تقوم وحدها دون غيرها بتوصيل تيار الكهراء إلى عقاره واعتقاداً منه أن خطراً جسيماً وشيك الحلول به ويتهدده من هذا الحرمان، هو عجزه عن الإنتفاع بمقاره الإنتفاع المعتاد لكل هذا المقار بغير إثارة بالكهراء مما أجبره على قبول طلب الهيئة التي إستغلت هذه الوسيلة للوصول إلى غرض غير مشروع هو الإنتفاع بالحجرة التي تضع فيها الكابلات وخرولات بغير مقابل. إذ كان ذلك لأن الحكم المطعون فيه يكون مخالف للثابت بالأوراق وأسس قضاءه بنفي حصون الإكراه على الطاعن من إستدلال غير سائغ.

– تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع، متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٢

من المقرر طبقاً لما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة وكان فيما سالف الحكم المطعون فيه ما ينهض أسباباً

سائفة تكفى للتدليل على إنتفاء الإكراه، فإن مجادلة الطاعنين بعد ذلك فى قيام الإكراه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ١٨١ من القانون المدنى على أنه "١- كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده ٢- على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون نافى الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء " يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وتروى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه، وأن الإكراه الدافع على الوفاء هو الضغط الذى تاتى به إرادة الشخص ويدفعه إلى الوفاء متى كان من شأن الوسيلة المستخدمة أن تشيع الرهبة فى نفس الموفى وتدفعه إلى الوفاء، وقيام عدم العلم وتقدير وسيلة الإكراه ومدى أثرها من المسائل الموضوعية التى تخضع لسلطة محكمة الموضوع لتعلق ذلك بالواقع .

الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨

- الإكراه المبطل للرضا - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بتهديد المكره بمخطر جسيم يحدق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها. ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله إختياراً .

- ما يقتضيه تقدير الإكراه طبقاً للمادة ١٢٧ من القانون المدنى مراعاة جنس من وقع عليه الإكراه ومنه وحالته الإجتماعية والصحية. وكل طرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه - وإذا كان الطالب وهو وقت أن قدم إستقامته وكيل نيابة على علم بما يكفله قانون السلطة القضائية لرجال القضاء والنيابة العامة من ضمانات تجعلهم بمنأى عن سطوة السلطة الإدارية، فإن مظهله لا تأخذه رهبة أو يقع تحت تأثير أذى أو معنى من مجرد إستدعائه إلى مكتب النائب العام، وأن هذا الإستدعاء بذاته ليس من شأنه أن يسلبه حرية القصد والإختيار وتكون الإستقالة الصادرة منه حرة مختارة بما يجعل طلب إلغاء القرار الصادر بقبول إستقامته على غير أساس .

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥

- الإكراه المبطل للرضا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بتهديد المكره بمخطر جسيم يحدق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على قبول ما لم يقبله إختياراً .

- ما يقتضيه الإكراه طبقاً لنص المادة ١٢٧ من القانون المدني مراعاة جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه. لما كان ذلك وكان الطالب وهو رئيس محكمة الاستئناف ولى القضاء بين الناس ومثله لا تأخذه ربه من قول يلقى إليه من رئيس وأعضاء مجلس الصلاحية، ومن ثم فإن تقديم الاستقالة بناء على طلبهم ليس من شأنه - بذاته وإن صح - أن يسلبه حرية الاختيار في هذا الصدد. لما كان ذلك فإن الاستقالة تكون قد صدرت من الطالب تحت إرادة حرة مختارة ويكون طلبه بإلغاء القرار الصادر بقبولها على غير أساس .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٠٠٠ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

- أن المادة ١٣٥ من القانون المدني، وإن لم تنص على إشراط عدم مشروعية العمل الذي يقع به الإكراه البطل للمشاركات، إلا أن ذلك مفهوم بذاته، إذ الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يترتب عليها الشارع بطلان ما ينتج عنها .

- لقاضي الموضوع السلطة التامة في تقدير درجة الإكراه من الوقائع، وهل هو شديد ومؤثر في الشخص الواقع عليه أولاً، ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك. أما تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة فمما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبنية في الحكم لأن هذا التقدير يكون هو الوصف القانوني المعطى لواقعة معينة يوجب على ما قد يقع من الخطأ فيها خطأ في تطبيق القانون .

فإذا صدر حكم مستأجر بإخلاء العين المستأجرة، ولدى تنفيذ هذا الحكم تعرض ثالث مدعياً أنه مالك العين وإنتهت معارضته في التنفيذ بأن إستمجر هو العين فمن صدر له حكم الإخلاء، فلا يصح القول بأن عقد الإجارة الأخير قد شابه من تنفيذ الحكم إكراه مبطل له، بل يكون هذا العقد صحيحاً منتجاً لكل آثاره .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٠٠ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٧

الإكراه البطل للرخصاء لا يتحقق إلا بالتهديد المفزع في النفس أو المال أو بإستعمال وسائل ضبط أخرى لا قبل للإنسان بإحتمالها أو التخلص منها، ويكون من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يحمل الإنسان على الإقرار بقول ما لم يكن ليقبله إختياراً. وحصول هذا الخوف الموصوف أو عدم حصوله إنما هو من الوقائع التي لقاضي الموضوع وحده القول الفصل فيها .

الطعن رقم ١٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٤١/٦/٥
إذا كان الطاعن لم يمسك أمام المحكمة بأن العقد موضوع الدعوى إنما حرر تحت تأثير الإكراه فإنه لا يجوز له أن يخر ذلك أمام محكمة النقض.

*** الموضوع الفرعي : التدليس :**

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١
إذا كان الحكم قد قضى ببطان عقد قسمة أرض رسا مزادها على المقسمين لما شاب رضا أحد طرفى القسمة من تدليس باتياً ذلك على ما ثبت من أن الطرف الآخر إستصدر هذا العقد لى أثناء قيام دعوى الملكية المرفوعة منه على الوقف الذى كان يدعى إستحقاق بعض هذه الأرض وبعد أن أدرك من مراجعة مستندات الوقف ما يدخل من هذه الأرض فى ملكيته وما يخرج عنها، وأنه أخفى هذا عن لسيمة بل أهمه - وهو يجهل مواقع الأحيان المدعى إستحقاقها ونسبها للأرض المشتركة - غير ما علم كى يختص هو فى عقد القسمة بما يخرج معظمه عن ملك الوقف ويختص قسيمة بما سيكون مآله الإستحقاق، ففى هذا الذى أثبه الحكم ما يكفى لإعباره فى حكم المادة ١٣٦ مدنى "قديم" حيلة تقصد رضا من خدع بها

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤
إذا رفع المدين دعوى ببطان إقرار الدين الصادر منه تأسيساً على التدليس وفقدان الإرادة وإنعدام السبب القانونى وكانت إقراره بالتنازل عن دعوى البطان قد تضمن أيضاً التنازل عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق فى الحال والإستقبال فإن هذا التنازل ينصرف قانوناً إلى التنازل عن حق الإدعاء بالبطان لنفس هذه الأسباب سواء عن طريق الدعوى أو الدفع وليس بمانع من ذلك ألا يكون التنازل قد تضمن الإعتراف بصحة الإقرار لأن عدم الإعتراف بصحته لا يحول دون أن ينتج التنازل عن حق الإدعاء بالبطان أثره القانونى الذى تتم به إجازة الإقرار بالرغم مما شابه من التدليس وإنعدام السبب وتطهيره من جزء البطان النسبى لهذه الشوائب.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠
تقدير ثبوت أو عدم ثبوت التدليس الذى يميز بإبطال العقد هو من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥
إثبات علم المدلس عليه أو عدم علمه - بوقائع التدليس - من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨

إذا كان من المقرر في قضاء محكمة النقض، أنه يشترط في الغش والتدليس وعلى ما عرفت المادة ١٢٥ من القانون المدني، أن يكون ما يستعمل في خدع المتعاقد حيلة، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً، وكان الحكم قد فهم واقعة الدعوى، ثم عرض لما طرأ على المتعاقدة بسبب فقد ولدها وأبنائه جميعاً واستبعد أن يكون ما أولته إياها المتعاقدة معها - وهى إبنها - من عطف، وكذلك عطف شقيقاتها، هو من وسائل الاحتيال، بل هو الأمر الذى يتفق وطبيعة الأمور، وأن ما يفايره هو العقوق، كما يستبعد أن تكون التصرفات الصادرة من الأم لبنتها - بعد وفاة ولدها الوحيد - قد قصد بها غرض غير مشروع، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣

إنه وإن جاز طبقاً للمادة ١٢٥ من القانون المدني للمتعاقد الذى وقع فى غلط جوهرى أن يطلب إبطال العقد إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يبينه، إلا أن ثبوت واقعة الغلط هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقدير الأدلة فيها.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

يشترط في الغش والتدليس على ما عرفت المادة ١٢٥ من القانون المدني أن يكون ما يستعمل فى خدع المتعاقد حيلة، وأن هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن التدليس قد توافر فى جانب الطاعنة - الشركة الباتعة - فجرد أنها أعلنت فى الصحف أن الحصة المبيعة تغل ربحاً قدره ٣١ جنبها و ٧٥٠ مليماً شهرياً مع علمها أنها لا تغل سوى مبلغ ٢٩ جنبها و ٢٧٣ مليماً وإن هذا التدليس وإن لم يدفع على المتعاقد إلا أنه أغرى المظنون عليها وزوجها - المشترين - على قبول الإرتفاع فى الثمن عن طريق لا يفيد بدالته توافر نية التضليل لدى الشركة وأنها تعمدت النشر عن بيانات غير صحيحة بشأن ريع العقار بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع، وبالتالي فإنه لا يكفى لإعتباره حيلة فى حكم المادة ١٢٥ من القانون المدني، ولما كانت الطاعنة فوق ما تقدم قد تمسكت فى مذكراتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن الإعلان عن البيع تم صحيحاً لأن ريع الحصة المبيعة طبقاً لاسسنداتها تبلغ ٣١ جنبها و ٧٥٠ مليماً كما نشر فى الصحف، غير أن الحكم ألغت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دافع جوهرى قد يغير به وجه الراى فى الدعوى لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه

إذ قضى بإتفاص الثمن وإلزام البالعة برد الزيادة إلى المشتري - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور يطله.

*** الموضوع الفرعي : التعبير عن الإرادة :**

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٢
مفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه .

*** الموضوع الفرعي : الخطأ أو الغش والتدليس :**

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٠
- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الخطأ والغش والتدليس هي عيوب تفسد الحساب ولا تجعله حجة على من آثره غافلاً عنها، فمن واجب القاضي إذا طعن لديه عيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه حتى قدم له من الشواهد ما يترجح معه لديه أنه مطن جدى، ثم يقضى بما يظهره التحقيق - من المقرر أنه لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالماً بتفاصيل الحساب فإذا كان التوقيع على ورقة محملة ذكر فيها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان عالماً بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٧
يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون التعاقد المبون لم يرم العقد إلا لأن التعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيتاً أو هوى جامعاً بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع التعاقد المبون إلى التعاقد. وتقدير ما إذا كان الاستغلال هو الدافع إلى التعاقد أم لا هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

*** الموضوع الفرعي : الغبن في التعاقد :**

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٢
المقصود بالاستغلال أن يعلم الغير بغفلة شخص، فيستغل هذه الحالة، ويستفاد منه تصرفات لا تعادل فيها إنزائاته مع ما يحصل عليه من فائدة .

*** الموضوع الفرعي : الغش :**

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩
لقاضى الموضوع سلطة تامة فى إستخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض فى ذلك ما دامت الوقائع تسمح به.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة " الغش يبطل التصرفات " هى قاعدة سليمة ولو لم يجز بها نص خاص فى القانون وتقوم على إعتبارات خلقية واجتماعية فى محاربة الغش والخديعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره فى التصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد واجتماعهم وإذ كان إستخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل فى السلطة التقديرية لقاضى الموضوع بعيداً عن رقابة محكمة النقض فى ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤
- الغش الذى يبيح إلتماس إعادة النظر فى الحكم الإنتهاى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما كان خالياً على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تنح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وإظهار حقيقته للمحكمة - أما ما تناوله الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول طرف على آخر فلا يجوز إلتماس إعادة النظر فيه .
- يشترط فى الورقة التى يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم أن تكون معجزة بفعل الخصم وأن تكون قاطعة فى الدعوى بحيث لو قدمت لغير وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس .

الطعن رقم ٤ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٩
إن مناط العقاب فى غش الدخان هو خلط الدخان بمواد أخرى وإحرازه أو بيعه أو عرضه للبيع على أنه دخان خال من الغش بأية كيفية كان الخلط وأياً كان نوع المخلوط أو مقداره .
- وسواء النية يتحقق بخلط الدخان بمواد أخرى مع العلم بأنها ليست دخاناً ولا يشترط قصد الإضرار بالغير

- ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة طلب تعيين خبير إلا فى الحالات التى أوجب فيها القانون الإستعانة بخبير كالأحوال المنصوص عليها فى المواد ٣٠ مرافعات و٣٦٣ و٤٥٢ مدنى. ولكن إذا كان طلب تعيين الخبير هو بأمل الحصول على دليل يفيد حسن نية المتهم أو عدم سوء قصده، فإن للمحكمة - بما لها من

السلطة في تقدير الأدلة وقبول أو عدم قبول تقديم أدلة جديدة إكفاء بما لديها - الحق في رفض هذا الطلب .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٣٣
إذا كانت الوقائع التي استعرضتها محكمة الموضوع وبنت عليها القضاء بطلان المقدد قد توافرت معها توأماً أركان التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدني فمضاهها صحيح والطعن فيه بطريق النقض متعين الرفض .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٧
يشترط في الغش والتدليس - على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدني - أن يكون ما يستعمل في خدع المتعاقدين حيلة وحيلة غير مشروعة. وعكسة الموضوع هي التي تستظهر توافر هذين العنصرين من وقائع الدعوى. ولا شأن بحكمة النقض معها ما دامت الوقائع تسمح بذلك .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٣٩
إن الغش الذي يبنى عليه الإلتصاف طبقاً للمادة ٣٧٢ من قانون المرافعات هو الذي يقع من حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ولم ينع للمحكمة أن تتحرز عند أخذها بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتبويرها في حقيقة شأنه لجهله به .

* الموضوع الفرعي : القلط :

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٦/٥/١٩٥٤
إذا كان المطعون عليه - وإن لم يدرج اسمه في نقابة المهن الهندسية وقت تعاقد مع الطاعة - مصرحاً له بمزاولة مهنة مهندس معماري فإنه لا يكون ثمة غلط وقعت فيه الطاعة في شخصية المطعون عليه أو صفته يميز لها طلب إبطال العقد.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٥
الوفاء إتفاق بين المولى والمولى له على قضاء الدين فهو بهذه المثابة تصرف قانوني يجري عليه من الأحكام ما يجري على سائر التصرفات القانونية فلا بد فيه من تراخي الطرفين على ولاء الإلتزام. ويشترط في هذا الرضا أن يكون خالياً من عيوب الإرادة فإذا داخل الوفاء عيب منها كان قابلاً للإبطال. فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن المولى ما قبل الوفاء إلا لإعتقاده بأن الدين الذي أوفى به حال بمحكم نهائي وبأنه تبين بعد ذلك عدم تحقق هذه الصفة في الدين

فإن المولى يكون قد وقع فى غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين المولى به كانت أساسية فى إعتباره إذ لولا هذا الغلط ما كان الوفاء. فإذا كان المولى له على علم بهذا الغلط الدافع إلى الوفاء فإن من شأن هذا الغلط أن يؤدى إلى إبطال الوفاء متى طلب المولى ذلك وأن يعود الطرفان إلى الحالة التى كانا عليها قبل حصوله ومن ثم يلتزم المولى بأن يرد المبلغ الذى قبله.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥

إذا كانت محكمة الموضوع قد نفت عن الإقرار "بالتنازل عن الأجرة" وجود الغلط الجوهرى المدعى به بما إستخلصته من الوقائع التى أوردتها ولما أصلها فى الأوراق من أن الطاعن "الموَجَّر" كان يعلم وقت صدور الإقرار منه بحقيقة التلف الذى أصاب زراعة المطعون ضدها "المستأجرين" والذى يدعى الطاعن إنه وقع فى غلط فى شأنه معتقداً إنه يرجع إلى ظروف غير متوقعة ومستحيلة الدفع، فإنه لا سبيل لحكمه النقض عليها فى ذلك لأن إستخلاص توافر هذا العلم أو عدم توافره من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ٢/٦/١٩٧٠

يجوز القضاء بطلان العقد إذا إثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقفاً فى غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ويجوز مع القضاء بطلان العقد أن يحكم بالتعويض إذا ترتب عليه إضرار بأحد المتعاقدين ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية، متى توافرت شروط الخطأ الموجب المسئولية التقصيرية فى جانب المتعاقد الآخر الذى تسبب بخطئه فى هذا الإبطال.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٣

إستخلاص عناصر التدليس الذى يجزئ بطلان العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ما دام قضاؤها مقاماً على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٤

الغلط فى تحديد الفئة التجارية يبطل العقد فيما زاد عن حدها المسموح به قانوناً، ويكون دفعة بغير حق يوجب إسرداده باعتباره إثراء على حساب الغير، دون إعتبار لإستمرار عقد الإيجار.

الطعن رقم ٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢

لا يجوز للإحتجاج على فساد الرضا التمسك بأنه بنى على حصول غلط في القانون إلا إذا كان الغلط قد وقع في حكم منصوص عليه صراحة في القانون أو مجمع عليه من القضاء. فإذا حرر أحد مكتوبى حريق حدث بقطار سكة حديد الحكومة إقراراً بأنه إستسلم من خزانة المديرية ١٥٠ جنيهاً بصفة إحسان، وأنه ليس له بعد إحسان الحكومة وعطفها هذا أى حق في مطالبتها بشيء ما، فهذا الإقرار لا يعتبر مشوباً بغلط في القانون. والحكم الذى يعتبره كذلك مستنداً إلى أن المقر كان حين الإقرار يعتقد أن مصلحة السكة الحديد غير مسئولة عن الحادث، وأنه إذن يكون تنازل عما كان يعتقد أنه لا حق له فيه، هو حكم يخالف للقانون متعين نقضه. وذلك لأن الأمر الذى يحتفل أنه كان يجهله صاحب الإقرار هو المسؤولية المئوية على الدولة بسبب الحفل فى تنظيم المصالح الحكومية أو سوء إدارتها، وهذه المسؤولية لا سند لها فى القانون المصرى بنص صريح فيه أو بإجماع من جهة القضاء، فجعلها إذن لا يشوب الإقرار بالغلط المستوجب لفساد رضاء المقر، ويعين بالتالى إعمال الإقرار وأخذ صاحبه به .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١

ثبوت واقعة الغلط مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقدير الأدلة فيها .

*** الموضوع الفرعى : تدليس :**

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨

إذا كان تقدير أثر التدليس فى نفس التعاقد المخدوع، وما إذا كان هو الدافع إلى التعاقد، من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع، وكان بين من الحكم المطعون فيه، أنه إستظهر الظروف الذاتية للمتعاقدة والى التى ألت بها إثر وفاة ولدها الوحيد، وجميع أبنائه فى حادث الباعرة دندرة، وإستبعد الحكم أن يكون عطف المتعاقدة معها - وهى إبتها - وكذلك عطف بناتها الأخريات، على والدتهن فى مجئها من الوسائل الاحتمالية العترة ركناً فى التدليس المفسد للعقد، كما إستبعد الحكم ما أثير بشأن وجود خصم للمتعاقدة مع زوج المتعاقدة معها، وأن هذه الأخيرة أتهزت هذه الفرضة، فولعت بذلك الختم على العقد من موضوع النزاع، وذلك لعدم إتخاذ طريق الطعن بالتزوير على هذين العقدين وإستبعد الحكم أيضاً ما ادعته الطاعنات من وقوع إكراه أدبى على المتصرف أدى إلى التعاقد وإستخلص من ذلك أن الطاعنات لم تقلن أن المتصرف إليها لجأت إلى تهديد المتصرفة بخطر جسيم، فإن ما قرره الحكم يكفى لحمل قضائه على نفى التدليس والإكراه الأدبى .

قانون

* الموضوع الفرعي : إدارة النقد :

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٤

متى كان الحكم قد أقام قضاءه على القول بأن إدارة النقد إذا كانت لا تغطي موافقتها على تصدير أى مبلغ إلا بعد استيفاء صاحب الشأن إجراءات معينة فإن صدور موافقتها قبل اتخاذ هذه الإجراءات يرفع عنه هذا القيد مما كان يوجب على البنك أن يتخذ بنفسه هذه الإجراءات سواء قدم صاحب الشأن الطلب بنفسه أم بوكيل أم لم يقدم شيئا فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧.

* الموضوع الفرعي : إشتراك تشريعى :

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨٢/١/٣

الإشتراك هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى أن يكون قد إكتف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها، ويعتبر التصويب عندئذ جزءاً من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته فإذا جاوز الإشتراك هذا النطاق وإنطوى على تغيير فى النص المنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له لا يجوز إلا بصور قانون آخر .

* الموضوع الفرعي : إطاعة القلتون من أسباب الإباحة :

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

إطاعة القانون طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات من أسباب الإباحة التى لا توجب أية مسئولية جنائية كانت أو مدنية قبل من إطاعة، فإذا ما عهد القانون بإختصاص معين لموظف فإن ما يصدر عنه من عمل فى نطاق ذلك الإختصاص يكون مباحاً طالما كان مطابقاً للقانون.

* الموضوع الفرعي : الأثر الرجعى للقانون :

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤

وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى بما نص عليه فى المادة الأولى منه قاعدة من قواعد النظام العام وهى عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتى فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسرى على الوقائع السابقة على صدوره مادام لم يصدر فى خصوصها حكم نهائى .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤

أصدر المشرع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض أجور الأماكن ونص فى المادة الثانية منه على أن تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام القانون تقديرًا نهائيًا غير قابل للطعن وجعل لهذا التخفيض أثرًا رجعيًا من بدء تنفيذ الإيجار، وإذ كان الدافع إلى إصدار هذا القانون هو - وعلى ما صرح به مذكرته الإيضاحية - ما أسفر عنه تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجود صعوبات عملية حيث أن القانون يربط عملية تقدير القيمة الإيجارية بعمل اللجان مما أدى إلى مفالة الكثير من الملاك لى تقدير الأجرة وإستمرار المستأجرين فى دفع الأجور المرتفعة وقتاً طويلاً حتى تنتهى اللجان من عملها وأن الحالات المنظورة أمام لجان تقدير الإيجارات بلغت حداً كبيراً بحيث أصبحت الحاجة ماسة إلى علاج سريع ينهى تلك الحالات فى أقرب وقت حتى يرفع عن المستأجرين عبء الأجور المبالغى فيها الذى يهبط عواقبهم طوال تلك المدة، إذ كان ذلك لأن المقصود بالأجرة التى عنها المشرع فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ونقلها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هى الأجرة التى إتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما لبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات، إذ تلك الأجرة هى التى افترض فيها المشرع المبالاة فى التقدير، ولما كان قرار لجنة تقدير الإيجارات يصح منذ صدوره واجب التطبيق بأثر رجعى ولا يجوز التأخير بأكثر من القيمة التى حددها، فإذا روعيت هذه القيمة فى التأخير اللاحق لهذا القرار إنتفت عن الأجرة المتعاقد عليها شبهة المبالاة، وتكون بذلك بمنأى عن التخفيض الذى قضى به القانون المشار إليه فى المادة الثانية منه

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٦

إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه إعتباراً عن تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وكانت هذه المادة الأخيرة قد تناولت فى فقرتها الأولى حالة تخلف صاحب العمل عن الإشتراك فى الهيئة، وفرضت عليه فى هذه الحالة غرامة إضافية توازى ٥٠٪ من الإشتراكات التى لم يؤدها، بينما تناولت فى فقرتها الثانية حالة تأخر صاحب العمل فى أداء الإشتراكات المستحقة للهيئة فى المواعيد المعينة فى هذا القانون وألزمته لى هذه الحالة بغرامة إضافية توازى ١٠٪ من الإشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر وبعد أقصى قدره ٣٠٪، لأن مودى ذلك أن الأثر الرجعى لهذه المادة ينسحب إلى هاتين الحالتين على السواء، ولا يفر من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه يجب على الهيئة تسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقاً لأحكام المادة ١٧ فى جميع الحالات التى إستحدثت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠٪

إذ أن نص تلك الفقرة لا يتأدى منه أن الأثر الرجعي لهذه المادة يقتصر على حالة تخلف صاحب العمل عن الإشراك في الهيئة، وإنما أضافه المشرع إلى المادة الخامسة تمثيلاً مع ما كان يقصده وعلى ما صرح به المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - من تطبيق المادتين ٧٣، ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالي التخلف والتأخير في سداد الإشتراكات، وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦، وهو مضاعفة الإشراك في هاتين الحالتين .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

الأصل أنه لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترب عليها أثر فيما وقع قبلها، فليس للمحاكم أن ترجع إلى الماضي لتطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه أو على الآثار التي تربت في الماضي على هذه العلاقات قبل العمل بالقانون الجديد بل يجب على القاضي عند بحثه في هذه العلاقات وما يترب عليها من آثار أن يرجع إلى القانون الساري عند نشوئها وعند إنهاؤها هذه الآثار

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

لما كانت القواعد المعدلة للإختصاص تسرى على الدعاوى التي ترفع في ظلها كما تقضى بذلك المادة الأولى من قانون المرافعات وكان الطعن في قرار فصل الطاعن قد رفع في ١٩٧٣/١٢/٢٤ - بعد العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - فإن المحكمة التأديبية بمجلس الدولة تكون هي المختصة بنظره .

* الموضوع الفرعي : الأثر الفوري للقانون :

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٣

تقضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات باستثناء الدعاوى الموجلة للنطق بالحكم فيها من الأثر الفوري للقانون المعدل للإختصاص بما يوجه على الحكم التي زال عنها الإختصاص بإحالة ما يوجد لديها من دعاوى إلى المحاكم التي آل إليها الإختصاص. ومن المقرر أن الحكم الوارد في قانون خاص يكون قيماً على الحكم الوارد في قانون عام. ولما كان قانون المرافعات هو القانون العام في شأن الإجراءات القضائية، في حين يعتبر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - فيما ورد به من قواعد إجرائية - قانوناً خاصاً لا يجاوز نطاق تطبيقه ما ينظمه من أحكام محدودة فيه، فإن ما نص عليه هذا القانون الأخير - في المادة ٤٢ منه - من إحالة المظلمات المروضة على مجالس المراجعة إلى المحاكم الابتدائية بغیر تفرقة بين ما كان منها موجلاً للنظر أو موجلاً لإصدار القرار فيه، يكون هو وحده الواجب الإلتباع .

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

المقرر فى قضاء النقض أن الشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار فى القانون المدنى وهى واجبه التطبيق على ما أبرم فى ظلها من عقود، ولا يستثنى من ذلك إلا الأحكام التى صدرت فيها تشريعات خاصة فإنها تسرى بأثر فوري فى نطاق الأغراض التى وضعت لها دون توسع فى التفسير، وآخر هذه التشريعات القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧

القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد يعينه فى قانون آخر، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضعى جزءاً منه يسرى بسريته دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً. أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر، فإن مؤدى ذلك أن القانون ائيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً فى خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك القانون الحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤١٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

إذ كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق بأثر مباشر على الآثار المترتبة على العقود ولو كانت قد أبرمت فى تاريخ سابق على نفاذه طالما بقيت هذه الآثار سارية عند العمل به، لما كان ذلك وكانت المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حلت من النص على جواز إخلاء المكان المؤجر بسبب تغيير الغرض من إستعماله ما لم ينطو هذا التغيير على إساءة الإستعمال لى مفهوم الفقرة [د] من المادة المذكورة. وكان هذا النى - باعتباره لصالح المستأجر - يتعلق بالنظام العام، فإن مآل دعوى الطاعن أمام محكمة الموضوع حتماً هو الرضى لأنطاق أحكام القانون الجديد عليها بأثر فوري وبالتالي فإن هذا النى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية محنة.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء لى نشأتها أو فى إنتاجها آثارها أو لى إنقضاءها، وهو لا يسرى على الماضى، فامراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث، تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكمل خلال فترة تمتد فى الزمان فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحققت فى ظله، فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز

القانونية الإنشائية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن فى نشئها أو آثارها أو فى انقضاءها إلا أن هذا مشروط بألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمرية، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشؤه من عناصرها. وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية، كما يحكم إنقضائها.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

القاعدة فى سريان قانون المرافعات طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات هى أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، وذلك فيما عدا القوانين التى نصت عليها هذه المادة وليس من بينها الإجراءات الخاصة بإبداء الاعتراض على قائمة شروط البيع أو التدخل فيها وترتيباً على ذلك فإنه وإن كانت قائمة شروط البيع قد أودعت أثناء العمل بقانون المرافعات السابقة إلا أنه طالما أن الاعتراضات التى أبدت عليها لم يكن قد فصل فيها حتى أدرکها قانون المرافعات الحالى، فإن أحكام هذا القانون الأخير تكون هى الواجبة التطبيق بأثر فوري ولا محل للتحدى بأن إجراءات إيداع القائمة بدأت فى ظل العمل بالقانون السابق، ذلك أن القوانين المنظمة لأصول التداعى والزافع والحكم هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣

إذا كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أثر فوري على المراكز القانونية القائمة التى استقرت حتى عند نفاذه إلا أنه لا ينسحب على المراكز القانونية التى نشأت وإنتهت قبل العمل به وبالتالي لا تعتبر حالة الوفاء بالأجرة المتأخرة فى دعوى الطرد أمام قاضى الأمور المستعجلة والتى تمت وإنتهت قبل العمل بهذا القانون ضمن حالات التأخير التى يتوالى بها ركن التكرار، وإذا كان الوفاء بالأجرة المبين بالحكم المستعجل رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ قد تم وإنتهى قبل نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فإنه لا يسرى عليه.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣

أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعمول به اعتباراً من ١٩٦٨/١١/١٠ تنص على أنه " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ". كما تنص المادة الثالثة من قانون إصداره على أنه " إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السرى فيها طبقاً لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد فى ظله ". ومؤخراً هذين النصين أن القانون الجديد جعل الحكم برسو المزداد طبقاً للمادة ٦٦٨

من قانون المرافعات القديم فيصلاً بمحدد نطاق سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل نفاذ القانون الجديد بحيث يسرى عليها هذا القانون ما لم يكن قد صدر فيها حكم بمرس المزاد قبل تاريخ العمل به. لما كان ذلك، وكان الثابت أن قائمة شروط البيع قد أودعت في ١٩٦٩/١/٢٥ في ظل قانون المرافعات الجديدة فإن المادة ٤١٤ منه هي التي تسرى عليها.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠

المقرر أن العقود إنما تخضع في بنائها وآثارها للقانون النافذ وقت إبرامها ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسرد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد.

الطعون أرقام ١٠١٠، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة

رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦

إن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ١٠٠ يسرى بالر فوري ويعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على واقعة الدعوى المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع يستهدف علاج أزمة الإسكان بتشجيع الملاك على إقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى أو لأى غرض آخر إستثناء من حكم المسادة ١/٥٧١ للقانون المدنى التى لا تجيز للمؤجر أن يحدث بالمعين وملحقاتها أى تغيير يخل بانفعا المسأجر ومن حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ والمقابلة للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي لا تجيز حرمان المسأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أى ميزة كان يتمتع بها سواء تم ذلك عن طريق التعلية بإقامة طابق أو أكثر فوق البناء القائم أو الإضافة بإنشاء مبان جديدة تزيد على رقعة البناء المؤجر حتى ولو كان عقد الإيجار يحظر ذلك طرحه، والحق المخول للمؤجر فى إقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى فى العقار المؤجر بالإضافة أو التعلية يبنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقدر بقدره فلا يجاوز ما تستلزمه الإضافة أو التعلية، ولا يحق إستغلاله لإساءة إستعمال الحق طبقاً للقواعد العامة .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٤

القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد فى قانون آخر فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي جزءاً منه يسرى سريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩

المقرر فى - قضاء هذه المحكمة - أن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق بأثر مباشر على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة فى تاريخ سابق على نفاذه، طالما أنها لم تكن قد استقرت بصدور حكم نهائى فى النزاع.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢

إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً فى تشريعات إيجار الأساكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع وقت نفاذه .

* الموضوع الفرعى : إلزام القاضى بتطبيق القانون :

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٨

تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى طلب من الخصوم، بل هو واجب القاضى الذى عليه ومن تلقاء نفسه أن يبحث عن الحكم القانونى المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزل هذا الحكم عليها .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى طلب من الخصوم، بل هو واجب القاضى الذى عليه ومن تلقاء نفسه - أن يبحث عن الحكم القانونى المنطبق على الواقعة المطروحة عليه، وأن ينزل هذا الحكم عليها - أياً كان النص القانونى الذى إستند إليه الخصوم فى تأييد طلباتهم أو دفاعهم فيها.

• الموضوع الفرعي : التفسير التشريعي :

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٩
تنص المادة ٣٤ من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتنظيم التعامل بالجملة في سوق البصل بالإسكندرية على أنه " تحصل المزايدة في كل رسالة بالمكان الذي توجد فيه على أساس العينات التي تستخرج طبقاً لأحكام هذا القرار " ولا يتأتى من ذلك النص أن المبيع قد أصبح معلوماً للمشتري بمعاينته إياه فإنه يتمتع عليه بعد ذلك إدعاء أن البيع كان بيعاً بالعينه " إلا أنه وإن كان المشتري يعتبر عالماً بالمبيع علماً كافياً يطلع عليه العينه إلا أنه يتحتم مطابقه محتويات الرسالة أو الرسائل للعينات المستخرجة منها. فإذا تبين عدم مطابقتها لها كان المشتري في حل من الوفاء بالتزامه بالثمن.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٩
إستناد المحكمة إلى فتوى صادرة من المعهد اليوناني للقانون الدولي كتمسح من عناصر البحث التي استأنست بها لتعرف الرأى السديد في تذييل نصوص القانون اليوناني لا يعتبر تحليلاً منها عن وظيفتها.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ٨/١١/١٩٦٢
يعتبر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشأً لحكم مستحدث ولا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به، وقد أكدت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقولها أنه ليس له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلاً من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٥
متى كان النص صريحاً جل المعنى لاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أمته لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكميتها ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٧
إنه وقد زالت صفة الوقف عن الأعيان الموقوفة وفقاً لأهلياً بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإنخسرت الأحكام إما في الأراضي الغير موقوفة أصلاً أو الأراضي الموقوفة وفقاً خيراً لسان لازم ذلك أن تنصرف عبارة " الأعيان الموقوفة " في القوانين رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة

١٩٦٠ التي تعاقب صدورها بعد الموسم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر ودون حاجة إلى تحديد - إلى تلك الأعيان التي بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهي الأعيان الموقوفة على غير الخيرات فقط.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

إذ وردت عبارة "مسألة فرعية" بالمادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بصيغة عامة مطلقة بحيث تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها الشارع في قانون المرافعات، فإن هذه المسائل بدعوى تقضى حكمة التشريع على الدفوع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج إليها جهد من المحكمة - يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز، ذلك أنه متى كان النص صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإسهاء بالحكمة التي أمته ولقد الشارع منه، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

منى كانت المحكمة الابتدائية لم تستند في قضائها بتخفيض الأجرة إلى قواعد العدالة وإنما إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المعدل له فكان تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون المذكور لأن حكمها يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه وبالتالي غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد استرشدت في تطبيقها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون المعدل له بحكمة التشريع التي اقتضت من القوانين الاستثنائية التلاحقة الخاصة بتخفيض الأجرة إذ أن ذلك لا يعنى أنها عملت قواعد العدالة أو أنها طبقت حكمة التشريع دون النص لأن هذه المحكمة لا يمكن تطبيقها فهي ليست نصاً يطبق وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص في حالة غموضه.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣

التفسير التشريعي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع محل التفسير منذ تقيينه لا منشأً لحكم جديد ومن ثم يعتبر نافذاً منذ تاريخ العمل بهذا القانون.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٥

الاستناد إلى حكمة التشريع، لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه، أما إذا كان النص واضحاً جلياً المعنى، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإسهاء بالحكمة التي أمته .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

مؤدى نص البند أولاً من الباب الثانى من البيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ أن الرسم الواجب تحصيله هو خمسون مليماً عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلو جرام أو كسورها حتى ٢٥٠٠٠ كيلو جرام أو كسورها من الوزن الأقصى المصرح به للطائرة فى حالة نزولها مرة واحدة، وسبعون مليماً عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلو جرام أو كسورها تزيد عن ٢٥٠٠٠ كيلو جرام. وإذا كان هذا النص واضحاً جلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله، لأن البحث فى حكمة التشريع وإستغلاص قصد الشارع لا يكون له محل إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى، فإن البحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى لى لقضائه على سريان الإعفاء من رسم الدفعة الخاص بتعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات فى الأوراق المالية المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - على إكتساب هذه المصلحة فى رأس مال الشركة المطعون عليها عند تأسيسها فى سنة ١٩٥٨ إستناداً إلى أن المحكمة من الإعفاء متوافرة فى الحالى، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩

متى كان النص صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدهوى الاستهداء بمصدره التاريخى أو البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧

القرار التفسرى التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبر قواعد القانون المذكور جميعاً أمره ولا يجوز الإنفاق على مخالفتها بحيث لا يسوغ التعاليل على أحكامه محاولة نفى وجود أجرة تعاقدية ويكون من حق من يدعى حصول الإنفاق عليها إثبات ذلك بكافة الطرق.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

النص فى المادة ١٢/مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن للجنة العليا للإصلاح الزراعى تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنتشر فى الجريدة الرسمية. هذا النص لا يسلب المحاكم حقها فى تفسير القانون المذكور، وكل ما عناه المشرع من النص

المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار إليها من تفسيرات لأحكام هذا القانون تعتبر تفسيراً تشريعياً يتعين على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من أحكام.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٠٢ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٧

إذا كان التفسير التشريعي هو التفسير الذى يضعه المشرع ليبين به حقيقة قصد من تشريع سابق ومبنى حكم هذا التشريع حسماً لما يثار من خلاف بشأنه. وكان التشريع المفسر لا يلغى التشريع السابق، ولا يعتبر من الناحية الموضوعية تشريعاً جديداً طالما أنه يوضح قصد المشرع من التشريع السابق عليه، وهو بهذه المثابة يعتبر أنه قد صدر مع التشريع الذى يفسره فيسرى على الحالات التى لم يفصل فيها دون أن يكون له أثر رجعى. لما كان ذلك وكان المشرع قد أفصح فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عن قصده من إصداره وهو إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية إزاء أزمة الإسكان التى ظهرت فى معظم دول العالم - وبالذات الدول النامية - بعد الحرب العالمية الأولى، وكثرة التشريعات التى صدرت قبله بصدد معالجة هذه الأزمة مما اقتضى وضع هذا القانون ليسائر الأوضاع الراهنة ويكون شاملاً لجميع الأحكام التى تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين وكانت المادة ٤٧ منه قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبعض القوانين الأخرى فإن هذا قطاع فى أن المشرع لم يقصد به تفسير القانون السابق عليه والذى ألفاه، لما كان ما تقدم وكان يتنافى مع وصف التشريع بأنه تفسيري أن تكون المسألة التى تناولها النص الجديد مسكوتاً عنها فى التشريع السابق، وكانت عناية القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ فى المادة ٢١ منه بتنظيم أثر وفاة المسأجر على إمتداد عقد الإيجار، مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يسبق له معالجتها يتعافى مع القول بأنه تشريع تفسيري، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٠

القواعد الواردة بالقول التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا تتناول تنظيم الإلتزام بشمن المياه إلا بالنسبة للأماكن الخاضعة له، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وإن ورد فى المادة ٢٥ منه نظاماً أجاز به لأى من المتعاقدين تركيب عداد لحساب إستهلاك المياه داخل الأماكن المؤجرة فى تاريخ العمل به إلا أنه لم يغير من الوضع القانوني القائم وقت صدوره بالنسبة للإلتزام بشمن المياه، ومن ثم فإن القواعد المقررة بالمادة ٥٦٧ من القانون المدنى تكون هى الواجبة الإعمال على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٣٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨١

(١) المقرر أن من حق المشرع أن يصدر قانوناً تفسيراً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق وأن هذا الحق لا يؤثر فيه إستطالة الزمن بين القانونين، وأن القانون التفسيري يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من تاريخ سريان القانون السابق الذى فسرته لا منشأ لحكم جديد. لما كان ذلك فإن العاملين فى الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - هم فقط العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة - بما مؤداه أن غير هؤلاء من العاملين فى الزراعة بصفة غير مباشرة كمن يؤدون - الأعمال الزراعية - شأن ناظر الزراعة أو إعمال الحراسة والمشتغلين على الآلات الميكانيكية فإنهم يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الإجتماعية التى ينظمها القانون سالف الذكر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عبارة عمال الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على كل من يعمل فى الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء منهم القائمين بأعمال الزراعة البحتة أو الذين يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة وسوى فى الحكم بينهم لى عدد خضوعهم جميعاً لكافة أنواع التأمينات الإجتماعية عدا المشتغلين منهم على آلات ميكانيكية الذين يخضعون لتأمين إصابة العمل. فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ٤/٢١/١٩٨٥

لما كان المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما لمات القانون الخاص من الأحكام، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة إعمال قاعدة عامة لما لى ذلك من منالاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص .

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٧

مضى كان النص القانوني صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهزاء بقصد الشارع منه لأن محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، وكان النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن القابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أباح للمستأجر المصرى تاجير " المكان المؤجر له " للغير من بائنه مفروضاً أو خالياً فى حالة إقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صريحاً وعماماً دون تخصيص للغرض من إستعمال العين المؤجرة فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد وقصره على الأماكن المؤجرة لغرض السكنى فحسب، لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وأعمل حكم النص سالف الذكر على عين النزاع المؤجرة لإستعمالها كعمادة طبية، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز تنقيح مطلق النص بغير تخصيص بحيث أن كان صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملىه وقصد الشارع .. لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ونص المادة ٩٣٦ من القانون المدني قد أطلق بيان من له الحق في الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعيين. مما مفاده أن حق الشفعة يثبت للشخص الطبيعي والمعنوي على حد سواء.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

يدل نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ - المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقوانين ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ٢ لسنة ١٩٨٢، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - على أن لكل من عبارتي " المباني السكنية " و " مباني الإسكان الإداري " مدلولاً يختلف عن مدلول العبارة الأخرى ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكملاً له في مجاله، ومن المادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ومن أحكام المادتين ٤٩، ٥١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الواردتين في الفصل الأول من الباب الثاني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع - أن عبارة " المباني السكنية " تصرف في هذا المجال إلى المباني التي يرخص ببنائها لغرض السكن الدائم من " مباني الإسكان الإقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط والفخاير "، وأن عبارة " المباني غير السكنية " تشمل ما عدا ذلك من المباني " الصناعية والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والإجتماعية والدينية والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها "، مما مفاده أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل في مدلول عبارة " المباني السكنية "، وكانت تشريعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلعت من تحديد معنى خاص لعبارة " مباني الإسكان الإداري " وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية - وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيما نص عليه من أنه " يقصد بالمباني السكنية ومباني الإسكان الإداري، في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦، المباني التي تضم وحدات تخصص لأغراض السكن الدائم " شقق سكنية " والوحدات التي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب. ولا تعتبر في حكمها مباني الفنادق والمنشآت التجارية

والصناعية والمباني الملحقة بها، لما كان ذلك، فإن مباني الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة " المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري " بنص المادة السادسة المشار إليها ولا وجه للقول بأن المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسيراً تشريعياً لعبارة " مباني الإسكان الإداري " يعين العمل به منذ العمل منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليكشف به عن حقيقة مراده من المعاني التي يحتملها تشريع سابق، فيعتبره جزءاً منه مجلوه به ما يكتفه من ذلك الدعوى والإيهام بما يعين معه تطبيق التشريع الأصلي بالمعنى الذي يحدده هذا التفسير على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية، ولا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي يخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله بحكم مخالفه أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عبارات دون أن ينص على سريانه إستثناء بأثر رجعي فلا ينقطع أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن : " يكون الأكتساب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة "٦" من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوداً على مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية " وكان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم به من جديد الحالات التي يخضع الرخيص ببنائها لشرط الأكتساب - فاستبعد مباني الإسكان الإقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط من الخفوض لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وأخضع لهذا الشرط مباني الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً، مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مباني الإسكان الإداري - بعد أن كانت عدا - النوع الأول منها غير خاضعة له ولم تكن تحتملها عبارات النص السابق - وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الأكتساب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدني، فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التي ألفها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الرخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى يخضع لشرط الأكتساب المنصوص عليه بالمادة السادسة سالفة الذكر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠

إذا كان المشرع قد أفرد للأوامر على العرائض الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات (المواد من ١٩٤ - ٢٠٠) ولم يحدد فيه الحالات التي يجوز فيها طلب إستصدارها ونص في المادة ١٩٤ منه على أنه في الأحوال التي يكون فيها للخصم وجدول إستصدار أمر ما يقدم عريضه بطلبه إلى قاضى الأمور الوقية بالمحكمة المختصة. ولما كان هذا النص قد ورد بصيغة عامة مطلقة دون تخصيص لتلك الأحوال وكان المقصود بعبارة الأحوال التي يكون فيها للخصم وجه في إستصدار أمر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحالات التي تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغتة ومن ثم فإن القول بأن المشرع أورد الحالات التي يجوز فيها إستصدار أمر على عريضة على سبيل الحصر يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيماً لعمومه بغير تخصص وهو ما لا يجوز ولا ينال من ذلك أن المشرع قد أورد في نصوص متفرقة بعض الحالات الخاصة التي يجوز فيها إصدار الأوامر على عرائض، إذ أن ذلك لا يمنع من إستصدار أمر على عريضة في الحالات الأخرى حتى توافرت شروط إستصداره ولو لم يرد بشأنها نص خاص إذ لو قصد المشرع بنص المادة ١٩٤ سالفة الذكر تقييد الأحوال التي يجوز فيها إصدار الأوامر على العرائض بتلك التي ورد بشأنها نص خاص، لنص على ذلك صراحة في هذه المادة .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤

لئن كان من حق المشرع أن يصدر تشريعاً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق منعاً لكل تأويل أو لبس، إلا أن شرط ذلك ألا يضيف جديداً إلى القانون السابق، أما حيث يورد القانون الجديد حكماً مستحدثاً أو نصاً يتناول بالتعديل أو التغيير نصاً قائماً فإنه لا يعد تشريعاً تفسيرياً، ولما كان ما أوردته المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية مالك العقار في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الإنتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى في تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المتقولات التي بالعين يتضمن تعديلاً لنص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى وليس لها مقابل في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنها تشريعاً تفسيرياً لأى من القانونين المذكورين ولا يرتد إعمالها إلى تاريخ العمل بأى منهما وإنما يسرى عليها ما يسرى على سائر التشريعات من أحكام خاصة بتنازع القوانين من حيث الزمان.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات واضح العبارة في إعلان الطعن للخصم في الموطن المختار أن هو إلا إستثناء من الأصل في أن يكون هذا الإعلان لشخصه أو في موطنه الأصلي

ويشروط لتحقيقه أن يكون هذا الخصم قد بين ذلك الموطن المختار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه. فإن هذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه إستناداً لحكمة التشريع، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه بدعوى الإستهزاء بالحكمة التي أمّله لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، ومن ثم فلا يسوغ من الطاعين القول بأن مسلك وكيل المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين في الدفاع عنهم يفيد إتخاذهم مكتبه موطناً مختاراً لهم في درجتي التقاضي مما يميز لهم إعلانهم فيه بصحيفة الإستئناف إهداء لحكمة التشريع، لما في هذا القول من الخروج على الإستثناء المقرر بنص صريح واضح العبارة واستحداث عن طريق التأويل لحكم مغاير لما أتت به النص. وينبغي على ذلك أن إعلان الطاعين بصحيفة إستئنافهم في مكتب الحمائي الذي كان يمثل المطعون ضدهم المذكورين أمام محكمة أول درجة التي أصدرت الحكم المستأنف دون أن يعلنهم الآخرين بهذا الحكم وبينوا في الإعلان مكتب هذا الحمائي موطناً مختاراً لهم يؤدي إلى بطلان إعلان صحيفة الإستئناف، ولا يصحح هذا البطلان أن يثبت أولئك المطعون ضدهم ذات الحمائي في الحضور أمام محكمة ثاني درجة في تاريخ لاحق لرفع هذا الإستئناف .

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٤

متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى فالبحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقضي الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أمّله .

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥

الأصل في قواعد التفسير أنه أورد المشرع مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه هذا المعنى في كل نص آخر فيه، إلا أنه إذا تبين أن المعنى الإصطلاحي يجالى قصد المشرع فإن ذلك يؤكد أنه تحول عن هذا المعنى إلى معنى آخر غير ذلك الذي يدل عليه ظاهر النص ومن ثم فإن التصرف على الحكم الصحيح من النص يقتضي الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أمّله.

الطعن رقم ٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٤١/٥/١

متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى فالبحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له من محل وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً، في سبيل تعرف الحكم الصحيح، إلى تقضي الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أمّله.

*** الموضوع الفرعي : التفويض التشريعي :**

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١

من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلتفئ أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون. فإذا كان القرار الوزاري رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ الذي نص على قيام المصارف بإجراء التحويلات دون الرجوع إلى اللجنة العليا لمراقبة النقد قد حول اللجنة العليا سلطة وضع وإصدار التعليمات التي يقتضيها حسن سير الأعمال فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي وكان قرار اللجنة العليا بوجوب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في حالة فتح اعتمادات أو إجراء مدفوعات بالدولارات الأمريكية أو بالأسري، من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الأعمال فإن قرارى اللجنة العليا ومراقبة النقد بإجبار رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في هذه الحالة يكونان مشوبين بعيب عدم الاختصاص .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حولت وزير التموين أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا التدابير التي يراها لتموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها لتحقيق العدالة في توزيعها بما في ذلك المواد التي يرى الاستيلاء عليها ويشرف على توزيعها. فإن مفاد ذلك - مرتبطاً بما أورده المشرع في الباب الثاني من المرسوم بقانون المشار إليه بشأن الأحكام الخاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تخويل وزير التموين أن يتخذ وحده بموافقة لجنة التموين العليا هذه التدابير ولا يكون لموظفي الوزارة أو المصالح التابعة لها سلطة إتخاذ شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات يأخذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المشار إليها.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨

بين من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن التفويض يأخذ التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى منه صادر من المشرع إلى وزير التموين وبشرط موافقة لجنة التموين العليا ولم ينص في هذا المرسوم بقانون على تخويل الوزير الحق في إنباء غيره في إتخاذ أى من هذه التدابير ولهذا فلا يكون لغير الوزير من موظفي وزارة التموين إتخاذ شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات يأخذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة لجنة التموين العليا.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٣

— القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها فى موضوعها قوة القانون التى تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين فى حجية التشريع، فيكون للقضاء الإدارى بما له من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التى يقوم عليها، ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا ألغها المجلس النيابى شأنها فى ذلك شأن أى قانون آخر.

— إذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر بناء على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون وكان مؤدى نص المادة الأولى من هذا القانون الأخير أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة فى ذلك الوقت والتى أعقبتها عدوان يونية سنة ١٩٦٧، وقد صدر هذا التفويض بناء على ما هو محمول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به، وكان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين فى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر فى موضوع يخرج عن نطاق المحدد بقانون التفويض، وبخالف مؤدى نصه ومقتضاه، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٣

إن اللوائح التى تصدرها جهة الإدارة بتفويض من المشرع تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وإذا كان الأصل فى القرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يحتج بها فى مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية، وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم من سبيل إلى العلم بها، إلا أن هذه القرارات تعتبر موجودة قانوناً بالنسبة لجهة الإدارة ويقضى علمها بها من تاريخ صدورها فتسرى فى مواجهتها من ذلك التاريخ ولو لم تنشر فى الجريدة الرسمية ولا يقبل منها التحدى بعدم نفاذها فى حقها إلا بعد نشرها وإذا لزم الحكمان الطعون لهما هذا النظر واعتبرا القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الذى أصدره مدير عام الجمارك فى ١٨/٧/١٩٦٣ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح المشار إليها نافذاً فى مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبقاً أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التى وردت فى ٢٣/٣/١٩٦٦ فإنهما لا يكونان قد خالفا القانون .

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٦

مؤدى نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يدل على أن المشرع فرض السلطة التنفيذية فى شخص وزير المالية فى إحلال الجهات الحكومية وشركات القطاع العام والهيئات العامة محل المؤسسات الملغاة فى حق إيجار الأماكن دون موافقة المالك خلافاً لما هو مقرر فى القانون، ورائد المشرع فى ذلك رعاية مصلحة الدولة الاقتصادية، يؤيد ذلك، ما جاء بتقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ من أن أهداف من هذه الإضافة هو إعطاء الدولة الحق فى تأجير الأماكن التى كانت تشغيلها المؤسسات العامة الملغاة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون فى استثمار أموالهم فى جمهورية مصر العربية وذلك مساهمة فى دفع سياسة الإنفاق الإقتصادى التى تقتضى توفير الأماكن المناسبة مما يتطلب إعطاء الدولة حق التأجير دون موافقة المالك، خاصة، وأن هناك أزمة شديدة فى إيجار الأماكن لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٩٨ من القانون المدنى على أن الإلتزامات التى تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التى أنشأتها فإنه يتعين الرجوع لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ فى كل ما يتعلق بإحلال الغير محل المؤسسات الملغاة فى حق إيجار الأماكن التى كانت تشغيلها وتحديد مدى الإلتزامات الناشئة عن ذلك وتعيين آثارها، ولما كان النص فى المادة الثامنة سائلة البيان لم يحدد ميعاداً لتصفية المؤسسات الملغاة بل جاء التحديد قاصراً على الفترة التى يتم فيها الإلغاء ومدته ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يجوز لوزير المالية إحلال الغير فى حق الإيجار للمؤسسات الملغاة باعتبار أن التصرف فى حق الإيجار مصدره القانون ذاته، ولم يستلزم هذا النص القانونى للتصرف فى حق الإيجار أن يعتبر المكان المؤجر متجراً فى حكم القانون إذ جاء النص صريحاً فى إلغاء المؤسسات التى لا تباشر نشاطاً بذاتها كما لا يشترط الجهة التى يؤدى إليها الحق فى الإيجار ممارسة الأعمال التجارية فقد جاء النص صريحاً فى إجازة إحلال جهات الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢

من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلتفى أو تعمل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون، وكان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ لم يترك البضائع التى تتمتع بالإعفاء فى هذه الحالة لمصلحة الجمارك، ومن ثم فلا يجوز

الإعتداد في هذا الصدد بما تصدره تلك المصلحة من قواعد أو قوائم بالسلع المعفاة وفقاً لذلك القانون ما لم تكن مفوضة من وزير المالية بإصدارها.

*** الموضوع الفرعي : التقدير الجزائي لقيمة العملة :**

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٨

التقدير الجزائي لا يصلح أساساً لتقييم العملة لما لها من قيمة محددة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ يعتمد في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على التقدير الجزائي وحده يكون مشوباً بالقصور.

*** الموضوع الفرعي : التقرير القانون الخاطي :**

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

تأييد الحكم المطعون فيه لقضاء محكمة أول درجة بشأن عدم قبول دعوى تحديد الأجرة - المقامة من المستاجر - من الباطن - بمقولة أنها لا تقام إلا على المالك دون المستاجر الأصلي ينطوي على تقرير قانوني خاطي .

*** الموضوع الفرعي : الحد الأقصى لقوائد الديون :**

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧

حرم الشارع بنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني زيادة فائدة الديون على حد أقصى معلوم مقداره ٧ ٪ ونص على تخفيضها إليه وحرّم على الدائن قبض الزيادة وإلزامه برد ما قبضه منها - مما مؤداه أن كل إتفاق على فائدة تزيد على هذا الحد يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة وذلك لإعتبارات النظام العام التي تستوجب حماية الطرف الضعيف في العقد من الإستغلال .

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧

أجاز الشارع في المادة السابعة فقرة [د] من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي مجلس إدارة ذلك البنك " تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدنية على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقاً لسياسة النقد والإنتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أي تشريع آخر " وهو ما يدل على إتجاه قصد الشارع إلى إستثناء العمليات المصرفية من قيد الحد الأقصى للفائدة الإتفاقية المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من القانون المدني، ولكنه لم يشأ مسايرة بعض التشريعات الأجنبية فيما ذهبت إليه من إلغاء هذا القيد كلية

فرخص مجلس إدارة البنك المركزي في تحديد أسعار الفوائد التي يجوز للبنوك أن تعاقدها في حدودها بالنسبة لكل نوع من هذه العمليات وذلك وفقاً لضوابط تتسم بالمرونة وتنبشى مع سياسة النقد والإئتمان التي تقرها الدولة في مواجهة ما يجد من الظروف الاقتصادية المتغيرة .

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧

إنه وإن كان الوحيص المشار إليه قد صدر مجلس إدارة البنك المركزي في إطار المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ اللتين تمنحان للبنك المركزي سلطة تنظيم السياسة النقدية والإئتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً للسياسة العامة للدولة إلا أن ذلك لا يعنى أن القرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك المركزي إستناداً إلى الفقرة [د] من المادة السابعة المشار إليها، وتتضمن رفعاً لسعر الفائدة الذى يجوز للبنوك التعاقد عليها فى عملياتها المصرفية تعتبر من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التى تسرى بأثر مباشر على ما يستحق فى ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها، ذلك أن الأصل فى إستحقاق الفوائد الإئتمانية هو إتفاق الدائن مع المدين، فإذا تعلق الطرفان على سعر معين فلا يجوز للدائن أن يستقل برفعه، وبين من النعى المشار إليه أن الشارع ألزم هذا الأصل، إذ تدل صياغته على أن الشارع قصد سريان الأسعار الجديدة على العقود التى تبرمها البنوك بعد العمل بهذه الأسعار، مما مؤدها أن تظل العقود السابقة محكومة بالأسعار، المتفق عليها فيها وخاضعة للقوانين التى نشأت فى ظلها وهو ما إلترمت به القرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي فى هذا الشأن حيث نصت القاعدة الثامنة من القواعد العامة التى تصدرت كتاب البنك المركزي الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٧٩ بأسعار الخدمات المصرفية الموحدة على أن " تسرى هذه الأسعار على العقود والعمليات التى أبرمت فى ظلها، أما بالنسبة للعمليات القائمة التى أبرمت قبل صدورها فإن العبرة بما تم عليه التعاقد أى أن العقود تظل محكومة بالأسعار التى كانت سارية وقت التعاقد " كما تضمنت قرارات البنك المركزي الأخرى التى صدرت إستناداً إلى الفقرة [د] المشار إليها بنداً يقضى بسريان الأسعار الواردة بها على العقود الجديدة والعقود المحددة والعقود القائمة فى حالة سماحها بذلك وهو ما يؤكد أن قصد الشارع لم ينصرف إلى سريان الأسعار المرتفعة الجديدة تلقائياً على ما يستحق فى ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها، لما كان ذلك وكانت العلاقة بين البنوك وعملياتها تخضع بحسب الأصل لبدأ سلطان الإرادة، فإن قرارات البنك المركزي المشار إليها لا تعتبر على إطلاقها من قبيل القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام ولا يترتب البطالان على مخالفتها فيما تعقده البنوك مع عملائها من عقود مصرفية إلا إذا جاوز سعر الفائدة المتفق عليه بها الحد الأقصى الذى تحدده تلك القرارات إذ يجرى عليها

في هذه الحالة ذات الحكم المقرر بالنسبة لتجاوز الحد الأقصى للفوائد المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من القانون المدني، إيماناً بأن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الإتفاق عليها قانوناً هو ١٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتصل بقواعد النظام العام .

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٣

مؤدى ما تقدم أن العقود السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تبقى بعد نفاذ محكمة بما تضمنته نصوصها وخاضعة للقانون الذي نشأت في ظلّه ما لم يتفق أطرافها على تعديل سعر الفائدة طبقاً للقرارات الجديدة، ولا يغير من ذلك أن يكون وفقاً لهذه العقود على تحويل البنك الدائن رخصة رفع السعر المتفق عليه فيها دون حاجة لموافقة مجمدة من المدينين، لأن هذا الإتفاق يكون قد انقصد مفيداً بالحد الأقصى للفائدة الذي كان معمولاً به وقت العقد، فلا يستطيع البنك الدائن أن يرفع بإرادته النظرية سعر الفائدة في ظل القرارات الجديدة إلى ما يتجاوز هذا الحد .

* الموضوع الفرعي : الرقابة على عمليات النقد :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٧

- إنتم الشخص باعتباره كفيلاً متضامناً بدفع دين بعملة أجنبية وإن كان يعتبر تعهداً تعهداً مقوماً بعملة أجنبية مما حظرته المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المدلّة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠، إلا أن شرط التجريم في هذه الحالة أن يكون التعهد قد صدر في مصر، أما إذا كان التعهد قد صدر في الخارج فإنه لا يعد من الحالات التي يؤلفها قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر، ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بمخالفة من يرتكب في خارج مصر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري. فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن - وقع في بيروت عقد قرض بصفته كفيلاً متضامناً في سداد دين يستحق في لبنان بالليرات اللبنانية فإن هذا التعهد وإن قُوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في بيروت فلا يسرى قانون الرقابة على النقد في مصر عليه وبعد تعهداً صحيحاً لا يسوغ التمسك بهطلانه بالاستناد إلى مخالفة هذا القانون.

- إذا تعلق الأمر بتنفيذ التعهد الصادر في الخارج والمقوم بعملة أجنبية في مصر فإن ذلك لا يخلض لقانون الرقابة في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن " البالغ المستحق الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر

واخطور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون " يعتبر ميرتا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصاريف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة، ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشمل على الحسابات المجمدة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩

مفاد نص المادتين ١/٢ و ٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ مرتبطين، أن اخطار المشار إليه في المادة الأولى لا يشمل التصرف القانوني في حد ذاته الذي يرتب لكل من المتعاقدين فيه التزامات على الآخر، بل أن هذا التصرف قائم وصحيح بين طرفيه، وإنما اخطار يقتصر على تنفيذ الصهد، أى عملية دفع النقد المصرى سواء كان ذلك بطريق الوفاء أو بطريق المقاصة أو بغيرهما من طرق إنقضاء الإلتزام التى يحصل فيها تنفيذها بالتعامل بالنقد المصرى، فقد رسم المشرع بمقتضى المادة الخامسة كيفية تنفيذ الإلتزام بالمبالغ المستحقة لأشخاص غير مقيمين في مصر واعتبر دفعها على الوجه المبين فيها ميرتا للذمة المدين قبل الدائن غير المقيم، وإذا أخذ الحكم بهذا النظر ورب عليه صحة العقد ذاته واستبقى أمر التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها طبقاً لما تقتضيه قوانين النقد فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٦

إذ كان الإتفاق ... قد تضمن تحويل الطاعة - شركة ثانية - إلى المطعون ضده قيمة ثمن السكر التالف الذى بيع فى جدة وذلك بعد موافقة رقابة النقد وكان هذا الإتفاق قد تم فى مصر وتضمن تعهداً مقوماً بعملية أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فى مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فإن الإتفاق المشار إليه يكون باطلاً لمخالفته نصاً أمراً متعلقاً بالنظام العام، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الإتفاق لعدم تقديم الدليل على موافقة رقابة النقد ولم يقيم بمخضمية ثمن السكر التالف المشار إليه من قيمة التعويض المقضى به يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨١

مفاد القانونين ٩٤، ٩٥ لسنة ١٩٥٩ أن إستبدال أوراق البنكنوت من لئى الخمسين جنيهاً والمائة جنيهاً بأوراق بنكنوت من الفئات الأخرى وفقاً لأحكامها قاصر على أوراق البنكنوت من هاتين الفئتين الموجودة والمتداولة داخل مصر، أما الموجود منها بالخارج فإنه يعتبر حصيلة جريمة تهريب عملة وفقاً لأحكام المادتين

الأولى والثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمخزونات بالنسبة لإدخالها إلى البلاد لأي سبب.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٦

مؤدى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤ من القانون ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبي وما قرره المحكمة العليا فى طلب تفسير نص الفقرتين أنضى البيان بقرارها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٨ فى الطلب رقم ١٠ سنة ٨ ق عليا أن مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة النقدية لا يتم بقرار من الجهة الإدارية مقابل عدم طلب إقامة الدعوى الجنائية أو التنازل عن السير فيها مما كانت تجيزه المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأصبح لا يتفق وأحكام الدعوى القائم الذى حظر المصادرة الإدارية بالمادة ٣٦ منه، بل تؤول تلك المبالغ والأشياء إلى الحكومة بالصلح، تنازل بموجبه الجهة الإدارية عن الدعوى الجنائية مقابل تنازل المتهم عن تلك المبالغ والأشياء للدولة وأن تعبير الشارع عن تنازل المتهم عن المضبوطات موضوع الجريمة بلفظ المصادرة قد جاء من قبيل التجاوز إستناداً إلى مخالفتها من حيث الأثر وهو أيلول المبالغ والأشياء للدولة فى الحالتين، ومفاد ذلك أن قرار الصالح الذى تصدره الجهة الإدارية بغير رضا المتهم لا يترتب عليه أيلول الأموال المضبوطة للدولة. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مدير عام إدارة النقد رفض الصلح الذى تقدم به المطعون ضده عند ضبطه فى ١٩٧٨/٢/١٥ فسقط بذلك إيجاب الصلح الصادر من الأخير وأن القرار الذى أصدره وكيل وزارة الإقتصاد بالصلح بعد ذلك لا يعدو أن يكون إيجاباً جديداً لم يصادف قبولاً من المطعون ضده. ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن لم يترتب على هذا القرار أيلول المبلغ المضبوط إلى الدولة.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦

إذ كانت النصوص الخاصة بالرقابة على عمليات النقد نصراً أمراً ومتعلقة بالنظام العام وكان فمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين فى مصر لدائن فى الخارج محظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن دفعه فى حساب مفتوح لصالحه " حساب غير مقيم " فى مصرف مرخص له بذلك فى مصر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الوسيلة الوحيدة المبررة لذمة هذين المدينين طالما أن الإدارة العامة للنقد لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بصحة ونفاذ العقد تأسيساً على أن المطعون ضده سعودى الجنسية وغير مقيم فى مصر وإن ولى الطاعنين أقام دعواه على أنه دفع الثمن إلى وكيل المطعون ضده وليس بإبداعه لصالحه فى حساب غير مقيم فى مصرف مرخص له بذلك ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد قد حددت

طريقة أخرى للدفع بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل نعى من الطاعن وكافية لحمل قضاء الحكم فإنه يضحى غير ذى أثر ما وجهه الطاعنان إلى الدعامة الأخرى الخاصة بتزوير عقد البيع ويكون النعى غير منتج .

• الموضوع الفرعى : السريان الزماتى للقانون :

الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٤
لئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازها للقانون السارى وقت صدورهما طبقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات إلا أن المادة ٨٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أوردت حكماً إنتظالياً موداه أن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقوانين والإجراءات الواردة فى القانون الذى أقيمت فى ظله ولو أدرکہا القانون المذكور، وإذ جاءت عبارة القواعد والإجراءات فى صيغة عامة فلا محل لتقيدها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى. ومن ثم تتسع لتشمل كافة الإجراءات والقواعد الإجرائية بما فيها القواعد المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام لتسرى فى كافة مراحل الدعوى، لما كان ذلك وكانت الدعوى أقيمت فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذى كان يميز الطعن فى الأحكام بالإستئناف والنقض فإن حكم هذا القانون هو الواجب التطبيق على الدعوى الماثلة من حيث جواز الطعن فى الحكم بالنقض على الرغم من نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ وقبل صدور الحكم المطعون فيه.

• الموضوع الفرعى : السريان المكاتى للقانون :

الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٦٠
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح فى خصوص مجال إعمال قانون موقع المال وذلك بقوله أن هذا المجال لا يتعدى بيان كل ما يعتبر من نظام الأموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها أصلياً وما يعتبر تبعياً وحدود كل منها وآثاره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وإنقضائها وإنتقالها إلا إنه عند تطبيقه هذا المبدأ على واقعة الدعوى التى يتناول النزاع فيها تكيف حق الإنتفاع فى العقار وتقويمه وهل يعتبر قيماً على حق الملكية أم حقاً مالياً قائماً بذاته يجوز تقويمه والإيصاء به - قرر أن حق الإنتفاع الموصى به يعتبر قيماً على حق الملكية إعمالاً لنصوص القانون اليونانى فى حين أنه كان يتعين الرجوع إلى قانون موقع المال وهو القانون المدنى المصرى، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

"الامفيوز" عقد يقرر للمنتفع بالأطيان حقا عينيا. وإذا كانت الحقوق العينية تخضع لقانون موقع العقار فان الحكم وقد أقام قضاء بالنسبة للعقار الكائن بالقطر المصرى على أن القانون المصرى لا يعرف هذا العقد لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٧

ولما للمادة ٢٨ من القانون المدنى لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته نصوص القانون إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب فى مصر، وإذا كان تطبيق القانون الفرنسى على واقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من الزوج والأخ من الإرث بينما تعتبرهما الشريعة الإسلامية وأحكام قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من أصحاب الفروض والعصبات، وكانت أحكام المواريث الأساسية التى تستند إلى نصوص فاطمة فى الشريعة تعتبر فى حق المسلمين من النظام العام فى مصر إذ هى وثيقة الصلة بالنظام القانونى والإجتماعى الذى استقر فى ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الإعتداد بها وتغليب قانون أجنبى عليها بما لا يسع القاضى الوطنى معه أن يتخلى عنها ويطبق غيرها فى الخصومات التى ترفع إليه متى كان المورث والورثة لهما من المسلمين - إذ كان ذلك، وكان الثابت فى الدعوى أن المتوفاه مسلمة وأن المحصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمون، فإن الحكم المطعون فيه إذ امتنع عن تطبيق أحكام القانون الأجنبى على واقعة الدعوى لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧

تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى على أنه " لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب فى مصر ". ومؤدى هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبى كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسة أو الاقتصادية أو الخلقية فى الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩

مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالإختصاص أو بإجراءات التقاضى، قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات، والأساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقاً لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه الوظيفة، شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة، وأنها بهذه

المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية، وإذ يتأثر هذا الأساس مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الإختصاص معقود أصلاً لقانون أجنبى واسععد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لإختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون. ومزدى ذلك هو عدم الإعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى من أن هذا الحكم يقوم على إتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام، إذ أن من قواعد الإختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها، ولا يحول ذلك دون إعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى، أسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام، وذلك إعمالاً للمادة ٢٢ المشار إليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧١

مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما يتعلق منها بالإختصاص أو بإجراءات التقاضى قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات، والأساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقاً لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازمة لمباشرة هذه الوظيفة، شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لمباشرة وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة، وأنها بهذه المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها أو مشتملة على عناصر أو أكثر من العناصر الأجنبية، وأن هذا الأساس يتأثر مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الإختصاص معقوداً أصلاً لقانون أجنبى، وإستبعاد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لإختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون، أما حيث يكون القانون الوطنى طبقاً لقاعدة الإسناد الواردة به هو صاحب الإختصاص العادى والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضى، فلا محل لإثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه. ومزدى ذلك هو عدم الإعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمادة ٢٢ من القانون المدنى من أن هذا الحكم يقوم على إتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام. إذ أن من قواعد الإختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتصل بالنظام العام ويجوز النزول عنها، ولا يحول ذلك دون إعتبارها من قواعد المرافعات

التي تخضع لقانون القاضى أسوة بترك التي تتعلق بالنظام العام، وذلك إعمالاً للمادة ٢٢ المشار إليها التي تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بترك التي تتعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

الإتفاقات الدولية الجماعية لا تلزم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة وهي الدول التي صدقت عليها على النحو الذي يحدده تشريعها الداخلى وقامت بإيداع هذا التصديق بالطريقة التي توجبها كل إتفاقية مما مؤداه أن الدول التي تنضم إلى إتفاقية جماعية معينة تخضع لى علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها مع الدول التي إنضمت إليها للقواعد المقررة في القانون الدولى دون تلك التي نصت عليها الإتفاقية إذ لا يتصور أن تنشئ الإتفاقية التزامات أو حقوقاً للدول غير الأطراف بدون موافقتها إحتزاماً لسيادة تلك الدول كما أنه من غير المقبول أن تستفيد دولة من أحكام إتفاقية ليست طرف فيها .

* الموضوع الفرعى : العقار بالتخصيص :

الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢

جرى نص المادة ٨٢ من القانون المدني بأن " كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار . وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول، ومع ذلك يعتبر عقاراً بالتخصيص المنقول الذى يرضه صاحبه فى عقار يملكه، رصداً على خدمة هذا المقار أو إستغلاله فالتنقول الذى يضعه المالك فى عقار يملكه رصداً على المقار أو إستغلاله يعتبر عقاراً بالتخصيص، ويشروط المنقول لتخصيص المنقول للمقار أن يكون مالهما واحداً.

* الموضوع الفرعى : إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق :

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٠

إذا كانت معاهدة بروكسل لا تنطبق فى مدد النقل البحرى الدولى إلا فى نطاق محدود فإنه لا يكون من شأن هذه المعاهدة أن تؤثر خارج هذا النطاق فى أحكام قانون التجارة البحرى السابقة عليها بما يعد نسخاً لها لأن التعارض الذى يستتبع إلغاء نص تشريعى ينص فى تشريع لاحق لا يكون، فى حكم المادة الثانية من القانون المدني إلا إذا ورد النصان على محل واحد يكون من إختال إعمالها فيه معاً. أما إذا اختلف محل فإنه يمتنع العمل بكل قانون فى محله بصرف النظر عما يتبعها من مغايرة طالما أن لكل منهما مجاله الخاص لى التطبيق. ولا يمنع من ذلك إزدواج التشريع فى قانون البلد الواحد، لأن الشارع هو الذى يقدر الحكمة من هذا الإزدواج وليس للقاضى إلا أن يطبق التشريع على ما هو عليه .

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

ما أجازته المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم لا يعتبر على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إستثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقتضى بأن الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن ذلك أن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء. ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية وذلك أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإنتهائية فيما يتعلق بالإستئناف .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٨١

إذ نصت المادة الثانية من القانون المدنى على أنه " لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع "، وكان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ لم ينص صراحة على إلغاء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤، وقد اختلف مجال تطبيق أحكام كل منهما. وليس ثمة تعارض بين أحكامهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب فى أسبابه إلى أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالتيسير على صغار الزراع المشتريين للأراضى الزراعية ممن صودرت أمواهم وذلك بإعادة تقسيط ما لم يؤد من الدخن على عشر سنوات أخرى بمائة قدرها ٣٪ سنوياً فحجب نفسه عن إعمال الآثار التى يرتبها هذا القانون على واقعة الدعوى، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٥

المقرر بنص المادة الثانية من القانون المدنى أن إلغاء النص التشريعى لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

• الموضوع الفرعي : إلغاء القانون :

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ مكتب فتى ١٦ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٥
إذ رأى الشارع إلغاء القاعدة المقررة بقانون " مرسوم التعريف الجمركية " فإن ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء بل هو تأكيد بالتزام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالنشرع السابق.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ١٩٣٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٦
إلغاء نص تشريعي لا يتم حسبما تقضى المادة الثانية من القانون المدني إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٦٧
إن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون.

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٥ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ٦/٢/١٩٧٠
- إلغاء نظام قانوني معين ليسجل به نظام قانوني جديد، وإن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة حتى تلك التي لا تتعارض مع النظام القانوني الجديد إلا أن ما صدر من لوائح الإدارة العامة تنفيذاً للقانون القديم وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التي تتوافق مع القانون الجديد، لأنها تبقى نافذة المفعول إلى ما بعد صدور القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغاء مثل هذه اللوائح.

- إذا كان القانون الجديد لبلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد استبقى لبلدية الاسكندرية شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها في تسيير النظام المالي للبلدية وحققها في تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات عامة للجماهير والاتفاق على المرافق العامة المنوط بها إدارتها والجهاز الإداري للمدينة، فإن إلغاء الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بتشكيل قوميون بلدية مدينة الاسكندرية بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يستتبع إلغاء لوائح الإدارة العامة السابق صدورها في ظل الأمر العالي الملغى، ومنها القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر في ١٩٤٢/١٠/٢٩ إذ لا تنطوي أحكام القرار المشار إليه على إلغاء ما لا يتوافق مع أحكام القانون الجديد، وإنما يبقى هذا القرار قائماً حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ مکتب فنی ٢٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل نصاً تشريعياً وضعته سلطة أعلى أو أن تضيف إليه أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون وفي حدود هذا التفويض. وإذا كان البيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ جزءاً لا يتجزأ من ذلك القانون. وكان قرار وزير الحرية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٠/٢/١٨ قد تناول بالتعديل فني الرسم الواردين بالبيان المذكور عملاً بالتفويض الخاص الذي منحه له القانون في المادة الأولى منه وفي حالة التفويض، فإنه لا يجوز التحدى بأن هذا القرار كان مفسراً لأحكام القانون .

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ مکتب فنی ٢٣ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨

التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه، فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى، أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ مکتب فنی ٢٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

لا محل للاحتجاج بأن النص الأول - الوارد في القانون القديم - قد أُلغى ضمناً بالنص الثاني - الوارد في القانون الجديد - لأن هذا الإلغاء لا يكون إلا إذا توارد النصان في القانون الجديد وفي القانون القديم على عمل واحد يستحيل معه إعمالهما فيه .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ مکتب فنی ٢٤ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦

إلغاء نظام قانوني معين ليستبدل به نظام قانوني جديد وإن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة حتى تلك التي لا تتعارض مع النظام القانوني الجديد، إلا أن ما صدر من لوائح الإدارة العامة تنفيذاً للقانون القديم وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التي تتوافق مع القانون الجديد تبقى نافذة المفعول في ظل القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغائها. وإذا كان القانون الجديد لبلدية الإسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد استبقى لها شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها في تسيير النظام المالي للبلدية وحققها في تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات والإنفاق على المرافق العامة المتوط بها إدارتها والجهاز الإداري للمدينة، فإن إلغاء الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ لا يستتبع إلغاء اللوائح السابق صدورها في ظل الأمر الملغى هذا القرار الصادر في ١٩٤٢/١٠/٢٩ بفرض رسوم بلدية على محال الخمور إذ لم ينص فيه على إلغاء ما يتوافق مع أحكام القانون الجديد، وإنما يبقى هذا القرار قائماً حتى صدور قرار

جديد بتعديله أو إلغائه، ويكون النعي عليه بعدم الدستورية غير جسدي، لأن الضرائب والرسوم الخالية لا يشترط أن يكون لفنها بقانون، وإنما يكفي أن تصدر بناء على قانون

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٦

إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعدة عامة لا يتم - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدني - إلا بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، والقصد بالتعارض في هذا الخصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النصان واردين على محل واحد ويستحيل إعمالهما فيه معاً وإذ كان نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني قد نظم أحكاماً مسنولة حارس البناء عن الأضرار الناشئة عن تدهمه بسبب قدمه أو عيب فيه أو الأهمال في صيانته، وكانت نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي خلت من النص صراحة على إلغاء تلك المادة - لم تتضمن تنظيمًا لأحكام تلك المسنولة بل اقتصر على تحديد الإجراءات والأحتياطات الواجب اتباعها في شأن المنشآت الآيلة للسقوط أو تلك التي تحتاج إلى ترميم أو صيانة وطرق الطعن في القرارات الصادرة بشأنها وهو ما لا يحول دون أعمال هذه القواعد وقاعدة مسنولة حارس البناء معاً كل في مجاله الخاص في التطبيق فإن نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تكون ناسخة لنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني .

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩٠

إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعدة عامة لا يتم - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدني - إلا بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، ويقصد بالتعارض في هذا الخصوص أن يكون النصان واردين على محل واحد ويستحيل إعمالهما فيه معاً .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

القرار - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو أن تعدل قاعدة قانونية وضعتها سلطة أعلى أو أن تصيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون.

* الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق :

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

مضى كانت المحكمة قد أثبتت بالأدلة السانفة التى أوردتها أن المدعى عليه الإنجليزى الجنسية متوطن فى مصر فإنها تكون قد أصابت إذ طبقت القانون المصرى على واقعة الدعوى التى رفعت أمامها واعتبرت الحكم الصادر من المحكمة الإنجليزىة بتطبيق المدعىة الإنجليزىة الجنسية من المدعى عليه قد صدر من محكمة غير مختصة ذلك أن المادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى تنص على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو يباشر فيه الإجراءات وأنه بمقتضى المادة ٨٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٨٦٩ مرافعات تخصص احكام المصرية بقضايا الأحوال الشخصية للأجانب الموطنين فى مصر.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٦

مضى كان الحكم وهو بسبيل تعرف إختصاص محاكم لبنان بإصدار أحكام صادرة منها فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق فى تحديد الإختصاص القواعد القانونية التى كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات المعمول به من ١٩٤٩/١٠/١٥ والمادتين ٥٨٩ و ٨٦٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ وذلك متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون وكانت المسألة المشار إليها مطروحة على المحكمة بصفة أولية يبنى عليها الفصل فى الطلب الأصل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٠

— نص المادة ١٤ من القانون المدنى صريح فى أنه يكفى أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصرى وحده هو الواجب التطبيق.

— إذا كان النزاع المطروح دائراً بين زوج إيطالى وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدنى ويكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق، فإذا كان الزوج يهودى الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فإن القانون المصرى الواجب التطبيق هو القانون الذى كانت تطبقه الأحكام الشرعية صاحبة الإختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية. وهذا القانون هو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب احكام الشرعية التى نصت على أنه "يصدر الأحكام طبقاً للمدعون فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون الحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن

تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد^١، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضي بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، وكان الثابت في الدعوى أن الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فإن دعوى طلاق زوجها إياها تكون غير مسموعة ولا يتوجب على الطلاق آساره ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك وذهب إلى أن المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير مطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٦

وضع المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاعدة الإسناد لى قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وجعل المناط فيها هو إتفاق الزوجين أو إختلافهما فى الطائفة والملة فص على القاعدة الأصلية وهى أن تطبق بصفة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الزوجان متحدى الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور لتطبق عليها أحكام شريعتهم الخاصة ما لم تعارض مع قواعد النظام العام، وإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها فى الزوجين فإن هذا الإستثناء لا يقوم ويعين تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الزوجين مختلفان فى الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون إذ طبق الشريعة الإسلامية يكون على غير أساس ولا وجه للتحدى فى هذا الصدد بأن الدين المسيحي على إختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١

أحكام الشريعة الإسلامية والفتنات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى شأن الموارث وذلك على ما تقتضى به المادة ٨٧٥ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠

— الحق والدعوى به فى مسائل الأحوال الشخصية التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية عكسه نصوص اللائحة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة فى قوانينها.

— الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية وعملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من

مذهب أبى حنيفة وذلك فيما عدا الأحوال التى وردت بشأنها قوانين خاصة للمحاكم الشرعية - ومنها قانون الوصية وقانون الموارث - تضمنت قواعد مخالفة للراجح من هذه الأقوال فتصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد، ومؤدى ذلك أنه ما لم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وهو ما لا يجوز معه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - القول بأن سكوت القانون أو غلوه من النص على حكم فى مسألة من هذه المسائل إنما أراد به المشرع أن يخالف نصاً فى القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً إنفق عليه فقهاء المسلمين - وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر وطبق أحكام الرد على زواج الطائفة الثانية بعد ردها وقضى بطلانه وأمر بالتفريق بينها وبين الطائفة الأولى محافظة على حقوق الله وصيانة لها من العبث وهى أمور لا تتصل " بحرية العقيدة " ولكن بما ربه الفقهاء عليها من آثار، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ١٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠

الشرعية الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة وتصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه إلى أن الطائفة والمطعون عليه غير متحدى الطائفة والملة وطبق فى شأنهما أحكام الشرعية الإسلامية ولم يصعد بالتغيير الحاصل أثناء سير الدعوى فإنه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه إذ العبرة بإتخاذ الطائفة والملة أو إختلافهما وقت رفع الدعوى ما لم يكن التغيير إلى الإسلام.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ١٧ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٠

- المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتى كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية - ومنها المنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة - تصدر فيها الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة ولما هو مدون فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا الأحوال التى ينص فيه قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة.

- فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين " وانفجدى الطائفة والملة " والذين هم جهات ملية منظمة تصدر الأحكام وفقاً لشريعتهم فى نطاق النظام العام ولا يؤثر فى وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق عليها وعليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفية إلى أخرى " أثناء سير الدعوى " ما لم يكن هذا التغيير إلى الإسلام.

- هؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من أنه " لا يؤثر فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام " أن الشارع أراد أن يتخذ من سير الدعوى وإنعقاد الخصومة فيها - وهو وصف ظاهر منضبط - لا من مجرد قيام النزاع، مناطاً يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس من قبل رفع الدعوى وبذلك أصبح طرفاً مختلفى الطائفة والملة، وتطبق فى شأن والعة الطلاق التنازع عليها بينهما أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

- يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عاملهم ومستخدمهم القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال، فإذا كان المركز رئيسى فى الخارج وكانت فروعه فى مصر هى التى أبرمت هذه العقود فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق.

- وفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدنى لا يجوز إستبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب فى مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتسق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة، ولا يدخل فى هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطنى أكثر لائحة - وإذ كان طرفا النزاع أمريكىين وتم التعاقد بينهما فى أمريكا والقانون الذى يحكم علاقة العمل بينهما هو القانون الأمريكى واستبعد الحكم المطعون فيه تطبيقه بحجة أن قانون عقد العمل الفردى المصرى من النظام العام فى مصر وهو يقضى بحق العامل بمكافأة نهاية الخدمة وأنه لا يجوز تطبيق القانون الأمريكى على موضوع النزاع ما دام ذلك القانون كما هو متفق عليه بين الطرفين لا ينص على إستحقاق العامل لمكافأة نهاية مدة الخدمة أو فى الطلبات الأخرى موضوع الدعوى " وأنه يلغى عما أثارته الشركة من أنه ليس للعامل أن يختار أفضل النظامين فى حين أن فكرة النظام العام لا تتصل بالمقارنة التى يعدها قاضى الدعوى - ومن عسده - بين القانونين الوطنى والأجنبى وما يراه - هو - من أوجه المفاضلة والتفضيل بينهما، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٦

- وفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يجوز إستبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب فى مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة، ولا يدخل فى هذا النطاق إختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى فى تحديد المقدار الذى تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين.

- قاعدة عضوع العقار لقانون الموقع وفقاً للمادة ١٨ من القانون المدنى إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بميازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضاءها وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام الأموال فى الدولة ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة فى الورثة.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥

وفقاً للمادة ٢٢ من القانون المدنى يسرى على قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو مباشر فيه الإجراءات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى يثبت السب ترفع وفقاً للأحكام والشروط فى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الإنساب إليه من الوالدين وتنع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور إذ لم يقصد بها - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - إلا "تعيين الأحوال التى تقبل فيها الدعوى والمواعيد التى يجب أن ترفع فيها والقواعد التى تنبع فى إثباتها وهى مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع اتصالاً لا يقبل الإنقصاص".

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١١

من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى كان الحكم وهو سبيل تعرف إختصاص محكمة ما بإصدار أحكام فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق فى تحديد الإختصاص القواعد القانونية التى كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٩٤٩/١٠/١٥ متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٤

- مزدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى منازعات الأحوال الشخصية التى تقوم بين الزوجين

غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة، ولم يشأ أن يخالف ما إستقر عليه قضاء المحاكم الشرعية في هذا الشأن، وهي التي كانت تختص بالفصل في المنازعات بينهم باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية فاستبقى المادة ٦٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، دفعا للحرج الذي قد يحدث عند الطلاق في حالة ما إذا كان الزوجان لا يدينان بوقوعه، وتنص الفقرة السابعة منها على أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة، ذلك أن المقصود من المادة المشار إليها أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضى وأنه لا يرجع لشرعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينيتهما بوقوع الطلاق، إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك.

- لا وجه للقول بأن الأقباط الأرثوذكس والريان الأرثوذكس متحدان في العقيدة والملة والمذهب طالما أنهما مختلفان طائفة ونص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يشترط الاتحاد في الطائفة والملة مع باقي الشروط التي فرضها لتطبيق شريعتها الخاصة، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لهما جهات قضائية ملية وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أم لم تكن.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١

تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية على أنه " أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم " ولفظ " شريعتهم " هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملّية قبل إلغائها بإعتباره شريعة نافذة، إذ لم يكن في مسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين لإكفى بتوحيد جهات القضاء تاركاً الرّوض على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي تعين على المحاكم تطبيقها وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء الملّية ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية، وما يدل على حقيقة قصد المشرع وأن ما يعتبر شريعة عند غير المسلمين لم يكن قاصراً على القواعد التي جاءت بها الكتب المنزلة ما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه من أن " القواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأفضية غير مدونة، وليس من اليسر أن يهتدى إليها عامة

المتقاضين وهي معبرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتاويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت " وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بإبطال عقد الزواج إلى نص المادة ٢٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واطردت المجالس المليّة على تطبيقها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

— على القاضي أن يطبق القانون الأجنبي الذي تشير بتطبيقه قواعد الإسناد، سواء كان مصدره التشريع أم غيره من المصادر. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق أحكام الزواج القني على واقعة الدعوى أخذًا بما جرت عليه التقاليد والأحكام القضائية في ظل القانون البيزنطي بهذا الخصوص والتي تقضي المادة الأولى من قرار ١٨٣٥/٢/٢٣ — الخاص بالقوانين المدنية اليونانية الذي يحكم واقعة الزواج من حيث شروط صحته والآثار المترتبة على إبطاله — إتباعها. لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس .

— مفاد نص المادة ٢٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو نهي القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي متى كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع، ومن ثم فإن زواج سورث الطاعنين من المَطعون عليها، وهي ابنة خالته وأختها في أن تراث في تركته ليس فيه مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بل تجيزه القوانين السارية في البلاد .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بالتطبيق للفرقة وإستحكام النفور إلى نص المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطردت المجالس المليّة في تطبيقها فإنه لا محل للتعدي بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هي الواجبة التطبيق، وأنها قد خلت من نص خاص يجيز التطبيق لهذا السبب، ذلك أنه لا إلزام في الإستناد إلى الأحكام التي حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التي يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة، إذ لم يصدر بأى منهما تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق، والعبرة في هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم المليّة في قضائها إستقاء من المصادر المختلفة لشرعية تلك الطائفة .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

— مودى نص المادة ٢٠ من القانون المدنى أن المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه وجعلها القاعدة العامة، على أن للمتعاقدين إختيار أى قانون من القوانين الأخرى الواردة بها وإختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية إلا عناصر الشكل الخارجية، أما الأوضاع الجوهرية فى الشكل وهى التى تعتبر ركناً لى إنعقاد التصرف كالرسمية فى الرهن التأمينى، فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل إبرامه ومن ثم فإن الشكلية التى تفضى لإثبات التصرف تخضع لقانون محل إبرامه، وعلى هذا فإذا استلزم القانون الذى يحكم موضوع التصرف الكتابة لإثباته ولم يستلزمها قانون محل إبرامه تعين الأخذ بهذا القانون الأخير.

— مفاد نص المادة ١٨ من القانون المدنى أنه يدخل فى مجال إعمال قانون موقع العقار بيان طرق كسب الحقوق العينية وإنتقالها وإنتقضائها، سواء كانت خاصة بهذه الحقوق كالإستبلاء والتقادم المكسب أو غير خاصة بها كالعقد وسواء ترتب على العقد نقل الملكية فى الحال أم ترتب عليه الإلتزام بنقل الملكية وإذ إغفل المشرع النص فى المادتين ١٨، ١٩ من القانون المدنى على خضوع التصرف الموثق عليه كسب الحق العينى أو تغيره أو زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار على غرار ما فعل القانون البولونى الذى إستقى منه المشرع نص المادتين المذكورتين، فإن العقد المتعلق بعقار يخضع لقانون موقعه من كافة الوجوه فيما عدا الأملية التى تظل خاضعة لسلطان القانون الشخصى، والشكل الخارجى للتصرف الذى يظل خاضعاً لقانون محل إبرامه .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٤

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المدنى المصرى على أن " يسرى على شكل التوصية قانون الموصى وقت الإيصاء أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية ... " يدل على أن قاعدة قانون المحل يحكم شكل التصرف ليست قاعدة إلزامية فى التشريع المصرى بل هى رخصة للموصى إنتهى بها التيسير عليه وترك له الحرية فىجوز له أن يتخذ الوصية أما فى الشكل المقرر فى قانون الدولة التى ينتمى إليها بتجنسيته وأما فى الشكل المقرر فى قانون البلد الذى تتم فيه الوصية ولما كان إختيار الموصية لأول الطرفين والتجاوزها إلى فصل دولتها لتوثيق الوصية، من شأنه أن يجعل القانون الواجب التطبيق على شكل المحرر هو قانون ذلك الفصل طالما توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك الإجراء، أخذاً بقاعدة شكل المحرر يخضع لقانون من إجرأه وهى قاعدة تيسير جنباً إلى جنب مع قاعدة شكل المحرر يخضع لقانون بلد إبرامه

وعدم انضمامه إلى خروج على مبدأ الألفية في التوثيق مراعاة حاجة المعاملات الدولية، ويلزم الوثوق في هذه الحالة بإتباع الشكل الذي يقتضيه قانون بلده وكان توثيق الوصية موضوع الدعوى بمعرفة القنصل لا يتعارض مع قانون التوثيق ولا مع معاهدة مونرو وإذا كان الخيار المحول للوصية في سلوك أحد الطرفين المشار إليهما لا يجعل الإلتجاء إلى الشكل القنصلي منطقياً على مخالفة للنظام العام، فإن النعي على الحكم يكون ولا محل له .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤
المسطر في قضاء هذه المحكمة أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل موارث المصريين غير المسلمين ويسدرج فيها تعيين الورثة وتحديد أنصابتهم في الأثر وانتقال الركة إليهم، ومن ثم فإنه يرجع في ثبوت تعيين شخص الوارث إلى أحكام هذه الشريعة من حيث نصاب الشهادة باعتبارها من قواعد الإلزام الموضوعية في هذا المجال.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٥٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا اختلفا طائفة أو ملة، وأن الشارع اتخذ من سير الدعوى وإنعقاد الخصومة فيها - وهو وصف ظاهر متعبط - مناهلاً يتحدد به القانون الواجب التطبيق على أطرافها.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٧٩
- لن كانت مسائل الموارث والوصايا وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت تخضع طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون المدني لقانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته، إلا أنه متى كان القانون الواجب التطبيق اجتناباً، فإن تطبيقه يكون مشروطاً بعدم مخالفة أحكامه للنظام العام أو الآداب في مصر ولذا لما تقضى به المادة ٢٨ من القانون المدني .

- إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتوفى لبناني الجنسية فإن القانون اللبناني هو المرجع في تحديد ورثته وذلك في حدود ما لا يتعارض من أحكامه مع النظام العام أو الآداب في مصر. لما كان ما تقدم وكان القانون اللبناني - وعلى ما يتضح من حكم محكمة التمييز اللبنانية المقدم من المطعون عليها لا تعتمد بإسلام غير المسلم إلا إذا تم وفقاً للأوضاع المحددة به، ولذا لم تعد المحكمة المذكورة بإسلام المتوفى لعدم إتباعه هذه الأوضاع ينسب المقرر شرعاً أنه يكفي لإسلام غير المسلمين وإعتباره في عداد المسلمين أن يتلفظ بالشهادتين دون حاجة لإلتخاذ أى إجراء آخر، وهو ما ليس محل خلاف، وهي من القواعد الأصولية

في الشريعة الإسلامية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني والإجتماعي الذي إستقر في ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الإعتداد بها وتغليب قانون أجنبي التي ترفع إليه، فإنه لا مجال لتطبيق أحكام القانون اللبناني في هذا الخصوص .

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٧، مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يكن الغرض الأساس من الإجارة المكان في حد ذاته وإنما اشتملت الإجارة على عناصر أخرى أكثر أهمية وبحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الإنفاع بمزايا تلك العناصر فإن الإجارة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

المقرر في قضاء النقض أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد يعينه في قانون آخر، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو ليضحي هذا البيان جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً. أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير.

الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

المقرر في قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والإمتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء هي قواعد أمره ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المركز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه أما إذا كان التعديل منصّباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها أو حكمها كما لو إستوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة سواء من حيث إجراءات القضاة أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذي ولعت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط - قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها - وقد نصت المادة

٢ من قانون المرافعات على أن " كل إجراء تم من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك " .

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩
القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان بعينه في قانون آخر فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه فهو يضحى جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً، أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحى جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يتولى بنفسه تضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير .

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١
حينما يحدد القانون نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر، فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحى جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً، وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات قد أحالت في تحديد من يشملهم إلى الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فإن إلغاء هذا القانون بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا أثر له على اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى بسريانه دون توقف على بقاء العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إشتغال الإجازة على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتصلر الفصل بين مقابل إيجار المكان فى حد ذاته وبين مقابل الإنتفاع بجزايا تلك العناصر، من شأنه عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١

إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً فى تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع وقت نفاذه، أما إذا كان التعديل منصّباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة - دون مساس بذاتيتها أو حكمها - كما لو إستوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة سواء من إجراءات التقاضى أو الإلتهات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل، فإن التعديل لا يسرى فى هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التى تنشأ فى ظله، دون أن يكون له أثر على الوقائع التى نشأت فى ظل القانون السابق . ياعينار أن القانون الذى رفعت الدعوى فى ظله هو الذى يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إبائها .

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المراكز القانونية التى نشأت وإكتملت وأصبحت حلاً مكتسباً فى ظل قانون معين تخضع كأصل من حيث آثارها وانقضائها لأحكام هذا القانون وأن ما يرد من قواعد فى قانون لاحق إنما ينطبق بأثر فوري مباشر فى هذا الشأن على ما لم يكن قد إكتمل من هذه المراكز وأن العبرة فى هذا الصدد هو بوقت حصول الواقعة المشنة، أو التى إكتمل بها المركز القانونى وليست المطالبة به .

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٤

النص فى المادة ١٩ من القانون المدنى على أن يسرى على الإنترزامات التعاقدية قانون الدولة التى توجد فيها الوطن المشترك للمتعاقدين إذا إتحدوا موطناً فإن إختلفاً موطناً سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو تبين من الظروف أن قانون آخر هو الذى يراد تطبيقه يدل على أنه يعين الوقوف ابتداءً على ما تنجبه إليه إرادة المتعاقدين الصريحة أو الضمنية لتحديد القانون الواجب التطبيق على الإنترزامات التعاقدية فإذا لم يفصح المتعاقدان عن إرادتهما فى هذا الشأن وجب تطبيق قانون الوطن المشترك وإلا لقانون الدولة التى تم فيها العقد .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩

المقرر أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة وبالإمتداد القانوني وتطبيق أسباب الإخلاء فى قوانين إيجار الأماكن هى قواعد أمره ومعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً فى تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً، فإن هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه.

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦

المقرر أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وإنه لا يرتب عليه أثر فيما وقع قبلها، مما مؤده عدم جواز إنسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لأبدأ عدم رجعية القوانين، وكان النص فى المادة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أعطى لمستأجر المكان الذى تقرر هدمه فى الأحوال العادية وفقاً لأحكام هذا القانون الحق فى أن يشغل وحده المبني الجديد إذا وجدت به وحدات معدة للتأجير تماثل فى إستعمالها وحدات المبني المهدوم، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وجاءت المادة ٤٩ وما بعدها فقضت حق المستأجر على حالة قيام المالك بهدم المبني المؤجر كل وحداته لغير أغراض السكنى إذا ما أراد إعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته، إلا أن البين من الإيصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ الذى تقاضى فيه المؤجران مبلغ " ٥٠٠ جنيه " كمقدم إيجار المثل الجديد وكان ذلك بعد ١٩٧٧/٤/٢٧ تاريخ صدور قرار الإزالة وبعد إتمام البناء فى ١٩٧٧/٥/٢٨ حسبما إنتهى إليه محير الدعوى وقبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد تمسك الطاعن بأن هذا الإيصال يعد بمثابة تعاقذ وهو دفاع جوهرى أن صح قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى خاصة وأن المادتين ٥٦٢، ٥٦٣ من القانون المدنى نصتا على أن عدم تحديد الأجرة ومدة العقد لا يؤثران على قيام العلاقة الإيجارية وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن فى شغل العين المؤجرة إستناداً لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى حين أن الواقعة والتعاقد قد تما قبل العمل بأحكامه، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجه هذا القضاء عن بحث دفاع الطاعن بخصوص الإيصال سالف البيان مما يعيبه أيضاً القصور فى التمسك، هذا إلى أن الطاعن قد تمسك بأن المؤجرين أنفروا فى ١٩٧٨/٤/٢٧ لإستلام اغل الأوسط وقد وافق على هذا العرض حسبما جاء فى طلبه الإحتياطى فى الدعوى وقد رفض وكيل المالك

تسليمه اغل حسبما جاء بالمحضر الإداري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٨ إداري إذكو زاعماً أن الطاعن لم يسلمه بعض المستندات وقد ذهب الحكم بأن إرادة المتعاقدين لم تقابل في حين أن الطاعن قد تمسك بدلالة الإيصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ على قيام تلك العلاقة الإيجابية ما يعيب الحكم أيضا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢

المقرر في قوانين إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والإمتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء هي قواعد أمرة متعلقة بالنظام العام، ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاته تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإبقاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه.

(٢ ٣) لئن كان عقد إيجار العين محل النزاع قد أبرم في ظل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و بخصمان بحسب الأصل لأحكامه - إلا أنه وقد صدر أثناء سريانها - وقبل أن تحدد مراكز الخصوم بحكم نهائي - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي نصت المادة ٢٩ منه في فقرتها الثالثة " إذا كانت العين مؤجرة لزائلة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا ينتهي العقد بولاء المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ". وهو ما يدل على أن المشرع قد أقر حق الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلي معه في إستغلال العين في الإستمرار بالإنتفاع بها بعد ترك الأخير لها، وإلزام المؤجر بموجب الفقرة الأخيرة من هذه المادة بتحرير عقد إيجار له وهو ما أقره المشرع كذلك بما نص عليه في الفقرة جـ من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من إستثناء هذه الحالة من الحظر الذي أوردته على حق المستأجر في التنازل عن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥

لئن كانت المادة الأولى من قوانين الإيجار الإستثنائية المتعاقبة قد أخضعت لأحكامها كافة الأماكن أيضاً كان الغرض الذي أجرت من أجله إلا أن شرط ذلك أن يكون المكان بذاته هو محل الإعتبار في التعاقد - بحيث أنه، وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إذ كان الغرض الرئيسي من الإيجار ليس المكان في حد ذاته

وإنما ما إشتعل عليه من عناصر مادية أو معنوية - وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً فإن الإجماع تخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإجماع الاستثنائية وتخضع لأحكام القواعد العامة .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١/٣١/١٩٩٠

إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات إجماع الأساكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء - بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فوري على تلك المراكز والوقائع، أما إذا كان التعديل منصّباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة كما لو إستوجبت لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة أو إستنزم طريقاً خاصاً للإثبات فيها لم تكن مقورة من قبل فإن هذا التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظلّه أما الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ العمل به فإن القانون الساري وقت رفعها هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها، فقد نصت المادة التاسعة من القانون المدني على أن تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي ينفي فيه إعداده .

(٤ ٥) إستحدث المشرع بالتعديل الوارد بالفقرة <د> من المادة <١٨> أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلاء الذي كان مقرراً بنص المادة <٢٣/ج> من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، الأمر الثاني أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لهذه الوقائع فأوجب ثبوتها بحكم قضائي نهائي وعلى ذلك فإن ما إستحدثه القانون في الأمر الأول من تعديل في سبب الإخلاء يتصل بقاعدة موضوعية آمرة ومتعلقة بالنظام العام تسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تكن قد إستقرت بعد بصدد حكم نهائي فيها وقت العمل به، ولو كانت قد نشأت في ظل قانون سابق عليه أما ما إستحدثه في الأمر الثاني والمتعلق بشرط الحصول على حكم قضائي نهائي لثبوت الواقعة محل النزاع لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يرسم طريقاً خاصاً لإثباتها، وهو ما لم يكن مقرراً في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، ومن ثم فإنه لا محل لإعمال هذا الشرط على الدعاوى التي رفعت في ظل العمل بأحكامه قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٦) المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(٧) قيام المستأجر بإنشاء حظيرة في فناء النور الملحق بالعين المزجرة له وتربية الدواجن فيها هو من الأمور الضارة بالصحة العامة وينطوي على إقلاق لراحة السكان مما يحول للمؤجر طلب إخلاء العين

وذلك وفقاً لنص الفقرة <د> من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه آنفاً ولا يغير من ذلك وقوف الجيران أو باقي سكان العقار من هذا التصرف الصادر من المستاجر موقفاً سلبياً ذلك أن طلب الإخلاء في هذه الحالة هو حق مقرر للمؤجر وحده متى توافرت شروطها ولو لم يكن مقيماً في العقار الكائن به عين النزاع .

الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التشريع اللاحق وإن كان لا يلغى التشريع السابق إذا ما تعارض معه، إلا أن التشريع العام اللاحق لا يلغى تشريعاً خاصاً سابقاً عليه وإن تعارض معه، بل يظل التشريع الخاص قائماً، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ هو تشريع خاص بالبنك المركزي المصري والجهاز المصرفي فإنه يظل قائماً واجب التطبيق رغم صدور قانون لاحق بنظام العاملين بالقطاع العام برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإذ كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصت على أنه " أن مؤدى ذلك أن المشرع منح مجلس إدارة البنك الذي يديره وطبيعته نشاطه، ما دامت غير مخالفة للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام. وإذ كان البن من الأوراق أن مجلس إدارة البنك الطاعن وضع معياراً للترقية يمنع من النظر في ترقية العاملين القائمين بأجازات خاصة بدون مرتب مع عدم إستحقاقهم للملاوة الدورية إذا زادت مدة هذه الأجازة عن ستة أشهر قاصداً قصر الإختيار على القائمين فعلاً بالعمل وهو ما لا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تسهده للترقية كنظام مقرر للمصلحة وكان المطعون ضده في تاريخ إجراء الطاعن حركة الترقيات في سنة ١٩٨١ قائماً بأجازة خاصة بدون مرتب مدة تزيد عن ستة أشهر للعمل بالملكة العربية السعودية فلا تريب على الطعن أن هو إمتنع عن النظر في ترقية المطعون ضده باعتبار أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على البنك أن يجربها متى حل دوره للترقية وإستوفي مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للبنك بإعريض في إستعماله وفقاً لتطلبات العمل وما يساعد على تحقيق أهدافه ويستقل بتقدير الوقت الملائم لها بما لا يعقب عليه في ذلك طالما خلا قراره من شبهة التعسف .

* الموضوع الفرعي : القوانين المعدلة للإختصاص :

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧

المقصود بالقوانين المعدلة للإختصاص في معنى المادة الأولى من قانون المرافعات هي تلك التي تغير الولاية القضائية أو الإختصاص النوعي أو القيمي أو الأعلى دون القوانين التي تلغي محكمة أو تربل جهة قضاء لبنان هذا الإلغاء يحدث أثره حتماً بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص على غير ذلك.

• الموضوع الفرعي : اللوائح التنفيذية :

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠

اللوائح - النسخة للقوانين - التي تصدرها جهة الإدارة بتفويض من المشرع تعتبر من قبيل القرارات الإدارية، وإذا كان الأصل في القرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يحتاج بها في واجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وذلك حتى لا يلزموا بأمور لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها إلا أن هذه القرارات تعتبر موجودة قانوناً بالنسبة لجهة الإدارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورها فتسرى في مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر في الجريدة الرسمية، ولا يقل منها التحدى بعدم نفاذها في حقها إلا بعد نشرها والتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك في ١٩٦٣/٧/١٨ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح التي أوجبت المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك إحسانها في حالات معينة، تنفذ في حق مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التي وردت في ١٩٦٥/٧/١٧ فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢

إذا كان المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكان المراد بالقانون في القاعدة الواردة في الدساتير المتعاقبة والقاضية بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يوجب عليها أثر وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك، هو القانون بمعنى الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق، أم كان تشريعاً صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها أو إستحداث ما من شأنه مخالفة غرض الشارع وهو ما يطلق عليه لائحة أو قرار، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح التنفيذية إلا على ما يقع من تاريخ صدورها، ولا يوجب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعي.

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٥٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧

إذا كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها أنه من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في

هذا المجال أى تشريع مواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورهما ولا يترب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى. لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٨ نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٦ منه حالات تأجير الأماكن المفروضة بالنسبة للمالك والمستأجر، وأجازت الفقرة الثالثة منها إستثناء لوزير الإسكان بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروضة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض، ثم صدر القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ فى ١٩٧٠/٥/٣١ الذى لم ينفذ وحل محله القراران الوزاريان رقم ٤٨٦ و ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ فى ١٩٧٠/٨/١٧ نفاذاً لهذه الفقرة، فإن هذين القرارين الوزاريين لا يطبقان إلا على العقود التى تترى فى ظلها بعد صدورهما أو على العقود التى تكون سارية فعلاً عند العمل بهما طبقاً للأثر المباشر للتشريع. لما كان ما سلف وكان واقع الدعوى على ما بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أجر شقة النزاع مفروضة من بطنه بغير إذن من المالك إلى المطعون عليهم الآخرين اعتباراً من أول يوليو ١٩٧٠ قبل العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٨ أغسطس ١٩٧٠ وإستمرت الإجازة بعد ذلك التاريخ وحتى آخر أغسطس ١٩٧٠ فإن واقع التأجير من الباطن تخضع لأحكام ذلك القرار عملاً بالأثر المباشر له.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣٠

اللوائح - التسمية للقوانين - التى تصدرها جهة الإدارة بتفويض المشرع تعتبر من قبيل القرارات الإدارية، وإذا كان الأصل فى القرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يتمتع بها فى مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها، إلا أن هذه القرارات تعتبر موجودة قانوناً بالنسبة لجهة الإدارة ويفرض عليها بها من تاريخ صدورهما تسرى فى مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية ولا يقبل منها التحدى بعدم نفاذها فى حقها إلا بنشرها. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ - الذى أصدره مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٩٦٣/٧/١٨ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح التى أوجبت المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك إحتسابها فى حالات معينة، نافذاً فى حق مصلحة

الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحكامه على الرسالة موضوع النزاع التي وردت في ١٩٦٥/٣/٥ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨١

مفاد المادة ١٤٤ من الدستور يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم، فيدخل في هذا المجال أي تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية، وسواء أصدرته السلطة الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ سالفة البيان، ورائد المشروع الدستوري إذ يولى السلطة التنفيذية إصدار قواعد تشريعية تنفيذاً للقوانين الصادرة من السلطة التشريعية أنها وهي السلطة المكلفة بتنفيذ هذه القوانين تكون أقدر من السلطة التشريعية على تنظيم هذا التنفيذ في دقائقه وفقاً لضرورات العمل، فضلاً عما في ذلك من تخليص القوانين من كثير من التفاصيل الجزئية ومن التخفيف بالتالي من أعباء السلطة التشريعية المتزايدة

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤

المقرر - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أي تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية وسواء أصدرته السلطة الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور، أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه " ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالحق في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥

إن كان من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتأصلة عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل لها أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، فليس معنى هذا إلحاق نزول السلطة التشريعية عن سلطاتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو هذه السلطة لإستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعديل فيها أو تعطيل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ .

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٨

من الأصول الدستورية المقررة أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه إستثناء من هذا الأصل عهد الدستور إليها في حالات محددة

أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها " ومؤدى هذا النص أن الدستور حدد على سبيل إحصاء الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو يعينه القانون لإصدارها بحيث يتمتع على من عداها ممارسة هذا الاختصاص الدستوري، وإلا وقع عمله مخالفاً لنص المادة ١٤٤ المشار إليها، كما أنه متى عهد القانون إلى جهة معينة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها إستقل من عينه دون غيره بإصدارها.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

النص في المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها "، وفي المادة ١٥٦ منه على أن " يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية : ١ " الإشراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية " ب " " ج " إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها " يدل على أنه - إذا لم يعين القانون الجهة المختصة بإصدار اللوائح التنفيذية، فإن لرئيس الجمهورية - وحده - أن يصدرها بما ليس فيه تعديل أو تعطيل للقوانين أو إعفاء من تنفيذها، ويكون له أن يفوض غيره في إصدارها، ويعتبر أن يكون القرار الصادر باللائحة التنفيذية في نطاق التفويض المنصوص عليه في القانون، فإذا خرج القرار عن نطاق هذا التفويض أصبح معدوم الأثر قانوناً ويكون للقضاء ألا يعتد به في مقام تطبيق القانون الذي صدر تنفيذاً له.

* الموضوع الفرعي : المساواة فيما يناهض أحكام القانون :

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه للتحدي بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام القانون.

*** الموضوع الفرعي : المواعيد القانونية :**

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

القرار في حساب المواعيد أنه إذا كان الميعاد مقدر بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد فإذا كان الميعاد مما يجب إنقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد إنقضاء اليوم الأخير من الميعاد، وتتبع تلك القاعدة العامة التي أوردتها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات في إحساب جميع المواعيد في سائر فروع القانون كما تتبع أيضاً في حساب المدد والأجال على سبيل القياس، فإذا كان الأجل محدد بالأيام أو بالشهور فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعبر مجزئاً للأجل ويبدأ الميعاد من نهاية ذلك وينتهي بنهاية اليوم المائل له في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل، وإذا كان أجل الوقف ستة شهور قد بدأ بصور الحكم بالوقف في يوم ١٩٧٣/١/٢٠ فإنه يبدأ من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المائل له في الشهر السادس أي بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٠، ويبدأ ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل بيوم ١٩٧٣/٧/٢١ وينتهي بنهاية يوم ١٩٧٣/٧/٢٨، وإذا كان إعلان صحيفة التعجيل للهيئة المظنون ضدها قد تم في ١٩٧٣/٧/٢٩ فإنه يكون قد تم بعد إنقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف .

*** الموضوع الفرعي : النص القانوني الواضح :**

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص القانوني واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى تفسيره إستهداء بالمرآة التشريعية التي سبقته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه أو ما تضمنته المذكرة الإيضاحية من بيانات لا تتفق وصریح عبارة النص، ذلك أن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود بس فيه .

*** الموضوع الفرعي : إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام :**

الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١

من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام، ولا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام فإن ذلك فيه منافاة صريحة للعرض الذي من أجله وضع القانون الخاص.

*** الموضوع الفرعي : تصحيح القانون بطريق النشر :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٨

الاستدراك الذي ينشر بالجريدة الرسمية لتصحيح نص القانون هو وسيلة لتدارك ما عسى أن يكون قد اكتنف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشرة بقصد تصحيحها وبخبر التصويب عندئذ جزءاً من النص التشريعي المصحح وله نفس قوته فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وأنطوى على تغيير في النص المنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له من جهة لا يمكنه أن يجوز إلا بصدر قانون آخر ولا ينال من النص الأصلي الذي يمين إعمال أحكامه .

*** الموضوع الفرعي : تعليمات النيابة :**

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

تعليمات النيابة الصادرة بكتبها الدورية بعدم جواز قبول النيابات أية أوراق قضائية لإعلانها في الخارج إلا إذا كانت من أصل وصورتين لكل شخص من المطلوب إعلانهم ومرفقاً بها ترجمة واضحة وكاملة لها بلغة البلاد المطلوب إجراء الإعلان فيها، هي تعليمات إدارية والخطاب فيها مقصور على من رجعت إليه من رجال النيابة وموظفيها وليست لها منزلة التشريع الملزم للأفراد ولا يمكن أن تعدل من أحكام قانون المرافعات لأن هذا القانون لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبه ومن ثم فإن مخالفة تلك التعليمات فيما توجبه من تقديم صورة ثانية غير التي أوجبت المادة ٧٥ من المرافعات تقديمها ومن إرفاقها بترجمة بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها لا يترتب عليه بطلان الصحيفة أو تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقاً لقانون المرافعات.

*** الموضوع الفرعي : تعيين :**

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢

نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية على أن " يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية الآتي بيانهم بوظائف الدرجة السادسة بالكادرين الفني العالي والإداري في الوزارات والمصالح والميئات العامة والمخلفات والبلديات والمعادلة في المؤسسات العامة وذلك في الوظائف الحالية حالياً أو التي تنشأ بقرار جمهوري " ونص المادة الرابعة منه على أن " تسوى حالة خريجي الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية بناء على طلبهم إذا كانوا موجودين حالياً في الخدمة بمكافآت أو على

إعتمادات أو درجات في كادر العمال أو درجات تاسعة أو ثامنة أو سابعة أو سادسة بالكادرين الكتابي أو القتي المتوسط أو ما يعادلها من وظائف المؤسسات العامة. وتكون التسوية على الدرجات السادسة بالكادرين القتي العالی والإداري أو ما يعادلها " مؤداهما أن المشرع قد أراد أن يقصر تطبيق هذا القانون فيما يتعلق بتسوية حالة هؤلاء الخريجين على العاملين منهم بطلب الجهات التي عينتها الفقرة الأولى من المادة الأولى منه، فلا يندرج فيها الشركات التابعة للمؤسسات العامة ولا وجه للربط بين الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة الأولى من ذلك القانون، لإختلاف مجال كل منهما عن الأخرى إذ عنت الفقرة الأولى ببيان الخريجين الذين يرشحون للتعيين والجهات التي يجري تعيينهم بها بينما نصت الفقرة الأخيرة على أن يستبعد من الإختيار للمعين الخريجون الذين يشغلون وظائف بالجهات التي عددها ومنها المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ولا صلة بين النصين، كما لا يجدي الطاعن أيضاً ما يدعيه من أن المشرع قد نص على سريان القانون على العاملين بالمؤسسات العامة فإنه قصد من ذلك أن ينصرف هذا النص إلى العاملين بالشركات التابعة لها بما يتلائم مع إجتاهه إلى إزالة الفوارق بينهم، لأن تبعية هذه الشركات للمؤسسات العامة لا ينفي عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن تلك المؤسسات ومعنى كانت تنص على هذا القانون واضحة كما سبق القول فإنه لا يجوز الخروج عليها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الطاعن باعتبار أنه يعمل في شركة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله.

*** الموضوع الفرعي : خصوص التصرّف لأكثر من قاتون :**

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨
ليس هناك ما يمنع قانوناً أن تخضع العلاقة التعاقدية لقانون أو أكثر من قوانين الدولة، ومن ثمّ يعين على إضاحكم أن تطبق حكم كل قانون على الواقعة أو الوقائع التي قصد المشرع إخضاعها لأحكامه ولا محل للقول بوجود تعارض أو تناقض في تطبيق تلك القوانين إذ لكل قانون مجال ونطاق لتطبيقه.

*** الموضوع الفرعي : سريان القانون :**

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٠
تخضع الوصية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - للقانون الساري وقت وفاة الموصي لا وقت صدور الوصية منه فيسرى القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصي توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه، فتصح وتنفذ في ثلث الوكعة من غير إجازة الورثة وذلك بانطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية سالف الذكر .

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٢

نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين يدل على أن القانون لم يشترط فى عقود الإيجار إلا أن تكون مكتوبة ولم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون هذا الإثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن لم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الأول فى ظل هذا القانون - من إثبات تاريخ عقده فى أى مأمورية من هذه المأموريات وفقاً لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات والتي لم تشترط مأمورية لذلك ومن ثم ينص على عقده صحيحاً ومتبعاً لأثاره القانونية، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة، ولو كانت ثابتة التاريخ فى المأمورية التى تتبعها العين المؤجرة ويكون عقد إيجار الطاعنة الذى حرر فى تاريخ لاحق فى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ولا محل لإعمال حكم المادة ٥٧٣ من القانون المدنى بإجراء المفاضلة بين العقدين. ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ذلك أن هذا النص لم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ اليوم التالى لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ومن لم فإنه وأياً كان وجه الرأى فى المخاطب به - لا ينطبق على عقد إيجار المطعون ضده الأول الذى أثبت تاريخه فى ١٩٧٦/٣/٢٥ وتسرى عليه أحكام القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ .

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٢/١٣/١٩٨٦

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعى لا يسرى على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون خروجاً على هذا الأصل - وفى الحدود التى يميزها الدستور بوجعية أثره - ولا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام ، إذ لا يجوز أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ما دامت أثارها سارية فى ظله إذ تخضع هذه الأحكام لأحكام النظام الجديد تعديلاً لإجراءات النظام العام التى دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين فى تحديد التزاماتهما وحقوقها التعاقدية، الحالى منها والمستقبل على السواء.

- النص فى المادتين ٢٢، ٢٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨١ - يدل على أن المشرع قصد إلى سريان الحكم المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ منه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذ هذا القانون، وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجان الإسكان والمراقب العامة والتعمير ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية فى تعليقه على ذلك النص إذ جاء به

"... إلترمت ذات المادة المستأجر الذى يقيم مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية بأن يكون بالخيار بين أن يترك الوحدة السكنية التى يستأجرها من المالك أو أن يوفر له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية وحدة سكنية ملائمة بما لا يتجاوز مئلى أجرة الوحدة التى يستأجرها." ويؤكد ذلك خلو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من نص على سريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر رجعى، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الطاعن وأن استأجر من المظنون ضده الشقة التى يسكنها وأقام عقاره قبل صدور القانون سالف الذكر والعمل به يلغى حكم الفقرة الثانية من ذلك النص بما يوجب عليه أما التخلي للمظنون ضده عن العين المستأجرة أو توفير مكان ملائم له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالبناء الذى أقامه بأجرة لا تتجاوز مئلى أجرة شقة النزاع يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١

من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، مما مؤداه عدم جواز إنسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إصملاً لبدأ عدم رجعية القوانين، غير أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إصملاً لبدأ الأثر المباشر للقانون، مادامت تلك القواعد والأحكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام، أما إذا إستحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله، وكان من المقرر فى قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والإمتداد القانونى وتعيين أسباب الإخلاء قواعد أمرة ومتعلقة بالنظام العام، ومن لم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتى لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥

أوضح المشرع بجلاء فى كافة قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن أحكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعدة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض الكائنة فى عواصم المحافظات والبلاد المعتره مدناً وغيرها من الجهات التى يصدر بها قرار من الجهة المختصة وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد فإنه يتعين إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما إستثنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها للشروط. والمواصفات اللازمة للترخيص

بإقامتها وسواء صدر الترخيص بنائها من الجهة المختصة أم لم يصدر ومن ثم فإن ما يمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس صحيح في القانون، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه ما دامت النتيجة التي انتهى إليها موافقة للقانون.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإيجار يخضع للقانون الساري وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانون جديد متعلق بالنظام العام لتسرى أحكامه بأثر مباشر، وقوانين إيجار الأماكن المتعلق بالنظام العام لم تعرض لكيفية تقدير المستحق للمستأجر مقابل المبنى التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انتهاء العقد، وتصوص التفتين المدني القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هي قواعد مقررة أو مكملة، ومن ثم فإن عقد التداوي الذي أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً في هذه الخصوصية لأحكام القانون المدني الملغى - والقانون المدني القديم لم ينظم هذه الحالة في باب الإيجار، ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة التي أوردتها في شأن الإلتصاق في المادة ٦٥ منه ومؤداها أن المؤجر يكون باختيار بين طلب إزالة البناء وبين طلب إبقائه، فإن طلب إزالته إلزم المستأجر أن يقوم به على نفقته وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أحدثه من انحسار بسبب إزالة البناء، وإن طلب المؤجر إبقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل القيمتين قيمة البناء مستحق الغدم وما زاد في العين بسبب البناء.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٨

إذ كانت المادة ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٩ قد أجاز للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يقيم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك، فإن مؤدو ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالوفاء بالأجرة وتراعى في سداد حصته في تكاليف الروم أو الصيانة الدورية والعامة لا يتوجب عليه إخلاؤه لأن هذا الجزء قاصر على حالة تأخر المستأجر في سداد الأجرة دون تكاليف الروم أو الصيانة التي لا تأخذ حكمها ولا يتوجب على الراعي في الوفاء بها ذات الآثار.

الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

- النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون - مخرجاً على هذا الأصل وفي الحدود التي يميزها الدستور - برجعية أثره، ولا يغير من ذلك تعلق القانون بالنظام العام إذ تسرى أحكامه. على ما يستجد من أوضاع ناشئة عن علاقات تعاقدية ولو أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية في ظل تخضع هذه الآثار لأحكام النظام الجديد لإعتبارات النظام العام التي دعت لإصداره.

- لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد نص في المادة ٢١ على أن لووزير الإسكان إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، وقد أصدر وزير الإسكان القرار ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون لم أصدر القرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٠ والذي نشر بالوقائع المصرية لى ١٩٧٠/١٢/٩ وأحكام البندين ١١، ١٢ إلى المادة ١/٢٦ من القرار السابق ونص البند ١١ أنه " يلزم طالبي البناء بتكيب العدد اللازم من المصاعد في المباني التي لا يقل ارتفاع أرضية أعلا دور فيها على ١٤ متراً من منسوب الشارع " وقضت المادة الثانية من القرار الوزاري الأخير على أن يعمل به من تاريخ نشره فإنه لذلك تسرى أحكام هذا القرار على المباني التي تقام بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي إعمالاً لبدأ عدم الرجعية.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦
المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم سريان القانون بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدثت أو نشأت في ظله.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤
إذا كانت قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ٥٢ لسنة ١٩٦٩، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد حرصت على النص في مادتها الأولى على تفويض وزير الإسكان بعد نطاق سريان أحكامها على القرى التي يصدر بتحديد قرار منه فلا يسوغ لغيره سلب هذا التفويض التشريعي منه يستوى في ذلك المناطق السكنية التي تسرى عليها أحكام قانون نظام الحكم المحلي أو غيرها من المناطق التي لا تنطبق عليها أحكامه

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦
إذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده استأجر عن النزاع لاستعمالها مقراً لتقابة المهندسين بالزقازيق ولم تستخدم في أغراض السكن وكان لا محل لإعمال نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الحكم الوارد بالمادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ ورد نص المادة ٢٧ صريحاً في تحديد نطاق سريانه على ما ورد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من أحكام ومن ثم يكون الحكم إذ انتهى إلى عدم سريان المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى قد أصاب صحيحاً للمقانون

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ يدل على أن لكل من عبارتي " المباني السكنية " ومباني الإسكان الإداري " - مدلولاً يختلف عن مدلول

العبارة الأخرى ومفاد نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ونص المادة - الرابعة عشرة منها والنماذج الملحقة بها ومن أحكام المادتين ٤٩، ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن الفنادق وأغال التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل في عبارة " المباني السكنية ". وكانت تشريعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة " مباني الإسكان الإداري ". وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يوسع أيضاً لمباني الفنادق وأغال التجارية والمنشآت السياحية وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ لما كان ذلك فإن مباني الفنادق لا تكون داخلة لى مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها وإذا كان مؤدى المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع نظم من جديد الحالات التي يخضع للرخيص بنائها لشروط الإكتساب فإستبعد مباني الإسكان الإقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط من الخسوع هذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وأخضع هذا الشرط مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خصوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع هذا الشرط وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً مباني المكاتب وأغال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مباني الإسكان الإداري بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له - ولم تكن تحتلها عبارات النص السابق، وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الإكتساب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدني فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يعد نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التي ألفاها ولا كاشفاً عن المقصود منها بما لا عمل معه للإستدلال بما تضمنه من تحديد المقصود بالإسكان الإداري في كشف ما أورده نص المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ في هذا الخصوص.

• الموضوع الفرعي : سريان القانون من حيث الزمان :

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١
الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعلمه إلى القانون الساري وقت صدوره لا وقت إعلانه وذلك أخذاً بعموم قاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها. وقد كان الشارع حريصاً على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين - المادة ٣ من لائحة الرتيب والمادة ٢٧

من الدستور -، كما أن الشارع لم يقنع في تقنياته الجديدة بمجرد التنويه بعدم استناد القانون إلى الماضي وإثما عمد إلى تنظيم تناول كيفية الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد وكان رائده في ذلك رعاية حقوق ثبت أو مصالح وآها جدية بالآ تنهار وعدم المساس بالحالات القانونية الثابتة والتي اكتسبها أصحابها في ظل القانون القديم - المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات والمادتين ١ و ٢ من هذا القانون -، ومن ثم إذا كان قانون المرافعات الجديد قد أنشأ طريقا للطعن في الأحكام لم يكن موجودا من قبل فلا يعمل به في شأن الأحكام الصادرة قبل هذا القانون لأن الضموم له يكون قد اكتسب وفقا للقانون السابق حق عدم جواز الطعن في الحكم الصادر له، ولا يرد على هذا بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقض معاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد، وإن الأحكام الصادرة في عهد القانون القديم التي لم تعلن للآن أو التي أعلنت ولم يعض عليها معاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التي أعلنت بعد العمل بهذا القانون - جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقيوده ومواعيده - ذلك لأن هذا الرأي الذي قالت به محكمة النقض في ظل المرسوم بقانون الصادر بإنشائها مؤسس على ما نص عليه الشارع في المادة ٤٧ من نفس القانون في خصوص ما يجب اتباعه بالنسبة إلى الأحكام الصادرة قبل العمل به ومن ثم لا يجوز الاستدلال به ولا الاستناد إليه مع قيام النص الصريح في قانون المرافعات الجديد الذي يفيد عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختصة قبل العمل به، وأذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الاستئناف المختصة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وكان صدوره في ظل قانون المرافعات المختلط الذي ما كان يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الانتهازية، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧

القرار التشريعي يستلزم بطبيعته النشر في الجريدة الرسمية ليعلم به الكافة وليكون له حكم القانون الذي صدر تنفيذا له وإعمالاً لأحكامه، ولا يمكن تسوية القرار في هذا الخصوص بالتنظيمات الإدارية التي يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح للموظفين في حدود سلطتهم التنفيذية وقد تكفي فيها الأوامر الشفوية والكذب الدورية.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢

الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص. ومن ثم فلا محل للقول بسريان قرار وزير التكوين الصادر في ١٩٤٥/٢/٢٦ على الماضي بمقولة إنه جاء تقريراً للواقع.

الظعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢

مضى كان قد حكم بالفوائد الاتفاقية قبل تاريخ تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ فى ١٩٣٨/٣/٢١ تنفيذا لاتفاق سابق لأنها تكون بنأى عن أحكام هذا المرسوم بقانون.

الظعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

لم يقصد المشرع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وما سبقه من تشريعات استثنائية "الأمرين العسكريين رقمى ٣١٥ و ٥٩٨ والمرسومين بقانون رقمى ٩٧ لسنة ١٩٤٥، ١٤٠ لسنة ١٩٤٦" سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ولا مجال لتطبيق أحكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التاجير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعمالها وحدهم رغبة منها فى انتظام العمل بها وتاجيرها المساكن هؤلاء الموظفين والعمال لمدة تقتضى بالتقضاء رابعتهم بها. وعلى ذلك فمضى تبين أن أحد عمال الشركة العالية لقناة السويس البحرية قد وقع على عقد إيجار المسكن المؤجر له من الشركة باعتباره عاملا لديها واتفق فى العقد على أنه يحجر مفسوخا فى حالة وفاة المستأجر وفى حالة ما إذا لم يعد من مستخدمى الشركة بسبب الاستثناء عن خدماته أو ترك خدماتها برغبته ثم أقامت الشركة بعد إحالته إلى المعاشى دعوى تطلب إخلاء ذلك المسكن فان الحكم يكون قد أخطأ إذا قرر سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى.

الظعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٢

التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مسعذ لا يسرى على الماضى.

الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٣

المقصود بالربط النهائى المشار إليه فى المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك الربط الذى لم يعد قابلا للظعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الظعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ماعاده خاضعا لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن ببطئه. فإذا كان الممول قد رفع استئنافا عن الحكم الصادر حده بشأن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ وفى مرحلة الاستئناف نشر المرسوم بقانون المشار إليه فإن الضريبة لا تكون قد ربطت ربطا نهائيا بالنسبة لأرباح تلك السنة ويعين أعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح الممول المقدره عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى سنة ١٩٤٨ إذ يكفى أن يكون التقدير فى هذه السنة

مطعوناً فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهى بصدوره ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/١

الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون السارى وقت نشوئه فإذا كانت وثيقة التأمين والإقرار الذى بمقتضاه أحل المؤمن له شركة التأمين فى حقوقه وتنازل لها عن الصويص المستحق له قبل الغير قد حرروا فى ظل القانون المدنى القديم فإن هذا القانون هو الذى يجب إعماله فى شأن الحوالة.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٤

إذا ألغى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات فى مادته الأولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون، وإذا نص بالمادة الأولى من القانون المرافق على سريانه قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها فقد إستثنى من ذلك بعض الحالات أورد لها أحكاماً خاصة ومنها الحكم الوقى الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار فى خصوص دعاوى نزاع الملكية التى يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد، فنص على أن (إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتى يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة) وهذا الحكم الوقى يعد إستثناء من القاعدة الأصلية التى تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر قورى منذ صدورها فإذا كان الثابت أن المطعون عليهم دفعوا فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بسقوط الحكمين المنفذ بهما بمضى المدة المطلوبة وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل فى الدفع، وكان هذا الطلب كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزاع الملكية، فإنه لا يعد إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التى حتم المشرع إستمرار السير فيها طبقاً لأحكام قانون المرافعات القديم تبعاً لحكم نزاع الملكية الذى صدر فى ظله، وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد الذى أبدى الطلب فى ظلها .

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧

الأصل وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما أمتنى بنص خاص، فإذا كانت الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لا تدخل فى نطاق الإستثناءات المنصوص عليها فى هذه المادة، وكان الإستئناف قد نظر بعد إلغاء قانون المرافعات المختلط أمام محكمة

إستئناف وتداول في جلسات تحضير أمامها، فإنه يخضع والحالة هذه في الإجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٦

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه "إستثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١" وكانت المادة الثانية تنص على أنه "لايمسرى هذا القانون على الحالات التى ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١"، ولما كان المقصود بالربط النهائى المشار إليه هو الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والمول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا لعدم الطعن فيه - فإنه لا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لإعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن - من أى من الطرفين - ولا محل فى هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلنه - ذلك لانه مادام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ويعتبر على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤

تحدد طريقة الطعن فى الحكم بالقانون السارى المفعول وقت صدوره عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات إذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - ورد على هذه القاعدة ضمن الإستثناءات المقررة بالمادة " القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشفة لطرق من تلك الطرق "، ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بمادته الأولى على أن هذا الإلغاء لا يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ - فإن مؤدى ذلك هو عدم الإعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، ومنها المواد ٣٢٩ إلى ٣٣٥ الخاصة بالتبمس إعادة

النظر، وعدم الإلغابات إلى ما تقرره المادة السادسة من هذا القانون من إتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية - إلا منذ الوقت الذي تقرره المادة الأولى من القانون المذكور لإلغاء المحاكم الشرعية وهو أول يناير سنة ١٩٥٦، وإذن فتى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر في ١٩٥٥/١٢/٢٨ فإن الطعن فيه بالإلتئام يكون مقبولاً، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٠
نص المادة ١٤ من القانون المدني نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٥ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٦١
الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح التي تخضع للضريبة وهو مرتب شهرين إنما تقرره القانون رقم ١٣٨ الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ - وكان الوضع قبل صدور هذا القانون جواز إضافة المكافآت التي تعطى للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة بغیر تحديد لقيادتها ما دامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل حسن سير الإنتاج في المنشأة بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف وإعتبار الزيادة الموزعة أرباحاً تخضع للضريبة، فإذا كانت المبالغ المتنازع عليها والتي رفضت عكسها الموضوع إضافتها إلى التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة هي مكافآت صرفت لبعض موظفي الشركة عن عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ - أي قبل صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ - وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في فضائه برفض طلب الشركة إضافتها إلى التكاليف - إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة في هاتين السنتين بأن جعل للمكافأة التي تخصم من حساب الأرباح حداً قانونياً لا يصح تجاوزه وهو مرتب شهرين طبقاً لنص المادة ٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنزل على واقعة الدعوى حكماً قانونياً لاحقاً في صدوره على وجودها بما يعد خطأ في القانون يبيحه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٧ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦١
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠". هي ضريبة القانون العام إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١

لا تكون الوصية لازمة إلا بوفاء الموصى ومن حقه الرجوع فيها كلها أو بعضها حال حياته، ولا تتحدد شروط الوصية - بصفة نهائية - إلا وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الإرادة منه ومن ثم تخضع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الوصى لا وقت صدور الوصية منه وبالتالي يسرى القانون رق لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية على كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورها سابقاً عليه فإذا كانت الوصية لوأرث وتوفى الموصى فى تاريخ لاحق للعمل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر فإنها تصبح وتنفذ فى ثلث التركة من غير إجازة الورثة وفقاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور، والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم نفاذ هذه الوصية إطلاقاً يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٨

لا يسرى ما استحدثه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من أحكام خاصة بإلغاء نظام التحضير وإلغاء المادة ١١٦ من قانون المرافعات التى أحالت المادة ٤١٦ من قانون المرافعات على أحكامها، إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد أما الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتع فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٤

لم تتضمن الأوامر العالسة الخاصة بالتنفيذ الإدارى الصادرة لفسى ١٨٨٠/٣/٢٥ و ١٨٨٥/١١/٤ و ٢٦ مارس ١٩٠٠ أحكاماً وإجراءات معينة فى خصوص الدعوى التى يرفعها مدعى ملكية العقار المنفذ عليه إدارياً على الوجه الذى قرره القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذى حل محل الحجز الإدارى لفسى شأن الحجز الإدارى، مؤدى ذلك وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات فى هذا الصدد بإعباره الأصل العام عند سكوت القانون الخاص عن الحكم أو الإجراء الواجب الإلتزام فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر وطبق حكم المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات على واقعة الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطاه فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٦٢/١/٣١

لا وجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى متى كانت قد تمت قبل تاريخ العمل به ولم تتبع فى شأنه الإجراءات التى نص عليها هذا القانون.

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٥

تتضمن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - التى ألفت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام ومن ثم فإن حكم هذه المادة يبقى سارياً بالنسبة للأحكام التى صدرت فى ظلها وذلك إعمالاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات .

الطنن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

تقضى المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد بتخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٧٪ ولم يستثن هذا النص من تطبيقه الاتفاقات السابقة على صدوره كما فعل القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ولما كان تعيين الحد الأقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها هو مما يتصل بالنظام العام، فإن حكم هذه المادة ينطبق بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ ويسرى السعر المخفض من هذا التاريخ حتى على الاتفاقات السابقة عليه وذلك بالنسبة للفوائد التى تستحق منذ نفاذ ذلك القانون.

الطنن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات وبين ما هو متعلق منها بالمواعيد، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد بعد أن نصت على قاعدة سريان قوانين المرافعات على ما لم يكون قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، أخرجت من هذه القاعدة العامة بعض مستثنيات من بينها عدم سريان القانون الجديد بالنسبة للمواعيد المعدلة متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

الطنن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢

القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق بأثر فوري بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من عسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

٤) يبين من الأعمال التحضيرية للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى أن المشرع قصد من إيراد عبارة " وكان معلوم المقدار وقت الطلب " المذكورة فى هذه المادة منع سريان الفوائد المنصوص عليها فيها على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالبلغ المحكوم به للطاعة على أساس أنه تعريض تستحقه عن الخسارة التى لحقت بها بسبب تقصير المطعون عليهما لعدم استلامهما بذرة التقاوى التى كانت لدى الطاعة فى الميعاد المناسب - فإنه يكون قد

أقام التزام المطعون عليهما بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسؤوليتهما عليه، ويكون قضاؤه بالموالد من تاريخ صدوره غير مخالف للقانون.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠

مضى كانت علاقة العمل قد استمرت إلى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ما لم يكن قد تم واكتمل من آثارها يحكمه هذا المرسوم بقانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام بشأن أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١

النصوص الواردة فى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ هى السند للمراكز القانونية التى تحققت فى ظلها رغم النص على إلغائها فى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠. والغاؤها إنما يكون بالنسبة للمستقبل فقط.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١

إنه وإن كان من أسس النظام القانونى والمبادئ الدستورية العامة أن " لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها " إلا أنه مع ذلك يجوز للسلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية والإجراءات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هى بتقدير مبرراتها ودوافعها، أن تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنص صريح فيه - وإذا كان الظاهر أنه بعد صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على المركبات، قام خلاف بين مصلحة الضرائب وفريق من المحولين حول نشره وبالتالي حول تاريخ العمل به رأى المشرع إزاء ملائمة إصدار القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والنص فيها على أن العمل به من ١٩٦٥/١١/٥ وهو ذات التاريخ الذى يحمل عدد الوقائع المصربة الذى أعد لنشره وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون، وكان النزاع فى الدعوى يدور حول ثبات رسم الأبلولة على تركة مورث المطعون عليهم وإستحقاق هذا الرسم على الصرافات الصادرة من المورث إلى الورثة وهل يحكمها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أم بعد تعديله ٥ وجرى الحكم المطعون فيه على أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على التركة مستنداً فى ذلك إلى أن المشرع لم يلتزم المصلحة العامة فيما قرره بمقتضى القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب أثر رجعى للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٥

متى كان محل الإلتزام المطالب به فى الدعوى مبلغاً من النقود هو مقابل تعريض الضرر الذى لحق المطعون ضدها نتيجة لقد بعض أجولة البضاعة التى تعهدت الشركة الطاعنة بموجب سند الشحن بنقلها وكانت المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم هى المنطبقة على واقعة الدعوى على أساس أن عدم تسليم البضاعة قد حصل قبل العمل بالقانون المدنى الحالى وأن المادة ٢٢٦ منه تشريع مستحدث وليس له أثر رجعى فإنه ليس من شأن المنازعة فى إستحقاق المبلغ المطالبة به كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب، وقد حسم الحكم الخلاف فى شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة الشركة الطاعنة مشغولة به منذ مطالبتها رسمياً - لأن الأحكام مقررّة للمحقوق وليست منشئة لها وإذ قضى الحكم المطعون فيه بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية فإنه يكون قد توخى صحيح حكم القانون المدنى القديم الذى تحكم المادة ١٢٤ منه واقعة النزاع ولا يعيبه إستناده فى أسبابه إلى نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الحالى ما دام ذلك لا يؤثر فى سلامه منطوقه.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٥

طبقاً لما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمادة ٦٦ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا تسرى أحكام هذين القانونين إلا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية - وعلى موظفى المصالح الست الواردة على سبيل الحصر فى كل من المادتين المذكورتين إستثناء من تلك القاعدة - أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين التابعين لمصالح أو جهات غير مدرجة ميزانيتها فى الميزانية العامة للحكومة - ومنهم موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية الذين لم يشملهم الإشتاء السابق - فلا تجرى عليهم أحكام قانونى المعاشات سالفى الذكر وذلك لإستقلال تلك المجالس منذ إنشائها بميزانياتها عن ميزانية الحكومة - وإنما يخضع موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بالإستناد إلى اللائحة الأساسيه للمجالس المحلية الصادرة فى ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ وإحاص بإنشاء صناديق توفير لمستخدمى تلك المجالس وتنظيم مكالاتهم عند تقاعدهم وقد جعلت المادة الثانية من ذلك القرار الإشتراك فى صندوق التوفير إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون فى خدمة المجلس المحلى بعد إنشاء هذا الصندوق إلى إستثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال والخدمة السائرة فى الحدود المبينه فى المادة المذكورة ونصت المادة ١٤ من القرار المذكور على أن المستخدمين الذين يكونون فى خدمة المجلس المحلى حين إنشاء صندوق التوفير

بموجب هذه اللائحة ويكونون جامعين للشروط المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية يحق لهم الإشتراك في صندوق التوفير، وأجازت هذه المادة للمجالس بعد موافقة وزارة الداخلية أن يرخص للمستخدمين المذكورين بمسببات إشتراكهم في صندوق التوفير من تاريخ دخولهم الخدمة وذلك بالشروط المبينة في المادة المذكورة، كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ بلائحة توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها هذا القرار الذي صدر إستناداً إلى التفويض الوارد في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام تلك المجالس نص في المادة ١٥ منه على أن " تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ في جميع المجالس البلدية والقروية - على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشركين في هذا الصندوق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ " وعرفت المادة ١٧ من قرار مجلس الوزراء المشار إليه الموظف الدائم بأنه الذي يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري ويكون ممن يجوز لهم الإلتحاق بصندوق التوفير - ومؤدى هذه النصوص وباقى نصوص القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ التي تبين كيف يجري الإستقطاع من ماهيات الموظفين المشركين في صندوق التوفير ومآل الأموال المستقطعة وطريقة تصفيتها، أن المشرع قصد إحلال صندوق التوفير لموظفي المجالس البلدية والقروية محل نظام المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة وجعل من الإحالة إلى المعاش هي الستون بالنسبة للموظف الدائم في تلك المجالس الذي ينتفع بصندوق التوفير أموة بالموظف الذي يشغل وظيفة دائمة في الحكومة وينتفع بالمعاش.

الطنن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب قضى ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ الذي عمل به إعتباراً من ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ قد ألغى ما كانت تجيزه المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن من التمسك في مذكرة بالدفع التي سبق له إيدؤها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها إلا أن أثر هذا الإلغاء لا يسرى على الطعون التي رفعت في ظل القانون المشار إليه فيبقى للمدعى عليهم فيها الحق في التمسك بعلك الدفع ولو كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قد أدرجهم قبل أن يبدوها، ذلك أن الرخصة التي كانت تخورها المادة ١٢ مسالفة الذكر تعتبر من قبيل الطعن الفرعي لأنها تحقق بعض غاياتها وبغنى إستعمالها في بعض الأحوال ولقد يكون المطعون ضده قد إستغنى عن رفع طعن أصلي - فيما قضى به الحكم من رفض دفعه - إعتداءً على ثبوت حقه في التمسك أمام محكمة النقض دون حاجة لرفع هذا الطعن ومن ثم فإن إلغاء تلك الرخصة أو بمعنى آخر هذا النوع من الطعن الفرعي، لا يكون له أثر على الأحكام

الصادرة قبل تاريخ العمل به وذلك إستناداً إلى ما نصص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات من أن القوانين الملغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها واعتباراً بأن " عبارة طرق الطعن " الواردة في هذا النص تشمل طرق الطعن بأوسع معانيها لتحقيق الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا الإستثناء وهي رعاية الحقوق المكتسبة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١

إستحقاق الفوائد " عن المبالغ الغير معلومة المقدار وقت الطلب " من تاريخ الحكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد إستحدثه المشرع بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الحالى . وليس هذا النص أثر رجعى .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

القاعدة بحسب مفهوم المادة ٧ من القانون المدني أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم لا تسرى على ما أكتمل من التقادم وفقاً للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة فإذا كانت مدة التقادم - وفقاً للمادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني قد إكتملت بالنسبة لجميع البالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فلا يسرى القانون المذكور على هذا التقادم وبالتالي فلا محل للإستناد إلى الحكم المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدء التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه فى الرد إذا ظهر هذا الحق بعد إجراءات إتخذتها الجهة التى قامت بالتحويل.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

متى كانت الدعوى قد رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذى جعل إستصدار أوامر الأداء لإستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وجوبياً فإنه يسرى على رفع تلك الدعوى الأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون الآنف ذكره - ومن ذلك أن نظام أوامر الأداء جوازى للدائن ولا يؤثر فى ذلك أن تكون الدعوى قد قيدت بجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون لأن العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها لا بتاريخ قيدها فى جدول المحكمة ذلك أن هذا القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفةها وبالتالي لرفعها.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨

قوانين الضرائب - وهى أمرة - تسرى بأثر فوري على كل مركز قانونى لم يكن قد تم أو إكتمل إلى تاريخ العمل بها .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤

مضى كانت إصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل آثارها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الإجتماعية، فإن أحكام هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام فى هذا الخصوص تلحقها. وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المطعون عليه " لم تستقر بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبى بناء على طلب وزارة الداخلية فى تاريخ لاحق لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان صرف مكافأة نهاية المدة والتعريض " وإنتهى الحكم وفى نطاق الواقعة لمروضة إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها " عملاً بمص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من هذا القانون "، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٥٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٥

النص فى المادة الأولى من قانون المرافعات على أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ انعمل بها " يكفى فى مجال تطبيقه أن يكون قد صدر حكم فى موضوع الدعوى دون ما شرط الحكم فيها نهائياً، وإذا كان الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على عدم سريان المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على واقعة الدعوى لسبق صدور الحكم فيها إبتدائياً - ببطان صحيفة الدعوى لعدم توقيع محام عليها - قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

لئن وافقت الجمهورية العربية المتحدة على " بروتوكول " لاهى المعدل لإتفاقية فارسوليا الدولية للطيران بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ إلا أن أحكام هذا "البروتوكول" لا تعتبر واجبة التطبيق بصدر هذا القانون لأنه إقتص على النص على الموافقة على البروتوكول تاركاً له تحديد بدء سريان أحكامه. وقد نصت المادة ١/٢٢ من البروتوكول على أن أحكامه لا تسرى فيما بين الدول الموقعة عليها إلا من اليوم التسعين اللاحق لإيداع وثيقة تصديق الدولة المكملة للثلاثين، ولما كان هذا اليوم هو يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٣ فإن أحكام هذا البروتوكول لا تسرى فيما بين الجمهورية العربية والدول التسعة والعشرين التى وقعت عليه قبل ذلك إلا إعتباراً من هذا التاريخ.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥

إشتمل القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى الباب السابع منه على أحكام عامة ووقية، فنص بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ على أنه إذا لم يقبل ذوو الشأن فى العقارات التى تكون قد أدخلت فى مشروعات تم تنفيذها التعويضات المقررة لها فإنه يكون لهم الحق فى المعارضة خلال الميعاد المحدد لها، ويكون تقديم المعارضة والفصل فيها طبقاً للأحكام الواردة فى هذا القانون، ثم أورد بالفقرة الثانية من المادة المشار إليها إستثناء جاء به أنه " لا تسرى الأحكام المذكورة - أى الأحكام الخاصة بالفصل فى المعارضات الواردة فيه على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء ". وإذا تقرر هذه الفقرة الأخيرة حكماً عاماً وقتياً ينطبق على جميع التعويضات التى كانت عند العمل بالقانون الجديد محالة على الخبراء المعينين أو مطروحة على المحكمة الابتدائية وفقاً لما كان متبعاً فى القانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧، فإن مؤدى ذلك أن الطعون التى أقيمت عن هذه التعويضات لا تسرى عليها الأحكام الواردة فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل فى المعارضات وإحالة تظل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاضعة للأحكام التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧

إذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدنى القديم والقانون الحالى فإنه يجب طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدنى إعمال نص القانون المدنى القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بنصوص القانون المدنى الحالى.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

استحدث القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين الذى بدأ العمل بأحكامه من ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحل محل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ - قواعد لتنظيم الفصل فى المعارضات التى تقدم بشأن التعويض الذى تقدره المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية للعقارات المنزوعة ملكيتها ولكن الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون المذكور قد نصت على أنه " لا تسرى الأحكام المذكورة - أى الأحكام الخاصة بالفصل فى المعارضات الواردة فيه - على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء "، وهذه الفقرة تقرر حكماً عاماً وقتياً ينطبق على جميع التعويضات التى تم الطعن فيها وفقاً للأحكام التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء المعينين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقاً لما كان متبعاً فى القانون القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية، فذلك الطعون لا تسرى عليها

الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣
القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني الحالى متصلة بموضوع الحق إتصلاً وثيقاً ولا يجوز - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعمالها بأثر رجعى على انصرافات السابقة على تاريخ سريانه.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧
ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ من أنه ليس لكل من هذين التشريعين أثر رجعى بالنسبة لما اكتسب فعلاً من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدور هذين القانونين، هذا الذى جاء بالمذكرة الإيضاحية لا ينصرف إلا لما اكتسب ملكيته فعلاً بالتقادم قبل تاريخ صدور القانونين المذكورين. أما الأموال التى كان يجوزها الأفراد قبل هذا التاريخ ولكنهم لم يكتسبوها ملكيتها أو أى حق عيني عليها بالتقادم قبل صدور القانون الأول فإنه يكون لجهة الإدارة أن تزيل التصدى الواقع عليها بالطريق الإدارى عملاً بأخطأ المقرر لها فى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ويكون الأمر الإدارى الصادر بإزالة هذا التصدى صادراً بالإستناد إلى القانون ولا يشوبه فى ظاهره عيب بجرده من صفته الإدارية وينحدر به إلى العدم ومن ثم فلا تختص أحكام العادة بالفصل فى طلب التعويض عن هذا القرار.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٢
لما كانت القرينة القانونية التى استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني هى مما لا يجوز إعمالها بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم لإتصافها بموضوع الحق إتصلاً وثيقاً فإن التصرفات السابقة على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تاريخ العمل بالقانون المدني القائم - لا تخضع لحكم المادة ٩١٧ سالفة الذكر .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١١
نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وتقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل فى حالة عدم أدائه الإشتراكات الشهرية المستحقة فى المواعيد المعينة فى هذا القانون بأداء مبلغ إضافى إلى القيمة يوازى ١٠٪ من الإشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر وذلك بمقد

أقصى قدره ٣٠٪، فضلاً عما تقتضي به المادة ١٤ من إحتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد. وإذا كان المبلغ الذي طلبت الشركة المطعون ضدها "صاحب العمل" الحكم برده إليها والذي سبق أن سدده للطاعة "هيئة التأمينات الإجتماعية" هو ما كانت تطالبها به الهيئة على أساس أن المستحق عليها نظير التأخير هو ١٠٠٪ من المبالغ التي تأخرت في سدادها، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه إعمال الأثر الرجعي الذي جعله المشرع لأحكام المادة ١٧ على النحو سالف الذكر ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائياً في الدعوى .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٤

ألغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به إعتباراً من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ الرخصة التي كانت تخولها المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بأن يتمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إيدائها أمام محكمة الموضوع، وقضت برفضها، وهى الرخصة التي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى، لأنها تحقق بعض غاياته، ويفنى إستعمالها عنه في بعض الأحوال. وإذا كان إلغاء تلك الرخصة ومعنى آخر هذا النوع الخاص من الطعن الفرعى لا يكون له أثر إلا على الأحكام الصادرة في ظل العمل به، إستناداً إلى ما كانت تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق من أن القوانين الملغية لطرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه، والذي ألغى الطعن الفرعى في النقض، فإنه لا يكون للمطعون ضدها الحق في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وهو الدفع الذى سبق لها إيداءه أمام محكمة الموضوع وقضت برفضه.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

منى كان القانون البينظلى هو الذى يحكم الآثار المترتبة على بطلان الزواج، وهو يعطى الزوجة الحق في أن توثق في تركه زوجها لوفاته قبل الحكم بالبطلان، فلا محل للتحديد بتطبيق المادة ١٣٨٣ من القانون المدني اليوناني الجديد التي تضع أحكاماً مختلفة للزواج الظنى في هذا القانون .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

الأصل في القوانين ألا تكون ذات أثر رجعى إلا ما إستثنى بنص خاص، وإذا إنتفى هذا الإستثناء والعزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النسي عليه بمخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٢

مفاد نصوص المواد ٢٩ فقرة ب بند ٦، ٩٤ من قانون نظام الإدارة اقليمية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ و ٢/٨٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون المذكور مترابطة أن المشرع وإن فرض مجالس المحافظات فى فرض رسوم ذات طابع محلى، إلا أنه ليد سلطتها فى ذلك، فلا يسرى قرار المجلس بفرضها فى حق الأفراد ولا يؤخذون بحكمه، إلا بعد اعتمادها من اللجنة الإقليمية للإدارة اقليمية التى صدر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠، والذي عمل به من تاريخ صدوره فى ١٠/٩/١٩٦٠. وإذا كان مجلس محافظة المنيا قد أصدر بتاريخ ٨/٤/١٩٦١ قراراً بفرض رسوم ذات طابع محلى على بعض المنتجات الزراعية ومن بينها رسم قدره مائة مليم على القطن الزهر من القطن ولم تعتمد اللجنة الإقليمية للإدارة اقليمية، فإن هذا القرار يكون لا وجود له لعدم إستيفائه الأوضاع الشكلية الواجب توافرها فيه، ومن ثم فلا يكون نافذاً فى مواجهة الكافة ولا ملزماً لهم. وإذا كان المحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن برد الرسوم اقليمية السابق دفعها إلى المحافظة فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١/٣/١٩٧٣

لئن كان مقتضى نص المادتين ٣ و ٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضريبة العامة على الإيراد لا تسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ عن إيرادات سنة ١٩٥٠ وهى أول سنة تالية لتاريخ سريان القانون، إلا أن المشرع نص فى المادة ٢٥ منه على أن تسرى الضريبة المقررة به لأول مرة فى أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩، ومؤدى ذلك أن المشرع قرر سريان القانون على الماضى فى الحدود التى قررتها المادة ٢٥ المذكورة. وإذا كان هذا النص قد ورد إستثناء من القواعد العامة التى تقضى بأن القوانين تسرى على المستقبل دون الماضى، فإنه يجب عدم التوسع فى تفسيره، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن الإيراد محل النزاع هو عن السنة المالية للمنشأة التى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ فإنه يمتنع ألا يدخل فى حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك فى سنة ١٩٤٨ ولا يفر من هذا النظر أن تكون المادة السادسة من القانون قد نصت فى فقرتها السادسة على أن " الإيرادات تحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها " وأن الواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى يباشرها المنشأة، وأنه بكنى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على

هذا الربح، وقد تم ذلك في آخر أغسطس سنة ١٩٤٩، أي خلال سنة ١٩٤٩ ذلك أن هذا الحكم إنما يسرى في الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الإستغلال خاضعة للضريبة، ولا يسرى على واقعة الدعوى حيث طبق القانون لأول مرة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩، فلا تخضع المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ لأحكام الضريبة الجديدة، وإلا لأدى ذلك إلى أعمال أثر الرجعية في الحدود التي وردت في القانون .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣

تقضى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يعفى من أداء الضريبة المنشآت التي تقوم بترية المواشي .. إذا لم تكن متغلة شكل الشركات المساهمة " وقد أضيفت إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٢/٢٦/١٩٥٩، وكانت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس ١٩٥٨ تقضى بالعمل بالقوانين بعد عشرة أيام من تاريخ العمل به أو من النص على العمل بأحكامه بأثر رجعي، ومقتضى ذلك سريان الإعفاء المنصوص عليه فيه اعتباراً من ١/٥/١٩٦٠، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه بتطبيق القانون سالف الذكر على السنوات ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، وهي سنوات سابقة على تاريخ العمل به وإعفائه المطعون عليه من أداء الضريبة عن نشاطه في تربية المواشي عن تلك السنوات يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً بالنسبة للسنوات المذكورة.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر في ٢٨/٩/١٩٦٨ - في مادته الأولى على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للمعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الإستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي " كما نص في مادته الثانية على أن " ... يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه " لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه في سنة ١٩٦٤ بطلب رفع مرتبه إستناداً إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق باللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وهو ما نص القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ على عدم جواز المطالبة به وقد صدر الحكم المطعون فيه في ١٦/٥/١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى فإن الطعن يكون متعين الرفض.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن قائمة شروط البيع - أعلنت في ١٩٤٩/٩/١ وأودعت في ١٩٤٩/١٠/١٠ أى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فلا أثر لأحكامه على إجراء تم قبل العمل به .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٧٥

جرى قضاء محكمة النقض على أنه في الفترة السابقة على صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء الأحكام الشرعية والمجالس المالية، كانت الأحكام الشرعية تخص بنظر مسائل موارث المصريين غير المسلمين باعتبارها ذات الولاية العامة ما لم يواض الورثة الذين تعترف الشريعة الإسلامية بوراثتهم والمتحدى الملة على الإحتكام إلى مجالسهم المالية، فتكون هذه المجالس عند ذاك ولاية نظرها عملاً باتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف في حقوقهم، وإذا لم يدع الطاعن تخلف الشروط التي إستلزمها القانون عند إستصدار إعلام الورثة من مجلس على الدنيا من سنة ١٩٤١ فإنه لا محل للقول بطلان ذلك الإعلام لصدوره من جهة كانت مختصة بإصداره وقطاك.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٥

يطبق القانون بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه. ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٦

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ وما أوجه في المادة ٦/٦٩ منه أن تكون مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية هو تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى ومقتضى ذلك أن حساب فروق المرتب المستحقة للمطعون ضدها الثانية المدرسة بالمدرسة الخاصة - تطبيقاً لأحكام القانون ٢١٠ لسنة ٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يجب أن يجري إعتبار من تاريخ العمل بذلك القرار في ٢٣ أبريل ١٩٥٩ ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاءه على حساب تلك الفروق منذ بدأت المطعون ضدها الثانية خدمتها في أول يناير ١٩٥٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

النص في المادة التاسعة من القانون المدني على أنه " تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده يدل على أن القانون الذي نشأ التصرف في ظله هو الذي يجب أن يحكمه من حيث إنشائه. " وإذا كان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٧/٢٦ الذي استند إليه المطعون عليه في شراء حصة الطاعن في الجراو موضوع النزاع قد أبرم قبل صدور قانون الإثبات رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يخضع في إنشائه للأحكام الواردة في القانون المدني.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥

نصت المادة ٦/١ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على إلغاء الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستعملي وعمال المحال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن أية مطالبة بزيادة جديدة في الأجر بالتطبيق للقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في ذلك الأمر العسكري تكون ولا سند لها وإذا كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المشار إليه إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة، هو ما رعى إليه من رغبة في استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال الذين خصموا لأحكام ذلك الأمر العسكري بما رتبته لهم أثناء سريانه من زيادة في إعانة غلاء المعيشة دون غيرهم ممن عينوا في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغاه، فيفترض في شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الإعانة، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى للأجور، فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتراضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، والأصل أن للقانون الجديد أثرًا مباشرًا تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة، إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسود سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود، طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون تمت تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين، والمراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو القانون بمعناه الأعم، فتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية

عملاً بالتفويض الصادر إليها وإذ كانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية المتابعة أمره ومتعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها .

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

القانون يطبق بوجه عام على الواقع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه ليسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذ تقرر ذلك بنص خاص. لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٩ ومذكرة الإيضاحية أنه صدر لعلاج وتقرير إعفاءات معينة فى تواريخ سابقة على صدوره ومن بينها حالة العاملين بالسلك الدبلوماسى الذين عادوا للبلاد نتيجة لقرار لمجلس الوزراء فى أول أكتوبر ١٩٦٤ لغلق بعض المكاتب التى فى الخارج أو تخفيض عدد العاملين بها وكان قد أخرج مؤلفاً عند عودتهم عن أمتعتهم وسيارة لكل منهم بموجب قرار وزير الخزانة حتى يصدر القانون المنظم لحالاتهم، وإذ كان تطبيق القانون رقم ٧١ سنة ١٩٧٩ قد أسفر عن حالات لم يتمكن فيها بعض المبعوثين من الإستفادة بأحكام المادة الثانية من هذا القانون فقد أعادت السلطات المختصة بحث هذه الحالات وتبين لها عدم إنطباق الشرطين الواردين فى هذه المادة كان يرجع إلى أمور لا بد فهم فيها وجاء على غير توقع منهم مما يدعوا لرفع الضرر عنهم وإعفائهم من هذه الرسوم التى لا طائله لهم بسدادها وذلك وفقاً لما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٤ التى حققت شروط المادة الثانية من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٧١، ولما كان مجال تطبيق القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٧٤ ينصرف إلى الحالات السابقة على صدوره والتى كان ينظمها القانون رقم ٧١ سنة ١٩٧٩ وفقاً لما تضمنته أحكام هذا القانون ومذكرة الإيضاحية من أنه خصص لعلاج هذه الحالات السابقة ومعالجة ما أسفر عنه تطبيقه من عيوب وذلك بإستحداث هذا التيسير الذى تضمن تعديل نص المادة الثانية المشار إليها، وإذ إستزم الحكم المطعون فيه النظر فطبق أحكام القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٧٤ على السيارة التى أحضرها المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٥ أثر إلغاء المكتب الثقافى الذى كان يعمل به بالخارج فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥

من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القرار لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، وأنه لا يوجب عليها أثر فيما وقع قبلها، مما مؤدها عدم جواز إسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع

قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لبدأ عدم رجعية القوانين، إلا أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه، إعمالاً لبدأ الأثر المباشر للقانون، هذا ولئن كان من المقرر، إستثناء من هذا المبدأ الأخير، تحقيقاً للإستقرار فى العلاقات التعاقدية، وتأكيداً لبدأ سلطان الإرادة فى نطاق المشروعية، سريان أحكام القانون الذى أبرم العقد فى ظله على ما يتولد عنه من آثار مستقبلية ولو أدركها قانون جديد، إلا أن ذلك مقيد بعدم تعلق قواعد هذا القانون الجديد بالنظام العام، أما حيث تتعلق به فإنها تسرى بأثر فوري مباشر على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو ينشأ من أوضاع بغض النظر عن تاريخ العقد الذى تستند إليه .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣

القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه فىسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه. لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعمول به فى ١٩٧٥/٩/١ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه " فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إلزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها من كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد اخدد بما لا يجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ إستيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم " وكانت الطاعة قد أنفردت بالطعن فى الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ وقضى للمطعون ضده الأول بتعويض الدفعة الواحدة وفوائده بواقع ١ ٪ عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الواجبة التطبيق فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

من الأصول الدستورية أن النص التشريعى لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون خروجاً. على هذا الأصل وفى الحدود التى يميزها القانون - برجعية أثره. وكان لا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام وإن لا يجاوز أثر ذلك أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية فى ظله إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تطبيقاً لإعتبارات النظام العام التى دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين فى تحديد إنزائمتها وحقوقهما التعاقدية الخال منها والمستقبل على السواء إعمالاً لبدأ سلطان الإرادة.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٠

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية فى مادته الأولى على أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، ويستثنى من ذلك [١] ... [٢] القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها. [٣] ... " وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد، التى نص على إستئنافها من سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، تلك التى تعدل الميعاد فقط دون القوانين التى تستحدث إجراءات أو آثاراً جديدة عند فوات الميعاد أو عند إحترامه.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

الأصل أن أحكام القانون لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذه ولا يترتب عليه أى أثر بالنسبة لما تم قبله من مراكز قانونية ما لم ينص على خلاف ذلك، إلا أنه متى كان القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام فإنه دون حاجة إلى نص خاص - يحكم الآثار التى تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه وذلك طبقاً للأثر الفورى المباشر لهذا التشريع. ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متعلقاً بالنظام العام فإنه يسرى على العقود السابقة عليه بالنسبة لما يستجد من آثارها من وقت نفاذه .

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

- نص المادة ٤٠ [ب] من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص أمر إذ كانت آثار المركز القانونى الذى كان يتمتع به المظعون عليهم الأربعة الأول - المؤجرون - طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخولهم الحق فى الإخلاء عملاً بالمادة ٢٣ [ب] منه قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلاً بصدور حكم نهائى فيه - فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدد جواز الحكم بالإخلاء طالما كانت الحرفة التى تزاولها الطاعة - المستأجرة الأصلية - بالعين المؤجرة وهى التجارة ليست بطبيعتها مثقلة للراحة أو مضرة بالصحة وقد أجرت جزء منها للمظعون عليه الأخير ليمارس فيها ذات النشاط.

- نصت المادة ٨٥ من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن " تستمر المحاكم فى نظرى الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه " وهذا يفيد إستمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى، لأن النص لى هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من

دعاوى قبل ذلك لا تنصرف إلى الأحكام الموضوعية التي إحتواها القانون المذكور وهو ما أفصحت عنه المناقشات البرلمانية.

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

الأصل أن العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذى أبرم فى ظلها، إلا أنه إذا صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاماً متعلقاً بالنظام العام فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك، مما مفاده أنه إذا إستحدث القانون الجديد أحكاماً من هذا القبيل فإنها تسرى بالثر فورى على الآثار والنتائج التى ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

إذ كان عقد الإيجار موضوع التداهى مبرماً فى ١/١/١٩٧٣ أى فى ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن هذا القانون يكون بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ إبرامه وطوال مدة سريانه حتى إذا ما إستحدثت بعده أحكام متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى من تاريخ العمل بالقانون الذى إستحدثها ولئن كانت المادة ٢٣ من القانون المذكور قد نصت فى الفقرة الثانية منها على أنه " ولا يحكم بالإخلاء إذا أقام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧ ٪ من تاريخ الإستحقاق وحتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى "، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به من ٩/٩/١٩٧٧ متضمناً فى المادة ٢/٣٩ منه - والتى حلت محل المادة ٢/٢٣ سالفة الذكر النص على أنه " ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية "، فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد إستحدث بالنص الجديد تعديلاً يقضى بقصر ما يلتزم المستأجر بأدائه - توكيلاً للحكم عليه بالإخلاء - على الأجرة والمصاريف والنفقات وذلك دون الفوائد التى كان يشملها القانون السابق، مما مفاده أن المشرع لم يجعل من أداء الفوائد شرطاً لتوفى الإخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها فى هذه الحالة سبباً من أسباب الإخلاء، ولما كانت الغاية التى دعت إلى هذا التعديل ليس مجرد التيسير على المستأجر الذى وضع حكم توفى الإخلاء فى الأصل بقصد حمايته بل إتجهاً من المشرع إلى مناهضة الفوائد والتزوع إلى إستنكار الربا والإشفاق من معاطيه أخذاً بما تخليه مبادئ الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد وإتساقاً مع ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور الصادر فى سنة ١٩٧١ من إعتبار هذه المبادئ مصدراً رئيسياً للتشريع. لما كان ذلك، فإن هذا النص المستحدث يكون متعلقاً بالنظام العام، ويثرى لذلك بالثر فورى على المراكز والوقائع

القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ويكون بالتالي هو الواجب التطبيق على المقدد الواقعة موضوع الطاعى .

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨
المقرر - فى قضاء محكمة النقض أن الأصل أن القانون يسرى بأثر لورى مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه، سواء فى نشأتها أو فى إنتاجها أو فى إنقضائها، وهو لا يسرى على الماضى، فالمراكز التى نشأت وإكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد، تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان، فإن القانون يحكم العناصر والآثار التى تتحقق فى ظله، ولئن كانت المراكز القانونية تظل خاضعة للقانون القديم الذى تم العقد فى ظله - بإعتبار أنه تعبير عن إدارة ذوى الشأن فى نشأتها أو فى آثارها، أو فى إنقضائها - إلا أن هذا مشروط بألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد آمرة، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذا المراكز.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٨٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢١
من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وأنه لا تبرع عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز إسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من إجراءات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين وهو المبدأ الذى جاءت به المادة الأولى من قانون المرافعات تطبيقاً له بما نصت عليه من أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣
لئن نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على إعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة - وهو ذات الحكم الذى تنظمه المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - إلا أنه لم ينظم أحكام الإستيلاء المؤقت ومدته، والذى نصت عليه أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه " مع مراعاة حكم المادة ٤٣ يُلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة له، كما يُلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط وكل نص يخالف أحكام هذا القانون " ذلك لأن مفاد المادة ٧ من القانون المدنى يدل على أن الماثل فى إلغاء تشريع

سابق بتشريع لاحق هو أن ينص التشريع الجديد صراحة أو ضمناً على هذا الإلغاء أو تنظم أحكامه قواعد جديدة في ذات الموضوع. لما كان ذلك وكان البين أن مجال تطبيق القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يخلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اختلافاً، فمن ثم فلا محل للقول بأن هذا القانون الأخير قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه القانون الأول ويؤيد هذا النظر أن ديباجة القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٤٧ منه ساقطة البیان قد غلت من الإشارة إلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بما مفاده أن المشرع لم يشأ المساس بأحكامه الموضوعية أو تعديلها أو إلغائها للعللة التي إقتضت إصداره، وهي صون الملكية الخاصة ووضع الضمانات لذويها.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

إذا كانت الفقرة هـ من المادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، تنص على أنه يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا أراد المالك هدمه لإعادة بنائه بشكل أوسع ولم تكن هذه المادة تجبز للمستأجر أن يطلب العودة للمكان الجديد، ثم ألغيت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ولما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أعطى في المادة ٣٩ منه - في حالة هدم المقار لأيلولته للسقوط للمستأجر الحق في شغل وحدة بالمقار بعد إعادة بنائه، ثم ألغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هذا الحق لما كان ذلك وكان القانون إنما يسرى على الوقائع اللاحقة لتاريخ العمل به ولا يسرى على الماضي إلا بنص خاص، وكان الثابت بالأوراق أن المقار الذي كان الطاعن يستأجر ثلاث محلات فيه هدم كلية سنة ١٩٦٦ وإنسخ بذلك عقد إيجاره تلقائياً فور الهدم فإن الحكم الذي أوردته المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن حق المستأجر في العودة لا يسرى على واقعة الدعوى التي تمت قبل تاريخ العمل به ويكون ما ذهب إليه الطاعن بشأن تمسكه بما نصت عليه هذه المادة في دلالتها بطريق القياس لا محل له أيضاً كان وجه الرأى في جواز إعمال هذه الدلالة.

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٨٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

ولئن كان الأصل أن العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذي أبرم في ظلّه إلا أنه صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاماً آمرة متعلقة بالنظام العام، فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك، مما مفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً من هذا القبيل، فإنها تسرى باثر فوري على الآثار والنتائج التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية قبل ذلك.

الطنع رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٨٠٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨١
مفاد المادة الأولى من قانون المرافعات والمادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره، وإذا
صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٧-٤-١٩٧٧ قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، فإنه يخضع
من حيث جواز الطعن فيه لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهي القواعد العامة المقررة في قانون
المرافعات، وليس لحكم المادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

الطنع رقم ٢٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨١
إذ صدر الحكم المطعون فيه في استئناف حكم محكمة أول درجة الصادر في ظل مريان حكم المادة ٣٧٨
من قانون المرافعات السابق التي كانت تميز الطعن في الأحكام التي تنهى الخصومة في شق منها، فإنه وفقاً
للمادة الأولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون
الساري وقت صدوره، وإذا صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١١/٨/١٩٧٧ بعد العمل بقانون المرافعات
الحالي فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون.

الطنع رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨١
ولئن كان الأصل أن القانون يطبق على المراكز والوقائع التي تنشأ أو تتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى
حين إلغائه، وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على ما يقع أو يتم منها بعد نفاذه إلا أنه إذا كان القانون
قد استحدث أحكاماً متعلقة بالنظام العام الرغها في قواعد أمره فإنه يسرى بأثر فوري على النتائج والآثار
التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع تمت قبل ذلك، وكانت أحكام تحديد الأجرة
والإمتداد القانوني التي نظمها قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة هي مما يتعلق بالنظام العام باعتبار أن المشرع
قصد بها حماية المستأجر، وكان ما استحدثته المادة ٤/٣٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من حكم جديد
رخص بمقتضاه للمالك الحق في أن يُلجّر سكته خالياً أو مفروشاَ لمدة مؤقتة بغرة إقامته بالخارج يكون له
بعدها إخلاء المستأجر منه وفقاً لشروط وأوضاع معينة وأياً كانت مدة الإيجار المخف عليها - وذلك على
خلاف الأصل المقرر في جميع قوانين إيجار الأماكن وهو الإمتداد القانوني لإجارة الأماكن الحالية والذي
تنظمه قاعدة أمره ومتعلقة بالنظام العام باعتباره الركيزة الأساسية التي تكفل حماية المستأجر إلا أن
المشرع استهدف بهذا الاستثناء - إلى جانب التيسر على الملاك - مراعاة صواغ الساجرين بتوفير المزيد
من فرص السكنى أمامهم ولو كانت لمدة مؤقتة، وكان مؤدى ذلك أن يجري أعمال ذلك الحكم
المستحدث في حدود مجاله ونطاقه وغايته مألقة البيان فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به ولا يطبق إلا على

الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه أى على التاجر الحاصل بعد سكن المالك الذي يقيم بالخارج وذلك لمستأجر يعلم بواقع هذا التاجر حتى يكون على بينة من أمره وما يؤكد هذا النظر ما هو بين من مناقشات مجلس الشعب حول مشروع هذه المادة إذ كان قد إقترح وقتل إضافة عبارة " أن هذا النص يسرى على العقود السارية الآن " حتى ينسحب حكمه على تلك العقود فيتسنى للمالك الذين أجروا مساكنهم قبل صدور القانون أن يستعملوا الرخصة التي إستحدثها غير أن مجلس الشعب أطرح هذا الإقترح لأنه يتطوى على مساس بالمراكز القانونية للمستأجرين الذين إسقروا فى مساكنهم ويتضمن بالتالى سرمان القانون بأثر رجعى، وهو ما إنتهى إلى إقرار المجلس للنص الحالى دون الموافقة على تلك الإضافة المقترحة فى شأنه وترتباً على ما سلف فإن الحكم المستحدث بالمادة ٣٩/٤ ساقطة الذكر لا يسرى على وقائع التاجر التي تكون سابقة على صدوره والتي إكتسب بموجبها المستأجر للمكان الحالى حقه فى الإمتداد القانونى لعقد إيجاره طبقاً للقانون الذى نشأ فى ظله وبالتالى لا يكون لذلك الحكم الجديد أى مساس بالمراكز القانونية التي نشأت عن عقود تمت قبل العمل به والتي تظل خاضعة للقواعد الآمرة التي تنظمها القوانين التي نشأت فى ظلها.

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

لما كانت الإتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية - بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية إستثمارات رعايا البوئين - أصبحت بصدور القرار الجمهورى رقم ١٣١ سنة ١٩١٥ قانوناً من قوانين الدولة وكان القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع بعد تاريخ العمل به ولا يسرى بأثر رجعى عن الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص - وإذا كان البين من الإتفاقية المشار إليها أنها تنظم وسائل تشجيع وحماية الإستثمارات القائمة وقت نفاذها وتلك التي تتم أثناء العمل بها وغلت نصوصها من حكم ينظم حالة الإستثمارات التي إنقضت قبل تاريخ صرمانها ومن ثم فلا وجه لإعمال أحكامها بأثر رجعى على الإستثمارات التي إنقضت وزالت بالتأميم فى تاريخ سابق ولا يسر من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من الإتفاقية على خضوع الإستثمارات لتشريعات الطرف المتعاقد الذى يقع الإستثمار على أرضه قبل أو بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ذلك أن مفادها خضوع الإستثمارات القائمة فعلاً فى إحدى الدولتين وقت نفاذ الإتفاقية لتشريعات هذه الدولة ولو كان الإستثمار قد بدا قبل ذلك .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

مؤدى نص المادة ٥٤ من قانون تنظيم الشهر القمري المعمول به أنه لا يسرى هذا القانون على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ ولا على الأحكام التى صدرت قبل هذا التاريخ بل تظل هذه المحررات والأحكام خاضعة لأحكام القوانين التى كانت سارية عليها .

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧

— المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الأصل أن القانون يسرى باثر فوري على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى إنتاجها آثارها، أو فى إنقضاءها، وهو لا يسرى على الماضى، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله، أما المراكز القانونية التى تشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحقق فى ظله فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز القانونية الإلتفافية تظل خاضعة للقانون القديم التى نشأت فى ظله. باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن. فى نشأتها أو فى آثارها، أو فى إنقضاءها، إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمرة، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبله كما يحكم إنقضائها — إذ كان عقد الإيجار موضوع التداعى مبرماً فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن هذا القانون يكون بحسب الأصل — هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ إبرامه وطوال مدة سريانه حتى إذا ما إستجدت بعده أحكام متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى من تاريخ العمل بالقانون التى إستحدثتها .

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القانون لا يسرى بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه إعمالاً للأثر المباشر للقانون، وكان الثابت بالأوراق أن موروث الماطعون عليهم الأربعة الأول قد أحيل إلى القاعد منذ سنة ١٩٥٤ فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن أحكام هذين القانونين لا تمتد إليه ولا تظله من ثم مظلة التأمينات الإجتماعية مما تكون دعوى وروثه يطلب إلزام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالوفاء لهم بمعاش عنه فاقدة الأساس. ولا يغير من ذلك صدور حكم على صاحب العمل بالإلزامه بتقدير معاش للعامل، فهو لا ينشئ له حقاً قبل الهيئة لا تقرره له القوانين، ومن ثم لا يكسب وروثه أى حق قبل الهيئة الطاعة أيضاً.

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كحاضنة على حق الطاعن كمتأجر مع أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا يلزم المطلق بالتخلي عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الذى صدر فى تاريخ لاحق للحكم المطعون فيه قد نص فى المادة الرابعة منه على أن " للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الإستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية الموزع ما لم يهين لها المطلق سكنا آخر مناسباً وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقا بالنظام العام، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتحد بأنه هيا للحاضنة المطعون ضدها مسكناً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد إلتفت مع نص المادة المذكورة مما يعنى معه الطعن غير منتج.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

من المبادئ الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تتعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، مما مؤداه عدم جواز إنسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد اعتقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لجدا عدم رجعية القوانين.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

إن كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة على النزاع إلا أنه نص فى المادة ١٢١ منه على أن تعاد تسوية حالات الإستشهاد أو الفقد أو الوفاة التى حدثت إعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين ومكافأة الإستشهاد .

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣

- الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه، سواء فى نشأتها أو فى إنهاؤها آثارها أو فى إنقضائها، وهو لا يسرى على الماضى، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث، تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحققت فى ظله فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز القانونية الإنشائية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى

الشان فى نشونها أو فى آثارها أو فى إنقضائها إلا أن هذا مشروط بألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمره، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم إنقضاءها.

— مفاد نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إستمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لأن النص فى هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الأخير على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة — لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التى احتواها القانون المذكور، وهو ما أفصحت عنه المناقشات البرلمانية فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧
لما كان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضعة عليها أن أحكام القوانين لا تخرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وكان الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا فى العقود لتخضع للقانون القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام يسود سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل به — ما لم يتجه المشرع صراحة أو دلالة إلى ما يخالف ذلك .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨
مؤدى نصوص المواد ١٨، ٢٠، ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به فى ١٩٧٧/٩/٩ أن القواعد الإجرائية والإجراءات التى تضمنتها هذا القانون تسرى وتطبق على الدعاوى التى أقيمت أمام المحكمة بعد نفاذ أحكامه، أما الدعاوى التى أقيمت قبل نفاذ أحكامه لتستمر أحكامها فى نظرها طبقاً للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل العمل بأحكامه ومن هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة منذ رفعها أمام المحاكم الابتدائية وخلال مراحلها المختلفة إذ بها تبدأ الإجراءات التى يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه إلى القضاء مباشرة حق الدعوى ويكون القانون السابق الذى رفعت فى ظله هو الذى تسرى أحكامه عليها سواء فى مواعيد الطعن أو تحديد الجهة التى تنظره.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١١
من المقرر وفقاً للقواعد التفسير أن النص الخاص بقيد النص العام ويعتبر إستثناء منه وأن النص اللاحق يُلغى النص السابق إذا ما تعارض معه، إلا أن النص العام اللاحق لا يُلغى نصاً خاصاً سابقاً عليه وأن تعارض معه

الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه، سواء في نشأتها أو في إنتائجها لآثارها أو في إنقضاءها، وهو لا يسرى على الماضي، فالمرکز القانوني التي نشأت وإكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله، ولئن كانت المراكز القانونية الإستباقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظله - باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في إنقضائها إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمره. فيحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز.

- إذ كانت المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجراها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأى وجه من الوجوه بغیر إذن كتابي صريح من المالك وإستناداً لهذا النص أقامت الشركة المطعون ضدها - المؤجرة - الدعوى طالبة إخلاء الطاعن الأول [المستأجر الأصلي] والطاعن الثاني [المتنازل إليه] من العين التي إستأجرها أوهما لممارسة حرفة التجارة فيها، وأثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ ونص في المادة ٤٠ منه على أنه " لا يجوز للمستأجر في غير المصايف و المشاتي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في الحالات الآتية : [أ] [ب] إذا كان مزاولاً لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفه، وإذا كان هذا النص أمراً وكانت آثار المركز القانوني الذي كانت تتمتع به الشركة المطعون ضدها طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أدركها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق آثاره وتسعّر فعلاً بصدد حكم نهائي فيه، فإنه يكون هو الواجب التطبيق عليها.

الطنن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في إنتاجها لآثارها أو في إنقضائها وهو لا يسرى على الماضي، فالمرکز القانوني التي نشأت وإكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله. أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي

تتحقق في ظله، ولئن كانت المراكز القانونية الإضافية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في إنقضائها - إلا أن هذا مشروط بأن يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق بأثر مباشر على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة في تاريخ سابق على نفاذه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣

لما كان القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٧٣ بشأن التصالح في القضايا الضريبية قد ألغى بمقتضى المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ من تاريخ العمل بهذا القانون الأخير في ١٩٧٨/٧/٢٠ وكان مقتضى الأمر الفوري للقانون أنه يسرى على كل واقعة تعرض فور نفاذه ولو كانت ناشئة عن مركز قانوني وجد قبل هذه التاريخ فإن طلب تطبيق إجراءات التصالح المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٧٣ لا يكون له محل بعد إلغاء هذا القانون بمقتضى القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ ولا يغير من ذلك إبداء هذا الطلب قبل أن يصبح القانون الأخير نافذ المفعول إعتباراً من ١٩٧٨/٧/٢٠ لأن هذا لا يعتبر إنسحاباً لأثر القانون الجديد على الماضي وإنما تطبيقاً للأثر الفوري لهذا القانون .

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٢

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه فيسرى عليها القانون الجديد بأثر مباشر ولا تخضع الوقائع السابقة عليه لأحكامه بأثر رجعي إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص، فإن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تطبق على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم من هذا التاريخ حتى يوم ١٩٦٦/٨/٢٧ وهو اليوم السابق على سريان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي تنحصر أحكام هذا القرار الأخير عن الوقائع والمراكز القانونية التي وقعت أو تمت قبل نفاذه في ١٩٦٦/٨/٢٨ خلوه من النص على سريان أحكامه بأثر رجعي .

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

الذين من الإنفاذية المشار إليها أنها تنظم وسائل تشجيع وحماية الإستثمارات القائمة وقت نفاذها وتلك التي تم أثناء العمل بها، وخلت نصوصها من حكم ينظم حالة الإستثمارات التي إنتقضت قبل تاريخ سريانها ومن ثم فلا وجه لإعمال أحكامها بأثر رجعى على الإستثمارات التي إنتقضت وزالت بالتأميم فى تاريخ سابق، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من الإنفاذية على خضوع الإستثمارات لتشريعات الطرف المتعاقد الذى يقع الإستثمار على أرضه قبل أو بعد دخول الإنفاذية حيز التنفيذ، ذلك أن مفادها خضوع الإستثمارات القائمة فعلاً فى إحدى الدولتين وقت نفاذ الإنفاذية لتشريعات هذه الدولة ولو كان الإستثمار قد بدأ بعد ذلك.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

الأصل أن القانون يسرى بأثر لورى على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى إنتاجها آثارها أو إنتقضائها وهو لا يسرى على الماضى فالمراكز القانونية التي نشأت وإكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالإيراث تخضع للقانون الذى حصلت فى ظله، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق فى ظله فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز القانونية الإنفاذية تظل حاضرة للقانون الذى نشأت فى ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن فى نشأتها أو فى آثارها أو فى إنتقضائها، إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد إكتمل من هذه المراكز وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم إنتقضائها .

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٠

لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه فى قانون آخر فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسرى دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به البيان أصلاً، أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون أضيف لا يعنى بتضمين أحكامه أمراً محدداً فى خصوص ما أحال به وإنما ترك الأمر للقانون المحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير، لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات تنص على أن " يلزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من

حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات سالف الذكر قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩
القانون الجديد إنما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩
لئن أوجبت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروض لدى الوحدة الخلية، ورتبت المادة ٤٣ من ذات القانون على تخلف هذا القيد عدم سماع دعواه، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الأمرة تسرى بأثر فوري على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك التى تجم فى تاريخ لاحق دون العقود التى إنتهت فى تاريخ سابق عل نفاذه، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد النزاع قد إنتهى بإنتهاء مدته فى سنة ١٩٧٦ أى قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مما لا محل معه لإخضاعه لما إستحدثته القانون المذكور من إلزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروض كشرط لازم لسماع دعواه.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦
المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المفوض عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وتعطف آثارها على ما وقع عليها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا فى العقود فتخضع للقانون القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسود سلطانه المباشر على الآثار المؤتبة على هذه العقود، طالما بقيت ساريه عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين وإذا كانت أحكام وقوانين إيجار الأماكن الإستثنائية المتابعة أمرة ومعلقة بالنظام العام لإنها تسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المؤتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها.

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادتين ٤٢، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع وضع قيداً على حق المؤجر فى الإلجاء إلى القضاء لاستعمال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩، ٤٠ من هذا القانون، هو وجوب قيد الإيجار المفروض الذى يرم تطبيقاً لأحكامها لدى الوحدة المحلية المختصة، ولما كان هذا القيد عملاً إجرائياً يسبق الخصومة ولازماً قبل مباشرتها وكانت العبرة فى توافر شروط سماع الدعى هى يرم رفعها، فإن النص المتقدم وهو مستحدث ليس له نظير فى قوانين إيجار الأماكن السابقة لا يسرى على الدعاوى التى رفعت قبل العمل به، وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص فى المادة ٨٥ من القانون سالف الذكر على أن " تستمر الأحكام فى نظر الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بهذا القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه ".

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٧

مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور أنه ولئن كان الأصل فى القانون لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه، إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية ولإعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على الماضى.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٧

مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور أنه ولئن كان الأصل فى القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه، إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية ولإعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على الماضى .

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٨

إذا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " ويجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأولى منه كلها أو بعضها على القرى بناء على إقراح المجلس المحلى للمحافظة. ... " وطبقاً لهذا النص وإعمالاً لحكم المادة ١٤٤ من الدستور - على ما تقدم بيانه - يكون وزير

الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها، ويكون قرار محافظ الدقهلية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ إذ نص على مد نطاق سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون على بعض القرى الواقعة في دائرة مركز ميث غمر محافظة الدقهلية ومن بينها قرية بشلا التي بها محل النزاع، قد صدر مشوباً بعيب مخالفة القانون لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٤

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتوابع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فلا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل به ما لم يتجه قصد المشرع صراحة أو دلالة إلى ما يخالف ذلك.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧

لما كان الأصل أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكان مفاد المادتين الواحدة والسادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذى يحكم واقعة الدعوى أن الشارع وضع بهما شرطاً للترخيص ببعض أنواع المباني ألزم بموجبه طالب البناء أن يستثمر في سندات الإسكان جزءاً من أمواله يعادل عشرة في المائة في قيمة المبنى وذلك لقاء الفائدة السنوية وللمدة التي يحددها وزير المالية بحيث لا تزيد عن عشرين سنة تبدأ من تاريخ إصدار الدفعة التي يتم الإكتتاب فيها - وكان مؤدى ذلك أن الواقعة المنشئة لهذا الإلزام هي إصدار ترخيص البناء، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن واقعة إستصدار ترخيص البناء موضوع الدعوى تمت بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ قبل تعديل القانون المشار إليه بالقانونين ٢ لسنة ١٩٨٢، ٣٠ لسنة ١٩٨٣، وكان المشرع قد نظم بهذا التعديل من جديد الحالات التي يخضع الترخيص بينها لشرط الإكتتاب - فإستبعد مبالى الإسكان الإقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الخوض لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنية فأكثر - وقد خلا هذا التعديل من نص يقضى بسريانه بأثر رجعى، فإن واقعة إستصدار الترخيص موضوع الدعوى تبقى محكومة بالقانون

الذى تمت فى ظله ومن ثم فإن الحكم إذ طبق القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانونين سالفى الذكر لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١١/١/١٩٨٩

إذا كان المشرع قد نظم فى القانون المدنى الأحكام العامة لعقد الإيجار ووضع القواعد المقررة للمسئولية المدنية فإن هذه القواعد وتلك الأحكام تكون هى الواجبة التطبيق على الوقائع أو الوقائع أو العقود التى تتم فى ظلها ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية نص آخر يعارض مع أحكامها فإذا خلا التشريع الاستثنائى من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدنى.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩

إذا كان مناط تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن على القرى التى يصدر بها قرار من وزير الإسكان أن تكون العلاقة الإيجارية عن الأماكن الواقعة بها ما زالت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القرار فلا تسرى أحكام التشريع الاستثنائى على تلك التى إنقضت عقود إستجارها بإنهاء مدتها من قبل تاريخ العمل به لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن عقدي الإيجار سند الدعوى المؤرخين قد إنتهت المدة المنقضى عليها فيهما بالنتيجه الصادر من المطعون ضده " المؤجر " إلى الطاعة " المستأجرة " فى ١٩٧٩/٩/٢٩ بإخلاء الأماكن المؤجرة لما يمتنع هذين فى آخر أكتوبر سنة ١٩٧٩ ومن ثم فقد أنتج هذا التنبيه أثره من قبل صدور قرار وزير الإسكان رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بخضوع قرية ميت سلسيل - الواقع بها الأعيان المؤجرة لأحكام التشريع الاستثنائى بإيجار الأماكن مما لا محل له وقد إنقضت العلاقة الإيجارية إلى أعمال أحكام هذا التشريع ويعتبر على لذلك الرجوع إلى القواعد العامة فى الإيجار المنصوص عليها فى القانون المدنى وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٩

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى إنتاؤها أو فى إنتقضائها وأن المراكز القانونية التى نشأت وتكتمل خلال فترة من الزمان - فإن القانون القديم هو الذى يحكم العناصر والأثار التى تحققت فى ظله، فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والأثار التى تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز القانونية الإنشائية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن فى بيان عناصر نشوتها وتحدد آثارها وأسباب إنتقضائها إلا أن هذا مشروط بألا يكون القانون الجديد قد أخطع

المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد آمرة فحينئذ يتعين تطبيق القانون الجديد بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقلة، كما يحكم أسباب إنقضائها .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦

إذ كان الشارع لإعتبارات تتعلق باستقرار المعاملات وعدم ترزوع الروابط القانونية التى تكون قد نشأت قبل صدور قرار وزير الإسكان بعد سريان قوانين إيجار الأماكن على الجهات التى كانت فى الأصل غير خاضعة لأحكامها رأى عدم المساس بالأجرة المتعاقد عليها للمباني القائمة والمؤجرة لتلك الجهات قبل صدور هذا القرار، وكان الواقع فى الدعوى أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/٢/١ قد أبرمه عاقده وهما الطاعن والمطعون ضده فى وقت لم يكن قد صدر قرار من وزير الإسكان والعمير بعد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرية الكائنة بها عين النزاع فإن الأجرة التى إتفق عليها فى هذا العقد وقدرها ستة جنيهات تكون هى الأجرة القانونية للمعين المؤجرة ما دام أن الطاعن - وعلى ما يبين من صحيفة دعواه - لا يجادل فى قيام المطعون ضده بتنفيذ ما إنتم به فى عقد الصلح بالنسبة لتغير سقف هذه العين، وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩

- من المبادئ الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، مما مضافه عدم جواز إنسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد إنعقد قبل العمل به من تصرفات وما ترتب عليها من آثار، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها عملاً بمبدأ عدم رجعية القوانين. وإذ كان الثابت من الأوراق والمسلم به من الخصوم أن إتفاق التنازل موضوع التداعى الذى أنعقد بتاريخ الثامن من أغسطس سنة ١٩٧٢ وتضمن نزول الطاعن من المسكن المخصص له من الجمعية التعاونية لبناء المساكن - المطعون ضدها الثانية - الذى ينتمى إلى عضويتها فإن هذا الإتفاق يلغى فى نشأته وكافة آثاره التى ترتبت عليه فور إنقاده لأحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ -والذى كان سارياً عند إبرام هذا الإتفاق، وهو إتفاق لم يرد نص فى ذلك القانون يحظره فيكون قد إنعقد صحيحاً ولا يسرى على هذا الإتفاق ما يكون قد ورد بالقانون رقم ١٠٩ سنة ٧٥ الخاص بالتعاون الإستهلاكي أو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعاون الإسهامى من حظر لحل ذلك الإتفاق إذ لا يمتد هذا الحظر إلى إتفاقات إنعقدت صحيحة طبقاً لما كان يحكمها من قانون سابق أعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين وهو الأمر الذى

أكدته عبارة المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ التي أخرجت من نطاق تطبيق الحظر الذي استحدثته التصرفات التي إنعقدت قبل نفاذ القانون ما دام قد ثبت تاريخها قبل العمل بأحكامه.

- إنه وإن تضمنت لائحة النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء المساكن - المطعون ضده الثانية - نصاً لا يجز للعضو فيها التنازل عن العقار المخصص له لغير الجمعية إلا أن نصوص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المطبق على واقعة الدعوى وكذلك نصوص القانون الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون خلت من نص يرتب البطلان على التصرفات التي تتم بالمخالفة للائحة النظام الأساسي للجمعية، ومن ثم يجوز للجمعية وللأعضاء بالإتفاق معها مخالفة هذا الحظر.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣

مفاد المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكاماً حائزة لقوة الأمر المقضي وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنة بطلب المنفعة على سند من أن واقعة طلاقها الحاصل في ١٩٨٤/١٠/٢٠ لا تخضع لأحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون معيلاً باخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠

لما كان مفاد المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي، وكانت المادة ١١ مكرراً ثابتاً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه " إذا إمتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ إلامتناع وتعتبر متمنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج

إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من يتوب عنها وعليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن وللزوجة الإعراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية، وهي في مجملها ذات القواعد التي كانت مقررة في القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد باتذار الطاعة المؤرخ ١٧/١١/١٩٨٤ واعتباره كأن لم يكن قد اكتفى بالقول " لما كان المستأنف ضده قد استند في إنذار الطاعة الموجه منه إلى المستأنفة إلى القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته لم فقد أصبح منعداً غير صالح للتطبيق منذ نفاذه على جميع الوقائع التي تمت في ظله ويظل إنذار الطاعة محل الدعوى عاضداً للقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة وهي قواعد الأحوال الشخصية التي كانت سارية المفعول وقت حدوثه وهذه القواعد لم تنص على الطاعة بطريق الإنذار بل بطريق الدعوى العادية ولم يذكره القانون الجديد ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي بدأ نفاذه منذ ١٦/٥/١٩٨٥ ومن ثم فإنه فقد السند القانوني الذي يستند إليه وأضحى إنذار الطاعة المذكور منعداً بإعدام سنده ... " وتحجب بذلك عن الفصل في موضوع الإعراض وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه على الدعوى فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون.

المطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٧ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٩

— مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور أنه ولئن كان الأصل في القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ ويتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه، إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولإختصاصات من العدالة والمصلحة العامة تسقط بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع تنص فيه صراحة على سريانه على الماضي.

— النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر في المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩، وذلك هذا حكم المادة ٢٣ مكرراً ليسرى حكمها من اليوم التالي لتاريخ نشره يلى وعلى — ما ألفتحت عنه الأعمال التحضيرية هذا القانون على أن المشرع قد استهدف بقرار الرجعية لأحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقتضى بعدم دستوريته لم يعب حق بإجراءات إصداره وإسناد سريانه إلى تاريخ نشر الحكم القاضي بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم ولم يفرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقتضى، وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين أصحاب

الحقوق الشرعية التي قنت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكن منهم من إستصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك ، وهو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير بإعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به وإنما حدد لها يوم نشره أى فى وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الإستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظلّه للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقتضى. وإذ كانت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم بالقصة الدعوى - توجب فرض منعة للزوجة الدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا سبب من قبلها فإن الحكم المطعون إذا إلتزم هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون عليها المنفعة على سند من أن الطاعن طلقها فى ١٩٧٢/٦/٥ دون رضاها ولا سبب من قبلها يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون، ولا يعميه قصوره فى الإلصاح عن سنده القانونى لقضائه إذ غكمة النقص أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك.

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن ما تقضى به المادة ٢٩/٢ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه " إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى، أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاء المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته أو شركائه فى إستغلال العين بحسب الأحوال هو نص مستحدث لم يكن له ميل فى تشريعات إيجار الأماكن السابقة، ومن ثم فلا محل لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على العمل به فى ١٩٧٧/٩/٩، ذلك أن المراكز القانونية التى نشأت واكتملت فى ظل القانون القديم، تخضع لأحكامه من حيث آثارها وإنقضائها، والعبء فى ذلك هو بوقف حصول الواقعة المنشئة أو التى إكملت بها المركز القانونى وليس بوقت المطالبة به.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١

- من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤدها عدم جواز إنسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل ذلك من تصرفات أو تحقق من آثار إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لجداً عدم رجعية القوانين إلا أن ذلك لا يخفى من وجوب سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من آثار

ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون، ومع ذلك فإنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه، ولو كانت ناشئة قبله .

— لما كانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء في قوانين إيجار الأماكن هي قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القانونية القائمة والتي لم تكن قد استقرت نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها .

(١) من الأصول الدستورية المقررة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن أحكام القوانين لا تسرى كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز إنسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل ذلك من تصرفات أو تحقق من آثار إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين إلا أن ذلك لا ينقض من وجوب سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من آثار ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون، ومع ذلك فإنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه، ولو كانت ناشئة قبله .

(٢) لما كانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء في قوانين إيجار الأماكن هي قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القانونية القائمة والتي لم تكن قد استقرت نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها .

(٣) إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بمذات تلك القواعد الموضوعية الأمرة سواء — بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً — فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الأمرة من حيث سريانه بأثر فوري على تلك المراكز والوقائع، أما إذا كان التعديل منصفاً على بعض شروط إعمال القاعدة الأمرة كما لو استوجبت لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة أو استلزم طريقاً خاصاً للإثبات فيها لم تكن مقررة من قبل فإن هذا التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظلها أما الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ العمل به فإن القانون الساري وقت رفعها هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعدها، ولقد نصت المادة التاسعة من القانون المدني على أن تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي ينبغي فيه إعداده .

٤) ٥) استحدث المشرع بالتعديل الوارد بالفقرة <د> من المادة <١٨> أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلاء الذي كان مقررًا بنص المادة <٢٣/ج> من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، الأمر الثاني أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لهذه الوقائع فأوجب ثبوتها بحكم قضائي نهائي وعلى ذلك فإن ما استحدثه القانون في الأمر الأول من تعديل في سبب الإخلاء يتصل بقاعدة موضوعية آمرة ومتعلقة بالنظام العام تسري بآثر فوري مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تكن قد استقرت بعد بصدر حكم نهائي فيها وقت العمل به، ولو كانت قد نشأت في ظل قانون سابق عليه أما ما استحدثه في الأمر الثاني والمتعلق بشرط الحصول على حكم قضائي نهائي لثبوت الواقعة محل النزاع لا يحس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يوسم طريقاً خاصاً لإثباتها، وهو ما لم يكن مقررًا في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، ومن ثم فإنه لا محل لإعمال هذا الشرط على الدعاوى التي رفعت في ظل العمل بأحكامه قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٦) المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله .

٧) قيام المستأجر بإنشاء حظيرة في فناء المنور الملحق بالعين المؤجرة له وتربية الدواجن فيها هو من الأمور الضارة بالصحة العامة وينطوي على إلقاء لراحة السكان مما يحول للمؤجر طلب إخلاء العين وذلك وفقاً لنص الفقرة <د> من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه آنفاً ولا يغير من ذلك وقوف الجيران أو باقي سكان العقار من هذا التصرف الصادر من المستأجر موقفاً سلبياً ذلك أن طلب الإخلاء في هذه الحالة هو حق مقرر للمؤجر وحده متى توافرت شروطها ولو لم يكن مقيماً في العقار الكائن به عين النزاع .

- استحدث المشرع بالتعديل الوارد بالفقرة <د> من المادة <١٨> أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلاء الذي كان مقررًا بنص المادة <٢٣/ج> من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، الأمر الثاني أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لهذه الوقائع فأوجب ثبوتها بحكم قضائي نهائي وعلى ذلك فإن ما استحدثه القانون في الأمر الأول من تعديل في سبب الإخلاء يتصل بقاعدة موضوعية آمرة ومتعلقة بالنظام العام تسري بآثر فوري مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تكن قد استقرت بعد بصدر حكم نهائي فيها وقت العمل به، ولو كانت قد نشأت في ظل قانون سابق عليه أما ما استحدثه في الأمر الثاني والمتعلق بشرط الحصول على حكم قضائي نهائي لثبوت الواقعة محل النزاع لا يحس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يوسم طريقاً خاصاً لإثباتها، وهو ما لم يكن مقررًا في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، ومن ثم

فإنه لا محل لإعمال هذا الشرط على الدعاوى التي رفعت في ظل العمل بأحكامه قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠

إذ كان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتراضع عليها أن أحكام القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وكان الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المسجلة للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام يسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل به ما لم يتجه قصد المشرع صراحة أو دلالة إلى ما يخالف ذلك .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٠

المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتراضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام فيسرد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع الدعاوى مبرماً في ١٩٧٢/٢/٢ في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بتقسيم الأراضي المهددة للبناء فإن هذا القانون بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد، وإذ حظر هذا القانون في المادة العاشرة منه - التصرف في الأراضي المخصصة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وهو خطر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه الاعتبارات التي أوضحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام من مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء وأن يصرح به وإعتبار هذا البطلان في هذه الحالة مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وإذا لم يصدر قرار بتقسيم الأرض موضوع عقد البيع فإن العقد يكون باطلاً، لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني الذي ألقى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ذلك أنه فضلاً عن أن - القانون الجديد لا يسرى على عقد البيع موضوع الدعاوى باعتبار أن البطلان قد تحقق في ظل أحكام القانون القديم فإن مفاد نص المادة الثانية من مواد إصدار قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أنه يجوز إتخاذ الإجراءات لتقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى

١٩٨١/١٢/١ وذلك بالشروط والأوضاع المخصوص عليها في القانون ومنها المواد من ١١ إلى ٢٦ الواردة بالفصل الثالث في شأن التقسيم وهي تتضمن ذات الحظر على التصرف في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة من القانون الملغى .

٣) لما كان القاضي وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المدني لا يحكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعي أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها، لما كان ذلك وكان القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد رتب البطلان المطلق على بيع الأرض الناشئة عن تقسيم لم يصدر قرار باعتاده وهو بطلان يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فلا يقبل التحدى بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة في هذا الخصوص، لما كان ذلك وكانت الغيرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به وإذا كانت موثره الطاعن لم تطلب من محكمة الموضوع إلزام الملعون عليه الأول رد الثمن الذي دلغته فلا على الحكم إذ لم يعرض لذلك .

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠
ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما يبدأ سريانه من وقت تمام إعلان كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة، فإذا أعلن أحدهما قبل الأخذ فالعبرة بالإعلان الأخير .

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠
لما كانت المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن "....." وكان المشرع قد أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٤٤ سالفة الذكر ونص في المادة الأولى من هذا القانون على أنه "....." فإن مژدى ذلك أن المشرع أوجب حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليها في هذه المادة ضمن مدة خبرة وأقدمية المجتدين ذوي المؤهلات بشرط ألا يترتب على حسابها أن تزيد أقدميتهم أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة ولعلافي ما يمكن أن يترتب على حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية من زعزعة المراكز القانونية المستقرة للعاملين إذا ما تعرضت للطعن عليها، وحماية لأصحاب هذه المراكز حظر المشرع الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذا النص للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بأحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب ضم مدة الخدمة العسكرية وإرجاع أقدميته إلى ١٩٧٨/١٠/١ وصرف ما يستحقه عنها من علاوات، وكان هذا الطلب لا يتضمن طعناً في القرارات التي أصدرتها

المطعون ضدها بتعيين أو ترقية أى من العاملين فى الفترة المحددة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ سالفه الذكر ومن ثم لا يسرى عليه الحظر المنصوص عليه بتلك الفقرة .

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٤/٧/١٩٩٠

تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية المتعاقبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أعطت لأحكامها كافة الأماكن أياً كان الغرض الذى أجرت من أجله طالما كان المكان بذاته هو محل الاعتبار. فى التعاقد بحيث لا تخرج الأجارة عن نطاق تطبيق أحكامها وتخضع لأحكام القواعد العامة فى القانون المدنى إلا إذا كان الغرض الرئيسى من الإيجار ليس هو المكان فى ذاته، وإنما ما إشتعل عليه من عناصر مادية أو معنوية، وأن المكان لم يكن إلا عنصراً قانونياً فيه، ولا يخرجها عن هذا النطاق وجود المكان المؤجر فى موقع متميز، أو قيام المؤجر بتسيير إنتاج المتاجر به بتزويده بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء .

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٦٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٤

- النص التشريعى لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون خروجاً على هذا الأصل وفى الحدود التى يميزها الدستور بجمعية أثره، ولا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام إذ لا يجاوز ذلك أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية فى ظله إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تطبيقاً لتفسيرات النظام العام التى دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين فى تحديد التزاماتهم وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء.

- لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر فى شأن الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر المعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣٩، قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ على أن " إذا أقام المستاجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لإستجاره يكون بالخيار بين الإحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها " يدل على أن المشرع قصد إلى سريان الحكم المقرر فيه على حالات البناء التى تتم وتكون مدته معدة للسكن فعلاً بعد نفاذ هذا القانون وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمواثق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية فى تعليقه على هذا النص إذ جاء به " ألزمت ذات المادة المستأجر الذى يقيم مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية بأن يكون بالخيار بين أن يترك الوحدة السكنية التى يستأجرها من المالك أو أن يوفر له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية وحدة

مكتبة ملائمة بما لا يتجاوز مثلي أجره الوحدة التي يستأجرها " ويؤكد ذلك خبر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من نص على صريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر رجعي دون مسوغ القول بأن إشتراط النص بأن يكون المبنى الذي أقامه المستأجر " في تاريخ لاحق لاستيجاره " يوحي بقصد المشرع في إعماله بأثر رجعي بأن تكون إحدى الوحدات على الأقل قد أقيمت وأعدت للسكنى بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، إذ أن ذلك يعني الخروج على الأقل على الأصل المقرر بأن النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم ينص المشرع صراحة على الخروج عليه هذا إلى أن هذا القول فيه مفاجأة للمستأجر بإعمال النص على وحدات أقامها قبل نفاذ القانون لم يكن في حسابه خضوعها لتدبير أمره فإن إشتراط تعدد الوحدات بعد نفاذ القانون يتيح للمستأجر أن يختار منها ما يناسبه ويتفق مع ظروفه وأحواله العائلية إذا ما رأى التعلي عن سكنه لما كان ذلك فإن الهيئة تقر المبدأ سالف البيان مما يخالفه بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ٢/٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣

- مناط صريان حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذي يقيمه المستأجر بعد إستيجاره وتزيد وحداته عن ثلاث هو أن تكون هذه الوحدات قم تم بناؤها وأعدت للسكنى فعلاً بعد العمل بأحكام القانون المشار إليه، وكان البين من تقرير الخبير أن العقار محل النزاع لم يتم - بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - سوى بناء وحدتين فقط به هما الدورين الثالث والرابع العلويين والأخير [الرابع العلوي] لم يتم إعداده للسكنى بعد. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الإبتدائي بالإخلاء عملاً لنص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٣١

إن مضى المدة المكسبة للملكية أو المسقطه للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم، ثم جاء قانون جديد فعُدل شروطها أو مدها فالقانون الجديد هو الذي يسرى، وتدخل المدة التي إنقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي قررها القانون الجديد. وبناء على ذلك فالقيم الذي إنتهت مدة قوامه ولم يكن قد مضى على إنتهائها مدة الخمسة عشرة سنة "المسقطه للحق في رفع الدعوى عليه بتقديم حساب عن مدة القوامه " قبل صدور المرسوم بقانون الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي نفذ مفعوله من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ والذي جعل سقوط هذا الحق بمضى خمس سنوات من تاريخ إنتهاء القوامه - هذا القيم يسقط حق الحجوز عليه في مطالبة بتقديم حساب عن مدة قوامته متى إنقضت خمس سنوات من تاريخ إنتهاء القوامه قبل رفع الدعوى .

*** الموضوع الفرعي : سريان قانون المرافعات :**

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

تحديد اختصاص المحاكم من المسائل التى يختص بها قانون المرافعات ومن ثم يجب الرجوع إلى أحكامه لتعيين الجهة المختصة وذلك فيما عدا الحالات التى وردت بشأنها نصوص فى قوانين أخرى رأى الشارع أن يختص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣

— أن المشرع إذ إستثنى من القاعدة التى أوردتها فى صدر المادة الأولى من قانون المرافعات القائمة والتى تقضى بسريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، إذا إستثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فإنما قصد بهذا الإستثناء القوانين التى تعدل ميعاد كان منصوصاً عليه فى قانون سابق من قوانين الإجراءات أما ما لم يكن منصوصاً عليه من المواعيد فإنه لا يسرى عليه هذا الإستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه أو القضاء بغير نص عليه فى القانون لأن التعديل بقانون لا يرد إلا على نص موجود.

— لما كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعاداً لإنقضاء الخصومة فإن قانون المرافعات القائم " رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ " بصء فى المادة ٣٠٧ منه على إنقضاء الخصومة فى جميع الأحوال بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح لها يكون قد إستحدث ميعاداً لإنقضاء الخصومة ولم يعدل ميعاداً كان موجوداً من قبل العمل به حتى يقال بسريان الإستثناء الوارد فى المادة الأولى من قانون المرافعات. وإذ كانت المادة الرابعة من قانون إصداره قد نصت فى فقرتها الرابعة على أن تسرى المرافعات التى إستحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لإنقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩.

*** الموضوع الفرعي : صلاحية المحامى فى وظيفة قاض :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩

وضعت الفقرة ٥ " من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السلطة القضائية ضابطاً منظماً يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين فى وظيفة قاض من واقع ممارسته المهنة المحاماة، وهذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين، الأول إشغاله بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف مدة أربع سنوات متتالية. والثانى أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين أنفى القول بتوافر الصلاحية للتعين فى وظيفة قاض. وإذ كانت هذه القواعد قد بقيت على حالىها فى القوانين

اللاحقة الصادرة بشأن السلطة القضائية دون تعديل، فإن التمسك بالأحكام التي إستحدثها قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن إحصاء مدة المحاماة نتيجة لعدد الإضرابات المتأخرة المستحقة لنقابة المحامين يكون غير ذي أثر على شرط الممارسة الفعلية لمهنة المحاماة الخاص بصلاحيات المحامين عند التعيين في القضاء وعلى تحديد أقدمية المعينين منهم .

*** الموضوع الفرعي : عدم الاعتذار بالجهل بالقانون :**

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

متى كان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ وأنه قد بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٧/٤/١٤ فإنه يفرض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد من الاعتذار بجهله أو إثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعلي بها وإنما يقبل فقط العذر بالجهل بالقانون إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتاً إلى مناطق من مناطق الجمهورية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قبول إعتذار المطعون ضده بجهله نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة إلى ما قرره الطاعة في مذكرتها من أن المدة التي مضت ما بين تنفيذ القانون وبين إعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية ليعلم المطعون ضده رافع الدعوى بذلك النص المستحدث فإن هذا الإستناد خطأ في القانون لأن عدم كفاية هذه المدة لا يعتبر قوة القاهرة ولا يبرر قبول إعتذار المطعون ضده بالجهل بالنص المذكور.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٦

مبدأ عدم الإعتداد بالجهل بالقوانين يفرض علم الكافة بها ومنهم - بالنسبة لقوانين الرسوم الجمركية المستورد للبضاعة المدين بالرسوم، مما يحول دون قبول الإحتجاج منه بهذا الدفع في مواجهة مصلحة اللجمارك.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢

إذ كان قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٧ وبدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٩/٨/١ طبقاً للمادة السابعة من إصداره : فإنه يفرض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره، ولا يقبل من أحد الإعتذار بجهله لأحكامه، ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أستند في قبول إعتذار المطعون ضده بجهله بأحكام القانون السالف الذكر إلى أن حكم قانون التأمينات الإجتماعية في شأن سريان أحكامه على موظفي المكتب لم يكن جلياً وإنما كان محل تأويل وتفسير مما لا يعتبر معه أن المطعون ضده قد تخلف عن

الإشتراك لدى الهيئة الطاعنة على عمال المكب وموظفيه، وكان هذا القدر الذى أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاء لا يقوم على سند من القانون إذ أن إدعاء المطعون ضده بعدم وضوح نص ذلك القانون فى غرض حاله لا يمنع من إنطباقه عليه من تاريخ العمل به إذا ما توفرت شروطه إعمالاً لما هو مقرر من أنه لا يفرض فى أحد الجهل بالقانون، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر لأنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعى : عدم جواز التحدى بعنوانات القانون :**

الطعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥
لا يجوز التحدى بعنوانات القوانين لأن هذه العنايات يضمها فى المادة العمال المكلفون بطبع القوانين ونشرها وليس لها أقل قيمة، بل العول عليه هو نصوص القوانين ذاتها .

*** الموضوع الفرعى : عدم سريان القانون بأثر رجعى :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٦
مضى كان النص القانونى الجديد ليس مفسراً للنص القديم بل كان فى حقيقته تعديلاً له بحكم مخالفته ولم ينص فى التشريع الجديد على سريانه إستثناء بأثر رجعى فإنه لا ينمطف أثره على الماضى ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه.

*** الموضوع الفرعى : غموض النص القانونى :**

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٦/٨/١٩٨٩
إذ كان نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر واضحاً وقاطعاً فى الدلالة على الرد ومنه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستبعاد باحكامه التى أمته لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما تكمن عند غموض النص أو وجود لبس فيه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأجاز تأجير الوحدات السكنية من الباطن إلى أجهزة الدولة وشركات القطاع العام مخالفاً بذلك النص التشريعى سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعي : قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي :**

الظعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١

مجرد إلزام مصلحة السكك الحديدية بتقديم ترخيص الاستيراد للطاعنة [التى إتفقت معها على توريد أشياء لها] لا يتضمن بذاته وبطريق اللزوم تعهد هذه المصلحة بتمكين الطاعنة من الحصول على الدولارات اللازمة ومن فتح الإعتماد بالترخيص للموردين. وليس فى أحكام القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد الأجنبي ولا فى قرار وزير المالية رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ ما يفرض على المتلزم بتقديم ترخيص الاستيراد واجب تمكين المتعاقد معه الصادر بإسمه هذا الترخيص من تحويل العملة الأجنبية اللازمة إلى الخارج بل أن هذا الترخيص كان عند صوره كالياً بذاته لإجراء التحويلات إلى الخارج أداء لثمن البضائع المستوردة به وذلك عن طريق أحد المصارف المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي ومن ثم فإذا كانت شروط التعاقد قد خلت - مما يلزم مصلحة السكك الحديدية بالضمان فى حالة تعطيل مفعول ترخيص الاستيراد قبل إنتهاء مدته بفعل غير فعلها الشخصى، فإنها لا تكون ملزمة قانوناً بهذا الضمان .

*** الموضوع الفرعي : قانون المجالس الحسبية :**

الظعن رقم ٤٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٥

إن المادة ٣٤ من قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تشير إلى ما يكون للقاصر أو للمحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية والقوامة بعد إنتهائهما وإنتهاء مأمورية المجلس الحسبى كدعاوى تصحيح أرقام الحساب أو المسئولية عما يكون وقع فى أقدام منه بعينها من التدليس أو التزوير مما أشير إليه فيما تقدم، وكدعاوى طلب الحساب فى صورة ما إذا كان الوصى أو القيم قد إمتنع عن تقديم أى حساب للمجلس على الرغم من تنبيه المجلس عليه ومعاقبته بسبب عدم قيامه بهذا الواجب وغير ذلك أما فى صورة ما إذا قدم مولى شأن عليهم الأهلية الحساب ولخص المجلس الحسبى هذا الحساب وإعتمده فلا يجوز التحدى بهذه المادة .

• الموضوع الفرعي : قانون المطبوعات :

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥
أجاز قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ مجلس الوزراء أن يمنع من التداول في مصر المطبوعات التي تعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام ونصت المادة ٣٠ من ذات القانون على ضبط المطبوعات في حالة مخالفة ما سلف.

الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩
القرار الصادر من مجلس الوزراء بتعطيل جريدة في حدود السلطة التي كانت مخولة له بمقتضى قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١، وعلى وفق أحكامه يعتبر بحسب هذا القانون صادراً من سلطة حكم في هذا الشأن [POUVOIR JURIDICTIONNEL] ، فهو بذلك لا يدخل تحت تقدير القاضي مطلقاً بل القاضي منوع من بحث موضوعه ومناقشة أسبابه وتقدير الظروف التي صدر فيها. وإذن فلا يجوز لمن يدعى حقوق ضرر به من جراء صدور مثل هذا القرار أن يرجع على الحكومة بالتعويض .

• الموضوع الفرعي : قانون ربط الميراثية :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠
قانون ربط الميراثية لا يعتبر قانوناً إلا من الناحية الشكلية فحسب أما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى إدارى .

• الموضوع الفرعي : قانون مزاولة مهنة الصيدلة :

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤
النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة مؤداه أن المشرع قصر تلك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيماً لتداول الأدوية وتحقيقاً للإشراف القنى لصيدلى متخصص على هذا التداول لإرتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى، كما حظر النص أن يكون الصيدلى المالك موظفاً حكومياً أو مالكاً لأكثر من صيدليتين، وذلك حتى يكون إشرافه القنى حقيقياً تحقيقاً للمصلحة العامة التي إستهدها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه القواعد متعلقة بالنظام العام وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه.

*** الموضوع الفرعي : قانون مصادرة أملاك أسرة محمد علي :**

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١٣

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى من أن " يخض إلى الربع ثمن الأراضى التى توزع على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ " وما جاء بمذكرته الإيضاحية، أن التخفيض المشار إليه لا يسرى إلا بالنسبة لثمن الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين والمستوى عليها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له، وتلك المسلمة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو التى تشريها الهيئة بقصد توزيعها على صغار الفلاحين، دون ثمن يبع تلك الأراضى التى آلت إلى الدولة تقييداً للإعلان الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ولقرار المجلس فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة ممتلكات وأموال أسرة محمد علي والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن تلك الأموال وأحكام محكمة الثورة، وهى التى خلت ديباجة القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ من الإشارة إليها، والتى قامت بإدارة الأموال المصادرة بإدارتها وتصفيها بموجب القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٣.

*** الموضوع الفرعي : قوانين العملة من النظام العام :**

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤

من المقرر فقهاً وقضاءً أن القوانين التى تنظم النقود والعملة تعبر من النظام العام ولا يجوز الإتفاق على مخالفتها وإلا كان الإلتزام محل الإتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً لعدم قابليته للتعامل فيه وفقاً لنص المادة ١٣٥ من القانون المدنى.

*** الموضوع الفرعي : مداخل التشريع :**

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٩

الأصل أن اللاتحة لا تعدل تشريعاً إذ هى فى مرتبة أدنى منه ومن ثم فإن المادة ٥٠ من اللاتحة المالية للميزانية والحسابات التى تنص بأن الرجات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة، لا يمكن أن تعدل من أحكام القانون المدنى فى التقادم المسقط أو تجعله متعلقاً بالنظام العام فضلاً عن أن تلك اللاتحة لا تعدو أن تكون مجموعة مواد أشير فى بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزارى بينما جاء البعض الآخر — ومنها المادة ٥٠ — عاطلة عن هذا المصدر وبالتالي فإن المادة ٥٠ سالفة الذكر تفتقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١

إنه وإن كانت أحكام لا تملك إلغاء أو تعديل القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية إلا أن القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين في حجية التشريع فيكون القضاء الإداري بما له من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأساس التي يقوم عليها ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أي قانون آخر .

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠

تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والتي تمنع من ضم مدد الخدمة السابقة في القطاع العام في أقدمية الفئة المقررة للوظيفة لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من مبدأ المساواة بين عمال رب العمل الواحد النصوص عليه في المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣

الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصادرة وعلى ما دونه من الشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلزام أحكام الدستور وإعذار ما سواها، والتشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمناً وإلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سبق تشريع أدنى لزوم إعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد فسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه .

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٢

من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

* الموضوع الفرعي : مصادر القانون :

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

١) المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تمنع آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون أثراً

مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقلة للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظل ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام فيسرد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع الدعاوى مبرماً في ١٩٧٢/٢/٢ في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بتقسيم الأراضي المعدة للبناء فإن هذا القانون بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد، وإذ حظر هذا القانون في المادة العاشرة من - التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وهو خطر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه الإعتبارات التي أوصحت عنها وكلها إعتبارات تتعلق بالصالح العام من مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء وأن يصرح به وإعتبار هذا البطلان في هذه الحالة مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وإذ لم يصدر قرار بتقسيم الأرض موضوع عقد البيع فإن العقد يكون باطلاً، لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني الذي ألغى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ذلك أنه فضلاً عن أن - القانون الجديد لا يسرى على عقد البيع موضوع الدعوى باعتبار أن البطلان قد تحقق في ظل أحكام القانون القديم فإن مفاد نص المادة الثانية من مواد إصدار قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أنه يجوز إتخاذ الإجراءات لتقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المسند المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون ومنها المواد من ١١ إلى ٢٦ الواردة بالفصل الثالث في شأن التقسيم وهي تتضمن ذات الحظر على التصرف في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة من القانون الملغى .

٣) لما كان القاضي وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المدني لا يحكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعي أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها، لما كان ذلك وكان القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد رتب البطلان المطلق على بيع الأرض الناشئة عن تقسيم لم يصدر قرار باعتماده وهو بطلان يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فلا يقبل التحدي بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة في هذا الخصوص، لما كان ذلك وكانت العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به وإذا كانت مورثة الطاعن لم تطلب من محكمة الموضوع إلزام المطعون عليه الأول رد الثمن الذي دفعته فلا على الحكم إذ لم يعرض لذلك .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٠

لما كان القاضي وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المدني لا يحكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعى أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها، لما كان ذلك وكان القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد رتب البطلان المطلق على بيع الأرض الناشئة عن تقسيم لم يصدر قرار بإعتماده وهو بطلان يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فلا يقبل التحدى بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة فى هذا الخصوص، لما كان ذلك وكانت العورة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به وإذا كانت مورثة الطاعن لم تطلب من محكمة الموضوع إلزام الملعون عليه الأول رد الثمن الذى دفعته فلا على الحكم إذ لم يعرض لذلك .

* الموضوع الفرعى : مناهض القاعدة القانونية :

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٩

من المقرر أنه إذا دلت عبارة النص التشريعى أو إشارته على إتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواردة به إلى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه، إلتزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لها على ما قد يكون لبعض الأفراد من مصالح خاصة مغايرة، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام .

* الموضوع الفرعى : نشره بالجريدة الرسمية :

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٠٩ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٨

إنه وإن كان القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والمدرج فى الجريدة الرسمية فى اليوم ذاته قد نظم إجراءات أوجب على الكافة أتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ونص فى المادة الثالثة منه على العمل بالقانون المذكور من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية. إلا أن الحواش علم الكافة بالإجراءات التى أوجيها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول حمدا دون قيام هذا الافتراض. فإذا كان المسألف قد دفع بأنه قد استحال العلم بذلك القانون حتى تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب بمقولة أن الجريدة الرسمية التى نشر فيها ذلك القانون وإن كانت قد طبعت فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم توزع وتنتشر فعلا إلا بعد تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور.

قانون التسجيل

* الموضوع الفرعي : أثر أسبقية التسجيل في المفاضلة بين عقدين :

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٠

- إذا كان الحكم قد أخذ بطعن الطاعنين بالدعوى البوليصة في عقد صادر من أحتهما لولديهما وارد على بعض ما بيع هما، وإعتبر في الوقت ذاته الإقرار بالدين والبيع الصادرين هما من هذه الأخت كانا بهير مقابل وأنهما صدرا في مرض موتها، فيكونان في حكم الوصية وينفذان في ثلث تركتها، ثم قدر هذه التركة بمبلغ معين وقسم ثلثه إلى قسمين قسم هو مقدار الثمن الوارد في عقد مشتري الأخوين للماكينات المبعة للولدين وقسم هو المكمل للثلث، وأجرى على العقد المحتوى على القسم الأول أحكام قانون التسجيل باعتبار أن تلك الماكينات صارت عقارا بحكم المادة الرابعة من القانون المدني "القديم"، وإعتبر أن المفاضلة بين عقد الأخوين وعقد الولدين هي بأسبقية التسجيل بحيث إذا سبق الولدان إلى تسجيل عقدهما كان للأخوين الحق في المطالبة بمبلغ الثمن باعتباره داخلاً في ثلث التركة فإن هذا الحكم لا يكون قد أخطأ.

- لا خطأ إذا إعتبر الحكم مناط الأفضلية بين عقدين واردين على عقار واحد وصادرين من مصرف واحد هو أسبقية التسجيل دون ثبوت التاريخ، كما لا خطأ في القول بأنه لا يكفي لإعتبار العقد مسجلاً تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقاً للمواد ٧، ١٠، ١٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ إذ في هذه الحالة فقط يحتاج بالحكم من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٥

المفاضلة بين عقدي بيع صادرين من مالك واحد بأسبقية التسجيل لا تكون إلا بين عقدين صحيحين.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦

تنص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشعة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير. وإذا جاء هذا النص أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ المقابل له خلواً مما يجيز إبطال الشهر إذ شابه تدليس أو تواطؤ فإن مفاد ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض هو إجراء المفاضلة عند تراحم المشتري في شأن عقار واحد على أساس الأسبقية في الشهر ولو نسب إلى المشتري الذي يادر الشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما

أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يطله. ولا يغير من ذلك أن يكون صاحب التسجيل اللاحق قد حصل على أسبقية في تقديم طلبية لجهة الشهر إذ أن مجرد الأسبقية في تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق. ولا يغير من هذا النظر القول بأن التسجيل السابق كان نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم التسجيل لصالحه وبين الموظف الذي أجراه بمصلحة الشهر العقاري بعدم مراعاته للمواعيد والإجراءات التي تقتضي بها المادة ٣٣ من قانون الشهر العقاري ذلك أن ما أنظمه هذا النص لا يعدو أن يكون تبياناً للقواعد الإدارية المحددة للإجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقاري إتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات انحرافات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد وإذا لم يرتب المشرع بطلان الشهر على مخالفته فإن الأفضلية تكون عند سبق تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق وليس لصاحب الطلب السابق أن صح ما يدعيه من أن هذه المخالفة كانت نتيجة غش أو تواطؤ سوى طلب التعويض يوجهه إلى موظف الشهر العقاري ومن تواطأ معه إذا كان لطلبه محل.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

مناط المفاضلة بين المشترين في حالة تراجمهم هو السبق في التسجيل فالأسبق تسجيلاً يفضل على سائر المشترين ولو كان مترافقاً مع البائع على الإضرار بحقوق الغير .

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥

المعرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحداً. فإذا كان الشاهد في الأوراق أن المطعون عليه الأول إشتري قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد إشتراها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بانيه وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبانيه من البائعين الأصليين، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءاً من هذه الأرض عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبانيه دون أن يسجل صحيفة التعديل، بينما سجل الطاعنان - المشترين الآخرين - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين، ومن ثم فإنه لا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية لدى التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين لإختلاف المتصرف في البيعين، وإنما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبانيه، وبين عقد الطاعنين لإتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليان، وإذا لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلا عقدهما، فإنهما يفضلان عليه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧

نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتبت على عدم الشهر ألا نشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول ولا تتغير لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير، مما مفاده أن الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل. وإذا جاء نص المادة التاسعة المشار إليه أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المقابل له، حلوا بما يميز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ فإن الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب إلى المشتري الذى يادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يطله.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أثر التسجيل فى نقل الملكية لا يترتب إلا على شهر العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق. وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى، وإذا كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ينظم الشهر العقارى قد أجاز بالمادتين ١٥، ١٧ تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورب التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها أنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، فإن ذلك إنما ورد على سبيل الإستثناء بقصد حماية أصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى، فلا يصح التوسع فيه أو القياس عليه فلم يقصد المشرع أن يقوم تسجيل الصحيفة فى هذه الأحوال مقام تسجيل العقود فى جميع ما يترتب على هذا التسجيل من آثار. وإذا كانت الفقرة "ب" من المادة ٩٤٨ من القانون المدنى صريحة فى النص على سقوط الحق فى الشفعة بعد معنى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وكان المقرر أن النص على سقوط حق إذا لم يستعمل فى معينة يجب إلزام حدوده فإن حق المطعون ضده الأول فى الشفعة لا يسقط بمضى أربعة أشهر على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بشأن عقد شراء الحصة المشفوع فيها .

الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى المفاضلة بأسبقية التسجيل هى أن يكون المتصرف واحداً وأن أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينصرف إلا إلى التصرف الذى طلب المحكمة بمصحته فيها وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن إشتري أطيان النزاع بعقد غير مسجل من المطعون عليه الأول الذى

إشترائها بدوره بعقد غير مسجل من المظنون عليهم من الثانية حتى الأخير. ثم أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من البائع له فحسب ومسجل صحتها ثم عاد من بعد وأضاف إلى طلبه هذا طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للبائع له من المظنون عليهم من الثانية إلى الأخيرة دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل المشتري من المذكورين عقدي شرائه منهم، ومن ثم فلا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى الطاعن وعقد البيع المسجلين لإختلاف المتصرف في البعين وإنما تكون المفاضلة بين طلبات الطاعن المعدلة وبين عقدي البيع المسجلين لإختلاف المتصرف فيها جميعاً وهم البائعون الأصليون، وإذا لم يسجل الطاعن صحيفة التعديل حال أن المشتري الآخر قد سجل عقده فإنه يفضل عليه.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٧

إن القضاء بصحة العقد غير المسجل باعتباره منشأاً لالتزامات شخصية بين المشتري والبائع له لا يناقض إداره كسب ناقل للملك في حق مشتري آخر سبقه بتسجيل عقده.

* الموضوع الفرعي : أثر التسجيل :

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩

التسجيل لا يمكن أن يوجد للعقد الصوري آثاراً قانونية لم تكن له، فيقف في مضمار المفاضلة مع عقد جدي صادر من نفس البائع ولو كان غير مسجل.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٢

التسجيل إنما يترتب أثره من تاريخ حصوله ولا يرتد إلى تاريخ سابق عليه. لإستناد الحكم إلى أن عقد البيع غير المسجل يعتبر معلقاً على شرط التسجيل بالنسبة إلى نقل الملكية، حتى إذا ما تحقق هذا الشرط إرتد أثره إلى تاريخ التسجيل - ذلك غير صحيح، لأن إرتداد أثر الشرط إلى الماضي إنما يصح حيث يكون التعليق على الشرط ناشئاً عن إرادة المتعاقدين، أما حيث يكون القانون قد أوجب إجراء معيناً ورتب عليه أثراً قانونياً فهذا الأثر لا يتحقق إلا بتمام الإجراء ولا ينسحب إلى الماضي. فإذا قضى الحكم بالشفعة بناء على مجاوزة أرض الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين " القبلى والشرقى مثلاً " بمقولة أن تسجيل الشفيع عقد شرائه الأرض الواقعة في الحد الشرقي يرتد أثره إلى تاريخ العقد فإنه يكون قد أخطأ

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٠

مشتري العقار يعقد غير مسجل ولو كان تاريخه ثابتاً قبل تاريخ العمل بقانون التسجيل ليس له حق الاحتجاج بعقده قبل الغير الذى قام بتسجيل عقده وحفظ حقه. أما ثبوت التاريخ وهو الذى نصت عليه المادة ١٤ من قانون التسجيل لكل ما يترتب عليه من أثر هو إعمال أحكام إنتقال الملكية السابقة على صدوره فيما بين المتعاقدين فقط دون الغير بعد أن جعلت المادة الأولى من هذا القانون إنتقال هذه الملكية مترقفاً على التسجيل سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠

إن تسجيل عريضة الدعوى التى يرفقها المتصرف إليه على المتصرف إثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عيني عقارى، والتأشير فى هامش هذا التسجيل بالحكم الذى يصدر فى الدعوى مقررأ حق المدعى فيها - ذلك من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار. والاحتجاج بأن هذا التسجيل قد وقع حايطاً لأن البائع لم يكن وقت حصوله قد كسب ملكية المبيع إذ هو لم يسجل عقد شرائه هذا العقار إلا بعد تسجيل عريضة الدعوى، مردود بأن البائع وقد كسب فعلاً ملكية العقار فإن التصرف الصادر منه للمتصرف إليه يكون قد صادف محلاً يرد عليه وملكية نقلها إليه، وتسجيل المشتري منه عريضة دعواه إثبات صحة التعاقد ظل يحميه ضد من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار حتى كسب البائع ملكيته وانتقلت إليه.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠

الأصل أن أثر التسجيل فى نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو الذى من شأنه تقرير هذه الحقوق وإن هذا الأثر لا يسحب إلى الماضى ولا يمتنع على ذلك بالمواد ٧، ١٠، ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لأن المواد المذكورة إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى إستحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة، فإنما أجازته على سبيل الإستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، وهو إستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه. وإذن فإذا كان الحكم وهو فى صدد المفاضلة بين أى المالكين أرض الشفع أو أرض المشتري تعود عليه منفعة أكثر أسقط اعتبار الشفع مالكاً لجزء من الأيطان التى يشفع بها

على أساس أن تسجيل الحكم الصادر بصحة التعاقد عنها لاحق لعقد المشتري الذي تولد عنه حق الشفعة فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع. ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم فى الدعوى.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

إذ قام النزاع بين المدعى الذى يطلب تثبيت ملكيته للأطيان محل الدعوى وبين المدعى عليه على أن البائعتين للمدعى لا تملكان البيع إليه بعد أن تخارجتا عن إستحقاقهما الذى منه القدر المبيع بمقتضى إقرار ثابت التاريخ صادر قبل العمل بقانون السجل، وتمسك المدعى بأن العقد الصادر له مسجل أما الإقرار المذكور فإنه غير مسجل، واعترض المدعى عليه بأن هذا العقد قد أقون بالتدليس والتواطؤ وبالعلم السابق بصور التخارج، فقررت المحكمة أنه مادام قد سجل عقد شرائها فإنه يصبح مالكا لها، فلا مخالفة فى ذلك للقانون، لأن قانون السجل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذى أقم الحكم لقضائه عليه لصدور العقد بعد العمل به قد قضى على سوء النية ونسخت أحكامه المادة ٢٧٠ من القانون المدنى القديم. ولا يقدح فى ذلك كون إقرار التخارج ثابت التاريخ قبل العمل بقانون السجل مادام هذا الإقرار ليس هو سند دعوى المدعى. كذلك لا جدوى من البحث فيما إذا كان إقرار التخارج المشار إليه شاملا جميع أطيان المقرتين أم مقصورا على بعضهما إذ لا يجوز الاحتجاج بهذا الإقرار على المشتري الذى حفظ حقوقه بالتسجيل.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

إن قانون السجل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لم يوجب تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر على إعتبار أنها لم تكن من العقود الواجب تسجيلها بمقتضى هذا القانون وإن كانت التصرفات الواجب شهرها وفقا للمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل إلى جانب العقود التصرفات الإدارية التى تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر إلا أن هذا القانون ليس له أثر رجعى فهو لا يسرى على القرارات السابقة عليه. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون عليه الأول فى الشفعة أقام قضاءه على ما ورد فى تقرير غير الدعوى من أن أطيان الشفع فى الحد القبلى من العقار المشفوع فيه ثابتة ملكيتها له بعقود مسجلة وأنه توجد قطعة أرض من طرح البحر فى الحد الشرقى سلمت إلى الشفع فى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٢ من مديرية الغربية بموجب

القرار الصادر منها في أول مايو سنة ١٩٤٢ وقيدت بتكليفه وبمدها غرباً القدر المشفوع فيه. فإن هذا الذي استند إليه الحكم في ثبوت جوار ملك الشفع من حدين لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الشفع قد عملك القدر الذي يحد العقار المشفوع فيه من الجهة الشرقية بقرار مديرية الغربية الصادر في الأول من مايو سنة ١٩٤٢ والذي يدل التأشير به في دفاتر المكلفة على صدور قرار سابق من وزير المالية بتوزيع أطيان طُرح البحر وفقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩

مضى كان الحكم قد قرر أن الطاعنين لم ينازعوا في أسبقية تسجيل عقد المطعون عليها الأولى، وأنه بذلك قد انتقلت إليها الملكية قانوناً. فإنه يعيب الحكم إغفاله الرد على ما دفع به الطاعنون من أن هذا العقد قد صدر بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليهما الثانية والثالث، لأن هذا التواطؤ يفرض ثبوته لا يحول دون انتقال الملكية بالتسجيل.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

إن المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إنما رتبنا على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم حصوله إذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم وفقاً للقانون، فلا يغني عن تسجيل صحيفة الدعوى تأشير المساحة عليها. وإذن فإنه يكون غير منتج ما تنهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إنه إذ قضى بتمتلك ملكية المطعون عليه للعقار موضوع النزاع قد أغفل أن المساحة أشرت على صحيفة دعوى صحة التعاقد التي رفعتها عن هذا العقار في تاريخ سابق على تسجيل عقد المطعون عليه متى كانت هي لم تسجل هذه الصحيفة إلا بعد أن سجل المطعون عليه عقد شرائه.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلاً عريضة دعوتهما بصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث في ١٩٤٦/١٢/٢٨ قبل أن يسجل الطاعن في ١٩٤٧/٦/١٥ الحكم الصادر له بصحة عقد البذل الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحتاج به الأخيران عملاً بالمادة ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضته دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما قد انتهى إلى نتيجة سليمة ولا يطله ما ينهه عليه الطاعن من تقارير خاطئة وردت بأسبابه.

الطنع رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥٣

لا تنتقل الملكية من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد شرائه وفقا لنص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولا يحول دون نقل الملكية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المشتري عالما بأن البائع له أو مورثه سبق أن تصرف في المبيع ذاته لمخر آخر لم يسجل عقده ما لم يثبت أن عقد المشتري الثاني المسجل هو عقد صوري ولا ينتج في إثبات هذه الصورية مجرد علم هذا المشتري وقت شرائه بالتصرف السابق غير المسجل الوارد على ذات المبيع.

الطنع رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

المبيع الصادر من المورث لا ينتقل إلى المشتري ملكية العقار المبيع إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه يبقى العقار على ملك المورث وانتقل إلى ورثته من بعده بسبب الإرث فإذا ما باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكية المبيع لانه يكون قد تلقاه من مالكين وسجل عقده وفقا للقانون فتكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقده - أما القول بأن لا تركة إلا بعد سداد الديون وأن شخص الوارث يهاير شخص مورثه فلا تأثير له على حكم انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل إذا باع مرة ثانية لمخر آخر وسجل هذا الأخير عقده تنتقل إليه الملكية وكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة إذا باع العين التي تلقاها بالمراث عن مورثه لمخر آخر وسجل هذا عقده ولم يكن المشتري من المورث قد سجل عقده فإن الملكية تنحصر للمشتري من الوارث دون المشتري من المورث - أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل قائما حق الدائنين في الطعن في هذا التصرف بما يخوهم القانون من حقوق في هذا الخصوص. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولى والثانية رغم صدور عقد بيع مسجل إلى المطعون عليه الثالث من الطاعنين وهم ورثة أحد وارثي نفس البائعين إلى المطعون عليهما الأولى والثانية دون أن يبين سببا صحيحا لاهدار هذا العقد الذي انتقلت بتسجيله ملكية المقدار المبيع إلى المطعون عليه الثالث فانه يكون قد خالف القانون معينا نقضه.

الطنع رقم ٢٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٤

متى كان قد ثبت للمحكمة أن البيع الصادر إلى المطعون عليه قد صدر في حقيقة الأمر وواقعة من المالك الحقيقي الموقع على العقد كضامن، وأن صدور البيع في الظاهر من آخرين إنما كان الباعث عليه أن

تكليف الأطيان المبيعة كان لا يزال وقت البيع باسم مورثهم، وكان قد ثبت للمحكمة كذلك أن عقد المطعون عليه قد سجل بينما أن عقد الطاعن الوارد على جزء من الأطيان المبيعة إلى المطعون عليه والصادر إلى الطاعن من نفس البائع لم يسجل، فإن الحكم إذ قضى للمطعون عليه بطلباته على أساس تفضيل عقده المسجل على عقد الطاعن غير المسجل لا يكون قد أخطأ ولا يعرض الحكم ما استطرد إليه تريدًا بعد ذلك من أن عقد الطاعن لم ينفذ بسبب إخلاله بما التزم به فيه ويكون غير منتج ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه قضى بفسخ هذا العقد دون أن تتحقق المحكمة من صدور تنبيه إليه بالوفاء بالتزاماته قبل طلب الفسخ، وكذلك يكون من غير المنتج ما يتمسك به الطاعن من سوء نية المطعون عليه بمقولة إنه كان يعلم وقت شرائه أن البائع إليه كان قد تصرف إلى الطاعن في كل أو بعض الأطيان المبيعة، ذلك أنه لا عبرة في هذا الخصوص بهذا العلم متى كان عقد المشتري الأول لم يسجل وبالتالي لم تنتقل به الملكية من البائع.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥

أساس المفاضلة بسبب أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من متصرف واحد. وإذن فمتى كان الحكم قد انتهى للأسباب التي أوردتها أن الأطيان موضوع الاستحقاق تطبيق على عقود تملك المستحقين تماما وأنها بقيت في حيازتهم منذ شرائهم وكانت في حيازة البائعين لهم من قبل، وأن العين الواردة في عقد الرهن الصادر إلى مورث المدعى عليهم في دعوى الاستحقاق لا تطابق العين موضوع النزاع، فإنه لا محل للنعي على الحكم بمقولة إنه أخفق تطبيق القانون إذ فضل عقود البيع على عقد الرهن السابق في التسجيل.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣

الغير سئ النية في معنى المادة ٢/١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ هو الذى كان يعلم أن البائع له غير مالك أو أن سند ملكيته مشوب بعيب يطله أو بما يوجب فسخه، أما من يتعامل مع بائع لم يثبت أنه سبق أن تصرف في العقار المبيع تصرفا انتقلت به الملكية فلا يعتبر سئ النية فى معنى المادة المذكورة لأنه يكون في هذه الحالة قد تعامل مع مالك حقيقى لا تشوب ملكيته شائبة ولو كان يعلم وقت تعاقدته معه أنه سبق أن باع نفس العقار لمشتري سابق لم يسجل عقده، ذلك أنه وفقا للمادة التاسعة من القانون المشار إليه يجب شهر جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى

الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن. فمن يتعامل مع بائع على أساس هذا القانون لا يصح إهدار أثر سبق تسجيل عقده أو عريضة دعواه استنادا إلى المادة ١٧/٢ من القانون المذكور

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٣

الملكية وفقا لأحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لا تنشأ ولا تزول ولا تنتقل بين الأحياء إلا بالتسجيل، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى مشتري ثان سجل عقده انتقلت إليه الملكية بغض النظر عن حسن نية البائع أو سوء نيته. ولا يؤثر في حق البائع في التصرف للمشتري الثانى أن يكون قد استصدر حكما بالتمن على المشتري الأول لأن قبض الثمن أو الحكم به إنما هو أثر من آثار الالتزامات الشخصية الناشئة عن العقد الذى لم يسجل ولا شأن له بالملكية وانتقالها الذى جعل القانون المناطق فيه للتسجيل وحده.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٥

البيع الصادر من المورث لا ينتقل ملكية المبيع إلى المشتري منه إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل عقد شرائه بقى العقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده بالإرث وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكيته، أما الإحتجاج بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد الديون، وأن شخص الوارث بغير شخص مورثه فلا محل لإجراء حكم التفاضل بين البيعين على اعتبار أنهما صادران من متصرف واحد فى حين أنهما صادران من شخصين مختلفين - هذا الإحتجاج لا تأثير له على حكم انتقال الملكية بالتسجيل وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الواجبة التطبيق على القعة الدعوى والنسبة من مقتضاها لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل يستطيع أن يبيع مرة ثانية لمشتري آخر تنتقل إليه الملكية بتسجيل عقده فكذلك الوارث الذى حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من إلتزامات فى حدود التركة يملك أن يتصرف فى العين التى يتلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر إذا لم يسجل المشتري من مورثه عقد شرائه وتنتقل الملكية إلى هذا المشتري الآخر بالتسجيل لبقائها حكما على ملك المورث أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ فى حق دائنى التركة فهو بحث آخر ويظل حق الدائنين قائما فى الطعن فى هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق فى هذا الخصوص كما يبقى لهم حق تتبع أعيان التركة استيفاء لديونهم وفقا لأحكام الشريعة الفراء الواجب تطبيقها فى هذا الخصوص عملا بالمادة ٥٤ من القانون المدنى القديم. وإذا فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قضى بصحة ونفاذ البيع الحاصل من مورث الطاعن الثالث إلى مورث المطعون عليهم رغم صدور عقدى

بيع مسجلين للطاعين الأولين من ورثه نفس البائع دون أن يبين مبياً قانونياً لإهدار هذين العقدين اللذين انتقلت بتسجيلهما ملكية المبيع إلى الطاعين الأولين ودون أن يبحث فيما إذا كانت تركه المورث البائع مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين مع اختلاف الحكم شرعاً في الحالتين بالنسبة إلى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٣٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥

جرى قضاء محكمة النفض على أنه وفقاً لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ إذ لم يتم تسجيل العقود التي من شأنها إنشاء حق الملكية أو حق عيني عقارى آخر فإن الملكية تظل على ذمة المتصرف فإذا هو تصرف فيها لشخص آخر بادر إلى تسجيل عقده خلصت له الملكية بمجرد هذا التسجيل، ولا محل للتحدى بسبق علم المتصرف إليه الآخر بحصول تصرف البائع لشخص آخر عن ذات العقار أو سوء نيته أو تواطئه مع البائع على حرمان المتصرف إليه الأول من الصفقة مادام أن المناط في نقل الملكية هو التسجيل بمجرد.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٦

البائع لا يمثل المشترى منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع. ومن ثم فلا يمكن أن يحاج المشترى بحكم صادر ضد البائع بأنه غير مالك للعين المبيعة في دعوى لم يختصم فيها هذا المشترى متى كان قد سجل عقد شرائه قبل صدور ذلك الحكم.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٦

توجه طلب تحديد أقدمية عضو النيابة إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب العام - غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٧

القضاء بشطب تسجيل المشترى لعقده قبل التأشير على هامش صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة تعاقد آخر صادر عن ذات الأطيان المبيعة والمسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المخكوم بشطبه هو قضاء سابق لأوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمشرى الآخر بصحة ونفاذ التعاقد، ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك فعلاً على هامش صحيفة تلك الدعوى وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أى حجية بالنسبة لتسجيل العقد.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٧

مضى كان عقدا البيع اللذان صدرا من بائع واحد قد وقعا في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وكان الحكم قد عول في إثبات علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة البتة بينه وبين البائع فإن الحكم يكون قاصر البيان لأن هذه العلاقة لا تقوم وحدها دليلا على واقعة العلم - ومع ذلك فإن علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتهما لا أثر لهما على التصرف الحاصل إليه إذا ما سجل العقد الصادر إليه قبل تسجيل العقد السابق. ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ لا يرتب أي أثر على علم المتصرف إليه الثاني بالتصرف السابق إذا سجل التصرف الثاني قبل تسجيل التصرف السابق وقد قضى هذا القانون على نظرية العلم وسوء النية في حق المتصرف إليه الثاني - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٨

يقضى القانون بأنه في حالة تراحم مشترين لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق في التسجيل. لمضى تبين أن أحد المشتريين المتراجحين قد رفع دعوى بصحة تعاقده وسجل عريضتها قبل تسجيل عقد المشتري الآخر ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فإن هذا الحكم يعتبر أسبق تسجيلا ويفضل عقد المشتري الآخر ولا محل بعد ذلك لإقحام المادة ١٤٦ من القانون المدني لإجراء حكمها على المشتري بهذا العقد المسجل باعتبار أنه خلف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد فيسرى عليه ذلك الحكم أو للبحث في أن علمه هذا كان مقرونا بعلمه بمحصول تنازل عن الحكم المذكور مما يجد من أثره لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يفتي في تحقيق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشروط في المادة ١٤٦ المشار إليها .

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٤/٣/١٩٥٨

مضى كان المشتري الثاني قد سجل عقد شرائه وطعن المشتري السابق الذي لم يسجل عقده بصدد العقد الثاني المسجل بطريق التواطؤ ورغبة من البائع في الرجوع عن البيع له تأسيسا على أن المشتري الثاني كان قد ولع كشاهد على عقده هو فأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الذي لا يتخير به وجه الرأي في الدعوى فإن ذلك لا يعيب الحكم بالقصور ذلك لأن توقيع المشتري الثاني كشاهد على العقد الذي لم يسجل لا يعتبر إقرارا منه بانتقال ملكية البيع إلى من صدر له ذلك العقد وإن صح هذا التوقيع دليلا على علم صاحبه بسبق التصرف إلى الغير فإنه لا يحول دون كسب ملكية المبيع بعد ذلك بمقتضى عقده الذي بادر إلى تسجيله فصح سندا لنقل الملكية إليه ولو كان في ذلك مترابطا مع بائعه

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

إذا كان البائع قد تصرف فى العقار المبيع إلى مشتري ثان وأقام كل من المشتريين دعوى بطلب صحة التعاقد عن البيع الصادر له وسجلت الصحيفتان فى يوم واحد وساعة واحدة ثم سجل كل منهما حكم صحة التعاقد الصادر له فإن السابق واللاحق فى التسجيل يتعين حتما بأسبقة الرقم فى تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إذ أن الشارع قد عنى بوضع نظام لطلبات تسجيل الخمرات ولم يترك الأمر فيه خض الصدفة نظرا لما يوجب على أسبقة التسجيل من أثر فى المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد. ذلك أنه بمقتضى القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا تنتقل الملكية من البائع للمشتري إلا بتسجيل التصرف المنشئ للملكية - وهو عقد البيع - فإذا لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المصروف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتعرف إليه. كما أن تسجيل حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذى يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لالتزام البائع بنقل الملكية وتسجيل صحيفة تلك الدعوى باعتبارها منطوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له بطلانه فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة - إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون - دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد باعتبارها من دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصول هذا التسجيل بحيث إنه متى تم الحكم له بطلانه فإن الحق الذى يقرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون. فإذا كان الحكم قد جانب هذا النظر وأهدر ما تمسك به المشتري الثانى من أسبقته فى تسجيل صحيفة دعواه بصحة التعاقد على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى رفعها المشتري الآخر وأشر بالحكم الصادر فيها فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٠

أوجبت المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيل جميع العقود التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره، ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل وإلى أن يتم هذا التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ويكون بالتالى هو الخصم فى كل دعوى تتعلق بالعقار، ولما كان الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالمادة ٥٢٢ مدنى قديم التى

تحكم هذا النزاع، وكان يبين من الوقائع التى أثبتتها الحكم المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعين على المطعون عليه الثانى الذى كان مالكا العقار والشريك الواجب إختصامه، وكان مجرد شراء المطعون عليه الأول حصصة المطعون عليه الثانى الإرثية فى هذا العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية إذ الملكية لا تنتقل إليه إلا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٩٦٢/٢/٨ بتاريخ

الغمرات التى قصدت المادة ١٤ من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ إلى إستثنائها من أحكامه متى كان تاريخها ثابتاً ثبوتاً رسمياً قبل العمل به، هى تلك الغمرات التى أوجب القانون المذكور تسجيلها ومن ثم فلا يدخل ضمن تلك الغمرات الإنذار الذى يوجهه البائع للمشتري بفسخ عقد البيع اليرم بينهما.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٤

مؤدى نص المادتين ٩، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائى بإلبات التعادل أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت ويكون للمدعى فى هذه الحالة الأخيرة أن يمتنع بمقفه على الغير ابتداء من اليوم الذى تم فيه تسجيل صحيفة الدعوى ويبنى على ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى والحكم فيها بصحة التعاقد - ولو كان نهائياً - دون التأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بل تبقى هذه الملكية للبائع وبالتالى يعتبر تصرفه إلى مشتري آخر صادراً من مالك. ولا يحول دون الحكم للأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدر حكم لصالحه بصحة تعاقد.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع، وأن العقد الذى لم يسجل لا يثنى إلا إلتزامات شخصية بين طرفيه. فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل إليه الملكية، ويبقى العقار على ملك المورث، وينتقل منه إلى ورثته. فإذا تصرف الوارث بالبائع بعد ذلك فى ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفاً صحيحاً وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد. وعلى ذلك فإن عقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحاً إلا أنه غير ناقل للملكية ولا تكون الأفضلية إلا بعد التسجيل ومع مراعاة أحكام شهر حق الإرث المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ سالف الذكر .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

إذا كان المشوى قد سجل عقده الذى شمل الأطنان موضوع عقد البذل المبرم بين البائع والطاعن قبل أن يسجل الطاعن صحيفة دعواه بصحة ونفاذ هذا العقد فإن ملكية هذه الأطنان تكون قد إنتقلت إلى المشوى من تاريخ تسجيل عقده ولم يعد بذلك بعقد البذل الصادر إلى الطاعن محل يرد عليه فإذا قضى الحكم المطعون فيه - فى هذه الحالة - برفض طلب صحة ونفاذ عقد البذل فإنه لا يكون مخالفاً للقانون. م ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

مفاد نصوص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشوى على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار تم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشوى الذى - تقرر بالحكم - حجة على من ترتب له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى فإذا كانت الطعون ضدها الأولى قد سجلت صحيفة دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من الطعون ضده الثانى قبل تسجيل عقد الطاعن الصادر إليه من ذات البائع فإنها لا تحتاج بهذا التسجيل الأخير ومن ثم فلم تنتقل الملكية به إلى الطاعن بالنسبة لها ولا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لها بصحة ونفاذ عقدها حتى إذا ما أضر بهذا الحكم وفق القانون كان حجة على الطاعن.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

ترتب المادة الثانية من القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ والتي تقابل المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على عدم تسجيل الأحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين، إنها لا تكون حجة على الغير، مما يفيد جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل. فالمشوى الذى كان قد رسا عليه المزاد ثم قضى بطلان حكم مرسى المزاد يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقاً فتزول عنه الملكية لتعود إلى البائع الأصلي للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التى تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه. وبعد حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين حجة على هؤلاء باعتبارهم خلفاء للمورث فى تركته.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٥٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٩

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشوى على البائع - على ما قضت به المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتب لهم على العقار المبيع حقوق عينية

بعد تسجيل تلك الصحيفة، سواء كانوا خصوماً في تلك الدعوى التي سجلت صحتها أو ظلوا بعيدين عنها.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٦

إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى إذ بين فى المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على الحقوق العينية العقارية ونص المادة السابعة عشرة على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المذعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ وتسجيل الدعوى أو التأشير بها فقد أفاد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفقها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذى يقرره الحكم المؤثر به فى هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف إليه لعدده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذى سجل صحيفة دعواه فى تاريخ سابق حتى إذا صدر الحكم وأشر به وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف إليه .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣

الرائى فى تسجيل التصرف لا يخرج عن طبيعته ولا يغير من تجزئه.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٧

لما كانت المادة ١٤ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد نصت على عدم سريانه على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به من أول يناير سنة ١٩٢٤ بل تظل هذه المحررات خاضعة من حيث الآثار التى تترتب عليها لأحكام القوانين التى كانت سارية عليها، وكان مقتضى أحكام البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ ، ٢٧٠ من القانون المدنى القديم أن عقد بيع العقار الذى لم يسجل يترتب عليه إنتقال الملكية بالنسبة للعاقدين ولن ينوب عنهما فإن ملكية العقار تنتقل من البائع إلى المشتري الذى لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقار فى ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالإرث إلى ورثته من بعده ويمنع عليهم مثله الإحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقده وإذا باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه فإن البيع يكون باطلاً ولا يكون من شأنه تسجيله تصحيح البطالان ولا يترتب عليه أثره فى نقل الملكية إلى المشتري من الورثة وقد تلقاها من غير مالكها. ولا محل للإحتجاج بأن مورثهم البائع بعقد غير مسجل كان يستطيع أن يبيع لمشتري آخر تنتقل إليه الملكية بالتسجيل وجعل بيع الورثة شيئاً يبيع مورثهم

مرة ثانية في إجراء حكم التفاضل بينه وبين المورث بعقد غير مسجل على اعتبار أنهما صادران من تصرف واحد وأن شخصية الوارث إمتداد لشخصية المورث.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨

— يترتب على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد — على مقتضى نص المادتين ٢/١٥، ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى — أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتب ثم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى.

— مفاد نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إجراء المفاضلة عند تراحم المشترين في شأن عقار واحد على أساس الأسبقية في الشهر طالما أن التعاقد حصل مع مالك واحد حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يطله، ولا يفر من ذلك وجود أسبقية لآخر في تقديم الطلب إلى جهة الشهر العقارى إذ أن مجرد الأسبقية في تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق، كما أنه لا يفر من هذا النظر عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها بالمادتين ٣٣ و ٣٤ من قانون تنظيم الشهر العقارى. ذلك أن ما إنتظمته هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يبدو أن يكون تبياناً للقواعد الإدارية المحددة للإجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقارى إتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات المحررات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد، فالتخطاب بهذه النصوص موجه إلى المختصين بمأموريات الشهر العقارى، وإذ لم يترتب المشرع بطلان الشهر على مخالفتها فإن الأفضلية تكون لمن سبق في تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٨

لا تستقل الملكية — في المواد العقارية — ولا الحقوق العينية الأخرى سواء بين المتعاقدين أم بالنسبة للغير إلا بالتسجيل. وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ولا يكون للمتصرف إليه في القسرة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها. فإذا كان الشاى أن المشترين من مصلحة الأملاك لم يسجلا عقدهما فإن العين محل التعاقد تكون باقية على ذمة المصلحة البائنة فإذا خصصت للمنفعة العامة فإن تخصيصها يكون قد ورد على مال من أموال الدولة وليس على مال مملوك لأحد الأفراد وبالتالي تصبح من الأموال العامة التى لا يجوز التصرف فيها.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٩

مؤدى نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن المشرع قد رسم للمدعى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من

آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالإخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج على من ترتب لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٩

لا يترتب على التسجيل أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله. وأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إخصاص بالشهر العقارى إذ أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية وترتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون، إنسحاب أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى " م ١٧ " إنما قصد حماية أصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحائفها ولم تقصد أن يترتب على مجرد تسجيل صحيفة الدعوى صحة التعاقد إنتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذى يقرر حق المدعى فيها .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٤

مؤدى نصوص المادتين الأولى والثانية من قانون التسجيل الوطنى المختلط رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وما تناوله المشرع فى المادتين ١٠ و ١٢ منهما بشأن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع المقدمة ضد العقود واجبة التسجيل، أنه يجب تسجيل صحيفة الدعوى إذا كان العقد لم يسجل أو التأشير على هامش تسجيل العقد إذا كان العقد قد سجل أو التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى إما فى ذيل التأشير بالدعوى إذا كانت صحيفتها قد أشر بها على هامش تسجيلها إذا كانت صحيفة الدعوى قد سجلت، وأن تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها فى الدعاوى المقدمة والتأشير بالحكم الصادر فيها يجعل الحق العيني حجة على من ترتب لهم حقوق - وذلك على سبيل الإستثناء - ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها لا من تاريخ التأشير بالحكم. ولما كانت المحكمة من هذا الاستثناء أن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع من شأنها أن تزيل أثر العقود واجبة التسجيل فنزول تبعاً لذلك الحقوق المترتبة عليها وكان هذا الإستثناء لا يؤتى أثره إلا بعد أن يصبح الحكم فى هذه الدعاوى نهائياً بما يوجب التأشير بمنطوقه فى ذيل التأشير بصحيفة الدعوى إذا كان آخر الأمر الأصلى قد سجل أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يسجل دون حاجة إلى التأشير بمنطوق الحكم الإبدائى أو صحيفة

الإستئناف المرفوع عنه بإعتبار أن هذا الإجراء لا طائل منه، فإن مؤدى ذلك هو تفسير المادة العاشرة من قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار إليهما على أساس أنه يكفي التأشير بالحكم النهائي وحده لعدم جدوى علم الغير بمراحل الدعوى الأخرى السابقة والتي تقضى بين هذا الإجراء وبين التأشير بصحيفة الدعوى على هامش سجل المحررات إذا كانت مسجلة أو تسجيلها إذا كانت لم تسجل إذ لا تأثير الحقوق الموزعة للغير إلا بالحكم النهائي. وقد رفع القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري اللمس بشأن هذه الحالة بأن نص صراحة بالمادة ١٦ منه على التأشير بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوده أو صحته أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع وذلك في ذيل التأشير بالدعوى إذا كان المحرر قد أشهر أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يشهر على النحو المبين بالمادة ١٥ من ذات القانون فأكد المشرع بذلك الشرط الذي يلزم الإستهانة المشار إليه للإفادة منه وهو التأشير بالحكم النهائي وحده.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٩

مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدني من تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك الموصى هي ملكية أو أى حق عيني آخر، أنه إذا كانت حصة الشريك الموصى هي ملكية عقار أو أى حق عيني آخر فإن هذا الشريك يكون ملزماً بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية أو الحق العيني إلى الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري، ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة في هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بعدم نفاذ التصرف الصادر إلى المطعون ضده الثاني إلى إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون ضده المذكور المسجل فإن ذلك الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان المطعون ضده الثاني بوصفه متصرفاً له والتصرف سعى النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة. ومن ثم يكون ما يبيحه الطاعن على الحكم من إغفال تحقيق طعنه على عقد المطعون ضده الثاني بالدعوى البوليصية لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣

إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى، يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت، وتسجيل الصحيفة يحفظ لأربع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله، بحيث أنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل الصحيفة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما صدر من مورده من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ، ومفاد ذلك أنه لا يكفى لإعتبار العقد مسجلاً لتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجة بالنسبة لتسجيل العقد.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣

مؤدى نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى، أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى. ولما كان الطاعن قد سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له، فإن الطاعن لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة وبالتالي فلا يجوز هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون، يكون حجة على المشتريين الآخرين.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٩

بيع العقار قبل أن يسجل، لا يزال من طبيعته نقل الملكية إذ ينشئ التزاماً بنقلها فى جانب البائع، وكل ما أحدثه قانون التسجيل ومن بعده قانون الشهر العقارى من تغيير لى أحكام البيع - وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة - هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح، أصبح مراخياً إلى ما بعد شهره، ولذلك يبقى البائع ملزماً بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري، كما يبقى المشتري ملزماً بإداء الثمن، إلى غير ذلك من الإلتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصورية عقد الطاعة على أقوال الشهود وقرائن الأحوال التي استخلصها من وقائع الدعوى وعناصرها وهي أدلة وقرائن تكفي لحمل النتيجة التي إنتهت إليها، فلا على الحكم أن هو لم يتحدث عن الشهادة الصادرة من الجمعية الزراعية - التي قدمتها الطاعة للتدليل على عدم صحة شهادة الشهود لأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعيب الحكم أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن إطمأن إليها ما دامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه، وما دام تقديرها عاصفاً لسلطة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢١

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع - على ما قضت به المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة، وإذا كان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القانوني عن المشتري في الدعوى للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه، أن محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة سائلة وبما له أصله الثابت في الأوراق أن الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هي ذات الطلبات الواردة بصحيفة إفتتاحها المسجلة، والتي طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لولديها، وأن ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر في دخول المطعون عليه الثاني فيها كوثى شرعى على ولديه المشتريين طالباً الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور، وهي ذات الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة عنه قبل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعة، لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٣

إذ كانت محكمة الموضوع قد إنتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن التصرف الصادر من المورث إلى بعض الطاعنين لم يكن منجزاً أو أنه يخفى وصية للأسباب السالفة التي أوردها ومنها الحكم الصادر في

الدعوى رقم ٨١ لسنة ١١ في المنصورة والذي قضى بإعتبار العقد الصادر من المورث إلى فريق من الطاعنين هو في حقيقته وصية فإنه لا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أى أثر فى تصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً ولا يحول دون الطعن فيه بأنه يخفى وصية.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٦

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على مقتضى نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى المعدل والتأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق المشوى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على كل من ترتب له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠

فى المواد القارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير إلا بالتسجيل، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف، ولا يكون للمتصرف إليه فى الفترة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها.

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠

الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو لسبب إلى المشوى الذى يبادر بالتسجيل التراطو مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يطله. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الطاعن وذهب إلى بطلان عقد البيع آنف الذكر الصادر له وبطلان تسجيل صحيفة دعواه وإجترأ الحكم فى ذلك بالقول بأن هناك تواطؤاً بين الطاعن والبايعين له ودون أن يشير الحكم فى تقريراته إلى أن العقد المذكور عقد صورى غير جدى لأن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى السبب.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨

لا يكفي مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لإعتبار العقد مسجلاً ما لم يصدر حكم بذلك ومؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة على أنه إذا ما صدر حكم وتأثر به على هامش تسجيل الصحيفة فإن تاريخه ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الصرف فى العقار ليس من شأنه أن ينقل الملكية إلى المتصرف له طالما أنه لم يسجل.

الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧
مفاد نص المادتين ١٥، ١٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشرى على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشرى الذى يقرره الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتب له عينه على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشرى الذى سجل صحيفة دعواه فى تاريخ سابق حتى إذا صدر الحكم وأشر به وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف إليه .

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٩١/١/١٧
مفاد ما أبان عنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى فى المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص فى الفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة منه على أنه يجب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشرى على البائع يثبت صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع العقار لم التأشير بمنطق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشرى حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

الطعن رقم ٣٥٦٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢١
المقرر أن مجرد تسجيل المشرى العقار عقده لا يكفى وحده لنقل ملكية المبيع له، إذ يشترط أن يكون البائع مالكاَ لذلك العقار حتى تنتقل ملكيته إلى المشرى .

الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨
النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن " يجب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى

أو التأخير بها، وفي فقرتها الثانية على أن يكون هذا الحق حجه على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التأخير أو التسجيل المشار إليها. يدل على أن التغير سبب النية في معنى الفقرة الثانية من تلك المادة هو الذي كان يعلم أن البائع له غير مالك أو أن سند ملكيته مشوب بعيب يبطله أو بما يوجب فساده. أما من تعامل مع بائع لم يثبت أنه سبق أن تصرف في العقار المبيع تصرفاً إنتقلت به الملكية فلا يعتبر سبب النية في معنى المادة المذكورة لأنه يكون في هذه الحالة قد تعامل مع مالك حقيقي لا تشوب ملكيته شائبة ولو كان يعلم وقت تعالده أنه سبق أن باع ذات العقار لمشتري سابق لم يسجل عقده.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٩

إن الشارع إنما قصد في قانون التسجيل تأخير نقل الملكية إلى أن يتم تسجيل العقد فليس التسجيل بمثابة شرط توفيقى ينسحب بتحقيقه أثر العقد إلى يوم تاريخه، ولذلك لا يعتبر المشتري مالِكاً إلا من يوم تسجيل عقد شرائه. فإذا حصل دائن على إختصاصه بعقار إشتهر مدينه بعقد ثابت التاريخ ولكنه لم يسجل فليس له أن يحتج بهذا الإختصاص على من إشتري العقار بعد ذلك من المدين وسجل عقده إذ أن الإختصاص يكون في هذه الحالة قد أوقع والعقار غير مملوك للمدين.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٣

— أن الملكية لا تنقل بالتسجيل وحده، وإنما هي تطل بأمرين : أحدهما أصلي وأساس وهو العقد الصحيح النافذ للملكية، ولانتهما تبعي ومكمل، وهو التسجيل. فإذا إنعدم الأصل فلا ينشأ عنه المكمل. وإذن فالعقد الصوري المبني على الغش والتدليس لا يصححها التسجيل .

— أن القانون لا يمنع المشتري الذي لم يسجل عقده من أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل، لأنه بوصف كونه دائناً للبائع في الإلتزامات الشخصية المأتية على عقد البيع، وأهمها الإلتزام بنقل الملكية، يكون من حقه التمسك بتلك الصورية لإزالة العقبة القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده. فمن يرفع الدعوى بصحة التعاقد له أن يضمها طلب بطلان العقد المسجل من قبل مصلحة غيره لكي يخلص له طريق نقل الملكية بتسجيل الحكم الذي يصدر له بصحة التعاقد .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٥

العقد الصوري يعتبر غير موجود قانوناً ولو سجل. فإذا طلب مشر بعقد غير مسجل الحكم على البائع بصحة التعاقد وإبطال البيع الآخر الذي سجل عقده وإعتبره كأن لم يكن لصوريته المطلقة لفضت له المحكمة بذلك بناء على ما ثبت لها من صورية العقد المسجل فإنها لا تكون قد أعطت ولو كان العقد المرئى غير ثابت التاريخ وكان تاريخه الحقيقي لاحقاً لتاريخ العقد المسجل .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٣

إذا حصلت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن صاحب العقد المسجل لم يدفع ثمناً للأطيان المدعى شراؤها بتقضى هذا العقد إذ هو قد أقر صراحة في ورقة أخرى حررت في تاريخ العقد بأن هذا البيع كان مقابل ضمانه البائع في دين عليه وأنه عند فك الضمان ترد الأطيان إليه، ثم إنه لم يدفع الدين كما زعم، وانتهت المحكمة من ذلك إلى اعتبار العقد عقد ضمان، لا عقد بيع، وقدمت عليه العقد الصادر ببيع الأطيان ذاتها إلى شخص آخر في تاريخ لاحق رغم كونه غير مسجل وغير ثابت التاريخ لأنها لا تكون قد أخطأت. إذ أن الوقائع والظروف التي اعتمدت عليها في إسطهار حقيقة قصد المتعاقدين من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، مما لا سبيل معه إلى الجدل فيها أمام محكمة النقض. ثم إنه ما دامت المحكمة قد اعتبرت العقد المسجل غير ناقل للملكية فلا يصح النفي عليها بأنها أخطأت في تطبيق قانون التسجيل إذ فضلت عليه العقد غير المسجل .

الطعن رقم ٨١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٤

إنه وإن تكن دعوى صحة التوقيع لا يتعرض فيها القاضي لذات التصرف موضوع الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه، ولا ينصب الحكم الصادر فيها إلا على التوقيع فقط، إلا أن تسجيل الحكم الصادر بصحة توقيع البائع على عقد بيع عرلى ينقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري المحكوم له بصحة التوقيع ويجعله هو المالك في حق كل أحد. فإن كان البائع، الذي صدر الحكم بصحة توقيعهم وأثبت عليه أنه لم يدفع دعوى صحة التوقيع بأى دفع، يظعن على العقد بأنه قد حصل العدول عنه بعد صدوره فيجب عليه، لكي يكون هذا العدول حجة على من ترتب لهم حقوق عينيه على المبيع، أن يرفع - طبقاً للمادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ - دعوى بالفسخ وسجلها أو يؤشر بها على هامش تسجيل الحكم بصحة التوقيع، فإن هو فرط ولم يفعل وكان المحكوم له قد سجل الحكم الصادر بصحة التوقيع، ثم تصرف هذا المحكوم له في المبيع وسجل المشتري منه عقده، فإن التسجيل ينقل الملكية إلى هذا المشتري في حق البائع الأول المحكوم عليه بصحة توقيعهم هو كذلك. وهذا حتى على فرض سوء نية المشتري الأخير، لأن حالته هي كحالة المشتري الثاني الذي إشرى وسجل عقده وهو يعلم سبق تصرف البائع في العقار بعقد لم يسجل. وحالة ذلك الشخص هي كحالة المشتري الأول صاحب العقد غير المسجل. والحكم في كلتا الحالتين يجب أن يكون واحداً وهو أنه لا ينتج على صاحب العقد المسجل الذي إنتقلت إليه الملكية فعلاً بالتسجيل بدعوى سوء النية - تلك الدعوى التي جاء قانون

التسجيل المذكور قاضياً عليها وبناء على ذلك يكون الحكم برفض دعوى الملكية التى أقامها المشتري الأخير على البائع الأول مخالفاً للقانون نصاً نقتضيه .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٥

إن دعوى إستحقاق العقار المتزوجة ملكيه هي دعوى أساسها الملكية، فليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن يطلب الحكم بإسحقاقه إياه. ولا يصح له أن يمتنع على تازع الملكية بعقد شرائه الذى لم يسجل، بمقولة إنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائته الشخصى المعتر علفاً عاماً له .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٨

إذا كان عقد بيع حصه فى ملكية طحين قد نص فيه على أن البيع وقع على هذه الحصه فى الآله كما إشرى، كما نص فيه على نصيب المشتري فيها بعد تثبيتها مقابل دفعه ما يوازى هذا النصيب فى نفقات تثبيتها، فإن البائع متى ثبت الآله يكون قد فعل ذلك لنفسه ولشريكه معاً، وإذا كانت هذه الآله قد صارت بعد تثبيتها عقاراً فهذا العقار يكون لهما كليهما لا لواحد منهما دون الآخر، وحق كل منهما لنصيبه فى هذا العقار يستمر فى ثبوته أن يكون العقد الذى تضمن إتفاقيهما قد سجل أو لم يسجل، إذ هذا العقد ليس هو المنشئ لهذا الحق المقارى بل الذى أنشأه هو الفعل الذى صار به المنقول عقاراً .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٨

الأصل أن أثر التسجيل لا يوجب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيى عقارى آخر أو نلله أو تغييره أو زواله، أو الذى من شأنه تقرير هذه الحقوق، وأن هذا الأثر لا ينسحب على الماضى. غير أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ " المادة ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى " أجازت إستثناء تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو لسخنهما أو إلغائها أو الرجوع فيها، ودعاوى إستحقاق الحقوق العينية المقارية. وأجازت المادة ١٠ من هذا القانون " المادة ١٦ من قانون تنظيم الشهر العقارى " إستثناء التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر لى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها. ورتبت المادة ١٢ منه " المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى " على سبيل الإستثناء أيضاً إسحاح أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة من ناحية صيرورته حجة على من يوجب لهم حقوق عينية على العقار أو ديون عقارية منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى. ومعنى كان ذلك كذلك وجب أن يكون الإستثناء من الأصل مقصوراً على ما إستثنى .

و إذ كانت دعوى صحة التوقيع، سواء كان سندها قانون المرافعات أو القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لا تعدل أن تكون وسيلة لإعتبار التوقيع على العقد مصدقاً عليه تقييداً لتسجيله، والحكم الصادر فيها

لا يعدو أن يقوم مقام تصديق الموظف المختص على التوقيع - ذلك التصديق الذى أوجبت المادة ٦ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ إجراءه قبل التسجيل، فهى - وتلك طبيعتها - دعوى شخصية لا تندرج ضمن الدعاوى العينية العقارية التى نصت عليها المادة السابعة من القانون المذكور، ولا تأخذ حكمها. ولكن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار دعوى صحة العقد - بحكم أنها دعوى إستحقاق مآلاً من قبل دعاوى الإستحقاق النصوص عليها فى المادة السابعة، فإن القول بوحدة الأساس القانونى لهذه الدعوى ولدعوى صحة التوقيع، وإن صلح مبرراً للتسوية بينهما فى جعل الحكم الصادر فيهما أداة صالحة لتسجيل العقد وما يوتب عليه من أثر أصلي، لا يبرر التسوية بينهما فى أثر إستثنائى منوط بطبيعة دعوى صحة العقد دون دعوى صحة التوقيع .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣

إذا كان الحكم قد فضل التسجيل السابق لدائن البائع على التسجيل اللاحق للمشتري منه على أساس أن الدائن لم يكن علماً بسبق البيع إلى المشتري فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق المادة ٢٧٠ من القانون المدنى وإذا كان قد رتب على إنتفاء علم الدائن إنتفاء نية الإضرار بالمشتري فليس فى ذلك ما يفيد أنه قال بأن سوء النية فى معنى المادة المذكورة إنما هو نية الإضرار .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٧

إن تمسك مشرى العقار بأن العقد المسجل الصادر من البائع لمشى آخر قد داخله الغش والتواطؤ لا يجدى، إذ العبرة فى المفاضلة بينهما بعد صدور قانون التسجيل هى بأسبقية التسجيل .

* الموضوع الفرعى : أثر صدور قانون التسجيل :

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥

بين القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى فى المادة الخامسة عشر منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد، ونص فى مادته السابعة عشر على أنه يتوجب على تسجيل صحف هذه الدعاوى أن حق المدعى إذا تقرر بحكم يؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك رتب المشرع تقرير هذه الآثار على تسجيل الصحيفة، وإذا كان الثابت من الأوراق أن صحيفة دعوى صحة التعاقد التى رفعها المطعون ضده الأول على مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث، لم تسجل بعد وأن ما ورد بها من تأثيرات بشأن قيدها وتاريخ تقديمها وختمها بخاتم الصلاحية للشهر لا يعدو أن يكون إجراءات تهديدية باشرها صاحب الشأن فى مأمورية الشهر العقارى عملاً بالمواد ٢٠ وما بعدها من القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٤٦ وليس في الأوراق ما يفيد تقديم الصحيفة إلى مكتب الشهر العقاري لإتخاذ إجراءات التسجيل التي تبدأ بتقديم اخر المضمون بخاتم ،، صالح للشهر ،، بعد توقيعه إلى مكتب الشهر العقاري المختص حيث يثبت في دفتر الشهر بأرقام متتابعة وفقاً لتواريخ وساعات تقديم اخرات إليه هو ، ويؤشر عليه أى على اخر بما يفيد شهره وفق أحكام المادتين ٢٩، ٣٢ من القانون المذكور . وكان الحكم المطعون قد خالف هذا النظر واعتبر أن بيانات القيد في دفتر مشروعات اخرات بمأمورية الشهر العقاري التي تفيد تقديم مشروع صحيفة الدعوى لها في ٨ مارس ١٩٩٦ هي بيانات التسجيل الذي سوتد إلى تاريخه حجية من رفع الدعوى قبل من ترتبت لهم على القار حقوق عينية مع أنها بيانات عن إجراءات تمهيدية لا تعد من قبيل الشهر على نحو ما سلف بيانه، ورتب على ذلك إهدار التسجيل الحاصل للطاعن في ٩٣ من مارس المذكور ولغى بصحة عقد بيع صدر من الساتع عن مساحة من الأرض خرجت من ملكه وبات نقل ملكيتها بوجه إلى المشتري مستحيلاً لأنه يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٢٧ رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢١

- أن المادة ١٤ من قانون التسجيل قد نصت على عدم سريانه على اخرات التي ثبت تاريخها رسمياً قبل تاريخ العمل به - وهو أول يناير سنة ١٩٢٤ ، بل هذه اخرات تبقى خاضعة من حيث الآثار التي توجب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها .

- قانون التسجيل هو قانون خاص بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بتسجيل العقود الماددة على الملكية والحقوق العينية الأخرى غير الوهون والإميازات والإختصاصات. يبدل على ذلك عنوانه ويبدل عليه كذلك ما جاء في المادة الأولى مؤكداً لضمون هذا العنوان من وجوب مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الإمياز والرهن العقاري والإختصاصات العقارية .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢٧ رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٠

لا حرج على المحكمة في أن تحيل الدعوى إلى التحقيق للاستدلال على ثبوت التاريخ لعقد بولاة أحد جهوده قبل العمل بقانون التسجيل ما دام التماسك به ضده لم ينكر توقيع هذا الشاهد المتوفى بل قرر أنه يجهل ذلك .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إن الشارع في القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد رفع تسجيل العقد الناقل للملكية فوق مستوى الدور الذي كان يؤديه من قبل، فجعل له من الأثر ما لم يكن له في ظل القانون المدني، إذ اعتبره هو ذاته الناقل للملكية - لا يمنع من ذلك سوء نية المتصرف أو توطؤه مع المتصرف إليه إضراراً بصاحب عقد آخر ناقل

للملكية أو مقرر لها. ولقد أشار في المذكرة الإيضاحية إلى أنه يريد أن لا يجعل من سوء نية المتصرف إليه أو توافئه سبباً يفسد عليه تسجيله تأسيساً على حسن النية الواجب توافره في المعاملات أو على مقتضيات العدالة، إكتفاء بحق المتضرر في الرجوع على من أضر به بالتعرض عن الضرر الذي لحقه ومن جهة أخرى يستفاد من المادة الثانية من ذلك القانون أن الشارع وإن كان قد إسجى للعقود المقررة أثرها السابق في تقرير الملكية، فيما بين المتعاقدين وبالنسبة إلى الغير بالتسجيل، فإنه أبقي تسجيلها أقل خطراً من تسجيل العقود الناقلة، إذ إشرط لكي ينتج التسجيل أثره أن لا يكون العقد المقرر قد لابسه التدليس و من مقتضى هذه التفرقة التي أرادها القانون بين العقود الناقلة للملكية وغيرها من الحقوق العينية وبين العقود المقررة لهذه الحقوق أنه في مقام المفاضلة بين عقد ناقل وآخر مقرر يفضل العقد الناقل بتسجيله دون اعتبار لسوء نية صاحبه أو توافئه مع المتصرف .

*** الموضوع الفرعي : للتصرفات المنشئة للحقوق العينية :**

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨

مؤدى ما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من القانون ١٨ سنة ١٩٢٣ أن كل حكم يقرر ملكاً أو حقاً عينياً سواء كان نقلاً أو إنشاء أو تغييراً يجب تسجيله كما أن كل حكم يقرر فسخاً أو بطلاناً أو إلغاء يستند إلى تاريخ العقد المحكوم بفسخه أو بطلانه أو إغاله يجب تسجيله كذلك، ومن ثم تكون الأحكام الصادرة بفسخ وجب حتماً بحكم القانون أو وقع نتيجة لشرط فاسخ صريح أو ضمني، واجبة التسجيل باعتبار أنها أحكام مقررة وعلى ذلك فإذا كان فسخ عقد البيع المسجل الصادر من مورث الطاعين إلى الملعون ضده الثاني قد قضى به ضمناً في الحكم الصادر برفض دعوى البائع بالمطالبة بباقي الثمن وكان هذا الحكم لم يسجل فإن المبيع يبقى في ملكية المشتري ولا تعود ملكيته للبائع.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

إن القانون المدني حتى صدور قانون التسجيل فى سنة ١٩٢٣ لم يكن يشترط تسجيل ما عدا عقود القسمة من السندات المقررة للحقوق العينية.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ توجب تسجيل " العقود والأحكام المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية العقارية الأخرى المشار إليها في المادة السابقة بما فيها القسمة العقارية "، وإلا فلا تكون حجة على الغير. والنص بإطلاقه على هذه الصورة يسرى على كل قسمة عقارية بصرف النظر عن مصدر ملكية الشركاء، ومن ثم كان سارياً على القسمة في العقار الآيل بطريق الإرث .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٦

إن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وإن كان قد سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق العينية العقارية وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها جميعاً، فإنه قد فرق بين النوعين في أثر عدم التسجيل، فرتب على عدم تسجيل التصرفات الإنشائية أن الحقوق التي ترمى إلى إنشائها أو نقلها أو تغييرها أو زوالها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول، لا بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة إلى غيرهم؛ بخلاف التصرفات الإقرارية فإنه رتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون حجة على الغير مما يبيد جواز الإحتجاج بها بين المتعاقدين بلا حاجة إلى التسجيل. وفيصل النقرة بين النوعين في هذا الصدد أن التصرف الإنشائي عمل يوجد به مدلوله ابتداءً، أما التصرف الإقراري فليس إلا إخباراً بحق أوجده سبب سابق .

فإذا كان الإقرار الذي احتواه عقد القسمة إنما هو إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها، فإنه يكون حجة على المقر بلا حاجة إلى تسجيله. ولا يفر من طبيعة الإقرار بالملكية ذكر سند الملكية السابق فيه .

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١/٢٣/١٩٤٧

إن المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ توجب تسجيل كل عقد منشئ لحق عيني عقاري، وتضمن على أنه يوجب على عدم التسجيل عدم نشوء الحق. ولما كان تسجيل العقد هو بمحكم المادة ٦٢٩ من القانون المدني نسخ صورة ما به حرفياً، فإن مجرد الإشارة في العقد المسجل إلى محرر آخر لم يسجل لا تسحب تسجيل العقد المسجل على ما لم يرد فيه ذاته .

فإذا كان الحكم قد أقيم على أنه ليس من الضروري لوجب حق الارتفاق لأرض على أرض أن ينطق عليه في العقد النهائي المسجل، بل يكفي أن يحصل الاتفاق عليه في عقد ابتدائي صدر بإعتماده قرار من المجلس الحسبي، ولو لم يسجل هذا العقد، متى كانت هناك إشارة في العقد النهائي إلى أنه أبرم تطبيقاً للعقد الابتدائي، فإنه يكون مخالفاً للقانون .

° الموضوع الفرعي : السجل العيني :

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٨٧

يبدل نص المادة ٣٥ من قانون السجل العيني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه إذا تم النشر بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي لبثت سجلها في السجل العيني وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون السجل العيني في خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً - يكون حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية

على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعوى وأن الأحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقاري ينسحب عليها قانون السجل العيني بأثر رجعي ويتعين التأشير بها في خلال خمس سنوات من وقت العمل بالقانون الأخير .

*** الموضوع الفرعي : الغير في حكم المادة ٢ من قانون التسجيل :**

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧
يعتبر من الغير في حكم المادة الثانية من قانون التسجيل صاحب التصرف المسجل حسنت نيته أم مساءت وإذا نال القسمة غير المسجلة لا تكون بأى حال حجة على من صدر له تصرف مسجل .

*** الموضوع الفرعي : إيداع أصل العقد :**

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣
إن نظام إيداع أصل العقد لم يقرر ويعمل به إلا فى عهد قانون التسجيل الجديد فقد صار الأصل هو الذى يحفظ بمكتب الشهر العقارى ويعطى لأصحاب الشأن صور فوتوغرافية من هذا الأصل.

*** الموضوع الفرعي : طبيعة نظام التسجيل :**

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨
التسجيل طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى هو نظام شخصى يجرى وفقاً للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة فى ذاته، فهو لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التى أوجبت المادة ٢٢ من القانون اشتمال طلبات الشهر عليها ومنها البيانات الخاصة بالتكليف إذا كان موضوع الحظر يقضى بغيره فى دلائره والبيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق إنتقال الملكية أو الحق العيني فيه، ورقم وتاريخ شهر عقد التملك أن كان قد شهد والأوراق المؤيدة للبيانات المذكورة، فإذا ما قامت مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني فى حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها وانتهت بعد التحقيق من صحتها إلى إجراء شهر الحظر فإنها تكون قد أدت واجبها طبقاً للقانون، ولو لم يوثق على هذا التسجيل إنتقال الحق إلى طالب الشهر لعب في سند الملكية أو لكون المتصرف غير مالك للمحق المتصرف فيه طالما

أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب اللاحق بسند التملك أو تشير إلى وقوع تصرف سابق على ذات الحق محل الشهر.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التسجيل طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري هو نظام شخصي يجري وفقاً للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجبت المادة ٢٢ من هذا القانون إشتمال طلبات الشهر عليها ومنها البيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني إليه، ومتى قامت مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها فلا مسئولية عليها بأن هي تعتمد هذه البيانات وتلك الأوراق وقامت بشهر الحظر إستانداً إليها ولو لم يوجب على هذا التسجيل انتقال الحق إلى طلب الشهر لعب في سند الملكية أو لكون المصرف غير مالك للحق للمصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب المانع من انتقال الحق.

*** الموضوع الفرعي : قانون التسجيل نسخ ما قبله من قواعد قانونية :**

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٢
لا يجوز التحدي بعبارة سوء النية أو حسنها أو العلم أو عدم العلم المشار إليهما بالمادة ٢٧٠ وغيرها من مواد القانون المدني، لأن هذه المادة مؤسسة على مبدأ القانون المدني الذي كان يرتب نقل ملكية المبيع بين المتعاقدين على مجرد الإيجاب والقبول. وهذا المبدأ قد قضت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون التسجيل قضاءً نهائياً، كما نصت المادة ١٦ من هذا القانون على إلغاء كل نص يخالفه، وإذاً فتلصق المادة >٢٧٠< قد نسخها قانون التسجيل ولم يعد حكمها بالياً .

*** الموضوع الفرعي : قانون التوثيق بالنسبة للأجانب :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤
إن ما جاء بالذكره الإيضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من أنه " ... قد كان مقضى توحيد جهات التوثيق أن تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التي تتولى توثيق جميع المعاملات أيضاً كانت ... وهذه المكاتب توثق المعاملات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين إلا

أنه بالنسبة إلى الأجانب يكون لهم الخيار فى توثيق محركاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية طبقاً لقواعد القانون الدولى ... " وما أورده تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب عن ذات القانون من أنه " ... يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغى أقلام التوثيق بالحاكم الوطنية والمختلفة وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها والدلائل والوثائق المتعلقة بها ... أما المحركات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق إذ يجب أن تختص جهة واحدة بعد إلغاء الحاكم المختلطة بالتوثيق لغير المسلمين فى محركات أحوالهم الشخصية التى يتطلب القانون حالاً أو مستقبلاً توثيقها، مع عدم حرمان الأجانب من حقهم فى توثيق هذه المحركات أمام جهاتهم القنصلية طبقاً للقواعد العامة فى القانون الدولى الخاص ... " ما جاء بهذا التقرير وتلك المذكورة لا يعدو أن يكون إفصاحاً من المشروع عن إرادته فى توحيد جهات التوثيق التى كانت متفرقة، وحرصاً منه فى ذات الوقت على استمرار تطبيق قواعد القانون الدولى الخاص بالنسبة لمحركات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب، دون أن تكون هناك أدنى صلة لذلك بمسألة الإمتيازات الأجنبية أو فترة الإنتقال التى صاحبت إلغائها.

*** الموضوع الفرعى : منط المفاضلة بين محركات مشهورة فى يوم واحد :**

الظعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١

إذ تقتضى المواد ٢٥ و ٢٨ و ٣١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى بأن كلاً من طلبات التسجيل ومشروعات المحركات والمحركات تثبت فى دفاتر تعد لذلك بمأموريات ومكاتب الشهر العقارى حسب تواريخ وساعات تقديمها فإن فى ذلك ما يفيد أن السابق واللاحق فى التسجيل يعين حتماً أن هما فى يوم واحد - بأسبقية رقم التسجيل فى دفتر الشهر. وقد عنى المشرع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه غرض الصدفة نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر فى المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد، ذلك أن مژدى نصوص المواد ٩، ١٥، ١٧ من القانون المذكور أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائى بإثبات التعادل أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت. وتسجيل هذه الصحيفة يحفظ لأربابها حقوقه من تاريخ حصوله حتى إذا ما حكم له بطلباته فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأسر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ.

*** الموضوع الفرعي : وجوب تسجيل عقد تصحيح البيع :**

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣

التماثل على تصحيح حدود العقار المبيع ورقمه هو تعديل للبيع في جوهره، حكمه حكم العقد الأصلي نفسه من حيث إنه يجب أن يسجل لمؤتب عليه آثاره القانونية " من حيث إنتقال الملكية ". فالحكم الذى يسحب تسجيل عقد البيع على عقد التصحيح المحرر بعده ويجعل أساس الأسبقية فى التسجيل تاريخ تسجيل ذلك العقد يكون مغلطاً فى تطبيق القانون

قانون الطوارئ

• الموضوع الفرعي : الأحكام العرفية :

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ إنما يرمى إلى حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه إليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو بطبيعتها إلى سرعة البت في الأمور حفظاً على سلامة البلاد وأمنها - وهذه الحماية تحدد بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها فإذا استغلت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية غرضها وهى فى مأمّن من كل طعن فإن الحماية تقف عند هذا الحد فلا تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة. فإذا كان الواقع فى الدعوى أن التصرف الذى اتخذته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية - هو أن وزير التموين بمقتضى السلطة المخولة له من الحاكم العسكري أصدر قراراً بالاستيلاء لدى الطاعن على "دهية" برصاص مدحج بها، وكان الثابت أن الطاعن قد رشح لهذا القرار فلم ينازع فى أسبابه ومبرراته أو فى مدى ملائمته للمنفعة العامة أو الضرر الناجم عنه بل أذعن له ولم يحس به بالطعن مباشرة بطلب إلغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه - فإن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية تكون قد استغلت غرضها عند هذا الحد وأفادت من الحماية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض - ولما كانت دعوى الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة عن تصرفاتها اللاحقة على صدور القرار العسكري المشار إليه باعتبارها الجهة المستفيدة منه بأن أسس طلب التعويض عما نسب إليه من تقصير موظفيها فى المحافظة على "الدهية" وأدواتها حال إنشاعهم بسكنها مما أدى إلى تلفها - فإن دعواه على هذه الصورة لما لا ينطبق عليها المرسوم بقانون السالف الذكر.

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

الذى يبدو من نص المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومقصود الشارع منه أن ما حرم الطعن فيه أمام القضاء إنما هى تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها التى تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية، أما الاجراءات التى اتخذت تنفيذاً لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم المذكور لا يحميها. وإذاً فهو لا ينطبق على الدعوى المؤسسة على أن وزارة التموين وهى بسبيل تنفيذ القوانين والأوامر العسكرية الخاصة بتنظيم إنتاج المنسوجات وتوزيع الغزل اللازم لإنشائها

قد خالفت هذه القوانين والأوامر. فإذا قضت المحكمة في هذه الدعوى بعدم الإختصاص كان لنقضها خطأً وصح الطعن فيه .

*** الموضوع الفرعي : الأمر العسكري :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢١

الدعوى المرفوعة بطلب قيمة بضاعة كان قد صدر أمر عسكري بالإستيلاء عليها تلاه أمر عسكري بإلغائه والإفراج عن البضاعة لا سبيل للإحتجاج بالرسوم بقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ في عدم قبولها متى كان أساس الدعوى هو أنه يفرض صحة الأمر العسكري الصادر بالإفراج عن البضاعة إلا أن هذه البضاعة لم يعد لها وجود إذ إستهلكت وعرض على صاحبها تسلم بديل عنها ومن ثم وجب القضاء بقيمتها تنفيذاً لقرار لجنة تقدير التعويضات، ذلك لأن هذا الإدعاء بعيد عن متناول المرسوم بقانون سالف الذكر. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البضاعة المسولى عليها لما تزال موجودة بمخازن شركة الإستيداع وأنه لما صدر أمر بالإفراج عنها حرر كتاب لملكها بأن يتسلمها من محل إيداعها لرفض فإن لم يزل هذا الذى أثبتته الحكم ما يوجب القضاء برفض دعوى صاحب البضاعة.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٩

القول بأن نشرجات الحرب لم تفسخ العقود المبرمة مع رعايا الريح الألماني التي لم تنفذ بعد وإنما قصدت وقف تنفيذها مؤقتاً مع الإبقاء على كيانها ليس له سند يؤيده، إذا جاءت عبارات الأوامر العسكرية بـ ٦ سنة ١٩٣٩، ١٥٨ لسنة ١٩٤١ في حظر تنفيذ هذه العقود مطلقة غير موقوتة، وما كانت طبيعة الحرب لدعوى إلى التوقيت بأجل طال أو قصر وليس في عرف القانون الدولي ما ينهض هذا النظر.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٨

إن الأمر العسكري رقم ٣١٥ - على حسب ما جاء في عنوانه - قد وضع لتنظيم العلاقات بين المجرمين والمستأجرين للأماكن. وقد جاءت نصوص هذا الأمر موضحة المقصود من كلمة " الأماكن " . فنصت المادة الأولى منه على أنه " تسرى أحكام هذا الأمر على الأماكن وأجزاء الأماكن على إختلاف أنواعها الموزعة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة ... " ثم بينت المادة الرابعة منه أن المقصود ببشارة الأغراض الأخرى غير السكنى هو التاجير لأغراض تجارية أو صناعية أو للمحال العمومية. وهذه النصوص تدل بجلاء على أن أحكام الأمر العسكري المذكور لا تسرى على الأرض القضاء. وإذن فإذا كان موضوع الدعوى هو طلب زيادة حكر قطعة أرض لقضاء تابعة لولف وعكره لشخص معين فإن المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى تكون هي المحكمة الدخلى في إختصاصها

النزاع بحسب القواعد العامة لا تخضعة الابتدائية داتماً طبقاً للمادة الثامنة من الأمر العسكري رقم ٣١٥ المذكور.

*** الموضوع الفرعي : ما ينتجه إعلان حالة الطوارئ :**

الظعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩

لئن كان النص فى المادة الثالثة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ يميز لرئيس الجمهورية وحده - متى أعلنت حالة الطوارئ - أن يتخذ بأمر كتابى أو شفاهى تدابير معينة منها الإستيلاء على أى متقول أو عقاراً إلا أن هذا النص وقد تضمنه قانون إستثنائى ينهى عدم التوسع فى تفسيره ويلزم إعماله فى حدود ما أفصحت عنه عباراته بقصر سلطة إصدار قرارات الإستيلاء على رئيس الجمهورية دون سواء كما أنه لا يملك تفويض غيره فى ذلك لخلو عبارات هذا النص وسائر نصوص هذا القانون مما يميز هذا التفويض.

*** الموضوع الفرعي : مدى جواز الظعن فى الأحكام العرفية :**

الظعن رقم ١٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٠

القول بأن شرط عدم قبول أية دعوى الغرض منها الظعن بطريق مباشر أو غير مباشر على إجراء يتخذ بمقتضى السلطة القائمة على الأحكام العرفية عملاً بالرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ هو أن يكون الإجراء صادراً وفقاً لما تبيحه القوانين. هذا القول مردود بأن أهم ما رغب المشرع فى حمايته بالرسوم بقانون سالف الذكر هى تلك الأوامر والتدابير الخاطئة التى تتطوى على مجاوزة السلطة والافتيات على الحقوق. وإذن فمتى كان الواقع فى الدعوى هو أنه صدر أمر عسكري بالإستيلاء على بضاعة ثم صدر أمر آخر بالإفراج عنها فإن الظعن فى هذا الأمر الأخير بأن الحاكم العسكري ما كان يملك إصداره لأن ملكية البضاعة قد زالت عن صاحبها وانتقلت إلى غيره سواء به صدور أمر الإستيلاء أو بتسلم هذا الغير البضاعة فلا يجوز للحاكم العسكري أن يرد هذه الملكية لصاحبها الأصلي لأن السلطة التى أسبغها القانون على الحاكم العسكري فى هذا الخصوص هى أن ينزع الملك عن الأفراد جبراً لا أن يملكهم قسراً ما لا يريدون تملكه. هذا الظعن لا سبيل لسماعه لأنه يدخل ضمن ما نهى عنه المرسوم بقانون سالف الذكر.

الظعن رقم ١٩٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

إن الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الظعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية نص فى مادته الأولى على

ألا تسمح أمام المحاكم أنه دعوى يكون الغرض منها الطعن في أي عمل أمرت به أو تولته تلك السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سواء أكان هذا الطعن مباشرة أم من طريق المطالبة بتعويض. وإذا كان الحكم إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعة قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من أن الأمر العسكري الصادر بالإستيلاء على بضائعها التي ضبطت في إحدى جرائم التموين تمهيداً لبيعها للجمهور بالأسعار التي وضعتها لجنة تحديد أسعار البضائع ووافق عليها وزير التجارة مما لا يجوز الطعن فيه بالنسبة للأسعار التي حددها وفقاً لنص المادة سالفة الذكر، وكان هذا الأمر لم ينصب فقط على الإستيلاء على بضائع الطاعة بل تناول أيضاً تحديد الأسعار التي تباع بها وهي الأسعار التي وضعتها لجنة التسعير مما يفيد أن الحاكم العسكري قد إعتد هذه الأسعار وجعلها عنصراً من عناصر أمره الذي أصدره عملاً بالسلطة المخولة له بمقتضى الأحكام العرفية، فإن النعي على الحكم أنه أعطى في تطبيق القانون على واقعة الدعوى يكون على غير أساس، لأن الطعن في جميع ما إحتواه الأمر أمام المحاكم بطريق مباشر أو غير مباشر غير جائز، وذلك سواء أكان هذا الطعن موجهاً إلى أمر الإستيلاء أم كان مقصوراً على الأسعار التي حددت في للبضائع.

الدائن رقم ٢٩١ لسنة ٢٤ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١/٢٢/١٩٥٩

مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات طبقاً للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المغفلة - تنفيذاً لتلك التدابير والإجراءات - من أعمال وتصرفات تتعلق بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة - ذلك ما ألصق عنه المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من إدرء المسؤولية عن كل ما خالف إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام يزيد ذلك ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ - قصر المشرع بموجبه حق الطعن في تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون هو الطعن في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية. أما الإجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذاً لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحميها، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إدارة

أمواله لا يشملها المنع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هي الإجراء الذى اتخذ تنفيذا للأمر
العسكرى القاضى بوضع أمواله تحت الحراسة، فإنه يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العرفية على أنه "لا تسمع أمام أى جهة
قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير
أو قرار بوجه عام أو عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها
أو وزير المالية أو أحد الخراس العامين أو مندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية
وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسجبه أو بتعديله، أم
كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بمحصول مقاصة أو إبراء من تكليف أو إلتزام أو ببرد
مال أو إسرجاعه أو إسرداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر"، ولما كانت المادة ٢١ من الأمر
العسكرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ قد خولت وزير المالية - تغطية أتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين
ومصروفات الإدارة بأخذ نسب مئوية على الأموال الموضوعة تحت الحراسة وتحديد قيمة وشروط تلك
الأتعاب والمرتبات والمصاريف. وكان وزير المالية إستناداً إلى هذا التطويض وفى حدوده قد أصدر قرار
رقم ١٢ بتحديد نصيب الهاتنة فى أتعاب الإدارة العامة للحراسة فإن هذا القرار يكون بمنجاة من الطعن
عليه بطريق مباشر أو غير مباشر. ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى لا يخالف
القانون .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٣

قصد الشارع من حكم المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ إلى إعفاء القالمن على تنفيذ الأحكام
العرفية من المسؤولية عما اتخذوه من إجراءات تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقتضى به
المصلحة العامة وما عليه واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيلة والطمأنينة. مما حدا به أن يمنع سماع أية
دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على الأوامر والتدابير التى يتخذها القائمون على تنفيذ
الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر والتدابير خاطئة وتنطوى على تجاوز للسلطة ما دام أن الغاية من
اتخاذها تحقيق مصلحة عامة.

قرار إداري

* الموضوع الفرعي : أثر مخالفة القرار الإداري للقانون :

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦

إذ كان قرار المحافظ يقضى بإلقاء مياه بيارات المطاعم والمقاهي والمياه المخلفة عن الرشح والأمطار وإنجار المواسير بما تحتويه من مخلفات في الصرف موضوع النزاع، وكان هذا القرار مخالفاً لما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون الصرف والرى رقم ٧٤ لسنة ٧١ من حظر القيام بإلقاء جثة حيوان أو أية مادة أخرى مضرّة بالصحة أو ذات رائحة كريهة في أى مجرى معد للرى أو الصرف، ولما قضت به المادة ٧٥ من ذات القانون من معاقبة من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً فإنه بذلك يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقاً في إصداره ومشوباً بمخالفة صريحة للقانون بما يجرده من صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية، ويكون من حق القضاء العادي أن يتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بصلته بالإمتناع عن إستعمال المصرف موضوع النزاع مقبلاً ومستودعاً للمواد البرازية وبعدد إلقاء القاذورات ومياه الكسح به لم يخالف أحكام الاختصاص الولائي أو مبدأ الفصل بين السلطات.

* الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الوزراء بإصدار القرارات :

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١

النص في المادة ١٥٦ من الدستور على أن " يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الإختصاصات الآتية ... "ج" إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها " مفادة أن إصدار تلك القرارات المشار إليها معقوداً لمجلس الوزراء وليس لرئيس هذا المجلس منفرداً وإذا كان البين من القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ أن الذي أصدره هو رئيس مجلس الوزراء وأن سندته التشريعي في الإصدار هو التفويض المنصوص عليه في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإن ما يثيره الطاعن من أن هذا القرار يسقى قيامه من نص المادة ١٥٦ من الدستور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ناط بوزير الإسكان والتموير وحده إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون، وأن ممارسة مجلس الوزراء إختصاصه في إصدار القرارات التنفيذية وفقاً لنص المادة ١٥٦ من الدستور يجب أن يكون وفقاً للقوانين دون خروج عن نطاقها

ومن ثم فإن الملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل يكون فاقداً للسند التشريعي.

* الموضوع الفرعي : إلغاء القرار الإداري :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٣

لما كان القرار المطلوب إلغاؤه قد صدر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤، ولم يكن يجوز للمحاكم إلغاء أو تأجيل أو وقف تنفيذ الأوامر الإدارية عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، ولم يستحدث حق الطعن على القرارات الإدارية بالإلغاء إلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة والذي استقر قضاؤه على عدم قبول الطعن بطلب الإلغاء في القرارات الإدارية الصادرة قبل إنشائه، فإن استناد الطاعن في طلب إلغاء القرار المشار إليه على المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي حلت نصومه من انعطاف أحكامه على الماضي هو استناد على غير أساس ويكون الطلب غير مقبول سواء بمقتضى قانون مجلس الدولة أو قانون نظام القضاء.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقاً للبدين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ والمقابلين للمادتين ٦/٨، ٩ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بالفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية وطلبات التعويض عن هذه القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية، وطبقاً للمادة ١٥ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٢ الخاص بالسلطة القضائية تخرج المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة من ولاية المحاكم ويكون لها طبقاً للمادة ١٧ من هذا القانون - دون أن تزول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه - أن تفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك، ومؤدى هذه النصوص خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم أيما كان الطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري سواء بإلغائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب تعويض عما أصاب الأفراد من ضرر ناشئ عنه، وليس للمحاكم منذ العمل بقانون مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أي اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ولو عرض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص المحاكم به، كما لا تختص عند الفصل في المنازعات المدنية والتجارية البحتة التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بتأويل الأمر الإداري، وليس لها أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلزم آثاره وإذ كان البين من أسباب الحكم أنه قد تعرض بالتأويل ووقف التنفيذ للقرار الإداري السليبي الصادر من اللجنة

العليا للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في الإعراض - المقام أمامها وقضت بأنه غير مستند لصحيح حكم القانون، كما تعرض لقرار وزير الإصلاح الزراعي المشهور بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ وما ترتب عليه من التأشير على هامش سند ملكية الشركة الباتمة بزوال تلك الملكية وقرر أن هذا القرار نجم عن تطبيق خاطيء لهذا القانون من جانب الإصلاح الزراعي ولم يلتزم آثاره ومن لم يكون قد تجاوز الولاية المأذنة للمحاكم فيما ينشأ بين الأفراد وجهة الإدارة من منازعات وهي ولاية متعلقة بالنظام العام يجوز لأي خصم أن يتسكك بمخالفتها ولو لم يكن هو ذات جهة الإدارة التي حوض الحكم لقرارها بالتأويل وعدم التنفيذ، فإنه يتعين نقضه .

*** الموضوع الفرعي : القرار الإداري المنعقد :**

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢
إذا ألقى قرار لوزير المالية في جميع نصوصه بحكم محكمة القضاء الإداري استناداً إلى عدم عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة، وإلى أنه قرار وزاري استحدث قاعدة جديدة ما كان له - طبقاً لأحكام الدستور أن يقيم لها أثراً رجعياً، فإن مقتضى حكم الإلغاء على هذا النحو هو إعتبار هذا القرار منعقداً من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترب عليه من آثار.

*** الموضوع الفرعي : بدء سريان القرار الإداري :**

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٨
- الأصل أن القرار الإداري يعتبر موجوداً قانوناً بمجرد إصداره، وتلزم جهة الإدارة المختصة بتنفيذه ولو لم ينشر، غير أنه لا يتج به على الأفراد ولا ينتج أثره في حقهم إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بعد إعلانهم به أو علمهم بمضمونه علماً يقيناً، وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها، وحتى لا يطبق القرار بأثر رجعي على الماضي وهو ما يتنافى مع مبادئ العدالة والمشروعية ووجوب حماية الحقوق المكتسبة، وما يقتضيه الصالح العام من إستقرار معاملات الأفراد وحافظة على عوامل الثقة والإطمئنان على حقوقهم .

- لما كان الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ - يفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص قراراً إدارياً فردياً وقد صدر بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ وتنص في مادته الثالثة على أن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره، وكان بين من الحكم المطعون فيه - على ما ثبت من كتاب الهيئة العامة للمطابع الأميرية - أن عدد الجريدة الرسمية الذي نشر به الأمر سالف الذكر قد طبع في ١٩٦٢/١/٨ ولم يوزع إلا في ١٩٦٢/١/٢٢ فإن هذا الأمر لا تعتبر نافذاً في مواجهة الأفراد إلا من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وهي وسيلة العلم التي نص عليها الأمر المذكور دون الإعتداد بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره هذا إلى أن الأمر المشار إليه نص على أن تسرى في شأن الخاضعين أحكام الأمر العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد أحال الأمر الأخير بدوره إلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وقد حظرت المادة الخامسة له من هذا الأمر إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية من أى نوع مع أحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه ونصت المادة ٢٠ من الأمر المذكور على أن تسرى أحكامه على كل شخص ليس من الأشخاص الخاضعين لأحكامه وإنما يباشر معاملات مع أحدهم وفي خصوص هذه المعاملات، كما نصت المادة الثامنة منه على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عمل لم أو جاء بخلاف أحكام هذا الأمر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد أو المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة، ونصت المادة ٢٣ على عقاب كل من خالف أحكام هذا الأمر أو شرع في مخالفتها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا كان مقتضى القول بسريان القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ نشره، أن تسرى الأحكام السالف بيانها بأثر رجعي على الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة والمعاملين معهم وفي خصوص هذه المعاملات فتبطل بأثر رجعي تصرفاتهم التي أبرمت قبل نشر القرار المذكور، مع أنه لا يجوز تقرير الأثر الرجعي في هذا الشأن إلا بقانون، كما يعاقبون من أجل هذه التصرفات مع أن الدستور لا يجيز الخروج على قاعدة عدم رجعية القانون في مسائل العقوبات. لما كان ذلك وكان الإقرار المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٠ - المتضمن مديونية المطعون عليه الثاني - الذي فرضت عليه الحراسة بمقتضى الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ للمطعون عليه الأول قد صدر قبل نشر الأمر المذكور، فإنه يكون بمنأى عن البطلان وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولغضى بصحة الإقرار سالف الذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

القرار الإداري وإن كان لا يحتاج به في مواجهة الإقرار إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا أنه يعتبر موجوداً قانوناً من تاريخ صدوره ويسرى في مواجهة الإدارة المختصة بتفليذه ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية وعلى ذلك فإن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ يكون موجوداً قانوناً من تاريخ صدوره وتكتسب الرسوم المفروضة بموجبه الشرعية القانونية غير أنه لا يكون نافذاً في حق الأفراد المخاطبين بأحكامه إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية .

*** الموضوع الفرعي : حجية القرار الإداري :**

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١

ما يباشره القاضي من التصرفات - هيئة التصرفات بالحكمة - مقيد بالمصلحة ويدور معها من حيث الصحة والبطالان وللقاضي بصفته القضائية - أي المحكمة القضائية - الذي يرفع إليه هذا التصرف بدعوى مبدأة أن ينظر فيه وأن يلغيه إذا لم يجد غيراً فيه، والنص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه متى نظر شيء ما ذكر لدى من له حق النظر فيه ليس لغيره، لا يتعارض مع ما للمحكمة القضائية من ولاية النظر في دعوى إبطال تصرف أصدرته هيئة التصرفات لأن المنع هنا إما يراد به منع هيئة التصرفات من إعادة النظر فيما نظرت فيه هيئة تصرفات أخرى لا منع المحكمة القضائية من إعادة النظر فيما نظرت فيه هيئة التصرفات، ولا وجه لقياس قرارات هيئة التصرفات في شئون الأوقاف على أحكام القسمة والقول بحجيتها هي الأخرى لأن حجبه هذه الأحكام وودت بشأنها نصوص خاصة في القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٨

القرار الصادر من مجلس المراجعة فيما انتهى إليه من تقدير أجرة المكان المجر خارج حدود ولايته لا تكون له أية حجية، ويعتبر كأن لم يكن، بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأنه لم يسبق حرجه على المجلس المشار إليه .

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣

الإختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الإختصاص القضائي يتحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بثلاث الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره، عدا ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادي ولاية نظره وذلك عملاً بمفهوم المادتين ١١٠٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ٥٩ الذي ألهم الطعن في ظله، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التي يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك في مواد التهريب الجمركي تعتبر قرارات إدارية وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل أحكامه قد نص في المادة ١١٩ منه على جواز الطعن في تلك القرارات أمام المحكمة المختصة ولم يرد به نص خاص بخول أحكام العادية حق الفصل في هذه الطعون، فتكون المحكمة التي عنها المشرع هي المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة في توزيع الإختصاص بين جهتي القضاء العادي والإداري وفقاً للأصول العامة في توزيع الإختصاص بين المحاكم الإدارية، وهي محكمة القضاء الإداري ولا

محل للإحتجاج بما كان مستقراً في ظل اللائحة الجمركية الملغاة من إختصاص المحاكم العادية بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة في شأن مواد التهريب الجمركي، ذلك أن المادة ٣٣ من تلك اللائحة كانت تنص صراحة على إختصاص المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرك بنظر الطعون في تلك القرارات، في حين أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد جاء خلواً من نص مماثل لتلك المادة

الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

النص في المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وللجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في حالة إمتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الإدارية المذكورة عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك وأن يستوفي ما أنفقه خصماً من مستحقات المالك لديه بدل على أن المشرع قد حدد طريق مواجهة تقاعس المالك عن تنفيذ القرار النهائي أو الحكم الصادر بؤميم العقار بأن أناط ذلك بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم والمستأجر ذاته في حالة تأخر ذوى الشأن والجهة الإدارية عن القيام بتنفيذه.

• الموضوع الفرعي : صدور القرار الإداري بتجديد الترخيص :

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٩٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

تأشير جهة الإدارة على الترخيص بتجديدها بعد انتهاء مدتها يعتبر قراراً إدارياً منها بإجراء هذا التجديد. وهذا القرار يفيد بمذاته أن جهة الإدارة اعتبرت الترخيص قائمة في المدة السابقة على تجديدها إذ أن التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه.

• الموضوع الفرعي : عيب عدم الإختصاص :

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١

عيب عدم الإختصاص الذي يشوب القرار الإداري وإن كان يكفى في ذاته لتبرير إلغائه من القضاء الإداري إلا أنه في خصوص مسئولية الإدارة عن التضمينات ينفي توافر رابطة السببية بين هذا العيب والضرر المدعى به، ومن ثم فإذا كان العيب لا ينال من صحة القرار الإداري من حيث موضوعه لقيام ظروف كانت تبرر إصداره وتداركت جهة الإدارة العيب بإصدار قرار إداري لاحق، وكان الضرر المترتب

على عيب عدم الاختصاص واقع لا محالة سواء عن طريق القرار المريب أو القرار السليم فإنه لا محل لطلب التعويض لإنشاء رابطة السببية بين العيب والضرر.

* الموضوع الفرعي : ماهية القرار الإداري :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٤٣٠/١٢/٧

— قرار وزير المالية الذى يصدر عملاً بنص المادة ٧٢ بإضافة مهنة أخرى جديدة يعتبر قراراً كاشفاً يبرى مفعوله من التاريخ المعين بالمادة سالفة الذكر وهو أول الشهر التالى لصدور القانون، فإذا نص فى القرار على سريانه من تاريخ آخر كان ذلك مخالفاً لصريح نص هذه المادة .

— سريان قرار وزير المالية من التاريخ المعين بالمادة ٧٢ لا يتعارض مع نص المادة ٨/٣٢ الذى يقضى بسريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها لأنه متى صدر قرار وزير المالية بإضافة مهنة إلى المهن المينة فى المادة ٧٢ فإنها تأخذ حكم هذه المهن من التاريخ المنصوص عليه فى هذه المادة، وبذلك لا تعتبر مهنة لم ينص القانون على ضريبة خاصة بها حتى يبرى عليها نص المادة ٨/٣٢ .

— القول بأن قرار وزير المالية الصادر عملاً بنص المادة ٧٢ بإضافة مهنة أخرى جديدة يعتبر تشريعاً جديداً يبرى من تاريخ نشره فيه مخالفة للمادة ١٣٤ من الدستور التى تنص على أنه " لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون " .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٧٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم والتى تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإدارى أو تأويله أو الغاءه . إنما تشير إلى الأمر الإدارى الفردى دون الأمر الإدارى العام - أى اللوائح بقرار المجلس البلدى بفرض رسم - إذ لا شبهة فى أن على المحاكم قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون لأن بدا لها ما يعيها فى هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

تصرف الإدارة فى أملاكها العامة لا يكون إلا على سبيل التلاخيص وهو مؤقت يسمح للسلطة دواما ولدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم فى شأنها ولا تخضع لقانون الخاص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

- القرار الصادر من وزير الداخلية في ١٩٤٦/٩/٢٦ قد صدر بالإستناد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ - بشأن صرف مياه الخال الصناعية في الجارى العمومية ولم يتضمن فرضاً لضريبة وإنما بين القواعد الواجب إتباعها في تقدير كميات المياه المنصرفة في حاله عدم وجود عداد وهو ما خوله له القانون آنف الذكر .

- نهاية التقدير المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٦ قد بينت حدودها عبارة المادة ذاتها إذ قالت "أن هذا التقدير يكون نهائياً من جانب قسم هندسه بلديه الإسكندرية " بمعنى إنه يكون ملزماً لجهة الإدارة بصفة نهائية، ولا يعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء على مناقشته.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨

إذ أصدر مجلس إدارة هيئة قناة السويس في ١١ مارس سنة ١٩٦١ إستناداً إلى السلطة المخولة له في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ - قراراً يقضى بأن المباني والمسكن المبنية فيه والتي آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى المادة الأولى من قانون التأميم رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ والتي يشغلها الغير حالياً بمقتضى عقود أبرمت مع شركة قناة السويس " المؤتممة " تعتبر مخصصة لخدمة مرفق قناة السويس ويجرى إخلالها لهذا الغرض من شغلها، فإن هذا القرار يكون قد استكمل بحسب البادى من الأوراق مقومات القرار الإدارى ولا يشوبه في ظاهره عيب يجوده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تخضع الأحكام العادية - ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها - بالفصل فى طلب إلغائه أو وقف تنفيذه وإنما يكون الاختصاص بالفصل في هذا الطلب لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦

إذا كان القرار الإدارى الذى لا تخص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله، هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وحائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة، فإن القرار الذى أصدره مدير عام مصلحة الموانئ والمناور بتقدير الأجر الذى يستحقه الطاعن - المرشد - لا يعد قراراً إدارياً يباشر به عملاً من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانونى، وكل ما يهدف إليه المشرع من

تحويل مدير عام مصلحة المواني والمناظر إصدار هذا القرار هو مجرد إقامته وسيطا بين المرشد والسفينة لتيسر فض النزاع بينهما في علاقة من علاقات القانون الخاص. وإذ تخصص جهة القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة المواني والمناظر بتقدير أجر الطاعن المرشد - عن مساعدة السفينة قراراً إدارياً ورتب على ذلك، القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظر الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣

القرار الإدارى هو إصاحاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه إنباء مصلحة عامة، وقد خولت المادتان ٨، ٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ بهيئة قضاء إدارى دون غيره الإختصاص بدعوى التعويض عن القرارات الإدارية وتدخل هذه الدعاوى فى إختصاص محكمة القضاء الإدارى بحكم المادة ١٤ من ذلك القانون.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣

متى كانت أعمال جهة الإدارة المادية قد وقعت إستناداً إلى قرار إدارى وتنبهت له، فلا يسوغ النظر إليها مستقلة عن ذلك القرار، إذ هى ترتبط به برابطة السببية وتعتمد كيانها منه، وليست مجرد أعمال غصب منقطعة الصلة بالقرار الإدارى.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٧

إذ كان القرار الإدارى هو إصاحاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً إنباء مصلحة عامة فإن وضع مؤسسة المطاحن يدها. ومن بعدها الشركة الطاعة على مبنى الإدارة لتساذق القوانين التاميم إنما ينصرف إلى احقية الدولة فى إستلامها، سواء أكان المبنى محل النزاع مملوك للشركة الموزعة أو مؤجر لها ولا يعتبر بمجرد الإصاحاح من جهة الإدارة بإعتباره من المنشآت التى يلحقها التاميم ولا يتمتع بالتالى من قرار إدارى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية، كما أن عدم تنفيذ عقد الإيجار بالإستماع عن دفع الأجرة لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كاشفاً وليس منشأاً لمركز قانونى ولا ينعض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإدارى، ولا يؤثر فى ذلك أن الطاعة لم تقر بقيام العلاقة التجارية أودعت صورتها لأن الطاعن التى توجهها جهة الإدارة إلى عقد خاضع لأحكام القانون المدنى ومحاولة التحلل منها لا يعد قراراً إدارياً .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣

الثابت من الرجوع إلى القانون ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية الذي عمل به إعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٤ أن المستشفى اليوناني بالإسكندرية لم يكن من بين المستشفيات المينة بالكشف المرافق للقانون التي نصت المادة الأولى منه على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة، إلا أنه لما كانت المادة ١١ من القانون المذكور قد نصت على أن يشكل بقرار من وزير الصحة مجالس إدارة للمستشفيات الأخرى المرخص بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ ولا تصح قراراتها نافذة إلا بعد إعتادها منه كما تصدر جميع اللوائح الخاصة بهذه المستشفيات والعاملين بها بقرار من وزير الصحة. وكان المستشفى اليوناني بالإسكندرية مرخصاً به طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥، وكان وزير الصحة قد أصدر قراره رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الأساسية للمستشفى متضمناً تفويضاً لمحافظ الإسكندرية بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى المذكورة، وصدر قرار محافظ الإسكندرية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٩ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى، وأن الجمعية الطاعنة تكون بذلك قد أقصت عن إدارة المستشفى وزالت صفتها في تلك الإدارة. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الجمعية الطاعنة إنما تستمد صفتها في تمثيل المستشفى من تلك الإدارة والتي زالت فإنه لا يكون لها صفة في رفع دعواها بالصحيفة المودعة في ١٩٦٤/١/٢٢ للمطالبة بالمبالغ الموصى بها للمستشفى.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥

النص في المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٧١ على أن "الإتحاد الإشرافي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على أساس من الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة ... " وتحدد في الفصول الثاني والثالث والرابع من الباب الخامس السلطات الثلاث للدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، يدل على أن الإتحاد الإشرافي العربي ليس سلطة عامة جديدة تقف إلى جانب هذه السلطات الثلاث وإنما هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فلا تعد قرارات إدارية أو عمل من أعمال السيادة، وإذا كانت المحاكم المدنية طبقاً للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات عدا ما إستثنى بنص خاص وكان الطاعن قد طلب الحكم بإعدام القرار المطعون فيه لصدوره على غير محل إستنادا لصدوره بفصله من عضوية الإتحاد حال أنه لم يكن عضواً به فإن النزاع على هذه الصورة يدخل في ولاية المحاكم المدنية .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١ بزيادة رأس مال الجمعية التعاونية للبرول بقيمة الديون المستحقة عليها للحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة في تاريخ العمل به، إذ نص في المادة الأولى منه على أنه " يزداد رأس مال الجمعية التعاونية للبرول بقيمة الديون المستحقة عليها للحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة في تاريخ العمل بهذا القانون ... " ونص في المادة الثانية على أنه " يتولى تحديد قيمة الديون المشار إليها لجنة من ثلاثة أعضاء ... ويكون قرارها نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن " فقد دل على أن ولاية اللجنة المشار إليها قاصرة على تحديد ديون الحكومة أو إحدى الهيئات الحكومية أو المؤسسات العامة على الجمعية التعاونية للبرول " الطاعنة " وليس له من أثر خارج هذا النطاق لا يكون له أى حجية تحول دون دائي الطاعنة الآخرين والرجوع عليها بما يكون لهم من حقوق قبلها ولا يؤثر على المطعون عليه الأول - متعهد النقل - في منازعة الطاعنة أمام المحكمة صاحبة الولاية العامة في أحقيتها في إقتطاع شيء من أجور النقل المستحقة له وطلب إلزامها برد ما استقطعته لحسابها من مبالغ في صورة معونة أن تكون اللجنة المشكلة تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار إليه قد اعتبرت تلك المبالغ من حق الحكومة هلى أساس أنها التى تتحمل أجور نقل المواد البرولية وأنه لا يجوز للجمعية " الطاعنة " أن تجني ربحاً من عمليات النقل وذلك لإختلاف علاقة المطعون عليه الأول بالطاعنة عن علاقة الحكومة بها في هذا الشأن، وخروج هذه المنازعة عن حدود ولاية اللجنة المذكورة .

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١

القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتي يهتدى بها القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل، وينبنى على ذلك أن المحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم، وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فإن ظهر لها سلامة صوره غير مشوب بما يتحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل تطبيقه وفقاً لظاهر نصوصه وتنزل ما وصف له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضاً للقرار بالتأويل.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

مؤدى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المقابلة للمادة ٧ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٦ / ٢ من

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن قرار الإستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يخوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة كإستيلاء وزارة التموين على المباني والمنشآت اللازمة لأغراضها وكإستيلاء وزارة التربية والتعليم على الدور اللازمة للمدارس يقوم مقام عقد الإيجار، ويكون الإستيلاء بأمر إدارى من الجهة المختصة والنظر فى صحة الأمر وطلب إلغائه لمخالفة القانون هو من اختصاص القضاء الإدارى شأن كل أمر إدارى آخر، ولكن بعد صدور أمر الإستيلاء صحيحاً ووضع اليد على العقار يكون أمر الإستيلاء قد إستنفذ أغراضه، وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المستولى ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع للتشريعات الإستثنائية ويكون النظر فى المنازعات المتعلقة بها من اختصاص المحكمة المختصة طبقاً لهذه التشريعات.

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ مكتبى قننى ٣٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩

مبدأ التقاضى على درجتين هو أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها النظام القضائى، وإذ كانت المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية - كل فى حدود اختصاصها هو أولى الدرجتين فى جهة القضاء العادى، فإن الأحكام الصادرة منها، سواء فى دعوى مبتدأة أو فى طعن فى قرار إحدى اللجان الإدارية، ولو كانت ذات اختصاص قضائى تكون قابلة كإصل للطعن فيها بالإستئناف أمام حاكم الدرجة الثانية، ما لم يأت نص يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها، ولما كان المشرع فى القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على الواقعة الدعوى - قد ناط فى المادة ٣٩ منه بالجهة الإدارية المختصة بماتية وفحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم إتخاذ للمحافظة عليها سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله. وعهد فى المادة ٣٧ منه إلى لجنة مشكلة تشكلاً خاصاً بدراسة هذه التقارير التى تقدمها الجهة الإدارية وإصدار قرار فيها، وأجاز فى المادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن فى هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية فإن الحكم الذى يصدر من هذه المحكمة فى مثل هذه الطعون لا يعدو أن يكون حكماً ابتدائياً صادراً من محكمة أول درجة قابلاً للطعن فيه بالإستئناف وفى نطاق ما تنص به القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات طالما خلا القانون من نص صريح يحول دون ذلك، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تجاوز النصاب الإتهائى للمحكمة الابتدائية فيكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستثنائاً.

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠
القرار الإدارى على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة هو إصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً إبتغاء مصلحة عامة.

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥
القرار الإدارى الذى لا يختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله أو التعويض عن الأضرار المترتبة عليه - وحلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤
القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يسن الخصائص التى تتميزها والتى يبتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل لوظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذه القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلاً إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المطروح عليها .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧
القرار الإدارى هو إصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة، ولما كان القرار رقم ٨١٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تقرير المنفعة العامة على أرض النزاع والإستيلاء عليها بالتفيل المباشر قد استكمل مقومات القرار الإدارى غير مشوب بميب الجسامة ظاهر الوضوح بحيث يجرده من الصفة الإدارية وتحتل به إلى درجة العدم فإن الاختصاص بنظر المطاعن التى يوجهها إليه الطاعن يتعقد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧
الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع استثمارات رعايا الدولتين- أصبحت بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣١ سنة ١٩٧٥ قانوناً من قوانين الدولة

وكان القانون - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع بعد تاريخ العمل به ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص قائم .

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣

القرار الإدارى وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة هو إلصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً إبقاء مصلحة عامة لما كان ذلك - وكان الثابت أن لجنة المنشآت الأيالة للسقوط سبق أن أصدرت قرارها رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٨٠ فى ١٨/٧/١٩٨٠ والذى قضى أساساً بإجراء التويمسات للدور الأرضى الذى يشمله الطعن وإزالة الدور الأول العلوى وأصبح هذا القرار نهائياً سواء بالنسبة للدور الأول العلوى لصدور حكم نهائى بشأنه أو بالنسبة للدور الأرضى الذى قبله الطاعن - والمالك الطعون ضده الأول ولم يطعن عليه ومن ثم فإن إصدار الجهة الإدارية المختصة القرار الآخر رقم ٢٨٩ سنة ١٩٨١ بسرعة تنفيذ القرار الأول وبذات المضمون لا يعد قراراً جديداً منشأ لأثر قانونى وبالنسبة فإنه لا يبرز للطعون ضده الأول المالك حق الطعن على هذا القرار.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨

القرار الإدارى الذى لا يخص جهة القضاء العادى بتأويله أو إلغائه أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذى تفسح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة .

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩

القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل، وينبنى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانونى على حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم، وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على لحواءه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب يتحدر به إلى درجة المدم كان عليها أن تعمل على تطبيقه وفقاً لظاهر نصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يحتر ذلك منها تعرضاً للقرار بالتأويل .

الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله هو ذلك القرار الذى تفحص به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة أما القرار الذى يصدر من شخص لا سلطة له قانوناً فى إصداره فإنه يعد عصباً للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل المادى المعلوم الأسر قانوناً بما يعتبر معه مجرد عقبة مادية فى سبيل إستفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرج من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضع لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات، ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى إختصاص القضاء الإدارى، وإذ كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية - مؤداه أن يختص رئيس الجمهورية - وحده بإصدار القرارات بالإستيلاء على العقارات اللازمة لهذه الوزارة أو معاهدها فإن القرار الصادر منه برقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بالإستيلاء على المقار موضوع النزاع بالمخالفة لذلك - يكون قد صدر عن لا سلطة له فى إصداره بما يخرج من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها وتخضع المنازعة فيه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى إختصاص القضاء الإدارى .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨

إذ كان القرار الإدارى هو إيفاح الجهة الإدارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين. وكان القراران الصادر أولهما من رئيس محكمة إستئناف القاهرة رقم ١٧/٤/١٩٨٥ ولانيهما من مجلس القضاء الأعلى فى ١٩٨٥/٥/٢٤ ليسا من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية. وإنما لا يعدو كل منهما أن يكون من الأعمال الإجرائية التنفيذية التى اتخذت فى سبيل تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٢، فإنه لا تجوز المطالبة أمام هذه المحكمة بإلغائهما إلا من خلال مخاصمة ذلك القرار .

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٦

لما كان مناط العقد الإدارى أن يكون أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسيير أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقد الإدارية وهو إنتهاج أسلوب القانون العام فيما يتضمنه من شروط إستثنائية غير مألوفة فى روابط القانون الخاص، لما كان ذلك

وكان عقد الإشراك في خطوط الهوائى - الذى تبرمه الهيئة العامة المختصة بقصد الاستفادة من خدمة المرفق الإقتصادى الذى تديره لا يتناول تنظيم المرفق الذى عليه أو تسيره ومن ثم يخضع للأصل المقرر فى شأن سائر العقود التى تنظم العلاقة بين المرافق الإقتصادية وبين المتضمنين بخدماتها بإعتبارها من ورايط القانون الخاص، ولا يغير من ذلك ما يتضمنه هذا العقد من شروط إستثنائية مألوفة فى عقود الإذعان المدنية التى نظمها القانون المدنى بأحكام تكفل دفع مضارها عن الطرف الضعيف فى التعاقد ومن ثم تكون المنازعة المطروحة منازعة مدنية بشأن عقد مدنى مما تختص جهة القضاء العادى بالفصل فيه.

الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قضاى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يجوز لها أن تعدل أحكامه.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قضاى ٤١ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٤
إذ كان من المقرر وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حمله إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً - وكان البين من قرار إعتقال المطعون ضده الصادر بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ أنه صدر من رئيس الجمهورية وألضح عن منده التشريعى فى الإصدار بأنه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والذى تضمن النص فى مادته الأولى على أنه "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتى ذكرهم وحجزهم فى مكان أمين". وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ الأول من إبريل سنة ١٩٧٨ فى القضية رقم ٥ لسنة ٧ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر، لما كان ذلك وكان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم، إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص وبلا نعى عليه فى هذا الخصوص، إلى رفض الدفع المبدى من الطاعنين بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم التالى ومن ثم فإن الإستهانة من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر يكون غير متحقق وينبئى عليه عدم جواز تطبيق هذا النص بشأن واقعة إعتقال المطعون ضده ويصبح قرار رئيس الجمهورية بإعتقاله بمثابة قرار فردى لا يستند فيه مصدره

إلى قانون بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية ومتسماً بمخالفة صارخة للقانون ومشوباً بعيب جسيم يتحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً لما ينطوى عليه من إعداء على الحرية الشخصية فيصبح متجرداً من صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويخص بالنال للقضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٨

إن الشارع عند ما وضع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات لم يعرف الأوامر الإدارية، ولم يبين لها سمات يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها وصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل وإذن فإن من وظيفة المحاكم أن تعطى الإجراء الإدارى وصفه القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ فصل السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٥

إن كل إجراء يتخله أحد رجال السلطة التنفيذية بمقتضى السلطة المخولة له قبل فرد من الأفراد تنفيذاً لقانون من قوانين الدولة هو عمل من أعمال الإدارة التى تخضع لرقابة القضاء فى حدود ما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم. فالترخيص الذى يصدره وزير المالية بتصدير سلعة مما حرم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ تصديره إلا بإذن من وزارة المالية، والأمر الصادر بإلغاء هذا الترخيص للإخلال بالشرط الذى صدر بناءً عليه - كلاهما عمل من أعمال الإدارة، وليس من أعمال السيادة، لأنهما قد أصدرا فى صدد تنفيذ القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ السابق الذكر .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٤٨/١/١

المرسوم الصادر من السلطة التنفيذية فى حق فرد من الأفراد تنفيذاً لقانون من قوانين الدولة يكون أمراً إدارياً خاضعاً لرقابة القضاء فى حدود ما نصت عليه المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم لا عملاً من أعمال السيادة. ومن هذا القبيل المرسوم الصادر بإسقاط الجنسية المصرية عن مصرى .

وإذ كانت المادة ١٣ من قانون الجنسية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون الصادر فى ١٩ من يونيه سنة ١٩٣١ لم تجعل إسقاط الجنسية من إطلاقات السلطة التنفيذية بل بقيدتها بشرط شكلى وبشروط موضوعية هى أن يكون المصرى مقيماً فى الخارج ومنظماً إلى هيئة تهدف إلى نشر دعاية مناقضة للنظام الاجتماعى للدولة. ... إلخ، فإن إختلال أى شرط من هذه الشروط يجعل مرسوم إسقاط الجنسية مخالفاً للقانون من حيث تطبيق تلك المادة على ما لا تنطبق عليه .

و على ذلك لدعوى التعويض المؤسمة على فساد الأسباب التي بنى عليها المرسوم بإسقاط الجنسية تعتبر مبنية على الإدعاء بمخالفة القانون، فتدخل في ولاية المحاكم. فإذا قطعت المحكمة بعدم اختصاص المحاكم بهذه الدعوى قولاً بأن المرسوم هو أمر إداري يتمتع على المحاكم تحقيق صحة الأسباب التي بنى عليها كان حكمها مخالفاً للقانون .

* الموضوع الفرعي : محل القرار الإداري :

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠
لما كان محل القرار الإداري هو المركز القانوني الذي توجه إرادة مصدر القرار إلى أحدائه وذلك بإنشاء حالة قانونية أو تعديلها أو إلغائها فإن قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص - برفض تجديد الإستيلاء على إحدى المدارس وتسليمها للمالك الظاهر - لا يعتبر قراراً إدارياً إلا بالنسبة لعدم تجديد الإستيلاء أما أمره بتسليمها إلى المالك الظاهر فلا يعدو أن يكون عملاً مادياً قصدت به إلى مواجهة الحالة الناجمة عن رفع يد مديرية التعليم عن إدارة المدرسة، ومن ثم فإن تعيين حارس على المدرسة لا يحس القرار الإداري المذكور ويختص به المحاكم العادية.

* الموضوع الفرعي : مناطق التمييز بين القرارات الولائية وغير الولائية :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٥
تميز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام إنما يرجع فيه إلى حكم القانون لا إلى إقرارات الخصوم أو إنفائهم .

* الموضوع الفرعي : وجوب تسببيه :

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٩
متى أوجب القانون تسبیب القرار الذي تصدره جهة الإدارة فإن التسبیب يصبح ركناً أساسياً باعتباره ضماناً من ضمانات الأفراد يوجب على إغفاله بطلان القرار لفقدانه سبب وجوده ومبرر إصداره، وأنه ولئن كان الأصل أن ترد أسباب القرار في صلبه إلا أنه إذا تبنى مصدر القرار الأسباب التي تبنيها الجهة المختصة وأحال إليها في دياجه القرار بما يفيد إطلاعه عليها فإن ذلك يكفي لتسببيه، ذلك أن موافقته على ما انتهت إليه مذكورة هذه الجهة يعنى أنه اتخذ من تلك الأسباب والأسانيد أسباباً لقراره، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة المختصة بإدارة الشركات المنوط بها التحقيق مع المطعون عليهم قدمت مذكورة مؤرخه بنتيجة التحقيق حتمتها المخالفات المنسوبة إليهم وإقرحت لصالح العمل

عرض نتيجة التحقيق على الطاعن لإصدار قرار بتحتيهم من عضوية مجلس إدارة شركة القناة لأعمال الموانئ للأسباب والأسانيد التي أبدتها في تلك المذكرة وقد أشير الطاعن لى نهايتها بالموافقة على ما جاء بها، وأتبع ذلك إصدار القرار موضوع الدعوى تفاعلاً لتلك الموافقة أشار في ديباجته إلى إطلاعه على تلك المذكرة فإن ذلك يعنى أن - مصدر القرار قد إعتق الأسباب والأسانيد التي تضمنتها المذكرة واتخذ منها أسباباً لقراره المطعون عليه على نحو تصبح معه تلك المذكرة جزءاً لا يتجزأ من القرار تضمنت أسبابه ودواعيه ومنده من القانون بما تكون معه القرار سبباً ويكون النعى عليه بخلوه من الأسباب على غير أساس.

قضاة

• الموضوع الفرعي : أثر تغير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة :

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢
تغير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة سماح الدعوى وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة، مقصور على الطير الذى يتوجب عليه إنتضاء صفة القاضى أو زوال ولايته، كالإستقالة والوفاة أو الرد والعزل والنقل، بعد تبليغه بالقرار الجمهورى الصادر بذلك، أما نقل القاضى أو ندبه لمحكمة أخرى داخل دائرة إختصاص المحكمة الأصلية، فلا يحول دون إشراكه فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى التى سمع فيها المرافعة لعدم إنتقطاع صله بمحكمة الأصلية واستمرار إحتفاظه بصفته .

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢
تغير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة هو التغير الذى يتوجب عليه إنتفاء صفة القاضى، أو زوال ولايته، كالإستقالة والوفاة والرد والعزل أو النقل بعد تبليغه بالقرار الجمهورى المتضمن نقله، أما نقل القاضى أو ندبه بمحكمة أخرى داخل دائرة إختصاص المحكمة الأصلية، فلا يحول دون إشراكه فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى التى سمع فيها المرافعة، لعدم إنتقطاع صله بتلك المحكمة وإحتفاظه بصلته .

• الموضوع الفرعي : أحوال عدم صلاحية القاضى :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣
لدب " رئيس المحكمة " أحد قضائها لنظر الدعوى بدلاً من القاضى المطلوب رده لا يعتبر من قبيل إظهار رأى المانع من نظر الدعوى وبالتالي لا يفقد به " رئيس المحكمة " الصلاحية لنظرها.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٤
الحكم فى المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت هو حكم مؤقت لا يمنع من أصدره من أن يعود ليحكم فى أصل الحق وفقاً للمادتين ٤٩، ٥٢ من قانون المرافعات وبالتالي لا يكون سبباً لعدم الصلاحية.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ١٩٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠

المصامرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى هي التي تكون في نطاق الذي يمتد بنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات إلى الدرجة الرابعة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٠٢

إذ قضت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض القائية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر، فإنما دلت على أن المشرع قد منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام اعتباراً بأنها تعد أحكاماً باتة قاطعة وليس من سبيل إلى تعيها أو الطعن فيها إلا بقدر ما خول محكمة النقض من حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائتها الذين أصدرها الحكم وفق المادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات السابق. وإذا كان ما يناه الطالب على الحكم الصادر من محكمة النقض من أنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة وصدر الحكم دون إحالة إلى هيئة العامة المختصة على خلاف ما تقتضيه المادة الرابعة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩، هو نهي لا يتدرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والخصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق، فإن الطلب هذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣

تحقق سبب عدم الصلاحية بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية، هو مجرد عيب يعزى قرارها دون أن يؤثر عليه من حيث وجوده.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤

نظر القاضي دعوى النفقة، لا يمتنع من نظر دعوى التطبيق للفرقة، لإختلاف كل من الدعويين عن الأخرى، وبالتالي لا يكون هناك سبب لعدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١

تنص الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً عن سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم إذا كان قد ألقى أو تراجع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل إشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً

أو كان قد أدى شهادة فيها. ولما كان نظر المستشار الإستئناف المرفوع من الطاعين في دعوى أخرى، وقضاء فيه بإعادة وضع يد المظعون عليه على الأتيان تأسيساً على بطلان التنفيذ الذي تم بتسليمها للطاعين نفاذاً لقرار لجنة الإصلاح الزراعي - لمخالفة القواعد العامة في ملكية المال الشائع لا يمنعه من نظر الدعوى الماثلة المرفوعة - من المظعون عليه - يطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ لإختلاف كل من الدعويين عن الأخرى وبالتالي لا يكون سبباً لعدم الصلاحية.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٩

إن ما تنص عليه المادة ١٤٦ من قانون المرافعات من عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى وجوب إمتناعه عن سماعها أن كان قد سبق له نظرها يقتضي ألا يقوم القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً. ولما كان الثابت من الإطلاع على حكم نذب الخبر الذي أصدره المستشار بتاريخ ٣/١٠/١٩٦٠ في الدعوى الابتدائية إبان عمله بمحكمة القاهرة الابتدائية، أن الحكم خلافاً لما يشف عن رأى المحكمة في موضوع النزاع فإنه لا يفقد القاضي الذي أصدره صلاحية نظر الإستئناف المرفوع عن الحكم القطعي الصادر من المحكمة الابتدائية بهينة أخرى في تلك الدعوى .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩

النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرد أحد الخصوم في الأحوال الآتية إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان قبل إشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى الشهادة فيها " يدل على أن الممول عليه في إبداء الرأى الموجب لعدم صلاحية القاضي إلتقاء كان أو مرافعة أو قضاء أو شهادة، هو أن يقوم القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً بخلافه أن يتشبث برأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم حتى ولو خالف مجرى العدالة وضناً بأحكام القضاء من أن يعلق بها إسرائيه من جهة شخص القاضي لدواع يذعن لها عادة أغلب الخلق ولما كان نظر القاضي دعوى الطاعة لا يمنعه من نظر دعوى التطليق للضرر لإختلاف كل من الدعويين عن الأخرى، فلا يكون هناك سبب لعدم الصلاحية.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨

النص في المادة ٥/١٤٦ من قانون المرافعات على أنه " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم - إذا كان قد ألقى أو توافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل إشتغاله بالقضاء أو كان سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها " . وفي المادة ١٤٧ على أنه " يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاءه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم " يدل على أن القاضي لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كان قد سبق له نظرها قاضياً وإلا كان حكمه فيها باطلاً لما كان ذلك . وكان الثابت من الأوراق أن السيد المستشار عضو اليمين بالدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان عضواً بالدائرة التي أصدرت الحكم الابتدائي والذي قضى برفض الدفع بعدم جواز الطعن بالتزوير على عبارات التظهير وبجوازه ومن ثم يكون قد سبق له نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة وإشترك في إصدار حكم فيها فيكون غير صالح لنظرها أمام محكمة الاستئناف وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون باطلاً .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١١

النص في المادة ١٤٦ من :نون المرافعات على أنه " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها، أو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية .. " ٥ " إذا كان قد ألقى أو توافع عن أحد الخصوم في الدعوى .. أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً " وفي الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ منه على أنه " يقطع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم " يدل على أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً هي الحشية من أن يلغزم براه الذي يشف عنه عمله المتقدم، وإستناداً إلى أن أساس وجوب إنتفاع القاضي عن نظر الدعوى وعلى ما جلته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الملغى تعلقاً على المادة ٣١٣ المقابلة - هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن جميع الخصوم، وزناً مجرداً، أخذاً بأن إظهار الرأي قد يدعو إلى إلزامه مما يتعالى مع حرية العدول عنه .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١١

لئن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد أن إبداء الرأي - الذي يؤدي إلى عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى - يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة، إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بانعني الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم، ويستدعي الفصل فيها الإدلاء

بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التى أثبتت فى الخصومة الأخرى، بحيث تعتبر الخصومة الحالية إستمراراً لها وعوداً إليها، فإذا كان القاضى قد عرض هذه الحجج لدى فصله فى الدعوى السابقة وأدلى إليها برأى فيها لم تتوالى له مقومات القضاء الحائز لقوة الأمر المقضى فإنه يكون غير صالح لنظر الخصومة التالية ومجموعاً من سماعها، إذ فى هذه الحالة بالذات تبدو غشبية تشبه برأيه الذى أبداه، فيشل تقديره ويضائر به قضاؤه .

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

مؤدى النص فى المادتين ١٤٦ و ١/١٤٧ من قانون المرافعات أن القاضى إذا ما كشف عن اعتناقه لرأى معين فى دعوى سابقة متصلة بالدعوى المطروحة عليه فإن ذلك يفقده صلاحيته للحكم فيها وإذا ما حكم وقّع حكمه باطلاً، ولما كانت أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى تتعلق بالنظام العام فيجوز التصسك بها أو بإحداها لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه. لما كان ذلك، وكان الين من الصورة الرسمية من الحكم ١٥ سنة ١٩٧٥ كلى أحوال شخصية " بورسعيد أن السيد رئيس المحكمة كان هو رئيس الدائرة التى أصدرت ذلك الحكم الذى جاء فى أسبابه أن المحكمة لا تتضمن إلى سلامة عقد البيع المورخ فى ١٩٧١/٥/١٣ ولم تأخذ به، وكان فى النوقت نفسه هو رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم فى الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى بورسعيد الذى قضى بصحة ونفاذ ذلك العقد برغم أن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى كان تحت بصر الدائرة عند الحكم مما يجعلها غير صالحة لنظر الدعوى ومجموعة من سماعها ويكون حكمها فيها باطلاً وإذا أبدى الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه دون أن ينشئ لنفسه أسباباً مستقلة فيكون هو الآخر قد صدر باطلاً .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

- عمل المجلس المخصوص المنصوص عليه فى المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى دعوى الصلاحية لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية بل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحاكم - مجرد تقييم حالة القاضى فى مجموعها من حيث صلاحيته للإستمرار فى وظيفته القضائية.

- أوجبت المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية على المجلس المختص فى حالة ثبوت دعوى الصلاحية أن يقدر إحالة القاضى إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية، وهما تدبير أن يقتضيهما فقد القاضى

لأسباب الصلاحية لولاية القضاء، إذ متى إنتفت صلاحيته لما فقد تعين إبعاده عن تولي المناصب القضائية وذلك إما بإحالة إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى بعيداً عن السلك القضائي.

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٢

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أياً كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع، ولو كان قد سبق إنشاء دفاع موضوعي، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يفي عنها، لما كان ذلك، وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير أصلان الحكم المستأنف والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان مهلة الطعن بالإستئناف بالنسبة له، ويستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطالن ذلك الإعلان بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطرفين عن الآخر، إذ قد تعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير ولى شكل الإستئناف وهو ذاته المبني على الإدعاء بالتزوير معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في شكل الإستئناف.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٢

- أورد المشرع الأحوال التي يكون القاضي فيها غير صالح لنظر الدعوى وعموماً من سماعها ولو لم يبرده أحد من الخصوم - على سبيل الحصر - م ١٤٦ من المرافعات - وليس من بينها إتمناه إلى بلدة ينتمي إليها المتخاصمون .

- منع القاضي من سماع الدعوى إذا سبق له نظرها قاضياً وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يهدف إلى أن يكون القاضي عند فصله في النزاع خالياً من الدخول عن موضوعه حتى يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، وكان مجرد حضور القاضي للجلسات التي عرضت فيها الدعوى لا ينسب بذاته عن تكوينه رأياً خاصاً فيها إذ لا يكشف عن ذلك سرى إصداره أو إشراكه في إصدار حكم فيها أو إتخاذ إجراء يشف عن إقتناعه برأى معين فيها، وإذا كان الثابت أن السيد عضو يسار الدائرة الإستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإن حضر بعض جلسات المحكمة الابتدائية التي عرضت فيها الدعوى إلا أنه لم يشترك في إصدار حكم أو إتخاذ أي إجراء يشف عن إبدائه الرأي فيها وإنما يقتصر الأمر على مجرد تأجيل نظرها إستكمالاً لإجراءاتها، فإن النعي ببطالن الحكم المطعون فيه لعدم صلاحية عضو الدائرة المعني لنظر الدعوى يكون على غير أسس .

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

لما كان طلب الصلاحية ليس دعوى تأديبية وإنما هو دعوى أهلية تستوجب تقييم حالة القاضي في مجموعها ولا ترتبط بواقعة معينة ومن ثم فإنها تتناول كافة ما نسب إليه من وقائع في الماضي أو الحاضر يستوي في ذلك أن يكون التحقيق فيها قد تقرر إيداعه بالملف السري أو حفظ خارجيه، وكان البين من الإطلاع على الشكوى رقم... لسنة والتحقيقات التي تمت فيها ثبوت الواقعة التي نسبت إلى الطالب وهي ما تعارض مع ما يجب أن يحرص عليه القاضي من توخي الحيطة التامة في قضاائه والنأي بنفسه عن كل ما يشوب الثقة في صدور أحكامه بعيداً عن كل هوى وكانت هذه الواقعة تكفي وحدها لإلغائه الصلاحية لتولي القضاء فإن النعي على القرار المطعون فيه - أيأ كان وجه الرأي في مدى صحة الواقعة الأخرى المنسوبة إليه - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

يبين من مطالعة تحقيقات الشكوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ حصر عام أعضاء النيابة أن الوقائع موضوع هذه التحقيقات ثابتة في حق الطالب ثبوتاً لا يدع مجالاً للشك وما نسب إلى الطالب ينطوي على إخلال جسيم واستظهار بالغ بواجبات وظيفته وإستغلافها وتسخيرها في تحقيق مآرب شخصية تحط من قدره ولقد الهتة التي ينتمي إليها مما يفقده الصلاحية لشغل وظيفته القضائية.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

إن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر فلا يقاس عليها، وكانت الوكالة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى عملاً بالمادة سالفه الذكر هي التي تكون عن أحد الخصوم فيها، أما أن يكون محامي أحد الخصوم وكيلاً عن القاضي فإنها لا تكون مانعاً له من نظر الدعوى ذلك أن اتحامي لا يعتبر طرفاً في الخصومة التي وكل فيها لأن طرف الخصومة هو الخصم الذي يحمله المحامي.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٢

- النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية ... " ه " إذا كان قد ألقى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى ... أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً ... " وفي الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ منه على أن " يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم بالتفريق الخصوم " يدل على أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً هي

الحشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المقدم، وإستناداً إلى أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى وعلى ما جلت له المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات الملغى تطبيقاً على المادة ٣٩٣ القابلة هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى إلتزامه، مما يتنافى مع حرية العدول عنه، فإذا كان القاضى قد عرض لحجج الخصوم لدى فصله فى الدعوى السابقة وأدلى برأى فيها لم تتوالى له مقومات القضاء الحائز لقوة الأمر المقضى، فإنه يكون غير صالح لنظر الدعوى من بعد أو أى دعوى أخرى تتصل بالدعوى السابقة إذ فى هذه الحالة تتوافر عشية تشبه برأيه الذى أبدها فيشل تقديره ويتأثر به.

— أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى تتعلق بالنظام العام فيجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه .

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤

ما تنص عليه المادة ١٤٦ من قانون المرافعات من عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى وجوب إمتناعه عن سماعها أن كان قد سبق له نظرها يقتضى ألا يقوم القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، ولما كان الثابت من الإطلاع على حكم الإستجواب الذى أصدره المستشار عضو اليسار فى الدائرة الإستئنائية بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ إبان عمله بمحكمة الإسكندرية الابتدائية أن الحكم خلاهما يشف عن رأى المحكمة فى موضوع النزاع، فإنه لا يفقد القاضى الذى أصدره صلاحية نظر الإستئناف المرفوع عن الحكم القطعى الصادر من المحكمة الابتدائية بهتة أخرى فى تلك الدعوى .

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

النص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يدل على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الحشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المقدم، إستناداً إلى أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن مركز وحجج الخصوم وزناً مجرداً أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى إلتزامه، مما يتنافى مع حرية العدول عنه، ولكن كان ظاهر سياق المادة يفيد أن إبداء الرأى يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة، إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك

بالمعنى الواسع، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين نفس الخصوم، ويستدعي الفصل فيها الإدلاء بالرأى في ذات الحجج والأسانيد التي أثبتت في خصومة سابقة يكون القاضي قد عرض لها وأبدى برأيه لدى فصله فيها مما تعتبر معه الخصومة الحالية إستمراراً لها فيصبح بالتالى هذا القاضي غير صالح لنظرها ممنوعاً من الفصل فيها، أما إذا توالفت في الدعوى السابقة مقومات القضاء الحائز لقوة الأمر المقضي فإن إصدار القاضي هذا القضاء لا يحول دونه والفصل في مدى توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيام حجية ذلك الحكم الذي أصدره بصدد الدعوى التالية إعتباراً بأن البحث في هذا الأمر المتعلق بالنظام العام ليس من شأنه الخوض في موضوع النزاع الجديد والإدلاء بكلمته حسماً له مما تنطى معه خشية تشبه برأيه السابق الذي قد يشل تقديره ويتأثر به لقضاؤه .

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩

– النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية. ... إذا كان قد ألقى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتبها ولو كان ذلك قبل إشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظره قاضياً أو غيراً أو محكماً أو كان قد أدى الشهادة فيها " يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن الموعول عليه في إبداء الرأى الموجب لعدم صلاحية القاضي إثناء كان أو مرافعة أو شهادة هو أن يقوم القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية – تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، مخالفة أن يتشبث برأيه الذي يكشف عنه عمله المتقدم حتى ولو خالف مجرى العدالة وضناً بأحكام القضاء من أن يعلق بها أمسيات من جهة شخص القاضي لدواعي يزعم لها عادة أغلب البشر.

– النص في المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات الواردة في الباب الخامس بأوامر الأداء على أنه " إذا رأى القاضي ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يتمتع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب بإعلان خصمه إليها. " يدل على أن المشرع أوجب على القاضي متى رأى عدم توافر شروط إصدار الأمر بالأداء في الدين موضوع المطالبة، أو رأى ألا يجيب الطالب ببعض طلباته أن يتمتع عن إصداره، ويحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة.

الطعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة – تطبيقاً لأحكام المادتين ١٤٦/٥، ١٤٧/١ من قانون المرافعات أن مناط منع القاضي من سماع الدعوى وعدم صلاحيته للفصل فيه متى سبق له نظرها قاضياً وبطلان

حكمه في هذه الحالة - أن يكون قد أقام في النزاع بعمل يجعله له - رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، مخافة أن يتشبث برأية الذي يشف عن عمله المتقدم حتى ولو خالف مجرى العدالة، وأخذاً بأن إظهار الرأي قد يدعو إلى التزامه - ولو في النتيجة مما يتنافى مع ما ينبغي أن يتوالت له من حرية العدول عنه، وذلك ضماً بأحكام القضاء من أن تعلق بها إسرائيه من جهة شخص القاضي لدواعي يذعن لها عادة أغلب الحلق، فإذا استوجب الفصل في الدعوى الإدلاء بالرأى في مسائل أو حجج أو أساليب عرض لها القاضي لدى فصله في خصومة سابقة وأبدى رأياً فيها فإنه يكون غير صالح لنظر الدعوى ومنوعاً من معامها وإلا كان حكمه باطلاً، وكان البين من الحكم الصادر في الدعويين ٣٦٦٣، ٣٧٥٧ لسنة ١٩٧٧ مدني الإسكندرية الابتدائي الذي كان تحت نظر محكمة الموضوع وإستأنفته الطاعنة ولم يفصل في إستئنافها حتى صدر الحكم المطعون فيه - أن السيد رئيس الدائرة التي قضت فيها بعدم ثبوت ملكية الطاعنة لعقار النزاع هو نفسه عضوين الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وكانت ملكية الطاعنة لهذا العقار هي التي يقوم عليها دفاعها في الدعاوى الثلاث فإنه يكون ممنوعاً من معام الدعوى الأخيرة ويستتبع إشراكه في إصدار الحكم فيها بطلان هذا الحكم عملاً بنص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٠

لما كان لا يجدي الطاعن التحدي بالثقات الحكم عن إقامته على الطعون ضده دعوى المخاصمة مما ينشأ من وجود خصومة بينهما تجعله غير صالح لنظر الإشكالات آتفة الذكر، لأنه وإن كانت عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى من الأسباب المتعلقة بالنظام العام التي يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التي تقوم بين القاضي وأحد الخصوم تفقده صلاحية لنظر الدعوى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سابقة على رفع الدعوى وتستمر إلى حين طرحها على القاضي، وهو ما لا يتوالت في دعوى المخاصمة إذ أقامها الطاعن بعد رفعه الإشكالات محل طلب الرد وليس قبل ذلك. كما لا يجوز إعتبار دعوى المخاصمة سبباً لرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطريق الذي رسمه القانون أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

- النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن على عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً هي الحشية من أن يلتزم برأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم، إستناداً إلى أن أساس إمتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً

فى الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها
ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعوا إلى إلتزامه مما يتنافى مع حرية
العدول عنه.

— لكن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد بأن إبداء الرأى يلزم أن يكون فى ذات
القضية المطروحة إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة
بين ذات الخصوم، ويستدعى الفصل فيها الأدلاء بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التى التوت فى
الخصومة الأخرى بحيث تعتبر الخصومة الحالية إستمراراً لها وعوداً إليها.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٠٥، ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩٠/١/٩

دعوى الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية هى دعوى أهلية تستوجب
تقييم حالة القاضى فى مجموعها وتناول كافة ما نسب إليه من وقائع فى الماضى والحاضر، فإن مجرد إحالة
القاضى إلى مجلس الصلاحية للنظر فى أهليته لتولى القضاء يسوغ لجهة الإدارة إرجاء ترفيته حتى تستقر
أهليته فى ضوء ما يقضى به المجلس، وفى هذه الحالة لا يعيب الإجراءات عدم إخطار القاضى بأن مشروع
الحركة القضائية لن يشملته بالترقية لأن الغرض من الإخطار المنصوص عليه فى المواد ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من
قانون السلطة القضائية هو إتاحة تعظم القاضى أمام مجلس القضاء الأعلى من إتجاه الوزارة إلى تحطيه فى
الترقية بسبب ما إرتأته من إنقاص أهليته للترقى لئلا أو مسلكياً وللمجلس حق تأييد أو إلغاء هذا الإنجاء
وهو ما لا حاجة له عند إحالة القاضى إلى مجلس الصلاحية حيث يصير لهذا المجلس وحده حق القرار فى
شان أهليته لتولى القضاء، وللقاضى — إذا رأى المجلس محلاً للسير فى الإجراءات ضمانه أن يبدى أمامه
ما يمن له من دافع ودفاع.

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢

— النص فى المادتان ١٤٧، ٢٧٢ من قانون المرافعات يدل على أن أحكام محكمة النقض لا يجوز تعميمها
بأى وجه من الوجوه فهى واجبة الإحترام على الدوام باعتبار مرحلة النقض هى خاتمة المطاف فى مراحل
التقاضى وأحكامها بأنه لا سبيل إلى الطعن فيها، وأن المشرع إغتنى عن النص على منع الطعن فى أحكام
محكمة النقض بساتر طرق الطعن العادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن على أحكام هذه المحكمة
ولم يستن المشرع من ذلك. الأصل إلا ما أورده فى نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات
من جواز الطعن بىعلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاء الذين ما أصدره سبب من
أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من هذا القانون، وذلك زيادة فى الإصطيان

والنحوط لسمعة القضاء. وسبيل الخصم إلى الطعن بطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب يقدمه محكمة النقض التي إختصها المشرع بنظره غير مقيد فيه بميعاد حتى أخذاً بعموم النص وإطلاقه. ولا يسوغ القول بخضوع هذا الطلب لميعاد السنين يوماً المقرر للطعن طبقاً لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات كما ذهب إلى ذلك المدعى عليه في دفعة، لأنه لا يعد طعنًا بطريق النقض وإنما هو بمثابة دعوى بطلان أصلية، ومن ثم فلا يجرى عليه الميعاد المقرر للطعن طبقاً لهذا النص فإذا ثبت عكسة النقض أن الطلب قد توافرت فيه موجبات قبوله ألفت الحكم الصادر منها في الطعن وأعادت نظر الطعن أمام دائرة أخرى وإن تبين لها أن الطلب لم يكن كذلك حكمت بعدم قبوله .

— النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية [٥] إذا كان قد ألقى أو تراجع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو محمداً أو محكماً " وما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من هذا القانون من بطلان عمل القاضي وفضائه في الأحوال المتقدمة، يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً هي خشية من أن يلتزم برأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم، إستناداً إلى أن وجوب إنتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشوب في القاضي من خلل الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، أخذاً بأن إظهار الرأي قد يدعو إلى إلتزامه، ما يتنافى مع حرية المدول عنه.

— لن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد بأن إيداء القاضي لرأيه يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع، فيؤخذ به حتى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم، ويستدعي الفصل فيها الإدلاء بالرأى في نفس الحجج والأسانيد التي أثرت في الخصومة الأخرى، بحيث تعتبر الخصومة الحالية إستمراراً لها وعوداً إليها .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٩٠

النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى وجوب إنتناعه عن سماعها أن كان قد سبق له نظرها بقتضى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا يقوم القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشوب فيه من خلل الذهن عن موضوعها حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أورد فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الأحوال التى يكون القاضى لها غير صالح لنظر الدعوى ومتوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم - على سبيل الخصم - فلا يجوز القياس عليها وإذ كان ليس من بين الحالات التى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة سالف الذكر حالة نذب القاضى للعمل مستشاراً قانونياً لجهة مختصة فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدلع بطلان الحكم الابتدائى لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولا يعيبه ما قد يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية عندما أقام رفضه لذلك الدلع على أن كتاب إدارة التفتيش القضائى الذى يفيد نذب عضو من الدائرة التى أصدرت الحكم سالف الإشارة للعمل مستشاراً قانونياً محافظة شمال سيناء لا يكتفى للدلالة على أنه ألقى أو أبدى رأياً فى الموضوع، إذ أن حكمه النقضى أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم ما دام أنه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : أسباب مخاصمة القاضى :

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٥٦

من حق المحكمة عملاً بالمادة ٨٠٢ مرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتحكم بقبولها وهذا لا يتأتى لها إلا بإسعرض أسباب المخاصمة وأدلتها لتبين منها مدى إرتباطها بأسباب المخاصمة. فإذا كان الحكم قد أشار إلى أنه لم ير فيما أسند إلى وكيل النيابة على ما ظهر له من الأوراق غشاً أو تدليساً أو غدراً أو خطأ مهتياً جسيماً وإلّا رأى أن ما أتاه يعتبر خطأ مهتياً غير جسيم بسبب حداثة عهده بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يدخل فى أسباب المخاصمة - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى القانون إذا قضى بعدم جواز المخاصمة.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٥٧

إذا كان الحكم قد قرر أن حبس المخاصم إحتياطياً فى تهمة عدم الإعلان عن الأسعار طبقاً للمواد ١٩ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسوم رقمى ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يعتبر خطأ مهتياً جسيماً وأقام قضاءه على إعتبارات تكفى لحمله فإن النعى فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً مما يستقل به قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

عد الشارع من أسباب المخاصمة الفش والتدليس والخطأ المهني الجسميم والمقصود بالفش والتدليس هو إغشاف القاضي في عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الإغشاف إشارة لأحد الخصوم أو نكائية في آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي، والخطأ المهني الجسميم هو وقوع القاضي في خطأ فاضح أو أهمل مفرط، ما كان له أن يؤدي فيها لو أهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسير بحيث لا يفرق هذا الخطأ في جسامته عن الفش سوى كونه أولى بحسن نية ويسعى في ذلك أن يتعلق الخطأ بالمبادئ القانونية. أو الوقائع المادية، ومن المقرر أن تقدير جسامه الخطأ وإستظهار قصد الإغشاف من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها طالما كان بيانها في ذلك سافهاً.

*** الموضوع الفرعي : القاضي لا يخضع في عمله للمساءلة القانونية :**

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩

الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله، لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئولية على سبيل الإستثناء إذا إغشاف عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها، فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أو ردها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمينات، والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد الصابئين الذين يحاولون النيل من كرامته وهبه برفع دعاوى كيدية مجرد التشهير به، ومن ثم فإنه لا تجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

الأصل في التشريع أن القاضي غير خاضع في نطاق عمله للمساءلة القانونية والإستثناء أن الشارع جوزها وحصرها في نطاق ضيق محكم بالنص على أسبابها في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات وقد وازن المشرع بهذا التشريع بين حق القاضي في توفير الضمانات له فلا يتحسب في قضاياه إلا وجه الحق ولا يهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستفد الجهد في الرد على من ظن الجور به وآثر الكيد له وبين حق المتقاضى في الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل في حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب في وجهه - فله أن ينزله منزلة الخصومة يدين فيها لقضائه ويطلب أثره، وهذا كله يجد حده الطبيعي في أن القضاء ولاية وتقدير وأمانة تقرير وإن مجرد الخلاف أو الخطأ لا يسقط بهما منطق العدل وإنما يسقطه الجور والإغشاف في القصد.

• الموضوع الفرعي : القانون الذي يحدد الوظائف القضائية :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٠

صابط اعتبار الوظيفة من الوظائف القضائية إنما يستمد من القوانين الصادرة في هذا الشأن .

• الموضوع الفرعي : تقرير مخاصمة القاضي :

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٢

إن المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات إذ أوجبت على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المستعمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها. وإذا قضت المادة ٨٠١ بأن تنظر الدعوى في غرفة المشورة في أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية لتبليغ صورة تقرير المخاصمة إلى القاضي أو عضو النيابة المخاصم. وإذا نصت المادة ٨٠٢ على أن تحكم المحكمة على وجه السرعة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى، إذ نصت المواد المشار إليها على ذلك فقد دلت بجلاء على أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى، مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها، لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير، الأمر الذي ينفي عليه أن يكون قرار المحكمة بضم الملفات المنوه عنها في تقرير المخاصمة والتي قال الطاعن إنها تحوى الأوراق والمستندات المؤيدة لدعواه مخالفاً لمصريح نص القانون ومن ثم لا يتعلق به حق للطاعن بعد أن فاتته أن يودع مع تقرير المخاصمة الأوراق والمستندات المذكورة مما يكون معه في غير محله ما ينهائى على الحكم من بطلان في هذا الخصوص، كما أنه لا على المحكمة إذ هي اكتفت في حدود سلطتها الموضوعية بما أبداه أطراف الخصومة أمامها من أقوال وبما احتواه ملف الدعوى من أوراق.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٥٧

إذا لم تجب المحكمة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها بتقرير المخاصمة فإن الحكم لا يكون قد خالف المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٦٢

لئن كانت المواد من ٦٥٤ إلى ٦٦٧ من قانون المرافعات الملغى قد نصت على أحوال مخاصمة القضاة وشروطها وإجراءاتها وسكتت عن أعضاء النيابة إلا أن هذه الأحكام كانت تنطبق أيضاً عليهم فلم يكن

يجوز مقاضاتهم عن الضرر الذى يسببونه للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم إلا عن طريق المخاصمة ذلك أن الأصل هو عدم مسؤولية القاضى أو عضو النيابة عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأن كل منهما إنما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى تقرير مسؤوليتهم - على سبيل الإستثناء - إذا إغرف أياًهما عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها فنص فى قانون المرافعات على أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمنات كما نظم إجراءات المخاصمة فى هذه الأحوال. والحكمة التى توخاها المشرع من وضع نظام المخاصمة هى توفير الضمانات للقاضى فى عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى عادية مجرد التشهير به. وهذه الحكمة تتوافر بالنسبة لأعضاء النيابة التى تعتبر هيئة مكاملة للقضاء. وقد حرص المشرع دائماً على الجمع بينهم وبين القضاة فى القوانين المتعاقبة الخاصة بتنظيم السلطة القضائية وكفل لهم من أسباب الطمأنينة والضمانات ومظاهر الإستقلال كثيراً بما كلفه للقضاة كما حرص عند تعديل قانون المرافعات على أن ينص صراحة فى المادة ٧٩٧ من القانون القائم على التسوية بين القضاة وأعضاء النيابة فى شأن المخاصمة وبذلك قسن ما كان مقررأ من قبل بغير نص صريح ورتب فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة مسؤولية الدولة عما يحكم به من التضمنات على القاضى أو عضو النيابة بسبب الأفعال المخلفة.

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤

مؤدى نص المادتين ٤٩٥، ٤٩٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى - مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها - لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وأنه لا يجوز للمخاصم فى هذه المرحلة تقديم أوراق أو مستندات غير التى أودعها مع التقرير، إلا أن ذلك لا يمنع القاضى المخاصم من تقديم المستندات المأيدة لدفاعه ولا ينلحق فى المحكمة فى الإستناد إلى ما يحويه ملف الدعوى من أوراق لتكوين عقيدتها. لما كان ذلك وكان التصرف محل دعوى المخاصمة هو الحكم الذى أصدرته الدائرة المشكلة من المطعون عليهم بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ فى الدعويين رقم ٣٤١، ٣٤٢ سنة ١٩٦٥ مدلى بهما الابتدائية، وكان ضم ملف هاتين الدعويين إنما كان تنفيذاً لقرار المحكمة الصادر بجلسة ١٩٧٣/٣/١١ وفى حضور المخاصمين بناء على طلب المطعون عليه الأول، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على ما تضمنه هذا الملف من أوراق، لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠

- الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً عوله القانون وترك له سلطة التقدير فيه، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئولية على سبيل الإستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها فص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضي عن التضمنات، والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية مجرد التشهير به، ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاته بالتضمنات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال.

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ مرافعات يميز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم غش أو خطأ مهني جسم فإنه يقصد بالغش إنحراف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون قاصداً هذا الإنحراف وذلك إما إيتاراً لأحد الخصوم أو نكاية في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي. أما الخطأ المهني الجسم فهو الخطأ الذي يرتكب القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساق إليه لو إهتم بواجبات الإهتمام العدوى أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً، ويسرى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثانية في ملف الدهوى وتقدير مبلغ جرامة الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لحكمة الموضوع.

- تقدير مدى جرامة الخطأ الموجب لمسئولية المخاصم ضده من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته التقديرية - أن الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر في موضوع الدعوى محل المخاصمة طعون موضوعية مجاها الطعن في الحكم المشار إليه سواء ما تعلق منها بالقصور في الأسباب أو الخطأ في تفسير التعاقد المبرم بين طرفي الخصومة ولا ترقى إلى الخطأ المهني الجسم فإن النعى على هذا الحكم والمنازعة في جسامه الخطأ المنسوب إلى الطعون ضده يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحسرها رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠

إذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يميز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساق إليه لو إهتم بواجبات الإهتمام العادى أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً، ويسرى أن يتعلق بالمبادئ

القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى ، وتقدير مبالغ جسامة لخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لحكمة الموضوع، وإذا كان من حقها عملاً بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها فإن هذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأصلها.

الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٤

المقصود بالخطأ المهنى الجسيم الذى يميز مخاصمة القضاة عملاً بنص المادة ٤٩٤ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط فاحش ما كان لیساق إليه لو إهتم بواجباته الإهتمام العادى أو لإهماله فى عمله إهمالاً مفرطاً، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى ملف الدعوى، وتقدير مبلغ جسامة لخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل فى التقدير المطلق لحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٧

دعوى المخاصمة تستند فى أساسها القانونى إلى المسؤولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمة أنه لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تسمية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تسمية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التسمية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة إذ لا تقوم هذه التسمية إلا فى جانب الدولة التى يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارته.

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٧

-- مؤدى نص المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى - مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها - لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وأنه لا يجوز فى هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التى أودعت مع التقرير، الأمر الذى ينسب عليه أن يكون ضم قلم الكتاب محكمة الاستئناف للملف الأمر الوقى رقم... والأوراق المتعلقة به والذى قال الطاعنان أنه يحوى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون .

-- لئن كان الشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع الطالاب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم إلا أن

سماع اقوال هذا القاضي أو عضو النيابة - فى هذا الصدد - إنما هو أمر مقرر لمصلحتهما فلا يجوز لغيرهما التمسك به، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعيب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة فيما فيه

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦

من المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٢ من الدستور أن " مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى " وهو ما مؤداه ما يصدره من أحكام فى حدود اختصاصه المقرر قانوناً يكون مبنأى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تتعدم معه ولاية المحاكم العادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إبطائها أو التعريض عنها لما كان ذلك وكانت دعوى المخاصمة هى فى حقيقتها دعوى مستقلة وجزائها التعويض ومن آثارها فى القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الإختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى متى كانت المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة، ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تقويل أحكام العادية ولاية النحل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة باعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه، وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة.

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨

الإدعاء بأن القاضى أو عضو النيابة قد عمد إلى تغيير الحقيقة فى حكم أو قرار - هو إدعاء يقتضى سلوك سبيل المخاصمة على ما نصت عليه المادة ١/٤٩٤ من قانون المرافعات التى أجازت مخاصمتها إذا وقع من أيهما فى عمله غش أو تدليس أو غدر أو عطا مهنى جسيم، وعندئذ يُلغى هذا الإدعاء بالتزوير لتنظيم الذى وضعه الشارع فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات بحسبانه دافعاً فى موضوع دعوى المخاصمة يجب إبداء أمام المحكمة ألت تطرّه ولا يجوز لغيرها أن تتصدى له، أما دعوى التزوير الأصلية ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره، ويكون ذلك بدعوى أصلية بالأوضاع المعادة حتى إذا حكم له بذلك من عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل، ومفاد ذلك أنه إذا أقيمت دعوى المخاصمة وتكبد المخاصم سلوك سبيل الإدعاء بالتزوير منذ تداولها حتى القضاء فيها فلا تقبل من بعد دعواه

الأصلية بالتزوير، إذ يكون ما يخشى وقوعه من الإحتجاج عليه بالحكم أو القرار قد وقع بالفعل وعندئذ لا يجدي دعواه تلك - لما كان الثابت وكان في الأوراق أن الطاعن أقام دعوى المخاصمة رقم ٦٤٧ لسنة ٤٩ قضائية طالباً بطلان كافة التصرفات التي أضر فيها بسبب قرار محكمة النقض برفض طلب إلغاء قرار نقله إلى وظيفة غير قضائية الرقم لسنة لإبتداء هذا القرار على الفسخ والغدر والتدليس وإخطأ المهني الجسيم بحقولة أن أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته عمد إلى تغيير الحقيقة في محضرين رسميين هما محضر جلسة تحضير الطلب المعقودة في ١٠/٣١/١٩٧٨ ورول هذه الجلسة فصدر الحكم بعدم جواز المخاصمة لعدم سلوك الطاعن سبيل الإدعاء بالتزوير أثناء نظر الدعوى ومن لم فإن الطاعن قد فاته سلوك هذا السبيل في دعوى المخاصمة تلك لا يكون مقبولاً منه رفع دعوى أصلية بطلب الحكم بتزوير محضرين سألني الذكر عماد دعوى المخاصمة المقتضى بعدم جوازها.

الطعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً خول له بالقانون، وترك له سلطة التقدير فيه، إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات في الأحوال المنصوص عليها فيها على سبيل الخصر ومن بينها إذا وقع منه في عمله خطأ مهني جسيم، ويقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فادح ما كان لیساق إليه لو إهتم بواجباته الإهتمام العادي أو لإهماله في عمله أهماً مفرطاً، ويستوى في ذلك أن يتعلق خطؤه بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في أوراق الدعوى فيخرج عن دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانوني يخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهاد، وإستباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو عاين في ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء.

- إذ كانت الأسباب التي أقام عليها الحكم قضاء لا تتضمن ثمة خطأ مهني وكان لا ينال من ذلك ما ورد بأدلة المخاصمة من وجهة نظر أخرى للمساءلة القانونية المطروحة ومن ثم يتعين وفقاً لنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات القضاء بعدم جواز المخاصمة.

الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٠

- الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الإستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردها على سبيل

الحصر يسأل فيها عن التضمنيات، والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية مجرد التشهير به. ومن ثم فلا يجوز مقاضاته بالتضمنيات عن تصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال.

— إذ كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز خصاصة القضية إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسيم فإنه يقصد به الخطأ مهني جسيم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط واضح ما كان لیساق إليه لو إهتم بواجباته الإهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً، يسعى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى. وتقدير مبلغ جسامته خطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق بحكمة الموضوع.

* الموضوع الفرعي : تنحي القاضي عن نظر الدعوى :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٣

تنحي القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للخصوم فيه.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠

تنحي القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات مرده إلى ما يتمثل في ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك، ولا جناح على محكمة الموضوع إذا مضت في نظر الدعوى بعد إذ لم يبق في حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولو لم يتخذ الطاعن إجراءات الرد في مواجهة أحد أعضائها أو يستشعر أحدهم حرجاً في نظرها.

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤١

إن تنحي القاضي عن نظر الدعوى لا يكون إلا عند رده من أحد الخصوم لسبب من الأسباب المنصوص عليها في القانون، أو إلا إذا كان هو قد رأى أنه لا يستطيع الحكم في الدعوى بغير ميل. فإذا كان الخصم لم يتخذ الطريق القانوني للرد، وكان القاضي من جهته لم ير سبباً لفتحيه، فلا يجوز — حتى ولو كان هناك ما يقتضي ألا يشترك القاضي في الحكم — أن يطعن لدى محكمة التقض بطلان الحكم.

• الموضوع الفرعي : دعوى التعويض المقامة على طالب الرد :

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥

- وإن كان المشرع قد خصه القضاء بإجراءات حددها للتقرير بعده صلاحيتهم وردهم وتحتيتهم تضمنتها المواد من ١٤٦ - ١٦٥ من قانون المرافعات فإنه لم يخرج بذلك عن القاعدة العامة التي أسستها لمسائلة من إنحرف عن استعمال حق التقاضي بإلزامه بتعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق وهو ما أشار إليه حين نص في المادة ١٦٥ من ذات القانون على أنه إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى ويعين عليه أن يتنحى عن نظرها وإذا لم يحظر المشرع رفع دعوى التعويض قبل الفصل نهائياً فى طلب الرد فإنه يحق للقاضى إقامتها سواء قبل الفصل فيه أو بعده وبحكمة الموضوع وشأنها فى الفصل فى الطلبين معاً أو فى كل منهما مستقلاً عن الآخر .

- لما كان حق التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الحقوق المباحة ولا يسأل من يبلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت لإلحافه عن الحق المباح إلى اللدد فى الخصومة والغنت مع وضوح الحق إيتاء الأضرار بالخصم، والحكم الذى ينتهى إلى مسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن استعمال حق التقاضى إستعمالاً كيدياً غير مشروع يعين عليه أن يورد العناصر الواقعة والظروف الحاصلة التى يصح إستخلاص نية الإنحراف والكيد منها إستخلاصاً سائفاً، لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن بالتعويض على أنه تراضى فى طلب الرد إلى ما بعد حجز الدعوى للحكم وإن ما نسبته إلى المطعون عليه جاء مجهولاً إذا لم يحدد أياً من الخصوم إعتاد المطعون عليه مواكلتهم وأن إبداء طلب الرد بعد حجز الدعوى للحكم لم التنازل عنه يدل على عدم جديته، وكان هذا الذى إستند إليه الحكم وأقام قضاءه عليه لا يكفى لإلبات إنحراف الطعن عن حقه المكفول فى التقاضى على نحو يدل على توافر قصد الإنحراف والكيد إضرار بالمطعون عليه ولا يكشف عن عدم جدية طلب الرد، وكان الحكم لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص أو يرد عليه فإنه يكون معيياً بالفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

• الموضوع الفرعى : دعوى المخاصمة :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠

إذا كان الطالبان قد خصا أعضاء دائرة فحص الطعون [بدمشق] قائلين أنه وقع منهم خطأ مهنى جسيم برفضهم لطعن عرض عليهم غير ملتزمين ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وكان بين أن الطعن الذي عرض على تلك الدائرة لم يكن يستلزم تقرير مبدأ قانوني جديد وأن الدائرة قد إلتزمت ما كان مستقراً في قضاء محكمة التمييز وأنها بينت وجهة نظرها بمحضر الجلسة مستوفية بذلك ما يتطلبه نص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، فإن قرارها لا يكون قد لابس أي خطأ مهني، و من ثم يكون طلب المخاصمة غير جائز القبول لما يقتضيه رده شكلاً إعمالاً للمادتين ٤٩٢/١، ٤٩٤ من قانون أصول المحاكمات.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩

دعوى المخاصمة - في قانون المرافعات الملغى والقائم - هي دعوى تعويض وإن كان من آثارها في القانون القائم بطلان تصرف القاضي أو عضو النيابة المخاصم. وقد حدد مشروع الأحوال التي يجوز فيها رفع دعوى المخاصمة ونظم للمخاصمة في هذه الأحوال إجراءات خاصة وأحاطها بضمانات تكفل حماية القاضي أو عضو النيابة من عبث الخصوم ومن ثم فلا يجوز مقاضاة أيهما بالضمينات عن التصرفات التي تصدر منه أثناء عمله إلا في هذه الأحوال، ولا سبل إلى هذه المقاضاة غير دعوى المخاصمة. وإذن فإذا كان الطاعن قد رفع دعوته ضد رئيس النيابة بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب إجراءات تنفيذ حكم جنائي اتخذها أحد أعضاء النيابة بمقولة إنها قد تمت على وجه مخالف للقانون ثم أدخل في الدعوى - بناء على أمر المحكمة - النائب العام ووزير العدل بوصفهما الجهة الرئيسية لعضو النيابة الذي وقع منه التصرف الذي سبب ضرر المدعي به وطلب إلزامهما متضامتين مع رئيس النيابة بالتعويض، فإن كان الحكم المطعون عليه إذ خلص إلى عدم قبول هذه الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون [باعتبارها دعوى مخاصمة] يكون قد فهم الدعوى على وجهها الصحيح وطبق عليها القانون تطبيقاً سليماً. ولا يقدح في صحة قضائه عدم توجيه الدعوى إلى عضو نيابة معين بالإسم وتوجيهها إلى النيابة العامة في شخص رئيس النيابة ذلك أنه يستوي أن تكون دعوى الضمينات قد وجهت إلى عضو النيابة باسمه أو بوظيفته وإلى النائب العام بوصفه الجهة الرئيسية لعضو النيابة الذي صدر منه التصرف والقول بغير ذلك يفوت المحكمة التي قصد إليها المشرع من وضع نظام المخاصمة ويفتح باباً للتحايل على مخاصمة أعضاء النيابة بغير الطريق الذي رسمه القانون .

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣

إذ أوجبت المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها، وكان مقتضى المادة التالية لها أن تحكم المحكمة أولاً في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها، فقد دلت على أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى

مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها، لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير، الأمر الذي يبنى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف ملف اللجنة رقم..... روض الفرج والذي قال الطاعن أن يحوى في التأشيرات والمذكرات المؤيدة لدعواهما، مخالفاً لصريح القانون وإذ إنتم الحكم المعلن فيه هذا النظر أنها واستبعد هذا الملف من المستندات التي يحق للطاعنين التمسك بها فإنه يكون قد إنتم صحيح القانون.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣

لن كان مفاد نص المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات أن تنظر دعوى المخاصمة في غرفة مشورة في أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية للتبلغ على خلاف الأصل المقرر من أن جلسات المحاكم علانية، إلا أنه يتعين أن يطلق القاضي بالحكم الصادر فيها علانية وإلا شابه البطالان عملاً بنص المادة ١٧٤ من ذات القانون، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام إعتباراً بأن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية يجب مراعاتها إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً للغاية التي توخاها المشرع وهي تدعيم الثقة في القضاء والأطمئنان إليه فيتعين على هذه المحكمة أن تتعرض له رغم تنازل الطاعن عن التمسك بالسبب الأول الخاص ببطلان الحكم المعلن فيه لصدوره في جلسة غير علانية.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣

مفاد نص المادتين ٤٩٥، ٤٩٦ مرافعات، أن المشرع قصد أن ترفع دعوى المخاصمة بتقرير في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظرها، وهي محكمة النقض إذا كان المخاصم مستشاراً بها، وإذا لم يسلك الطالب هذا الطريق في رفع دعواه قبل مستشارى محكمة النقض المخاصمين وإنما خاصصهم بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة، فإن الدعوى تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤

لما كان قانون المرافعات أورد أحكام إلتماس إعادة النظر في مواد الفصل الثالث من الباب الثاني عشر منه الخاص بطريق الطعن في الأحكام بإعتبار أن الإلتماس طريق غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية وكان المشرع وإن جعل الأصل قابلية هذه الأحكام للطعن فيها بهذا الطريق في الأحوال المبينة على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ منه، إلا أنه إذ أحاط إجراءات دعوى خلاصة القضية وأعضاء النيابة وعلى ما بينه المذكرة الإيضاحية - بالضمانات الكفيلة بتفادى دواعي الطعن في الحكم فيها بطريق إلتماس

إعادة النظر - إستثنى من ذلك الأصل الحكم الصادر فى دعوى المخاصمة، فنص فى المادة ٥٠٠ من هذا القانون على عدم جواز الطعن فيها بغير طريق النقض.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

- الشارع إذ نص فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن "تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال " لم يستلزم أن يحضر العضو المخاصم بنفسه أمام هيئة التى تنظر دعوى المخاصمة وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة التى تميز للمدعى عليه أن يحضر هو بنفسه أو وكيله عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبته على الحضور من أثر إذ جعل الخصومة حضورية فى حقها.

- على المحكمة أن تبحث فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا بإستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى إرتباطها بأسبابها، والفصل فى هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات وما يحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم بأن يبدى أسبأباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير التى أودعها مع التقرير.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله أنه إنما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون وترك له السلطة التقديرية فيه، إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الإستثناء فنص فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهين جسيم وهو الخطأ الفادح الذى ما كان لیساق إليه لو أهتم بواجبات الإهتمام العادى أو لإهماله فى عمله إهمالاً مفرطاً وصفته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذى لا ينبغي أن يقع منه، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضى للفهم الواقع فى الدعوى وتقدير لأقوال الشهود وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهد فى إستباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وإجماع الفقهاء.

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢

- النص فى المواد ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧ من قانون المرافعات يدل على أن القواعد المنظمة لدعوى المخاصمة لا تسرى إلا على المخاطبين بأحكامها من قضاء انحاكم العادية وأعضاء النيابة العامة لديها ولا يمتد سريانها على غيرهم من يعملون لدى جهات قضائية أخرى إلا إذا نص قانون آخر على ذلك

وإذ كان قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى المواد ٦٠، ٦١، ٦٢ قد نظم حالات عدم صلاحية القضاة العسكريين لنظر الدعوى وطلب ردهم عن نظرها دون أن يرد به نص على جواز اختصاصهم طبقاً لقواعد دعوى المخاصمة لقضاة المحاكم العادية المقررة بقانون المرافعات، وكان نص المادة العاشرة من القانون آنف الذكر إنما قصد به الإحالة إلى القوانين العامة فى شأن ما يعرض مواد قانون الأحكام العسكرية من نقض فى الأحكام المتعلقة بالإجراءات أو العقوبات الخاصة بالدعاوى الجنائية التى يختص القضاء العسكرى بنظرها دون إجراءات الدعاوى المدنية التى حظرت المادة ٤٩ منه على المحاكم العسكرية قبول نظرها، وأما النص الآخر الذى أشار إليه الطاعن والمقرر بالمادة ٥٨ من هذا القانون فلا يستفاد منه إخضاع هؤلاء القضاة العسكريين للقواعد المنظمة لدعوى المخاصمة التى تسرى على قضاء المحاكم العادية. لما كان ذلك وكان الحكم للطعون فيه انتهى فى منطوقه إلى القضاء بعدم جواز اختصاص المطعون ضدهم الثلاثة الأول تأسيساً على أن دعوى المخاصمة المرفوعة عليهم غير مقبولة لعدم إنطباق أحكامها على قضاء المحاكم العسكرية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

— مفاد نص المادتين ٤٩٦، ٤٩٩ من قانون المرافعات أن الحكم بالفراغة يكون عندما تفصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتنقض بعدم جواز المخاصمة أو يرفضها وهو ما لا يتأتى لها إلا بعد التحقق من خضوع المخاصم لأحكام هذه الدعوى باعتباره شرطاً شكلياً لازماً لقبول هذه الدعوى .

الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٤١ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٠

إذ أوجبت المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات من فقرتها الثانية على طالب المخاصمة أن يودع تقرير المخاصمة مشتملاً على أوجهها وأدلتها ومشفوفاً بالأوراق المؤيدة لها، وكان مقتضى المادة ٤٩٦ من هذا القانون أن تحكم المحكمة أولاً فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها فقد دل ذلك على أن الفصل فى دعوى المخاصمة فى مرحلتها الأولى هذه لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والمستندات المشفوعة به والأدلة التى يرتكن إليها طالب المخاصمة فيه. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستند فى الأدلة التى اشتمل عليها تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود ولم يضمنه طلب سماع شهادتهم أمام المحكمة بصدد وقائع تعلق بأوجه قبول المخاصمة لسلا على محكمة الموضوع أن هى لم تستجب إلى طلب سماع أقوال من أشهدهما أمامها.

* الموضوع الفرعي : طلب رد القضاة :

الطعن رقم ٣٩٤، لسنة ٩٦ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨
طلب رد أعضاء محكمة الجنايات هو في حقيقته وبحسب الغاية منه دفع بطلان تشكيل المحكمة المعروضة عليها الدعوى الجنائية فالحكم الصادر فيه هو حكم في مسألة متفرعة عن الدعوى الجنائية فيجب أن يرفع الطعن فيه إلى المحكمة المختصة بنظر الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠
تنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣١٥ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة بأحد الخصوم التي يرجح معها عدم إسقاطته الحكم بغير ميل - إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضي قد استشعر الخرج من نظرها لأي سبب وراث هيئة المحكمة أو رئيسها، قراره على التنحية، وتقدير مبلغ هذا التأثير معزوك لضمير القاضي نفسه.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦
المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات، التي تحدثت عن إستئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضي، لم تجز لطالب الرد إستئناف هذا الحكم إلا إذا كان الطلب خاصا برد قاضي محكمة المواد الجنائية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا، أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة الإستئناف في طلب رد قاضي من قضائها فإنه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف لا سبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته وإكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض، وهو حكم واجب التنفيذ وتفيذه يكون باستمرار القاضي المطلوب رده في نظر الدعوى الأصلية والفصل فيها .

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٧٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦
النص في المادة ٨٢٩ " يطلب رد المحكمين لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالحا للحكم، ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى في ميعاد خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم وتحكم المحكمة في الرد بعد سماع الخصوم والمحكم المطلوب رده " يدل أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة في رد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب وأنه أوجب رفع طلب برد المحكوم سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالحاً للحكم.

— الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية على اعتبار أنها صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهي الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها وقد أكد هذا المبدأ قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٥٥ منه التي تنص على أنه " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى إستئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية ويؤتب حسناً على إستئناف الحكم الصادر في الموضوع إستئناف هذه الأحكام " كما أكدته في المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه " لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إنتهى عليها منع السير في الدعوى " وإذا كان الحكم المطعون فيه جاء مقصوداً على دعوى الرد وحدها فلا يجوز قانوناً الطعن فيه بطريق النقض ما دام لم تنته به الخصومة بصدد الحكم النهائي في الدعوى التي حصل الرد بشأنها، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

— الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية — سواء أكانت دائرة الجلس المستأنفة أو محكمة الجنايات — غير قابل للإستئناف، ولا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لفصل فيه ويتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية " وما نصت عليه المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات من أنه " يجوز لطالب الرد إستئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً " لإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم برفض طلب الرد، لأن ما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات ساقطة البهتان من إتباع الأحكام والإجراءات المقررة بقانون المرافعات مقصود به — كما تدل عليه صياغة النص — الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظرة حتى الفصل فيه، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية والسابق بيانه، لأن من المقرر في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية، أو للإعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وتفهيم مرامه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهيمه .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٨٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

- إذ كان النعى لا يحقق للمطاعن لو نقض الحكم وقضى فى طلب رد القاضى من جديد مصلحة قائمة بقرها القانون، إذ أن موضوع الإستئناف الذى رفعه الطاعن قد فصل فيه من دائرة لم يكن المطعون ضده المستشار المطلوب رده - عضواً فيها ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث فى تاحتبه عن نظر موضوع الإستئناف المذكور، فإن النعى يكون غير منتج .

- المستفاد من النص فى المادة ١٥٩ من قانون المرافعات على أن " حكم المحكمة عند رفض طلب الرد على الطالب بفرامة .. أن الحكم بالفرامة يكون عندما تفصل المحكمة فى طلب الرد بالرفض، أما إذا كان قضاؤها إثباتاً لتنازل طالب الرد عن طلبه - أيأ كان وجه الراى فى جواز قبول التنازل عن طلبات الرد فلا محل للحكم بالفرامة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤

الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاء فى المواد الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - هى أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوة الأصلية، وذلك على أساس أنها وإن كانت منتهية للخصومة فى دعوى الرد إلا إنها لا تنهى الخصومة فى الدعوى الأصلية التى تسرع الرد عنها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى طلب رد قاضى المحكمة الجزئية التى أقيمت أمامها الدعوى الجنائية فإن الطعن فيه على حدة يكون غير جائز .

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٥

- المستفاد من نصوص المواد ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب رد القاضى أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضى فى طلب رده إلا إذا رأت المحكمة النى تنظر الطلب سماع أقواله عند الإقتضاء على ما جاء بالمادة ١٥٧ من قانون المرافعات سالفة الذكر ومن ثم فلا محل لإعلان المطلوب رده بقرير الإستئناف وتكليفه بالحضور فيه .

- إذ كان نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات الذى أجاز ترك الخصومة نصاً عاماً لم يخصصها بنوع معين من الدعاوى التى يخص القضاء المدنى بنظرها وكانت المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات فى شأن عدم صلاحية القضاء وردهم وتحتيهم لم تنص على عدم جواز التنازل عن طلب الرد وكانت طبيعة طلب الرد لا تتجافى مع التنازل عنه، وكان الشارع عندما أصدر أخيراً القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل

بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أضاف مادة جديدة رقم ١٦٦ مكرر تنص على أنه " إذا قضى برفض طلب الرد أو موقوف الحق فيه أو عدم قبوله أو بإلغائ التنازل عنه لا يترتب على تقديم أى طلب آخر وقف الدعوى الأصلية " وعُدل المادة ١٥٩ من قانون المرافعات فُأضاف فقرة جديدة تنص على أنه " وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة " مما يؤكد أن القانون لا يمنع التنازل عن طلب الرد شأنه شأن أى طلب آخر لصالحه التمسك به أو التنازل عنه، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ١/١٤٤ من قانون المرافعات من أن الورك لا يتم بعد إبداء المدعى طلباته إلا بقوله، لأن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية فى الخصومة فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعن التنازل عن طلب الرد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

— إذا كان الطاعن قد قرر بالرد فى ١٩/٥/١٩٧٣ قبل صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى لقضى بمصادرة الكفالة فى حالة التنازل، فلا محل لمصادرة الكفالة .

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠

أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات والتى تجعل القاضى ممنوعاً من نظر الدعوى ولو لم يرد أحد الخصوم، الجوهري فيها أن يكون القاضى قد كشف عن إلتعاضه برأى معين فى الدعوى قبل الحكم فيها بما يتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى، وإذ كان المين من الصورة الرسمية لرول السيد رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أنه دون به عبارة " عدم جواز قبول المخاصمة " مقررأً عنم جواز تعلق أوجه المخاصمة بالتنازع وعدم قبول المخاصمة وبجوارها عبارة " الحكم جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء فى يومين " وإذ تقدم المطعون ضدهما الأولين بمذكرة دلعا فيها بعدم جواز قبول المخاصمة " فإن ما ورد باعتر سالف البيان أن كشف عن تلخيصه لما أثاره المطعون ضدهما المذكورين من دافع فإنه لا يكشف على نحو جازم عن رأى رئيس الدائرة فيها أن قبولاً وإن رفضاً قبل إنتهاء إجراءات المرافعة.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٣

يشترط فى الورك أن يكون جازماً وقاطعاً وغير معلق على شرط أراده التارك من شأنه تمسكه بذات الحق أو الخصومة محل التنازل أو بماى أثر من آثارها وإذ كان الثابت أن طلب الطاعن إثبات تنازله عن طلب الرد إنما أبدى منه تألياً لطلبه الأصلي الفصل فى طلب رد القاضى المطعون ضده وطلبه الإحياطى إحالة الدعوى إلى التحقيق، بما مؤدها إقوان هذا التنازل بشرط عدم إجابته إلى طلبه الأصلي وهذا يعنى تمسكه بخصومة الإستئناف ويحقق فى طلب الرد الذى يصبح لا وجود له بالحكم الذى صدر فى طلبه الأصلي

بتأييد الحكم المستأنف الصادر برفض طلب الرد وبهذا الحكم يزول محل النزاع وتنتهي ولاية المحكمة وتكون الخصومة في الاستئناف قد إنتهت.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

إذ كان النص في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أنه " إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الإختصاص زالت صلاحية للحكم فى الدعوى وتعين عليه أن يتخلى عن نظرها " يدل على أنها أوردت حالة من حالات عدم الصلاحية ولم تعرض مطلقاً حق القاضى فى طلب التعويض أو سقوطه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع يسقط حق المطعون ضده الأول فى رفع دعوى التعويض بتركه إجراءات الرد تسير فى طريقها المرسوم، يكون قد إنتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

تحية القاضى عن نظر الدعوى سبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها العداوة أو المودة بأحد الخصوم متى كان يرجع معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضى قد إستشعر الخرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التحدى عملاً بنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تتخذ الطريق القانونى للرد وكان القاضى من جهته لم ير سبباً للتحدى فلا يجوز - حتى ولو كان هناك ما يقتضى إلا يشترك القاضى فى الحكم - أن يعلن لدى محكمة النقض بطلان الحكم.

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٠٨١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣٠

يدل نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أن وقف الدعوى الأصلية بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده ويستهدف منه المشرع منع قيام القاضى المطلوب رده بأى نشاط إجرائى فى الدعوى الأصلية وإلا وقع باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضى نهائياً فى طلب الرد، بما يبنى عليه أن منع القاضى المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن ينظرها غيره، وإذا كان المشرع قد حرص بالنص السالف على أن لا تزعم الدعوى الأصلية من قاضيتها مجرد تقديم طلب الرد فأورد الأحوال التى يجوز فيها نذب قاضى غيره لنظرها، فإنه لا يوجد كذلك ما يحول دون تعجيل نظر تلك الدعوى فى أحوال زوال ولاية القاضى فى الفصل فيها سواء لتركه الخدمة أو نقله للعمل بمحكمة أخرى وكذا فى حالة إسناد عمل آخر إليه إذ فى جميع الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضى المطلوب رده .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

يدل نص المادة ٣/٥٠٣ من قانون المرافعات على أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب وأنه أوجب رفع طلب برد الحكم سواء فى الحالات التى يجوز فيها رده أو تلك التى يعتبر بسببها غير صالح للحكم .

الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٤

— إذ كانت العداوة أو المودة المعانية بنص المادة ١٤٨ من قانون المرافعات — يجب أن تكون شخصية فإن العمل السابق لرئيس الدائرة بنبابة أمن الدولة العليا فى عهد تناوله الطالب بالنقد ليس من شأنه أن يولد العداوة بينهما أو صلة المودة مع خصمه .

— القرار بضم دعوى الطالب إلى أخرى هو ما تملكه المحكمة بسلطتها التقديرية دون أن تنفد فى ذلك برأى الخصوم أو أى جهة أخرى، ولا يحول دون تبعية الطالب لدعواه، وإبداء دفاعه فيها، ولا ينسب عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا من صلة مودة بينهما وبين خصمه .

— إذ كانت الطلبات التى أيداعها الطالب قد تعلق برأى ينسب إلى المكتب الفنى فى خصوص ضم دعواه وكان هذا الرأى وعلى ما سلف البيان غير ملزم للمحكمة، فإن الطلبات المذكورة تكون غير منتجة فى طلب الرد .

— إذ كان الطالب لم يبين التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما أثناء مرافعته، فإن روايته عنها تكون مجهلة لا يصح التعويل عليها فى مجال الإثبات .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥

النص فى المادة ١٥١ مرافعات على أنه " يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه " والنص فى المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه " يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد " يدل على أن رد القاضى حق شرع لمصلحة المتقاضين أنفسهم فلمهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه، والتنازل الذى يسقط الحق فى طلب الرد هو الذى يقوم نتيجة إيداء أى دفع أو دفاع أو تقديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة فرعية فيها، فإن سكوت الخصم عن إيداء ذلك كله امتد حقه فى تقديم الطلب حتى إقفال باب المرافعة، ذلك أن لقود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى ذلك الوقت يتضمن رضاه منه بتولى القاضى الفصل فى دعواه وهو ما يتحقق به علة الحكم بسقوط الحق فى تقديم الطلب ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم إلا بعد مضي تلك المواعيد.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢

المستفاد من نصوص المواد ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى والنص في المادة ٧٦ من هذا القانون على أن " لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار باحق المدعى به ولا يتنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا محاصته ... " وفي المادة ١٥٣ منه على أن " يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ... " يدل على أنه يجب لقبول طلب الرد من الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلاً خاصاً برد قاضى بعينه أو هيئة بعينها فى دعوى بذاتها لما فى طلب رد القاضى من طبيعة خاصة تجعله حقاً شخصياً للمخصم نفسه وليس تخاميه أن يتوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعنى سالف الذكر. وإذا كانت المادة ١٥٤ من ذات القانون تجيز لطالب الرد عندما يكون فى حق قاض مجلس لأول مرة لسماع الدعوى أن يدينه بمذكرة تسلم لكتاب الجلسة ويعين عليه قيده بقلم الكتاب فى اليوم نفسه أو فى اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه لأنها لا تعفى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الخاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

النص فى المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أنه " يطلب رد الحكم لنفس الأسباب التى يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى فى ميعاد خمسة أيام من يوم أخبار الخصم بتعيين الحكم " يدل على أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب التى وردت فى تلك القواعد، وأوجب رفع طلب الحكم خلال الميعاد الذى حدده سواء فى الحالات التى يجوز فيها رده أو تلك التى يعتبر بسببها غير صالح للحكم، فيما عدا حالة عدم الصلاحية التى تكشف بعد صدور حكم الحكم فعينئذ يصح إثارتها فى دعوى بطلان هذا الحكم.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

أسباب المخاصمة وردت فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعوى المخاصمة لغيرها من الأسباب والمقصود بالتدليس والضرر هو الإخفاق عن العدالة عن قصد وسوء نية إضراراً لأحد الخصوم أو نكابة فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة، والمخاصم لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة المخاصمة شيئاً من ذلك، وما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب المخاصمة المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر، والثابت أن الحكم محل دعوى المخاصمة قد صدر من

الشركة المملوكة لأربعة هم أولاد وزوجة المهندس المقول بمودة بينه وبين السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم، وتنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة التي يرجع معها عدم إستطاعته بالحكم بغير ميل إنما يكون بطلب ردة عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد إشتعر من لقاء نفسه الخرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التسحي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير مبروك لضمير القاضي نفسه وإذا كان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القانوني للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتسحيه ومن ثم فلا جناح على الدائرة المخاصمة إذ مضت في نظر الدعوى والفصل فيها .

الطنع رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

لئن كان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى رد قاضى محكمة الجنج إلا أنه وقد نصت المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد النصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية فإن الفصل لى طلب الرد يكون من إختصاص المحكمة الابتدائية " وإذا جاء هذا النص عاماً دون تخصيص فسوى بذلك بين قاضى محكمة الجنج والقاضى الجزئى للمحكمة وكانت المادة ١/١٦ من قانون المرافعات أجازت لطلب الرد إستئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية فإنه يخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ومنها جواز الطعن عليه بالإستئناف ومن لم ينقض إعمالاً لنص المادة ٢٤٨ م قانون المرافعات.

الطنع رقم ٢٩٢٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١

المستفاد من نصوص المواد ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر رد القاضى أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى إذ لم يتطلب القانون حضور القاضي فى طلبه رده إلا إذا رأت المحكمة التى تنتظر الطلب سماع أقواله عند الإقتضاء، كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا عمل لإعلان القاضي المطلوب رده بقرع الإستئناف أو بتكليفه بالحضور أو بإشراط موافقه على تنازل طالب الرد عن طلبه، وإمتداداً لهذا النهج نصت المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات على أنه " يجوز لطالب الرد إستئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً " ومفاد ذلك

أن الشارع قصر حق الطعن على طالب الرد وحده دون القاضى المطلوب رده أخذاً فى الحسبان أن القاضى ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية وأنه لما يتجافى مع كرامته أن يسلك مع الخصم سبل الطعن فى الحكم القاضى يردده تشبهاً بالحكم فى الدعوى أو دفاعاً موقفه من الخصومة، هى اعتبارات تقوم بالنسبة لطرق الطعن العادية وغير العادية لما كان ذلك فإن الطعن بالنقض من الطاعن على الحكم الصادر برده عند نظر الاستئناف يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩

— مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من ذات القانون أن خصومة رد القاضى ذات طبيعة خاصة يتعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إبداء أى دليع أو دفاع فى الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها والفصل فيها، ما لم تكن الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إيداع دفاعه أو حدثت قبله وإستطاع أن يثبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديم الطلب فإذا لم يتحقق أى من هذين الإستثنائين وجب إعمال جزاء سقوط الحق فى طلب الرد وتقدير توافرها من المسائل الموضوعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع يستقيها من الواقع المطروح دون رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله.

— ما دونه الحكم المطعون فيه بختام أسبابه من الإهابه بالمشروع إلى معالجة نصوص مواد القانون المتصلة برده القضاء لا يعد إلفصاحاً عن عقيدة المحكمة سلفاً فى عدم جدية الطلب المطروح عليها طالما أن ما أشار إليه فى هذا الصدد جاء من بعد قضائها الصحيح بسقوط الحق فى طلب الرد.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨

مؤدى النص فى المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أن الأصل هو سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية دون غيرها من تلك الإجراءات التى تنطبقها القوانين العامة عدا ما لم يرد بشأنه نص فيه. لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد ضمن الفصل الرابع منه الإجراءات المنظمة لرد وتنحية قضاة المحاكم العسكرية والإختصاص بها بما أورده فى المادتين ٦١، ٦٢ إذ أجازت المادة الأولى منهما المعارضة [طلب رد] فى رئيس أو أعضاء المحكمة وأوجبت المادة الثانية تقديم طلب رد لذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم أى دليع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة وربت جزاء السقوط على عدم إتباع تلك الإجراءات، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنتين الأولى والثالية قد قرر بوكيل عنه برود المطعون ضدهم — قضاة المحكمة العسكرية العليا التى شكلت لحاكمته فى الإتهام المستند إليه فى

القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية أمن الدولة العليا بالتقرير بذلك لدى محكمة إستئناف القاهرة على خلاف الإجراءات المنظمة لذلك في قانون الأحكام العسكرية في المادتين سالفتي الذكر لأن هذا الحكم إذ لقي بعدم إختصاص المحكمة بالفصل في طلب الرد يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بعد أن عقد الإختصاص بنظر المعارضة في رئيس أو عضوا المحكمة العسكرية حال نظر دعوى مطروحة لذات المحكمة دون المحاكم المدنية نص في المادة ٦٣ منه على أنه إذا ظهر للمحكمة أن المعارضة جديّة تصدر قراراً بقبولها وترفع الأمر إلى الضابط الأمر بالإحالة مما مفاده أن أمر تنحية أعضاء المحكمة العسكرية يتعدّد للضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض في صلاحية أعضائها بعد أن تقرر قبول المعارضة .

الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٠

تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع منها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل مما يجيز طلب رده طبقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات أو نفى ذلك من المسائل التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها بحكمة النقض في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تستند إلى أصل ثابت في الأوراق. ولما كان البين من الرجوع إلى المذكرة المقدمة من الطعون ضده ودأ على دعوى المخاصمة التى ألقاها الطاعن عليه أن العبارات التى إستدل بها الأخير على وجود عداوة بينهما ونصها " وإنى أهيب بدالة المحكمة سرعة الفصل في الدعوى حتى تنزع الأمور في نصاها ولنا شأن مع المخاصم بعد ذلك فيما رخصه لنا القانون مع أمثاله " لا تشير إلى وجود عداوة ولا تعدوا أن تكون إفصاحاً من المطعون ضده عن حقه في مساءلة الطاعن قانوناً عن إساءة إستعمال حق التقاضى في سلوكه دعوى المخاصمة وفقاً لما يسفر عنه الحكم فيها، مما لا يندرج ضمن حالات الرد المنصوص عليها قانوناً.

الطعن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٥/٦/١٩٩٠

لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات على أنه " يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفاع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه " وفي الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه " يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد " يدل على أن خصومة رد القاضى ذات طبيعة خاصة يتعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إبداء أى دفاع أو دفاع في الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها

والفصل فيها إذ أن تعوده عن ذلك وحتى إقفال باب المرافعة فيها يتضمن رضاء منه بتولى القاضى الفصل فى دعواه ما لم تكن الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إبداء دفاعه أو حدثت قبله واستطاع أن يثبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديمه طلب الرد فإذا لم يتحقق ذلك سقط حقه فى طلب الرد .

الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٠

مفاد ما نصت عليه المواد من ١٤٨ - ١٦٢ من قانون المرافعات فى شأن رد القضاء وتحتيهم أن طلب رد القاضى هو فى حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع خاص يختلف فى طبيعتها وأفرادها وموضوعها وإجراءات رفعها ونظرها والفصل فيها عن باقى الدعاوى والخصومات الأخرى من ذلك ما نص عليه فى المادة ١٥٥ من قانون المرافعات من أنه " يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة وعلى رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً وأن يرسل صورة منه إلى النيابة " وهو ما يشير إلى قصد الشارع بتنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه هو إتاحة الفرصة للنيابة للعلم بخصوصية الرد حتى يتمشى لها تقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها التزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التى هدف إليها الشارع وهى تأكيد الضمانات التى أحاط بها القانون خصوصية الرد مراعى فيها الحفاظ على هيئة القضاء وعدم المساس به طالما أن طالب الرد لا يتعفى من طلبه سوى منع القاضى من نظر الدعوى والفصل فيها للأسباب التى أوردها القانون فى هذا الصدد على سبيل الحصر، ومن ثم فإن هذا الإجراء يعتبر من إجراءات التقاضى المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفته أو الأعراض عن تطبيقه كما تلتزم المحكمة المطروح عليها طلب الرد التحقق من إعماله .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٠

يدل النص فى المادة ١٥٣ من قانون المرافعات على أن المشرع رسم طريقاً معيناً لرفع طلب القضاء وتطلب فى شأنه إجراءات محددة فلاوجب أن يحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وأن يحمل التقرير توقيع الطالب بنفسه أو توقيع وكيل مفوض عنه بتوكيل خاص وأن يكون التقرير مشتملاً على أسباب الرد مرافقاً له ما يساعده من أوراق ومباحث له أيضاً إيداع الكفالة، ولقد استهدف المشرع من وضع هذه القيود فى إجراءات رفع طلب رد القضاء تحقيق الصالح العام لكى يحول دون إسراف الخصوم فى إستعمال الحق فى هذا الطلب لأسباب غير جديّة أو الإساءة فى إستعماله وصولاً إلى تعويق السير فى الدعوى المنظورة أمام المحكمة أو بغية إقصاء القاضى بغير مسوغ مشروع عن نظرها، الأمر الذى يوجب القضاء بعدم قبول الطلب أن تخلف أى من هذه الإجراءات والتى من بينها إجراء إيداع الكفالة، لما كان ذلك

وكان الثابت من الأوراق أن طالب الرد لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة آتفة الذكر وقد أقر بذلك أمام المحكمة، وكان لا يعفيه من هذا الإجراء قوله أنه معفى من أداء الرسوم عن الطلبات المقدمة منه تطبيقاً لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية ذلك بأن الرسوم التي قصد المشرع عدم تحصيلها إعمالاً لذلك النص هي رسوم الطلبات المبينة بنص المادة ٨٣ من هذا القانون دون سواها أي الطلبات التي يقدمها رجال القضاء أو النيابة العامة إلى دائرة الموائد المدنية والتجارية - بمحكمة النقض بأي شأن من شئونها فلا ينصرف مدلول الإعفاء من رسوم هذه الطلبات إلى الكفالة التي أوجبه المشرع في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا ما سلك رجال القضاء والنيابة العامة سبيل طلب رد مستشاري محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات، لما كان ما تقدم، فإن الطلب يغدو غير مقبول .

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قابلية الأحكام للطعن فيها أو عدم قابليتها، وقيام الطعن على الأسباب التي حددها القانون وتختلف ذلك من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي يتعين على المحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها .

- النص في المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع استحدث نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون وذلك في الأحكام الإنهائية - أي كانت المحكمة التي أصدرتها - والتي استقرت حقوق الخصوم فيها، أما بسبب عدم جواز الطعن عليها أو لتفويت الخصوم لمعادته أو نزولهم عنه، وذلك لمواجهة الصعوبات التي تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة مما يحسن معه أن تقول المحكمة العليا كلمتها فيها لتضع حداً لتضارب الأحكام، وقد قصر المشرع حق النائب العام في الطعن في الأحكام التي تكون مبينة على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون باقي الأحوال التي يكون للخصوم في الأحكام أن يطعنوا بها بطريق النقض، والتي أوردتها المادتان ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات وهو ما يتفق ومصلحة القانون التي تعيها المشرع، ومن ثم فلا يمتد حق النائب العام في الطعن في الأحكام بالأسباب التي يكون منها وقوع بطلان في الحكم أو بطلانه في الإجراءات أثر في الحكم، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى رد قاضي قضى بإجابة طلي الرد إلى مطالبتها فيها، فإن الحكم يكون إنتهائياً بعدم جواز الطعن فيه من طالبي الرد عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ومن القاضي رده

باعتباره ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم، ومن ثم فإنه يجوز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون .

*** الموضوع الفرعي : قضاء القاضي يعلمه :**

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٠

ليس من قبيل قضاء القاضي يعلمه أن نقول ان الحكمه في حكمها أن تمن القطن في الستين المقدم عنها الحساب وهي ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ كان ثلاثة أضعاف منه في سنة ١٩٣٧ فإن هذا القول لم يكن صدوره منها عن علم قضائها الشخصي وإنما هو من التحصيل المستقى من الخبرة بالشئون العامة المفروض بلإم الكافة بها.

*** الموضوع الفرعي : ولاية القاضي :**

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٢

قرار وزير العدل بندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة إستئناف غير المحكمة الملحق بها في حالة الضرورة وفقاً لنص المادة ٦١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية لا يترتب عليه إنتفاء صفة القاضي أو زوال ولايته، وإنما يضيف إليه ولاية العمل بالمحكمة الأخرى فلا يحول دون إشراكه في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة لعدم إلقطاع صلته بمحكمة الأصلية، وإحتفاظه بصفته، وعلاوة على ذلك فإن النذب مشروط بالنص على أن يكون " لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى " . ومؤدى ذلك أن النذب لا يكون إلا لفترة محددة، وأنه بمجرد إنقضائها تزول جميع الآثار المترتبة عليه ما لم تجدد لمدة أخرى، ولا يوجد في القانون ما يمنع من تحديدها بأقل من ستة أشهر حسبما تقتضيه الضرورة.

*** الموضوع الفرعي : ولاية رئيس المحكمة الابتدائية :**

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا تترتب على المحكمة إذا ما قررت تعجيل النطق بالحكم وحددت لذلك جلسة تسبق تلك التي كانت قد حددتها من قبل ما دامت لم تقس حقاً من حقوق الخصوم في الدفاع، ولما كان الثابت أن قرار تعجيل النطق بالحكم صدر بعد إبداء الخصوم دفاعهم وقبل باب المرافعة في الدعوى بإنهاء الأجل المصرح بتقديم المذكرات فيه، فلم يترتب عليه إخلال بحق

الطاعة في الدفاع، ومن ثم فإن النعى - بطلان الحكم لتعجيل النطق به دون إعلان الطاعة - يكون على غير أساس.

١	تابع عقد بيع
١	* الموضوع الفرعي : دعوى صحة التعاقد :
٣٦	* الموضوع الفرعي : دعوى صحة التوقيع :
٣٨	* الموضوع الفرعي : دعوى صحة تعاقد :
٣٨	* الموضوع الفرعي : دكن الثمن :
٣٨	* الموضوع الفرعي : شراء عقار مقلدا بحق إرتفاق :
٣٩	* الموضوع الفرعي : شرط إستحقاق المشوى بيع العقار :
٣٩	* الموضوع الفرعي : شمول البيع أكثر من عقار فى عقد واحد :
٤٠	* الموضوع الفرعي : عدول المشوى عن الصفقة :
٤٠	* الموضوع الفرعي : عقد البيع الإبدائى :
٤٦	* الموضوع الفرعي : عقد البيع النهائى :
٤٦	* الموضوع الفرعي : عقد البيع الوفاوى :
٤٧	* الموضوع الفرعي : عقد الوعد بالبيع :
٤٩	* الموضوع الفرعي : عقد بيع العروض :
٥٠	* الموضوع الفرعي : عقد بيع العقار - أثر تسجيله :
٥٠	* الموضوع الفرعي : فسخ عقد البيع :

٦٤	• الموضوع الفرعي : فوائد الثمن
٦٥	• الموضوع الفرعي : فوائد الثمن المؤجل
٦٥	• الموضوع الفرعي : قابلية المبيع للتجزئة
٦٥	• الموضوع الفرعي : معاناة المبيع
٦٥	• الموضوع الفرعي : ملحقات المبيع
٦٦	• الموضوع الفرعي : هلاك المبيع
٦٦	• الموضوع الفرعي : ورقة الضد
٦٧	• الموضوع الفرعي : وضع يد المشتري
٦٨	عقد التوريد
٦٨	• الموضوع الفرعي : الجزاء والعقوبات
٦٨	• الموضوع الفرعي : ماهية السند بالتوريد
٦٨	• الموضوع الفرعي : مسئولية مسند التوريد
٧٠	عقد الحكر
٧٠	• الموضوع الفرعي : إثبات علاقة الحكر
٧٠	• الموضوع الفرعي : أجرة الحكر
٧٤	• الموضوع الفرعي : المنازعة في الملكية
٧٤	• الموضوع الفرعي : انتهاء الحكر

٧٦	* الموضوع الفرعي : تصفية الحكم
٧٨	* الموضوع الفرعي : حق الحكم
٧٨	* الموضوع الفرعي : حقوق المشتكر
٨٠	* الموضوع الفرعي : سلطة لاقضى الموضوع
٨٠	* الموضوع الفرعي : عقد إستبدال الحكم
٨١	* الموضوع الفرعي : عقد الحكم
٨٤	* الموضوع الفرعي : فسخ عقد الإحتكار
٨٤	* الموضوع الفرعي : ماعية نظام الحكم
٨٥	* الموضوع الفرعي : وضع يد المشتكر
٨٦	عقد الرهن
٨٦	* الموضوع الفرعي : آثار الرهن
٨٦	* الموضوع الفرعي : إثبات الرهن
٨٧	* الموضوع الفرعي : أثر التملك بالتقادم على العقار المرهون
٨٨	* الموضوع الفرعي : التزامات الدائن المرتهن
٩٠	* الموضوع الفرعي : الحجز على البضائع المرهونة
٩٠	* الموضوع الفرعي : الدائن المرتهن صاحب حق التصع
٩١	* الموضوع الفرعي : الرهن الحيازي

٩٥	• الموضوع الفرعي : الرهن الرسمي
٩٦	• الموضوع الفرعي : المقاصة بين دينين بشأن عقد رهن
٩٧	• الموضوع الفرعي : إنقضاء الرهن بالوفاء
٩٧	• الموضوع الفرعي : بطلان عقد الرهن
٩٧	• الموضوع الفرعي : رهن صاهر من غير مالك
٩٨	• الموضوع الفرعي : شيوع الملكية في الجزء المرهون
٩٩	• الموضوع الفرعي : فوائد الديون المرهونة
٩٩	• الموضوع الفرعي : قيد الرهن
٩٩	• الموضوع الفرعي : كسبية إستغلال المقار المرهون
١٠٠	• الموضوع الفرعي : مانعة حيازة الدائن المرتهن
١٠٠	• الموضوع الفرعي : نزاع ملكية الأطنان المرهونة
١٠١	• الموضوع الفرعي : نزول الدائن المرتهن عن حق الإستياز
١٠١	• الموضوع الفرعي : نزول الراهن عن ملكية المقار المرهون
١٠١	• الموضوع الفرعي : هلاك الشيء المرهون
١٠٢	عقد الصلح
١٠٢	• الموضوع الفرعي : آثار الصلح
١٠٣	• الموضوع الفرعي : أركان عقد الصلح

١٠٣	* الموضوع الفرعي : الإقرار المبطل للصلح
١٠٣	* الموضوع الفرعي : التصديق على الصلح
١٠٥	* الموضوع الفرعي : الدفع باقضاء المنازعة بالصلح
١٠٥	* الموضوع الفرعي : الصلح الملحق على شرط
١٠٦	* الموضوع الفرعي : المنازعة في عقد الصلح
١٠٦	* الموضوع الفرعي : الوكالة في الصلح
١٠٧	* الموضوع الفرعي : إنتهاء الخصومة صلحاً
١٠٧	* الموضوع الفرعي : بطلان الصلح
١٠٨	* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تفسير الصلح
١٠٨	* الموضوع الفرعي : شروط الصلح بين رب العمل والعمال
١٠٩	* الموضوع الفرعي : ماعية عقد الصلح
١١٢	عقد العارية
١١٢	* الموضوع الفرعي : العارية الأولى
١١٣	عقد العمل
١١٣	* الموضوع الفرعي : أثر إغلاق المنشأة
١١٣	* الموضوع الفرعي : أثر بيع المنشأة أو إدماجها على عقد العمل
١١٦	* الموضوع الفرعي : أثر تجديد العامل على عقد العمل

١١٩	• الموضوع الفرعي : أجازات العامل
١٢٨	• الموضوع الفرعي : أجر العامل
١٦٥	• الموضوع الفرعي : إرتباط الأجر بالإنتاج
١٦٧	• الموضوع الفرعي : إستحقاق البدل
١٦٧	• الموضوع الفرعي : إصابات العمل
١٧٧	• الموضوع الفرعي : إعارة
١٧٧	• الموضوع الفرعي : إعانة غلاء المعيشة
١٨٧	• الموضوع الفرعي : اعتقال العامل
١٨٨	• الموضوع الفرعي : أفراد أسرة صاحب العمل
١٨٨	• الموضوع الفرعي : أقدمية
١٩٠	• الموضوع الفرعي : الأجر الإضافي
١٩٤	• الموضوع الفرعي : الإنذار بالفصل
١٩٤	• الموضوع الفرعي : الإنقطاع عن العمل
١٩٥	• الموضوع الفرعي : البدل التقدي
١٩٦	• الموضوع الفرعي : التحكم في متازعات العمل
٢٠٧	• الموضوع الفرعي : إلتزامات العامل
٢٠٨	• الموضوع الفرعي : إلتزامات رب العمل
٢١٣	• الموضوع الفرعي : الجمع بين وظيفتين

٢١٤	* الموضوع الفرعي : إخذ الأقصى لساعات العمل
٢١٤	* الموضوع الفرعي : الحقوق الناشئة عن عقد العمل
٢١٩	* الموضوع الفرعي : الراحة الأسبوعية
٢٢٠	* الموضوع الفرعي : العاملون بالقطاع العام
٢٢٠	* الموضوع الفرعي : العاملون ببنك مصر
٢٢٠	* الموضوع الفرعي : العلاوة الدورية
٢٢٣	* الموضوع الفرعي : العمل بالمهات الأجنبيّة
٢٢٣	* الموضوع الفرعي : العمولة
٢٢٨	* الموضوع الفرعي : الفصل التعسفي
٢٤٠	* الموضوع الفرعي : المؤسسات الصحفية
٢٤١	* الموضوع الفرعي : المحاكمة التأديبية للعامل
٢٤٣	* الموضوع الفرعي : المزايا العينية
٢٤٦	* الموضوع الفرعي : المساواة بين العمال
٢٥٠	* الموضوع الفرعي : المنحة
٢٥١	* الموضوع الفرعي : الوكلاء المفوضون عن صاحب العمل
٢٥١	* الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد العمل
٢٦٥	* الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد العمل
٢٦٩	* الموضوع الفرعي : بدل الإضراب

٢٦٩	* الموضوع الفرعي : بدل الإقامة
٢٧٠	* الموضوع الفرعي : بدل الانتقال
٢٧٣	* الموضوع الفرعي : بدل التمثيل
٢٧٤	* الموضوع الفرعي : بدل السفر
٢٧٥	* الموضوع الفرعي : بدل طبيعة العمل
٢٨٠	* الموضوع الفرعي : تأديب العامل
٢٨٢	* الموضوع الفرعي : ترقية العامل لصاحب العمل
٢٨٢	* الموضوع الفرعي : ترقية
٣٠١	* الموضوع الفرعي : تشغيل الأحداث
٣٠٢	* الموضوع الفرعي : تعيين
٣٠٢	* الموضوع الفرعي : تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل
٣٠٧	* الموضوع الفرعي : تقدير كفاية العامل
٣٠٩	* الموضوع الفرعي : تقصير العامل في عمله
٣١٠	* الموضوع الفرعي : تنظيم المنشأة
٣٢٢	* الموضوع الفرعي : جزاءات العمل
٣٢٤	* الموضوع الفرعي : حقوق العامل
٣٢٥	* الموضوع الفرعي : حوافز الابتكار
٣٢٥	* الموضوع الفرعي : دعوى النقابة مستقلة عن دعوى العامل

٣٢٥	* الموضوع الفرعي : ساعات التشغيل الفعلي
٣٢٦	* الموضوع الفرعي : سن التقاعد
٣٢٦	* الموضوع الفرعي : سن المعامل
٣٢٨	* الموضوع الفرعي : صاحب العمل
٣٢٩	* الموضوع الفرعي : عدم جواز الجمع بين مهنتين
٣٢٩	* الموضوع الفرعي : عسكريون في وظائف مدنية
٣٣٠	* الموضوع الفرعي : عقد العمل
٣٤٣	* الموضوع الفرعي : عقد العمل المشترك
٣٤٤	* الموضوع الفرعي : علاقة هيئة الإرشاد بموظفيها علاقة عمل
٣٤٤	* الموضوع الفرعي : علاوات
٣٤٦	* الموضوع الفرعي : عمولة الإنتاج
٣٤٧	* الموضوع الفرعي : عمولة التوزيع
٣٤٧	* الموضوع الفرعي : عمولة المبيعات
٣٤٨	* الموضوع الفرعي : فسخ عقد العمل
٣٥٠	* الموضوع الفرعي : قرار التعيين
٣٥٠	* الموضوع الفرعي : لائحة النظام الأساسي للعمل
٣٥١	* الموضوع الفرعي : مدة الخبرة
٣٥٤	* الموضوع الفرعي : مدة الخدمة العسكرية

٣٥٤	* الموضوع الفرعي : مرتبات
٣٦٥	* الموضوع الفرعي : معاشات
٣٦٦	* الموضوع الفرعي : معاشات العمل
٣٦٦	* الموضوع الفرعي : مقابل الوجبات الغذائية
٣٦٦	* الموضوع الفرعي : مكافأة العامل
٣٧٨	* الموضوع الفرعي : مكافأة نهاية الخدمة
٣٧٩	* الموضوع الفرعي : مكتب العمل
٣٧٩	* الموضوع الفرعي : ملحقات الأجر
٣٨٣	* الموضوع الفرعي : مناط الإلتفاق بين صاحب العمل والعامل
٣٨٣	* الموضوع الفرعي : مناط تميز عقد العمل عن غيره من العقود
٣٨٣	* الموضوع الفرعي : قذب العامل
٣٨٥	* الموضوع الفرعي : نفقات العلاج
٣٨٥	* الموضوع الفرعي : نقل العامل
٣٩٠	* الموضوع الفرعي : وظائف الصبية ومساعدى الصناع
٣٩١	* الموضوع الفرعي : وقف العامل
٣٩٩	عقد القفضالة
٣٩٩	* الموضوع الفرعي : أثر الإقرار بعقد القفضالة

- ٣٩٩ * الموضوع الفرعي : تقادم حق التقاضي
- ٣٩٩ * الموضوع الفرعي : ماهية القضاة
- ٤٠٠ * الموضوع الفرعي : ماهية القضاة
- ٤٠٠ * الموضوع الفرعي : متى تقوم أحكام القضاة
- ٤٠٠ * الموضوع الفرعي : مناط قيام القضاة

عقد القسمة

- ٤٠٢ * الموضوع الفرعي : آثار عدم تسجيل عقد القسمة
- ٤٠٤ * الموضوع الفرعي : أثر الدين في القسمة
- ٤٠٥ * الموضوع الفرعي : أثر القسمة
- ٤٠٥ * الموضوع الفرعي : أثر تسجيل القسمة
- ٤٠٨ * الموضوع الفرعي : أثر عدم حدوث قسمة نهائية
- ٤٠٨ * الموضوع الفرعي : أثر قسمة المال الشائع
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : الخصوم في دعوى القسمة
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : الضمان بين المتقاسمين
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : الدين في القسمة
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : القسمة الإعتقالية
- ٤١٧ * الموضوع الفرعي : القسمة الفعلية

٤١٨	* الموضوع الفرعي : بطلان عقد القسمة
٤١٨	* الموضوع الفرعي : بيع العقار جبراً لصغير قسمته
٤١٩	* الموضوع الفرعي : حجية حكم القسمة
٤١٩	* الموضوع الفرعي : دعوى القسمة
٤٢٣	* الموضوع الفرعي : دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة
٤٢٣	* الموضوع الفرعي : دعوى فرز وتجهيب
٤٢٤	* الموضوع الفرعي : طريقة إجراء القسمة
٤٢٥	* الموضوع الفرعي : عقد القسمة النهائي
٤٢٥	* الموضوع الفرعي : قسمة أعيان الوقف
٤٢٧	* الموضوع الفرعي : قسمة المهايأة
٤٣٠	* الموضوع الفرعي : بطلان القسمة
٤٣١	* الموضوع الفرعي : ماهية عقد القسمة
٤٣٢	* الموضوع الفرعي : وقف دعوى القسمة
٤٣٤	عقد الكفالة
٤٣٤	* الموضوع الفرعي : أثر تضامن الكفيل مع المدين
٤٣٥	* الموضوع الفرعي : أسباب مصادرة الكفالة
٤٣٦	* الموضوع الفرعي : إلتزامات الكفيل

- ٤٣٧ * الموضوع الفرعي : الكفيل المتضامن والمدين المتضامن
- ٤٣٧ * الموضوع الفرعي : حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين
- ٤٣٧ * الموضوع الفرعي : رجوع الكفيل المتضامن على المدين
- ٤٣٨ * الموضوع الفرعي : علاقة الكفلاء المتضامنين فيما بينهم
- ٤٣٩ * الموضوع الفرعي : كفالة الإلتزام المستقبل
- ٤٤٠ * الموضوع الفرعي : كفالة الإلتزامات الناشئة عن الحساب الجاري
- ٤٤٠ * الموضوع الفرعي : كفالة الدين التجارى
- ٤٤٠ * الموضوع الفرعي : ماهية الكفالة الشخصية
- ٤٤١ * الموضوع الفرعي : ماهية عقد الكفالة
- ٤٤٢ * الموضوع الفرعي : مسئولية الكفيل
- ٤٤٣ **عقد المعاوضة**
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : الرجوع في البذل
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : بطلان عقد المعاوضة
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : تسليم الأرض المتبادل عليها
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : دعوى التقاضى
- ٤٤٤ * الموضوع الفرعي : دعوى إنقضاء البذل لإمتحاق العرض
- ٤٤٤ * الموضوع الفرعي : دعوى بطلان المعاوضة

- ٤٤٤ * الموضوع الفرعي : سريان أحكام البيع على المقايضة
- ٤٤٥ * الموضوع الفرعي : ماعية المقايضة
- ٤٤٦ * الموضوع الفرعي : ميعاد دعوى المعاوضة
- ٤٤٧ **عقد المقاولة**
- ٤٤٧ * الموضوع الفرعي : آثار عقد المقاولة
- ٤٤٧ * الموضوع الفرعي : أثر فسخ عقد المقاولة
- ٤٤٧ * الموضوع الفرعي : إلتزامات المفاوض
- ٤٥١ * الموضوع الفرعي : التقدير المالي لعقد المقاولة
- ٤٥٢ * الموضوع الفرعي : العلاقة بين المفاوض الأصلي والمفاوض من الباطن
- ٤٥٣ * الموضوع الفرعي : العلاقة بين المفاوض ورب العمل
- ٤٥٥ * الموضوع الفرعي : تعريف الضرر الناشئ عن فعل المفاوض
- ٤٥٥ * الموضوع الفرعي : تنظيم المناقصات والمزايدات
- ٤٥٦ * الموضوع الفرعي : ضمان المهندس المعماري
- ٤٥٦ * الموضوع الفرعي : عطاء تقدم به المفاوض مستقل عن شروط المناقصة
- ٤٥٧ * الموضوع الفرعي : عقد المقاولة
- ٤٥٩ * الموضوع الفرعي : عقد مقاوله أشغال عامة
- ٤٥٩ * الموضوع الفرعي : فرامة الناخب

- ٤٥٩ * الموضوع الفرعي : فسخ عقد المفاوضة
- ٤٦٠ * الموضوع الفرعي : قيمة المفاوضة
- ٤٦١ * الموضوع الفرعي : مسؤولية المفاوض عن تهديم البناء
- ٤٦٢ * الموضوع الفرعي : مفاوضة بناء
- ٤٦٣ **عقد الهبة**
- ٤٦٣ * الموضوع الفرعي : الأحكام الموضوعية في الهبة
- ٤٦٣ * الموضوع الفرعي : الوجع في الهبة
- ٤٦٥ * الموضوع الفرعي : الهبة السافرة
- ٤٦٥ * الموضوع الفرعي : الهبة المستورة
- ٤٦٧ * الموضوع الفرعي : الهبة المشروطة
- ٤٧٠ * الموضوع الفرعي : إبطال الهبة
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : تمسك وارث الواهب بصورية الهبة
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص نية التبرع
- ٤٧٣ * الموضوع الفرعي : عقد
- ٤٧٤ * الموضوع الفرعي : قبول الهبة
- ٤٧٤ * الموضوع الفرعي : نية الهبة لا تفوض
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : هبة المقار بورقة رسمية

٤٧٥ * الموضوع الفرعي : هبة في شكل سند تحت الإذن

٤٧٥ * الموضوع الفرعي : هبة في صورة إقرار بين

٤٧٧ عقد الوكالة

٤٧٧ * الموضوع الفرعي : إثبات الوكالة

٤٧٩ * الموضوع الفرعي : أثر الرجوع في الوكالة

٤٨٠ * الموضوع الفرعي : أثر تصرف الوكيل

٤٨١ * الموضوع الفرعي : أثر تعاقب الوكيل باسمه

٤٨٢ * الموضوع الفرعي : أثر تعاقب الوكيل عن موكله

٤٨٢ * الموضوع الفرعي : أثر حيازة الوكيل لمقتضات الإعيان

٤٨٣ * الموضوع الفرعي : أثر خروج الوكيل عن حدود وكالته

٤٨٨ * الموضوع الفرعي : أجرة الوكالة

٤٩٠ * الموضوع الفرعي : اختلاف أعمال الوكالة المجانية عن السمرة

٤٩١ * الموضوع الفرعي : إقرار الموكل لأعمال الوكيل

٤٩١ * الموضوع الفرعي : التزامات الموكل

٤٩٥ * الموضوع الفرعي : التنازل عن الوكالة

٤٩٦ * الموضوع الفرعي : التوكيل بالخصومة

٥٠١ * الموضوع الفرعي : الصفة في الوكالة

٥٠١	* الموضوع الفرعي : المير حكمه حكم الوكيل
٥٠٢	* الموضوع الفرعي : النزاع بين الوكيل والوكيل
٥٠٢	* الموضوع الفرعي : النيابة الإضافية
٥٠٢	* الموضوع الفرعي : النيابة القانونية
٥٠٤	* الموضوع الفرعي : الوكالة التجارية
٥٠٤	* الموضوع الفرعي : الوكالة الخاصة
٥٠٥	* الموضوع الفرعي : الوكالة الخاصة
٥٠٦	* الموضوع الفرعي : الوكالة الضمنية
٥٠٩	* الموضوع الفرعي : الوكالة العرفية
٥١٠	* الموضوع الفرعي : الوكالة المستدة
٥١٣	* الموضوع الفرعي : الوكالة بأجر
٥١٤	* الموضوع الفرعي : الوكالة بالتسخير
٥١٥	* الموضوع الفرعي : الوكالة بالعمولة
٥١٩	* الموضوع الفرعي : الوكيل الظاهر
٥٢٣	* الموضوع الفرعي : إنتهاء الوكالة
٥٢٣	* الموضوع الفرعي : إنتهاء عقد الوكالة
٥٢٣	* الموضوع الفرعي : إعدام التوكيل
٥٢٤	* الموضوع الفرعي : إنتضاء الوكالة

- ٥٢٤ * الموضوع الفرعي : تصرفات الوكيل بعد إنقضاء الوكالة
- ٥٢٥ * الموضوع الفرعي : تضامن الوكيل ونائبه فى المسؤولية
- ٥٢٥ * الموضوع الفرعي : تعدد الوكلاء
- ٥٢٥ * الموضوع الفرعي : تعدد الوكلاء
- ٥٢٦ * الموضوع الفرعي : جواز الجمع بين صفة الوكيل والأجير
- ٥٢٦ * الموضوع الفرعي : جواز وكالة الوكيل للغير
- ٥٢٦ * الموضوع الفرعي : حيازة الوكيل
- ٥٢٧ * الموضوع الفرعي : دعوى الموكل على الوكيل
- ٥٢٧ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع فى تكييف عقد الوكالة
- ٥٢٧ * الموضوع الفرعي : شرط خصاصة الوكيل
- ٥٢٨ * الموضوع الفرعي : شكل التوكيل
- ٥٢٨ * الموضوع الفرعي : عقد الوكالة
- ٥٢٩ * الموضوع الفرعي : ماعية الوكالة
- ٥٣٠ * الموضوع الفرعي : مسئولية الوكيل عن التنازل عن جزء من الدين
- ٥٣٠ * الموضوع الفرعي : مناهة التفرد بين الوكالة والإيجار
- ٥٣٠ * الموضوع الفرعي : نطاق عقد الوكالة
- ٥٣١ * الموضوع الفرعي : وكالة ناظر الموقف عن المستحقين
- ٥٣١ * الموضوع الفرعي : وكيل النقل

علامات تجارية

٥٣٢

٥٣٢

• الموضوع الفرعي : أثر كسب ملكية العلامة التجارية

٥٣٢

• الموضوع الفرعي : اختصاص المحاكم بنظر المنازعات حول العلامات التجارية

٥٣٢

• الموضوع الفرعي : إكتساب ملكية العلامات التجارية

٥٣٢

• الموضوع الفرعي : التشابه في العلامات التجارية

٥٣٥

• الموضوع الفرعي : تسجيل العلامة التجارية

٥٣٨

• الموضوع الفرعي : تقليد العلامات التجارية

٥٣٩

• الموضوع الفرعي : عدم جواز التصرف فيها مستقلة

٥٤٠

• الموضوع الفرعي : ماهية العلامة التجارية

٥٤٢

هيـوب الإرادة

٥٤٢

• الموضوع الفرعي : الإرادة دكن من أركان التصرفات

٥٤٢

• الموضوع الفرعي : الإكراه

٥٤٩

• الموضوع الفرعي : التدليس

٥٥١

• الموضوع الفرعي : التبرير عن الإرادة

٥٥١

• الموضوع الفرعي : الخطأ أو الغش والتدليس

٥٥١

• الموضوع الفرعي : الغبن في التعاقد

٥٥٢

• الموضوع الفرعي : الغش

٥٥٣	• الموضوع الفرعي : المخلط
٥٥٥	• الموضوع الفرعي : تدليس
٥٥٦	قانون
٥٥٦	• الموضوع الفرعي : إدارة المقتد
٥٥٦	• الموضوع الفرعي : إسعافك تشريعي
٥٥٦	• الموضوع الفرعي : إطاعة القانون من أسباب الإباحة
٥٥٦	• الموضوع الفرعي : الأثر الرسمى للقانون
٥٥٨	• الموضوع الفرعي : الأثر الممورى للقانون
٥٦٢	• الموضوع الفرعي : إلزام القاضى بتطبيق القانون
٥٦٣	• الموضوع الفرعي : التفسير التشريعي
٥٧٢	• الموضوع الفرعي : التفويض التشريعي
٥٧٥	• الموضوع الفرعي : التقدير الجزائى بقيمة العملة
٥٧٥	• الموضوع الفرعي : التقرير القانون الحاطى
٥٧٥	• الموضوع الفرعي : الحد الأقصى لقوائد الديون
٥٧٧	• الموضوع الفرعي : الرقابة على عمليات النقد
٥٨٠	• الموضوع الفرعي : السريان الزمانى للقانون
٥٨٠	• الموضوع الفرعي : السريان المكائى للقانون

- ٥٨٣ * الموضوع الفرعي : العقار بالتخصيص
- ٥٨٣ * الموضوع الفرعي : إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق
- ٥٨٥ * الموضوع الفرعي : إلغاء القانون
- ٥٨٨ * الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق
- ٦٠٣ * الموضوع الفرعي : القوانين المعدلة للإختصاص
- ٦٠٤ * الموضوع الفرعي : اللوائح التنفيذية
- ٦٠٧ * الموضوع الفرعي : المساواة فيما ينهض أحكام القانون
- ٦٠٨ * الموضوع الفرعي : المواعيد القانونية
- ٦٠٨ * الموضوع الفرعي : النص القانوني الواضح
- ٦٠٨ * الموضوع الفرعي : إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام
- ٦٠٩ * الموضوع الفرعي : تصحيح القانون بطريق النشر
- ٦٠٩ * الموضوع الفرعي : تعليمات النيابة
- ٦٠٩ * الموضوع الفرعي : تعيين
- ٦١٠ * الموضوع الفرعي : خصوص التصرف لأكثر من قانون
- ٦١٠ * الموضوع الفرعي : سريان القانون
- ٦١٥ * الموضوع الفرعي : سريان القانون من حيث الزمان
- ٦٦٣ * الموضوع الفرعي : سريان قانون المراتعات
- ٦٦٣ * الموضوع الفرعي : صلاحية الخاضع في وظيفة قاض

٦٦٤	* الموضوع الفرعي : عدم الإعتدال بالجهل بالقانون
٦٦٥	* الموضوع الفرعي : عدم جواز التحدى بعنوانات القانون
٦٦٥	* الموضوع الفرعي : عدم سريان القانون بأثر رجعي
٦٦٥	* الموضوع الفرعي : غموض النص القانوني
٦٦٦	* الموضوع الفرعي : قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي
٦٦٦	* الموضوع الفرعي : قانون الجبالس الحسية
٦٦٧	* الموضوع الفرعي : قانون المطبوعات
٦٦٧	* الموضوع الفرعي : قانون ربط الميزانية
٦٦٧	* الموضوع الفرعي : قانون مزاولة مهنة الصيدلة
٦٦٨	* الموضوع الفرعي : قانون مصادرة أملالك أسرة محمد علي
٦٦٨	* الموضوع الفرعي : قوانين العملة من النظام العام
٦٦٨	* الموضوع الفرعي : مدارج التشريع
٦٦٩	* الموضوع الفرعي : مصادر القانون
٦٧١	* الموضوع الفرعي : مناهل القاعدة القانونية
٦٧١	* الموضوع الفرعي : نشره بالجريدة الرسمية
٦٧٢	قانون التسجيل
٦٧٢	* الموضوع الفرعي : أثر أسقية التسجيل في المناقشة بين عقدين

- ٦٧٥ * الموضوع الفرعي : أثر التسجيل
- ٦٩٨ * الموضوع الفرعي : أثر صدور قانون التسجيل
- ٧٠٠ * الموضوع الفرعي : التصرفات المشقة للحقوق العينية
- ٧٠١ * الموضوع الفرعي : السجل العيني
- ٧٠٢ * الموضوع الفرعي : الغرر في حكم المادة ٢ من قانون التسجيل
- ٧٠٢ * الموضوع الفرعي : إيداع أصل العقد
- ٧٠٢ * الموضوع الفرعي : طهجة نظام التسجيل
- ٧٠٣ * الموضوع الفرعي : قانون التسجيل نسخ ما قبله من قواعد قانونية
- ٧٠٣ * الموضوع الفرعي : قانون التوثيق بالنسبة للأجانب
- ٧٠٤ * الموضوع الفرعي : مناهة المقابلة بين محررات مشهورة في يوم واحد
- ٧٠٥ * الموضوع الفرعي : وجوب تسجيل عقد تصحيح البيع
- ٧٠٦ **قانون الطوارئ**
- ٧٠٦ * الموضوع الفرعي : الأحكام العرفية
- ٧٠٧ * الموضوع الفرعي : الأمر العسكري
- ٧٠٨ * الموضوع الفرعي : ما ينتج إعلان حالة الطوارئ
- ٧٠٨ * الموضوع الفرعي : مدى جواز الطعن في الأحكام العرفية

• الموضوع الفرعي : أثر مخالفة القرار الإداري للقانون

• الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الوزراء بإصدار القرارات

• الموضوع الفرعي : إلغاء القرار الإداري

• الموضوع الفرعي : القرار الإداري المتعمد

• الموضوع الفرعي : بدء سريان القرار الإداري

• الموضوع الفرعي : حجة القرار الإداري

• الموضوع الفرعي : صدور القرار الإداري بمجند الرخص

• الموضوع الفرعي : عيب عدم الإختصاص

• الموضوع الفرعي : ماهية القرار الإداري

• الموضوع الفرعي : محل القرار الإداري

• الموضوع الفرعي : مناط التمييز بين القرارات الولائية وقرارات الولائية

• الموضوع الفرعي : وجوب تسيبه

قضاة

• الموضوع الفرعي : أثر تغير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة

• الموضوع الفرعي : أحوال عدم صلاحية القاضي

• الموضوع الفرعي : أسباب مخاصمة القاضي

- ٧٤٣ * الموضوع الفرعي : القاضي لا يتخضع في عمله للمساءلة القانونية
- ٧٤٤ * الموضوع الفرعي : القانون الذى يحدد الوظائف القضائية
- ٧٤٤ * الموضوع الفرعي : تقرير محاسبة القاضي
- ٧٥٠ * الموضوع الفرعي : تمنحى القاضي عن نظر الدعوى
- ٧٥١ * الموضوع الفرعي : دعوى التعويض المقامة على طالب الرد
- ٧٥١ * الموضوع الفرعي : دعوى المحاسبة
- ٧٥٦ * الموضوع الفرعي : طلب رد التقضاة
- ٧٦٨ * الموضوع الفرعي : قضاء القاضي بعلمه
- ٧٦٨ * الموضوع الفرعي : ولاية القاضي
- ٧٦٨ * الموضوع الفرعي : ولاية وليس المحكمة الابتدائية

Biblioteca Alexandrina



0206103